

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله  
كلية العلوم الإنسانية  
قسم التاريخ

رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر  
تحت عنوان:

**الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري  
منذ سنة 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى  
سنة 1954**

إشراف الأستاذ الدكتور:

لزهر بديدة

إعداد الطالب:

محمد قريشي

السنة الدراسية 2019 - 2020

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله  
كلية العلوم الإنسانية  
قسم التاريخ

رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر  
تحت عنوان:

**الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري  
منذ سنة 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى  
سنة 1954**

**لجنة المناقشة**

- أ / د : بوضرساية بوعزة..... رئيسا  
أ / د : لزهر بديدة ..... مقرا  
أ / د : بشير سعدوني ..... عضوا  
أ / د : مزيان سعدي ..... عضوا (المدرسة)  
د / : علال بيتور ..... عضوا  
د / : حسان مغدوري ..... عضوا (جامعة الجلفة)

# شكر وإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح من علماني أبجديات الدفاع عن الفضيلة ودفعاني إلى طلب العلم والمعرفة، إلى روح الوالدين الطاهرة رحمة الله عليهما، كما أهديه إلى عائلتي التي كانت لي خير معين وأساتذتي الكرام الذين كان لهم الفضل الكبير خلال حياتي الدراسية.

كما أتقدم بإهداء هذا البحث إلى أستاذي المشرف الدكتور نزهة بديدة على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح خلال إنجاز هذا العمل، وإلى أستاذي الدكتور بوعزة بوضرساية على كل مساعداته لي خلال مشواري الدراسي والمهني، وإلى الدكتور علال بيتور على وقوفه سندا لي طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، وأخيرا إلى أخي محمد برقوق على كل ما قدمه لي من مساعدة خلال مسيرتي المهنية.

# إهداء خاص

إلى التي منحني أماناً وآماناً وزادني ثقة وإطمئناناً، إلى زوجتي الكريمة التي وفرت لي كل ظروف النجاح لإتمام هذا العمل أطال الله في عمرها وجعلها لي سنداً في هذه الحياة، وإلى فلذات كبدي "رانيا هديل" و"إسراء سيرين" و"لينا حنين"، وإلى أختي العزيزة سعيدة أسعدها الله في حياتها.

المقدمة

بعد العدوان الفرنسي على الجزائر عام 1830 وتمكن الحملة العسكرية الفرنسية من إلغاء الدولة الجزائرية بتفكيك وحل جميع مؤسساتها، والعمل بالموازاة على محاولة ترويض المجتمع الجزائري كي يتقبل سلطة الأمر الواقع ألا وهي سلطة الإحتلال، شرعت السلطات الفرنسية في ترسيم سياستها الرامية إلى إخضاع الشعب الجزائري وإغتصاب الأراضي الخصبة، كأسلوب للسيطرة على الشؤون العامة بالبلاد، في جو تميز بالفوضى والتخريب الذي طال حتى مقدسات الجزائريين التي تحول بعضها إلى مراقد وإصطبلات لجيادهم، دونما أدنى إعتبار لإنسانية الحضارة أو لفضيلة الإنسان الفرنسي كما كانت تروج له فرنسا، هذه الإخيرة إستغلت الوضع الدولي السائد آنذاك، لتطبيق سياسة النار والحديد لبيسط نفوذها على الجزائر، متجاهلة كل الأعراف والمواثيق الدولية التي كانت السباقة في الدعوة لها، وذلك رغم تجدر روح المقاومة لدى الشعب الجزائري عسكريا وسياسيا، لتبدأ سلطات الإحتلال في إصدار التنظيمات والقوانين المسيرة لشؤون البلاد، وفق ما كانت تقتضيه مصالح الإدارة والكولون في آن واحد.

وأعتبرت فرنسا مرور قرن من الزمن على تواجدها بالجزائر، حدثا هاما ونجاحا منقطع النظير لسياستها، يستدعي تنظيم إحتفالية ضخمة لتعيد بها تمثيل نجاح عملية الإحتلال وتكشف للعالم ما قدمته لفائدة الشعب الجزائري، لتروج لرسالتها الحضارية كما كانت تدعيه، وتعلن بالمناسبة أن الجزائر باتت أرضا فرنسية بعد دفن العربية والأسلام في مقبرة التاريخ، فقامت بإرسال الدعوات إلى الوفود الأجنبية والديبلوماسيين وإلى رجال الفكر والسياسة، لحضور هذه الإحتفالية التي كانت عرضا مسرحيا تم تقديمه للعالم عن ما

## المقدمة

تم تحقيقه خلال قرن من الإحتلال، وبالمقابل خلفت ضغطا رهيبا لدى الجزائريين بعد أن جرح أحاسيسهم وحطمت مشاعرهم.

والمؤكد تاريخيا أن فرنسا الطامحة آنذاك لتوسيع مناطق نفوذها في العالم وإستغلال مستعمراتها لتطوير آليات إقتصادها وتوزيع مصادره، كانت قد أوجدت نظاما إقتصاديا خاصا، كانت أسسه قائمة على مبادئ الإستغلال الكلي والمتواصل للثروات المادية والبشرية دون إستثناء، متناسية ما كانت تدعيه من أخلاقيات تسوس بها البلاد والعباد في حكمها المبني على ثلاثية "الحرية، الأخوة والمسواة"، كما وطدت دعائم توأجدها بالجزائر بفضل سياستها الاجتماعية بعد نجاحها في تأسيس مجتمع من المستوطنين، هو خليط من الأوربيين متناقض قوميا ومتجانس ماديا، لا تهمة سوى تحقيق آماله وطموحاته، المتمثلة في تكوين ثروة طائلة إستحال عليهم تحقيقها بأوربا، وهذا ما شجع سكان فرنسا وبعض مواطني دول أوربا المترددين في الإلتحاق بالجزائر، على النزوح نحوها.

لقد بدأ التفكير في تشكيل هذا المجتمع الخليط منذ السنوات الأولى للإحتلال من طرف السلطة التنفيذية بباريس، على إعتبار أن الإستعمار الناجح للشعوب لا يكون إلا بالإستيطان والإستقرار الدائم على الأرض الجديدة، فكانت فرصة لفرنسا للتخلص من التأثيرين على سياسة الملك "شارل العاشر" في صيف 1830، وذلك بتحويلهم إلى أرض الأحلام بهدف تكوين مجتمع يحافظ على مكاسب الامبراطورية الفرنسية ويدعم توأجدها بإفريقيا كمرحلة أولى، لتحصيره لتسلم السلطة حتى يسهل عليها مباشرة إستغلال الأرض والشعب، وبالتالي تثبيت دعائم دولة المستوطنين بالجزائر وإقرار النظام الكولونيالي الفرنسي على ربوع

الأراضي الجزائرية وفق نظام خاص في طرق التسيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد المحتلة.

وشهدت الجزائر كنتيجة لسياسة الإستيطان هذه، تدفقا متواصلا لقوميات وأجناس أوروبية تختلف في طرق فكرها وعقائدها، تشكل منها مجتمعا أوربيا لا يؤمن إلا بالدفاع عن مصالحه، ما أدى به إلى الاصطدام بالجزائريين رغم عدم تكافؤ موازين القوى بين الطرفين، ليتحول إلى صراع بين حضارة غربية مسيحية تؤمن بالمادة فكرا وأسلوبا في الحياة، وبين حضارة شرقية إسلامية تدعو إلى تمجيد المثل والقيم الروحية العليا، خاصة وأن السياسة الإجتماعية الفرنسية تشكلت بعمومها على أسس التراكمات العسكرية والسياسية وكننتاج للنظام الإقتصادي التقليدي الذي أقرته سلطات الإحتلال، حيث أبان هذا النظام عن عقم جل الأساليب التقليدية التي تم إتباعها في مناهج التسيير ونظم الإقتصاد.

ومما لا شك فيه أن المشاريع الإقتصادية والإجتماعية الفرنسية المطبقة بالجزائر، قد أثرت سلبا على الشعب الجزائري، حيث ساد الحيف الإقتصادي وظهر البؤس الإجتماعي، وإنعدمت فرص العمل وتردت الأوضاع الصحية والتعليمية في ظل غياب تام لأدنى شروط الحياة الضرورية، لتظهر المضاربة في الأسعار وتنعدم القدرة الشرائية للجزائريين، رغم أن سلطات الإحتلال كانت تعتبر الإنسان الجزائري رقما هاما في مجال التعبئة البشرية إقتصاديا وعسكريا، ولكنه بقي عنصرا مهما في التشريع السياسي العمومي والحياة الإجتماعية، بحرمانه من أبسط الحقوق المشروعة في الحياة.



وبالرغم ذلك، لم يبق الجزائريون مكتوفي الأيدي، بل حاولوا الدفاع عن أراضيهم وأعراضهم بكل الوسائل والإمكانيات، مع تركيزهم في النصف الأول من القرن العشرين على المقاومة السياسية، وتجلّى ذلك بظهور بعض المنظمات السياسية التي تناقضت في مطالبها واختلفت في أساليب طرحها، فمنها من دعا صراحة إلى إسترجاع الإستقلال الوطني ومنها من طالب بالإدماج، وبعضها إتخذ هدفاً إصلاحياً لبرنامجها، والبعض الآخر تاه في دوامة التيار الشيوعي والأممية الإشتراكية التي كانت آنذاك تستقطب بشعاراتها البراقة المقهورين في الأرض.

وهذا الإختلاف في الرأي والمنهج والتفكير، أحدث تحولات عميقة على جميع المستويات، وأسرع في إستقبال ميلاد التيار الإستقلالي الوطني، الذي قادته حركة "نجم شمال إفريقيا"، زيادة على تطور النضج السياسي والحس القومي لدى زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، الذين إتحدوا في الكثير من المرات على الإختلاف، لكنهم في مجملهم كانوا يؤمنون بأن قيد الإحتلال سينكسر لا محالة، ما دام هناك شعب صامد ويقاوم، وهي صفات تجعله يدرك الإنتصار في الأخير، خاصة وأن يقينه وأمله في أن الله معه في محنته هذه وهو لاشك ناصره في مسعاه.

- أهمية الموضوع :

يتناول هذا الموضوع "الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من سنة 1930 إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954"، هذه الفترة بالدراسة والتحليل والمقارنة، فهو يصور المآسي والجراح الاجتماعية الخطيرة التي تعرض لها الشعب الجزائري بكل

مناطق البلاد، وما شهدته هذا المجتمع من تحولات كثيرة، غيرت من مميزاته بكل ميكانيزماته وتكويناته، كما يهدف هذا الموضوع إلى إزاحة الغبار عن كثير من الأحداث التاريخية الحاسمة، التي عرفها هذا المجتمع خلال المرحلة المدروسة، ودور المستوطنين بالجزائر في ذلك، كما يرسم لوحة للوضع المزري الذي تسببت فيه الإدارة الإستعمارية، بواسطة سياستها العنصرية اتجاه الجزائريين.

كما عرفت هذه المرحلة تحولات سياسية كبيرة وصراعات حزبية داخلية خطيرة، وصلت إلى قمتها مع أزمة "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، لتفرز نتائج هامة على مستوى تطور الفكر السياسي للحركة الوطنية، وعلى ظهور بوادر الكفاح المسلح، لأنها أعتبرت فترة "المخاض العسيرة" التي أنجبت الثورة الكبرى، وعرفت من جهة أخرى تحولات إجتماعية أثرت كثيرا على بنية المجتمع الجزائري، وأحدثت تغييرا مهما في العلاقات الإجتماعية التي كانت تحكم التعامل اليومي بين الجزائريين والمستوطنين، ويوضح هذا البحث أيضا طبيعة المجتمع الجزائري وسمات السياسة الإجتماعية الفرنسية التي طبقت بالجزائر، مع إبراز المشاكل الجوهرية للشعب الجزائري، زيادة على شرح طبيعة العلاقات الإجتماعية التي تحكمت في هذا المجتمع، من خلال تحليل ملامح وسمات التركيبة الإجتماعية وتحركها، لإثبات مدى مساهمة هذه العوامل في التعجيل بتفجير الثورة التحريرية، دون أن نكسب الثورة الجزائرية طابعا ماديا.

إن التوصل إلى إبراز معاناة الشعب الجزائري، وتحليل الأوضاع الإجتماعية في الفترة المدروسة، أو ما اصطلحنا على تسميته "بالموت الإجتماعي المتقطع"، لا يمكن شرحه إلا بدراسة شاملة لكل الجوانب التي ميزت المجتمع الجزائري، الذي تحمل عبء

التحول نحو المواجهة المباشرة مع إدارة الإحتلال، بعد أن استنفذ كل الوسائل الأخرى التي كانت متاحة أمامه.

### - أسباب اختيار البحث:

تعود أسباب إختيار هذا الموضوع، إلى عدة عوامل متداخلة فيما بينها، وأهمها:

❖ راودتني فكرة البحث في هذا الموضوع منذ مرحلة الدراسات العليا بسبب ميولاتي الشخصية إلى مثل هذه المواضيع، وذلك لما لها من تأثير في تثبيت ودعم أية أمة، خاصة وأن التحولات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، ساهمت بقسط وافر في إعادة تركيب البنية الإجتماعية وفي ترتيب العلاقات داخل المجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت أوجدت طابعا خاصا في التعامل بين أفراد الشعب الجزائري الواحد.

❖ النقص الملاحظ في معالجة المواضيع الإجتماعية إبان فترة الإحتلال من طرف المؤرخين الجزائريين، و هو الشيء يدفع إلى البحث فيها لسد الفراغ في هذا المجال خاصة وأن الإهتمام بهذه الفترة إنصب على المواضيع السياسية، العسكرية والثقافية، أو تلك المتعلقة بالجوانب الدينية، رغم عدم النكران بأن هناك من المؤرخين من تناول مثل هذه المواضيع في بعض دراساتهم وأبحاثهم.

❖ ترك المجال واسعا أمام المؤرخين الفرنسيين أو الذين يعرفون عادة بكتاب السلطة أو الإدارة، لدراسة مثل هذه المواضيع حسب وجهة نظرهم وميولاتهم، بحيث إستغل البعض ذلك وذهب حتى إلى تزييف الحقائق وخلق الأساطير حول مهمة فرنسا في الجزائر، فكان من الواجب الرد عليهم بطرح موضوعي وواضح مصحوب بالحجج والبراهين، حتى يكون

العمل حسب نظرنا متكاملًا في كل جوانبه، ويوصل القارئ إلى معرفة الحقيقة التاريخية مهما كانت صورتها.

❖ محاولة إظهار قوة صمود الشعب الجزائري وتلاحمه رغم الظروف القاسية التي أوجدها السلطة الإستعمارية وإقصائه من المشاركة في الحياة العامة آنذاك، مع العمل على إستغلاله بطريقة بشعة لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، والعمل على جعله درعا بشريا زمن الحروب التي خاضتها باسم الدفاع عن الحقوق الإنسانية حسب أهوائها.

❖ بعد مطالعتي لكتاب "الجزائر بدون فرنس" لمؤلفه بوعلام باشاغا، الذي إعتبر أن خروج فرنسا من الجزائر كارثة كبرى للشعب الجزائري، وأنها صاحبة الفضل الكبير في تطوير، بناء، تحضير، تعليم، وإرشاد الجزائر وشعبها، إزدت إصرارا على إتمام هذا العمل و تقديمه للمكتبة الجزائرية وفق ما تقتضيه الموضوعية في ذلك.

### الإشكالية:

لعل من الرسائل المهمة التي أرادت السلطات الفرنسية ومن خلفها الكولون إيصالها للرأي العام الجزائري والفرنسي وحتى العالمي، باحتفالها بمئوية إحتلال الجزائر، أنها قدمت ولا زالت وستبقى، خدمات جمة وجبيلة للجزائر أرضا وشعبا، وأنها تقوم بترقيتها وتطويرها على جميع المستويات.

ولكن المتأمل في المعطيات التاريخية السابقة لمناسبة الإحتفال بالمئوية والفترة المورالية لها وتحديدًا إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية (1930 – 1954)، يكتشف بأن أرض الجزائر سخرت وحولت لخدمة الإقتصاد الفرنسي، وأن عموم الشعب الجزائري

كان يعيش على هامش التاريخ وعلى جميع المستويات، لما طاله من تهميش وتفجير وتجهيل، وبالمقابل كانت القلة القليلة من المستوطنين مستحوذة ومستولية على جميع الإمتيازات والصلاحيات المادية والمعنوية، السياسية منها والعسكرية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

هذا الواقع المعيشي الصعب الذي فرضته سياسة الأمر الواقع الفرنسية على معظم فئات الشعب الجزائري والذي يقابله وضع متميز للمستوطنين وصلاحيات بلا حساب وفي مختلف المجالات، وأوجد هذا الواقع المتناقض حالة مفارقة كبرى بين شعب ذو أغلبية مهان في بلاده، ومجتمع دخيل وقليل، أصبح مكرما ومهابا على حساب شعب هو صاحب الحق والسيادة، أغتصبت منه كل مقومات الحياة وحرم من العيش الكريم، والثاني الذي أعطاه من لا يملك ما لا يستحق والذي كانت بيده رقاب الجزائريين، يتصرف فيها كيف شاء، وسخرت خيرات البلاد الظاهرة والباطنية خدمة له ولمقاصده، وهي التناقضات التي شغلت وما تزال بالباحثين والدارسين للخوض فيها وفي ظروف الجزائريين الإجتماعية بعد الإحتفال بالمنوية وحتى إندلاع الثورة الجزائرية، ومحاولة البحث في طبيعة الأوضاع الإجتماعية التي عاشها الشعب الجزائري خلال الفترة المشار إليها سابقا.

وعليه، فما هي تداعيات هذه الأوضاع على الحياة العامة للجزائريين؟ وكيف كانت العلاقات الإجتماعية بين الكولون والجزائريين؟ وما طبيعة وآثار الزيادة الديمغرافية للجزائريين؟ ومن يتحمل مسؤولية الإقصاء التي تعرض لها الشعب الجزائري؟ وما هي إنعكاسات إنعدام فرص العمل وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية بالجزائر؟ وما موقف

الكولون من كل هذا؟ وهل نجحت فرنسا فعلا في سياساتها الاجتماعية؟ وكيف ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية في تحضير الساحة السياسية لإعلان الثورة الكبرى؟.

### - الإطار المكاني والزمني للبحث:

تم التركيز في هذه الدراسة على القطر الجزائري بأكمله، وذلك لإظهار مدى الحيف والتجريح الاجتماعي الذي تعرض له كل الشعب الجزائري، حيث لم تسلم أية منطقة بالبلاد الجزائرية من هذا التجريح، ولهذا تم التعرض في البحث إلى رسم لوحة للوضع العامة بكل مناطق الجزائر، أما الإطار الزمني لهذا البحث، فقد تم حصره بين سنة 1930 و1954، فالأولى تعتبر نقطة تحول هامة في حياة الشعب الجزائري بعد مرور قرن من الزمن على إحتلال فرنسا للجزائر، وما صاحب ذلك من إحتفالات ضخمة، كان الهدف منها إعادة تمثيل ما قدمته فرنسا من إنجازات على مسرح الجزائر وإبراز مظاهر التطور والتمدن وسط الشعب الجزائري بعد الإعتقاد بأن الجزائر أضحت أرضا فرنسية، وأيضا فإن هذا التاريخ يمثل ظهور الأسلوب الحديث الذي سلكته الحركة الوطنية، بعد ظهور حركات سياسية وإصلاحية بفكر جديد مغاير لما عرفته سابقا، والثانية أي سنة 1954، فهي تمثل تاريخ إندلاع الثورة التحريرية الكبرى، التي تمخض عنها وبعد توضيحات جسام إسترجاع السيادة الوطنية.

### - المنهج المعتمد في البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بإعتبار أن البحث المقدم يمثل لوحة إحصائية، ورسم صوري يوضح ويشرح الأوضاع الاجتماعية العامة

للشعب الجزائري، كما إعتمدنا منها تحليليا يعتمد تارة على المقارنة وتارة أخرى على النقد والتقييم للسياسة الإستعمارية بالجزائر من جهة، كما إعتمدنا على المنهج التاريخي للوصول إلى الحقيقة بكل موضوعية حتى لا ننتيه في دوامة الذاتية والإنحياز إلى جانب على حساب جانب آخر، وذلك بالإعتماد على وصف الحدث وتفصيله، ثم تحليله وشرحه شرحا وافيا، مع تحديد عوامله و أسبابه ونتائجه والإشارة إلى أهم الشخصيات الفاعلة فيه والمتفاعلة معه، بإدراج مقارنة بين الأحداث من حين لآخر، للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

إن هذه النتيجة المتمثلة في إعلان الثورة، إعتبرها البعض حتمية تاريخية فرضت نفسها على المجتمع الجزائري، فيما يمكن أن نعتبرها حتمية زمنية، فرضتها سياسة أفراد سيطروا على سدة الحكم في فرنسا وفي الجزائر نفسها، إنتهجوا سياسة الأرض المحروقة وقانون الغاب، كما أن الهدف من وراء ذلك هو محاولة لإعادة النظر في كثير من الحقائق التاريخية المزيفة والمفاهيم الخاطئة التي أسست من طرف رجال ومؤرخي الإدارة الإستعمارية نفسها، للتأثير على صيرورة التاريخ كما تريده هي بشكل عام، لا كما وقع في الزمن.

و للإجابة على كل التساؤلات المطروحة في الإشكالية، تم إعتداد الخطة التالية:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، إضافة إلى ملاحق للبحث، و تناول الفصل الأول "الأوضاع الديمغرافية بالجزائر من سنة 1930 إلى 1954"، وفيه تطرقت إلى العناصر الديمغرافية المكونة للمجتمع الجزائري ومجتمع المستوطنين باعتبار ذلك يعطي صورة واضحة عن مكونات المجتمعين الذين إجتمعا في جغرافية

الجزائر، وأبرز التغيرات التي طرأت على كل منهما وكذا نسب الزيادة الطبيعية لدى الشعبين الجزائري والأوروبي، وهذا ما يزيل الغبار عن كثير من الحقائق باعتبار أن التعريف بهذه الزيادات الطبيعية في المواليد، تشرح فعلا مميزات الوضع الاجتماعي داخل الجزائر، مروراً بذكر الأجناس المكونة للمجتمع الأوربي بالجزائر، وتاريخ هجرتهم نحوها والتي مرت بمراحل معينة، قبل التشكيل النهائي لذلك المجتمع الخليط، ثم إستعرضنا تطور الكم الديمغرافي لدى المجتمعين، وبالتالي تم التأكيد على أهمية هذه الزيادة في تغيير موازين القوى داخل المجتمع الجزائري من ناحية الأرقام التي سيكون لها تأثير كبير على مجريات الأحداث، والمواجهات بين المجتمعين الأوربي والجزائري، وبالتالي إختلال هذا التوازن سيؤدي إلى ميل كفة الجزائريين من هذه الناحية.

أما الفصل الثاني من الأطروحة والذي جاء تحت عنوان "العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين والمستوطنين والمستوى المعيشي لهما"، وفيه تناولت طبيعة المعيشة بالنسبة للشعب الجزائري ووسائل توفير مداخلها وصرفها من أجل ضمان لقمة العيش بالرغم من صعوبتها، وذلك مهد لنا لشرح طبيعة السياسة الاجتماعية الإستعمارية بالجزائر، وفيه تم توضيح مدى معاناة الشعب الجزائري من كل أشكال التعذيب الاجتماعي، والوسائل المعيشية البسيطة التي ألفتها الشعب الجزائري التي إبتكرت طرق حديثة في الإدخار وإقتصاد الصرف على مدار السنة وهي مجبرة على ذلك، مقابل حياة الترف والبخ التي كان يعيشها المجتمع الأوربي الخليط بالجزائر والتي لم يكن يحلم بها أغنى هؤلاء حينما كانوا يعيشون بأوربا.



وتم في هذا الفصل أيضا، تحليل الواقع المعيشي الراقي الذي وصل إليه الكولون وسبل معيشتهم ومواردهم المادية وممتلكاتهم من منازل وقصور فخمة كانوا يعيشون فيها، كما قمت بمقارنة عامة بين المستويات المعيشية للكولون وللشعب الجزائري، وعرجت على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ربطت المجتمعين وذلك لإبراز سمة تلك العلاقة التي قننها الكولون، بعد أن استحدثوا قواعدا جديدة لتنظيم هذه العلاقات خدمة لظرواحهم الإستغلاية.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان "المشاكل الاجتماعية للشعب الجزائري"، وفيه تم التركيز على شرح المشاكل الجوهرية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري برمته والمتمثلة أساسا في "مشكل البطالة، التي شرحت فيها ظروف العمل العامة التي كان يعيشها العامل الجزائري أو العاملة الجزائرية، والسعي الدائم من طرف الجزائريين في عملية البحث عن أي عمل من شأنه أن يكون ملاذا لهم لسد الرمق، وكذا نسب البطالة وسط هذا المجتمع، مع إستعراض السياسة الفرنسية العامة في مجال التشغيل، ثم شرحت أزمة السكن التي مست الجزائريين دون غيرهم من الأوربيين، وحاولت تحليل طبيعة السياسة الإستعمارية في مجال البناء والتجهيزات، والتي وجهت بصفة عامة لفائدة المجتمع الأوربي، زيادة على الوضعية السكنية للشعب الجزائري وذلك من خلال وصف للجور التي كان يتخذها هؤلاء كملجأ لعائلتهم.

وتم التطرق في ذات الفصل إلى تدهور الوضع الصحي والمنشآت الصحية وكذا السياسة الفرنسية في هذا المجال، وما شهدته البلاد من إرتفاع كبير لعدد الوفيات من المسلمين عكس الكولون، الذين تم التكفل بهم صحيا بتشييد مؤسسات إستشفائية حديثة

ووضع كل إمكانات الطب الحديث تحت تصرف الكولون، وختمت الفصل بمشكلة التعليم التي كانت بحق مشكلة كل أجيال الجزائر، وأبرزت من خلالها مدى عمق أزمة الأمية وسياسة التجهيل التي باشرتها فرنسا منذ بداية الاحتلال، والتي كانت تهدف إلى تجويع الجزائريين ثقافيا بعد أن رسمت سياسة ثقافية تسيير وفق أهواء المستوطنين، وكل هذا بالبراهين الدامغة التي تؤكد على عمق هذه الأزمات ومعاناة الشعب الجزائري منها.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان "الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديدة"، وفيه ذكرنا أسباب إنتقال أغلب المجتمع الريفي إلى المدن، حاملا معه كل سلبياته وإيجابياته إلى الحواضر، ونتائج هذا الإنتقال على الوضع العام بالجزائر، مع الإشارة إلى الوضع المادي والاجتماعي للوافدين الجدد إلى المدن الكبرى، ومدى تأثيرهم وتأثرهم بظاهرة التحضر الجديدة عليهم، والتي وجدوها حينما حلوا بالمدن الكبرى من خلال معاشرتهم للأوربيين، حتى وإن كانت هذه المعاشرة مرفوضة من طرف الكولون، ومن خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى السياسة العامة الفرنسية في مواجهة هذه الظاهرة والقوانين الزجرية في هذا المجال، مع الإشارة إلى ظروف إقحام المهاجرين لميدان السياسة وتعلقهم بجوهر القضية الوطنية، ومدى مساهمتهم فيها، سواء تعلق الأمر بالرجل أو بالمرأة الجزائرية، ثم الإلتحاق من بعد بركب الثورة التحريرية الكبرى.

في حين كان الفصل الخامس خاتمة للبحث تحت عنوان "الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا" وفيه تم إستعراض وشرح هذه الظاهرة وأسبابها وأثارها، مع تقديم وصف وافى لأعداد المهاجرين وظروف هجرتهم إلى فرنسا بالذات، بتقديم أرقام

وإحصائيات عن عدد المهاجرين الجزائريين وأكثر المناطق عرضة لهذه الظاهرة، حيث تم اختيار فرنسا كمثال لهذه الهجرة لإعتبرات ذكرناها في المتن، كما تطرقت إلى الوضع المادي والإجتماعي للمهاجرين الجزائريين، والمشاكل التي إعترضتهم بفرنسا، ثم حللت ظروف وكيفية تأطير هؤلاء المهاجرين، ضمن الأحزاب الوطنية سواء بالمهجر أو بالداخل، وشرحت سياسة فرنسا في هذا المجال بعد إصدارها لعدة قوانين خاصة بعملية الهجرة إلى الخارج.

وجاءت الخاتمة على شكل خلاصة لنتائج هذه الدراسة، وإستنتاجات عامة لما تم التوصل إليه من نتائج للفصول المدروسة في هذه الرسالة، ثم تم إنتقاء عينة من الملاحق التي تدعم هذا العمل.

ولئن كانت هذه الرسالة صورة مصغرة للوضع الإجتماعي العام، الذي ساد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1954، تاريخ إندلاع الثورة التحريرية، إلا أنها تعبر بصدق عن ما وصلت إليه الأزمة الجزائرية التي عرفت إفلاسا إجتماعيا بسبب السياسة الإستعمارية، تماما مثلما عرفت إفلاسا سياسيا لدى الأحزاب الجزائرية الفاعلة آنذاك، وهذا ما عجل على إقتحام العمل الثوري من خلال ثورة أول نوفمبر الكبرى، التي كانت الفرصة الكبرى لكل الشعب الجزائري لتحدي القوة العسكرية الفرنسية المدعمة بقوى التحالف الغربي لتتجنب الحرية التامة للشعب الجزائري.

- مصادر البحث:

- الأرشيف، الوثائق، الشهادات والمذكرات:  
تم الاعتماد على مجموعة من الوثائق الخاصة بأرشيف "ما وراء البحار باكس أن بروفانس بفرنسا"، تلخص الوضع الاجتماعي العام السائد بالجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث شملت تقارير ومراسلات ومحاضر عديدة غزيرة بالمعلومات والإحصائيات، رغم أن معظم هذه المصادر كانت عن الإدارة الفرنسية نفسها، ولذلك تم التعامل معها بحذر شديد، كما تم إستغلال المنشورات الرسمية للحكومة الفرنسية الصادرة في شكل دوريات أو مثنائير تعرضت لهذه الحقبة الزمنية، وضمت مسحا شاملا للوضع العام بالجزائر خلال القرن العشرين في المجال الإقتصادي والاجتماعي والثقافي، حررها الحكام العامون بالجزائر أو رؤساء لجان التفتيش والمراقبة الدورية.

أما الشهادات والمذكرات واليوميات الخاصة بالجزائريين والأجانب، فقد كانت تحمل هي الأخرى معلومات كثيرة ومهمة خاصة وأنها تلخص تجارب من عايشوا هذه الأحداث أو تقاعوا معها، وبالتالي يمكن إعتبارها مصادر ذات أهمية بالغة، وأبرزها تلك التي كتبها "أحمد مصالي الحاج" و"مصطفى الأشرف" و"حسين أيت أحمد" و"فرحات عباس" و"محمد حربي" و"بن يوسف بن خدة" و"قريبع النبهاني" و"الزوجين فرانسيس وكوليت جانسن" و"ألبير كامو" و"جيرمان تيون" و"جاك بريل"، وتناولت هذه المؤلفات عدة مواضيع بطريقة موضوعية جدا، كما نظرت إلى خصوصيات المجتمع الجزائري وسياسة التسلط الإستعماري وشرحت نظرة الكولون للشعب الجزائري وطريقة التعامل اليومي بين الشعبين وكذا مدى عنصر يتهم إتجاه الجزائريين، مع تميز هذه المصادر بتحليلها

الموضوعي للأحداث بفضل أسلوبها الواضح ومنهجها المباشر، كما تعبر من جهة أخرى عن واقع معاش لهذه الشخصيات بالجزائر، حيث نقلت ما كانت تشاهده بمختلف قرى ومدائر البلاد ومنها مناطق الجنوب.

وزيادة على ذلك كانت مؤلفات "عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون" و"جان ميليا" و"لويس شوفالبيه" و"جان لاجبيه" و"محمد شريف ساحلي" تحتوي على شهادات لا تقل قيمة عن ما تم ذكره سابقا، حيث تعرضت كلها للجوانب الإجتماعية التي تهم هذا الموضوع، وذلك بطريقة السرد التاريخي الذي يعتمد على الوصف، كما حملت جملة هذه المؤلفات نصوصا تاريخية نادرة خلال الفترة المدروسة وحللت السياسة الإجتماعية الفرنسية المطبقة بالجزائر وآثارها على الشعب الجزائري، وكانت هذه الدراسات مدعومة بالجداول الإحصائية وبعض الوثائق والشهادات، لتزيل بعض الغبار عن هذه المرحلة التاريخية الحاسمة.

من جهته تناول "روبير دي كلواتر" في كتابه "جزائر الأكواخ"، مشاكل المجتمع الجزائري ومدى معاناة السكان الجزائريين الذين إتجهوا للعيش في الأكواخ المترامية بمحاذاة قصور المستوطنين، والتي بنيت من بقايا النفايات والقش وأكوام الحديد، موضحا أسباب إنتشار هذه الأكواخ وإرتفاع نسبة البطالة وإنتشار الأمراض والآفات الإجتماعية، محملا السياسة الإستعمارية الفرنسية نتيجة ذلك، في حين قام "أندري نوشي" بتحليل الأوضاع السياسية العامة في الجزائر، مع التطرق إلى المجالات الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر، حيث أعطى صورا عديدة عن السياسة التي تبنتها الإدارة الفرنسية في هذا المجال خلال الفترة الممتدة من 1914 إلى 1954.

وقد سردت هذه المؤلفات الوضعيات المأسوية للشعب الجزائري بمختلف مناطق الوطن، حيث صورت الأوضاع بالقبائل ومناطق الغرب الجزائري وشرقها، دون نسيان شهاداتهم عن نفس تلك الأوضاع بالمدن الكبرى لإدراج مقارنات مع ما كان سائدا بكل القرى، وكذا تحليل الظروف الاجتماعية بمناطق الجنوب التي كانت تعيش وضعية كارثية في كل المجالات، حيث تحدث الجميع عن البؤس والجوع وتردي الأوضاع الصحية وإنتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وتفاقم أزمة البطالة وتراجع التعليم وإنهيار القدرة الشرائية وظهور السوق السوداء وإنتشار الأحياء القصديرية.

### - المقالات والجرائد والمجلات:

من جهة أخرى، إستعنت بالمقالات الصادرة عبر مختلف الجرائد والمجلات التي تناولت الفترة الممتدة من سنة 1930 إلى 1962، والتي كانت مهمة جدا بالنظر لما حملته من تقارير ومعلومات عن الأوضاع الاجتماعية لتلك الفترة، وقد كتبت هذه المقالات من طرف مؤلفين لهم قيمتهم الثقافية المميزة وكان الإعتماد عليها كمصادر للوصول إلى بعض الحقائق التاريخية التي إستوجب الوقوف عندها، كما تميزت بعض الجرائد أو المجلات الدورية بوجود مقالات تناولت الموضوع بصفة مباشرة وبطريقة موضوعية، وهي مواضيع أعطتني أيضا صورة واقية عن الوضع الاجتماعي العام بالجزائر خلال الفترة المدروسة، وأشارت في بعض منها بالتفصيل، لأوضاع الشعب الجزائري في مجالات الصحة أو التعليم أو السكن أو العمل.

### - المراجع باللغتين العربية والأجنبية:

فيما يخص المراجع، فقد عدت إلى العديد منها والتي تناولت الموضوع بشكل أو بآخر، ومن هذه المراجع ما كتبها "محفوظ قداش" و"أبو القاسم سعدالله" و"يحي بوعزيز" و" أنيسة بركات درار" و"رابح تركي" و"بيار دارمون" و"جان بلانشار" و"هنري بيساردون" و"بيار مونتاقو" و"بيار بورديو" و"كارولين براك دو لابيريار"، وهذه المؤلفات صورت وبطريقة موضوعية واقع المجتمع الجزائري والسياسة الإجتماعية التي إنتهجتها فرنسا واتي كانت مبنية على التسلط والعنصرية التي ميزت الإدارة الإستعمارية منذ السنوات الأولى للإحتلال.

ونضيف إلى هذه المراجع كتاب المؤلف "عمار بوحوش" و"ساعي فاطمة الزهراء" أين تم تركيز عمليهما على التوالي، على الهجرة الخارجية وأوضاع العمال الجزائريين الذين إختاروا الهجرة إلى الخارج هروبا من الوضع الإجتماعي المزري الذي كانوا يعيشونه بالجزائر بالنسبة للأول، وكذا على المسألة النسوية ووضع المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع ونضالها السياسي وإقتحامها للمنظمات الجماهيرية والسياسة في الفترة المدروسة بالنسبة للثانية، كما كتبت في نفس هذا الموضوع "فضيلة مرابط" و"جميلة عمران" اللتان تطرقتا في كتابيهما إلى واقع المرأة الجزائرية آنذاك، و دورها السياسي وإقتحامها ميدان العمل الذي كان محرما عليها في السابق، مع شرح أوضاعها المهنية والسياسة الإستعمارية في هذا المجال.

## المقدمة

### - الدوريات والنشریات:

كانت في مجملها صادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها وكتبت بأقلام فرنسية وبقا لتقارير ونتائج اللجان والمتصرفين الإداريين، أو عبارة عن جداول إحصائية تخص كل الميادين، كانت تارة مرفوقة ببعض التحاليل فيما يخص قراءة هذه الجداول الإحصائية، و كانت في مرات أخرى تشرح المشاريع التي تم تقديمها للمناقشة أمام المجالس المنتخبة وكذا قيمتها المالية ومكان إنشائها وأهدافها، ورغم أن هذه الدوريات كانت حكومية وتدافع عن سياسة الإدارة بالدرجة الأولى، الأمر الذي لم يمنع من محاولة الإستفادة منها قدر المستطاع.

### - الرسائل الجامعية والمعاجم والقواميس:

تم الإعتماد في هذا البحث على رسالة دكتوراه تحت عنوان "الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية إقتصادية وإجتماعية" لمؤلفها "شوب محمد"، والتي تطرق فيها إلى الوضع العام بالجزائر قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية مستعرضا الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو ما ساعدني على أخذ فكرة شاملة عن بعض الجوانب الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر والسياسة الفرنسية المتبعة في هذه المجالات، كما إعتمدت على رسالة دكتوراه أخرى لصاحبها "مغدوري حسان" الموسومة بـ: "الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)"، وفيها تطرق صاحبها بإسهاب إلى واقع الجزائر بين خلال هذه الفترة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية، محلا طبيعة السياسة الفرنسية في مجالات الصحة، التعليم، السكن، البطالة، الهجرة الداخلية، المستويات



المعيشية والمداخيل وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالموضوع الذي نعالجه، كما دعم دراسته بالكثير من الجداول والبيانات الإحصائية التي أفادتني كثيرا، بالإضافة إلى رسالة "قاضي مصطفى مريم" التي جاءت تحت عنوان "صورة المرأة الجزائرية خلال الثورة (1954-1962)" والتي عالجت موقع المرأة الجزائرية في المجتمع الكولونيالي ووضعها الاجتماعي العام خلال فترة الإحتلال الفرنسي، مستعرضة فيها أهم المحطات المهمة لنضال المرأة الجزائرية سواء السياسية أو الاجتماعية.

كما تم الإعتماد أيضا على المعاجم والقواميس التي أفادت البحث في شرح بعض المصطلحات والمفاهيم المبهمة، وأيضا لتعريف بعض الشخصيات التي تم ذكرها في الرسالة، والتي كان لها تأثير أو دور في صناعة القرارات أو في الحياة العامة بالجزائر خلال الفترة المدروسة، زيادة على مواقع النت التي لجأت إليها في بعض الأحيان للتعرف أكثر على حياة الشخصيات المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة العامة بالجزائر.

وبالرغم من بعض الصعوبات المتمثلة أساسا في كثرة المؤلفات المكتوبة باللغة الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، والتي تطلبت مني جهدا كبيرا في ترجمتها ثم تحليلها وتنظيمها نظرا لتداخل المعلومات فيما بينها، وهذه العملية أخذت مني وقتا طويلا لصياغتها صياغة جديدة، حسب ما تتطلبه الخطة الموضوعية للبحث، كما تطلبت هذه العملية التعامل بحذر شديد مع مثل هذه الكتابات بسبب لجوء بعض المؤرخين الأجانب للتأريخ بذاتية واضحة والميل لجهة معينة على حساب جهة أخرى، دون التقيد بالموضوعية وسرد الكرونولوجيا التاريخية وفق ما هو متعارف عليه لدى الباحثين في التاريخ.

كما جاءت المادة التي كنت بصدد جمعها متداخلة مع مواضيع أخرى لا تهم الموضوع، حيث كانت غير منظمة بسبب منهجية كتابات تلك المرحلة التي إعتمدت في الكثير من الأحيان على الوصف دون التحليل، وبعضها الآخر كان يعتمد على السرد بالدرجة الأولى دون التحليل والانتقال من موضوع إلى آخر ثم العودة مرة ثانية إلى الموضوع السابق من جديد، وهو ما عقد من مهمة ترتيب المعلومات خلال مرحلة الجمع لهذه المعطيات.

كما أشير هنا إلى أن المواضيع السياسية وهذا ما يلاحظه كل الدارسين لتاريخ الجزائر، قد أخذت إهتماما كبيرا من طرف المؤرخين سواء الجزائريين أو الأجانب عكس المواضيع الإجتماعية، موضوع هذه الدراسة، التي كانت جل مصادرها صادرة بأقلام كتاب الإدارة الفرنسية أو متصرفيها الإداريين، وهو ما جعلنا نأخذ وقتنا طويلا جدا لتحليلها ثم إعادة صياغتها بسبب الذاتية الواضحة في الكتابة والتحرير والتحيز الواضح من طرف بعض الكتاب الذين كانوا في الكثير من الأحيان، ينقلون ما كانوا يسمعون من أخبار دون التحقيق من ذلك، لذلك كان من الضروري المقارنة في كل مرة، بين الإحصائيات والأرقام المقدمة من طرف البعض من المؤرخين والتي كانت تختلف من مؤرخ لآخر، كما أن الإحصائيات الصادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها والتي كانت تصدر سواء في الجريدة الرسمية للحكومة العامة أو في حولياتها، كانت في بعض الأحيان متناقضة وفي أحيان أخرى لا تعبر إطلاقا عن الواقع المعاش.

وهذه الدراسة التي نضعها اليوم بين أيدي الباحثين المهتمين بالتاريخ وعموم القراء ليست محاولة إقناع بما أعتقده وأذهب إليه شخصيا، بل هي محاولة لفتح المجال واسعا أمام

هؤلاء للتمعن والتفحص في التاريخ الإجتماعي للجزائر المستعمرة، لدفعهم الى البحث والتنقيب في الموضوع للإستمرار فيه، نظراً لأهميته وتشعبه وأبعاده الحضارية والثقافية والإجتماعية.

كما أن هذه الدراسة هي عبارة عن مساهمة متواضعة من طرفي في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، في فترة معينة تميزت عن كل الفترات السابقة بخصوصياتها، والهدف منها هو فتح وتوسعة الأفاق أمام الباحثين والدارسين والطلبة الذين يريدون الدراسة والبحث في مثل هذه المواضيع، لدعم المكتبة التاريخية الجزائرية بكم معتبر من المؤلفات تساعد على فهم الأحداث وتحليلها.

وعليه، لا يمكن هنا الإدعاء بأن هذا العمل قد حقق كل الأهداف المرجوة منه، ولكن وكما أشرت سابقاً، يبقى إجتهدا بسيطاً من طرفي ومساهمة في مجال كتابة جزء يسير من التاريخ الإجتماعي للجزائر في الفترة الإستعمارية، يمكن له أن يدفع باحثين آخرين إلى التوسع والتعمق فيه، ولما لا التخصّص في التاريخ الإجتماعي الحديث والمعاصر للجزائر، خاصة وأنا بحاجة ماسة اليوم لتحليل مثل هذه المواضيع ووضع إطار مخصص لها، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول  
الأوضاع الديمغرافية بالجزائر من سنة 1930 إلى 1954

بعد عدوانها على الجزائر عام 1830، عملت السلطات الفرنسية على ترسيم إحتلالها وملاحقة المقاومين ومحاصرة رد الفعل الجزائري وشرعت الإدارة الفرنسية في إقرار قواعد السياسة الجديدة التي تم التخطيط لها من طرف منظريها بهدف السيطرة على الأوضاع العامة بالجزائر، وتعتمد هذه السياسة أساسا على توطين فرنسيين وحتى أوربيين في الأراضي الجزائرية، وفي هذا الإطار عرفت البلاد حركة تدفق واسعة للجماهير الفرنسية المتعطشة لكسب المال ونهب الثروة، حيث حرصت الحكومة الفرنسية على تشجيع بعض من مواطنيها على الهجرة إلى الجزائر بهدف العمل على خلق مجتمع طبق الأصل للمجتمع الفرنسي بفرنسا، يكون قادرا على السيطرة إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا ودينيا على أرض الجزائر، وبالتالي تمكينه من بسط نفوذه فيما بعد على دواليب الحياة السياسية باعتبار أن الإستعمار الناجح للشعوب يبني بالدرجة الأولى على السيطرة على الأرض كشرط أساسي للسيطرة على القرار.

كما قامت السلطة الفرنسية من جهة أخرى بفتح الأبواب على مصراعيها أمام الشعوب الأوربية الأخرى المتعطشة إلى الثراء السريع والسيطرة على منابع المال وذلك بتشجيعها على الهجرة نحو الجزائر، ولهذا باشرت السلطة الفرنسية سياستها الرامية إلى فرنسة هذه الأرض الجديدة وجعلها أرض الميعاد لجماهيرها، مستغلة في ذلك الضعف المعنوي الذي أصبح عليه المجتمع الجزائري برمته، فحاولت إقناع معظم القوميات الأوربية بالتوجه إلى الجزائر والإستقرار النهائي بها، بهدف التمكن من السيطرة على الأوضاع العامة من ناحية الكم الديمغرافي كأساس لفرض سلطة الغالب على المغلوب، مع العمل على توفير كل المتطلبات الضرورية لتجسيد هذه العملية وفق الخطط الموضوعة من قبل منظريها ورجال سياستها.

وبالمقابل تم الشروع في تنفيذ سياسة الطرد الجماعي للجماهير الجزائرية إلى خارج مدينة الجزائر العاصمة، وهو ما إستطاعت تحقيقه حيث توجه الأهالي خوفا من بطش السلطات الإستعمارية إلى أطراف المدينة ومناطق البلاد الداخلية، محاولين إعادة تنظيم صفوفهم و مكونين تجمعات سكانية بسيطة تمكنهم من التعاون فيما بينهم، معتمدين في معيشتهم على الفلاحة التقليدية كمصدر أولي لضمان رزقهم اليومي، والتجارة البسيطة المبنية أساسا على التبادل في السلع و البيع والشراء فيما بينهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الإحتكاك المباشر الذي عرفته البلاد، كان الأول من نوعه الذي حدث بين المستوطنين الأوربيين و الشعب الجزائري، والذي لم يكن ليمرّ دون حدوث خلافات وصراعات إجتماعية خطيرة تولد عنها نوعا من الكراهة والحقد بين الشعبين، بالنظر إلى الإختلافات الجوهرية في العقيدة والتفكير والتي كانت تفرق بينهما أكثر مما تجمع شملهما.

وزيادة على هذا، لا يجب أن نتجاهل عقلية المستوطن الأوربي الجديد الذي حل بالجزائر بمختلف جنسياته وهو يحمل معه آمالا عديدة كان يتمنى تحقيقها، وفي الوقت نفسه كان يرجو إزالة ولو جزء من آلامه التي لازمته حين كان في أوربا، زيادة على إقتناع الشعوب الجزائرية بأن هذا الضيف الأوربي الجديد لم تكن زيارته مؤقتة أو مجرد مهاجر أو عابر سبيل، وإنما نيته كانت منذ البداية الإستقرار النهائي بالجزائر وفتح الطريق أمام الشعوب الأوربية الأخرى للإنتقال إلى الجزائر بسبب الإغراءات المادية الكبيرة التي كانت تعرضها عليهم سلطة الإحتلال التي سعت بكل جهدها إلى مرافقة هؤلاء الوافدين إلى الجزائر ماديا ومعنويا.

## 1- المستوطنون:

## 1-1- مميزات المستوطن:

لقد عرف المستوطن الأوربي الذي قدم إلى الجزائر وإقنتع بالإستقرار فيها، تسميات عديدة كانت في مجملها تؤدي نفس المعنى والشرح، حيث تذكر المصادر التاريخية مصطلحات كثيرة نعتت بها هذه الفئة الدخيلة على المجتمع الجزائري، فأطلق عليهم البعض تسمية "فرنسيو الجزائر" وهي أقدم هذه التسميات المعروفة تاريخيا، فيما ساهم البعض بإسم "الأقدام السوداء" وكذا "أوربيو الجزائر" وتارة نعتوا "بالمعمرين" وتارة أخرى "بالمستوطنين"، كما تم منحهم أيضا لقب "الفرنسيين غير المسلمين"، في حين أطلق عليهم البعض الآخر لقب "الكولون"، وقد بقيت هذه التسميات ملازمة لهم طيلة فترة تواجدهم بالجزائر.

ويبدو أن تسمية "فرنسيو الجزائر" كانت الأكثر إستعمالا طيلة التواجد الإستعماري الفرنسي بالجزائر، ذلك أنها إرتبطت إرتباطا وثيقا بعملية الإحتلال التي تمت في 1830، ويرجع أصل هذه التسمية إلى بلد المنشأ فرنسا للتفريق فقط بين الفرنسيين الذين يعيشون بالجزائر وبين الفرنسيين الآخرين الذين يعيشون ببعض البلدان الأوربية مثل بريطانيا أو إسبانيا، وبذلك فإن هذه التسمية تحدد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان الذين يعيشون في الجزائر وهم من أصل فرنسي،<sup>(1)</sup> أما تسمية "أوربيو الجزائر" فهي تعني كل السكان المستقرين بالجزائر من الذين رحلوا إليها من قارة أوربا مهما اختلفت جنسياتهم.

(1) حماميد، حسينة، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، 1954-1962، الطبعة الأولى، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، صفحة 16.

ولكن الباحثين في التاريخ يصطدمون دوماً بعبارة "الأقدام السوداء" التي تم إستعمالها بالجزائر في كل مرة لوصف الأوربيين المستقرين بالجزائر، وبالرجوع إلى أصل الكلمة ومصدر اشتقاقها ومعرفة مدى إستعمالها، يقول المؤرخ "كسافييه ياكونو" أنه في السنوات التي تلت إحصاء 1954 حيث كنا نعرف إلا "المسلمين" و"غير المسلمين" وفي هذا الوسط إنتشر مصطلح "الأقدام السوداء" ولم نقل أنه ظهر، ويؤكد بأن أصحاب المصلحة من المستوطنين قد إندهبوا عندما علموا بأنهم كانوا يوصفون "بالأقدام السوداء".<sup>(1)</sup>

وعلى مستوى أصل العبارة يقول "بيار مانوني" إننا نثبه في الحدس ويبدو من النادر أن نجد شرحاً مقنعاً لهذا المصطلح وإن الشرح الذي نعرفه لا ينقصه الأسلوب التصويري لكنه يبقى غير قابل للتصديق، إننا نتذكر الأحذية السوداء التي كان يلبسها المهاجرون الأوائل أو تلك التي يلبسها عساكر الإستعمار في تعاكسها مع الأرجل العارية للسكان الأصليين، وهناك آخرون يشيرون إلى التشابه القائم بين المهاجرين الذين نزلوا في الدار البيضاء بالمغرب و بين "الجواثيم" وهي طيور مهاجرة تدعى "الأقدام السوداء" وتظهر مع حلول فصل الشتاء، وآخرون يقولون بأن مزارعي العنب تلطخت أرجلهم ببذير العنب المائل إلى السواد، فيما ذهب آخرون إلى القول بأن هذه التسمية هي تحريف لكلمة "بن نوار"<sup>(2)</sup> التي تعني "أبناء الورود" ولكن لا يوجد بين كل هذه التأويلات شرح مقنع لهذا المصطلح.

(1) حماميد، حسينة، المرجع السابق، ص 18.

(2) نفس المرجع، ص 18.



وحسب مؤلف المعجم الشهير "بول روبير" فإن عبارة "الأقدام السوداء" تشير إلى فترة 1914-1918 حين كان المستكشفون الجزائريون يلبسون مسماة بيضاء هي كاسية الساق فوق أحذيتهم السوداء، وإنطلاقا من سنة 1917 كان السائقون الجزائريون لبواخر الفحم على خطوط البحر المتوسط يعرفون بهذا الإسم، وظل هذا المصطلح محصورا بين عرب البلاد الذين كانوا يسيرون حفاة حتى الثلاثينات من القرن العشرين ثم إختفى بعض الوقت، ثم إنبعث سنة 1955 ليدل هذه المرة على المستوطنين الأوربيين، وحسب المؤرخة "جوال هورو" فإن "الأقدام السوداء" في مضمونها الواسع تضم كل فرنسيي الجزائر غير المسلمين<sup>(1)</sup>.

ومهما يكن من أمر وحتى إن إختلفت التسميات وتعددت الألقاب، فإن المعنى الحقيقي لهذه المترادفات لن يتغير ويبقى نفس المعنى سائد، فالترجمة الحرفية لمصطلح "مستوطن" لا تجاري المعنى الحقيقي لهذا التعريف، فالمستوطن في الجزائر لا يعترف إطلاقا بما يعرف بفضيلة الإنسان الغالب على المغلوب، فهو بالجزائر ذو صفات خاصة وله موقف سياسي مع إمتيازات عديدة، جعلت قرابة إسم "الإحتلال" مع أرض محتلة والإستعمار، شيئا ليس من قبيل الصدف،<sup>(2)</sup> لذلك وجب التذكير أن هذا المصطلح لا علاقة له بمعنى المواطنة أو السكن أو الإستقرار ولا التعمير أو البناء، بل هو مصطلح يقترب كثير من التدمير والتخريب لما له من مميزات متناقضة.

(1) حماميد، حسينة، المرجع السابق، ص 19.

(2) بريستير، إيفه، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة، عبد الله كحيل، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م، صفحة، 34.

لقد كان المستوطن بالجزائر سواء الفرنسي أو الأوربي، إنسانيا عنصريا لا يؤمن إلا بالفردية، فهو ذو أغراض قاسية و مريرة، حيث تقول "جوان غليسي" بأنه حتى وإن اختلفت آراء أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي مثل "هنري بورجو" \*، ملك الخمور أو "جورج بلاشيت" \* ملك الحلفاء مع آراء الكاتب العادي في دائرة الحكم العام في الجزائر أو زارع الشاي ذي الأصل الإسباني، إلا أن المستوطن المتحكم في مصير أهل البلاد، لم تكن لديه ما يعرف بفضيلة الإنسان الفاتح،<sup>(1)</sup> إذ سرعان ما جعل لنفسه إطارا مميزا له خطوط حمراء، كان مجرد التفكير في تجاوزها يعتبر عاملا للفوضى و خرقا صريحا لقوانين الكولون التي لا يجب بأي حال من الأحوال تغييرها، و لهذا كان الكولون مساندين لبعضهم البعض لأن المصالح المادية هي التي تجمعهم مثلما كانت تفرقهم.

\* **هنري بورجو Henri BORGEAUD**، ولد في 04 أوت 1895 بالجزائر وتوفي في 24 ماي 1963 بباريس عن عمر ناهز 67 عاما بمرض السرطان، رجل سياسة فرنسي ينحدر من عائلة سويسرية الأصل كانت مالكة لأغلب سهول منطقة "أسطى والي" Staoueli، كان مستشارا للجمهورية الفرنسية من 1942 إلى 1946، كان مناضلا بمجموعة السيار الديمقراطي وكذا التجمع اليساري الجمهوري، ثم نجح في أن يصبح نائبا بمجلس الشيوخ طيلة الفترة الممتدة من 1946 إلى 1959، تمكنت عائلته من تكوين ثروة طائلة بفضل أراضي القمح و الأشجار المثمرة والحمضيات والكروم، عرف لدى المستوطنين بملك الخمور لسيطرته على أجود الأراضي لزراعة الكروم الموجهة لإنتاج الخمور ومنها علامة الخمور "البورجو". أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **جورج ألفونس هنري بلاشيت Georges Alphonse Henri BLACHETTE**، ولد في 27 سبتمبر 1900 بالجزائر وتوفي في 05 نوفمبر 1980 بفرنسا، كانت عائلته تملك 690 ألف هكتار من الأراضي، ترأس الشركة العامة للحلفاء التي سيطر على إنتاجها وكان يصدر هذه المادة إلى إنجلترا خاصة، كما أسس شركته للمياه بالغرب الجزائري، في 1949 أصبح مالكا لصحيفة "جريدة الجزائر" التي أصبحت منبرا للدفاع عن مصالح الكولون، وفي 1951 تم إنتخابه نائبا بمجلس الشيوخ عن مدينة الجزائر، كانت مساهمة منتوجه من الحلفاء في الصادرات نحو الخارج تصل في بعض الأحيان إلى 28 بالمائة من مجموع الصادرات، لقب بملك الحلفاء. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) غليسي، جوان، الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، الطبعة الأولى، منشورات الطليعة، بيروت، لبنان، 1961، صفحة، 22.

ويعود السبب في ذلك إلى نفسية المستوطن في حد ذاته، فزيادة على الحقد الديني الدفين الذي لازم الفرد المسيحي إتجاه الفرد المسلم، فإن المستوطن الذي حلّ بالجزائر لم يكن في الحقيقة ذلك الأديب العالم أو الشاعر الفيلسوف أو الحرفي الماهر أو الطبيب الجراح، وإنما الذي حلّ بالجزائر لم يكن سوى بعضا من رعا ع القوم وحثالتهم، وكان في حالة من القهر النفسي لما عاناه من بؤس بأوربا.

لقد كان جل الذين إستقلوا المراكب والسفن وقرروا الرحيل نحو الجزائر ينتمون إلى مجموعات لم يكن لها ما تخسره في هذه المغامرة، وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الصدفة لعبت أيضا دورا في توجيه البعض من الأوربيين إلى أرض الجزائر ومنهم من تم إرغامه على الرحيل نحو الجزائر من أجل تعميرها والوقوف في وجه السكان الأصليين للبلد، فقد حدث مثلا في عام 1831، أن وجدت فرنسا جماعة من الألمان والسويسريين في ميناء "لوهافر" الفرنسي، يتأهبون للرحيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فرحلتهم بالقوة إلى الجزائر<sup>(1)</sup>.

إن السياسة الإستيطانية التي شرعت في تطبيقها الإدارة الفرنسية كانت تتميز بالفوضوية الكبيرة والعشوائية المستمرة، حيث لم يكن في بادئ الأمر يهتم السلطات الفرنسية سوى تعمير هذا البلد على حساب السكان الأصليين، فانتشرت العشوائية في التسيير والقوة في إغتصاب الأراضي لمنحها للمرحلين من أوربا إلى الجزائر، وذلك دون أدنى تفكير في عواقب ذلك الفعل، لأن الهدف الرئيسي للسلطة الفرنسية كان توفير الكم البشري اللازم لتعمير البلاد الجزائرية لضمان المرافقة الشعبية لجيش الإحتلال والتخلص التدريجي من يقايا المقاومين الجزائريين.

(1) حماميد، حسينة، المرجع السابق، ص 23.

والحقيقة أن أغنياء الجزائر من الكولون الذين سيطروا على دواليب الحياة الاقتصادية والسياسية كانوا خمسة مستوطنين تحكموا بصفة مطلقة في تسيير البلاد الجزائرية، حيث لم يكن الحاكم العام للجزائر سوى لعبة في أيدي هؤلاء لما كان لهم من نفوذ فاق كل التصورات، فبالإضافة إلى "هنري بورجو" و"جورج بلاشيت"، ظهر ثلاثي آخر بنفس القوة والنفوذ، وهم "لوران سكيافينو"، "قراسيان فور" و"جان دورو" \* وهؤلاء جميعا مثلوا الحكم الفعلي للقوة المالية بالجزائر، وهذا ما سيتم شرحه لاحقا.

\* **لوران سكيافينو Laurent SCHIAFFINO** ، ولد في 22 جانفي 1897 بمدينة الجزائر و توفي في 11 جويلية 1978 بفرنسا، كانت عائلته ذات الأصل الإيطالي (من مدينة جنوة) تملك أسطولا بحريا و تسيطر على عمليات نقل الفوسفاط من مناجم الكويف نحو سواحل إسبانيا، إنضم إلى البحرية العسكرية حيث كان قائدا لغواصة فرنسية بخليج الدردنيل خلال الحرب العالمية الأولى، تولى تسيير الشركة الجزائرية للملاحة بعد وفاة والده في سنة 1920، و طور أسطوله البحري ليصبح متكونا من 19 قطعة بحرية، ثم ترأس بعد ذلك غرفة التجارة الجزائرية و كذا منطقة الإقتصاد الجزائري، كان له أسهما في جريدة "لاديباش دالجيري"، وفي سنة 1955 تم إنتخابه نائبا بمجلس الشيوخ، كانت مساهمة متوجه من الحلفاء في الصادرات نحو الخارج تصل في بعض الأحيان إلى 28 بالمائة من مجموع الصادرات، و لذلك لقب "لوران سكايفينو" بملك الحلفاء التي سيطر على إنتاجها. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **كلود قراسيان فور Claude Gratien FAURE**، ولد في 19 ديسمبر 1885 بمدينة ميلة بالجزائر، من عائلة مزارعة، في 1909 تم إنتخابه رئيسا لبلدية زغاية بميلة، وفي 1920 أصبح مستشارا عاما لمقاطعة قسنطينة، ثم بعد ذلك في 1930 أصبح يملك 700 هكتارا من أجود الأراضي الموجهة لزراعة الحبوب، في 1936 ترأس لجنة مقاطعة الشرق للحبوب، بعد 1945 أصبح يملك 6000 هكتار لزراعة الحبوب و أصبح الأشهر في هذا المجال، في 1949 إشتري طائرة خاصة به، كما ترأس عدة جمعيات و تنظيمات نقابية و إقتصادية ضاغطة، كما مارس السياسة و كان نائبا لرئيس الجمعية التأسيسية الجزائرية، لقب بأمبراطور الحبوب. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **جون دورو Jean DUROUX** ، ولد في مارس 1910 بمدينة الجزائر، كان مالكا لجريدة " ليكو دالجي صدى الجزائر" منذ أواخر سنة 1920 و التي كانت جريدة تابعة للييسار الراديكالي، و كانت هذه الجريدة تصدر في 20 ألف نسخة و لها صدى كبيرا داخل الجزائر و خارجها، و كان يملك أيضا مطاحن الحبوب الواقعة بالحراش التي كانت تستوعب طاقة بحوالي 300.000 طن سنويا، و كذا عدة مخازن للحبوب و حقول لإنتاج الكروم و مصنع للمنتجات الكيميائية، و مارس السياسة أيضا حيث تم إنتخابه نائبا بمجلس الشيوخ، قام في أواخر سنوات الخمسينات من القرن الماضي بتحويل معظم ثرواته إلى كندا أين قام باستثمارها هناك، كان والده "جاك" من أهم الشخصيات السياسية الضاغطة بالجزائر و هو الذي ساعده في حجز مكان له ضمن رجال القوى الضاغطة. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

وقد اشتهر إلى جانب هؤلاء الأغنياء الكثير من المستوطنين ومنهم "روبير مارتال" المولود بالجزائر سنة 1921 الذي كان يمتلك أكثر من 300 هكتار من أجود أراضي المتيجة خصصها لزراعة الكروم كما كانت له ممتلكات أخرى عديدة، بالإضافة إلى عائلة "ليون بيطون" التي كانت تسيطر على أراضي الحمضيات بالمتيجة وبدأت هذه العائلة في صنع عصير "النارنجينا" المستخرج من البرتقال، ومن بعده جاء ابنه "جان كلود بيطون" الذي أسس في 23 جانفي 1951 الشركة الفرنسية لمنتجات "أورانجينا" العلامة المشهورة حاليا، هذا وسيطرت عائلة "جان باتيست فيريرو" على صناعة العجائن بالمتيجة أيضا، حيث أصبحت مصانعها الملقبة بمصانع "فيريرو - حاليا تابعة لمجموعة بانزاني" - منذ 1930 الأولى عالميا في إنتاج "الكسكس"<sup>(1)</sup> الموجه للإستهلاك المباشر.

ولم تجمل أولى الرحلات باتجاه الجزائر معها إطلاقا أثرياء أوروبا كما كانت تدعى الإدارة الإستعمارية، وإنما حملت معها مغامرون متشوقون للثروة أو منبوذون من طرف المجتمع الأوروبي كان هدفهم الحصول على منصب سياسي أو مركز من المراكز العليا في دائرة الحكم بالجزائر، عليهم يعوضون القليل من معاناتهم حينما كانوا يعيشون بأوروبا، وأصبح الجميع يعيش في عالم فيه الكثير من الدسائس والمغامرات ونشأت مافيا أوروبية حقيقية بأدمغتها المدبرة وبشبكاتها المتعددة وعمالها<sup>(2)</sup>، يديرها بعض العرابين من ذوي النفوذ غير المحدود وأصبحت كل الممنوعات مباحة وشهدت الجزائر إحتدام الصراع والتنافس بين هؤلاء الأثرياء الجدد بتكوين تحالفات إقتصادية ومالبة وسياسية.

(1) ROUIRE, Alphonse Marie Ferdinand, *Les Colons de L'Algérie, la phase Héroïque De La Colonisation*, IN REVUE DES DEUX MONDES, 5° Période, Tome 5, 1901, Paris, France, P. 340.

(2) غولد زيغر، أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2012، ص

إن "الألزاسيين"\* و"اللورينيين"\* الذين رحلوا إلى الجزائر بعد إنهزام فرنسا أمام دولة ألمانيا عام 1870، كانوا عند حلولهم بالجزائر يحملون معهم كل عاداتهم السيئة ويكونون حقدا كبيرا للألمان معتبرينهم سببا لتعاستهم، فوجدوا أرضا جزائرية شاسعة بين أيديهم و شعبا صبوا عليه كل حقدهم الذي حملوه معهم من منطقة رحيلم، ويعتبر الحاكم العام للجزائر "مارسال إيدموند نايجلان"\* المعين خلفا "لإيف شاتينيو"\*، والذي تنحدر أصوله من منطقة "الألزاس" مثلا حيا لذلك، حيث وجد المستوطنون في شخصيته كل ما يحقق أهدافهم الإستعمارية وأغراضهم الشخصية، فإستعدوا لسد الطريق أمام الحركة الوطنية بكل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة، لإبعادها والنيل منها في إنتخابات المجلس الجزائري التي جرت في أفريل 1948، فكانت عنوانا للغش والتزوير وإختراق أبسط قوانين الجمهورية والديمقراطية التي كانت فرنسا تتغنى بها.<sup>(1)</sup>

\* الألزاسيين واللورينيين : نسبة إلى منطقة الألزاس واللورين بين فرنسا وألمانيا.

\* مارسال إيدموند نايجلان، ولد في 17 جانفي 1892 ببلفور وتوفي في 15 أفريل 1978 بباريس، مارس مهنة التعليم منذ 1919، أنخرط في جبهة المقاومة الفرنسية في 1940، رئيس المحكمة العليا في 1944، إنتخب نائبا عن الحزب الإشتراكي، عين وزيرا للتربية الوطنية الفرنسية في 1946 ثم حاكما عاما للجزائر في 1948، قام بتزوير الإنتخابات لفائدة المعمرين، قدم إستقالته سنة 1951 بعد تزوير الإنتخابات للمرة الثانية، ترشح لمنصب رئيس الدولة في 1953 تحت غطاء أحزاب اليسار لكنه فشل في ذلك، في 1954 رفض منصب المقيم العام بالمغرب الأقصى، دافع عن فكرة الجزائر فرنسية، ألف عدة مؤلفات منها "تاريخ ووجوه من الألزاس"، "مهمة حكومة بالجزائر"، "الانتظار تحت السلاح" و كذا "تيتو". أنظر: الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، بن فضة حورية مايا، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

\* أيف جان جوزيف شاتينيو، ولد في 22 سبتمبر 1891 بفيينا وتوفي في 04 مارس 1969 بباريس، مارس مهنة التعليم منذ 1919، كان ملازما خلال الحرب العالمية الأولى، إنخرط في السلك الدبلوماسي حيث عين حاكما عاما للجزائر في 1944/9/8 و بقي في منصبه إلى غاية 1948/02/11، ثم سفيرا لفرنسا في موسكو ثم مستشار دبلوماسي لدى الحكومة الفرنسية من 1949 إلى 1954، تم تعيينه عضوا في أكاديمية العلوم والسياسة الفرنسية في 1967، لقبه الجزائريون خلال حكمه "بالحاج محمد" نظرا لطريقه تسييره لمنصب الحاكم العام بالجزائر. أنظر: بلانش حون لوي، سطيف 1945 بوادر المجزرة، ترجمة عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007.

(1) هلال، عمار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل الثوري (1947-1954)، مقال بمجلة "الذاكرة"، السنة الثانية، عدد رقم 3، خريف 1995، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص. 87.

وعليه، فإنه من الصعب على المستوطن الأوربي أن يفهم بأن ثمة حقوق أخرى غير حقوقه في البلاد المحتلة، وأن أبناء هذه البلاد ليسوا سوى شعبا خلق للعبودية وفقا لرغباته، وهو شعب غير قادر على تحسين أوضاعه والخروج من أزماته، أو على تقبل العلم وحضارة الأمم الراقية دون أن يبذل هؤلاء المستوطنون أي جهد أو محاولة لرفع مستواهم الفكري والأدبي من الحالة التعيسة الذي كان يعيشها، ويعتقد هذا المستوطن بأنه ليس هناك فائدة في الإستماع إلى شكاوهم ولا الإهتمام بتكاثرتهم، وهو تكاثر يزداد بصورة مضطربة مع فقرهم<sup>(1)</sup>، وحتى نتائج الإستثمارات الهامة بالجزائر لم تمس الفلاح إطلاقا وهو الذي كان يمثل جل الطبقة السكانية بالجزائر، لذلك لم تفهم الطبقات الشعبية تصريحات حكام الإدارة الفرنسية عن تضحيات فرنسا في سبيل تطوير مستوى معيشة الجزائريين.<sup>(2)</sup>

لقد كان للمستوطنين المتشككين من خليط أوربي مميز عاداتهم ومميزاتهم، وكانوا يكونون حقدا دفيننا حتى للوطن الأم لأنهم ببساطة يعتبرون فرنسا أكبر منافس لهم في الجزائر، لأن أهداف كبار المستوطنين بالجزائر كانت تتلخص أساسا في العمل على تحقيق الإستقلال الإقتصادي والمالي عن فرنسا، مع إبقاء العلاقات السياسية والعسكرية سارية المفعول، لضمان حماية ممتلكات المستوطنين وأرواحهم، وبقي حلمهم يسير بطيئا لتحقيق الإنفصال المنشود عن الوطن الأم فرنسا، ونفس هذا الشعور لازم كل المستوطنين الأوربيين إتجاه الشعب الجزائري وحتى ذلك الذي حاول خدمة مصالح المحتل، فالجزائري بقي جزائريا عربيا حتى وإن إختلفت مناهج تفكيره وطرق تمجيده للمحتل،

(1) غليسي، جوان، المصدر السابق، ص ص، 22 و 23.

(2) JEANSON, Colette et Francis, *L'Algérie Hors la Loi*, 2<sup>ème</sup> Edition, Edition du Seuil, Paris, France, 1955, P.175.

حيث إعتبره المستوطن الأوربي المنافس الآخر له على أرض الجزائر، محاولا إرغامه على قبول مبدأ البقاء للأقوى مهما كلف الأمر.

ويرى الجنيرال "جورج كاترو"،\* في كتابه "في معركة البحر الأبيض المتوسط"، وهو الخبير بشؤون الإدارة الإستعمارية الفرنسية، بأن هؤلاء المستوطنين يعيشون تحت سيطرة غرائزهم أكثر مما يعيشون وفقا لمتطلبات العقل وتأثيرات المثل العليا، فهم لا ينادون إلى التجمع وإلى العمل المشترك إلاّ دفاعا عن مصالحهم.<sup>(1)</sup>

ومن أجل تحقيق هذا الحلم، سعى المستوطنون إلى رسم مخطط مدروس لتحديد علاقاتهم مع السكان الجزائريين، وذلك بواسطة سن قوانين وأحكام تحدد هذه العلاقات وتسيرها لصالحهم، وهنا إحتكرت الأقلية الأوربية مقاليد الحكم لنفسها دون إتاحة الفرصة أمام بعض المثقفين الجزائريين لمشاركتهم السلطة كما حدث في "تونس" أو "المغرب"، بل تعدى الأمر إلى منع بعض أبسط الحقوق على السكان الجزائريين بالجزائر، "فمصالي الحاج" مثلا رحل إلى فرنسا ليتعلم اللغة العربية التي تم تقييد تعلمها بالجزائر، و"مسجد كتشاوة" بالعاصمة الذي كان يمثل رمزا دينيا هاما بالنسبة للمسلمين الجزائريين بالجزائر، قد حوّل مباشرة بعد الإحتلال إلى كاتدرائية تمثل النصر الفرنسي دون مراعاة للشعور الديني للجزائريين.

\* جورج كاترو (1877-1969)، عسكري و سياسي فرنسي، إختلفت المصادر بشأن مكان ولادته ما بين مدينة "ليموج" الفرنسية و ما بين مدينة "سعيدة" بالجزائر، تولى عدة مهام عسكرية و سياسية، حيث كان حاكما عاما بالهند الصينية سنة 1940، و كان من الذين التحقوا بالمقاومة إلى جانب "شارل ديغول" منذ سنة 1941، ثم عين حاكما عاما على الجزائر في جوان 1943، و إستمر في منصبه إلى نهاية 1944، و تقلد عدة مناصب سياسية هامة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و توفي في باريس سنة 1969. أنظر:

Le Petit Larousse Illustré, Cedex, Paris, France, 2008, P. 1214.

(1) غليسي، جوان، المصدر السابق، ص، 24.



وفي هذا الصدد كتب عنهم الكاتب الفرنسي "جان دانيال" في الصحيفة الفرنسية المشهورة "الإيكسبريس" في صيف سنة 1955، حيث يقول "إن المستوطنين في الجزائر يشتركون مع السكان الجنوبيين للولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من صفة، فهم يرون مثلهم بأنهم خلقوا ليكونوا سادة وليكون غيرهم عبيدا، وأن أية محاولة لتغيير هذه الفروق غير الطبيعية يعتبر عملا يستهدف نشر الفوضى، ولذلك فهم كانوا يرون أن العطف على الخدم لا يكون إلا إذا أظهر هؤلاء العبيد رغبة للبقاء دائما ضمن إطار العبيد والخدم".<sup>(1)</sup>

ويشارك معه في هذا الرأي عدة كتاب ومؤرخين آخرين منهم "هنري أليق"، "دانيال قيران" و"عمار بوحوش"، هذا الأخير الذي يقول عنهم "وتماشيا مع هذه السياسة التي كانت تشبه إلى حد ما، سياسة المستوطنين البريطانيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا وحاربوها وانتصروا عليها يوم أرادت أن تفرض عليهم قوانينها، فإن المعمرين الأوربيين بالجزائر، وهم خليط من عدة أجناس، قد وطدوا علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الشخصيات المرموقة في فرنسا، وانتقلوا إلى عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا".<sup>(2)</sup>

وحتى عندما عرض الحاكم العام بالجزائر "إيف شاتينيوي" ذو الثقافة العالمية والتفكير الحر، برنامج الإصلاح بالنسبة للفترة المعروفة بفترة "مشروع شاتينيوي"، وقف كل المعمرين الأوربيين ضده وضد مشروعه، وأطلقوا عليه اسم "محمد" لتعاطفه مع الجزائريين، وبالفعل تم تعطيل هذا المشروع بفعل رفض المستوطنين له شكلا

(1) غليسي، جوان، المصدر السابق، ص، 24.

(2) بوحوش، عمار، سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر، مقال بالمجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 12، جويلية 1978، تونس، صفحة، 225.

ومضمونا،<sup>(1)</sup> رغم أن فترته لم تؤكد عطفه على الشعب الجزائري، ولهذا السبب تم إنسحاب هذا الحاكم من الجزائر وهو مرغم على ذلك بفعل الهجمات الكبيرة التي شنّها عليه المستوطنون، ليتم إستبداله بالحاكم "إيدموند نايجلان" الذي قدم من "الألزاس" ليحكم الجزائر وفق أهواء المعمرين كما ذكرنا سابقا.

وهذا يؤكد لنا أن المعمرين الأجانب الذين جاؤوا إلى الجزائر من أماكن عديدة من أوروبا كانوا يفكرون في تدعيم مصالحهم المادية فقط، فالموضوع الرئيسي الذي كان يشغل بالهم هو الإنفراد بالسلطة في الجزائر وعدم السماح لحكومة باريس التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر التي أصبحت منطقة إمتيازات فقط.<sup>(2)</sup>

إن هذه السياسة التي نظر لها زعماء الأقلية الأوربية بالجزائر والتي كان يمثلها جماعة المستوطنين، قد تشابهت من حيث علاقاتهم مع السكان الجزائريين المقهورين، مع تلك السياسة التي طبعت السكان البيض في شمال القارة الأمريكية، وذلك في تعاملهم مع السكان الأصليين للمنطقة من الهنود الحمر الذين عانوا الأمرين، رغم أن سياسة القرن السابع عشر الميلادي تختلف في الشكل و المضمون مع نظم وأفكار وسياسة القرن العشرين، وذلك بسبب تطور المفاهيم و التحولات في النظم العالمية التي تغيرت خلال القرن الماضي، حيث شهد العالم ظهور الأفكار التحررية وبروز بعض المفكرين الذين واجهوا التمييز والعنف ضد الشعوب، كما بدأت الأفكار الثورية تتبلور تدريجيا في مناطق عديدة من العالم.

(1) FARES, Abderrahmane, **La Cruelle Vérité, l'Algérie de 1945 à l'Indépendance**, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions Plon, Paris, 1982, P., 31 - 32.

(2) بوحوش، عمار، سياسة الإدماج و مصادرة الأراضي...، ص، 225.

ولهذا فإننا، كما يقول "فرحات عباس\*"، "لسنا في عصر حيث يمكن أن نقول آه لو أن الملك يعلم، إننا نعرف أن الملك يعلم، وإذا كان الأسياد الكبار شريرين، فلأن الملك هو الذي سمح لهم أن يكونوا كذلك".<sup>(1)</sup>

ولأن المستوطنين لم تكن تهمهم سوى مصالحهم المادية والإمكانيات التي كانوا يهدفون إلى تحقيقها، حيث لجؤوا إلى استعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة والتي من شأنها أن تحقق أحلامهم وتحافظ على إمتيازاتهم، حتى أن المرء يستغرب حين يسمع بأنه قد أعطيت الأوامر في بعض الأحيان، حتى إلى الجزائريين بعدم بيع اللحم إلى السكان الجزائريين مهما كانت شخصية هذا المواطن، والبعض الآخر كان يتابع قضائيا كمجرم إذا ما إنتقد ذلك أو أظهر إمتعاضه من هذه السياسة التي سادت كل أرجاء الجزائر والتي كانت متشابهة في كل المناطق.

وفي هذا الإطار نذكر أنه في مدينة "البرواقية" بالمدينة كان ممنوعا منعاً باتاً بيع أي قطعة أرض للجزائريين، رغم أن بعضها لم يكن مستغلا من طرف أصحابها من المعمرين بل كانوا يشغلون فيها الجزائريون كخماسين لديهم، في حين كان المستوطنون

\* فرحات عباس، ولد سنة 1899 بالطاهير بجيجل، عرف بنضاله ضمن جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، تحصل على شهادة الصيدلة، و أنتخب مستشارا عاما بسطيف ثم مندوبا ماليا. أسس سنة 1946 الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و في سنة 1956 إلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني و توجه بعد ذلك إلى القاهرة، شغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1956، ثم في لجنة التنسيق و التنفيذ سنة 1957، وعين أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، و بقي في هذا المنصب إلى غاية 1961، ثم ترأس المجلس التأسيسي بعد الإستقلال، فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد توقيعه على وثيقة تعارض ميثاق 1976، أعيد له الإعتبار بعد رفع الإقامة الجبرية عنه في 1980 و توفي في 1984 .  
أنظر: بديدة لزهري، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، منشورات دار السبيل، الجزائر، 2009.

(1) ابن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال المذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، صفحة، 155.

أصحاب هذه الأرض يضيعون أوقاتهم في لعب الورق والجلوس يوميا في "مقهى برونفال" المشهورة "بمدينة البرواقية"<sup>(1)</sup>.

لقد كانت عقيدة هذا الأوربي المحتل مبنية أساسا على حب السيطرة وتطبيق قانون الغالب على المغلوب وهي سمة المحتلين منذ القديم، ولهذا لن نشاهد بالجزائر مزايا الإنسان الفاتح المتميز بالفضيلة والساعي لمساعدة الشعوب المستضعفة على التطور والرقي، ولكننا سنعرف مدى الحقد الكبير الذي طبع المستوطنين الأوربيين بالجزائر حيث تمنوا كثيرا سحق الشعب الجزائري وإزالته من الوجود، لأنه ببساطة كان يمثل حجرة عثرة في طريق الوافدين الجدد من أجل إقامة دولتهم الجديدة حسب عقائدهم ودون أدنى إحترام لتقاليد أهل البلاد الأصليين وحقهم في الحياة، وقد كان غلاة الإستعمار يعتبرون الجزائر ملكا لهم حيث يصرحون "نحن هنا في بلدنا الجزائر، لقد أصبحنا سادة لهذا البلد بالقوة، تمكنا من تنظيم هذا البلد وهذا التنظيم يؤكد مرة أخرى تفوق الغالب على المغلوب والمتحضر على المتخلف، نحن الفرنسيون المالكون الشرعيون لهذا البلد"<sup>(2)</sup>.

إن هذه العنصرية الإستعمارية هي التي كانت تضع الأهالي في الدرك الأسفل وتصفهم بأنهم أناس أفضاظ ليست لهم إحتياجات ولا حتى رغبات أو مطالب أوربيي الجزائر نفسها، وكان مصدر هذه العنصرية هو الإنتماء إلى جنس متفوق ومتحضر بفعل إنتسابه إلى الثقافة اللاتينية وعقيدته المسيحية "الدين المسيحي" ودمه الأوربي حتى وإن لم يكن من الغاليين، وبالتأكيد فإن هذا الجنس المتفوق كانت له واجبات إتجاه الطبقات السفلى من الشعوب المغلوبة تتمثل في الرفع من شأنها شيئا فشيئا إلى أن يوصلها إلى

(1) FARES, A., *La Cruelle Vérité, l'Algérie de 1945 à l'Indépendance*, P.20.

(2) غولد زيغر، أني راي، جذور حرب الجزائر، 1940-1945، ص 27.

الحضارة، وهذا الواجب الأبوي يفرض السلوك المعلن إتجاه التلميذ الصغير، غير أن هذه الواجبات تخول بدورها حقوقا للفاتحين، فلهم الحق في الهيمنة والإدارة والملكية وكذا الحقوق القانونية والسياسية، ولهذا فإن العنصرية ضد العرب لا تدعو إلى الكراهية، بل إلى إحتقار مجتمع ذو أغلبية عددية ومنزلة منخفضة<sup>(1)</sup>.

إن الفرنسيين والإيطاليين والإسبانيين واليهود الذين كانوا يكونون هذا المجتمع كانوا يتكارهون ويتباغضون ولكن تجمعهم فكرة واحدة وهي العنصرية وكره العربي، كما كانت لهم مصالح مشتركة في نطاق النظام الإستعماري الذي يدافعون عنه دفاع مستميت، فتجمعهم إذا مقتضيات عديدة وحاجيات متضاربة ومتواطئة وينجم عن هذا التحالف الغريب أنه لا يوجد عندهم نزاع طبقات، إن العنصرية المناوئة للعرب هي الرابطة القوية التي تجمع تلك الطبقات فتجعل منها بناء مرصوصا،<sup>(2)</sup> يهدف إلى التكتل للقضاء وبصوري نهائية على الشعب الجزائري.

لقد حمل هذا المجتمع الأوربي الخليط الذي تشكل بالجزائر في طياته كل وسائل التراجع والإنحطاط، حيث هيا الظهور لأدوات السقوط والاندثار بفعل السياسة الإستبدادية التي تبنتها سلطات الإحتلال المبنية أساسا على القوة وإستعباد الشعوب، وأضحى المجتمع الذي أقامته فرنسا بالجزائر يعاني وباء الإفلاس العام الذي مس كل الميادين، وجعل أمر التعايش بين شعبيين لا يتفقان في أي شيء من قبيل المستحيلات بسبب تباين فكرهما وإختلاف تقاليدهما.

(1) غولد زيغر، أني راي، المرجع السابق، ص 28.

(2) عباس، فرحات، حرب الجزائر وثورتها، الجزء الأول "ليل الإستعمار"، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة الفضالية المحمدية، الجزائر، 1984، ص 119.

ولم يكن جشع المستوطنين وحبهم للسيطرة وإخضاع الغير سوى معول هدم لبنيانهم المترخي ومقبرة لجمع ما حاولوا إقامته، ليشهد بعد ذلك المجتمع الأوربي المتناقض بداية الزوال لنظام العلاقات داخل هذا المجتمع الذي تم إنشاؤه بالذات، وعجل بظهور بذور الزوال المتقطع، ليدخل المستوطنون في صراع دائم مع السلطة المركزية بباريس ويخلق بالتوازي مع ذلك حلقة صراع آخر مع الشعب الجزائري الذي تم إقصاؤه من حقه في الحياة بصفة نهائية.

### 1-2- مراحل استقرار المستوطنين بالجزائر:

إن تاريخ التواجد الأوربي في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا مع عملية الاحتلال التي تمت في صيف 1830، وذلك مباشرة بعد توقيع معاهدة الإستسلام كما ذكرنا سابقا، حيث شهدت الجزائر تدفقا واسعا للأوربيين وخاصة المغامرين منهم الذين لم يكونوا قد زاروا الجزائر من قبل، كما أن أغلب المجندين في الجيش الفرنسي الذي احتل الجزائر فضلوا البقاء بالمستعمرة الجديدة، حيث أرسل البعض منهم إلى عائلاتهم للإلتحاق بهم بالجزائر بعد أن شهدت الأوضاع بعض الإستقرار في المجال الأمني، وهو ما شجع عدة عائلات على الرحيل إلى الجزائر بنية تجربة حظهم بهذه البلاد والعمل على تكوين ثروة مالية عجزوا عن تكوينها بأوربا.

والحقيقة المؤكدة لدينا هي أن هؤلاء الجنود كانوا قد نجحوا في إحتلال الجزائر بفضل قوة السلاح الحربية، أما المعمرين الأوائل فقد عملوا على إنجاح أهدافهم في إحتلال هذه الأرض بواسطة المحراث والفأس، حيث سلمت لهم مباشرة آلاف الهكتارات من أجود الأراضي وخاصة بمنطقة المتيجة بوسط الجزائر. وتذكر المصادر التاريخية أن قيام

الجمهورية الثانية الفرنسية قد مهد لصياغة سياسة جديدة في مجال تسيير المستعمرة الجزائرية، حيث إقتنع الساسة الفرنسيون بأن الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء فرنسا لأطول مدة ممكنة بالجزائر، تتلخص في ترغيب الفرنسيين في الإستقرار بالجزائر، وبالفعل وبعد تعيين "لويس دولامورسيار"\* وزيرا للحربية في هذه الجمهورية، إنتقل الحديث إلى تعمير أرض الجزائر بألاف الفرنسيين تمهيدا لتقنين لوائح الهجرة إلى الجزائر.

وإذا ما تطرقنا إلى تاريخ إستقرار السكّان الأوربيين في الجزائر، أو بالأحرى بداية نزوحهم نحوها، فإننا نلاحظ التزايد الطبيعي لهم حتى سنة 1936، ثم بدأ في التراجع بعد هذا التاريخ لأسباب سياسية محضة.

لقد حل النازحون الجدد بالجزائر قادمين إليها في معظمهم من دول فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، ألمانيا وسويسرا، ومن هؤلاء جميعا نتج مجتمعا أوربيا هو خليط من شعوب القارة العجوز بكلّ ثقافات ومعتقداتها، يذكرنا إلى حدّ بعيد بالشعب الأوربي الذي هاجر إلى القارة الأمريكية بعد إكتشافها سنة 1492، وذلك في أفكاره، سياسته ووسائل معيشته، ونلاحظ بأنّ الجزائر كانت البلد الوحيد من بلدان شمال إفريقيا التي يوجد فيها

\* لويس جوشو دو لامورسيار **Louis Juchault DE LAMORICIERE**، ولد في 05 فيفري 1806 بنانت بفرنسا و توفي 11 سبتمبر 1865 بفرنسا، عرف لدى العامة بإسم "بوشاشية"، درس بالمدرسة التطبيقية العسكرية بفرنسا، شارك في حملة الجزائر سنة 1830 و كذا حملة قسنطينة أين نال رتبة عقيد، عين نائبا للمارشال بيجو الذي تم تعيينه حاكما عاما للجزائر في 1841، تمت ترقيته إلى رتبة جنيرال قسم في 1843 و هي السنة التي شارك فيها في تحطيم "زمالة الأمير عبد القادر" و في 1847 إتفق مع الأمير عبد القادر على شروط التسليم، دخل الحياة السياسية و تم إنتخابه نائبا بالبرلمان، عين عضوا في لجنة الدفاع الوطني في 1848، كان نائبا لرئيس البرلمان لعدة مرات، عين وزيرا للحربية في 1848، ثم بعد سنة تم تعيينه سفيرا لدى روسيا، في 1851 عارض حكم لويس نابليون بونابرت و تم نفيه خارج فرنسا، أمضى سنيه الأخيرة في تربيته بنتيه إلى غاية وفاته عن عمر ناهز 59 سنة. أنظر:

Le Petit Larousse Illustré, Cedex, Paris, France, 2008, P. 1453.

أكبر نسبة من الأوربيين<sup>(1)</sup>، وذلك لطبيعة هذا الإستعمار بالذات المتميز عن غيره من أصناف الإحتلال الأخرى.

وعرفت عملية إستقرار المستوطنين الأوربيين بالجزائر مراحل مهمة كانت كل مرحلة منها تتميز عن غيرها من المراحل من حيث أسباب التواجد وقوة تعداد المهاجرين، حيث تم تحديد أربع مراحل لهذه العملية التي بدأت مع نجاح عملية الإحتلال الفرنسي للجزائر وهي:

#### أ- المرحلة الأولى (1830 - 1851):

تمتد المرحلة الأولى منها من سنة 1830 إلى غاية سنة 1851، وفي هذه المرحلة شهدت الهجرة الأوربية تطورا سريعا وبصورة جدية خاصة مع بداية تحوّل المنشآت العمرانية بالعاصمة إلى الطابع الأوربي وظهور المراكز الاستعمارية الفلاحية التطورية مثل مركز "بوفاريك" بالبلدية، والذي مثل في طبيعته أولى المراكز الإستيطانية الحديثة، حيث جمع مميزات أوربية ممزوجة بطابع فلاحي جزائري، زيادة إلى تعهد السلطات الإستعمارية بالمرافقة المادية لكل الشعوب الإوربية المستعدة للهجرة والإستقرار بالجزائر، كما أن مركز "بوفاريك" كان يتوفر على مركز طبي ووسيلة لإسعاف المرضى وأطباء وممرضين ومرافق أخرى سهلت عملية إستقرار الوافدين إليه.

وتذكر المصادر التاريخية أن أوائل الكولون الذين رحلوا نحو الجزائر تجمعوا في مدينة الجزائر وضواحيها فقط، أين كان الجيش الفرنسي يتحكم في مداخلها ومخارجها،

(1) LARNAUDE, Marcel, *Algérie*, 1<sup>ère</sup> Edition, Edition Berger Levrault, Paris, France, 1950, P. 104.



حيث لم يغامر أي منهم في التوجه نحو القرى والمدن الداخلية المتاخمة للعاصمة خوفا من الجزائريين، ونذكر هنا أن سنة 1832 عرفت إستقرار أوائل المغامرين من المعمرين بمدينة الجزائر دون سواها، وكان أولهم "دوفيلالار" الذي إستوطن منطقة "القبّة" بالعاصمة، وإختار "دوتوناك" منطقة "تيقصرارين"، أما "طوبلار" فقد سكن "الأبيار"، في حين إستقر "فانتر" بمنطقة "حسين داي"<sup>(1)</sup> وقد مثل هؤلاء النواة الأولى للمعمرين الآخرين الذين سيلتحقون بالجزائر فيما بعد.

وكان أول من قرر أن يستقر في منطقة خارج العاصمة هو "دوفيلالار" الذي أراد توسيع أملاكه خارج "القبّة" بالعاصمة، حيث إمتلك "حوش بوفاريك" في سنة 1835، ليتبعه كولون آخر هو "دولابيريير" الذي إشتري المزرعة الضخمة بمنطقة "بوقندورة" بالمتيجة، في حين إستوطن "دوسانت غيلهام" المنطقة الخصبة بالأربعاء، أما "دومونتايقو" فقد تحصل على أراضي بمنطقة "بني مسوس" بأعالي العاصمة، وإستفاد "ميرسييه" من أراضي ذات خصوبة عالية بمنطقة "الرهاية" شرق الجزائر العاصمة<sup>(2)</sup>.

وسرعان ما تم في هذه الأراضي الجديدة إنتقاء المزارع بالعامل وبالتاجر، ليشكل الجميع مرحلة لبداية تأسيس المزارع النموذجية والتجمعات السكانية للخليط الأوربي بالجزائر، حيث ظهرت إلى الوجود بعض القرى والمدن الصغيرة على طول ساحل الجزائر العاصمة ومنها "دالي براهيم، بئر خادم، حسين داي، المعالمة، الشراقة، الأبيار، الدويرة وأسطوالي" وبمداخل المتيجة ظهرت أيضا مدن زراعية منها "بوفاريك، الشفة،

(1) ROUIRE, A., *op.cit.*, P.. 342.

(2) *IBID*, P., 344.

مراد ، الأربعاء والصومعة" (1) وكانت أول قرية تم تشييدها من طرف السلطات العسكرية الفرنسية هي "عين فوكة" الواقعة قبالة البحر مباشرة في عام 1841 بقرار من الماريشال "روبير بيجو" \* الذي صرح بأن أحسن مستوطن يمكن ينجح في إمتلاك وتسيير هذه القرى هو الجندي الذي خدم في الجيش، لما يتميز به من إنضباط وولاء للمؤسسة العسكرية الفرنسية.

وقد إستوطن هذه القرية حوالي 147 معمر تحت سلطة ضباط وجنود من الجيش، وتم تزويدهم بالمؤن وتمليكهم لأراضي خصبة قصد الإستقرار النهائي لهم، كما قام "بيجو" بمراسلة المجلس البلدي لمدينة "طولون" عن إمكانية ترغيب فتيات المنطقة العازبات من الزواج من الكولون العزاب لتكوين أولى العائلات بالمنطقة مع تقديم هبة مقدارها 700 فرنك فرنسي لكل فتاة تقبل الزواج والإستقرار "بعين فوكة"، ليتم بعدها تجريب نفس الخطة "بالمعاملة" و"بني مراد"، غير أن تلك الخطة لم تنجح في إعطاء النتائج المرجوة.

وقد فرضت السنوات الأولى من الإحتلال على القادة الفرنسيين، فكرة التوطين المكثف التي باشرتها إدارة الإحتلال لفائدة مستوطنين أوروبيين وذلك لأسباب عديدة، فقد

(1) ROUIRE, A, *Les Colons de L'Algérie*, P. 345.

\* توماس روبير بيجو Tomas Robert BUGEAUT، ولد في 15 أكتوبر 1784 بليموج في فرنسا وتوفي في 10 جوان 1849 في باريس، إنخرط في الجيش الفرنسي وعمره 20 سنة، شارك في معظم حروب فرنسا التي خاضتها بأوربا ضد "ألمانيا، بولونيا وإسبانيا"، إنتخب رئيسا لبلدية إيكسيدياي في 1825 بعد طرده من الجيش، ثم تم إنتخابه نائبا برلمانيا في 1831، وفي 1836/06/06، تم تعيينه بالجزائر لإخماد مقاومة الأمير عبد القادر، ليعقد معه معاهدة التافنة الشهيرة في 1836/05/30، ثم تم تعيينه حاكما عاما للجزائر في عام 1840، وشرع في تطبيق سياسة الأرض المحروقة التي عرف بها، حيث قال بأن الهدف من حربه هو حرق حقول الجزائريين، تشريدهم ثم إبادتهم عن آخرهم، يعد "بيجو" رمزا من رموز و منظري عملية إستقرار المهاجرين الأوروبيين بالجزائر، حيث وفرت الحكومة في عهده كل المزايا لهم ماديا ومعنويا. أنظر: Le Petit Larousse Illustré, op.cit. , P. 1091.

كانت فكرة الإستيطان آنذاك، تعتبر الطريقة المثلى اثبتت الإحتلال، حيث هاجر مئات الآلاف من الأوربيين إلى القارة الأمريكية وأستراليا، وكانت فرنسا التي لم تشارك من قبل في هذه الهجرة، قد بدأت تعرف مشاكل خطيرة بسبب البطالة في المدن وفقر السكان في الأرياف، وكذا مقاومة الشعب الجزائري للإحتلال الفرنسي بشكل جعل القادة الفرنسيين يخشون على السيطرة الفرنسية، حيث لم يكن بجانب القوات العسكرية عدد كبير من المستوطنين<sup>(1)</sup> يساندون هذه القوات في إخضاع الشعب الجزائري المتمرد.

لقد بدت كل هذه الإنشغالات بشكل صريح في التعليمات المبدئية الصادرة عن "المارشال نيكولاس سولت\*" وزير الحربية آنذاك في 13 أوت 1841، حيث جاء فيها "لقد إنصرف إهتمامي منذ فترة طويلة إلى النظر في الوسائل الكفيلة بتوطين سكان أوربيين بالجزائر حتى تكون لنا هناك وبسرعة، مصالح وإنتاج مهم بعض الشيء لنوفر العون للقوات المستعملة في حراسة البلاد"<sup>(2)</sup>، وهي الفكرة التي كانت راسخة في أذهان سلطات الإحتلال لضمان المساندة من طرف المستوطنين الجدد وتواجدهم بالميدان كقوة يحسب لها ألف حساب.

وفي الفترة الممتدة من 1840 إلى 1845، تم إنشاء 25 قرية جديدة دون التوصل إلى تعميمها بشريا لقلّة المستوطنين الراغبين في الإستقرار بها، وقامت الإدارة الفرنسية

(1) ساحلي، محمد الشريف، تخلص التاريخ من الإستعمار، تقديم و تعريب بن دالي حسين محمد الشريف، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013، ص 116.

\* **جان دوديو نيكولاس سولت Jean de Dieu Nicolas SOULT**، ولد في 1769 بفرنسا و توفي في 1851، مارشال فرنسي شارك في حروب الثورة بفرنسا، ذاع صيته في معركة "أوسترليز" عام 1815، قاد حملات إسبانيا في 1808، 1811 و 1814، إنظم إلى "لويس الثامن عشر" عام 1814 و أصبح وزيرا للحربية في عهد "لويس فيليب" من 1830 إلى 1832، ترأس عدة مرات المجلس الفرنسي، في 1847 نال فخريا لقب "مارشال جنيرال" فرنسا. أنظر: Le Petit Larousse Grand Format, Cedex, Paris, France, 2002, P. 1687.

(2) ساحلي، محمد الشريف، نفس المرجع، ص 116.

بدعوة الراغبين في الإلتحاق بهذه المدن من الفرنسيين والأوربيين على حد سواء، مع ضمانها لهم بدعمهم ماديا وتوفير كل متطلبات الحياة الراقية، وتمكنت سلطات الإحتلال من إقناع 800 ألماني إستقروا بمنطقة "ستيديا" و"سانت ليون" بمقاطعة وهران، وإستوطن الوافدون من سويسرا مقاطعة قسنطينة، وتم تقديم لهؤلاء سكن لائق و12 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، منها أراضي مهياة ومزروعة بالأشجار المثمرة. وفي 19 سبتمبر 1848 قرر البرلمان الفرنسي تخصيص 50 مليون فرنك فرنسي لإنشاء 42 قرية جديدة لإسكان 15.000 معمر جديد في إطار تثبيت سياسة الإستيطان، مع توفير كل إمكانيات النجاح بها، وفي العام الموالي تقرر إضافة 14 قرية جديدة لإسكان 6.000 معمر آخر، ليصبح المجموع 56 قرية فلاحية نموذجية موزعة عبر المقاطعات الثلاث، حيث تم إنجاز 17 قرية بمقاطعة العاصمة و26 مستوطنة بقسنطينة و13 أخرى في مقاطعة وهران<sup>(1)</sup>.

وشهدت الناحية الشرقية للوطن تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة هيئت للمعمرين ومن ذلك على سبيل المثال "ضيعة برانكار" و"قرية فالي" على النهر الأيسر لواد الصفصاف وكذا قرية "دامريمون" على ناحية النهر الأيمن، وتم تخصيص 700 هكتارا لقرية "برانكار" التي أصبحت تعرف بإسم "سانت أنطوان"، وخصص لقرية فالي 600 هكتار ونفس الساحة تم تخصيصها لمستوطنة "دامريمون"، كما تم في 1845، تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب 250 عائلة أوربية، ليتم بعد سنة من ذلك، تخصيص 160.000 هكتار بضواحي قسنطينة كانت أراضيها من النوع الأول، إذ يوجد بها الري

(1) ROUIRE, A, *op.cit.*, P. 347.

وتسمح باستقرار أكبر ممكن من المعمرين، حيث كان الهدف منها هو منح الإستعمار الفرنسي أراضي تمتد على شكل زاوية كبيرة تبتدىء قممها من عنابة فسكيكدة لتصل إلى قسنطينة، وعلى طول هذه الأراضي تؤسس مراكز إستيطانية لـ 120 عائلة أوربية<sup>(1)</sup>.

لقد كان شره المعمرين للأراضي كبيرا ولم يكن يهتمهم سوى الحصول على مزيد من تلك الأراضي الخصبة، وهكذا تم تأسيس في سنة 1847 قرية "سانت شارل" على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة على طرق قسنطينة، حيث خصصت لها مساحة قدرها 1400 هكتارا، إنتزعت من أراضي قبيلة "بني مهانة" وإستقر بها آنذاك خمسة عشر عائلة سويسرية، كما نقل إليها معمرون جدد فيما بعد، حيث شرع في العمل لمنح هؤلاء المعمرين تنازلات كبيرة، فكان الإستيطان في تزايد مستمر ومتواصل،<sup>(2)</sup> نتج عنه نزيف متواصل لأراضي الجزائريين لفائدة المستوطنين الذين تجمعوا في مناطق ذات أراضي خصبة ومنتوج جيد.

وقد أشارت الإحصائيات الرسمية التي أوردتها الحكومة الفرنسية إلى أن عدد الأوربيين بالجزائر كان في سنة 1831 حوالي 3.228 أوربي، وإرتفع بعد سنتين فقط من ذلك التاريخ إلى 7.800 أوربي، بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي وفرته لفائدة كل من كان يرغب في الهجرة إلى الجزائر، لتشهد الجزائر بعد ذلك تدفقا متواصلا للوافدين الجدد الذين وجدوا كل الترحيب من طرف القائمين على السلطة في الجزائر.

(1) فركوس، صالح، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، الطبعة الأولى، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص ص 142 - 143.

(2) فركوس، صالح، نفس المرجع، ص ص 144.

وبقيت الحكومة الفرنسية وفيه لسياسة التدفق الأوربي على الجزائر رغم أن البلاد كانت تعيش في هذه الفترة (أي من سنة 1830 إلى 1851) مرحلة شهدت إضطرابات أمنية كبيرة بسبب المقاومات الشعبية التي عرفتھا معظم أرجاء الوطن تقريبا، وذلك ما أدخل الحكومة الفرنسية في دوامة من الصراعات الداخلية والخارجية بسبب عدم إستقرار رأي الساسة الفرنسيين على رأي موحد، إتجاه الإستراتيجية المستقبلية الواجب إتباعها بالجزائر، لبسط الهيمنة الفرنسية على كامل التراب الجزائري وبالتالي الإستعداد لبداية تطبيق سياسة النهب والإستنزاف للثروات الوطنية.

وفي هذه الفترة سطع نجم الماريشال "بيجو" عاليا في سماء السياسة الفرنسية الإحتلالية، حيث إقتنع بتوسيع سياسة الاستيطان الفعلي وشرع في تطويرها منذ 1841، حينما إعتبر أن هذا الغزو بغير الإستيطان، سيكون دون شك عقيما وسيكون مصيره الفشل،<sup>(1)</sup> وبالتالي سعى جاهدا لإقناع حكومة باريس بدعمه في مشروعه الإستيطاني الذي سيكون حتما في صالح السياسة الكولونيلية، ونجحت فعلا تحديات "بيجو" الذي حصل على الورقة البيضاء من طرف سلطة باريس وإستطاع بالتالي إقناع آلاف الأوربيين بالهجرة إلى الجزائر، خاصة وأنه أراد بهذه السياسة إسكات المعارضين الفرنسيين بباريس حول عدم قدرة الجيش الفرنسي على القضاء على الثوار بقيادة "الأمير عبد القادر" وكذا الثورات الشعبية الأخرى التي كانت الجزائر مسرحا لها.

وفي هذا الإطار يقول "الماريشال بيجو" عن سياسة الاستيطان "إنّ الذين لم يستطيعوا أداء واجباتهم بفرنسا، يمكنهم القدوم إلى الجزائر للبحث عن الثروة، إننا هنا

(1) AZAN, Général Paul, **Bugeaud et l'Algérie**, le Petit Parisien, P. 51.

بحاجة إلى عمّال وفلاحين لإمتلاك وإستغلال هذه الأراضي الشاسعة<sup>(1)</sup>، والحقيقة أن "بيجو" نفسه كان قد إقترح في تدخله أمام نواب البرلمان في 14 ماي 1840، غزوا واسعا، حيث صرح "لا بد من غزو كبير بإفريقيا، غزو يشبه ما قام به الإفرنج وما قام به الغوطيون"، ليعود بعدها ويصرح "هذا هو السبب الذي يدعونا إلى أن نكون أقوياء بفضل توطين سكان أوربيين وبفضل الجيش"<sup>(2)</sup>.

لقد كان "بيجو" مؤمنا أشد الإيمان بنجاح مثل هذه المبادرات التي أوجد لها كل إمكانيات النجاح، لذلك كان يرسل خطاباته طالبا من الأوربيين الإلتحاق سريعا بالجزائر، لتعمير المنطقة من جهة والإستعداد لتولي مقاليد السلطة من جهة أخرى، وذلك دون تحديد الوضعية أو الدرجة الإجتماعية للمطلوبين بالجزائر، حيث كان همه الكبير هو تعمير هذه البلاد دون وضع شروط لغربة النازحين من أوربا نحو الجزائر.

كان النازحون الأوربيون إلى الجزائر حسب تصريحات "بيجو" من المغامرين المتعطشين للمال والسلطة، وأغلبهم كانوا من الذين فشلوا في تحقيق أمالهم بفرنسا أو من الذين خيبروا ظن بلدهم فيهم، كقطاع الطرق والخارجين عن القانون والبطالين الحاقدين على دولتهم، وهذا ما كانت تريده سلطة الإحتلال نفسها، حيث سعت جاهدة للتخلص نهائيا من بعض شعوبها المغضوب عليها، وتحويلها إلى الجزائر لضمان الهدوء نسبيا بفرنسا، خاصة وأنها كانت تعيش على وقع الإضطرابات والفوضى في هذه الأثناء.

(1) BRIEL, Jacques, *Etude de Démographie Quantitative, Rapport du H.C.C, Tome 2, La Population en Algérie*, Document Français, 1<sup>ère</sup> Edition, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1957, PP. 24-25.

(2) ساحلي، محند الشريف، المرجع السابق، ص ص 116-117.

وقد عرفت هجرة الأوربيين نحو الجزائر فترات متذبذبة لعدم إستقرار عملية الهجرة في مستويات محددة، حيث بلغ تعداد السكان من الأوربيين في 1846، حوالي 73.075 نسمة لينخفض في سنة 1849 إلى 57.810 أوربي، ثم إستقر الرقم عند حدود 56.784 في سنة 1850، وهذا بالرغم من إنجاز 56 مستوطنة فلاحية في المناطق ذات الحكم العسكري و التي تم ذكرها سابقا، زيادة على ترحيل أكثر من 20.000 عامل باريسى بطال<sup>(1)</sup> إلى الأرض الموعودة والذين ظلوا يشكلون عبئا كبيرا على السلطة في باريس. وتشير إحصائيات أخرى أنه في سنتي 1849 و 1850 فقط، شهدت الجزائر قدوم أكثر من 20.500 مهاجر جديد إستقرّوا في 42 قرية مستوطنة ريفية،<sup>(2)</sup> تم إنشاؤها خصيصا لإستقبال الأعداد الكبيرة من هؤلاء الوافدين الجدد، سواء فرادى أو مرفوقين بعائلاتهم، بنية الإستقرار النهائي بالجزائر وتكوين الثروة التي حلموا بها حينما كانوا بفرنسا.

لقد راهنت السلطة الفرنسية بباريس كثيرا على التخلص من المتمردين الذين ثاروا في جوان 1848 ضد السياسة العامة للحكومة وعملت على التخلّص في نفس الوقت من المائة ألف بطّال بالورشات الفرنسية، ممّا أحدث تضاعف عدد الأوربيين في فترة عامين فقط، رغم عودة آلاف الكولون من الذين قدموا إلى الجزائر في السنوات الأولى للإحتلال، بسبب عدم نجاحهم في تحقيق ما كانوا يصبون إليه وكذا المشاكل المالية التي واجهوها خلال تواجدهم بالجزائر.

(1) ROUIRE, A, *op.cit.*, P. 349.

(2) شوب، محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية، إقتصادية و اجتماعية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران 1، 2015، ص. 59.



وقد إعتبرت جل المصادر التاريخية أن عملية توطين الكولون في القرى المنشأة حديثا كانت فاشلة على طول الخط، حيث لم تكن منظمة ولا جدية، زيادة على أن وعود حكومة باريس للنازحين نحو الجزائر بقيت حبرا على ورق، حيث لم تجسد بالطريقة التي توقعها الكولون خاصة وأن التسيير الإداري كان لا يزال في يد رجال العسكر الذين تحكّموا في وضع إستراتيجيته حسب ظروف تلك المرحلة، وهذا ما منح المعارضين السياسيين الفرنسيين فرصة كبيرة لإنتقاد سياسة الحكومة العامة بباريس في هذا المجال.

وتعود الأسباب الحقيقية لهذا التراجع في نسق الهجرة الأوربية إلى الجزائر إلى عديد العوامل ومنها إرتفاع نسبة الوفيات في وسط الوافدين الجدد بسبب ظهور بعض الأمراض وإنتشارها بينهم حيث بلغ عدد الوفيات وسطهم 3.359 أوربي، زيادة على فشل العديد من الأسر في إستغلال الأراضي الفلاحية لإنعدام أية خبرة لديهم، لأن أغلبهم لم يكن قد مارس مهنة الزراعة سابقا، ليقرر بعدها أكثر من 7.038 مستوطن فرنسي ترك الأراضي الممنوحة لهم والعودة إلى فرنسا<sup>(1)</sup>، إضافة إلى إستعجال هؤلاء الكولون في تكوين الثروة و بحثهم عنها بكل السبل الممكنة ولو على حساب الجزائريين والحكومة الفرنسية نفسها.

من ناحية أخرى فقد صب الكولون جام غضبهم على السلطة الفرنسية لإعتقادهم الشديد، أن الحكومة لم توفر لهم وسائل النجاح ولم تضع في متناولهم الأموال الكافية لإستغلال الأراضي الممنوحة لهم، في حين كانت الحكومة الفرنسية ترى أن جشع وطمع

(1) ROUIRE, A, *op.cit.*, P. 351.

الكولون وتفكيرهم في مصالحهم الشخصية فقط، هو الذي عرقل نجاح هذه العملية، وزيادة على كل هذا، كانت إستقالة الماريشال "بيجو" من القيادة العامة ضربة موجعة لهذه السياسة الإستيطانية، لتزيد الوضع تعفنا وتعقيدا وعجلت بأسباب فشلها، وكانت أسباب إستقالة منظر هذه السياسة من منصبه تكمن أساسا في الضائقة المالية للحكومة الفرنسية وظهور مرض "الكوليرا" بالجزائر وما صاحب ذلك من تردي كبير للأوضاع الصحية العامة بالجزائر، وهو ما شكل آنذاك ضربة موجعة للمدافعين عن سياسته الإستيطانية، بإعتباره واضع أسسها الرئيسية.

وفي هذا الإطار قدم "الستي بودوا" في سنة 1851 تقريره الشامل أمام البرلمان بصفته مقورا للجنة المكلفة بدراسة مشروع قانون إنهاء عملية إستيطان القرى الفلاحية المنشأة لفائدة المعمرين، حيث لخص فيه الأسباب العامة التي أدت إلى فشل سياسة الإستيطان في المرحلة الأولى من الإحتلال، معتبرا أن عدم كفاءة أغلب المستوطنين في الجانب الزراعي واصفا أياهم بالدخلاء على هذا القطاع الحساس، زيادة على التعقيدات الإدارية التي ميزت التسيير العسكري للمستوطنات الفلاحية والأمراض العديدة المنتشرة، وكذا الوضعية المادية العسيرة للكولون الذي كانوا ينتظرون المساعدات المالية من الحكومة دون مساهمة منهم بجزء من رؤوس الأموال، وهي كلها كانت أسبابا موضوعية لفشل هذه السياسة، وعليه، يختم تقريره، بأنه لا يمكن تحقيق إي نجاح في مثل هذه الظروف ومع هذا التفكير المبني على المنفعة المادية الخاصة<sup>(1)</sup>، كما أن الكولون أعابوا كثيرا على إنشاء هذه المستوطنات في مناطق داخلية وعرة غير آمنة، تعيش فيها حيوانات متوحشة مفترسة ويسيطر عليها قطاع الطرق واللصوص.

(1) ROUIRE, A, *op.cit.*, p. 355.

ورغم الفشل الكبير الذي صاحب عملية توطين الوافدين الجدد إلى الجزائر، وإقرار شروط جديدة من طرف سلطات الإحتلال وشح الإعانات المادية التي كانت تقدم لفائدتهم من أجل حثهم على الإستقرار بالجزائر، إلا أن نسق الهجرة لم يتوقف إطلاقاً من طرف الأوربيين، حيث ظهر مغامرون جدد لم يكن همهم سوى تجريب حظهم بالجزائر وهو ما أثلج صدور الساسة الفرنسيين الذين وجدوا فيهم وسيلة أخرى لإعادة بعث مشروع الإستيطان و تثبيته في المنطقة، كما أن الحاجة الماسة للشعوب الأوربية بالمنطقة جعل سلطات الإحتلال تسابق الزمن لتوفير كل متطلبات الحياة الراقية لصالح هذا الوافد الجديد، أملاً في إقناع كل المترددين في الإلتحاق بالجزائر، وطمأنتهم بأن الظروف أصبحت مواتية تماماً للقدوم إلى الجزائر.

وكان هذا المجتمع الخليط الذي بدأ يتكون بالجزائر يضم من الأوربيين أجاناسا مختلفة من حيث العقيدة واللغة والثقافة والعادات، حيث كان هذا المجتمع يجمع أكثر من 47.000 فرنسي، و63.000 من غير الفرنسيين، أي من الشعوب الأوربية التي إقتنعت بالهجرة إلى الجزائر، وكانوا يمثلون مجتمعا آخر بالجزائر، منهم 31.000 إسباني، و8.700 مالطي، و8.500 إيطالي، و8.600 مستوطن ما بين ألماني وسويسري<sup>(1)</sup> وبلجيكي، والباقي خليط من الجنسيات الأوربية المختلفة الأخرى، وهذا ما يوضح لنا جليا صورة ذلك الخليط وجنسياته التي كانت تتنافس فيما بينها للسيطرة على أخصب الأراضي ومصادر الثروة، وكانت هذه الأجناس تستقر في أغلب الأحيان في تجمعات خاصة بنفس القوميات، لتوحيد جهودها والتعاون فيما بينها تحت شعار القومية الموحدة.

(1) LLAMO, R.C., *Euralgerie*, 1<sup>ère</sup> Edition, Paris ,France, P.7.

و كان الوافدون من الفرنسيين إلى الجزائر ينحدرون من المناطق والمدن الواقعة على شواطئ فرنسا الجنوبية ومن "جزيرة كورسيكا وسهول المتوسط والبرانس الشرقية والبرانس العليا وسهول الرون من الأرداش، وإيزار، ودروم"، ويعود سبب هجرتهم في هذه الفترة بالذات إلى ظهور مرض "الفيلوكسيرا" الذي أصاب حقول الكروم الفرنسية<sup>(1)</sup> التي أصبحت مهددة بالزوال، حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً جداً في الإنتاج وتقلصت المحاصيل بشكل رهيب، وهو ما حتم على هؤلاء الفلاحين الإقتناع بفكرة الرحيل إلى أرض جديدة تدر عليهم أرباحاً غير متوقعة، إضافة إلى البطالة التي إستفحلت في القرى الفرنسية وإنشاء ورشات عمل بالمدن الكبرى دون تنمية الريف الفرنسي، ليجد الفلاح الفرنسي نفسه وحيداً في مجابهة المشاكل في هذا القطاع.

أما الإسبان الذين كانوا يشكلون ثلثي السكان الأوربيين بالجزائر دون حساب أعداد الفرنسيين، فقد قدموا إلى الجزائر من مناطق "فالانس و جزر البليار"، وإستقرّوا حول المدن الساحلية وخاصة بالناحية الغربية من الجزائر مثل مدينة وهران على الخصوص التي كانت تمثل بالنسبة لهم إرتباطاً تاريخياً عميقاً، حيث مارسوا بها الفلاحة والتجارة النقدية، كما قاموا بفتح محلات تجارية ومطاعم فاخرة عديدة بهذه المدينة.

في حين كان الإيطاليون قد حلّوا من المناطق الجنوبية لإيطاليا مثل "نابولي و جزيرة صقلية" وهي المناطق الأكثر فقراً بإيطاليا، وإستقرّ هؤلاء بالمناطق الشرقية للجزائر أين مارسوا بها مهنة الصيد البحري التي برعوا فيها كثيراً، كما فتحوا لهم مطاعم إيطالية بتلك المنطقة، أصبحت مكاناً مفضلاً للإيطاليين ومكاناً لتنظيم لقاءاتهم والمحافظة على تقاليدهم التي ألفوها ببلدهم، في حين إختار الماطيون أقصى الساحل الشرقي للجزائر

(1) LARNAUDE, M. , Algérie, PP.112 -113.

ومدينة سكيكدة، حيث فتحوا لهم مطاعم من النوع الراقي و إمتهنوا على الخصوص تربية "ماعز مالط" الحلوبة، أما السويسريون و الألمان فقد إستقرّوا بالمدن الكبرى وحول العاصمة، و إمتهنوا بها الوظائف الحرة<sup>(1)</sup> على وجه الخصوص.

وفيما يخص اليهود، فإنّ الإحصاء الذي تمّ خلال فترة 1830 إلى 1872 لم يدرجهم ضمن السكّان الأوربّيين الذين تمّ إحصاؤهم من قبل السلطات الفرنسية، إلا أنّ التقديرات تشير إلى أنّهم تجاوزوا 21.000 نسمة في سنة 1851، ويعود أصلهم إلى اليهود الذين جاؤوا إلى الجزائر منذ أقدم العصور من فلسطين وأوربا،<sup>(2)</sup> وكذا إلى المطرودين من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة 1492، حيث إستقروا بالجزائر ومارسوا نشاطهم المفضل وهو التجارة التي كانوا بارعين فيها إلى أبعد الحدود، حيث سيطروا على تقنيات البيع والشراء والسمسرة التي كانت تدر عليهم أموالا طائلة.

ويمثل الصنف الأول من هذه الفئة، كبار اليهود الذين إستقروا في المدن الساحلية الكبرى واندمجوا بصفة ظاهرية في المجتمع الفرنسي وتمكنوا من تحقيق الترقية في سلم الرتب الحساسة في المجتمع، وحاولوا بكل الوسائل الحفاظ على صفتهم اليهودية الرسمية، وكان هؤلاء يمثلون إحدى أقوى الجماعات الضاغطة في الحياة العامة لما إكتسبوه من مزايا خاصة ولما كان لهم من أموال معتبرة وحيل في التعاملات، إستطاعوا بواسطتها التحكم في التسيير التجاري والمالي والسياسي بالجزائر، مواصلين سياستهم التي عرفوا

(1) LLAMO, R. C, *op.cit.*, P.11.

(2) BREIL, J., *op.cit.*, P.29.

بها منذ القديم من شراء للذمم والتلاعب في الصفقات وتحويل رؤوس الأموال والتكاتف بين ذات الجنسيات.

أما الصنف الثاني، فقد كانوا يمثلون الطبقة الوسطى والدنيا وإستقروا بالمدن الداخلية وحافظوا على يهوديتهم في كل شيء من تقاليد وعادات، أما الطائفة الثالثة فتمثل يهود القرى الوسطى وأراضي الجنوب الذين إحتكوا بالعرب وكانوا يتكلمون لغتهم و يلبسون لباسهم<sup>(1)</sup>، وحتى هؤلاء أوجدوا لأنفسهم إطارا مهما لممارسة ضغطهم على الحكومة الفرنسية وكانوا معروفين بممارستهم للتجارة بكل أنواعها، حيث نجحوا في تكوين ثروات كبيرة بحكم قوتهم وعلاقاتهم الواسعة مع رجال المال والسياسة.

### ب- المرحلة الثانية (1851 – 1872):

أما المرحلة الثانية فهي تمتد من سنة 1851 إلى سنة 1872، وفي هذه المرحلة تمّ تسجيل زيادة قدرها 15.000 شخص وشهدت هجرة حوالي 100.000 أوربي جديد، دخلوا الجزائر وكلهم أمل في تحقيق أمالهم التي عجزوا عن تحقيقها بأوروبا، وذلك رغم إندلاع عديد الثورات الشعبية التي أزعجت قوات الإحتلال، إلا أن السياسة الإستيطانية التي باشرتتها فرنسا بقيت تلقي كل الدعم والتشجيع من طرف المدافعين عنها، كما واصلت الإدارة الإستعمارية وضع كل الإمكانيات المادية بهدف إغراء المترددين من الفرنسيين وغيرهم من الأوربيين للإلتحاق بالجزائر، وذلك بمزيد من المزايا التي أقرتها سلطات الإحتلال والإمكانيات التي وفرتها فرنسا لهم.

(1) شبوب، محمد، المرجع السابق، ص. 59.

وقد حدث هذا التطور نتيجة للمشاريع الإقتصادية الإستعمارية الكبرى التي بدأت الحكومة العامة ترصد لها ملايين الفرنكات، لتجسيدها على أرض الواقع في هذه المرحلة بالجزائر، مثل مشاريع شق الطرق ومشاريع السكك الحديدية وفتح الموانئ وبناء العمارات على الطراز الأوروبي لفائدة المهاجرين الأوربيين، مما إستوجب ضمان يد عاملة أوربية فنية ومتخصصة، وعلى هذا الأساس تذكر الإحصائيات لعام 1872 أن أكثر من 245.000 أوربي كانوا يقيمون بالجزائر خلال هذه المرحلة، منهم أكثر من 130 ألف فرنسي، 71 ألف إسباني، 18 ألف إيطالي، 12 ألف مالطي وأكثر من 14 ألف نسمة من مختلف الجنسيات الأوربية الأخرى، أغلبهم كانوا من ألمانيا وسويسرا<sup>(1)</sup>. وتشير إحصائيات فرنسية إلى أنه في الفترة الممتدة من 1851 إلى 1871، توقفت الهجرة الرسمية وعادت الهجرة الحرة إلى الظهور ثانية، حيث تم إستقرار 4.582 مستوطن جديد بصفة رسمية، كما شهد المجتمع الأوربي بالجزائر زيادة طبيعية في عدد الكولون قدرت بحوالي 32.000 مستوطن أوربي، وهي نسبة معتبرة حدثت في فترة تساوي 20 سنة فقط.

وبعد الحرب الألمانية - الفرنسية مباشرة، قامت السلطات الفرنسية بتهجير حوالي 125.000 مهاجر جديد إلى الجزائر، معظمهم نزحوا نحو الجزائر قادمين إليها من منطقتي الألزاس و اللورين اللتان أصبحتا تابعتان لدولة بروسيا - ألمانيا حاليا، وقد حلّوا بالجزائر وهم حاملين طموحاتهم التي تم تحطيمها من طرف الألمان، والأمل يحذوهم في إعادة تكوين أسس المجتمع الألزاسي بالجزائر المبني أساسا على حب الذات وتقديسها، كما كانوا يعتبرون أن هذه الأرض الجديدة الممنوحة لهم من طرف السلطات الفرنسية، رد للجميل من طرف حكومتهم بعد طردهم من أراضيهم التي استولى عليها الألمان، ولذلك

(1) BREIL, J., *op.cit.*, P. 26.

سيكونون مع نظرائهم من المعمرين الأوائل جدارا صلبا للقضاء وبصورة نهائية على التواجد العربي بالجزائر.

وهكذا أصبحت معظم المدن الجزائرية التي إستقرّ بها الوافدون الجدد تحتوي على مدن صغرى أخرى، هي عبارة عن أحياء مدنية صغيرة تم إنشاؤها داخل المدن الكبرى، وفقا لثقافة كل شعب من هذه الشعوب التي حلت بالجزائر، فبرزت إلى الوجود أحياء إيطالية تحمل شعوبها كل التقاليد والعادات التي ألفوها بالوطن الأم وأخرى إسبانية مهدت لإقامة ثقافة إسبانية في المنطقة الجديدة، وبعضها مالطية كانت ملتزمة بعاداتها وثقافتها المحلية، وكانت هذه الأحياء على صغرها تحمل داخلها كل القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية للبلد الأصلي والتي كانت مغايرة لقيم ومعتقدات المجتمع الجزائري.

كما نال اليهود حقّ التجنّس بالجنسية الفرنسية في هذه المرحلة بالذات، حيث أصبحوا قوة كبيرة وأضحوا متميزين بمركز سياسي ويشاركون في التخطيط وطرح البرامج التنموية لمصلحتهم على حساب السكان الأصليين، كما تمكنوا من ضمان توسيع مراكزهم التجارية وتطوير وضعهم الإجماعي، وذلك بفضل قانون التجنيس الخاص باليهود الذي أصدره آنذاك وزير العدل الفرنسي اليهودي الأصل "أدولف كريميو"\* وذلك

\* إسحاق يعقوب أدولف كريميو، ولد في 1796 /04/30 في مدينة نيم الفرنسية و توفي في 1880 /02/10 بباريس، متحصل على دكتوراه في الحقوق و عضو نشيط في "الماسونية العالمية" وكذا في "التحالف العالمي الإسرائيلي"، مؤسس "المدرسة الإسرائيلية الشرقية"، كان نائبا بالمجلس الفرنسي من 1842 إلى 1848، عين وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة سنة 1848، و أيضا في حكومة الدفاع الوطني عام 1870، عين نائبا عن مدينة الجزائر من 1872 إلى 1875، كان له دور كبير في صدور مرسوم عرف بإسمه، سمح فيه لليهود بالحصول على الجنسية الفرنسية بصورة جماعية عام 1870، و قدر عددهم وقتذاك حوالي 37000 يهودي، تم تسمية شارع بالمقاطعة 12 بباريس بإسمه تخليدا له. أنظر:

Le Petit Larousse Grand Format, op.cit. , P. 1267.



في 24 أكتوبر 1870، ودخل حيز التطبيق في مطلع عام 1871، وبفضله أصبح يحق لكل يهودي أن ينال الجنسية الفرنسية، وبالتالي يحق له التمتع بمزايا وحقوق إضافية.

وصار اليهود مصرح بهم مواطنين فرنسيين ويخضعون إلى القانون العام المدني بواسطة هذا المرسوم، باستثناء اليهود الذين يعيشون في ناحية الميزاب والتي لم تكن السلطات الفرنسية قد سيطرت عليها في ذلك التاريخ، كما كانوا يعيشون إندماجا كاملا يتجاوب مع رغبات هذه الأقلية القوية بعدد 35.000 نسمة، وهي متواصلة بفرنسا الوطن الأم من خلال "كريميو" الذي كان أول رئيس التحالف العالمي الإسرائيلي ومناضل إنعتاق اليهود ووزير العدل في حكومة الدفاع الوطني المكون في 4 سبتمبر 1870<sup>(1)</sup>.

### ج- المرحلة الثالثة (1872 – 1900):

تبدأ المرحلة الثالثة من سنة 1872 وتمتد إلى غاية سنة 1900، وقد عرفت فيها الجزائر تدقًا واسعًا لقوافل المهاجرين، حيث قامت فرنسا بوضع إستراتيجية أكثر نجاعة لإنجاح عمليات إستقرار معمرين أوربيين جدد، حيث شهدت الجزائر قدوم أكثر من 336.985 مهاجر جديد، في فترة أقل من 30 سنة فقط<sup>(2)</sup>، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى مواصلة سياسة توزيع الأراضي على عدد كبير منهم. وقد إغتتمت سلطات الإحتلال فرصة القضاء نهائيًا على ثورة 1871 لتقوم بالإستيلاء على الأراضي التي تعود ملكيتها لأهالي المنطقة المشاركين في هذه الثورة، حيث تم تحويل كل الأراضي التي كانت تمتلكها الـ 316 قبيلة المكونة من 3.243 عائلة لصالح الإدارة الفرنسية بهدف توزيعها

(1) ثينو، سيلفي، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص.20.

(2) GENDARME, René, L'Economie de l'Algérie, Sous-développement et Politique de Croissance, 1<sup>ère</sup> Edition, les Capricines, Paris, France, 1960, P.16.

على المستوطنين الجدد، مع تحديد شرط الإقامة بالجزائر لمدة لا تقل عن خمس سنوات كاملة للإستفادة من هذه المزايا، وقدرت هذه الأراضي حسب المصادر بحوالي 300.000 هكتار، كما قامت سلطات الإحتلال من جهة أخرى بمواصلة سياستها المبنية على إنشاء المستوطنات الجديدة، حيث تم في الفترة الممتدة من 1871 إلى 1882 إنشاء 190 مستوطنة جديدة وتوسيع 47 مستوطنة أخرى على مساحة عامة قدرت بحوالي 475.804 هكتار وبقيمة مالية فاقت 43 مليون فرنك فرنسي، بهدف ضمان إستقرار 9.858 عائلة أوروبية جديدة<sup>(1)</sup>.

وبدأ معظم المهاجرين الآخرين من غير الفرنسيين ينصهرون داخل المجتمع الفرنسي بالجزائر بعد أن نالوا حقّ التجنّس بالجنسية الفرنسية بفضل قانون 26 جوان 1889، الذي منح حقّ الجنسية الفرنسية لكلّ الأطفال الأوربيّين المولودين بالجزائر بالجزائر دون شرط أو قيد<sup>(2)</sup>، فأصبح حقا من حقوق أي ولد إزداد من أب أجنبي في الجزائر وإستقر بها أن يصير عند بلوغه فرنسيا بصفة كاملة، رغم أنّ معظم العناصر الأوربية كالإسبان والإيطاليين، حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، دون قطع الصلة حتّى مع وطنهم الأم، ولكن هذه الجنسية الجديدة أكسبتهم سلطة أكبر، كانوا يبحثون عنها للمشاركة في لتسيير والسيطرة على المناصب السياسية والحكومية بالجزائر، للمحافظة على كل الإمتيازات المكتسبة وخلق جماعة ضاغطة بإمكانها كسب مزايا أخرى وتحقيق الثروة التي حلموا بها وهم بأوربا.

(1) ROUIRE, A, *op.cit.*, p. 362.

(2) ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G), PRIGENT (E), *L'Afrique du Nord Française dans l'Histoire*, Edition Archat, Lyon, France, P.299.

وتم إعتبار المستوطنين بصفتهم التكوينية الإنسانية الثالثة في أغلبيتهم من الفرنسيين الذين قدموا من النواحي الجنوبية لفرنسا، أي من جنوب خط بوردو - جنيف، و لقد إلتحق بهم الإسبانىون والإيطاليون والمالطيون، ولكن أيضا بنسبة أقل الألمانىون والسويسريون والبلجىكيون، وإستفاد جميع أبناؤهم من قنون التجنس لسنة 1889 المذكور سابقا الذي أنشأ القانون العام الفرنسي للجنسية، وكان ذلك تأسيسا "للعقد ولادة الشعب الأوربي بالقطر الجزائري"<sup>(1)</sup>.

وقد وضعت الحكومة الفرنسية أمام هؤلاء النازحين وخاصة المتجنسين منهم، كلّ الإمكانيات المادية من أموال وعتاد، فقد سخّرت لهم الأرض ووسائل الإنتاج ومواد البناء، كما أهدت الحكومة العامة الفرنسية "للشركة الجزائرية العامة" أكثر من 100.000 هكتار ولشركة "جونيفواز" حوالي 20.000 هكتار من أخصب الأراضي بضواحي مدينة سطيف،<sup>(2)</sup> ليملكها الكولون بعد مصادرتها قسرا وجعل ملاكها الأصليين خادمين في أرضهم التي ورثوها أبا عن جد، وهذه السياسة تمثل أهم الأساليب التي كانت تستعملها فرنسا لترغيب جماهيرها في الهجرة نحو الجزائر.

وبالمقابل فإن السلطات الفرنسية ردت في هذه المرحلة بحرب عارمة وقمع رهيب ونفي وقتل وترحيل قسري للسكان الجزائريين، وهكذا تم تعمير منطقة سطيف بالعشائر القبائلية التي أنتزعت منها أراضيها، وعرفت منطقة الحدود التونسية توافدا كبيرا للأسر القبائلية التي إندمجت بسهولة في نمط الحياة التونسية، وكانت القوة هي الجواب الوحيد الذي واجه به الإستعمار الأهالي وكانت الإصلاحات خطيرة جدا وتتماشى والمبدأ

(1) ثينو، سيلفي، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، ص.21.

(2) MESSALI, HADJ, Le Problème Algérien, Appel aux Nations Unies, Paris, Chateau-d'Eau, P.16.

الإستعماري<sup>(1)</sup>، وقد بقي المستوطن في هذه المرحلة مقتنعا بأنه خلق ليكون سيّدا وما دونه عبيدا، ويمكننا أن نعيد حرفيا تقرير "جول فيري" الشهير بعد التحقيق الذي أجراه سنة 1894، حيث صرح "أنه من الصعب أن تقنع المستوطن الأوربي أن ثمة حقوقا غير حقوقه في هذا البلد العربي، وأن الأهلي ليس بعرق يمكن إخضاعه وإستغلاله إذا لم يكن العنف موجودا في الأفعال، فهو موجود في الكلام والشعور".<sup>(2)</sup>

إن هذا التحليل الذي شهد به أحد الأوربيين ومن أهلها، لم يترك مجالا لأي تحليل آخر حول السياسة الإستيطانية التي كانت السلطات الفرنسية تكرر مبادئها وتثبت أسسها، خاصة وأنها كانت قد تأكدت يقينا بأن بقاؤها لأطول فترة ممكنة بالجزائر، لن يمر دون توفير دعائم التأسيس لمثل هذه الأسس، وأصبح الساسة الفرنسيون يسابقون الزمن لضمان المؤيدين من العسكريين والمدنيين الفرنسيين للدفع بعجلة هذه السياسة الإستيطانية نحو التجسيد على أرض الواقع، بعد أن أصبحت تؤرق بال الإدارة الإستعمارية في باريس بعد ظهور بعض الأصوات التي عارضت الفكرة بسبب تضارب المصالح والأفكار بين موجهي الفكر الإحتلالي الفرنسي.

ونذكر هنا أن سلطات الإحتلال الفرنسي كانت دوما تسير وفق الخطط التي كان يرسمها المستوطنون الأوربيون، حيث كانت تقوم عكسيا بترحيل الجزائريين المغضوب عليهم إلى المناطق الفقيرة والبعيدة داخل الجزائر وحتى خارجها، وخاصة من الذين شاركوا في الثورات الشعبية التي إندلعت في مختلف القرى والأرياف الجزائرية ضد

(1) غولد زيغر، أني راي، المرجع السابق، ص 28.

(2) نفسه، ص 95.

سلطات الإحتلال كثورة " المقراني" \* و"الحداد"\* حيث قامت بترحيلهم إجباريا ونفيهم إلى جزيرة "كاليدونيا الجديدة" الواقعة بالمحيط الهادي والتي أصبحت مستوطنة فرنسية منذ 1853، ولم تكن معروفة لدى الشعب الجزائري، كعقاب لهم على مواجهة فرنسا والوقوف في طريقها، وهي سياسة أخرى لتفريغ البلد من جماهيره وإستغلال هذا الطرد للحصول على أراضي أخرى لمنحها لفائدة المهاجرين الجدد من الأوربيين، الذين كانوا يواصلون الضغط على سلطات الإحتلال من أجل توفير الأراضي لهم لإنشاء المستوطنات والتعاونيات الفلاحية.

والحقيقة أن أول المراكب التي حملت المنفيين إلى "كاليدونيا الجديدة" كانت قد وصلت إليها في 1867 وكان على متنها 178 معتقل من ثوار قبيلة "أولاد سيدي الشيخ"

\* المقراني، هو محند أث مقران، المعروف بمحمد بن الحاج أحمد المقراني، ولد سنة 1815 بقلعة بني عباس بمنطقة البيان وتوفي في 05 ماي 1871، تعود أصوله إلى آخر سلاطين الحفصيين ببجاية أبو العباس عبد العزيز، توفي أبوه أحمد المقراني في 1853، كان له أخوين هما الأخضر وبومزراق، منحت له مصلحة شؤون الأهالي لقب "باشاغا مجانة" وهو لقب إذلال، دخل في صراع طويل مع أحد أقربائه المدعو عبد السلام حول لقب الخليفة على منطقة مجانة، تحالف مع الفرنسيين الذين أهانوه عدة مرات علانية، ليعلن الثورة ضدهم في 14 مارس 1871، حيث كبدهم خسائر كبيرة في العتاد و الأرواح، إستشهد خلال معركته ضد الفرنسيين في 5 ماي 1871 بوادي السفلى قرب البويرة ودفن في ساحة الجامع الكبير بقلعة بني عباس. أنظر:

<https://fr.m.wikipedia.org>

\* الحداد هو محند أمزيان الحداد، ولد سنة 1790 بمدينة صدوق ببجاية وتوفي في 29 أبريل 1873 بسجن قسنطينة، هو زعيم الطريقة الرحمانية بالمنطقة، دعا الحداد إلى الثورة على الفرنسيين في 8 أبريل 1871 لمساندة الشيخ المقراني في ثورته وكان أبناؤه "عزيز ومحمد" من قادة هذه الثورة، إمتدت شرارة الثورة إلى كل الشرق تقريبا حتى شمال باتنة، بعد فشل هذه الثورة وإلقاء القبض عليه، تم الحكم عليه بالسجن لفترة خمس سنوات في 19 أبريل 1873، توفي في السجن ودفن بقسنطينة رغم أنه كان يتمنى أن يدفن في مسقط رأسه، تم نفي إبنه "عزيز ومحمد" إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة" رفقة المنفيين الآخرين، أنظر:

<https://fr.m.wikipedia.org>

ثم إلتحق بهم المشاركون في ثورة "المقراني والحداد" لعام 1871، وكذا قبيلة "العمرى ببسكرة" التي ثارت سنة 1876، ثم جاءت مواكب أخرى تحمل المنفيين من بين ثوار إقليم الجنوب الوهراني من سنة 1881 إلى 1882.<sup>(1)</sup>

وكانت جزيرة "سانت مرجريت" الواقعة قبالة مدينة "كان" الفرنسية أول معتقل موجود خارج الوطن، حيث بدأت تستقبل معتقليها منذ سنة 1837 من بين المؤيدين للأمير عبد القادر وثور "واحة العمرى ببسكرة" وشيوخ منطقة القبائل، وأغلبهم توفي ودفن هناك بمقبرة صغيرة شرق الحصن، وكانت مدينة "سيت" الفرنسية أيضا سجنا كبيرا نفي إليه العديد من الجزائريين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، حيث كانوا يقضون أيامهم في تكسير الصخور وجمعها لبناء أرصفة الموانئ والطرق ومنها ما يسمى حاليا "بمنحدر العرب" الذي تم بناؤه بمدينة "سيت" على دماء المنفيين الجزائريين<sup>(2)</sup>.

ولم تكن هذه المناطق هي الوحيدة في العالم التي كانت تستقبل الثائرين من الجزائريين، بل هناك مناطق أخرى منها "غويانا الفرنسية" الواقعة في المحيط الأطلسي بين البرازيل وسورينام، وفيها تواجد "معتقل كايان" الشهير، زيادة على معتقل "كالفى" الواقع بجزيرة "كورسيكا" وهو الآخر كان مكانا لنفي الجزائريين وخاصة في الفترة ما بين 1871 و1903.

وجاء المرسوم الصادر بتاريخ 02 فيفري 1870 لمنح بعض الأوربيين 150.000 هكتار لإقتلاع الفلين ولإنتاج الفحم الخشبي، وإبتداء من 1890 منح المستوطنون 120 ألف

(1) خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2013، ص 261.

(2) خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر.....، ص ص 257 و 260.

هكتار تخصص لزراعاتهم، وبذلت في نفس الوقت كل المساعي لمنع الجزائريين من إستعمال وإستغلال الغابات التي كانوا يسكنون بالقرب منها، ولهذا الغاية تم اللجوء إلى تأويل قانون الغابات الفرنسي تأويلا مأكرا، حيث لم يعد مسموحا للفلاحين الجزائريين بحرث أراضي الغابات أو بترك مواشيمهم ترعى فيها<sup>(1)</sup>، وأصبحت الغرامات الجزافية تلاحق كل جزائري يقوم بحرث قطعة أرضية مهما كانت مساحتها داخل الغابة لضمان قوته، وأصبح ذلك جرما خطيرا يعاقب عليه القانون الغابي، ليصبح الحرث مرادفا لإستخراج كمية من التربة وهو ما حرمه هذا القانون.

#### د- المرحلة الرابعة (1900 – 1954):

لقد عرفت المرحلة الرابعة الممتدة طيلة القرن العشرين أي إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية، تواصل هجرة المهاجرين من الأوربيين إلى الجزائر، وخاصة في الفترة الممتدة من 1901 إلى 1948 رغم وقوع حربين عالميتين في هذه الفترة ولكن ذلك لم يكن ليعترض سبيل السياسة الفرنسية في هذا المجال بل على العكس من ذلك، فإن هذه الفترة شهدت هجرة أكثر من 80.000 شخص أوربي إلى الجزائر، وكان معظمهم من الفرنسيين الذين خسروا الكثير جراء الحرب العالمية الثانية التي حطمت كل آمالهم، لما نتج عنها من آثار سلبية إقتصادية وإجتماعيا، ليعرف عدد الأوربيين بالجزائر زيادة بأكثر من 300.000 نسمة وهذا بحساب عدد المواليد لديهم بالجزائر أيضا<sup>(2)</sup>، وهي نسبة زيادة عالية جدا بالنسبة للأوربيين الذين لم يتعودوا على الميل إلى الإنجاب بكثرة، لتقاليدهم في

(1) ساحلي، محمد الشريف، المرجع السابق، ص 135.

(2) BREIL, J, Op, cit, P. 27.

تكوين الأسر الحديثة التي تعتمد على التقليل من الأفراد داخل الأسرة الواحدة والسياسة الديمغرافية المنتهجة من طرفهم و التي سيتم التفصيل فيها لاحقا.

ومن المعلوم أن توطين أوروبيين بالجزائر قد تواصل إلى غاية سنة 1914 عبر السبل الرسمية، فكانت البيانات تعلق بالبلديات ومكاتب البريد ومحطات السكك الحديدية، وكان يخصص كل سنة عدد من مراكز الإستيطان تم إنشاؤها في أماكن محددة بلغ معدل مساحتها 2.000 هكتار، وقد بلغ تعداد السكان الأوربيين بالجزائر 600.000 نسمة في 1900، ولم يشهد تزايدا إلا بفعل نموه الداخلي، إذ توقفت الهجرة نحو الجزائر تقريبا نتيجة إستعادة الشعب الجزائري لنموه السكاني ونتيجة التطور الرأسمالي للإستعمار الذي أدى بعد تمركز الأراضي فيه، إلى القضاء تدريجيا على صغار الملاك من المستوطنين<sup>(1)</sup>.

وفي هذه المرحلة بقي اليهود يمثلون قوة سياسية وإقتصادية وثقافية قوية جدا، حيث بلغ تعدادهم في العقد الثاني من القرن العشرين حوالي 130 ألف نسمة، إستطاعوا بسط سيطرتهم على المناصب الهامة والحساسة في الدولة، كما أنهم إمتهنوا أيضا التجارة التي كانوا معروفين بممارستها منذ القديم، وكانوا مقسمين إلى ثلاث أصناف تمكنت في أغلب الأوقات من ضمان مكانها في إطار المجتمع الأوربي الذي تم تكوينه بالجزائر. وخلال هذه المرحلة شهدت الجزائر ظهور نوع جديد من المقاومة، ميزه النشاط السياسي لبعض الوطنيين الذين تجمعوا في جمعيات سياسية وأخرى إجتماعية ودينية، قادها مجموعة من المثقفين الذين طالبوا السلطات الفرنسية ببعض الإصلاحات لفائدة الشعب الجزائري، تمحورت جلها في المطالبة بتحسين الظروف المعيشية العامة له، وقابله من

(1) ساحلي، محمد الشريف، المرجع السابق، ص ص 117-118.



جهة أخرى تجمعات الكولون الذين تمسكوا بأمالهم الرامية إلى إستمرار السيطرة على الوضع العام للبلاد وإبقاء الأمور على ما هي عليه، تحقيقا لرغباتهم في الزيادة في الثراء وتطوير مستوطناتهم، وواصلت من جهة أخرى الإدارة الإستعمارية جهودها في سبيل خدمة الشركات والمؤسسات التي أنشأها الكولون، حيث بقيت تدعم سياستها المبنية على توفير كل الإمكانيات المادية دون الحديث عن الأراضي الجديدة التي منحتها لهم من أجل توسيع نشاطهم الفلاحي والصناعي بالجزائر وعرفانا منها لهم، على تأييدهم لها ولسياستها الرامية إلى بسط نفوذها الأبدي على الجزائر.

وبالمقابل، إلتف المستوطنون حول الدولة الفرنسية وأيدوا كل قراراتها الرامية إلى الإستحواذ على أخصب الأراضي لإستغلالها لصالحهم، مستغلين في ذلك ضعف الشعب الجزائري الذي كان لا يملك أدنى وسائل الدفاع عن مصالحه، خاصة وأن تطور أعداد الكولون من حيث الأرقام، صاحبه تطورا آخر في الإمكانيات والوسائل المادية لقهر أي تكتل شعبي للجزائريين من شأنه أن ينغص حياتهم. وأنصب إهتمام الكولون في هذه المرحلة على سبيل المثال، على المزروعات النقدية كزراعة الكروم التي إستمر إنتعاشها في ثلاثينات القرن الماضي، حيث تم جلب فصائل من الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت فعاليتها في مقاومة "مرض الفيوكسيرا"، لتصبح الجزائر في هذه الفترة ثالث قوة منتجة للخمر في العالم بعد فرنسا و إيطاليا وبعلامة جيدة ومطلوبة دوليا، تتقدمها خمر أراضي إقليم معسكر التي فرضت نفسها في العالم، كما يجدر التنويه هنا إلى خصوبة الأراضي الفلاحية بالجزائر التي كانت تعتبر من بين أجود الأراضي في العالم والتي عادة ما تعرف بأراضي الفصول الأربعة التي لا تتوقف على الإنتاج طوال السنة الفلاحية وتدر منتوجا كثيرا و بكل الأنواع من المنتوجات التي كانت منتشرة في كل الدول.

وقد ظهرت في هذه المرحلة أيضا جماعات جديدة من الأقدام السوداء، عملت على توفير الثروة بكل الطرق، حيث عمدت إلى وسائل غير أخلاقية وممارسة الإحتكار وإستغلال الربا وعقد الصفقات بالمال الفاسد، ونذكر هنا "جاك لوماغر ديبرويل" الذي نجح في حجز مكان له ضمن ملاك رؤوس الأموال من الأوربيين، باعتباره مؤسس رابطة المساهمين سنة 1934 المرتبطة بالحكومة الجماعية وجامع الأموال لحساب "الكاغول" وهي جماعة إرهابية سرية من اليمين الفرنسي المتطرف لجأت إلى الجزائر، فهذا المعمر كان صاحب "جريدة النهار" وزوجا للأنسة "لوسيور" المنتمة للعائلة الشهيرة التي كانت مالكة لزيوت "لوسيور"<sup>(1)</sup> التي لازالت تحتفظ بشهرتها العالمية إلى اليوم.

### 3-1- التطور الديمغرافي للأوربيين:

عرفت الزيادة الديمغرافية لدى الأوربيين تطورا كبيرا وسريعا و ذلك بسبب الخوف الذي صاحب هؤلاء المستوطنين من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين الذين كانوا يشهدون تزايدا مضطردا من حيث الأرقام، وتملكهم الرعب من الذوبان في وسطهم بعد السيطرة الكمية الجزائرية، لتأكدهم بأن التفوق الديمغرافي له أثاره أيضا على السيطرة على دواليب الحكم، ولذا أصبحت زيادة نسبهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة هذا التطور للجزائريين، خاصة وأنّ المستوطنين قد بدؤوا يصرّحون بأنّ الجزائر لم تعد تتحمّل هذا الحشد المتزايد من المواليد لدى الجزائريين الذين سوف يسيطرون على الوضع لاحقا إذا ما استمرّوا على نفس هذا النسق من الزيادة الكمية<sup>(2)</sup>، وهي صرخة وجدت صداها لدى المدافعين عن المجتمعات الأوربية بالجزائر، تطبيقا لسياسة التفوق الديمغرافي.

(1) غولد زيغر، أني راي، المرجع السابق، ص 44.

(2) ALGERIE, *Quelques Aspects de Problèmes Economiques et Sociaux*, Editée sur l'Instruction du Robert Lacoste, Imprimerie Officielle, Alger, 1956, P.12.

و لهذا أصبح من الضروري على ساسة فرنسا إقناع جموع الأوربيين إِمّا بالهجرة إلى الجزائر والإستقرار بها نهائياً، لتكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه الزحف الديمغرافي للجزائريين، وإِمّا بالإكثار من الإنجاب لنفس الغرض، رغم أن الاقتراح الثاني كان صعب المنال ومرفوضاً من طرف الأوربيين لعدم تقبلهم لهذه الفكرة تماماً، ما عدا البعض منهم، وذلك لأنّ الأكثرية كانت مقتنعة بأنّ الوسائل المادية والإمكانات التسييرية التي يمتلكونها ومساندة السلطة العسكرية الفرنسية لهم، ستكون كافية لردع كلّ مقاومة من هذا الجانب.

ورغم ذلك، فإنّ الزيادة في عدد السكّان الأوربيين سواء بسبب الهجرة على مراحل متقطّعة أو بسبب الزيادة الطبيعية قد كانت واضحة، حيث نلاحظ بأنّ عدد الأوربيين قد بلغ مثلاً في سنة 1856 حوالي 180.330 نسمة، وتجاوز المليون نسمة في سنة 1954، فالزيادة خلال هذه الفترة قد بلغت 860 ألف نسمة، أي ما يعادل 445.6 %، رغم أنّ 42 % منها كانت بسبب الهجرة<sup>(1)</sup>، ولكن بالنظر إلى النسبة المتبقية والمقدّرة بـ 58 %، فهي تعود إلى الزيادة الطبيعية للسكّان، وهي زيادة معتبرة جدّاً لدى هذه الطائفة رغم أنها كانت مقتنعة بأنّ الزيادة في عدد مواليدها لا يخدم رفاهيتها ولا يطور مستوى معيشتها، وهذه الزيادة تؤكّد بالفعل خوف المستوطنين المستقرّين بالجزائر من التزايد الديمغرافي الكمّي للجزائريين.

إنّ هذه الزيادة الطبيعية المضطّردة كانت مرتفعة مقارنة بالزيادة الطبيعية التي كانت تشهدها فرنسا نفسها، ويعود ذلك أساساً إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته نسبة الوفيات، بسبب التطوّر المذهل لأجهزة الطبّ الحديث لدى الأوربيين، وتوفّر كلّ الشروط

(i) GENDARME, R., op. cit, P.116.

الصحية لديهم، بالرغم من انخفاض نسبة المواليد الأوربيين عمّا كانت عليه في القرن التاسع عشر الميلادي.

وكمثال على ذلك فقد وصلت نسبة المواليد الأوربيين سنة 1890 إلى حوالي 387 مولود حيّ لكلّ عشرة آلاف ساكن، و 259 مولود سنة 1911، ثم 197 مولود سنة 1936، لتشهد إنخفاضا محسوسا سنة 1954 والتي وصلت فيها هذه النسبة إلى 190 مولود حيّ بالنسبة لكلّ عشرة آلاف ساكن<sup>(1)</sup>، ولكن هذه النسبة نظريًا تبقى مرتفعة عمّا كانت الحالة عليه لدى أغلب الدول المتطورة التي سلكت هذا المنوال.

أمّا بالنسبة للوفيات، فإنّها كانت مرتفعة أيضا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث وصلت على سبيل المثال إلى 330 وفاة لكلّ عشرة آلاف ساكن سنة 1890، و 186 وفاة سنة 1911، ثم وصلت إلى 120 وفاة سنة 1936، لتتنخفض بعد ذلك إلى حدود 90 وفاة لكلّ عشرة آلاف ساكن سنة 1954، ويعود هذا الانخفاض في نسب الوفيات إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا المتعلقة أساسا بتطور المستويات المعيشية الأوربية وتطور إمكانيات الطب الحديث.

ومنه، فإنّ نسب الزيادة الطبيعية شهدت ارتفاعا منتظما حتّى سنة 1949 ثمّ بدأت في الإستقرار شيئا فشيئا، فبعدها كانت النسبة لا تتعدّى 32 نسمة فقط لكلّ عشرة آلاف ساكن في فترة 1871 إلى 1875، إرتفعت هذه النسبة إلى 106 نسمة لكلّ عشرة آلاف ساكن خلال الفترة الممتدة من 1906 إلى 1910، ثمّ إنخفضت نسبة الزيادة خلال فترة

(1) GENDARME, R., op. cit, P.119.

الحربين العالميتين، لتعود إلى الإرتفاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصلت إلى 117 سنة 1949، ثم شهدت إنخفاضا طفيفا لتستقرّ في حدود 102 سنة 1954<sup>(1)</sup>.

وقد إعتد النمو الديمغرافي لدى الأوربيين على الزيادة الطبيعية في عدد المواليد، أكثر من الإعتماد على على عنصر الهجرة التي شهدت تراجعاً طفيفاً بعد تقليص الحكومات الإيطالية والأسبانية تيارات الهجرة التقليدية التي كانت أساس الزيادة في أعداد الأوربيين وذلك إلى غاية إندلاع الحرب في إسبانيا، حيث شهدت الجزائر من جديد موجة هجرة معتبرة من اللاجئين الإسبان، خاصة الذين توجهوا نحو إعمار المدن الجزائرية بالسكان.<sup>(2)</sup>

وعامة فقد أخذ العنصر الأوربي يزداد ببطء شديد، حيث لم يتجاوز 11.9% في الفترة الممتدة ما بين 1921 و 1936، في حين كان تزايد الجزائريين في الفترة نفسها قد وصل إلى 25.9%، كما أن سن الزواج لدى الطائفة الأوربية كان يتراوح على العموم ما بين سن الـ 20 و 25 سنة، خلافاً للمرأة الجزائرية التي كانت تتزوج وسنها يتراوح ما بين الـ 15 والـ 20 سنة على أكثر تقدير، وهو الشيء الذي أثر سلباً على التزايد الديمغرافي للأوربيين بالجزائر وبالمقابل شهد تزايد كبيراً لدى الجزائريين.

وهكذا أصبح الهرم السكاني لدى الأوربيين يسير نحو التراجع، وذلك بعد أن سيطرت الشيخوخة سيطرة شبه مطلقة على هذا المجتمع، زيادة على أن نظرة الأوربيين أنفسهم في هذا المجال، كانت تتميز بالرفض لسياسة الإنجاب بكثرة، باعتبار أن ذلك يمثل

(1) GENDARME, R., *op. cit*, P. 120.

(2) CANTIER, jacques, *l'Algérie Sous le Régime de Vichy*, Paris, 2002, P.65

عبئا ماديا كبيرا كانوا في غنى عنه، زيادة على أن كثرة أفراد العائلة الواحدة يحتم إعادة النظر في أساليب التوفير المالي، وهذه الظاهرة أصبحت تؤرق سياسة فرنسا خوفا من تغلب ظاهرة الشيخوخة على المجتمع الأوربي، كما كانت نظرة المستوطنين غير لائقة تماما للعائلات ذات العدد الكبير من الأطفال، خاصة وأن ضريبة الدم التي دفعها أبناءهم خلال الحرب العالمية الأولى، لم تبارح أذهانهم وبقيت تمثل لهم كابوسا لم يكن باستطاعتهم التخلص منه بسهولة تامة.

وعلى هذا الأساس، فقد إقتنعوا أنه كلما كانت العائلة قليلة العدد، كلما سُنحت لهم الفرصة أكثر لتوفير المال للعيش في رفاهية تامة وتدفع السلطات الفرنسية إلى عدم إستدعاء الشباب من العائلات ذات العدد القليل، للإنتظام الإجمالي للجيش في حالة الحرب، وبعد الحرب العالمية الثانية، عرف المجتمع الأوربي بالجزائر زيادة طفيفة وصفت بالمستقرة، والتي تعود أساسا إلى إستقرار نسبة الوفيات في مستوى متدني وإستقرار نسبة المواليد في مستوى متوسط.

إن ظاهرة قلة الإنجاب هي التي تفسر نسبة الشيخوخة المرتفعة في وسط المجتمع الأوربي بالجزائر، حيث بلغت نسبة الشباب الأقلّ من عشرين سنة، حوالي 35 % قبيل الثورة، و 11 % كانوا أكثر من 60 نسمة و الـ 54 % المتبقية كانوا أكثر من 20 سنة (1) ولهذا فإنّ المجتمع الأوربي كان يعاني كثيرا من هذا المشكل، وهو مشكل لازال مطروحا بحدّة في المجتمعات المتطورة حتى اليوم، باعتبارها أضحت متأكدة بأن قلة عدد أفراد

(1) LARNAUDE, Marcel, **Le Pays et les Hommes**, IN, Encyclopédie d'Outre-Mer, Numéro Spécial, ALGERIE 1954, Paris, P. 10.

الأسرة الواحدة يضمن مستوى المعيشية الراقية ويحقق كل الآمال المرجوة، ويجنبها من جهة أخرى مشاكل وصعوبات مجابهة الصعوبات المعيشية.

#### 1-4- التوزيع الجغرافي للأوربيين:

استقر أغلب السكان الأوربيين بالمدن الكبرى وبالمناطق الساحلية حيث كانت وسائل المعيشة متوفرة على مستوى مقبول جدا، زيادة على توفير السلطات الإدارية الفرنسية لكل إمكانيات الحماية والأمن من طرفها، عكس المناطق الداخلية التي كانت تعرف بعض المخاطر، ولهذا كان أكثر من 80% من الأوربيين يعيشون بالمدن الكبرى، وحوالي 36.200 أوربي بالبلديات المختلطة وهي مناطق أيضا تتوفر على حماية أمنية وإمكانيات معيشية كبيرة، في حين أقام 13.000 منهم بالمناطق الصحراوية، وتذكر الإحصائيات أنّ أكثر من 709.000 أوربي كان يعيش بالمدن سنة 1948، ليرتفع العدد قليلا سنة 1954، حيث وصل إلى 760.000 أوربي بهذه المدن.

وإذا ما قمنا بتوزيع هؤلاء السكان على المناطق الحضرية الكبرى بالجزائر، فإننا نلاحظ بأنّ منطقتي الجزائر العاصمة وهران كانتا تجمعان العدد الأكبر منهم، فمدينة الجزائر العاصمة كان بها أكثر من 248.000 ساكن أوربي سنة 1948، وسرعان ما ارتفع هذا العدد إلى 277.000 أوربي في عام 1954، وهي زيادة معتبرة جدا لهم في فترة قصيرة نسبيا.

إن مدينة الجزائر كانت تمثل بالنسبة للأوربيين المدينة الأولى من حيث تعدادهم، حيث بلغت نسبتهم سنة 1931 حوالي 169.257 أوربي، ليرتفع العدد إلى أكثر من

175.694 نسمة في 1936، وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفته مدينة الجزائر، كما أن تطور زراعة الكروم، شجع الآلاف من الفرنسيين والأوربيين على حد سواء على الإستقرار في هذه المدينة.

والحقيقة أن السكان الأوربيين كانوا قد سكنوا المنطقة السفلى من المدينة العتيقة للعاصمة مباشرة بعد الإحتلال، وشهدت هذه المدينة فيما بعد توسعا وإمتدادا عمرا نيا كبيرا، حيث توسعت المدينة على طول الساحل من باب الوادي إلى أول ماي حاليا، كما عرفت خلال الفترة الممتدة من سنة 1919 إلى سنة 1939، توسعا آخر على إمتداد أحياء أول ماي، الحامة، بلكور "بلوزداد حاليا"، العناصر وأعالى مصطفى<sup>(1)</sup>.

وكانت العناصر الأوربية الساكنة بالعاصمة دون حساب الفرنسيين مثل الألمان والإسبان و الإيطاليين والسويسريين، تمثل أكثر من النصف في الفترة الممتدة من 1906 إلى 1911، وبعد هذا التاريخ لم يعد هذا الإحصاء يعتمد على التمييز بين الأوربيين والفرنسيين، وذلك بعدما تم الجمع بينهم بإعتبارهم مواطنين فرنسيين، وفقا لما أقرته قوانين 1874 التي منحت صفة المواطنة الفرنسية دون قيد أو شرط لكل الأطفال المولودين بالجزائر والذين أدوا الخدمة العسكرية بالجيش الفرنسي، ثم جاءت قوانين 1889 و 1893 التي جعلت عملية التجنيس تتم بصفة آلية أو تلقائية، لكل من لم يتجاوز عمره 21 سنة<sup>(2)</sup>، وهذا ما تم التطرق له سابقا.

(1) KADDACHE, Mahfoud, **La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939**, ENAG Editions, Alger, Algérie, 2012, P. 16.

(2) KADDACHE, M., **La Vie Politique ..... P. 16.**



وبقي الإسبان يشكلون النسبة الأكبر للمجتمع الأوربي بعد الفرنسيين بمدينة الجزائر العاصمة، حيث وصل عددهم إلى 22.620 نسمة سنة 1926، كان منهم 6228 فرد يقطن في باب الوادي التي كانت تمثل لديهم "إسبانيا الصغرى"، كما توسعوا نحو شوارع "بلكور و الحامة"، ومارسوا مهنا عديدة في مجال البناء والتجارة، ويأتي الإيطاليون في المرتبة الثانية من حيث التعداد، حيث بلغ عددهم في سنة 1926، أكثر من 6244 نسمة بالجزائر العاصمة، و قد سكن معظمهم شارع البحرية ومارسوا مهن الصيد وبيع السمك أو عملوا كبحارة و ذلك وفاء لتقاليدهم في هذا المجال<sup>(1)</sup>.

أما اليهود فقد إستقر 50 % منهم بمدينة الجزائر وذلك بأسفل المدينة العتيقة، وبالتحديد في الأحياء الواقعة على طول شوارع "راندون ومارينقو" و أيضا "شارع دي لالير"، والبعض من اليهود تفرق في شوارع "إبزلي، مصطفى و باب الوادي"، وهي الشوارع التي كانت مفتوحة مباشرة على حي القصبة الذي شهد تحولا كبيرا في مظاهر البناء، حيث تم تشييد منازل و بنايات على الطراز الأوربي بدل تلك المساكن التقليدية التي كانت بها والتي تم تشييدها منذ زمن بعيد، كما تذكر المصادر التاريخية أن المعبد الكبير لليهود كان متواجدا في الطراز وسط "شارع راندون"<sup>(2)</sup>.

وكان اليهود يؤمون هذا المعبد لتأدية مناسكهم و كذا للإلتقاء فيه لمناقشة أمورهم العامة ووضعهم السياسي، كما كانوا يحتكرون كعادتهم كل أنواع التجارة ويسيطرون في الوقت نفسه على كثير من الوظائف الحرة التي كانت تمارس بالجزائر

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique* ....., PP. 17-18.

(2) *IBID*, P. 17.

كالتب والصيدة، دون أن ننسى تقاليدهم في تسيير المحلات التجارية وبعض الورشات الصناعية.

أما بالمنطقة الغربية من الجزائر، فقد تجاوز عدد الأوربيين القاطنين بمدينة وهران الساحلية حوالي 174.000 فردا في عام 1948، ليشهد ارتفاعا في ظرف ست سنوات بسبعة آلاف نسمة، حيث وصل إلى 181.000 ساكن أوربي عام 1954، وهي نسبة زيادة معتبرة، في حين كان يعيش بمنطقة عنابة لاشرق الجزائري في عام 1948، حوالي 45.000 أوربي، ليرتفع هذا العدد إلى 46.000 أوربي فقط وذلك بعد ست سنوات أيضا من ذلك، أما منطقة قسنطينة فلم يتجاوز العدد بها 37.000 أوربي في عام 1948، ثم ارتفع قليلا في سنة 1954، حيث وصل العدد الإجمالي إلى 41.000 أوربي<sup>(1)</sup>.

وهنا يجب أن نذكر بأن البلديات ذات الطابع الحضري قد بدأت تشهد ارتفاعا نسبيا للسكان الجزائريين على حساب المستوطنين خلال منتصف أربعينيات القرن الماضي، فحسب تحقيق بعنوان "جزائر نصف القرن" والذي أنجز سنة 1952، تبعا لمجموع التقارير المحررة من طرف رؤساء البلديات الحضرية، فإن السلطات المحلية قد ضغطت عبره على زر الإنذار بالنسبة للتعمير الأوربي بالأرياف، وذلك بسبب التناقص المذهل والمتواصل للأوربيين بالمناطق المذكورة، فبعدما كان عدد الأوربيين سنة 1901 بهذه البلديات والتي يصل عددها إلى 46 بلدية ذات طابع حضري، إلى أكثر من 472.000 أوربي، شهد هذا العدد إنخفاضا وصل إلى حدود 125.000 ساكن أوربي عام 1952<sup>(2)</sup>.

(1) BREIL, J., *op.cit.*, PP. 38 - 39.

(2) HARBI, Mohamed, *La Guerre Commence En Algérie, 1954, La Mémoire du Siècle*, 1<sup>ère</sup> Edition, Edition Complexe, Bruxelles, Belgique, 1984, P.82.

وأمام هذا الوضع الإجتماعي الديمغرافي، حاولت السلطة الفرنسية بكل الطرق إيجاد الحلول الناجعة للحد من التناقص الذي ظهر في أعداد الأوربيين بالبلديات المختلطة، مستعملة كل الإمتيازات والإغراءات المادية التي تم وضعها تحت تصرف المستوطنين من أجل إعادة تعمير المناطق الريفية المهجورة، خوفا من سيطرة الجزائريين على الوضع هناك، إلا أنّ هذه السياسة لم تجد الصدى الواسع لها في وسط المعمّرين، الذين توجهوا إلى المناطق الحضرية الكبرى بعد أن كونوا ثروات طائلة، وبالمقابل ظلّ التزايد الكمي للجزائريين في تقدّم مستمر، وهو ما سنلاحظه خلال الحديث عنه لاحقا.

أما المناطق الشرقية فقد بقيت محافظة على سيطرة السكان الجزائريين من حيث الأرقام على الوضع العام سواء في المدن أو المناطق الريفية، وخير مثال على ذلك مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها التي بقيت محتفظة بتفوقها الكمي لعدد الجزائريين على حساب الأوربيين، فالتوزيع الجغرافي الأوربي بالجزائر كان يتناقص كلما اتجهنا شرقا ويزيد في الإتجاه العكسي.

وخلاصة القول، فإن السياسة الديمغرافية التي إنتهجتها فرنسا بالجزائر كانت تشجع بصورة مطلقة السكّان الأوربيين على التناسل والتكاثر للوقوف في وجه المدّ الديمغرافي للجزائريين، إلا أنّ طبيعة المجتمعات المتطوّرة آنذاك كما ذكرنا سابقا، كانت مقتنعة أنّ قلة أفراد العائلة يمنح الراحة والأمن، ويجعل المستوى المعيشي راقيا، وهذا ما فرض على الأسر الأوربية بالجزائر تقليل أفراد عائلتها، إقتداء بالأسر الأوربية التي كانت تعيش بأوروبا.

## 2. السكان الجزائريون:

## 2-1- التطور الديمغرافي للجزائريين:

لقد شرحنا سابقا بعض مميزات المجتمع الأوربي الذي تكون بالجزائر من الناحية الديمغرافية، وإستعرضنا أوجه الصراع الكبير بين المجتمعين الأوربي والجزائري على الأرض كأساس للسيطرة على السلطة، وهذا ما سبب تحولات جذرية مست البنية الإجتماعية الجزائرية بالدرجة الأولى، وجعلت التفاوت الديمغرافي بين الشعبين تظهر جليا، حيث لم يهدأ النمو الطبيعي للشعب الجزائري وبقي يمثل ظاهرة عالمية بالمقارنة مع نمو الشعب الأوربي من حيث الأرقام.

وإذا ما تطرقنا إلى العدد الإجمالي لسكان الجزائر في سنة 1830، فإن التضارب في الأرقام المقدمة كانت واضحة جدا بين مختلف المؤرخين الذين تناولوا هذا الموضوع، وهو ما يجعل تحديد عدد السكان في الجزائر في تلك الفترة صعبا جدا، فالبعض من المؤرخين يعتقدون أن عدد السكان الجزائريين في هذه السنة قد قارب العشرة ملايين نسمة ويؤكدون أن هذا الرقم هو الأقرب إلى الحقيقة، وهي النسبة التي دافع عنها العديد من المعاصرين لتلك الفترة أمثال "حمدان بن عثمان خوجة\*" في كتابه "المرأة" الذي قدمه إلى اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، حيث ذكر بأن عدد السكان في 1833 قدر بعشرة ملايين

\* حمدان بن عثمان خوجة، ولد في سنة 1773 بالجزائر وتوفي بالقسطنطينية سنة 1842، تعود أصوله إلى عائلة ثرية من أعيان الجزائر، والده تركي وأمه جزائرية، درس الفلسفة والعلوم والطب، ألف كتاب "إتحاف المنصفين والأدباء في الإحتراز من الوباء"، مارس مهنة التدريس، كما تعلم اللغات الفرنسية والتركية والإنجليزية، إشتهر بالتجارة وحقق نجاحا كبيرا فيها، راسل بعد الإحتلال "لويس فيليب" ملك فرنسا للتعديد بتصريفات الجيش الفرنسي وما كان يقوم به من تقتيل ضد الشعب الجزائري، وكتب لذلك "المرأة" لفضح هذه الأعمال ونشره في 1833، كان عضوا في اللجنة الخاصة بتقييم أضرار السكان الجزائريين جراء تصرفات الجيش الفرنسي، ناشد في العديد من المرات السلطان العثماني للتدخل ومساعدة الجزائر، رحل في 1836 عن باريس وإستقر بالقسطنطينية التي توفي بها. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

نسمة، كما أن "الحاج أحمد\*" باي قسنطينة، قدر عدد سكان محافظته بخمسة ملايين نسمة في 1831 وقال أنه قادر على حشد مليون شخص عند الحاجة، بالإضافة إلى الجنرال "دي ميشال\*" الذي أعطى تقديرا للسكان بصريح عبارته " هذه المحافظة غنية، لديها ما يقارب 1.500.000 نسمة وأكثر من 200.000 حصان"، كما أن عدد القبائل بعد الإحتلال الفرنسي كان يقدر بـ 659 قبيلة في سنة 1831، وكل قبيلة كان متوسطها ما بين 15 و 20 ألف نسمة، أي ما يقارب 10 ملايين نسمة(1).

وفي الجهة المقابلة، يرى جل المؤرخين أن عدد السكان بالجزائر لم يكن يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة في نفس السنة على أكثر تقدير، حيث يبررون ذلك بأنه من الصعوبة على جيش الإحتلال الفرنسي، بل من المستحيل أن ينجح في فرض سلطته بتلك الطريقة السهلة التي نجح بها لو كان عدد السكان بها يفوق العشرة ملايين نسمة.

\* أحمد باي هو أحمد بن محمد الشريف وحفيد الباي أحمد القلي التركي، أمه هي الحاجة غنية ابنة بن قانة، ولد في 1784 بقسنطينة، آخر بايات قسنطينة (1826-1848)، رحل لأداء فريضة الحج و التقى في مصر بمحمد علي باشا مصر، قاوم الفرنسيين وأفشل محاولتهم إحتلال قسنطينة في 1836، و بعد سنة سقطت المدينة في يد الفرنسيين، خاض عدة حروب بعد سقوط المدينة، بقي نائرا تساعده القبائل إلى غاية إستسلامه في جوان 1848، بعدها أقام في منزل بالعاصمة وتعرض لمرض صدري مزمن وتوفي 30 أوت 1851 بالجزائر العاصمة ودفن بمقبرة سيدي عبد الرحمن الثعالبي بباب الوادي. أنظر: د. بوضرساية بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830-1848، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

\* لويس أليكسيس دي ميشال Louis Alexis DESMICHELS، ولد في 15 مارس 1779 بفرنسا و توفي 07 جوان 1845 بباريس، شارك في حملة مصر مع بونابرت و كذا إحتلال الجزائر، منحه "لويس فيليب" حكم منطقة "فنيستار"، قضى على ثوار "سيق" بمعسكر، بعد معارك عديدة مع الأمير عبد القادر تم إمضاء معاهدة التافنة في 1834 التي إشتهر بها، كان قائدا للقوات الفرنسية بمنطقة وهران، إحتل مناطق أرزيو و مستغانم، ترقى في المراتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة جنيرال. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org> (1) خياطي، مصطفى، الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، المؤسسة الوطنية للطبع، النشر و الإشهار، الجزائر، 2014، ص ص 21-22.

وإذا أخذنا بالأرقام التي قدمها الجاسوس الفرنسي "بوتان\*" في تقاريره لسنة 1808 بعد أن بقي في الجزائر لمدة يستقصي أخبار تحصيناتها وطبائع أهلها لتحضير خطة إحتلالها، وكذا أرقام القنصل العام الأمريكي في الجزائر " وليام شالر" سنة 1826، فإن عدد سكان الجزائر كان يتراوح ما بين مليون و ثلاثة ملايين نسمة<sup>(1)</sup>، وأغلب هؤلاء السكان كانوا ينتشرون في المناطق الداخلية للوطن، ويمتهنون الفلاحة وتربية الأغنام ويعيشون وفق نظام إجتماعي موروث عن الأجداد، يتسم بالعلاقات الأسرية المتينة التي كانت تحكم الجزائريين في تلك المرحلة.

ومباشرة بعد الإحتلال، بدأت الإدارة الإستعمارية في إنتزاع الأراضي ومنحها للمعمرين بعد طرد مالكيها من الأهالي، وأجبرت تلك السياسة الألاف منهم على ترك مناطقهم والرحيل نحو المناطق الداخلية، كما تجلت هذه السياسة أيضا من خلال أعمال القتل والإبادة الجماعية التي طالت الأهالي، إضافة إلى أحكام النفي وموجات الفرار المتعددة وعمليات التجنيد العسكري الإجباري للمشاركة في الحروب تحت علم فرنسا،

\* بوتان، فانسون إيف Vincent Yves BOUTIN، ولد في 01 جانفي 1779 بنانت بفرنسا و توفي في أوت 1815 بسوريا عن عمر ناهز 43 سنة كان عقيدا في الجيش الفرنسي، كلف بعدة مهام في إطار التجسس و التدريب مثل مهمة "القسطنطينية" في 1806 التي شارك فيها من أجل تحصين الدفاعات العثمانية ضد الأسطول البريطاني، ثم تلتها مهمة الجزائر في 1808 و التي حضر فيها تقارير حول الوضع العام للبلاد لتحضير حملة عسكرية لإحتلالها و تقييم التحصينات الدفاعية للجزائر، بقي مدة 52 يوما بالجزائر رسم فيها خطة الإنزال و بين أسهل الطرق من سيدي فرج إلى العاصمة، تعرض للإعتقال من طرف الإنجليز بمالطا فرمى بوثائقه السرية في البحر، و بعد فراره من السجن أعاد كتابة تقاريره ، في 1810 توجه إلى مصر و منها إلى سوريا في مهمة مثل سرية و مات خلال رحلة إستكشاف، يعتقد البعض أنه تعرض لعملية إغتيال من طرف جماعة الحشاشين" بسوريا. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) كاتب، كمال، أوريبيون "أهالي و يهود بالجزائر، 1830-1962"، ترجمة رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 33.

إضافة إلى الهجرات التي مست العائلات الجزائرية نحو بلدان المشرق العربي مثلا، خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فضلا عن تردي الأوضاع المعيشية كما ذكرنا سابقا، والتي أسفرت حسب المصادر التاريخية إلى غاية سنة 1921 عن فقدان 820.000 جزائري<sup>(1)</sup>.

وقد تم إجراء أول إحصاء إداري رسمي للسكان بالجزائر في سنة 1856، حيث بلغ عدد السكان الجزائريين أكثر من 2.307.349 نسمة<sup>(2)</sup>، وهذا دون حساب سكان المناطق غير المحتلة مثل بلاد القبائل ومناطق الصحراء، لأن منطقة القبائل لم تحتل إلا في سنة 1857، أما الصحراء فلم يتم إحصاء كل سكانها، وإقتصر الإحصاء على شريط ورقلة - عين الصفراء فقط.

والحقيقة أن حتى هذا الإحصاء لم يكن دقيقا ومضبوطا بإعتبار أن كل السكان ببلاد القبائل كانوا خارج هذا الإحصاء ولم يتم إدماجهم فيه، زيادة على أن سكان المناطق الصحراوية والداخلية والبدو الرحل قد تم إستثناؤهم منه، وهذه المناطق لم تزرها البعثات الفرنسية المختصة في هذا المجال، وهو ما يدفعنا إلى إعتبار هذا الإحصاء جزئيا وإحتماليا بالدرجة الأولى، زيادة على أنه لم يكن شاملا لعامة الشعب الذي تم ترحيل البعض منه إلى المناطق الداخلية، بعد عمليات المطاردة التي شنتها عليه سلطات الإحتلال.

والملاحظ أن عدد السكان الجزائريين قد عرف تراجعاً كبيراً خلال هذه الفترة،

(1) ولد خليفة، محمد العربي، الإحتلال الإستيطاني للجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الطبعة الثانية، منشورات تالة، الجزائر، 2008، ص 63.

(2) JEANSON, Colette et Francis, *op.cit.*, P.156.

وذلك بسبب الحروب و المقاومة الشعبية التي شنها الجزائريون ضد جيوش الاحتلال، إضافة إلى أعمال الإبادة الجماعية التي باشرتها السلطات العسكرية الإستعمارية على أهالي الجزائر.

وتستند معظم المراجع الفرنسية لحل المشكلة الديمغرافية على الدراسة التي قام بها "كسافييه ياكونو" الذي يفسر تراجع السكان بثلاثة ملايين نسمة بين سنة 1830 و 1870 وذلك بسبب إنتشار الأوبئة مثل "التيفوس" خام 1842 و "الجدري" ما بين سنة 1834 و 1837 و "الكوليرا" من 1849 إلى 1850، والتي أودت بحياة 40.000 ضحية وكذلك المجاعة التي عرفتها البلاد في 1850، وعلى حسب "فيان"، فقد إنخفض عدد السكان بنسبة النصف ما بين سنة 1830 و 1863، وهذا راجع لأسباب إقتصادية كارتفاع أسعار المواد الغذائية،<sup>(1)</sup> ولكن رغم ذلك، بقي هذا الإنخفاض في عدد السكان غير واضح طوال هذه الفترة.

وزيادة على كل هذه الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة التي إنتشرت بالجزائر، عاد "مرض الكوليرا" إلى الظهور من جديد في عام 1867 وحلت المجاعة في موسم 1868 و 1869، والتي خلّفت أكثر من 500.000 وفاة في صفوف الجزائريين<sup>(2)</sup>، كما عرف المنتج الفلاحي تراجعاً رهيباً بسبب الجفاف وزحف أسراب الجراد، الشيء الذي أدى إلى ظهور المجاعات على فترات متقطعة، أثرت سلباً على السكان والماشية معاً، وبذلك تراجع الدفع الديمغرافي الجزائري كثيراً في هذه الفترة.

(1) خياطي، مصطفى، الطب و الأطباء في الجزائر .....، ص 23.

(1) BREIL, J., op.cit., P.30.



وعرفت نسبة الزيادة الطبيعية بالنسبة للسكان الجزائريين تذبذبا كبيرا، فقد وصلت هذه الزيادة إلى 3 % في فترة 1872 إلى 1886، لتخضع إلى 4، 1% خلال فترة 1886 و1911، ثم إستقرت أخيرا في حدود 2 % في فترة 1948 إلى 1953، وهذا بحساب أعداد المهاجرين الجزائريين الذي رحلوا نحو بفرنسا<sup>(1)</sup>، وهذه النسبة هي في حد ذاتها، نسبة عالية جدًا بالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية الأخرى في العالم.

والحقيقة أن تزايد تعداد السكان الجزائريين خلال قرن من الزمان قد تجاوز كل التوقعات، حيث أن إحصاء سنة 1954 الذي قامت به الإدارة الفرنسية أثبت أن عدد هؤلاء السكان قد وصل إلى 8.486.000 شخص، وهذا ما يمثل زيادة قدرها 6.339.330 نسمة، خلال أقل من قرن (98 سنة)، أي ما يعادل نسبة مئوية تعادل 266<sup>(2)</sup>.

## 2-2- الزيادة الطبيعية:

إن ما عرفته الجزائر في نسب المواليد خلال أربع سنوات، عرفته فرنسا خلال أربعين سنة، فالجزائر عرفت معدل زيادة قدرها 320.000 مولود كل عام<sup>(3)</sup>، وهي نسبة مرتفعة جدًا عن كل تلك النسب التي كانت تعرفها فرنسا، أو بقية بلدان العالم في تلك الفترة، وذلك بسبب ما تميز به الشعب الجزائري من خصوبة وإقبال كبير على الإنجاب والإكثار من النسل كطبيعة بقيت تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

(1) BREIL, J., *op.cit.*, PP.30-31-32.

(2) LARNAUDE, Marcel, *Le Pays et les Hommes*, P.10, et GENDARME, R, *op.cit.*, P.118.

(3) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, page. 156.

وتعود أسباب هذه الزيادة المضطربة في نسب المواليد إلى عدة أسباب وعوامل، أهمها ميل الفرد الجزائري إلى الإكثار من نسله وأفراد عائلته، إما جبا في التباهي أو لمساعدة رب العائلة في العمل عندما يكبر هؤلاء الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية حيث اعتبروهم سندا وساعدا مكمل لدعم الدخل الأسري.

وإضافة إلى هذا السبب كانت الأسر الجزائرية ترى أغلب أطفالها يموتون على فراش المرض مباشرة بعد ميلادهم، بسبب الأمراض العديدة التي كانت منتشرة بأغلب المناطق وغياب الحماية الصحية، وزيادة على سوء التغذية والأوبئة والكوارث الطبيعية، وهو ما كان يدفعهم إلى إنجاب الكثير من الأطفال لإدراكهم بأن أغلبهم سوف لن يقاوم هذه الظروف، فبعض العائلات الجزائرية كما تنكر جل المصادر، كانت تحصي في دفترها العائلي أكثر من سبعة موتى وهذا ما كان يدفعهم دوما إلى الإنجاب بكثرة على أمل أن يحالف الحظ بعضهم في الحياة و ينجو من خطر الموت.

من جهة أخرى و لإعتبارات دينية، فإن الدين الإسلامي ظل يشجع على الإكثار من النسل، وهذا لا يعني إطلاقا بأن الإسلام يشجع الإنجاب بكثرة من أجل الإنجاب فقط ولكن لأهداف وأمال أسمى من ذلك، تتمثل خاصة في تكاثر المسلمين لنشر الدين الحنيف والإنتشار في العالم بغية التواجد في كل بقاع الأرض، كما كان الفرد الجزائري ولازال لحد الساعة يردد عند ميلاد طفل جديد له "إن رزقه على الله" إقتناعا بأن الله ما خلق عبدا من عباده باطلا، وما من دابة على الأرض إلا على الله رزقها، وفي حالة ما إذا توفي هذا المولود يردد نفس الشخص "هذا مكتوب"، أو "هذا قضاء و قدر"، وهو إيمان لازم للفرد المسلم ولازال إلى اليوم متسببا بالإيمان والقدر.

إن طبيعة الإنسان الجزائري ساهمت أيضا في ذلك التزايد الديمغرافي، حيث كان الفرد الجزائري يخرج منذ طلوع الفجر إلى العمل ولا يعود إلا مع حلول الظلام، ليتناول عشاؤه ثم ينام إلى جانب زوجته ليقضي حاجته منها، بسبب حرمانه من وسائل الترفيه في ذلك الوقت، فلا هو بمثقف ليتصفح جريدة أو كتاب، ولا هو بسياسي ليخوض في معارك السياسة اليومية، وليس بمقدوره إقتناء مذياع يلهيه بعض الوقت عن زوجته، ولم يكن ليسهر مع جيرانه لأنه يعلم ما ينتظره من يوم عمل شاق جديد.

وللتذكير فإن التقاليد الإسلامية كانت تشجع أفرادها على الزواج في سن مبكرة جدا، كما كانت الأسر الجزائرية تحث أبناءها على الإنجاب أيضا، فضلا عن تأثير الثقافة الدينية الاجتماعية الإسلامية السائدة في تلك الفترة والتي لم تكن لتتطرق إلى مواضيع مثل تنظيم النسل بسبب سياسة التجهيل التي مارسها الإستعمار الفرنسي وباعتبارها مواضيع لم يكن يسمح بالحديث فيها، مما أدى إلى إنتشار الفكر الخرافي لدى الجزائريين وحرمتهم بالتالي من الإمام بأدنى القواعد الأساسية لحماية المواليد.

والملاحظ أنّ حركة الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين كانت تختلف كثيرا عن تلك الزيادة التي كان يشهدها الأوروبيون بالجزائر، فقد إنطلق الجزائريون من نسبة أقلّ من نسبة المواليد لدى الأوروبيين حيث بلغت النسبة 272 مولود حيّ بالنسبة لكلّ عشرة آلاف ساكن عام 1910، وتطوّرت بسرعة لتصل في فترة 1931-1936، إلى 332 مولود حيّ لكلّ عشرة آلاف ساكن، ثم وصلت النسبة إلى قمّتها في 1947، حيث بلغت 451 مولود لكلّ عشرة آلاف ساكن، لتستقرّ في حدود 432 مولود سنة 1954، وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد بالنسبة للجانب الأوربي<sup>(1)</sup>.

(1) GENDARME, R, op. cit, P. 120.

وإذا ما قارنا نسبة الزيادة الطبيعية ببعض النسب التي عرفتتها بعض الدول الأخرى في العالم، فإننا نجد هذه النسبة تعادل 187 مولود جديد بفرنسا، وت فوق 521 مولود باليابان، ولا تتجاوز 415 بالولايات المتحدة الأمريكية، و 24 بتونس و621 بمصر، أما المغرب فقد تجاوزت النسبة فيه 19 في الألف، لذلك فإن الجزائر هي البلد الوحيد حسب النشرة الديمغرافية السنوية للأمم المتحدة الصادرة في سنة 1953 التي أكدت أن نسبة المواليد بها وصلت إلى 640 مولود جديد<sup>(1)</sup>، وهي من أعلى النسب في العالم آنذاك.

وعليه، فإن هذه النسبة من المواليد كانت أعلى من نسبة المواليد بدولتي اليابان وبولونيا اللتان كانتا تشهدان تزايدا سكانيًا كبيرًا خلال تلك المرحلة، بحيث مثلت أعلى النسب المعروفة في العالم آنذاك حسب كل الإحصائيات المقدمة، رغبة من البلدين في تعويض خسائرهما البشرية خلال الحرب العالمية الثانية، وإعتبرت الإدارة الفرنسية ذلك نتيجة حتمية لتحسن التجهيزات الصحية وتشديد المستشفيات والمصحات من طرفها لتشديد بما وفرته لسكان الجزائر من إمكانيات ووسائل الحياة الكريمة، كما إعتبرت فرنسا أن تطور المستوى المعيشي للسكان المسلمين، ساهم من جهته أيضا في إرتفاع نسب نمو المواليد.

وفي هذا الإطار نذكر تصريح "جورج لوبو" لجريدة "لاديباش ألبيريان" بتاريخ 16 ماي 1939، حول المشكل الديمغرافي الجزائري وتداعياته، حيث قال فيه بأن السياسة الإجتماعية التي تبناها من سبقوني قد أعطت ثمارها فعلا، ذلك أن السكان الأهالي قد تضاعفوا منذ أن إستقر الفرنسيون في الجزائر، بأكثر من ثلاث مرات مقارنة بالفرنسيين

(1) JEANSON, C. et F., *op. cit.*, P., 157 et GENDARME, R, *op. cit.*, Note (43), P, 120.

وإني أتلقى حاليا 130 ألف فاه يتعين على إعالتها، في بلد لا نستطيع فيه سلفا توظيف الجميع.<sup>(1)</sup>

## 2- 3- ارتفاع نسب الوفيات:

أما بالنسبة للوفيات، فقد شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في بداية الأمر، ولكن سرعان ما بدأت تشهد إنخفاضا محسوسا بسبب تطوّر أجهزة الطبّ الحديث والرعاية الصحية، بإستثناء الفترة الممتدة ما بين 1941 و 1948 التي شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب الوفيات وذلك بسبب ما أفرزته الحرب العالمية الثانية وارتفاع نسق الهجرة الخارجية وخاصة إلى فرنسا، ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسوء التغذية التي كانت سمة هذه الفترة. ورغم إنخفاض نسبة الوفيات إلى 165 وفاة لكلّ عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1936-1940، إلا أنّها عرفت تطوّر محسوسا سنة 1954 حين وصلت النسبة إلى 295 وفاة لكلّ عشرة آلاف شخص<sup>(2)</sup>، وهي أيضا تعتبر من أعلى النسب بالعالم آنذاك.

وفي ظل هذه الظروف الإقتصادية المتردية والبيئة غير الصحية المحاطة بالأوبئة والأمراض المعدية، لا يمكن إعتبار النتائج المحدودة التي حاولت حكومة "فيوليت" تحقيقها في الحد من وفيات الأطفال عاملا يذكر، ففي غالب الأحيان كانت المراكز الصحية والنساء القابلات متواجدة في أماكن قارة وغير متجولة، ولم يكن نشاطها يغطي مجالا واسعا، خاصة إذا علمنا أن البلدية المختلطة الواحدة قد تبلغ مساحتها أحيانا 900

(1) مغدوري، حسان، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2015، ص 276.

(2) GENDARME, R, op. cit, PP. 120 - 121.

ألف هكتار تقطنها جماهير قد تصل إلى مئات الآلاف، وعلى هذا الأساس، فالمتصرف الإداري القائم على إدارة شؤونها لا يمكنه بأي حال من الأحوال متابعة إنشغالات السكان، في الوقت الذي لم يكن فيه فرصة للنساء لزيارة هذه المراكز الطبية.

و الجدير بالذكر أن نسبة الوفيات بالنسبة للمواليد الجدد الذين كانت أعمارهم تقل عن سنة واحدة، قد بلغت مع بداية الحرب العالمية الثانية حوالي 16 %، وكان معظم هؤلاء الأطفال يموتون بسبب الأمراض "الرئوية التنفسية Broncho-Pneumonies" و "أمراض المعدة Gastro-Enterites" والأمراض التناسلية التي تصيب الوالدين، ومع ذلك فإن الهرم السكاني للجزائريين بقي تحت سيطرة الفئة الشبانية، بحيث تم تسجيل 50 % من المجموع العام للتعداد للفئة التي يقل سنها عن عشرين سنة، وارتفعت الكثافة السكانية لدى المجتمع الريفي في المناطق الزراعية بمناطق التل سنة 1936 إلى 74.67 ن/كلم<sup>2</sup>، وهو ما كان يمثل مؤشرا واضحا عن الإكتظاظ السكاني بهذه المناطق. وبالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية لدى الأوربيين، فإن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين كانت مرتفعة عن الزيادة لدى الأوربيين بثلاث مرّات كاملة، حيث بلغت نسبتها 3 % سنويًا وهي من أعلى النسب في كلّ العالم آنذاك<sup>(1)</sup>، حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة في تلك الفترة، وكنتيجة لهذه الظاهرة فقد أصبحت الجزائر بلدا شابًا وأكثر من نصف سكّانه أقلّ من 20 سنة، و 5 % منهم فقط كانوا أكثر من 60 سنة،<sup>(2)</sup> وهو ما يعني بأن الدفع الديمغرافي في الجزائر بقي محافظا على نموه رغم إستمرار نسب الوفيات في الإرتفاع أو على الأقل في الإستقرار.

(1) GENDARME, R, *op. cit*, P. 121.

(2) JEANSON, C. et F., *op. cit.*, P. 156.

وقد صرح البعض بأن هذه الظاهرة ما هي إلا نتيجة إيجابية للسياسة الديمغرافية الفرنسية التي إنتهجتها بالجزائر، رغم أنّ هذه الظاهرة تبقى مرتبطة إلى حدّ كبير بالبوّس وسوء التغذية كما يذكر "ألفريد سوفي" في "جريدة الإكسبريس" في عددها الصادر يوم 1955/02/26، حيث يقول "مهما اختلفت نظرة علماء الديمغرافيا فإنهم يتفقون حتماً بأن عائلة ما لن تستطيع تحديد عدد أفرادها، إلا إذا خرجت من نفق البوّس ووصلت إلى مستوى ثقافي محترم، وأدركت وسائل النظافة الصحية والوقائية، يجب أن يشهد الوضع الإقتصادي تطوّراً أسرع من التطوّر الديمغرافي، ويجب إبعاد شبح الموت عن الشعب الجزائري، فالحلول الوسطى لا تنجح في الحدّ من هذه الظاهرة إنّما تعمل على زيادة عدد البوّساء، لذا يجب التحرك قبل فوات الأوان"<sup>(1)</sup>.

إن بلدية "الصومام المختلطة" مثلاً، كانت تحصي حوالي 125 ألف نسمة في سنة 1939، وسجلت 4600 من الولادات سنوياً، غير أن سوء التغذية والظروف المأسوية للسكن والإيواء، كانا يتسببان في وفاة 600 طفل سنوياً من الذين كانت أعمارهم تتراوح بين يوم واحد و 12 شهراً، وكان يموت حوالي 750 طفلاً كانت أعمارهم تتراوح ما بين سنة واحدة و 10 سنوات، إضافة إلى هلاك مئات المراهقين ما بين 10 و 20 سنة، دون إحتساب نسبة معتبرة أخرى كانت تموت دون أن يتم التصريح بها لدى السلطات الإدارية<sup>(2)</sup>، وهذه النسب المذكورة كانت تقريبا نفسها في كل أرجاء الجزائر، و ذلك بسبب الأمراض والأوبئة التي إنتشرت في الوطن، زيادة على الظروف المأسوية فيما يخص التغذية وشروط السكن.

(1) JEANSON, C. et F., *op. cit.*, P. 157.

(2) DARMON, Pierre, *Un Siècle de Passions Algériennes, Une Histoire de l'Algérie Coloniale, 1830-1940*, Fayard, France, 2009, PP., 708-709.

وقد شهدت فترة الحرب العالمية الثانية إرتفاعا كبيرا من حيث الوفيات، حيث قامت حكومة "فيشي" \* تحت قيادة "المارشال فيليب بيتان" \* الموالية للألمان بإصدار عدة قرارات منها قرار إلغاء العمل بقانون كريميو لعام 1871، والذي كان له بعض الأثر السلبي على الأوضاع الصحية بالجزائر، حيث فقد هذا القطاع الكثير من الأخصائيين اليهود في مجال الصحة، وهكذا فقد تقلصت مناصب اليهود من المهن الحرة إلى 2%، وقد تم تنفيذ الإجراء في حق الأطباء اليهود بموجب مرسوم 05 نوفمبر 1941، وفي حق القابلات في 29 نوفمبر من نفس السنة، صم صدر مرسوم في حق أطباء الأسنان بتاريخ 8 سبتمبر 1942، و لكن هذا القرار الأخير لم يتم تطبيقه لعدم كفاية الوقت وتغيير المعطيات السياسية والعسكرية سواء بفرنسا أو بالجزائر، وقد ربط البعض من الكتاب بين هذه القرارات وتكاثر عدد الوفيات سواء لدى الأوربيين أو الجزائريين على حد سواء، حيث بلغت الوفيات لدى السكان من الجزائريين حوالي 233.388 وفاة، وهو ما يعادل الضعف الذي سجل سنة 1939<sup>(1)</sup>.

\* حكومة فيشي هي مصطلح يشير إلى النظام السياسي الذي أسسه المارشال فيليب بيتان حيث قرر إستمرار حكومة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية من 10 ماي 1940 إلى 20 أوت 1944 بعد إحتلال ألمانيا لثالث التراب الفرنسي، و إختيار مدينة فيشي مقرا لحكومته، و هي تقع في مقاطعة أليي و ذلك إلى غاية 1942، و غير أسم الجمهورية إلى إسم الدولة. أنظر: لزهرة بديدة، الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945، من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتور محمد العربي الزبييري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2010.

\* فيليب بيتان، مارشال عسكري فرنسي ولد في 1856 /04/24 بمنطقة "با دو كالي" بفرنسا، إشتغل أستاذا بالمدرسة الحربية من 1901 إلى 1910، تولى قيادة القوات الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، و إشتهر خلال معركة "فردان" ضد الألمان حيث كان بطلها دون منازع، كلف بإخماد ثورة الريف بالمغرب الأقصى سنة 1925، تولى وزارة الحربية سنة 1934 ثم عين سفيرا بإسبانيا سنة 1939، اصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في جوان 1940، وقع على وثيقة الإستسلام مع ألمانيا، بعد دخول الحلفاء إلى فرنسا سنة 1944 رحل مع الألمان، في أبريل 1945 حكم عليه بالإعدام ثم خففت العقوبة إلى السجن المؤبد، حيث أكمل ما بقي من حيلته منفيًا إلى غاية وفاته 1951 /07/23 ببور جوانفيل. أنظر:

Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la Langue Francaise du XXI Siècle, Edition Philippe AUZOU, Paris, France, 2001, P. 797.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 355.



وقد تم تسجيل نسبة وفيات قدرت بـ 165 وفاة في الألف في سنة 1939 وارتفعت إلى 335 وفاة في الألف سنة 1942<sup>(1)</sup>، وهي نسبة فاقت كل التوقعات، وقد بقيت تعرف بعد ذلك تصاعدا كبيرا في هذا المجال، خاصة وأن ظروف الحرب العالمية الثانية قد حتمت على الحكومة الفرنسية تجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة ألمانيا النازية وحلفائها، وكذا لجأت إلى تجنيد الأطباء والمختصين في مجال الصحة لخدمة الجنود في مختلف الجبهات الحربية، ولكن الواقع هنا يثبت أن المجال الصحي لم يكن متراجعا لهذه الأسباب التي تم ذكرها، لأن الوضع كان مترددا أيضا حتى في زمن السلم، ولم يستفد منه الأهالي بالقدر الذي كانت تشير إليه تصريحات المسؤولين الفرنسيين.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والظروف التي أثرت في الوضع الديمغرافي، فالأزمة الاقتصادية وتردي المواسم الفلاحية وانتشار الأمراض الصحية الوبائية، كانت كلها عناصر غذتها ظروف الحرب لتعمق من حدة الوفيات<sup>(2)</sup>، وهذا ما تؤكدته التقارير الدورية التي كانت ترفع للمسؤولين الحكوميين، حيث أشار تقرير فصلي وجه لوالي مدينة الجزائر خلال النصف الثاني من سنة 1941 حول الوضع الصحي بمدينة الجزائر، أن الوفيات قد شهدت ارتفاعا وصل إلى 547 وفاة في وسط السكان الجزائريين، لتصل النسبة في النصف الثاني من 1943 إلى 19.02% لديهم، ولا يجب هنا أن نتجاهل بأن الجزائر كانت مجالا مفتوحا لكل الأمراض المعروفة وغير المعروفة في العالم، لوجود ظروف إجتماعية مأسوية ضمنت نمو هذه الأمراض وتكاثرها، وأوجدت مجالا مناسباً لتطورها.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 356.

(2) كاتب، كمال، المرجع السابق، ص 356.

## 2-4- التوزيع الجغرافي للجزائريين:

أمّا فيما يخصّ التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين، فقد تحكّمت فيه عدة عوامل بيئية وإجتماعية وسياسية وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة حثّت على عدد من السكان الإستقرار في المناطق الأكثر خصوبة وعطاء، رغم السياسة التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية المبنية أساسا على إغتصاب الأراضي، حيث فرض على السكان الجزائريين الإنتقال إلى الأراضي الفلاحية التي إستغلها المعمّرون، وتم فرض العمل على بعضهم كخماسين وعلى البعض الآخر كأجراء، وإجتماعيًا سعى السكان الجزائريون إلى الإستقرار في المناطق الأكثر هدوءًا وأمنًا، وهي المناطق التي كانت في أغلبها أهلة بالسكان الجزائريين لتمتين علاقاتهم فيما بينهم، حتّى ولو كانت السيطرة الفعلية فيها للكولون.

كما خضع هذا التوزيع إلى ظروف سياسية، إذ أنّ تجمّع السكان الجزائريين كان يسير وفقا لمخطّط السياسة الاستعمارية لدى أغلبهم، وذلك في كلّ المناطق التي كانت تحتاج إلى يد عاملة رخيصة حتّى إن إقتضى الأمر إرغامهم على ذلك، والملاحظ هنا أنّ المناطق التي وضعت بها الحاميات العسكرية الفرنسية كانت تحوز أيضا على كمّ كبير من الأيدي العاملة الجزائرية لحاجتهم الماسة إليها ولإستخدامهم في وقت الحاجة الإقتصادية أو الحربية.

لقد كان توزيع السكان الجزائريون عبر القطر الجزائري توزيعا جغرافيا تحكّمت فيه هذه الظروف، ولذلك نلاحظهم بكثرة في المناطق الشرقية التي تميزت منذ القديم بأراضيها الفلاحية الخصبة وكثرة تساقط الأمطار، و كانوا يقلون في المناطق الغربية،

كما أننا نلاحظ أنّ هؤلاء السكّان قد عرفوا تطوّرا كبيرا بالمدن الحضرية نتيجة الانتقال المكثّف لهم إلى البلديات الحضرية وبعض المدن الكبرى، بسبب التسارع الديمغرافي المضطرد الذي كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة، وكذا الظروف الإقتصادية والإجتماعية المأسوية كالبطالة وإنعدام المرافق الضرورية للعيش بها.

إنّ السكان الجزائريين الذين كانوا يمثلون 7% فقط سنة 1886 بالمراكز الحضرية بالمقارنة مع السكّان الأوروبيين، قد تعدوا نسبة 18% في سنة 1954، وهذا التطور المعتبر حدث خلال فترة الحرب العالمية الثانية،<sup>(1)</sup> وهي الفترة التي قلبت كل الأفكار رأسا على عقب في كلّ أرجاء العالم، بسبب ما حملته معها من نتائج هامة على كلّ الأصعدة. وقد بقيت مدينة الجزائر العاصمة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى متفوقة على كل المدن الكبرى الأخرى من حيث الكثافة السكانية، بإعتبارها عاصمة الدولة ومركز القرار، زيادة على توفرها على كل المرافق الضرورية للحياة العصرية في تلك المرحلة، حيث عرفت هذه المدينة خلال الفترة الممتدة من سنة 1911 إلى سنة 1921، زيادة قدرها 9511 نسمة، منها 7791 فرد بمدينة الجزائر وسط، و 974 نسمة بشرق المدينة و923 شخص بغربها، وبقيت هذه المدينة العتيقة تشهد إرتفاعا سكانيا متواصلا وخاصة القصبه العليا أو كما كان يطلق عليها السكان إسم "الجيل"، وهي المنطقة التي لم تعرف تحولات كثيرة في مجال البناء وبقيت محافظة على طابعها الإسلامي وكذا على البنايات العتيقة التي تم تشييدها منذ زمن بعيد<sup>(2)</sup>، زيادة على تمسك السكان بمبدأ الإستقرار بها لأسباب نفسية أيضا.

(1) BREIL, J., *op.cit.*, P., 38.

(2) KADDACHE, M., *La Vie Politique .....*, P. 12

وفي سنة 1921 وصل تعداد السكان الجزائريين في القطاع الحضري للعاصمة حوالي 47669 نسمة منهم 37450 نسمة كانت تقطن الحي العتيق بالقصبة، وكانت متجمعة على الخصوص بالمقاطعة الثانية بتعداد قدره 28546 نسمة، والحقيقة المأسوية التي كانت تشهدها القصبة هي تواجد معدل ثلاثة أشخاص بالغرفة الواحدة وفي بعض الأحيان كان العدد يتراوح من 6 إلى 7 أفراد في الغرفة الواحدة بهذا الحي، وزاد هذا التطور في التعداد بهذه الأحياء، بسبب النزوح نحو العاصمة الذي بلغ ذروته في هذه الفترة.

و قد أطلق سكان العاصمة آنذاك على النازحين من الجزائريين لقب "البرانية"، وتوجه البعض من السكان إلى المنطقة الشرقية للعاصمة أي أسفل "شارع مصطفى" بالمقاطعة السابعة أين يتواجد "قبر سيدي أحمد"، حيث ظهرت أحياء للسكان المسلمين بالحامة وبلكور، على إعتبار أن المقاطعات الأخرى مثلا، لم يكن بإمكانها إستيعاب عدد آخر من الوافدين إليها، وهذا ما جعل القصبة في سنة 1921، تعرف كثافة سكانية وصلت إلى 2028 نسمة في الهكتار الواحد<sup>(1)</sup>، محطمة كل الأرقام في مجال الكثافة السكانية.

وعرفت الجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من سنة 1926 إلى سنة 1931، تزايدا سكانية كبيرا وصل إلى 38.414 نسمة، مسجلا نسبة مئوية قدرها 77, 14%، حيث قفز التعداد العام للسكان (أوربيين وجزائريين) من 226.218 نسمة في 1926، إلى 264.632 نسمة في 1931، أما عدد السكان الجزائريين فقد عرف في نفس الفترة زيادة قدرها 21.533 نسمة، أي ما يعادل 77, 38%، حيث كان تعدادهم 55.271 جزائري في سنة 1926، ليرتفع العدد إلى 76.804 فرد في 1931، وأكثر هؤلاء إستقروا بالمقاطعة الثانية

(1) KADDACHE, M., La Vie Politique ....., P. 12

للقصبة التي وصلت بها الكثافة السكانية في سنة 1931 إلى 2819 نسمة في الهكتار الواحد، وإرتفعت إلى 2900 نسمة في 1936، ثم إلى 2950 نسمة سنة 1939<sup>(1)</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن التساوي الديمغرافي من حيث الأرقام بين الأهالي والأوربيين قد حدث في سنة 1936، حين أصبح العدد لكل طرف هو 708.000 نسمة<sup>(2)</sup>.

ويذكر المؤرخ "محمود قداش" مثالا عن حالة مأسوية شهدتها منزل "وليد الأغا" الواقع في 11 شارع الرافعة، وهو ملك لعائلة بورجوازية جزائرية قديمة، والذي سكنت به تسع عائلات متكونة من 88 فردا سنة 1939، كانوا يقسمون سبع غرف، كما أشار إلى بعض الحمامات التقليدية والمقاهي وبعض المحلات التي حولت إلى أماكن للمبيت إستغلها بعض الوافدين إلى المدينة، دون الحديث عن الذين كانوا يبيتون في العراء<sup>(3)</sup>.

و في سنة 1954، عرفت منطقة العاصمة وضواحيها تواجد 293 ألف ساكن جزائري، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 226 ألف نسمة في سنة 1948، في حين بلغ تعداد سگان مناطق وهران من الجزائريين في سنة 1948 حوالي 91 ألف نسمة، وتعدى 131 ألف نسمة سنة 1954، وهذا ما يؤكد التزايد الديمغرافي التي كانت تعرفه كل البلاد الجزائرية، وبالأخص في المدن الحضرية التي أصبحت تستقطب إهتمام سكان الأرياف و القرى الفقيرة التي بدلات تعرف هجرات متواصلة هروبا من الواقع المزري الذي كان يعيشه سكان هذه المناطق.

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique* ....., P. 127 et 204.

(2) سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 1996، بيروت، لبنان، ص 90.

(3) KADDACHE, M., *La Vie Politique* ....., P. 204.

أما مناطق عَنابة فقد بلغ عدد سَكانها من الجزائريين في سنة 1954 أكثر من 66.000 ساكن، أي بزيادة قدرها 10.000 ساكن ممّا كانت عليه سنة 1948، وفيما يخصّ مناطق قسنطينة فقد بلغ تعداد سَكانها أكثر من 103.000 جزائري في سنة 1954، بعدما كان لا يتجاوز 77.000 جزائري في سنة 1948<sup>(1)</sup>.

ونلاحظ أنّ مدينة قسنطينة قد بقيت المدينة الوحيدة من بين المدن الجزائرية الكبرى التي عرفت سيطرة السكان الجزائريين على الوضع بها من ناحية التعداد السكاني، متفوقة على التعداد الأوربي، وبقيت محافظة على هذا التفوق حتّى خلال مرحلة الثورة التحريرية الكبرى.

وإذا كان تعداد المستوطنين الأوربيين لم يتجاوز 709.000 مستوطن بالمدن طيلة الفترة الممتدة بين 1936-1948، فإنّ عدد السكان الجزائريين قد عرف تطوّرا كبيرا خلال هذه الفترة بالذات، فبعدما كان عددهم 722.000 جزائري في سنة 1936، تجاوز 1129.000 ساكن في سنة 1948، وبهذا فإنّ هذا الإنتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن قد إمتصّ ثلث الزيادة السكانية<sup>(2)</sup>، ومن جهة أخرى فإنّ هذه الظاهرة تمثّل إتجاها جديدا سيسلكه الجزائريون لإقتحام المراكز الحضّرية الكبرى بعد أن حدثت القطيعة معها سنة 1830.

وقد كشفت الإحصائيات التي تم إنجازها خلال سنتي 1926 و 1936 عن تقلص عدد السكان الأوربيين في الجزائر وأبانت في الوقت نفسه عن ظاهرة أخرى تمثلت في

(1) BREIL, J., *op.cit.*, P., 39.

(2) *IBID.*, P., 43.

تزايد أعدادهم بالمدن والحوضر الكبرى التي إلتحق بها حوالي 117.372 أوريبيا خلال فترة العشر سنوات المذكورة سلفا، وفي المقابل بقيت التركيبة العقارية على النحو الذي كانت عليه قبل تاريخ 1926، حيث لم تعرف البرامج السكنية تطورا خاصة بالنسبة للبرامج الموجهة لفائدة الجزائريين.

وسجلت الأملاك الزراعية الأوربية من جهتها توسعا في الفترة ما بين 1920 و 1936، حيث بلغ 125 ألف هكتار، وفي سنة 1930 بلغت سيطرة 34.821 من ملاك الأراضي على حوالي 2.345 مليون هكتار في مقابل 15 ألف من غير الملاك،<sup>(1)</sup> وجاء إحصاء 31 أكتوبر 1954 ليؤكد هذا، حيث وصل عدد السكان الجزائريين المقيمين في البلديات الحضرية في كل القطر الجزائري إلى أكثر من 1.397.536 جزائري مقابل 760.402 أوربي<sup>(2)</sup>، رغم التفوق الكبير الذي كان لصالح الأوربيين قبل هذا التاريخ.

وعليه، فإننا نلاحظ أنّ عدد السكان بالمناطق الحضرية قد عرف تضاعفا بنسبة أربع مرّات خلال الفترة الممتدة بين 1886 و 1954، في حين تضاعفت نسبة السكان بالأرياف خلال نفس الفترة المذكورة،<sup>(3)</sup> وهو ما يفسر حتما إستمرار تطور نسق التحضر لدى السكان الجزائريين، ويعود السبب الأول في هذه الزيادة السكانية بالمدن إلى ظاهرة الرحيل الجماعي للسكان الجزائريين من الأرياف باتجاه هذه الحواضر بسبب سوء المعيشة وقساوتها بالمناطق الريفية، مع إنعدام إمكانيّات المعيشة زيادة على رغبة هؤلاء في حياة أفضل بالمدن بعدما سمعوا الكثير عن حياة الرفاهية التي كان يعيشها أهلها.

(1) CANTIER, J., *op.cit.*, P. 70.

(2) NOUSCHI, André, *La Naissance du Nationalisme Algérien, 1914 - 1954*, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions de Minuits, Paris, France, 1962, P., 97.

(3) BREIL, J., *op.cit.*, P., 38.

إنّ سگان الجزائر من الجزائريين أو الأوربيّين قد توزّعوا بالجزائر توزيعاً متذبذبياً، وهذا ما يؤكده الإحصاء السابق الذكر الذي أعطى الأولوية لمناطق الجزائر العاصمة وذلك بنسبة 57 ن/كلم<sup>2</sup>، حيث تمثل هذه المدينة في هذا الإطار، مثلاً حياً عن قوة الكثافة السكانية بها، إذ تعدت نسبة الكثافة بها أكثر من 473 ن/كلم<sup>2</sup>، وكانت أعلى نسبة كثافة في مقاطعة الجزائر المركزية بحي "القصبة العتيق" الذي إرتفعت فيه كثافته السكانية من 2028 ساكن في الهكتار الواحد سنة 1921 إلى 2255 سنة 1926، لتتجاوز النسبة 2819 ساكن في الهكتار الواحد سنة 1931، أي بزيادة قدرها 39 % وكل ساكن الحي العتيق بالقصبة كانوا من الجزائريين.

وكانت مجمل هذه الشوارع محتلة من طرف المتسولين والمحتاجين، زيادة على الأطفال المهملين أو ما عرفوا آنذاك "بأطفال الشوارع" الذين كان عددهم يتكاثر بسرعة فائقة،<sup>(1)</sup> كما أن هذه المدينة العتيقة كانت قد بنيت وفقاً لهندسة معمارية فريدة من نوعها موجهة للعائلات الجزائرية التي بقيت محافظة على نسق البناء التقليدي بالحي العتيق منذ تشييده.

وبمناطق وهران، تعدى متوسط نسبة الكثافة السكانية 32 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، أما وهران المدينة ذاتها فقد وصلت بها الكثافة السكانية إلى 142 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، وفي مناطق قسنطينة وصلت النسبة إلى 39 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، وبالمدينة قسنطينة تعدت النسبة 92 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، في حين بلغت الكثافة السكانية في بعض دوائر منطقة القبائل بتيزي وزو إلى

(1) YAHIAOUI, Fadila, **Roman Et Société Coloniale Dans l'Algérie de l'Entre-Deux-Guerres**, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions GAM, Bruxelles, Belgique, 1985, P.51.



150 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، وكانت سببا في انطلاق أهم أفواج الهجرة منها سواء باتجاه المدن الكبرى أو باتجاه فرنسا.

وكانت الكثافة السكانية بمناطق الجنوب الجزائري ضعيفة جدا، إذ أنها لم تتعد 40 نسمة في الكلم<sup>2</sup>، وإذا أخذنا مدينة توقرت كمثال على مدن الجنوب، فإن هذه المدينة قد عرفت بالمقارنة مع المدن الصحراوية الأخرى، تجمعا سكانيا مقبولا بدليل أن الكثافة السكانية بها قد وصلت إلى 12 نسمة في الكلم<sup>2</sup>،<sup>(1)</sup> ومهما يكن من أمر، فإن الزيادة المرتفعة في عدد السكان الجزائريين قد بلغت حوالي مليون نسمة في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954، وهي نسبة زيادة سكانية معتبرة جدا وعدت من بين أعلى الزيادات السكانية في العالم.

وفي هذا الإطار يوضح الإحصاء السكاني الذي عرفته مناطق الجنوب في الفترة الممتدة ما بين 1921 و1936 صورة شاملة عن الزيادة المعتبرة التي عرفها السكان المسلمون، حيث وصل عددهم في 1936 إلى 632.241 نسمة بعدما كان لا يتجاوز 541.798 نسمة في عام 1921.

ولكن هذا الإحصاء يبقى جزئيا بحيث أن الإدارة الإستعمارية كانت قد إستندت في إحصائها هذا، على معايير منها عملية توزيع التموين الخاضع للحصص في الأشهر الأولى للتموين، غير أنه تبين بعد ذلك بأن سكان الجزائر قد تزايدوا بشكل لم يعد بالإمكان تحديد الأرقام بشكل دقيق، وتم إحتساب زيادة تقريبية قدرها 10%، إلا أن التجربة في

(1) BISSARDON , Henry, MONTAGU , Pierre, **L'Algérie, Ses Problèmes**, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions des Deux Fleuves, Lyon, France, 1961, PP., 84 – 85, Voir aussi BREIL, J. , op.cit .P., 42.

الميدان كشفت عن عدم موافقة هذه النسبة المضافة للواقع، حيث أن المصالح التابعة للمقاطعات قد ثبتت كل الأرقام التي تم إرسالها من طرف قادة الملحقات،<sup>(1)</sup> إلى الإدارة المركزية دون محاولة التأكد منها، وخير دليل على ذلك، نتساءل كيف تمكن قادة الملحقات الإدارية من إحصاء السكان من البدو الرحل وبشكل دقيق.

إن الحقيقة التاريخية تؤكد أن إحصاء 1936 لم يكن ناجحا إطلاقا في ضبط التعداد السكاني في مناطق الجنوب، ذلك أن تعداد السكان بمنطقتي "التوات" و"قورارة" لم يكن دقيقا باعتبار أن نسبة الزيادة السكانية قد بلغت في مجموع القصور ببشار 25 % وبلغت نسبة 301 % في بشار المدينة، وذلك بعد إزدياد عدد العمال بمناجم الفحم بمدينة "القنادسة" وكذا ببشار المدينة، وعليه تم مراجعة تعداد قبائل البدو الرحل بسبب الغياب التام لمصالح الحالة المدنية وخاصة في ملحقة "النعامة"، أما في إقليم "غرداية" فقد ارتبط التزايد السكاني بها بعوامل أخرى، حيث عجلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة التالية برحيل عدد كبير جدا من السكان بإقليم "وادي ميزاب" إلى منطقة غرداية، بحيث شملهم إحصاء سنة 1936، كما أن تفاقم مصاعب العصابة في سنة 1945، قد حتم على جزء كبير من قبائل "أولاد نايل" في البقاء بمناطقهم بالجلفة.

وساهم تثبيت عدد معتبر من البدو الرحل في منطقة الأغواط من ارتفاع عدد السكان بنسبة 23.5 % سنة 1936، أما مركز "القليعة" بغرداية، فقد عرف بدوره ارتفاعا محسوسا في عدد السكان، حيث بلغت الزيادة 100% ويعود السبب في ذلك إلى عودة

(1) ALGERIE, *Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie de 1930-1945*, Rapport d'Ensemble Présenté par le Gouverneur Général de l'Algérie, Imprimerie Officielle, Alger, 1947, P., 185.

سكان المنطقة لتسجيل أنفسهم في قوائم التموين العام بالمواد الغذائية بعد إهمالهم لإجراءات الإحصاء التي تمت في سنة 1936. (1)

أما منطقة "الغات" المدمجة في إقليم الواحات والتي شكلت ملحقة "الأهقار"، فقد كانت تضم 7.899 نسمة من البدو والذين لم يشملهم إحصاء 1936، في حين لم تأخذ عمليات الإحصاء التي جرت في نفس السنة في منطقة ورقلة في الحسبان الأجانب وقبائل الشعابنة، وقد بلغ تعداد السكان بهذه المنطقة حينها 5.206 نسمة، أما بمنطقة "الهقار" فإن الإحصاء لم يكن مضبوطا ولا دقيقا، (2) ولذلك كان التعامل مع هذه الأرقام يتم بحذر لما تضمنته من حسابات غير دقيقة بالنظر للعوامل المذكورة سابقا.

في حين أعطى إحصاء 30 نوفمبر 1945 رقما إحصائيا آخر، حيث قدر عدد سكان الجنوب بحوالي 922.009 نسمة، منهم 328.908 بإقليم توقرت، وحوالي 286.587 نسمة بإقليم "عين الصفراء" التي عرفت تسجيل حركة هجرة نحوها من طرف عدد كبير من سكان مناطق "المشرية" و"النعامة" و"الفتيق" و"تندراة"، وهو ما ساهم في ارتفاع سكان المشرية بحوالي 53 % نتيجة للتوسع العمراني الكبير لهذه المدينة وبسبب وجود مركز راحة بهذه المدينة كان يخضع لحراسة "فرق القوم الصحراويين"، زيادة على توظيف عدد كبير من المغاربة كإجراء من طرف مربي الماشية في المنطقة، أما إقليم غرداية فقد تم إحصاء به 2470847 نسمة وإقليم الواحات بإجمالي عدد السكان الذي قدر بحوالي 58.673 نسمة. (3)

(1) ALGERIE, Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud, P., 189.

(2) IBID., P., 189.

(3) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 279.

ورغم هذه الزيادة الديمغرافية للجزائريين، إلا أن المستوطنين كانوا قد استولوا على النسبة الكبيرة من الأراضي الخصبة بالجزائر واستأثروا بكل خيرات البلاد على حساب أبناء البلد الأصليين، حيث أن 72 % من الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة مقابل 16 % من الأوربيين، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة كانت 109 هكتار للفرد للأوروبي، مقابل 14 هكتارا فقط للجزائري،<sup>(1)</sup> دون الحديث عن نوعية الأرض الممنوحة للمستوطن الأوربي بالمقارنة مع تلك المملوكة من طرف الفلاح الجزائري.

إن هذه الأرقام الإحصائية للشعبيين سوف تكون سببا من أسباب التأثير على العلاقات الإجتماعية بينهما، لأن الكم الديمغرافي للجزائريين لم يكن في حقيقة الأمر سوى رقما معنويا في تفرقه على الأوربيين، بسبب أن مفاتيح السلطة وإخناذ القرار بقيت دوما حكرا على الطبقة الأوربية على قلتها، ولم تعط أية فرصة للسكان الجزائريين للتعبير عن طموحاتهم ولو بصورة جزئية.

ولم تكن السياسة الديمغرافية التي إنتهجتها السلطات الإستعمارية بالجزائر منذ سنة 1830 لتصر دون أن تترك آثارها السلبية على السكان الأصليين الذين تقلصت أعدادهم بشكل ملفت للإنتباه، وذلك لأسباب كنا قد ذكرناها سابقا، ومن أبرز الظواهر التي لم تجد السياسة الديمغرافية الفرنسية لها حلا بالجزائر، هي الهجرات الجماعية للأهالي المسلمين غير المالكين للأراضي من الريف إلى المدن الساحلية ذات الكثافة السكانية الأوربية مثل الجزائر وهران وعباية وسكيكدة، وما تزال مدينة الجزائر تلقب بأنها "مدينة أوربية كبيرة" و"المدينة الرابعة في فرنسا"، ولكن نسبة السكان الأهالي و هم بالدرجة الأولى من

(1) NOUSCHL, André, op.cit., P. 150.

بلاد القبائل، كانت آخذة في الإرتفاع و مقاربة ربع السكان في مدينة الجزائر و متركزة أساسا في القصبة التي كانت مزدهمة بالسكان(1).

والملاحظ أن فرنسا التي فشلت في إحتواء المشكل الديمغرافي للأهالي الذي كان يندر بالخطر حسب نظرة الصحف الإستعمارية وتصريحات ساسة فرنسا ومنظريها بالمجالس النيابية، لم تنجح من ناحية أخرى في إعادة تحريك عجلة الهجرة الأوربية رغم كل التحفيزات التي سخرتها لفائدة العائلات الراغبة في الإستقرار بالجزائر، حيث وصلت عملية الهجرة إلى نقطة التوقف عند مدار القرن من الإحتلال، وحتى نسب الزيادة الطبيعية لدى المعمرين كانت قد أخذت منحى آخر ميزه التراجع والإنخفاض، وأصبحت فكرة التواجد الفرنسي بالجزائر مهددة بالزوال، وعلى العكس من ذلك، حافظ السكان الجزائريون على مميزاتهم في هذا المجال.

من جهة أخرى، فإن الحرب العالمية الأولى قد تركت أثارا ديمغرافية هامة على الصعيد الإجتماعي خاصة بالنسبة للسكان الجزائريين الذين تحملوا عبء هذه الحرب من كل الجوانب، حيث قامت السلطات العسكرية الفرنسية بتجنيد حوالي 155.000 من بين الفرنسيين والأوربيين وأكثر من 173.000 من بين الجزائريين الذين كانت أعمارهم تتراوح بين 18 و45 سنة، أي عنصر الشباب وزجت بهم في هذه الحرب، زيادة على تسخير أكثر من 119.000 من العمال الجزائريين وخاصة البطالين منهم، حيث تم ترحيلهم خصيصا للعمل في مصانع وأراضي فرنسا لتغطية متطلبات هذه الحرب، وقد قدرت الإحصائيات عدد الضحايا من الجنود الجزائريين بحوالي 1500 معطوب بنسبة أكثر من

(1) سعد الله، أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر"، ص 90.

40 %، في حين وصل عدد الجرحى أو الأسرى إلى حوالي 29.000 جندي<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الإطار تذكر مجلة "لافيك لاتين" في عددها الـ 25 لشهر نوفمبر 1922، أنه من بين 9.160 من السكان الجزائريين الذين ماتوا أو فقدوا خلال الحرب العالمية الأولى، هناك 7.423 فلاح، 644 عاملا يدويا و708 عسكريا محترفا و21 مثقفا، و هو ما يعطي فكرة مهمة عن نوعية إخلاص هؤلاء لفرنسا، ويعلق "فرحات عباس" على هذه الأرقام حيث يركز على نتيجة واحدة منها وهي "أن 9.160 الذين ماتوا من الجزائريين لا يوجد بينهم إلا 21 ممن يحسنون القراءة والكتابة فحسب، 21 فقط من كانوا قد تلقوا بعض حقوقهم لأن التعليم حق من الحقوق، 21 فقط كانوا يعرفون لماذا كانوا يقاتلون ولماذا كانوا يقبلون على الموت في "لامارن"، أما الآخرون فقد إنتزعوا من أكوأخهم ليسلحوا ببندقية ويذهبوا إلى القتال دون أن يسمعون من قبل حديثا عن فرنسا أو ألمانيا وقد ماتوا ولم تكونوا تدرون لماذا كان عليكم أن تذهبوا للموت"<sup>(2)</sup>، وهذا ما يلخص السياسة الفرنسية بالجزائر التي زجت بالجزائريين في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وخلال الحرب العالمية الثانية كان الجيش الفرنسي يضم في صفوفه 350.000 جندي من بينهم 134.000 جزائري، كانوا يكونون القسم الأكبر من فرقة المشاة وكانوا الأكثر عرضة للخطر أثناء المعارك، حيث ساهم هؤلاء في أصعب المعارك وأكثرها ضراوة، منها "معركة تونس"، "معركة قمة كاسينو"، وكذا معركة تحرير كورسيكا ومارسييا وتولون ومعركة "فوج" وأيضا معركة تحرير الألزاس ثم غزو ألمانيا، ومع نهاية الحرب

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص ص 104-105.

(2) عباس، فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص ص 140-141.

العالمية الثانية، قتل حوالي 11.200 جندي من شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>، أغلبهم من الجزائريين.

وفي الحقيقة فإن المورد البشري الذي يعتبر لدى كل الدول عاملا للتقدم والرقي، ظل في الجزائر سببا من أسباب التأخر والتراجع، فرغم أن البلاد كانت تشهد في هذه الفترة إنفجارا ديمغرافيا رهيبا وكانت الغالبية العظمى من جماهيرها من الشباب القادرين على العطاء، والبلاد كانت تحوي في باطنها كميات مذهلة من الموارد الطبيعية والإستهلاكية، إلا أن الإدارة الإستعمارية كانت تظهر أشد القلق إزاء هذا الوضع، لأنها بكل بساطة لم تحاول أن تدير هذه الجموع البشرية بحكمة ورزانة، حيث بقيت سياستها رهينة لتسيير كولونيالي جامد لا يعترف لا بالكفاءات ولا حتى بإتاحة الفرص لتفجير الطاقات الكامنة، فالجزائر التي كان بإمكانها توفير العيش الرغيد لملايين البشر، لم تستطع ضمان معيشة بضع ملايين من شعبها الذين ظلوا على حافة الفقر الرهيب، وهذا بسبب التسيير السيء للموارد البشرية الجزائرية التي ظلت خامدة مثل البراكين التي تنتظر من يوقظها من سباتها العميق، وبسبب أيضا الإفلاس السياسي والإداري الذي وصلت إليه السلطة الإستعمارية التي فضلت الإهتمام فقط بمصالحها ومصالح الكولون المادية على حساب آلاف المقهورين من الجزائريين.

(1) خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر.....، ص 284.

الفصل الثاني

العلاقات الإجتماعية بين الجزائريين والمستوطنين والمستوى  
المعيشي لهما



## 1- العلاقات الإجتماعية بين المستوطنين والجزائريين:

لم تكن فرنسا عند إحتلالها الجزائر تسعى للعمل على تكوين مجتمع متطور يسير وفق النظم الحديثة في الرقي والتقدم كما كانت تحاول أن تنشره عبر منظريها ودعاة فلسفتها، وإنما كان همها الكبير هو كيفية تحطيم هذا المجتمع الذي تسوده حسبها صفات الجهل والظلام، وتعمل على تدمير بنيته الإجتماعية بالإستيلاء على أخصب الأراضي لوضعها في يد المجتمع الأوربي الجديد الذي أنشأته بالجزائر.

إن النظام الإستعماري كان قائما على أسس واهية لا تعتمد إلا على القوة الوحشية، فمن الناحية الإجتماعية، كان النظام الإستعماري هو عين الفوضى، لخلوه من التوازن وعدم إعتماده على مقياس صحيح وقانون معقول في توزيع مناصب الحكم وتقسيم الثروة وتنظيم الحياة الإجتماعية (1).

لقد كان هذا النظام الإستعماري منذ بدايته الأولى متناقضا فيما بين النظرية والتطبيق، حيث أحدث شرخا كبيرا في العلاقات بين الشعب الجزائري والمستوطنين وزادت هوة التنافر بين الشعبين بمر السنين، لأن ما كان يباعد بينهما كان متوفرا في كل أبجديات السياسة الإحتلالية الفرنسية القائمة على كبت الحريات الفردية والعامية، ولذلك لم يكن ممكنا حتى التفكير في كيفية إيجاد حلول للتقارب بين شعبين الأول مظلوم والثاني مغتصب ظالم، وكانت الإحتفالات التي نظمتها الإدارة الإستعمارية بالجزائر سنة 1930

(1) بوزوزو، محمود، هل من جديد أيها الوالي الجديد"، مقال بجريدة المنار، عدد 4، السنة الأولى، 21 ماي 1951، الجزائر، صفحة، 01.

بمناسبة مرور مئة سنة على الإحتلال، منرجا خطيرا فيما يخص العلاقات العامة التي ميزت الشعبين الجزائري والأوربي، فقد حاولت سلطات الإحتلال التحضير جديا لإحياء هذه الإحتفالات وذلك بتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لإعادة تمثيل مسرح الجريمة على أرض الجزائر، لعرض الصورة الكاملة لنجاح عملية الإحتلال وشرح مزاياه للعالم وللشعوب الأوربية والفرنسية على حد سواء، بهدف التعريف بهذه المستعمرة التي كانت مجهولة لدى أغلبية الشعب الفرنسي والتي كانت تعتبرها سلطة الإحتلال جوهر التاج الفرنسي.

وفي هذا الصدد، يقول "جون ميليا JEAN MELIA" \* "هذا هو إنجاز فرنسا، لقد حملت معها النظام إلى أرض كانت تسودها الفوضى، وحملت معها روح التطور والنجاح حينما كان ثمة جهل دفين، وحملت معها البجوحة المادية والصحية، حينما لم يكن هناك سوى أرياف تهيم في الجهل ومستنقعات وبائية، ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون لفرنسا مشروعية تقديم عرض للعالم عن كل ما تحقق خلال مائة سنة من الإحتلال"<sup>(1)</sup>.

\* جون ميليا JEAN MELIA، ولد سنة 1871 بالجزائر وتعلم بها، إحتك بالجزائريين ودرس الذهنية الإجتماعية لهم، كلف بمهمة من طرف الحكومة الفرنسية تتمثل في دراسة المجتمع الجزائري وتحضير تقرير مفصل عن كل ما يخصهم، عمل كرئيس غرفة لدى الحاكم العام بالجزائر، كان من دعاة فرنسا الجزائر كليا و نادى بضرورة إدماج الجزائريين الأهالي، على غرار اليهود والأجانب، ترأس الرابطة الفرنسية لفائدة الأهالي المسلمين بالجزائر والتي كلفت بتقديم إقتراحات في مجال الإصلاحات التي تم مباشرتها بالجزائر، شغل منصب مدير المحافظة السامية لفرنسا في سوريا، ألف كتاب سنة 1935 بعنوان "LE TRISTE SORT DES INDIGENES MUSULMANS" وفيه لخص الصورة الواقعية لحياة الشعب الجزائري. أنظر: مغدوري حسان، مرجع سابق وكذا <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 101.

والحقيقة أنه حتى بعد مرور مائة سنة عن الإحتلال، فإن الوضع لم يتغير إطلاقاً، بل على العكس من ذلك شهدت الجزائر تدهوراً خطيراً على كل الأصعدة وأصبحت الحياة المعيشية صعبة جداً، حيث أصبحت المزابل الأوربية ملجأً مهماً للجماهير الجزائرية للصراع مع القوط والكلاب على فضلات الأطعمة بها، وإحتل المتشردون والبؤساء شوارع العاصمة وهم يرتدون أسمالاً بالية وأصبحوا بالتالي يمثلون صداعاً للسلطة الإستعمارية.

وفي هذا الإطار إقترح مندوب فرنسي ببلدية الجزائر العاصمة في إطار التحضيرات التي كانت تجري للإحتفال بمئوية فرنسا بالجزائر وذلك في 1928، بضرورة تنقية شوارع العاصمة من المتشردين والصعاليك بهدف إعطاء صورة جميلة للعاصمة أمام الشخصيات المدعوة لحضور الإحتفالات، وذلك بإنشاء مستودعات بمنطقة "بني مسوس" في أعالي العاصمة تكون قادرة على إستيعاب أعدادهم، وبالتالي تخفي الوجه الأسود لهذه المدينة أمام المدعوين<sup>(1)</sup>.

لقد عرفت الجزائر منذ ثلاثينات القرن الماضي وخاصة خلال حكم الجبهة الشعبية، تشكيل عدة لجان تحقيق هدفها الظاهري كان محاولة تقديم تقييم شامل للوضعية العامة بالجزائر وطرح دراسات ومشاريع لتجسيد الإصلاحات، للحد من الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري، ورغم عجز هذه المشاريع على إحداث التغيير الإيجابي المنتظر، إلا أنها كشفت ضمن تقاريرها عن صورة قاتمة لمعاملة المستوطنين للسكان الجزائريين

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger .....*, PP. 127-128.

وأما طم اللثام عن كثير من الحقائق المروعة التي كان يعيشها الشعب الجزائري.

ولذلك كانت الإدارة الفرنسية تسعى دائما إلى تشكيل هذه اللجان وكثيرا ما كانت مختلطة، بهدف كسب الوقت دون تنفيذ مقترحاتها بدعوى الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها الإدارة الفرنسية، وبقيت بالتالي هذه التقارير مجرد كتابات تصف الأحوال العامة لهؤلاء السكان دون تجسيد لأي إصلاحات بإمكانها إنتشالهم من الوضع المزري الذي كانوا يعيشونه، كما دخل المستوطنون على خط هذه الإصلاحات التي كانت كلها شكلية، بهدف عرقلة كل مشروع تنموي يعود بالفائدة على الشعب الجزائري لأن العلاقات التي كانت سائدة لم تكن لتعترف بحقوق الأغلبية المسلمة بل على العكس من ذلك، كان إبقاء الحال على ما هو عليه، خدمة جلية تقدمها الحكومة الفرنسية للمستوطنين، كعربون محبة وإخلاص منها لهم.

وحسب ما أورده جريدة "أوران ماتان" على لسان "باسكال موزيلي" رئيس المجلس البلدي لمدينة معسكر والذي وصفت تصريحاته هذه بالغبية لدى الكولون في سنة 1937، حيث صرح قائلاً " لقد أفلس الإستيطان الفرنسي في الجزائر مثلما أفلس قبله الإستيطان الروماني، فالسكان الجزائريون لا يفهمون لماذا تشكلت الملكية الفردية، ولا يفهمون أيضا لماذا وضعت الحدود فوق أراضي الرعي التي كانت تحفظ تقاليد الترحال، يجب أن يعودوا إلى الترحال، ويجب إرجاع الأراضي التي صودرت بطريقة همجية إلى المسلمين، يتحتم علينا الإعتراف بأننا لا نبني المدارس للأهالي وهذا يفسح المجال لكل الإحتمالات، ففي عز فترات الرخاء، تم إقصاء هؤلاء السكان بطريقة آلية من الأرباح، لماذا؟ لأن ثمة جيران

جشعين طمعوا في أملاكهم وأرادوا الإستحواذ عليها".<sup>(1)</sup>

إن هذه التصريحات التي أطلقها رئيس بلدية معسكر لم تكن تخص هذه المنطقة فقط، بل كانت الوضعية نفسها بكل جهات الوطن الأخرى، ولم يكن لدي الكولون طبعا متسعا من الوقت حتى لمناقشة هذه المقترحات والتوصيات التي دافع عنها أحد مسؤولي الإدارة الفرنسية بالجزائر، لأنها كانت ببساطة ضد تفكيرهم ومنهج علاقاتهم مع الشعب الجزائري.

وقد فرض الكولون منطقتهم في التعامل مع السكان الجزائريين و أجبروا السلطة الفرنسية على الإنصياع لأوامرهم، وهو ما تجسد في إتجاه السلطات في البلاد إلى الحلول السياسية الترقيعية بعد سنة 1930، دون تجسيد لأية إصلاحات إقتصادية أو إجتماعية من شأنها ان تخفف من العبء الذي أثقل كاهل الأهالي.

وإستمر الكولون في ممارساتهم المبنية على العلاقة المنفعية مع الأهالي بفرض قوانينهم الجائرة، حيث أثقلت كاهل هؤلاء بالضرائب التي تنوعت بالجزائر رغم أن الإدارة إتجهت لإلغاء ما كان يعرف بالضريبة العربية التي كان يدفعها السكان الجزائريون دون سواهم منذ 1919، والتي تم إستبدالها سنة 1935 بإخضاع الجزائريين والمستوطنين لضريبة موحدة قدرت بـ 25 % بالنسبة للفقراء و 75 % بالنسبة للأغنياء من المستوطنين والجزائريين على حد سواء، وهذه النسبة كانت عادلة نظريا لكن في مجال التطبيق شيئا

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 164.

آخر إذا علمنا أن النسبة المفروضة على السكان الجزائريين كانت تمثل عبئا ثقيلا آخر يضاف إليهم، وهم الذين لم يكن بمقدورهم حتى ضمان قوت يومهم.

وزاد من هذه المآسي تحكم الكولون في هذه الضرائب حيث خولت السلطة لهؤلاء جمعها وإستعملت الموالين لهم في إقرارها بواسطة أعوان الإدارة والقياد الذين تفتنوا أيضا في فرض طريقتهم في ذلك وإجتهدهم في إرغام المعنيين على الدفع أو التخريم والعقاب، أو حجز الأواني المنزلية وأثاث المنزل أو الأغنام إن وجدت، ويذكر "بيار دارمون" أن أعوان الإدارة المعنيين بجمع الضرائب كانوا يقومون في حالة عدم قدرة الأهالي على دفع ما عليهم من ضرائب، بإرغام البعض منهم ببيع أي شيء تكسبه العائلة ولو عنزة بثمن بخس لتسديد فاتورة الضريبة<sup>(1)</sup>، والأكثر من ذلك أن البعض الآخر كان يلجأ لبيع أساور زوجته ومصوغات العائلة التي كانت تمثل لهم موروثا تاريخيا وحضاريا له قيمة ثابتة لديهم.

إن مثل هذه القوانين الزجرية هي التي أسست لضبط العلاقات التي كانت تجمع المستوطنين مع السكان الجزائريين، لأن ما كان يتم جمعه من أموال كان يذهب ببساطة لتمويل مشاريع الكولون ويصرف من أجل رفع المستوى المعيشي للمستوطنين إلى أعلى مستوى، متجاوزا بذلك تلك الحياة الراقية التي كان يتحدث عنها الأوروبيون بأوربا نفسها، لذلك كان الكولون ضد كل مشروع أو مقترح من شأنه أن يخفف الضرر عن الشعب الجزائري.

(1) DARMON, P., op.cit, P., 711.

والواقع أن أعوان الإدارة المتوطنين مع المستوطنين كانوا يسعون خلال زياراتهم إلى المداشر لإسترداد حقوق الدولة حسب ما كانوا يرددونه، وفي حالة عدم قدرة المواطن الجزائري على الدفع وهو ما كان يحدث دائما، يتم حجز حتى أبسط مستلزمات المنازل، وجاءت مراسيم وزارة الداخلية الفرنسية لتزيد الطين بلة، حيث أصدرت سنة 1937 تعليماتها الخاصة بتحصيل أكبر قدر من الأموال لتفعيل المشاريع التنموية وضمان أجور أعوان الإدارة ورؤساء مراقبة الغابات، ورغم صيحات الإغاثة التي أطلقها بعض النواب من الجزائريين لإعادة النظر في هذه القرارات الجائرة، إلا أنها لم تجد أذانا صاغية من السلطة و تم تعطيلها من طرف الكولون.

إن أعمال الحجز التي كانت تطال حتى مستلزمات بيوت الفقراء من الجزائريين العاجزين عن دفع ضرائبهم، كانت تمثل الصورة الحقيقية لعلاقة المستوطنين بالأهالي، والتي تجردت من كل إنسانية، ونشير هنا إلى إحتجاج الحاكم العام للجزائر "موريس فيوليت"\* أمام وزير الداخلية الفرنسي في إجتماع مجلس الأمة بتاريخ 21 مارس 1935 ضد أعمال الحجز التي كانت تطال حتى سرير المدان على بساطته، مذكرا قصة أحد السكان الجزائريين من مدينة خنشلة بالشرق الجزائري، والذي ضبط يبيع البرتقال بإحدى

\* موريس غابريال فيوليت، ولد في 1870/09/03 بجانفيل بفرنسا و توفي في 1960/09/09 بمدينة "درو" بفرنسا، كان محاميا و سياسيا متمرسا، فاز بعدة عهديات نيابية، سيناتور خلال فترة 1930-1939، عين حاكما عاما للجزائر في فترة 1925-1927، ثم وزيرا للدولة خلال حكم الجبهة الشعبية من 1936 إلى 1938، كان محرر مشروع "بلوم- فيوليت"، في 1931 كتب مؤلفا بعنوان "هل تعيش الجزائر"، وفيه قال بصريح العبارة بأنه في حالة بقاء الجزائر إقطاعية في يد الكولون، فإنها ستضيع خلال 15 أو 20 سنة، خلال الغزو الألماني تم إلقاء القبض عليه في 1941 ووضع تحت الإقامة الجبرية، واصل نشاطه السياسي لغاية وفاته. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

الأسواق حيث تم حجز سلعته وتغريمه، ويضيف صاحب الإحتجاج متسائلا هل بالإمكان حجز مبطن من الصوف يبلغ مترين أو فراش سرير أو برنوس من الصوف<sup>(1)</sup>.

وكانت نظرات الإحتقار والإزدراء من طرف المستوطنين تلاحق الأهالي أينما حلوا وخاصة عندما كانت تفرض الإدارة عليهم تنظيف الشوارع والأحياء الأوربية بالجزائر، كعقوبة ردعية لمن عجز عن تسديد ضرائبه دون الحديث عن الكلمات البذيئة والسب الذي كانوا يتعرضون له، متجاهلين كل الأعراف والقيم الأخلاقية المتعارف عليها.

والحقيقة أن علاقات المستوطنين بالأهالي لم تتغير منذ السنوات الأولى للإحتلال، حيث طغت عليها صفات التجبر والإستغلال والإحتقار، وظلت علاقة تنافر وتباعد بين الكولون الذين جعلوا من الأهالي العدو والمنافس الأول لهم بأرض الجزائر، وكذا السكان من الجزائريين الذين كانوا يعتبرون المستوطنين سببا لتعاستهم وكل مآسيتهم، وهذا ما جعل العلاقة بينها تصل إلى طريق مسدود.

### 1-1- أسس ومبادئ العلاقات الإجتماعية بين المستوطنين والجزائريين:

لم تحاول الإدارة الفرنسية إطلاقا تجسيد شعاراتها الرنانة التي رافعت عنها أمام العالم المتحضر على أرض الواقع بالجزائر، فمفاهيم الأخوة والمساواة والحرية التي

(1) MELIA, Jean, *Le Triste Sort des Indigènes Musulmans d'Algérie*, Paris, Mercure de France, 1935, P.133.



إتخذتها شعارات رسمية لها، كانت في حقيقة الأمر رمزا من رموزها في سياستها الداخلية فقط، أي أنها كانت موجهة لفائدة شعبها فقط، أما بالجزائر فقد أجازت إستخدام سلاح القوة والفهر كأسلوب يضمن لها تواجدها بها لأطول مدة ممكنة، ولهذا فقد وفرت كل الشروط التي من شأنها أن تجعل السيد الأوربي مسيطرا أولا على دواليب الحكم، وتجعل من الشعب الجزائري عبدا لدى هؤلاء السادة.

وقد كانت هذه العلاقات تسير وفق أهواء وحاجات الأقلية الأوربية التي كانت مسيطرة على الأوضاع العامة بالجزائر، بفضل تطبيق سياستها الرامية إلى إستعباد الشعب الجزائري المغلوب على أمره، مطبقة فكرة تسلط الغالب على المغلوب، وتطبيق قاعدة أن المنتصر له الحق الكامل في التصرف في حياة المنهزم، قصد وضع أسس سياسة تسلطية قارة ومستمرة، تضمن لها إستقرارا أمنيا وإجتماعيا، يسهل عملية تفعيل مناهج الفكر الإستعماري الفرنسي على أرض الجزائر.

وبهذه السياسة إستطاعت السلطة الإستعمارية رسم حدود منهجها في التعامل مع الشعوب المقهورة من الأهالي، بل حددت أيضا الخطوط الحمراء لذلك المنهج، وتجاوز تلك الحدود كان يعنى بكل بساطة الخروج عن القانون، فالعلاقات الإجتماعية التي ربطت المستوطنين بالسكان الجزائريين، بقيت مبنية أساسا على مبدأ النفعية المادية دون منح أي اعتبار للقيم المعنوية، فلم يكن هناك مثلا مجال للحديث عن الحاجة المتبادلة أو المساعدات بين الطائفة الأوربية والسكان الجزائريين، ولم يكن يوجد هناك أي إتصال أو تواصل إجتماعي مبني على قاعدة إنسانية، ولكن هناك علاقة مادية تجمع بين المستعمر

والمستعمر، فالأول تحول بقدرة قادر إلى قائد له الأمر والسلطة و التوجيه، والثاني أصبح أداة ووسيلة للإنتاج فقط، كان ينفذ أوامر السادة الأوربيين، لأن الإستعمار كان دائما يحمل معه سلاح العنف والظلم، فبين الإستيطان والمستوطنين، وجدت علاقة الإستخدام بالقوة والإستغلال بالعنف.<sup>(1)</sup>

ولم تحاول سلطة الإستعمار إطلاقا فهم أو دراسة النفسية الإجتماعية للجماهير الجزائرية منذ أولى سنوات الإحتلال، عليها تجد منفذا لسياستها التي وطقتها بالدم والحديد، معتبرة إنتصارها على هذا الشعب إنتصارا بالدرجة الأولى لأوربا المسيحية وتثبيتا لهدفها الأسمى في تحطيم دار الجهاد الإسلامي التي تزعمتها الجزائر منذ أمد طويل.

وفي هذا الإطار، يتساءل المؤرخ " بيير لافون" كيف لم يدرك هؤلاء الأوربيين أن العلاقات الإجتماعية لا تتوحد إلا بالتحرك الجاد، أي بواسطة فهم الحاجات وإدراك الإرادة المتبادلة بالمساعدة،<sup>(2)</sup> لأن الأقلية الأوربية التي إستقرت بالجزائر لم تحاول إطلاقا إدراك وفهم مطالب أهل الجزائر، حيث قامت بقتل روح التفكير والإجتهد لديهم، بحيث جعلت منهم شعبا يميل إلى الخمول وترك الحال على ما هو عليه، مؤمنين أشد الإيمان بأن غضب الله قد حل عليهم ولا مناص من الهروب من ذلك، وهذه الأقلية من المستوطنين كانت أيضا تتميز بعنصرية أكبر بكثير من عنصرية الفرنسيين أنفسهم بفرنسا إتجاه الجزائريين الذين رحلوا نحوها بحثا عن العمل وضمان لقمة العيش.

(1) ARGOU, Antoine, **La Décadence, l'Imposture et la Tragédie**, Edition Fayard, Paris, 1974, P., 98.

(2) LAFFONT, Pierre, **Histoire de la France en Algérie**, 1<sup>ère</sup> Edition, Librairie Plon, Paris, France, P., 381.

لقد كان المستوطنون يمثلون بالجزائر إمبراطورية مترامية الأطراف وذات حكم متميز داخل إمبراطورية أخرى دون أية علاقات مع مجتمع الجزائريين،<sup>(1)</sup> لأن هؤلاء الأوربيين كانوا يمثلون فعلا دولة بأتم معنى الكلمة لها سلطتها الإعتبارية ولها أساليبها في الحكم والتسيير الداخلي، حيث تواجدت داخل دولة أخرى إقتصر دورها فقط على ضمان الحماية السياسية والعسكرية للأقلية الأوربية الخليفة التي كانت تحمل الكثير من التقاليد والأفكار المتباينة فيما بينها، عكس الفرنسيين الذين كانوا يعيشون بفرنسا، والذين توحدت أفكارهم بها منذ مدة طويلة، حيث كانوا يمثلون أمة لها تقاليد الراسخة وثقافتها الخاصة في التعامل مع الأجانب ومن كل الجنسيات، رغم هذا التعامل قد بقي متفاوتا من شخص لآخر.

والواقع أن أسس هذه العلاقات الإجتماعية كانت قد بنيت وفق مبادئ وأعراف الإدارة الإستعمارية نفسها التي أقرت سياسة التسلط في تثبيت الإستيطان الدائم والإستغلال المتواصل للأرض، بإعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يجب إمتلاكها في إطار ما يعرف بالإستعمار الناجح للشعوب، وذلك إنطلاقا من سياسة الجنرال "بيجو" التي باشرها منذ سنة 1840، والتي جعلت من الجزائر أرضا لتجارب القادة العسكريين الفرنسيين في مجال التنظير والإستشراف السياسي.

إن منظر هذه السياسة كان قد شرح فكرته للإدارة الفرنسية وحثها على تشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر بهدف الإستيلاء على أغلب الأراضي الخصبة وإمتلاكها،

(1) BOURDIEUX, Pierre, **Sociologie de l'Algérie**, Collections (Que-sais - je), 6<sup>eme</sup> Edition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1980, P. 112.

والتي كانت في يد الأهالي من الجزائريين الذين كانوا يمتلكونها أبا عن جد دون وثائق إدارية أو إثباتات خطية وذلك عن طريق "العرف"، وهذا ما سهل مهمة النازحين الجدد إلى الجزائر في إمتلاكهم لهذه الأراضي، بفضل وسائل الترهيب التي وفرتها لهم الإدارة الفرنسية.

وإستعملت الإدارة الإستعمارية عدة وسائل من أجل ضمان سيطرة الكولون على الوضع بالجزائر، وذلك بسد كل الأبواب التي من شأنها أن تحسن من حالة الفرد الجزائري،<sup>(1)</sup> لإبقاء دائما تحت أعين ومراقبة الأجهزة الإدارية الفرنسية من جهة وتحت رحمة المستوطنين من جهة أخرى، مع منع تام لأدنى حقوقه الاجتماعية على بساطتها.

وحسبنا أن نذكر هنا أن حوالي مليون نسمة من الأوربيين فقط، كانوا يمارسون في سنة 1954 هيمنة سياسية وثقافية وإقتصادية على أكثر من 8.5 مليون نسمة من الجزائريين، ويمارسون سلطة مادية وإجتماعية بلغت من المساومة حدا لم يبق معها أي عيشة مادية لائقة لأغلبية الجزائريين، ولا أي إحترام لحقوق أي منهم ولا أية حرية أو كرامة حقيقية لهم، وإن هذا الحيف ليفند كل زعم لإعطاء الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون والتي كان يكفي لتبريرها ما بذله الجزائريون من تضحيات جسام خلال الحرب العالمية الثانية.<sup>(2)</sup>

(1) ابن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، المصدر السابق، صفحة، 158.

(2) طويلي، محمد، الملتقى الدولي حول أصدقاء الثورة الجزائرية "1954 . 1962"، مقال مجلة الثقافية، عدد 91 جانفي . فيفري 1986، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، صفحة، 52.

لقد كان الحديث في هذه الفترة عن شعارات مثل "قانون، مساواة وعدالة إجتماعية"، محرما وممنوعا حتى على الطبقة المثقفة من محركي النشاط السياسي الوطني، بسبب ما يمثل ذلك من خطر على إستقرار وأمن الكولون بالجزائر، ففي هذا الإطار كانت "تونس" و"المغرب" محميتان فرنسيتان، والحماية تختلف عن الإستعمار رغم أنها خرجا من جحر واحد وهو الإحتلال، وفي ذلك نلاحظ أن عوائد وتقاليد وحریات وأفكار الشعبين التونسي والمغربي قد بقيت على الأقل محترمة، عكس ما حدث مع الشعب الجزائري الذي لم يحترم حتى في أدنى تقاليده وتم تحطيم كل آماله لصناعة آلامه التي لم يكن لها أية حدود.

كما أن هذه السياسة في المعاملة كانت تطبق في زمن كثر فيه الحديث في العالم عن حقوق الإنسان وحرياته، وساد فيه النقاش أيضا عن دور هيئة الأمم المتحدة في نشر السلم وإقرار حقوق الشعوب والدفاع عن العدالة، دون التطرق إطلاقا إلى موقع الشعب الجزائري من هذه الحقوق، لأنه كان مفروضا على هذا الشعب أن يعيش ليسمع فقط ودائما كلمات لها دلالات عميقة دون أن يفقه شيئا من ذلك، مثل "عدالة، حرية، أخوة، مساواة وسعادة"، بسبب جهله الثقافي المفروض عليه وبعده عن مواقع العالم الحديث.

وفي حالات كثيرة كانت صفة "العربي" تحمل دلالات الإحتقار بكل معانيها مثل "تليفون عربي" ومعناه الإتصال من الفم إلى الأذن وعدم حفظ الأسرار وكثرة الأقاويل والإشاعات و" حكاية عربية" ومعناها قصة معقدة و"شغل عربي" ومعناه عمل غير متقن، وكل شيء صنع على الطريقة العربية يكسب بذلك معنى منحطا ووحشيا وغير جمالي، ذلك أن الإنسان الجزائري ليس هو فقط "الأخر"، أي الإنسان المنتمي لمجتمع مختلف وغريب،

ولكنه أيضا ينتمي إلى مجتمع مختلف ومحتل، كما أن عبارة فلان "بقي عربيا" كانت حقا إحدى الملاحظات الأكثر تدميرا والتي أدخلت في التقرير الخاص ببطاقات التلاميذ المسلمين في المدرسة النورمالية ببوزريعة،<sup>(1)</sup> ولم ير مسيري المدرسة المذكورة أي حرج في ذلك.

وعادة كان الكولون يستعملون إسم "محمد أو أحمد" للرجل العربي وإسم "فاطمة" للمرأة العربية بدون تمييز على أنها قليلة الأدب، أو "موريسك" وأقل من ذلك إستعمالا عبارة "موكيرا"، وبعد الحرب العالمية الثانية حلت ألفاظ أخرى جديدة مكان تلك المستعملة، وهي "راتون، ميلون، باطار، نيقر و بونيول" وكلها بصيغة الجمع.<sup>(2)</sup>

إن أشكال التعبير الإحتفائي في العلاقات الإجتماعية كانت وسيلة قوية تستخدم لإنجاز هذا الهدف، مؤكدة شعور الأقدام السوداء بالتفوق وزرع الشعور بالنقص في الطرف الآخر المتمثل في الأهالي، والذين كانوا دائما موضوعا للضحك ضمن هذه العلاقة، فقد كتب "مولود فرعون" في يومياته قائلا "من هو الأهلي في عين الأوربي، إنه عامل مشترك، خادمة منزل، مخلوق غير متجانس بطرق مثيرة للضحك وعادات غريبة ولغة مستحيلة"، وهناك أصناف من السكان الجزائريين وهم عادة أدنى الفئات كانوا يلقبون بلقب ساخر هو "موتشو" أي "موسيو" الذي يطلق على أصحاب المحلات التجارية من

(1) سعد الله، أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر"، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1996، ص ص 60-61.

(2) نفسه، ص ص 59-60-61.

الميزابيين وبلقب "بورتى مادام" للخدم من الأولاد وبلقب "سيري" لماسحي الأحذية، وكان الأطفال المسلمون في الشوارع عرضة للتنكيت، وبائعوا الزيت من القبائل يتعرضون لثقب جلود قربهم، وجالبوا المياه لقلب جرارهم، وكانت الحجارة والطماطم ترمى على الباعة في الشوارع وكان العجزة من المتسولين هدفا للإساءة،<sup>(1)</sup> وهي الصور التي ألفها الجزائريون وأصبحت تلازمهم خلال يومياتهم.

إن هذه الأسس والمبادئ التي بنيت عليها مثل هذه العلاقات كانت خلاصة للفكر الإستيطاني الكولونيالي الذي لا يعترف إطلاقاً بأفضلية الأوربي على العربي، وجسدت بطريقة إحتقارية النزعة التسلطية للمستوطنين، مستغلين في ذلك التحكم الفعلي في حياة السكان الجزائريين المغلوبين على أمرهم.

## 2-1- مظاهر العلاقات بين الشعبين:

لم يكن مسموحاً في أكثر الأحيان للمسلمين بولوج الأحياء الأوربية إلا لعرض أو بيع بعض منتجاتهم المتواضعة أو القيام بأعمال ذات المستوى الوضيع، أما الحركة في الإتجاه المعاكس فقد كانت نادرة، فقد كان الأوربيون خصوصاً من الفئات الدنيا، يذهبون إلى الأحياء الإسلامية للبحث عن اللذات والتسلية وذلك لزيارة العاهرات والعشابة والمداوين والسحرة وقراء الكف من القبائل، وكان نتيجة ذلك بالطبع هي أن الإتصالات الإجتماعية ظلت محدودة جداً وذلك بالنظر إلى أن تمييز المسافة السكنية يزيد في قوة التمييز الإجتماعي لأن الإتصالات الحميمة جداً بين الطرفين كان ينظر إليها على

(1) سعد الله، أبو القاسم، نفس المرجع، ص ص 64-65-66.

أنها خطيرة<sup>(1)</sup>، ولذلك بقيت العلاقات حبيسة اللقاءات المفروضة بقوة القاهرة، في الأسواق وأماكن العمل، أين كان الأهالي يقومون بأعمال الحماله ومسح الأحذية وبيع الجرائد، وكان الأوربيون يزورن هذه الأسواق للتزود بإحتياجاتهم منها فقط.

وحتى عندما تم عرض مشروع "بلوم\* - فيوليت" في 30 ديسمبر 1936، ظن الجميع أنه سيتم إعادة النظر في العلاقات الإجتماعية السائدة بين الشعبين الأوربي والجزائري بإعتبار مشروعاً حضارياً يؤسس لأفكار جديدة تعيد الحقوق المهضومة لأصحابها، غير أن هذا المشروع الذي نص على منح المواطنة لفئة محدودة من السكان المسلمين، والمتمثلة في فئة الحائزين على شهادات التعليم والمنتخبين والعسكريين والموظفين الذين كان عددهم يقدر بحوالي 25.000 نسمة مع إحتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية<sup>(2)</sup>، وهذا ما يؤكد حتماً التفرقة العنصرية التي بقيت تميز السلطة الفرنسية والتي ميزت هذا البرنامج بسبب إختياره جماعة محددة سلفاً.

وإذا كان المناضلون من الشيوعيين قد إعتبروه مشروعاً إصلاحياً مفيداً للجزائر، ويمكن له أن يقدم بعض الفرص لإدماج شريحة معينة من الجزائريين في إطار المجتمع

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص 68-69.

\*ليون أندري بلوم، ولد في 1872/04/09 بباريس بفرنسا وتوفي في 1950/03/30 بجوي أون جوساس بفرنسا، سياسياً إشتراكياً ناضل في الوسط العمالي الفرنسي، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي لفترتين، في 1920 رفض الإنخراط في الأممية الشيوعية الثالثة، ترأس مجلس وزراء الجبهة الشعبية في 1936 ثم إستقل من منصبه في جوان 1937، تم سجنه من طرف حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية، في ديسمبر 1946 ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، نال ليسانس في الآداب وأخرى في الحقوق، له عدة مقالات صحفية، ألف عدة كتب منها "حول الزواج"، البلشفية والإشتراكية" و"الشهر الأخير". انظر: Le Petit Larousse Illustré, op.cit., P. 1175.

(2) بن خدة، بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، الطبعة الثانية، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 87-88.



الأوربي وإعتبره من جهته الشيخ "عبد الحميد ابن باديس\*" رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونائبه "البشير الإبراهيمي\*" خطوة أولى ينبغي أن تليها في أقرب وقت خطوات أخرى وهو شيء حسن، فإن "مصالي الحاج\*" رفضه جملة وتفصيلا معتبرا آياه مراوغة أخرى من مراوغات الإستعمار الفرنسي<sup>(1)</sup>.

وعبر ممثلو الأقلية الأوربية من جهتهم عن معارضتهم الشديدة للمشروع، حيث أنها ظلت متمسكة بتنفيذ سياسات محدودة البعد، لذلك رفضت الحديث عن أية إصلاحات من أي نوع، ولقد دفعتها نظرتها الضيقة وتمسكها بالمصلحة الآنية إلى إلترزام موقف

\*عبد الحميد بن باديس، و لد في 1889/12/04 بقسنطينة وتوفي بها في 1940/04/16، رائد الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، تتلمذ على يد الشيخ حمدان بن لونيبي، رحل إلى تونس أين تلقى تعليمه بجامع الزيتونة والتقى هناك بالشيوخ محمد النخيل، محمد الطاهر بن عاشور والبشير الصافر، ترأس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإتخذ الطريق الإصلاحي منهاجاً للحركة، شارك في 1936 في المؤتمر الإسلامي مع رفيق دربه البشير الإبراهيمي، أسس في 1939 نادي مولودية علوم قسنطينة لكرة القدم، حضر جنازته أكثر من 20.000 فرد بقسنطينة، أصبح يوم وفاته رمزا للعلم حيث يحتفل بالجزائر كل عام به. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

\*محمد البشير الإبراهيمي، ولد في 1889 وتوفي في 20 ماي 1965، تتلمذ على يد والده ثم رحل إلى الحجاز وإستقر هناك، سافر إلى دمشق أين تلقى تعليما مكثفا، عاد إلى الجزائر وبدأ رحلته مع التعليم، سلك الإتجاه الإصلاحي رفقة صديقه ابن باديس الذي ساهم معه في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و كان نائبا له، أدار دار الحديث بتلمسان، تم وضعه تحت الإقامة الجبرية بأفلو بالأغوط، ترأس الجمعية بعد وفاة ابن باديس وواصل نضاله الإصلاحي مثل رفيقه ابن باديس، بقي يكتب في "البصائر" لسان حال الجمعية، كما أسس جريدة "الشاب المسلم" باللغة الفرنسية، في 1952 رحل إلى القاهرة، و بقي هناك يدعو الجزائريين إلى النضال. أنظر: بوصفصاف عبد الكريم، المرجع السابق.

\*مصالي الحاج، ولد في 06 ماي 1898 بتلمسان وتوفي بفرنسا في 1974/06/03، رائد الحركة الوطنية في الجزائر، هاجر إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثر بالحزب الشيوعي الفرنسي، تزوج هناك مع الفرنسية إميلي بوسكان، له ولدين "علي وجنينة"، رئيس مؤسس لنجم شمال إفريقيا في 1926، طالب باستقلال الجزائر منذ 1927، ثم أسس حزب الشعب الجزائري في 1937، أسس بعد الحرب العالمية الثانية الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية وخلال الثورة الحركة الوطنية الجزائرية، تأثر بأفكار "شكيب أرسلان" وإبتعد عن الشيوعيين، له مسيرة طويلة في الدفاع عن الأفكار الإستقلالية بالجزائر، أعتقل عدة مرات من طرف البوليس الفرنسي، يعتبر لحد الآن أبرز السياسيين الجزائريين الذين تحدوا فرنسا قبل الثورة. أنظر: سطورا بنيامين، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، 1898-1974، ترجمة محاربة صادق، دار القصبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

(1) بن خدة بن يوسف، المرجع السابق، ص88.

متناقض مع موقف الحكومة بباريس، علما أن همها الأول والأخير هو صون المصالح الفرنسية والتخطيط لإستمرار الهيمنة على المدى البعيد، ولم تجد تحذيرات الحاكم العام "موريس فيوليت" أذانا صاغية لدى المستوطنين حين حذرهم بقوله "خذوا حذرکم، لم يمنح الأهالي الجزائريون وطنا بعد، وهذا بسبب تعنتكم، إنهم يبحثون عن وطن و يطلبون منكم إدماجهم في الوطن الفرنسي، فاستجيبوا لندائهم من غير تسويق قبل أن يصنعوا لنفسهم وطنا آخر".<sup>(1)</sup>

إن الطبقة السياسية المستنيرة من الجزائريين كانت تمنى النفس بأن نجاح هذا المشروع سيخلصهم من تسلط المستوطنين ومن قمعهم، وسيجعل من الأهالي كتلة بشرية قوية لها وجودها المادي و المعنوي، ولم يكن من السهل جدا على الحكومة المركزية بباريس إقناع الأقلية الأوربية بالجزائرية لقبول مقترحات هذا المشروع، وهي التي عقدت معهم حلفا قديما يتم بموجبه توفير كل أشكال الحماية السياسية والإقتصادية والعسكرية حفاظا على إمتيازاتهم المادية.

ووفقا لتلك العقلية التي ميزت الكولون، فقد تجند هؤلاء لإسقاطه رافضين أدنى تنازل لصالح السكان الجزائريين، حيث ضغطوا بوسائلهم الخاصة وتحالفاتهم السياسية مع المتطرفين من نواب المجالس لعرقلة أية إصلاحات، كما شنوا حملات واسعة بفضل الإمكانيات المادية الموضوعة تحت تصرفهم من جرائد وصحف، لإثارة البلبلة في

(1) بن خدة، بن يوسف، المرجع السابق، ص 89.

الجزائر وفي فرنسا نفسها، حيث عقدوا في 14 جانفي 1937 مؤتمرا جمع 300 عضوا من رؤساء البلديات في الجزائر للتنديد بمحتوى المشروع، و لم يتوانوا في الوقت ذاته عن التلميح إلى احتمال قيامهم بحركة إنفصالية مهددين بالمطالبة بالإستقلال عن فرنسا، بينما إستولت الحيرة والتردد على باريس قبل أن تقرر التراجع عن المشروع في نهاية المطاف<sup>(1)</sup>، لأن دور الوطن الأم في نظر هذه الأقلية الأوربية كان يتمثل فقط في وضع القوانين لصالحهم وإمدادهم الأموال والحماية العسكرية لحماية إمتيازاتهم الضخمة التي تمكنوا من المحافظة عليها لفترة طويلة من الزمن، وهذا ما كان يهتمهم بالدرجة الأولى.

أما قانون الجزائر لسنة 1947 والذي أحدث ردود أفعال كثيرة، فإنه لم يقدم أي شيء لصالح السكان الجزائريين حيث لقي معارضة قوية حتى من طرف الكولون أنفسهم بالجزائر، لإعتقادهم الخاطيء بأنه سيسوي بينهم و بين الجزائريين، وهكذا فشل حتى قبل المصادقة عليه.

ولم يكن هذا الدستور في حقيقة الأمر مشروعا جديدا، وإنما كان إجابة من الإدارة الإستعمارية لمطالب وجهاء الجزائر الذين تقدموا بها في نهاية القرن الماضي، فبعد مضي أكثر من نصف قرن عن تقديم هذه المطالب، قامت فرنسا بالرد عليهم بقبولها بعد أن أصبحت تلك المطالب لاتعبر إطلاقا عن تطلعات الشعب الجزائري، في وقت شهد العالم إنقلابا شاملا في المفاهيم والشعارات وتسارعت فيه أفكار التحرر والثورات.

(1) بن خدة، بن يوسف، المرجع السابق"، ص90.

وقد لقي هذا الدستور رفضا قاطعا من طرف الكولون الذين حاربوه ووقفوا ضد كل الأفكار التي تضمنها كعادتهم، ففي وقت مناقشة هذا القانون صرح "لويس بوايي بانس"، أحد أكبر مستوطني منطقة "بابا علي" بضواحي العاصمة، والمدير السابق للفلاحة في الحكومة العامة " إذا أهملنا فرنسا، فإننا سنطالب بحقنا كشعب مهمل ومقهور أمام منظمة الأمم المتحدة، ولو تم المصادقة عليه، فإن الشعب الفرنسي المضغوط عليه بالجزائر، سيستعمل كل الوسائل المتاحة لمجابهة اللامساواة واللاعادلة التي تحاول الدولة فرضها عليه"<sup>(1)</sup>، والحقيقة التي لا يستطيع أي أحد التشكيك فيها، هي أنه حتى وإن تم تطبيق هذا القانون حرفيا فإن قيد الإستغلال لن ينكسر، باعتبار أن المستوطنين كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر أيضا.<sup>(2)</sup>

ورغم وضوح بعض مواد هذا القانون الذي حاول إحداث إصلاحات شكلية ومنها إلغاء البلديات المختلطة والمناطق الخاضعة للحكم العسكري بالجنوب، وفصل الدين عن الدولة، أو الإقرار بالسماح بتدريس اللغة العربية رسميا إلى جانب اللغة الفرنسية، ولكن شيئا من هذه القوانين لم يطبق رغم موافقة المجلس الجزائري عليها، ورغم وضوحها في مواد القانون<sup>(3)</sup>، وهذا بسبب رفض المستوطنين له جملة وتفصيلا مستغلين حاجة الدولة الأم

(1) ALLEG (Henri), DE BONIS (Jacques), DOUZON (Henri.J), FREIRE (Jean), ANDIQUET (Pierre), **La Guerre d'Algérie**, Tome I, de l'Algérie des Origines à l'Insurrection, Editions Temps Actuels, Paris, France, 1981, P.11.

(2) الزبيري، محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، صفحة.30.

(3) LAROUSSE, Khelifa, **Manuel du Militant Algérien**, Tome I, 1<sup>ère</sup> Edition, La Cité-Editeur, Lausanne, Suisse, 1962, P.110.

لهم ماديا ومعنويا، كما أن هذا القانون نفسه لم يكن في حقيقة الأمر غاية للسكان الجزائريين لأنه في مادته الأولى مثلا، يظهر ميز صريح ضد ثقافة ولغة وشخصية الفرد الجزائري، فمصطلح مثل "المصالح الإسلامية" يحمل في طياته تمييزا عنصريا واضحا، مثلما حملته سابقا بعض المصالح ومنها "المكاتب العربية".

ويسوق "فرحات عباس" جملة من رواية "صلبان الحطب" لكتبتها "رولان دورجولاس" الذي يقول "التيوس يتتابعون، سيحى الوطيس"، إن تفكير من هذا النوع غني عن كل تعليق<sup>(1)</sup>، وكان الفرنسيون يطلقون لقب "تيس" على الجزائري كناية على سواد شعره وتعريضا أيضا بما يلصق بهذا الحيوان من صفة الغباء.

في هذا الإطار، نذكر تصريح "ليون بلوم"، في جريدة "الشعبي" في شهر أوت من عام 1947، بخصوص مسألة قانون الجزائر، حيث ذكر بأن هذا القانون الذي يحاول أن يسوي بين وسائل معيشة شعبيين يعيشان في أرض واحدة ضمن إطار الوحدة الفرنسية رغم اختلاف عقائدهما، سيفشل في تحقيق ذلك لأنه يشرع لمساواة صورية مبهمة لا يمكن بواسطتها توحيد أهداف الشعبين، لذلك سيبقى الخلاف بينهما قائما<sup>(2)</sup>.

ولذلك فلا يجب أن نندهش حسب تصريح مدير جريدة "الإفريقي"، وأحد أشهر المستوطنين "أدولف أوميران" الذي يقول أنه "عندما يتصرف أوربيو الجزائر بطريقة

(1) عباس، فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، ص 33.

(2) LAFFONT, P., op.cit., P.380.

الأمريكيين الجنوبيين بالولايات المتحدة الأمريكية، لا يجب التعجب من ذلك، فهذا يجب تطبيق قانون الغالب على المغلوب، لأننا نحن ذوي الحقوق والملكية في هذا البلد".<sup>(1)</sup>

إن صورة العربي أو "البيكو" كانت في ذهنية الكولون مكونة من خمسة لوازم رئيسية لا تفارقه، وهي أنه "وحشي، وفقير، وقذر، وغشاش و شهواني"، فالعرب حمقى وشرسون ومتقهقرون نحو الصحراء وبعض البدو ومتعصبو الغابة و بدائيون<sup>(2)</sup>، وهكذا فإن المستوطنين لم يسمحوا إطلاقا بتصحيح موقفهم إتجاه الجزائريين، ولم يحاولوا أبدا تطوير علاقاتهم الإجتماعية معهم، لأنهم كانوا يؤمنون بأن هؤلاء الأهالي ليسوا سوى صورة للأشخاص غير الطموحين، فهم بالنسبة إليهم، أبناء المستعمرات غير المثقفين والمعادين حسبهم للغرباء الذين عملوا على تمدينهم، لذا يجب محاربتهم وعدم السماح لهم بالاندماج وسط المجتمع المتحضر ولا تمكينهم من المدنية الحديثة، التي يمثلها المستوطنون حسب إعتقادهم. وكانت اللغة العربية من جهتها تعامل بكرهية بالغة، فهي حسبهم لغة لا نفع فيها وصعبة وعنيفة ووحشية، وصاحب هذه اللغة هو إنسان محجوب بالتخلف والخشونة والعناد، فهو "بوريكو حمار" و"راتون" ومعناها "فأر وفي الجمع فئران"، أي أنه مخلوقا دون الصفة البشرية تقريبا<sup>(3)</sup>، وهذا ما يؤكد كثرة الأوصاف التحقيرية للجماهير الجزائرية والتي أصبحت تكاد تكون السمة الغالبة لمظاهر العلاقات الإجتماعية بين الأقلية الأوربية والسكان الجزائريين.

(1) ALLEG, H. et AL, *op.cit.*, P.111.

(2) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 73.

(3) نفسه، ص 74.

ويقول "فرحات عباس" كنت منذ بعض الوقت في شرفة أحد المقاهي وكان إثنان من الإسرائيليين يجلسان إلى طاولة أمامي، وفي لحظة من اللحظات عبر الشارع أحد رؤساء العرب وهو مندوب مالي (كان لفظ مندوب مالي يطلق على المنتخبين في المجالس الولائية)، فقال أحدهم "يا لهيئته النبيلة" فرد عليه الآخر "ولكن هذا لا يغير من كونه بيكو وسخا"، ويضيف "منذ عامين كنت قد تعرفت على أحد العمال الصرب وكنا نأكل في مطعم واحد، قابلته ذات يوم في الشارع بصحبة عمال آخرين فرنسيين فحياني، وفي ذلك المساء بالذات أبلغني إستغرابه إذ قال له رفاقه لا ينبغي أن تحيي هؤلاء الناس مهما كانت وضعيتهم الإجتماعية"<sup>(1)</sup>.

ويشير الكاتب "لويس بيرتراند" في قصته عن "بيبيت وبالترار" التي تدور أحداثها في باب الوادي، أن بطل القصة "بيبيت" عندما أصبح مدمنا على لعب الورق في القسبة مع الحمالة القبائليين، حذره أصحابه بنصف دعابة قائلين "كريستو، أي بجاه المسيح يا بيبيت، إنك ستصبح قريبا بيكو حقيقيا"<sup>(2)</sup>، حيث أصبح العربي ملازما لصورة الإنسان الكسول السلبي المدمن على لعب الورق والقمار دون السعي إلى البحث عن عمل يسترزق منه، حيث تم تصويره على أساس أنه يمضي جل وقته في المقاهي والأسواق ولا يرغب إطلاقا في تحسين وضعه الإجتماعي، حتى وإن تم توفير كل الفرص اللازمة أمامه من أجل تحسين وضعه العام.

(1) عباس، فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، ص ص 140-141.

(2) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 69.

وقد وصف شاعر أوروبي ساخر الأهالي في مجلة "بابا لويت" بأنهم "عرب خيسون وكريهو الرائحة في قذارتهم الأهلية التي تصيب مدينة الجزائر بالعدوى، وها هو القمل يتحرك بحرية حيثما شاء في عربات الترام وعلى الكراسي الخشبية العامة وغيرها، والبعض يرى هذا مظهرا مدهشا، بينما هو عند آخرين شيء خشن على الأقل أما أنا فأجد ذلك مثيرا للقترز، والحق أن المدينة قذرة مليئة بالزبالة والقذارة والروائح الكريهة، وحتى المساجد قد يلتصق بإسمها بالرائحة الكريهة فهو ينتمي إلى تلك السلالة المكروهة، وهو ذلك اللص الحقير الذي ولد كذابا، وغشاشا وجنيشا ومناققا"<sup>(1)</sup>، وهكذا أصبحت كلمة "صالح أراب" ملازمة للإنسان العربي القذر والوسخ، المثير للإشمزاز والقترز، فهو المتوحش الذي لا يستحم، رغم أنه كان يتوضأ خمس مرات في اليوم على الأقل لأداء فرائضه الدينية، لأنه ببساطة هذه الصفات لازمته دون إرادته وبقيت ظله الأبدي وأصبح يعيش الوسخ لأنه حسب الفرنسيين يجب أن يكون وسخا.

وزيادة على ذلك كان الفرد العربي يوصف بأنه شهواني دون حدود، "فمن الصعب أن تجد موريسكيا أهليا طاهرا وعتيفا على الأقل في القصة"، فهذا القول المأثور الشعبي الذي يمكن أن يضاف إلى حجة الكولون القائلة بأن "المسلم، هذا الشهواني عبد غريزته الأولى الذي كان شغله الوحيد هو الجنس، يلخص لنا الفكرة الأخيرة وربما أكثرها شحنة بالتوتر"<sup>(2)</sup>، وظلت من جهتها المرأة العربية تمثل رمزا لتلك الفتاة المستهترّة التي تبيع كل

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 76-77.

(2) نفس المرجع، ص 78.



أنواع "الهوى" وعلى المكشوف، حيث بقي حي القصة العتيق محرما على الأوربيين بسبب عدوى "التيفوس" التي كانت تسببها المومسات من المسلمات اللواتي لم تكن لهن مهنة سوى ذلك حسب إعتقاد الكولون.

وكانت الصحف الأوربية تتطرق كثيرا إليهن بقالب هزلي وإستفزازي، معتبرة في الكثير من الأحيان أن الأمراض الجنسية المعدية التي أصبحت تصيب الأوربيين سببها تواجد بنات الهوى من المسلمات ببعض الأحياء الأوربية لبيع الهوى وإمتهان الرذيلة، حتى أصبح إسم "فاطمة" مرادفا لكلمة "مومسة وبائعة هوى"، ولكن الحقيقة أن مهنة البغاء التي مارسها بعض العربيات بسبب الفقر المدقع، كانت تتحكم في أكثريتها شبكة من المحترفين الأوربيين الذين يبيعون اللذة مقابل أموال طائلة، وكان الزبون الأوربي المتيم بالهوى الشرقي، لا يستطيع صبرا عن زيارة هذه "المنازل المغلقة" التي ظلت ولوقت طويل ملجأ له ولأصدقائه.

إن التسلط الكولونيالي وأداته الرئيسية - التمييز الفضائي والإجتماعي- قد تقوتا بفكرة أخرى وهي أن هناك فراغا موروثا لا يمكن مد الجسور عليه بين الجماعة العليا الكاملة البشرية، وبين الجماعة الدنيا الأقل من البشرية الكاملة، فلقد كان الجهل وغيره من الحواجز التي تحول دون الإتصال بين الجماعتين، قد تعاونت على إبراز مركب الكمال هذا،<sup>(1)</sup> والحقيقة أن المستوطنين الذين كانوا في الجزائر لم تكن معارفهم عن الإسلام تتجاوز الأمور الخارجية، وهذا الجهل نفسه لم يكن مصادفة بل هو منطلق كما هو

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 85.

الحال من النظرة القائلة بأنه ليس هناك من الناحية الفكرية شيء يمكن تعلمه من تلك الجماعة الدنيا إجتماعيا أي الأهالي،<sup>(1)</sup> وهذا ما خلق سدا منيعا وحاجزا ضخما بين الأهالي والكولون، جعل أي إتصال بين الجماعتين غير ممكن بل أصبح من المستحيلات، ومن جهل شيئا عاداه، كما يقال في المثل الشعبي الجزائري.

وفي هذا الإطار ليس غريبا أن نسمع الأمثلة الشعبية القديمة بالجزائر التي تشير إلى تلك المنزلة أو الدرجة الإجتماعية التي خصصت للجزائريين ومنها "العربي عربي ولو كان الكولونيل بن داود"، وتقول القصة أن "بن داود" الذي وصل إلى تقلد رتبة عسكرية سامية في الجيش الفرنسي، كان حاضرا في حفلة أقامتها السلطة الفرنسية وأراد الرقص (البعض يقول أراد مصافحة سيدة فرنسية) مع سيدة فرنسية كانت مدعوة إلى هذا الحفل، فرفضت ذلك بطريقة فيها الكثير من الإحتقار، أي أن الإنسان الجزائري ومهما علا في الدرجات الإجتماعية وترقى في ذلك ومهما تقلد من رتب، لا يعني ذلك شيئا بالنسبة للمستوطنين، لأنه سيبقى عربيا خسيسا غير قابل للتطور.

ويقول "أ. مانوني" في دراسته حول مستعمرة مدغشقر، بأن ما هو سيء حول الرعية الكولونيالية ليس هو ملامحه البدنية أو حماقته ولا حتى غرائزه الفاسدة، إن المرء لفخور بامتلاك أحمره ضخمة أو حيوانات مفترسة، أما ما هو غير محتمل فهو أن يقدم الإنسان الأهلي نفسه على أنه كائن بشري كامل الأوصاف ويبرهن على أن له إرادة

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 86.

(2) نفس المرجع، ص 86.

خاصة به،<sup>(1)</sup> وهذه النظرة الإحتقارية التي لازمت المستوطنين إتجاه الأهالي، كانت هي نفسها بكل المستعمرات.

وعندما ظهرت مدرسة "طب الأمراض العقلية" في الجزائر بقيادة " أنطوني بورو" الذي قام بدراسة عقلية السكان الأصليين لمحاولة فهم أمراضهم والعمل على إيجاد الحلول للمشاكل المحيطة بها، حيث نشر ذلك في دراسة حول هذه الأمراض، طرح فيها تحليته العرقي الذي حدد فيه طباع المستعمرين، حيث إعتبر بأن كل شخص مسلم من شمال إفريقيا هو شخص ثرثار كاذب وسارق وكسول وذو هذيان هستيري، وهذا ما يؤدي به إلى ارتكاب جرائم قتل لا يمكن التنبؤ بها، ليخلص إلى أن السكان الأصليين غير قادرين على القيام بأي نشاط فكري أو أخلاقي، كما إعتبر العنف عند العرب مرتبط بعرقهم و ثقافتهم<sup>(2)</sup>.

ولم يكن هذا الطبيب هو الوحيد الذي أبدى هذه العنصرية، حيث قام تلامذته الذين درسوا على يديه بتدعيم نظرياته العنصرية، ومنهم إبنه "موريس بورو" و"بيير سون" و"أرييه" الذين أكدوا أفكار أستاذهم فيما يخص الإندفاع الإجرامي للجزائريين، فالساكن الأصلي لشمال إفريقيا حسب إعتقادهم هو شخص بدائي، نباتي، غريزي ومنقاد بالدماغ البيئي، فالجزائري بنظرهم عديم القشرة الدماغية، فهو بالأحرى مثل الفقاريات، منقاد بنشاط الدماغ البيئي،<sup>(3)</sup> ويخضع لأوامره دون أدنى تفكير في العواقب.

(1) سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 89.

(2) خياطي، مصطفى، الطب و الأطباء...، ص 427.

(3) نفسه، ص، 428.

إن هذه الفترة التي عرف فيها العالم تضاربا كبيرا في المصطلحات والأفكار، وشرع فيها قادة العالم في بلورة نظام عالمي جديد مبني على التنافس بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الإشتراكية، لم يغير إطلاقا من قانون العلاقات بين الغالب والمغلوب، بل على العكس من ذلك تماما حيث أن المغلوبين على أمرهم هم الذين دفعوا فاتورة هذه الصراعات، دون تحقيق أي هدف من أهدافهم، وتطورت دراساتهم حول البدائية لتجعل من الجزائريين خاصة والمغاربة عامة، ضمن السلالات في طريق الزوال، ولهذا السبب، فقد كان المثقف الجزائري ينقم أشد النقمة على هذا الضغط المفروض على الشخصية الجزائرية، وفي نفس الوقت وجد الجزائري من أبناء الفئة المختارة على قلتها، نفسه يبتعد يوما بعد يوم عن الجزائري من أبناء القرية، أما ثقافيا فقد وجد نفسه ممزقا بين النهضة التي كانت تسيطر على العالمين العربي والإسلامي وبين الغرب.<sup>(1)</sup>

إن هذا الإحساس قد عانى منه أغلب هؤلاء حتى أصبحت هويتهم ممزقة وتسير في نفق مظلم زيادة على إحساسهم بمركب نقص، عقد من وضعيتهم الثقافية والإجتماعية حتى أصبح الفرد الجزائري يشعر بأنه عديم الأهلية أو الإنتماء، فهو بقي دخيلا بالنسبة للمجتمع الأوربي بالجزائر، وأصبح خارجا عن تقاليد وعوائد السكان الجزائريين، وحتى إقتصاديا فإن الجزائري الذي كان مقهورا من هذا الجانب حيث كان يدرك أن الحيف الإقتصادي الذي كان يعاني منه، سببه سيطرة الأقلية الأوربية على مقاليد السلطة الجزائرية ومنابع الثروة على كثرتها التي بقيت حكرا على الكولون الذين لم يكن ليرضيه من ولو جزء بسيط من هذه الثروة للجماهير الجزائرية.

(1) غليسي، جوان، المصدر السابق، ص، 40.

إن نتيجة ذلك إتضح في التباعد الكبير بين الشعبين الجزائري والأوربي، وإستمر هذا التباعد حتى أصبح التفاهم والتعاون بينهما مستحيلا، لتقطع أواصر العلاقة بينهما، (1) لأن هذه العلاقة لم تنقطع فجأة ودون مقدمات، وإنما بسبب الصراع الحضاري الذي كان بين طائفة أوربية قليلة العدد تمثل الحضارة الغربية المادية المبنية أساسا على المنفعة الشخصية، وبين أغلبية جزائرية تمثل الحضارة الإسلامية الشرقية الروحية المبنية على المساعدة والحاجات المتبادلة، وتم إتقاء الحضارتين في مجال ضيق إتسم بالتنافر والتصارع، وهو ما عطل لغة الحوار والتفاهم بين الشعبين والحضارتين.

وكانت الصحف الرسمية لألقاب الجزائريين هي الأخرى تحمل ألقابا عنصرية فيها الكثير من الدناءة والإحتقار، فمنها الألقاب العائلية ذات الإهانات مثل "حلوفة، حمار، فار، زبل، بهلول ومجنون"، وأسماء عائلية أنثوية مثل "بختة، مسعودة، مريم، ثلجة"، وألقاب عائلية أخرى مأخوذة من أجزاء الجسم مثل "بوراس، بوكرش، بونيف، بوكراع، بوركايب، قصير، خشين"، وبعض الألقاب الأخرى مقتبسة من فصول أو أيام أو ألوان أو حتى حيوانات ومنها "الحمز، لبيض، لكحل، قنفود، ذيب، معزة، سردوك، سبع"، وألقاب أخرى من الخضز والفواكه مثل "بطاطا، كابويا، تفاح" أو من أواني المطبخ مثل "كسكاس، طجين، طاس" أو من وسائل الزراعة "كبوفس، بومنجل" ومن الحشرات مثل "بخوش، ناموس، بقة" أو من الملابس مثل "بوقندورة وبوبرنوس" (2).

(1) GRIMAL, Henri, *La Décolonisation, 1919-1963*, 3<sup>ème</sup> Edition, Editions ARMAND Colin, Paris, France, 1965, P.366.

(2) خياطي، مصطفى، الطب والأطباء...، ص 54.

كما بقي الفرد الجزائري يؤمن أشد الإيمان لطبيعته في ذلك، بأن الله قد سلط عليه هذا الأوربي كعقاب له بعد أن قصر هو وأجداده من قبل في أداء واجباتهم الدينية، وأنه حتما سيأتي اليوم الذي يرفع فيه الله هذه النقمة عنه، فلا جدوى إذا لمعارضة قضاء الله وقدره.

وهذه الأفكار ساهم في نشرها بإيعاز من طرف الإدارة الإستعمارية، جزائريون مثل "الدرأويش" و"الطلبة" الذين إستخدمتهم فرنسا لزرع هذا الإعتقاد الخاطيء في قلوب السكان الجزائريين، حتى أصبح الجزائري يمثل جزءا من عقارات المعمر مثل الأرض تماما، لأن التحكم في الأرض والتحكم في الأشخاص يعني إحداث تواصل بينهما، لتكوين شيئا واحدا في الأخير،<sup>(1)</sup> وذلك دائما لخدمة أغراض الأقلية الأوربية المسيطرة على دواليب الحكم في الجزائر.

وإذا ما نظرنا إلى صورة هذه العلاقات من جانبها الإقتصادي مثلا ونظرنا إلى كيفية توزيع السكان العام عبر القطاعات الإقتصادية الحيوية للبلاد سنة 1954، لوجدنا أن الكولون يسيطر بشكل كبير على هذه القطاعات ويحتكرها لمصلحته الخاصة ولمصالح الإحتلال الفرنسي، ويعمل في الوقت نفسه على إبعاد الجزائريين عن هذه القطاعات الإقتصادية، التي كانت بالنسبة للمعمرين الأوربيين، منطقة صيد محرمة على الجزائريين فقط.<sup>(2)</sup>

(1) YAHIAOUI, Fadila, *op.cit.*, P.143.

(2) هلال، عمار، كيف انطلقت الثورة في الأوراس، مقال بمجلة "الثقافة"، عدد 84، نوفمبر . ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص. 311.

وحتى عندما تم إقتراح فكرة مشروع مجتمع بالجزائر لتكوينه حسب نمط معين، تم إختيار نموذج المجتمع الفرنسي كنموذج أمثل لتطبيقه على الجزائريين، ولكن ماهي سمات هذا المجتمع المقترح، وماهي صفات أفرادة؟. إنهم أفراد دون مبادئ ودون عقائد محددة، لكنهم كانوا يعتقدون في أفكارهم ويؤمنون بأنهم يستحقون كل هذه الثروات، بسبب نسبهم الشريف وإنتمائهم إلى طبقة إجتماعية عليا لم يخلقوا إلا لها حسب إعتقادهم، ويتساءل "لويس لوكوك" في كتابه "إفريقيا" الصادر في 1927، وروايته "الشمس" الصادرة سنة 1928، حول كيفية ربط علاقات إجتماعية و توثيقها بين المجتمع الأوربي والجزائريين، إذا كانت الأرياف فارغة تماما من الأوربيين؟<sup>(1)</sup>

إن هذا الرأي الذي أشار إليه الكاتب السابق الذكر، يؤكد حتما عدم توصل المستوطن الأوربي بالجزائر إلى تجسيد فكرة بناء "المجتمع النموذج" المكون من الجزائريين، ليكون صورة طبق الأصل للمجتمع الذي كان يعيش في أوربا، وهذا الفشل كان بسبب إنقطاع تيار التواصل الحضاري بين الشعبين وتطبيق نفس السياسة التي طبقتها الأوربيون بشمال أمريكا مع الهنود الحمر.

وهذا الفشل كان أيضا لسبب بسيط يتمثل في عدم قدرة المستوطن الأوربي على إدراك نفسية الفرد الجزائري المتعلق بالحرية، وفهم مطالبه المتمثلة في إلغاء نظام الإستعباد والإقرار باستقلال البلاد كاملة غير مجزأة، لأنه عاش للحرية وإليها وهي مصطلحات بسيطة كان المجتمع الجزائري على أميته، متشبثا بمبادئها ومدافعا عن معانيها

(1) YAHIAOUI, F., *op.cit.*, PP.86-87.

دون تطلعه لسماع تلك الخطابات الرنانة التي كان ينادي بها فلاسفة ومنظري السياسة الفرنسية.

وحتى فكرة "تشجيع الهجرة الأوربية" إلى الجزائر لم تنجح بالقدر الذي سعت إليه فرنسا وجاهدت في سبيل تحقيق المجتمع النموذج، وإلا كيف نفسر إستقرار قرى ومدن الإحتلال التي أنشأها على ما هي عليه من إستيطان لمدة فاقت القرن من الزمن، كما أن عدد الأوربيين طيلة أكثر من 124 سنة من الإحتلال، لم يتعدوا المليون نسمة بكل الجزائر رغم أن أوربا لا تبعد عن الجزائر إلا بمسافة سير يوم واحد بالباخرة.

وإضافة إلى هذا، فإن الرعب الكبير الذي ميز الكولون بسبب الإنفجار الديمغرافي الكبير الذي كان يشهده الجزائريون بالجزائر خوفا من الذوبان وسط الجموع الجزائرية، وهو الشيء الذي كان يفكر فيه دوما الكولون كان سببا آخر لهذا، ففرنسا كانت فعلا تستقبل وافدين جدد من أوربا كل سنة، وبالمقابل كانت الجزائر تشهد ترحالا من بعضهم، بسبب فشلهم في إيجاد مكان لهم تحت الشمس.

إن عدم فهم الحاجات وإهمال المساعدات المتبادلة بين الشعبين عطل من دفع عجلة التواصل الإجتماعي بينهما، كما أجهض نهائيا فكرة خلق مجتمع أوربي بالجزائر مبني أساسا على مفاهيم التعايش الايجابي والإحتكاك الإجتماعي، وهو ما أدى إلى إحداث شرخ كبير بين روح الحضارة الإسلامية وروح الحضارة الغربية بالجزائر، باعتبار أن هذا الصراع لم يكن أساسه سوى صراع حضاري بين شعبين لهما مفاهيم وعقائد حضارية



مختلفة، نشأت على التنازع والتنافر منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر، فكيف يستطيع التعايش السالب مع الموجب في بلد لا يقبل القسمة على اثنين.

## 2 - المستوى المعيشي للجزائريين والأوروبيين:

### 1-2- السياسة الإجتماعية الفرنسية بالجزائر:

لقد شرعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية مباشرة بعد توقيع معاهدة الإحتلال في 5 جويلية 1830، في تحطيم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي الذي كان سائدا بالجزائر، حيث وضعت يدها على الأراضي الخصبة التي كانت تابعة لما كان يعرف آنذاك بأراضي البايلك والحبوس، باعتبارها أراضي تابعة مباشرة للدولة أو مشاعة، وأصبحت السلطة الإستعمارية تقوم بالتصرف فيها عوضا عن النظام البسيط الذي كان يعتمد فيه على إستغلال أراضي العرش، دون أدنى مشاكل بين مختلف الفئات الشعبية التي كانت متعلقة بالأرض كمصطلح لا يمكن إستبداله في ذلك الزمان.

وفي هذا الإطار صرح وزير الحربية الفرنسي مباشرة بعد سقوط العاصمة الجزائرية في يد الفرنسيين، بأن الإحتفاظ بمدينة الجزائر سيوفر لفرنسا مكانا واسعا لتصريف السكان وسوقا لمنتجاتها الصناعية، وأيضا موردا لمنتجات بديلة أرضا ومناخا.<sup>(1)</sup>

(1) EGRETAUT, Marcel, *Réalité de la Nation Algérienne*, 2<sup>ème</sup> Edition, Editions Sociales Paris, France, 1961, P.51.

وقد كانت لسياسة الإستيلاء على أراضي البايك وأراضي العرش التي كانت تتمثل أساسا في الأراضي الزراعية والرعوية والغابية، أثرا سلبيا على السكان الجزائريين الذين تحولوا بين ليلة وضحاها من مالكين لأراضي شاسعة، إلى مزارعين خماسين بعدما فقدوا جل أراضيهم قسرا.

وبالمقابل، أضحى الوافدون الجدد يسارعون إلى وضع أياديهم على الأراضي الخصبة تمهيدا لإستغلالها في إطار السياسة الزراعية الجديدة القائمة أساسا على توظيف الرأسمال الأوربي بتقديم المساعدات المالية والمرافقة الفنية في عملية إستصلاح الأراضي، وذلك رغم الثورات الشعبية المسلحة التي خاضها السكان الجزائريون في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870.

وبعد أن تمت عملية وضع اليد من طرف السلطات العسكرية الفرنسية على أراضي البايك وأراضي العرش، إنتقلت السلطة الفرنسية إلى مصادرة أراضي الأفراد، تحت حجة مصادرة الأراضي غير المستغلة من طرف أصحابها الذين تركوها بور أو الذين لم يثبتوا ملكيتها بواسطة الوثائق والإثباتات، لتتجاوز ذلك عندما تم العمل بمبدأ مصادرة كل الأراضي التي يشتبه في مالكيها عداءهم للفرنسيين أو للقبائل غير الموالين للسلطة الفرنسية، حيث تم الإستيلاء على أكثر من 880 ألف هكتار سنة 1880، و التي تم توزيعها في ذلك الوقت على الوافدين الجدد من الكولون من مختلف الجنسيات، وقامت توازيا مع ذلك بإنشاء أو توسيع حوالي 496 مركز إستعماري،<sup>(1)</sup> الهدف منها هو ضمان إستقرار

(1) BENACHENHOU, Abdelatif, **Formation du Sous Développement en Algérie, Essai sur les Limites du Développement du Capitalisme, 1830/1962**, 6<sup>ème</sup> Edition, Alger, O.P.U, 1976, P.72.

الكولون الذين نزحوا نحو الجزائر بهذه المراكز التي تم تهيئتها خصيصا لهم، والتي إحتوت على كل المرافق الضرورية، حتى يستطيع الكولون حسب ما كانت تدعو إليه القيام بدورهم على أكمل وجه.

وقد ذكرنا سابقا أن الجنرال "بيجو" كان السباق إلى الدفاع عن برنامج السياسي والعسكري الرامي إلى تجسيد سياسة الإستيطان الفعلي بالسيطرة الكلية على أجود الأراضي تحت رعاية الساسة الفرنسيين، ولهذا فإن العامل السياسي كان مهما جدا في توجيه هذا المشروع، حيث تكفلت الدولة بمهمة الإستيلاء على الأراضي ومن ثم توزيعها على الوافدين الجدد من المستوطنين، كما تكفلت السلطات الفرنسية من جهة أخرى بتدعيم الكولون ماديا وذلك بإمدادهم بالقروض البنكية والمساعدات المالية، خاصة بعد فرض العملة الفرنسية على الجزائر بموجب القرار الصادر في 07 ديسمبر 1831 وإنشاء البنك الجزائري سنة 1851.

وعلى هذا الأساس بدأ يظهر للعيان التطور الكبير للنمط الإقتصادي الكولونيالي الذي يعتمد أساسا على الإمكانيات الحديثة التي وفرتها الدولة للأوربيين، ويستفيد من رؤوس الأموال ويحتكر أيضا أجود الأراضي الفلاحية، ويرتكز بالدرجة الأولى على زراعة الكروم والفواكه والخضروات وبعض النباتات الصناعية مثل التبغ والحلفاء والقطن، عكس النمط الإقتصادي للجزائريين الذي كان يفتقد لأدنى الإمكانيات الحديثة ويرتكز أساسا على زراعة الحبوب وتربية الحيوانات، زيادة على بعض الأشجار المثمرة

كالتين والنخيل والزيتون، وهذا يؤكد التعاسة الإقتصادية التي مست جل الشعب الجزائري وجعلته يفقد معه آخر أحلام إشباع البطن والقضاء ولو لفترة على آلام الجوع.

وقد كانت سنة 1930 سنة سوداء على الإقتصاد الجزائري بسبب الأزمة الإقتصادية الخانقة التي عرفها العالم سنة 1929، حيث عرف العالم تراجعاً رهيباً في الإنتاج والإستيراد على حد سواء، وعلى سبيل المثال سجل الإنتاج العالمي تراجعاً قدر بحوالي 75 % منذ 1929 وحتى سنة 1932، الشيء الذي أثر بدوره على الوضع العام بالجزائر، حيث قلصت هذه الأزمة من إحتياجات الدول المصنعة للمعادن والمواد الأولية.

وأمام هذه الظروف شرعت المؤسسات المنجمية بالجزائر في تسريح اليد العملة الأهلية، وهو ما أدى إلى توسع دائرة الإضرابات في المقاطعات الثلاث بالعاصمة ووهران وقسنطينة، وإمتدت هذه الأزمة إلى العمال الموسمين في المناجم الذين وجدوا أنفسهم دون عمل يضمن لهم قوتهم، وعلى العكس من ذلك حافظ الكولون على إستقرار عيشهم بفضل دعم الدولة لهم كما ذكرنا سابقاً.

إن الغالبية العظمى من الجزائريين كانت تنتمي للقطاع الفلاحي حيث وصلت نسبتهم إلى 90 %، ووصلت مساحة الأراضي التي إشتراها الجزائريون في مقاطعة قسنطينة في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1930، إلى حوالي 15 ألف هكتار، غير أن هذا الإقبال لم يكن سوى حالة عابرة إذ سرعان ما اضطر غالبية ملاكها إلى إعادة بيعها من جديد بسبب الظروف الإقتصادية المتردية آنذاك والناجئة عن الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929، حيث لجأ معظمهم إلى رهن أو بيع ما يملك من أراضي ليتحول إلى مزارع أو خماس.

ففي هذا الإطار شهدت الفترة الممتدة من 1920 إلى سنة 1938، بلوغ حجم مبيعات الجزائريين من الأراضي في مقاطعة قسنطينة أكثر من 652 ألف هكتار، منها أكثر من 152 ألف هكتار تم بيعها للأوروبيين، وهذه السياسة ساهمت كثيرا في إفراز طبقة واسعة من الكادحين الجزائريين وقضت على الملاك الصغار على وجه الخصوص والفئة المتوسطة من أصحاب الأراضي، وساهمت من جهة أخرى في توسيع ملكيات كبار الكولون من المستوطنين.<sup>(1)</sup>

وفي هذه الفترة بالذات تركزت ملكية الأرض في يد كبار ملاك الأراضي من المستوطنين الذين أصبحوا يشكلون ما يعرف "بجماعة النبلاء"، وبالمقابل ظهرت شريحة من العمال الكادحين من السكان الجزائريين الذين كانوا فيما مضى يشكلون الأرسنقراطية التقليدية أو الذين يعرفون "بجماعة الأجواد"، ليصبحوا دون سابق إنذار في مواجهة مباشرة مع جماعة "القياد" أو "التجماعت"، الذين كانوا مدعومين من طرف الإدارة الإستعمارية من جهة والكولون من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فقد بدأت بوادر أزمة خانقة تلوح في الأفق بعد تحول ملاك الأراضي الصغار من الجزائريين إلى خماسين في أراضيهم التي تم بيعها لأسباب متعددة، حيث يشير تحقيق أجري سنة 1930، إلى أن أكثر من 634 ألف من المزارعين والخماسين

(1) CANTIER, jacques, *op.cit.*, P.66.

تدفقوا في هجرة جماعية على المدن و الحواضر، إستقر من بينهم 50 % بمقاطعة قسنطينة، و33 % بمنطقة الجزائر العاصمة و 17 % بمقاطعة وهران،<sup>(1)</sup> و هو عدد كبير جدا في تلك الفترة، حيث كانت هذه المدن تمثل لهم حلما فيه يتم تحقيق أحلامهم.

وقد سيطر الملاك الأوروبيون الصغار الذين كانوا يمثلون ربع عدد الجزائريين، على ملكيات مماثلة من حيث المساحة ولكنها كانت تختلف من حيث الجودة والخصوبة ومن حيث الظروف الطبيعية والمناخية و كذا الموقع الجغرافي لها، زيادة على أنها كانت أكبر حجما من حيث مساحتها الإجمالية التي كانت تمثل نصف الأراضي الزراعية.

لقد كانت الملكيات الكبيرة تحت سيطرة خمس الملاك، في حين كان صغار الملاك والفئة المتوسطة تشكل الأنماط الإجتماعية الأكثر سوادا في محيط الجزائر العاصمة وكذا في منطقة وهران، بينما كان كبار ملاك الأراضي يمثلون النمط الإجتماعي الأكثر أهمية في مقاطعة قسنطينة، وعلى سبيل المثال كان هناك 1351 مالك أرض، وهو ما يعادل ربع العدد الكلي وكانوا يملكون مزارع يصل معدل مساحتها في بعض الأحيان، إلى أكثر من 393 هكتار بدائرة سطيف وإلى أكثر من 832 هكتار بمنطقة عنابة، علما أن هذه الأرقام لا تشير إلى أن بعض الملاك كانوا في بعض الأحيان يسيطرون بمفردهم على أكثر من ألف هكتار.<sup>(2)</sup>

(1) CANTIER, jacques, **op.cit.**, P.66.

(2) الأشرف، مصطفى، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الطبعة الأولى، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب، 1983، ص ص، 288 - 289.

والحقيقة أن النزعة الإقطاعية الأرستقراطية كانت قد ظهرت مبكرا بالجزائر بفضل المستوطنين الذين حلوا بالبلاد، ففي سنتي 1835-1836، سيطر "تيوفيل ميرسكي" أحد النازحين الجدد من دولة بولونيا على أراضي خصبة واسعة في سهول المتيجة بالقرب من "فوردولو- برج الكيفان حاليا"، حيث فكر في تأسيس نوع من الإمارة بعدما فرض نظاما خاصا به، وقام بتوجيه رسائل لرعاياه الذين يعيشون بجوار ممتلكاته الجديدة، حتى أصبح يعرف بالأمر "سفياتو بولك بيست دومير"، لما قام به من تغيير في نظام التسيير، وقد وصفه "بيليسي" بالروح الأرستقراطية والإقطاعية،<sup>(1)</sup> وكانت هذه أول عينة من طرف الكولون لمحاولة إرساء نظام جديد يقوم على السيطرة على الأرض ويسعى إلى تشجيع الوافدين الجدد من الأوربيين، حيث وضع هذا المستوطن البولوني خطة لجلب 1500 مزارع بولوني لخدمة إمارته وحمايته من أي خطر خارجي والعمل على الإستمرار في تشكيل أمبراطورية فلاحية، لتجسيد النظام الإقطاعي المبني على فكرة "الإستيطان الناجح للشعوب"، خدمة لإستمرار التواجد الكولونيالي لأطول مدة ممكنة بالجزائر وضمانا للثراء المادي أيضا.

وسيطر المستوطنون على زراعة الكروم والأشجار المثمرة بما فيها الحمضيات، كما كانوا في نفس الوقت يمارسون تجارتهم في المدن الحضرية أين يقيمون في قصور فخمة ومزارع متطورة تحوي كل ضروريات الحياة العصرية التي فاقت ما كانت تعرفه فرنسا نفسها، مع مستوى معيشي مرتفع جدا، كما كانوا من جهة أخرى، يشرفون على تسيير هذه المزارع بواسطة مستخدمين وإداريين لديهم، وهو ما جعلهم يحكمون سيطرتهم

(1) CANTIER, jacques, op.cit., P.70.

على الإقتصاد الفلاحي والتجارة أيضا، ولم يتأثروا إطلاقا بالأزمات الإقتصادية التي كانت تمس البلاد آنذاك، عكس الملاك الصغار الذين كانوا يعيشون بالأرياف والذين كانوا أكثر المتضررين من هذه الأزمات.

وقد أخذ المزارعون الأوروبيون يتناقصون تدريجيا بسبب قيام الملكيات الزراعية الكبيرة التي إحتوت الكثير من الملكيات الصغيرة، ففي سنة 1948 وصل عدد المزارعين إلى 125.300 مزارعا، لينخفض العدد إلى 93.000 مزارعا في عام 1954، فيما كان عدد المزارع قد تجاوز 26.153 مزرعة سنة 1930 منها 5411 مزرعة تتجاوز مساحتها 100 هكتار، لينخفض عددها إلى 22.037 مزرعة فقط، منها 7432 مزرعة مساحتها أقل من 10 هكتارات،<sup>(1)</sup> وهذا ما يؤكد تضرر الملاك الصغار من الأوروبيين من هذه الأزمات، وزاد نزوحهم نحو المدن الكبرى مباشرة بعد ظهور الملكيات الزراعية الأوربية الكبرى والمتطورة، حيث أصبح حوالي 80 % من مجموعهم عام 1954، يعيشون في 46 مدينة، نصفهم في مدينتي الجزائر ووهران.

وكان المستوطنون يتحكمون في تسيير دواليب الحكم ويسيطرون على منابع المال والإقتصاد، بعد أن أحكموا قبضتهم على شركات القروض والبنوك والمؤسسات الإقتصادية ومجالس النواب بفضل توظيف أموالهم فيها وشراء الذمم، وأصبحوا بالتالي يتحكمون في توجيه السياسة العامة للحكومة حسب ما تقتضيه مصالحهم الخاصة حيث وجدوا الأرضية مهيأة لهم من طرف الإدارة الإستعمارية الفرنسية التي وفرت لهم

(1) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية: 1954/1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص. 47.



كل الوسائل والإمكانات التي تسهل عملية السيطرة على تحركات الجزائريين المقهورين.

وفي تقرير شامل يفسر بوضوح السياسة الفرنسية في هذا المجال، يشير عضو لجنة الدفاع عن القمح بمقاطعة قسنطينة "قاضي عبد القادر"، أن الكوارث الطبيعية أصبحت تعصف بالمحاصيل الزراعية حيث إنعدمت البذور، فلا وجود للأعلاف ولا للقروض، وذلك في وقت إقترب فيه موعد التسديد، فهل يمكن إعادة مباشرة الحرث بالمساعدات الشحيحة التي يمنحها رجال المال من المستوطنين بواسطة الربا مع علمهم بالمشاكل التي تحاصرنا، وهل يمكن تجاوز هذه المحنة بهذا الأسلوب من المساعدة، إن أراضينا تفقد قيمتها وستأخذ نفس طابع الأراضي المتصحرة بالجنوب<sup>(1)</sup>، وطبعا تم إثبات التواطؤ الكبير للإدارة الإستعمارية مع الكولون في هذا المجال، حيث لم تعر الإدارة أي إهتمام لصرخة بعض الرجال الأحرار من الوطنيين، لإمكانية مساعدة الأهالي لتجاوز هذه المحن والأزمات.

وحاولت الإدارة الإستعمارية لمواجهة هذه الأزمة بتوسيع نشاط "التعاونيات الفلاحية للوقاية" وذلك بإنشاء "الصندوق المشترك للتعاونيات الفلاحية للوقاية" بموجب قانون 19 جويلية 1933، وأقرت تمويله من طرف كل التعاونيات الأهلية وجعلته يقوم بدور البنك ودور صندوق التعويضات.

(1) MELIA, Jean, *Le Triste Sort des Indigènes Musulmans d'Algérie*, P.122.

وفي ذات السياق أسست حكومة فرنسا "صندوق القرض الفلاحي" في سنة 1935 لخدمة الدعم الفلاحي، وأصدرت حكومة الجبهة الشعبية مرسوما حكوميا لوضع حد لعمليات الربا، ثم قامت تباعا بإنشاء "ديوان الحبوب" في 1936، الذي تولى إقرار وضمان أسعار عادلة وقارة للمنتجين<sup>(1)</sup>، لوضع حد للمضاربين الذين جمعوا أموالا طائلة على حساب السكان الجزائريين.

ولم تكن هذه الإجراءات التي باشرتها الحكومة الفرنسية كافية لإنقاذ الجزائريين من الوضعية المأسوية التي أصبحوا عليها، بل على العكس من ذلك، فقد إغتتم الكولون هذه الفترة للتحكم أكثر في مصير الفلاحين الجزائريين الذين فقدوا الكثير من الأراضي لصالح الكولون.

و إقتنع أكثر المدافعين عن فكرة "الجزائر فرنسية" بأن الحكومة العامة بباريس أضحت تعاني إفلاسا كبيرا في سياستها الإجتماعية بالجزائر والتي وصفوها بالفاشلة على طول الخط، خاصة وأن أغلب البرامج والمخططات التي تم مناقشتها في دورات المجالس النيابية، لم تكن لتطبق على أرض الواقع، حيث بقيت حبرا على ورق، كان الهدف من ذلك تطبيق سياسة الشعبوية لإقناع الدور الحضاري لفرنسا بالجزائر، مثلها مثل باقي القوانين السابقة التي كانت تظهر منها بعض المؤشرات الإيجابية لصالح السكان الجزائريين.

(1) NOUSCHI, André: *L'Algéri Amère 1914 - 1994*, Fondation de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, France, 1995, P.61.

## 2-2 - آثار السياسة الإجتماعية الفرنسية على الجزائريين:

لقد تركت هذه التحولات التي شهدتها الجزائر أثارا وخيمة على الوضع المادي الإجتماعي العام للجزائريين، حيث ظهر التباين كبيرا بينهم وبين الكولون الذين إستغلوا هذه الظروف الصعبة ليحققوا مكاسب مادية هامة في مجال التوسع الزراعي، دون الحديث عن المزايا الأخرى التي إستفادوا منها، والتي كان هؤلاء يعملون المستحيل لجعل الإدارة الإستعمارية تدافع عن مصالحهم المادية بالدرجة الأولى، وزادت حدة الأزمة الإقتصادية العالمية في بؤس و شقاء العامة من الشعب الجزائري.

وفي هذا الإطار، عبر السيد "قاضي عبد القادر" عن إمتعاضه الشديد من تعامل فرنسا مع هذه الأزمة، حيث ذكر في رسالة كتبها لحاكم قسنطينة في ربيع 1933، أنه شاهد أطفالا صغارا يتوجهون إلى المدرسة بغير أن يفتاتوا بشيء منذ 24 ساعة، وهم يتعذبون من الجوع وكانت وجوههم شاحبة، وكان منظرهم يثير كثيرا من الشفقة، وفي المقابل، يضيف، أنه شاهد مجموعة من البؤساء يرتدون ألبسة رثة لا تستر أجسادهم، ولا حتى عوراتهم ويسيروا في كل اتجاه بحثا عن أي شيء قد يهدئ إعتصار معدتهم.<sup>(1)</sup>

وهذه الوضعية هي نفسها التي كانت سائدة بكل القطر الجزائري وبصورة متكررة، لأن الحقيقة كانت تتمثل أساسا في تواطئ الإدارة الإستعمارية مع الكولون للسيطرة على الجموع الجزائرية وجعلها تئن تحت وطأة الجوع والفقر، دون التفكير في

(1) MELIA, Jean, *op.cit.*, P.122.

أمور السياسة والتسيير المالي.

وكنتيجة لهذه السياسة، أصبحت الجزائر تعاني مأساة إجتماعية حقيقية وتدنيا كبيرا لمستوى المعيشة التي مست معظم السكان الجزائريين بالجزائر حتى أصبح الفقر شبحا يخيم على سمائمهم طول الوقت، وأضحى همّ هؤلاء أساسا توفير القوت اليومي لعائلاتهم، لأن معركة الحياة أصبحت هي التي تسيّر شعور الشعبين على حد سواء، فقد كان الجزائري ينظر إلى الأقلية الأوربية على أنها سبب تعاسته وشقائه، لأنه بكل بساطة منع عنه الخبز اليومي وإستولى على خيرات بلاده دون حق، رغم أن هذه النظرة المليئة بالحق والكراهية كانت أيضا لأسباب سياسية جوهرية أهمها تواجد هؤلاء بالجزائر بالقوة، وهو سبب كافي لتبرير هذه النظرة.

لقد كان الفرد الجزائري يعيش بالموجود، فلباسه كانت بالية وقديمة، وحتى مصاريف الإستغلال لم تكن مثل تلك التي كانت في يد المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يملكون منازل ضخمة ويعيشون حياة مادية مترفة،<sup>(1)</sup> كما كان الفرد الجزائري يشعر من الناحية الإقتصادية أنه مضطهد ويعيش على مستوى الكفاية في بعض الأحيان ودون ذلك في أغلب الأحيان، وفي الوقت نفسه كان يرى المعمرون وهم يتمتعون بخيرات بلده دون مشاركة لهم في ذلك، فهو لم يكن يملك لا الوسائل الإقتصادية للوصول إلى القوة

(1) BERTHAULT, P., Les Caractéristiques de l'Economie Rurale de l'Afrique du Nord, Rapport Présenté au Congrès Coloniale des Ingénieurs Agricoles, Paris, France, 1931, P.9.

السياسية، ولا الوسائل المالية للخلاص من أعبائه الخاصة الساحقة، التي أثقلت كاهله ولم يكن يستطيع التخلص منها أبدا. (1)

والملاحظ هنا أن سياسة التجويع التي مارستها الإدارة الإستعمارية بالجزائر لم تكن سوى لإرهاب الجزائريين بطريقة التجويع، لأنها الطريقة الوحيدة التي تجعل من المحكومين يقفون في طابور الموت البطيء كل واحد منهم ينتظر دوره دون الإهتمام بالأمور السياسية أو محاولة مواجهة فرنسا لأنها كانت تنظر إلى الفرد الجائع مثلما تنظر إلى الإنسان اليائس.

لقد كان أغلب السكان الجزائريين يعانون من الجوع، فلا أحد منهم كان يجد الحل للخلاص من هذا الجوع، و كان البؤس و الشقاء يطاردان كل الجزائريين أينما حلوا، فقد قام "ألبير كاموس" بتحقيق ميداني في عام 1945 بعنوان "البؤس في منطقة القبائل وأزمة في الجزائر"، حيث يقول "لقد أعطى البؤس الناتج عن الأزمة الإقتصادية التي عاشها الفرد الجزائري دون الأوربي نتائج وخيمة على المستوى المعيشي للسكان، ولكن الضحية الأولى لهذه الأزمة كان الشعب الجزائري لأن خطر مشكلة الجزائر لم تكن محصورة فقط في أن كل الجزائريين كانوا جائعين، ولكنها كانت أيضا مبنية على أن هذا الجوع كان غير عادل، أي أن كل الأوربيين كانوا يعيشون في رخاء تام لأن والأزمة لم تكن تمس سوى الجزائريين فقط". (2)

(1) غليسي، المصدر السابق، ص 40.

(2) TABTI, Bouba-Mohamedi, **La Société Algérienne avant l'Indépendance dans la Littérature, Lecture de Quelques Romans**, O.P.U, 4<sup>ème</sup> Edition, Alger, Algérie, 1986, PP.111-112-113.

إن الإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي كان يتغنى بها الحكام الفرنسيون بالجزائر لم تكن سوى لفائدة الكولون، وحتى وإن اعتبرنا أن القيمة العامة للإقتصاد الجزائري قد عرفت تطورا ملحوظا، فإن هذا التطور كان لصالح أصحاب رؤوس الأموال، أما السكان الجزائريون فقد نالوا قشور هذا التطور فقط، وكننتيجة حتمية لذلك، فإن المستوى المعيشي للسكان الجزائريين سيتهور أو بالأحرى سيستقر عما كان عليه، وكان يبتعد بسرعة عن المستوى المعيشي للمستوطنين الأوربيين.<sup>(1)</sup>

لقد كان المستوى العام للمعيشة متدنيا بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين، ومثال على ذلك نأخذ بلدي "الرمشي بتلمسان" و"الصفية بقسنطينة"، أين نلاحظ أن أكثر من نصف سكان البلديتين كانوا يواجهون يوميا مشاكل سوء التغذية، بل مشاكل البقاء في الحياة وخاصة أثناء فصل الشتاء الطويل.

وفي كل الأوقات كان السكان الفقراء من الجزائريين يلجؤون إلى إستهلاك النباتات غير الصالحة للتغذية البشرية مثل الحشائش التي تنمو تلقائيا وبعض الثمار المتواجدة بالغابات، ويضيفون إليها نصيب من الزيت والملح والحمص، وكثيرا ما كانوا يخطئون في إستهلاك النباتات الخطيرة على صحة الإنسان مثل الفطريات السامة مما يؤدي إلى مضاعفات صحية وظهور أعراض مرضية خطيرة، وفي أحيان أخرى يؤدي ذلك إلى الموت.

(1) LE TOURNEAU, Roger, *Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1830-1961*, 1<sup>ère</sup> Edition, ARMAND Colin, Paris, France, 1962, P.381.

لقد كانت حياة السكان تتسم بالخشونة والبساطة، وأغليبتهم كانوا يكتفون وهم مجبرين على ذلك، بالماء وخبز الشعير، وبالنسبة لمعظمهم فإن الكسكس واللحم يعتبران من أطعمة الأعياد فقط، كما أن هذه الأجساد التي أضعفتها قلة التغذية، قد فقدت كثيرا من التوازنات من حيث الطبيعة الفيزيولوجية، وقد إستمرت هذه الوضعية إلى غاية إندلاع حرب التحرير ولم يظهر أي تحسن،<sup>(1)</sup> باعتبار أن ما كان يهتم الإدارة الإستعمارية بالدرجة الأولى، كان حماية مصالحها ومصالح الكولون لكسب ودهم داخل الجزائر.

وبتاريخ 30 ماي 1954 نظمت الأمانة الإجتماعية للجزائر أياما دراسية حول كفاح الجزائريين ضد الجوع بالجزائر العاصمة، وفي خضم النقاشات دعا الأب "ديفال" إلى ضرورة تعديل أجور العمال المقهورين، وإعتبر ذلك إضطهادا كبيرا في حق العمال الجزائريين، فاللاعدالة المنتشرة بالجزائر خلقت مأساة حقيقية ومعاناة رهيبة، لأنها تهدف إلى رفض مطلب الجزائريين المتمثل في الإستمرار في الحياة كما طلب في نفس الوقت، بضرورة إحداث ثورة داخل الإنسان الأوربي، حتى تعم العلاقة الأخوية في كل العالم،<sup>(2)</sup> لأنه كما ذكرنا سابقا، لم يكن المشكل في الجوع في حد ذاته، وإنما في أسباب هذا الجوع وعدم العدالة في توزيع هذا البؤس الإجتماعي الذي مسّ الجزائريين وفتك بهم دون أن ينال من الأوربيين.

(1) صاري، جلالى و قداش، محفوظ، المقاومة السياسية، 1900 - 1954، الطريق الإصلاحى والطريق الثورى، سلسلة "الجزائر في التاريخ"، رقم 5، ترجمة، بن حراث عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص. 209، 210 و 211.

(2) DUVAL, Léon-Etienne, **Au Nom de la Vérité, Algérie 1954/1962**, 1<sup>ère</sup> Edition, Edition CANA, Paris, France, 1982, PP.16-17.

ومنه، فإن السبب الأساسي لهذه الظروف المزرية كان في سياسة الإدارة الإستعمارية، التي مثلت و بقيت تمثل دور الأب الراعي لمصالح طائفة المستوطنين، دون الإلتفات إلى ملايين المقهورين من الجزائريين.

لقد كان الفرد الجزائري ذو مستوى معيشي متردي بسبب نقص الحريرات، حيث كان يتناول في طعامه الرديء ثلث القيمة الغذائية التي يتناولها الفرد الأوربي، وفي يوم السوق الأسبوعي بالمراكز الريفية، تشاهد جماعات من المساكين الذين لم تكن مشكلتهم تتلخص في النظافة أو الوقاية الصحية فقط،<sup>(1)</sup> التي كان ينادي إليها الأوربيون كحل لمشكلة الصحة بالجزائر، بل كانت مشكلتهم الأساسية تتمثل في الجوع اليومي الذي لم يكن بوسعهم التخلص منه.

وفي هذا الإطار يذكر "نهباني قريبع" الفيلسوف والمفكر الجزائري الذي عاش طويلا بفرنسا، حيث يوضح طريقة المعاملة الإنسانية اليومية للفرنسيين، فهناك يقول "أدركت أن سكان فرنسا متطورون جدا ويحبون النظافة والنظام، وهذا ما أثر في نفسي، ويضيف الكاتب "أنهم هناك يعالجون كلابهم وهذا أثر في كثيرا أيضا، ولكن أدركت بعدها إختلاف طبيعتهم بالجزائر، فلم أر مثلا الفرنسيون وهم يقدمون المساعدة للمتشردين الجزائريين ولا مساعدة المحتاجين الجائعين".<sup>(2)</sup>

(1) GUERIN, D. ,op.cit .PP.228-229.

(2) KOURIBA, Nabhani, CHARBONNEAU, Jean CR, **Des Africains s'Interrogent**, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions de Vieux Colombier, Paris, France, 1955, P.98.



وقد أثبت البحث الذي أجري سنة 1948، أن حوالي 60 % من العائلات البدوية كانت تعيش فقرا مدقعا وكاملا، بينما الإدارة الفرنسية بالجزائر نفسها تضع العمال الفلاحين في صف الفقراء الاجتماعيين،<sup>(1)</sup> و بذلك فإن الجزائر لم يكن بإمكانها أن توفر الغذاء لأكثر من نصف سكانها بسبب السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية بالجزائر والتي كانت موجهة لمصلحة المستوطنين، رغم أن البلاد الجزائرية كان بإمكانها أن توفر الغذاء لكل شعبها ولشعوب أخرى، لو تم إنتهاج سياسة إقتصادية مبنية على قاعدة صلبة بالجزائر، تكون عادلة في توزيعها لأنها كانت، وهذا ما ثبت تاريخيا، مطمورة روما و مصدره الطعام إلى أوربا، فكيف تحولت في وقت قياسي إلى بلد يعاني الجوع والبؤس؟..

ويرى "أحمد مزغنة"،\* أحد مناصلي الحركة الوطنية الجزائرية، وواحد من وجوهها البارزين في المجال السياسي، واصفا مظاهر الإجحاف الإقتصادي الذي عانت منه الجزائر أيام الإحتلال الفرنسي، بأنه يكفي أن يمر الإنسان بشارع "دي لالير" بالقصبة مساء، ليرى المئات من المتسولين يقفون على جوانبه، وليشهد جماعات الرجال والنساء والأطفال والعجائز في أسمال بالية، تخيم عليهم الفاقة و يسيطر عليهم الخوف من

(1) جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة، المنجي سليم وأخرين، الطبعة الأولى، الدار التونسية، للطبع، تونس، 1976، ص. 56.

\* "أحمد مزغنة"، ولد بمدينة البليدة في 29 أفريل 1907، من أقطاب رجال الحركة الوطنية، عمل اسكافيا ثم عاملا بالترام بالجزائر العاصمة، إنظم إلى "نجم شمال إفريقيا E.N.A" في 1933، شارك في المؤتمر الإسلامي في جوان 1936، ثم عضوا في لجنة حزب الشعب الجزائري واعتقل خلال الحرب العالمية الثانية، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب في أفريل 1945، ثم مندوب العاصمة في إنتخابات نوفمبر 1946، كان دائما إلى جانب مصالي الحاج حيث كان مؤيدا له في عديد قراراته. أنظر: سطورا بنيامين، المرجع السابق.

الموت، وقد إندفعوا إلى المدن يقاتلون القطط والكلاب على نفايات الطعام، ليدرك جيدا  
المأساة الإنسانية التي لاتصدق والتي يمثلها الفرنسيون على مسرح الجزائر.(1)

وكانت شوارع "دي لالير" و"البحرية" بالجزائر العاصمة، تعج بالمتسولين  
والمهملين، الذين إصطفوا على أرصفة الشوارع لإنتظار كرم المارين، وأفواههم مفتوحة  
من كثرة الجوع، وكان غطاؤهم أوراق الجرائد التي كانت تتحدث عنهم في عمودها اليومي  
"وفاة طبيعية"، وهذا العمود كان يروي قصصا حقيقية ومنها "تم العثور على جثة أحد  
الأهالي المسمى "موسى إبراهيمي"، وعمره 13 سنة أمام محل "الباريسي الأنيق" بشارع  
باب الوادي، أن الوفاة طبيعية"(2)

ويقول "ألبيير كاموس" الذي عاش طويلا بالجزائر وتجزل كثيرا في منطقة القبائل  
أين عاش مأساة وجوع سكان المنطقة من الجزائريين، حيث قام هناك بتحقيقات ميدانية  
عديدة أثبت من خلالها مدى تدهور المستوى المعيشي ونفشي الجوع وسط السكان  
الجزائريين بالمنطقة، فقد أرفد قصة يقول فيها بأنه شاهد طفلا خلال عملية توزيع الحبوب  
(القمح) "بالأربعاء ناث إبراهيمي"، وكان هذا الطفل يحمل كيسا صغيرا من الحبوب منح له  
من طرف السلطات الفرنسية، ودار بينهما هذا الحديث:

أ. كاموس: كم يدوم هذا الكيس لكم؟

الطفل: خمسة عشر يوما.

أ. كاموس: كم عدد أفراد أسرتهكم؟

(1) غليسيبي، ج. المصدر السابق، هامش (1)، ص. 90

(2) ALLEG, H. et AL., op.cit., P.132.

الطفل: نحن خمسة أفراد.

أ. كاموس: هل كل هذا الذي تأكلونه.

الطفل: نعم.

أ. كاموس: هل لديكم تين بالمنزل؟

الطفل: لا.

أ. كاموس: هل تضعون الزيت داخل طعامكم؟

الطفل: لا، نحن نضع الماء بدل الزيت.

وويضيف "كامو" بأن الطفل رحل عني وهو يحدق بنظرات مليئة بالتوجس، ويتساءل الكاتب هنا "ألا يكفي هذا، فعندما أتصفح اوراقى ينتابني شعور باليأس، ذلك لأنني أحسست بكل هذه المشاكل مع أنه يجب علينا قول كل شيء، لقد شعرت على الأقل بأن البؤس ليس معادلة في هذه المناطق، ولا موضوع خيال، إنه هو وموجود هنا، البؤس يصرخ ويترك اليأس في الأنفس.

وخلال هذا الحوار يضيف الكاتب، أنه سأل أحد مرافقيه خلال جولته بمنطقة القبائل وقرى تيزي وزو عن الوضعية بالمنطقة، وهل هي نفسها في كل مداشر المنطقة، فكانت الإجابة بأنه سيرى أسوء من ذلك، وبالتأكيد فإن هذا الكاتب قد شاهد ما هو أسوء من ذلك، وخاصة بالنسبة لبعض العائلات التي كانت تستعمل جذور الأشجار كطعام يومي لها، وهو ما سبب وفاة خمسة أطفال بسبب تناولهم لجذور سامة،<sup>(1)</sup> في إحدى مداشر بلاد القبائل، وهذا الوضع لم يكن سائدا بمنطقة القبائل وحدها وإنما معظم مناطق البلاد الجزائرية كانت

(1) CAMUS, Albert, *Actuelles III, Chronique Algérienne, 1939-1952*, 28<sup>ème</sup> Edition, Gallimard, Paris, France, 1958, PP.40-42.

تشهد نفس الوضعية، ماعدا منازل الأوربيين الذين كانوا ينعمون بمعيشة تضاهي حتى مستوى معيشة الأوربيين بأوربا نفسها.

وفي هذا الإطار، فإن عائلات جزائرية كثيرة كانت تعيش مثل السكان البدائيين داخل الكهوف والمغارات التي حفرت في الجبال والصخور والروابي، ومن داخل هذه الأنفاق المظلمة كان أفراد هذه العائلات يخرجون وهم يرتعشون من البرد والجوع، للبحث عن فضلات الأكل في المزابل سدا لجوع بطونهم مؤقتا إلى حين بزوع فجر يوم آخر يمكن أن يبشر هذا الشعب الجائع بما هو أفضل، حتى لو كان ذلك من المستحيلات في تلك الظروف.

وتذكر المصادر التاريخية أنه في سهول متيجة، وهي إحدى أغنى السهول بالجزائر بأكملها، كان العمال البسطاء يلتحقون بعد الإنتهاء من أعمالهم الفلاحية، ببيوتهم القصدية التي تشبه كثيرا "نواله المغرب"، حتى تتخيل أنك تعيش في مدينة "كاليفورنيا الأمريكية" بالحقل الأمبريالي أو ما كان يعرف آنذاك بحقل "القديس جواكيم"، ضمن قافلة العمال المؤقتين المضطهدين لدى الكاتب الأمريكي "جون ستانباك".\*(1)

\* جون إرنست ستانباك STEINBECK John Ernest، كاتب أمريكي، ولد في "24 فيفري 1902 بمدينة ساليانس بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوفي في 20 ديسمبر 1968 بنيويورك، درس البيولوجيا، صاحب جائزة نوبل للأداب سنة 1962، ألف عدة كتب في الأدب ومنها الخالدة التي حفظها له التاريخ "شرق عدن، تورتيلافلات، الجوهرة، فنران ورجال، رحلة مع شارلي"، و القصة الإجتماعية بعنوان: "العمال المضطهدين البؤساء". أنظر:

Le Petit Larousse Illustré, P. 1638.

(1) GUERIN, D., op.cit., PP.227-228.

إن هذا الكاتب الأمريكي صاحب الأفكار التحررية أعاد هنا تصوير مأساة الهنود الحمر الذين عانوا خلال القرنين 16 و 17 الميلاديين من البؤس والجوع والإضطهاد، في صورة لم يكن العالم يتصور وجودها، ولم تكن هذه المأساة حسبه لتنتهي بعد ما ظهرت أفكار التحرر وحقوق الإنسان بالعالم المعاصر، بل أعيد تجسيد هذا السيناريو بالجزائر وفي خمسينات القرن العشرين بسبب أن الرجل الأوربي بالجزائر قد بقي دائما يعتقد أنه ما خلق إلا ليكون سيدا مطبقا سياسة الرجل الغالب على المغلوب، ورافضا في نفس الوقت، لمبادئ الرجل الأوربي الفاتح الذي بإمكانه مساعدة الغير على التطور.

إن أغلب العائلات الجزائرية بمنطقة القبائل مثلا، كانت تعتمد في غذائها اليومي على الحشائش التي كانت تنمو تلقائيا، وقد تعودوا كثيرا على خرشف الحمار والسبانخ التي كانت تعتبر غذاء راقيا وكانت تنمو بكثرة في الغابات المحاذية لهذه القرى، وكان الأطفال وهم بلباس بالية ينطلقون كل صباح لمقاتلة الكلاب حول فضلات القمامات، وهو أمر أصبح مألوفا بالمنطقة ويحدث كل صباح.

وقد وصلت الحالة المأساوية إلى ذروتها، بحيث عرفت بعض العائلات بالمنطقة وفاة عدة أفراد من أسرها، إما بسبب الجوع أو بسبب تناولهم لأعشاب سامة، مثل عائلة بقرية "عزوزة" متكونة من عشرة أفراد لم يبق لها سوى فردين إثنين بالعائلة، وفي مدرسة نفس القرية كان طفل واحد من كل ستين طفلا يأكل أكلا مقبولا، أما الآخرين فكانوا يتناولون البصل وبعض التين أحيانا.

في حين عرفت مدرسة "تالام عياش" مجيء أطفالا عراة كلية، أما مدرسة "أزرو قولال" بالقبائل دائما، فإننا نجد بها حوالي 35 طفلا من جملة 110 طفل يأكلون مرة واحدة في اليوم فقط، وبقرية "واضية" كان أكثر من 300 بائس لا يجد الأكل من بين سكان القرية البالغ عددهم 7500 نسمة، في حين كانت هناك عائلات لا تأكل لمدة ثلاثة أيام بمنطقة "سيدي عيش".<sup>(1)</sup>

ولهذه الأسباب كانت الوفيات بالجزائر تزداد إرتفاعا وكانت أحد أهم الأسباب التي يمكن أن نضيفها لتزايد نسبة الوفيات بالجزائر، فالجوع و سوء التغذية كانا يسببان هذه العديد من الأمراض الفتاكة وخاصة بالمناطق الجبلية النائية التي كانت تعاني في صمت رهيب من الفقر المدقع والفاقة، وحتى الأرض التي كان يمتلكها الفلاح الجزائري بهذه المناطق والتي لم تكن تتعدى هكتارين في أحسن الأحوال، لم يكن بإمكانها ضمان قوت العائلة الواحدة ذات العدد الكبير من الأفراد بسبب تضائل مردود إنتاجها وصعوبة خدمتها، كما أن الإمكانيات الطبية الحديثة كانت منعدمة هناك، فالطبيب لم يكن ليحضر إلى هذه المناطق إلا في أوقات إستثنائية ووفقا لبرنامج محدد سلفا هدفه إقناع الشعب الجزائري برسالة فرنسا الحضارية.

إن المأساة الجزائرية كانت واضحة جدا، فبطاقة التغذية الشخصية هي حق من حقوق المواطن في كل دول أوربا، لأن الإحساس الإنساني لايقبل أن يجوع إنسان ما، ففي فرنسا مثلا كانت هذه البطاقات تمنح حتى للمجرمين والمحكوم عليهم بالإعدام، ولكن في

(1) CAMUS, A., *op.cit.*, PP.38 - 39- 40 - 43.

الجزائر كل شيء مغاير للواقع، فبطاقة الحبوب الممنوحة للجزائريين في الأرياف، وهم الذين يشكلون أغلبية السكان، لم تعد لها فائدة ولا صلاحية للإستعمال، بل أخذت منهم بالقوة، وكان سبب ذلك هو أنهم صوتوا في الإنتخابات لصالح المترشح الجزائري وضد مرشح الإدارة الفرنسية.<sup>(1)</sup>

والواقع أن هذه الأمور المتمثلة في المساعدات والهبات للأسر المحتاجة قد تحدث في البلدان الحرة المتطورة فيما بين سكانها، ولكن الواقع يختلف تماما عما هو موجود في المستعمرة أو في البلدان المغلوبة على أمرها، لأنه بكل بساطة حق الغالب على المغلوب مازال عالقا بذهنه، لأن القوة والسيطرة التي طبعت المستعمر هي التي تسيّر الذات لديه.

وتؤكد الباحثة الإجتماعية "جيرمان تيون" التي عاشت بالجزائر، أن ثلاثة أرباع الرجال من الجزائريين أصبحوا على حافة الضياع والتشرد، ولم نكن نعلم كيف كانت بعض العائلات توفر غذائها خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر إلى شهر جوان، كما أن الباحثة قد إنتهت إلى أن تسع من بين عشر عائلات جزائرية كانت تعيش بالموجود فقط وهي بذلك تعاني من مجاعة حقيقية ومأساة واقعية، إننا هنا، تضيف الكاتبة "جيرمان تيون"، "لسنا بصدد الحديث عن المجاعة التي تؤلم البطن، وإنما نعني تلك المجاعة التي كانت تؤدي إلى الوفاة مباشرة"<sup>(2)</sup>.

(1) SAHLI, Mohamed-Cherif, *L'Algérie Accuse, le Calvaire du Peuple Algérien*, 1<sup>ère</sup> Edition, Les Editions Algériennes EN-NAHDA, Alger, Algérie, 1949, P.46.

(2) TILLON, Germaine, *L'Afrique Bascule Vers l'Avenir, l'Algérie en 1957 et Autres Textes*, les Editions de Minuits, Paris, France, 1960, PP.43 et 54.

وتؤكد نفس الباحثة في بحث ميداني لها، بأنها شاهدت أسوء من ذلك، حيث تقول "كنت عندما أسأل في كوخ من أكواخ الأوراس، زكار والونشريس، كم مدة يدوم كيس من القمح أو الشعير، ويكون الجواب مطابقا لأعلى مقدار إستهلاك شخص واحد في اليوم، كنت أتيقن أن الدرجة الأولى من الجوع قد تم سدها والتي تتمثل في الإكتفاء بالحبوب ومشتقاتها في الغذاء، وأن الدرجة الثانية التي تتمثل في إضافة بعض البقول والفواكه إلى الحبوب، ماتزال تحوم وعلى الدوام، على الأسرة البائسة، وعندما ينخفض إستهلاك الحبوب، أتيقن أن هناك أحد أمرين: أما الرفاه والغنى المتمثل في قليل من السكر والزبدة واللحم والحليب أو الفقر الكلي والجوع الذي يؤلم البطن ويؤدي بعدها مباشرة إلى الموت".<sup>(1)</sup>

وهذا الوضع الذي كان يتكرر دوما كما أسلفنا الذكر في كل الأكواخ الجزائرية المنتشرة عبر الوطن، يعبر تماما عن الحالة الاجتماعية المأسوية التي كانت تعيشها كل المداشر والقرى الجزائرية، وهذا ما يؤكد "لويس شوفالييه"، حيث يرى أن الإنطباع الذي تستطيع أن تخرج به من هذا الوضع، هو أن مجموع السكان كانوا يعانون نقصا واضحا في الأغذية الرئيسية.

فقد لاحظ هذا الكاتب أن ثلاثة أرباع السكان كانوا محرومين من الحليب و اللحم والبيض والمواد الدهنية الجيدة، وهم إذا إستطاعوا توفير حاجتهم إلى الطاقة كانت

(1) TILLION, Germaine, *op.cit.*, PP.85-86.



المواد النشوية المتمثلة في مختلف أنواع الدقيق، هي الطعام الوحيد الذي يفرطون في تناوله، والحصص الغذائية تبقى في جميع الحالات، غير متوازية من الناحية النوعية. (1)

ومنه، فإن معظم سكان الجزائر لم يكونوا في مأمن من المجاعات والأمراض بسبب نوع التغذية، إضافة إلى الجفاف من جهة وبرودة الشتاء من جهة أخرى، ونذكر على سبيل المثال هنا ما قاله نائب مدينة الجزائر السيد "شارل أوجين لوفابر" محاولا إبراز مساعي الحكومة للقضاء على المجاعة التي كانت تضرب الجنوب الجزائري، حيث قال: "صدقوني، إن الطرق مملوءة بالجثث".

وفي المجلس العام لمدينة الجزائر، وصف الدكتور "فرانش" نائب رئيس المجلس، السكان الجزائريين الذين بقيت لهم بعض القوة للبحث في القمامات ويتصارعون مع الكلاب من أجل فضلات الأوربيين، وهذا في مدينة الشلف وفي جنوبها، أين كان الوضع أكثر ترديا، ويصور الوضع قائلا "إننا ندفن الأطفال والعجائز والشيوخ الذين ماتوا بسبب الجوع بمنطقة الجلفة التي تجمع بها البؤساء بحثا عن الأكل"، وفي "الأغواط"، جمعت السلطات الفرنسية الأهالي الجائعين أو كما كان يلقبهم الفرنسيون بالمساكين، في مخيم سرعان ما تحول إلى مقبرة، إذ أنه في فترة عشرين يوما فقط، تم تسجيل وفاة 33 شخصا بسبب الجوع. (2)

(1) ARON, (Robert), LAVAGENE, (François), FELLER, (Janine-Garnier), RIZET, (Yvette), **Les Origines de la Guerre d'Algérie**, 1<sup>ère</sup> Edition, Librairie Arthème FAYARD, Paris, France, 1962, P.199.

(2) DESCLOITRES, (Robert), REVERDY, (Jean-Claude), DESCLOITRES, (Claudine), **l'Algérie Des Bidons Villes, le Tiers Monde Dans la Cité**, 2<sup>ème</sup> Série, Documents VI, Editions MOUTON & CO, Paris, France, 1961, P.93.

ومع إستمرار تدهور المستوى المعيشي للسكان الجزائريين، إستمر تطور مستوى معيشة الأوربيين، حيث شهد القطاع الإقتصادي تطورا كبيرا بين سنوات 1947 و1954 ولكن لمصلحة الأوربيين، بحيث أن 90 % من الفوائد كانت تعود لمصلحة المؤسسات الأوربية،<sup>(1)</sup> إضافة إلى أن كل الأراضي الخصبة كانت بيد الأوربيين حيث يمكن للمرء أن يقطع أكثر من 90 كلم من مدينة الجزائر إلى "شرشال" مرورا "بسهول متيجة"، دون أن يجد في طريقه أرضا يملكها جزائري، فكل الأراضي كانت في يد الكولون، وهي أجود الأراضي وأخصبها.

ومن بين هؤلاء الأغنياء على سبيل المثال لا الحصر نجد النائب "هنري بوجو" المعروف بملك الخمور والقطن والتبغ، و"ريموند لاكبير" رئيس الجمعية الجزائرية، و"أميدي فروجي" رئيس فيدرالية رؤساء البلديات بالجزائر، إضافة إلى النائب "جورج بلاشيت" صاحب جريدة "لوجورنال دالجي"، والمعروف بملك الحلفاء، وكذا "الوران سكيافينو" رئيس غرفة التجارة بالجزائر، و"قراسيان فور" صاحب أكبر حقول القمح بقسنطينة، دون أن ننسى "جان دورو"، صاحب جريدة "إيكو دالجي" والتي تنازل عنها فيما بعد، لصهره "ألان سيريني".<sup>(2)</sup>

(1) CORNEVIN, Marianne, **Histoire de l'Afrique Contemporaine de la Deuxième Guerre Mondiale à Nos Jours**, 2<sup>ème</sup> Edition, Editions PAYOT, Paris, France, 1978, P.158.

(2) DROZ, (Bernard), LEVER, (Evelyne), **Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962**, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions SEUIL, Paris, France, 1982, PP.40-41.

إن "هنري بورجو" مثلا كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مدينة الجزائر، ويملك ألفي هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، وبساتين ضخمة تنتج أربعة ملايين لتر من الخمر، وكان أيضا يملك أسهما في 18 شركة منها "شركة الشابو دي جاندارم" التي يملك بها في مدينة بني سليمان 1200 هكتار، والشركة الزراعية لإفريقيا الشمالية ومطاحن الشلف ومناجم فسفاط قسنطينة ومصانع التبغ، كما كان يسيطر على صحيفة يومية بالجزائر لها صداها الواسع وسط المستوطنين.

أما النائب المستوطن "جورج بلاشيت" فكان يحتكر ثروات الحلفاء في إقليم الهضاب العليا وكذا شمالي مدينة الجلفة، حيث تنازلت الإدارة الإستعمارية له عن أكثر من 689 هكتار مخصصة لإنتاج الحلفاء مقابل 15 سنتيما عن كل طن من إنتاج هذه المادة في حدود الألف طن، و ما زاد عن ذلك يدفع عنه 25 سنتيما للدولة فقط، وكان أيضا يعتبر من كبار المساهمين في شركة مياه وهران، زيادة على أنه كان يدير جريدة "الوجورنال دالجي" (1).

وسيطر "لوران سكيافينو" العضو البارز في مجلس الشيوخ الفرنسي على عمليات التجارة والنقل البحري ويملك أيضا شركة ملاحية خاصة بإسمه وله أسهم في سبع مؤسسات هامة لإستغلال مناجم الفسفاط والنقل التجاري والمصارف التجارية والصناعية، حيث نشرت 24 شركة في الجزائر أرقاما عن تطور أرباحها من 468 مليون فرنك فرنسي عام 1947، إلى 7.155 مليون فرنك عام 1954. (2)

(1) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط الإستعماري ....، ص ص. 51-52.

(2) نفسه، ص. 51.

ونلاحظ بأن الأوربيين المتواجدين بالجزائر والملقبين عادة "بالأقدام السوداء" كانوا إنتهازيون إلى أقصى درجة ممكنة، وإلا كيف نفسر ثراءهم السريع رغم أن عائداتهم كانت أقل من 20 % إذا ما قارناها بعائدات فرنسي فرنسا، زيادة على أن سبع أشخاص من بين ثمانية من الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، لم يكن مدخولهم من الأرض مباشرة، وإنما كانوا موظفون أو تجار أو تقنيون أو إطارات، وبعضهم كانوا من رجال الدولة أو رجال يمتهنون وظائف حرة،<sup>(1)</sup> لكن وقوف ومرافقة السلطة الإستعمارية إلى جانبهم ومساندتهم، مكنتهم من بناء ثروة مالية كبيرة فشلوا في توفيرها بفرنسا نفسها.

### 2-3 - تردي الوضع المادي للشعب الجزائري:

لقد كانت مداخيل الفرد الجزائري من أدنى المداخيل المعروفة آنذاك في العالم، فالقاعدة الأساسية الفرنسية بالنسبة للأجور كانت تستوجب إعطاء أقل ما يكون للعامل الجزائري، وخاصة في المنطقة الفلاحية ليزداد المعمرون ثراء والجزائري فقرا، لأن أساس الإستعمار بني أيضا على سياسة التفتير المنتهجة من طرف السلطة الإستعمارية وهي التي زادت من معاناة الشعب الجزائري برمته، وأصبح غير قادر على مواجهة تلك الظروف التي حتمت عليه التراجع إلى الخلف، خوفا بالدرجة الأولى من العقاب الإداري الذي كانت تنتهجه السلطة الإستعمارية.

وكان المدخول المالي للفلاح الجزائري لا يتجاوز الـ 20 ألف فرنك فرنسي قديم

(1) JUIN, (Alfonce), NAROUN, (Amar), **Histoire Parallele, La France en Algérie, 1830-1962**, Librairie Academique Perrin, Paris, France, 1963, P.95.

سنويا، أي أن الفلاح الجزائري كان يحصل على أقل مدخول مالي في العالم بعد الفلاح الهندي الذي كان يقل عنه بعض الشيء،<sup>(1)</sup> وهذا ما يؤكد أن السلطة الإستعمارية كانت تسعى إلى جعل هذا العامل عبدا يئن تحت وطأة الجوع، ولا يفكر إطلاقا في أسباب هذا الجوع أو في مواجهة ظروف وجوده.

وتذكر المصادر التاريخية أيضا أن الجزائريين كانوا يحصلون في سنة 1911 على حوالي 163 كيلوغرام من القمح في السنة، لتتخف تلك الكمية في سنة 1953 إلى 119 كيلوغرام فقط، ونفس الشيء يقال عن إنخفاض الكمية من الشعير حيث كان معدل ما يحصل عليه الجزائري في سنة 1911، حوالي 174 كيلوغرام ثم انخفضت هذه الكمية إلى 83 كيلوغرام في سنة 1953.

وهذه الحقائق تعطينا فكرة واضحة عن معاناة الفرد الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن 46 % من الفلاحين الجزائريين كانوا في بطالة تامة ولا يجدون أي عمل يقومون به ويحصلون لأجله على راتب ولو بسيط لشراء الغذاء الضروري لهم و لعائلاتهم.<sup>(2)</sup>

وفي المقابل، كان معدل مدخول الأوربي 870 ألف فرنك فرنسي قديم وهو ما يجعله في منأى عن أي إهتزازات في مستويات معيشته، بل تجعله يعيش حياة مترفة إلى أبعد الحدود، أما قضية القروض والدعم المالي للزراعة والصناعة فقد سيطر الأوربيون

(1) NOUSCHI, André, *La Naissance du Nationalisme...* .PP., 176-183.

(2) FAVROD, C.H, *op.cit.*, P.139.

على المؤسسات التي كانت تقدم الدعم للزراعة، حيث أنه في سنة 1952 كان هناك 14.082 مزارع أوروبي تلقوا قروضا مالية لا تقل عن 12.300 مليون فرنك فرنسي قديم، في حين تلقى 8.401 مزارع جزائري قروضا لا تتجاوز 2.600 مليون فرنك فرنسي قديم.<sup>(1)</sup>

وكرر فعل عن سياسة الأجور التي إعتمدتها سلطات الإحتلال، بدأت تظهر للعيان بعض التجمعات العمالية للمطالبة بتحسين الأجور على وجه الخصوص، تبناها في بداية الأمر العمال الأوروبيون الذين تجمعوا ضمن الهياكل النقابية التابعة إلى 39 ألف منخرط أوروبي سنة 1934،<sup>(2)</sup> وكانت جل مطالبهم تتمثل في رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، في حين بلغ عدد المنخرطين من الجزائريين في هذه التجمعات النقابية سنة 1936 أكثر من 15 ألف عامل، وهو رقم معتبر بالنظر للظروف المعيشية آنذاك، رغم تخوف العمال الجزائريين من فقدان مناصب عملهم بسبب هذه السلوكات.

أما بالنسبة للقروض التي كانت تمنح لتدعيم الصناعات الخفيفة فإن إحصائيات سنة 1954 تؤكد حقيقة مذهلة وهي أن 92 % من القروض ذهبت إلى 65 ألف مؤسسة صناعية أوروبية، حيث تلقت 375 مليار فرنك فرنسي قديم، بينما تلقت 100 ألف مؤسسة جزائرية حوالي 33 مليار فرنك فرنسي قديم فقط،<sup>(3)</sup> ونستخلص من هذه الفروق الكبيرة

(1) NOUSCHI, André, **La Naissance du Nationalisme..** .PP., 116-120.

(2) CANTIER, J. ,**op.cit.**, P. 71.

(3) JEANSON, C. et F., **op.cit.**, P.158.

في القروض، أن الجزائريين كانوا لا يحصلون إلا على مساعدة مالية ضئيلة في ميدان القروض لا تتجاوز 8 % وهذا ما جعلهم يشعرون بالظلم ومستعدون لتغيير الأوضاع بدون تحفظ، كما أن ثلاثة أرباع القطاع الإقتصادي في سنة 1954 كانت بأيدي الفرنسيين، و92.8 % كانوا من الإطارات العليا و82.4 % من التقنيين و86 % من الموظفين كانوا فرنسيين، في حين أن 95 % من العمال اليدويين كانوا جزائريين<sup>(1)</sup>.

ورغم تسويات الإدارة الإستعمارية للأجور، إلا أن ذلك لم يكن كافيا حيث أصبحت المنطقة الأولى يتقاضى فيها العامل يوميا حوالي 427 فرنكا فرنسيا، مقابل 14 ساعة من العمل يوميا، أما المنطقة الثانية فيتقاضى فيها العامل 390 فرنكا مقابل نفس المدة، وكانت أسعار المواد الغذائية والألبسة والأقمشة مرتفعة بالمقابل، مما جعل القدرة الشرائية عند العمال والفلاحين شبه منعدمة ولا تمكنهم تلك الأجور المنخفضة، إلا من حياة التقشف والحرمان، خاصة وأن كل عامل كان يكفل في الأغلب عائلة كثيرة العدد، وليس له في عمله أيضا ضمان إجتماعي<sup>(2)</sup>.

وقد عرفت أسعار المواد الغذائية في مدينة الجزائر إرتفاعا كبيرا بداية من سنة 1931، وهذا ما تم ملاحظته داخل أسواق المدينة، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى توجه الحكومة الفرنسية إلى سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية نحو فرنسا، فعلى سبيل المثال كانت أسواق الورشات المركزية بالجزائر العاصمة تستقبل يوميا ما بين 12 ألف و20

(1) بن حمودة، بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2012، ص. 83.

(2) المدني، أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، الطبعة الأولى، دار النشر، بيروت، لبنان، 1958، ص، 131.

ألف صندوق منها قبل سنة 1932، وبعد هذا التاريخ أصبحت المنتوجات الفلاحية لا تتجاوز 7 آلاف صندوق،<sup>(1)</sup> وهو ما خلق المضاربة في الأسعار التي إرتفعت بشكل رهيب وظهر الجشع جليا لدى كبار التجار من المستوطنين، لتبقى الجزائر إمتدادا كليا للوطن الأم فرنسا بتصدير كل المنتوجات الفلاحية نحوها.

إن ما كان يعيشه العامل الجزائري البسيط مهما تغيرت مواقع عمله، جعله رقما مثبتا وإسما وفيما ضمن القوافل الطويلة لبؤساء الجزائر، لأن المداخيل وإن كانت تغطي بعض الفقات اليومية الحتمية، فإنها من جهة ثانية لم تكن تكفي لإعالة عائلة مكونة من 15 فردا أو أكثر في كثير من الأحيان، ولذلك كان لزاما على كل هذه العائلات دراسة الميزانية جيدا قبل نفقتها.

وبشهادة المعاصرين من متصرفي البلديات المختلطة وهم الذين يعايشون يوميا واقع العالم الريفي، يكون من السهل علينا أن نوضح متوسط المدخول السنوي للفرد الجزائري، حيث كان معدل الدخل لكل فرد جزائري يتراوح ما بين 16.000 و22.000 فرنك قديم في بداية الحرب التحريرية، وهذا ما يعادل دخلا يساوي ثلاثة قناطير من القمح الصلب في السنة، والذي كانت تزيد قيمته قليلا عن 15.000 فرنك في سنة 1954.<sup>(2)</sup>

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939*, P. 205.

(2) صاري، جيلالي، الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني، مقال بمجلة الثقافة، عدد84، نوفمبر ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص، 199.



وبنواحي منطقة القبائل كان مدخول الجزائريين من بين أضعف المداخل في العالم، إذ لم يكن يتعدى معدل الدخل السنوي 20.000 فرنك، حسب ما أورده السيد "ليون طابا"، و12.000 فرنك، حسب السيد "فالدي"، أما "رينيه جان دارم"، فقد أورد بأن المدخول الأسري كان لا يتجاوز 30.000 فرنك فرنسي في الجبال، وأكثر من 100.000 فرنك في المدن.<sup>(1)</sup>

ويمكن لنا هنا أن نردف مثالا آخرًا عن القدرة الشرائية التي أصبحت منعدمة في العشرية التي سبقت الثورة الجزائرية، ففي عام 1914 كان على العامل أن يشتغل مدة عشرة أيام كاملة لكي يستطيع شراء قنطار من القمح بقيمة 20 فرنك فرنسي، أما في سنة 1944، فقد كان عليه أن يعمل مدة تتراوح ما بين 15 إلى 20 يوما لشراء نفس الكمية، بقيمة 400 فرنك فرنسي، وهذا ما يفسر غلاء المعيشة وإنحطاطها بعد 30 سنة من التاريخ الأول.<sup>(2)</sup>

والجدير بالذكر أن القدرة الشرائية بالنسبة للشعب الجزائري، قد إنهارت بصورة غريبة قبيل إندلاع الحرب العالمية الثانية، مع إنتشار ظاهرة السوق السوداء التي جعلت من المستوطنين المتحكمين في هذه السوق أثرياء فوق العادة، بعد أن سيطروا على منابع الثروة وروافدها.

(1) GALLISSOT, René, *L'Economie de l'Afrique du Nord*, Collection « Que-Sais-Je », 1<sup>ère</sup> Edition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1961, PP.77-78.

(2) GUILLOT, J., *Le Développement Economique de l'Algérie*, Cahiers de l'Institut des Sciences Economiques Appliquées, 1<sup>ère</sup> Edition, les Capricines, Paris, France, 1960, P.13.

ونتيجة لذلك، فقد شهدت الجزائر إرتفاعا غير مسبوق في الأسعار، حيث أن سعر القنطار الواحد من الشعير مثلا والذي لم يكن يتعدى سعره في السوق 600 فرنك فرنسي قبيل الحرب العالمية الثانية، أصبح يباع بـ 2500 فرنك فرنسي، أما القمح فقد وصل سعره إلى 5000 فرنك فرنسي للقنطار بعد أن كان سعره محددًا بـ 850 فرنك فرنسي للقنطار قبل ذلك، كما شهدت أسعار مادة الخبز من جهتها إرتفاعا كبيرا قدر بنسبة 10 %، وهذا الإرتفاع الكبير في الأسعار زاد من معاناة الجزائريين وتدهورت معه القدرة الشرائية لهم، عكس المستوطنين الأوربيين الذين لم يتأثروا إطلاقا بذلك نظرا لإمتلاكهم إعتادات مالية، وكذا المساعدات التي كانت تقدمها لهم بعض البنوك الفرنسية في شكل قروض.<sup>(1)</sup>

وظهر التمييز واضحا بين الجزائريين والمستوطنين حتى في توزيع المواد الغذائية، سواء في حجم الكميات أو الأسعار، ففي زمن الأزمات مثلا كان نصيب الفرد الجزائري من القمح والشعير يتراوح بين 3 إلى 7 كلغ لمدة تصل إلى شهر أو أكثر، ومن الخبز 300 غرام في اليوم لكل فرد أي 9 كلغ للشهر، في حين كانت تمنح للأوربي الكمية التي يطلبها دون نقصان، وإن أراد الفرد الجزائري الإعتراض أو المطالبة بحقوقه لم يكن يجد أدنا صاغية، وإن أصر على ذلك، كان يتعرض لعقوبات قد تصل إلى حد السجن إن تطلب الأمر.<sup>(2)</sup>

(1) رزاق، عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 44.  
(2) نفسه، ص ص 254-258.

لقد كان نظام العمل في الجزائر يشبه إلى حد ما نظام "العبودية"، لأننا لا نجد إسما آخر ليوم عمل يدوم فيه الشغل أكثر من 15 ساعة، إذ يمكن لنا أن نؤكد أن يوم العمل، كان في حقيقة الأمر يومين من العمل في يوم واحد، فإذا جمعنا ساعات العمل المعروفة في العمل آنذاك ليومين متتاليين يصبح لدينا 16 ساعة، أي 8 ساعات في اليوم الواحد، ولكن العامل الجزائري كان يعمل مدة 14 إلى 15 ساعة في اليوم الواحد، ورغم ذلك فإن الأجور كانت مهينة جدا ولا تكفي إطلاقا لضمان حياة أفراد عائلة مكونة من 5 أفراد فقط، زيادة على ذلك، فإن العامل الجزائري كان يعاني من ظروف قاسية أثناء أداء مهامه، ولا مجال هنا للمطالبة بتحسين هذه الظروف، لأن جيشا كبيرا من العاطلين عن العمل كانوا ينتظرون نورهم لإستخلاف من سولت له نفسه مواجهة تعليمات رب العمل.

وفي إحدى التقارير الصادرة عن الإدارة الفرنسية، ترى بأنه كان هناك أكثر من 6.000.000 جزائري كان لهم معدل دخل أدنى من 20.000 فرنك فرنسي قديم، وهذا ما يجعل الفلاحين الجزائريين يعدون الأفقر في العالم،<sup>(1)</sup> وهذا ما يؤكد الكاتب "سليمان الشيخ"، حيث يؤكد أنه في سنة 1954، كان معدل الدخل السنوي للفلاح الجزائري لا يتجاوز 22000 فرنك فرنسي، في حين إرتفع المعدل لدى الفلاح الأوربي إلى أكثر من 78000 فرنك، و منه فإن الفلاح الجزائري كان يرى مستوى معيشته يتدنّى بإستمرار.<sup>(2)</sup>

(1) MAROUF, Nadir, *Statut de la Paysannerie Algérienne à Travers l'Evolution Socio-Juridique des Structures Agraires*, IN, Congrès Internationale de Sociologie, Tome III, Alger, Algérie, 1975, PP.312-313.

(2) CHIKH, Slimane, *L'Algérie en Armes ou le Temps des Certitudes*, O.P.U, Alger, Algérie, 1981, P.169.

وترى التقارير التي أعدت بمنطقة "وادي الفضة" بالونشريس من موظف الإدارة للبلدية المختلطة عام 1950، بأن 100.000 فرنك فرنسي قديم هي مدخول العامل الجزائري في السنة، وكانت موجهة أساسا للغذاء و الملابس وإعالة عائلة تتكون من 6 أفراد طيلة عام كامل.

ولهذا لم يكن غريبا أن يتغذى هذا المواطن على حبات الذرى في أغلب الأحيان، وعلى بعض من الحليب في أحيان نادرة ولا يستهلك القهوة والسكر إلا نادرا، و لم يكن هناك مجالا لإستعمال الزيت ولا الصابون، إنه إنسان قنوع ولكنه كان دائما مجبرا على قناعته هذه.

ومن جهة أخرى اتضح جليا أن الرأسمالية الكولونيالية أفرزت نظام عمل يقوم أساسا على الفروق غير المتكافئة في سلم الأجور الذي كان يستند على أسس عنصرية فريدة من نوعها، فلا مجال هنا لذكر مصطلح المساواة لا في نوع العمل ولا في قيمة الأجر المدفوع، رغم أن إدارة الإحتلال الفرنسي كانت قد حددت أجر العمال من الأهالي اليوميين وعمال المزارع ما بين 8 فرنك فرنسي و16.80 فرنك، وما بين 15 إلى 22.50 فرنك للعمال المتخصصين، غير أن الواقع كان بعيدا جدا عن هذه الأرقام.

وفي هذا الإطار فقد عقد الكولون مؤتمرا عاما بمدينة الشلف في سنة 1933، وقرروا فيه بالإجماع تثبيت سقف الأجور على نحو يعطي للعامل العادي 8 فرنكات وللعامل الجيد 9 فرنكات وللعامل الممتاز 10 فرنكات فقط، بينما تعطى المرأة العاملة 5 فرنكات فقط، مقابل 4 إلى 5 فرنكات للأطفال العاملين في الحقول والمزارع مع منع أي

رفع لسقف الأجور،<sup>(1)</sup> وهذا ما يؤكد "جون ميليا" الذي يصور الأمر على أساس أنه الهدف الرئيسي الذي كانت إدارة الإحتلال تسعى إليه و تدافع عنه بشدة، تفاديا لغضب الكولون و خوفا من ظهور الإضطرابات.

وقد أكدت بعض التقارير أن عمال الزراعة بناحية معسكر أن أحسن العمال يتقاضون في أوقات جني العنب ما بين 8 إلى 10 فرنك ليوم واحد يبدأ من الساعة الرابعة صباحا و ينتهي على الساعة السابعة أو الثامنة مساء، بينما يتقاضى الآخرون ما بين 4 إلى 6 فرنك في اليوم.<sup>(2)</sup>

وقد عرفت الأجور في القطاع الفلاحي تراجعا محسوسا بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية، فإذا كان أجر العامل قبل الإحتلال الألماني لفرنسا قد قدر ما بين 30 إلى 35 فرنك، فإنها لم تتجاوز 18 إلى 20 فرنكا لليوم الواحد خلال سنتي 1940-1941 وبغير إمتياز ولا دعم مضاف، ولهذا كان الفلاح يحجم عن العمل في القطاع الفلاحي كما حدث مع فلاحي منطقتي "الحميز" و"الحراش" بمدينة الجزائر الذين رفضوا جني محصول العنب حيث إحتج الكولون على ذلك لتقوم مصالح الدرك بالتقصي في الأمر.

وقد خلصت هذه التحريات التي تمت إلى أن هؤلاء الكولون كانوا يتهربون من تطبيق الحد الأدنى للأجور الذي كان يتراوح ما بين 11 و 13 فرنك وكانوا يكتفون بدفع 9 إلى 11 فرنك، مع حساب اليوم الواحد ب 11 ساعة عوض 8 ساعات، و يتحايلون

(1) MELIA, Jean, *op.cit.*, P.122.

(2) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 94.

أيضا على إحتساب الأجر وفق معايير عمرية مزيفة، حيث كانوا يعتبرون الفئة ما بين 20 إلى 22 سنة مصنفة في فئة أقل من 20 سنة و تمنح وفق ذلك 9 فرنك، وكان عدد كثير منهم يبتز عماله ببيع الخبز لهم بقيمة تساوي 3.10 فرنك، وفي هذا الإطار كشف تحقيق للدرك بأن أرباب المزارع الفلاحية كانوا يبيعون الخبز لعمالهم بهذه القيمة مستغلين بعد مقر العمل عن مركز التزود، ولكن بوزن ناقص عن الوزن الرسمي المحدد بواحد كيلوغرام، بحيث كان يزن 750 إلى 860 غرام،<sup>(1)</sup> وهذه العادات بقيت ملازمة للعديد من المستوطنين أصحاب المزارع مع الفلاحين الجزائريين العاملين لديهم، والذين كاموا يفرضون عليهم شراء الخبز منهم.

وأشارت دراسة في هذا المجال حول ندرة اليد العاملة في المجال الفلاحي حيث تساءل صاحب الدراسة قائلا "هل تعلمون أن الخضر أصبحت مفقودة في الأسواق وفي المدن الكبرى وكذلك الحال بالنسبة للقمح، ولعله قد لا نجد الخبز في غضون ثلاثة أشهر"،<sup>(2)</sup> وسرعان ما عرف سعر الخبز إرتفاعا في السعر، حيث إرتفع من 2.05 فرنك للخبزة الواحدة إلى 2.10 فرنك،<sup>(3)</sup> وهو سعر جعل من العائلات الجزائرية تتجه نحو إستهلاك الحبز المصنوع بالبيوت وعادة ما كان يصنع في حالة عدم توفر القمح، من دقيق البلوط الذي كان يجمع من الغابات، ثم تقوم النسوة بطحنة وتخزينه لإستعماله وقت الحاجة.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 215، هامش رقم 2.

(2) نفسه، ص 216.

(3) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939*, P. 136.

وفي عام 1942، قفز سعر الخبز والطحين إلى ما يربو عن ثلاثة أضعاف وإلى أكثر من ستة أضعاف في مواد الزيت واللحوم والقمصان، وتحول الناس إلى الإعتماد على المؤونة الذاتية و افتقدوا إلى مواد السكر والبن والصابون، وتحولت بعض الإسطبلات بعد الإنزال الأمريكي إلى مخزن للمنتجات الضرورية للحياة ليعاد بيعها في السوق السوداء<sup>(1)</sup> بأثمان باهضة بفعل المضاربة، لتصبح هذه السوق مكانا طبيعيا لإقتناء ضروريات الحياة، فمادة الشعير مثلا أصبحت كمياته ضئيلة جدا و أصبح يباع بسبعة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح سعر القنطار الواحد من هذه المادة يباع بسعر 400 فرنك بعدما كان سعره يساوي 60 فرنكا.<sup>(2)</sup>

ولم تكن الرسالة المفتوحة التي تم تحريرها في 19 مارس 1937، من طرف مجموعة من الوجيهاء الجزائريين والموجهة إلى اللجنة البرلمانية للتحقيق لأبداء رأيهم إزاء تحسين وضعيتهم، إلا صورة أخرى لما يمثله منظري السياسة الكولونيالية على أرض الجزائر، حيث وصفت بدقة متناهية ذلك البؤس الإجتماعي الذي كان يعيشه الجزائريون، والتي جاء فيها مايلي "هلا أدركتم الوضعية التعيسة للأهالي من الجانب الإجتماعي والإقتصادي والصحي، ونحن نجوب منطقة القبائل شاهدا العائلات تحتشد في أقبية ملوثة بسبب إنعدام الوسائل التي تستوجبها الحضارة في بناء المدن العصرية، وتبقى المؤسسات الصحية ومؤسسات التعاونيات الفلاحية والقرض التجاري، أشياء يستفيد

(1) حربي، محمد، حياة تحد و صمود، مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة بوباكير عبد العزيز وقسايسية علي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 42.

(2) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 267.

منها جيران الأهالي من الأوربيين، فهؤلاء أغنياء وسعداء ويستفيدون من محاسن الحضارة الفرنسية في حدود ما يكون فيه الجزائريون فقراء و تعساء".

ويضيف محرروا الرسالة "أنه من العيب أن يشاهد السياح الأجانب هذه المظاهر المتردية، إذ أننا لا نبالغ إذا قلنا بأن وضعية الأهالي تبدو أتعس مما كانت عليه قبل الإحتلال، فوسائل الري تبدو منعدمة بالنسبة للأهالي والأراضي التي تغطي الهضاب العليا والمناطق المنخفضة للمناطق شبه الصحراوية، هي جد خصبة وتشكل أكبر مساحة في الجزائر ولكنها في حالة جفاف دائم، في الوقت الذي يدفع فيه الأهالي من أصحاب هذه الأراضي، الضرائب على العقار وعلى المداخل الزراعية بصفة منتظمة ووفق حساب جزافي".<sup>(1)</sup>

وعليه تضيف نفس الرسالة، فالأمة الفرنسية ليست كما يبدو أقل كرما إزاء الأهالي من الأمة الإنجليزية اتجاه الأهالي التابعين لها في السودان، فالإنجليز قد منحوا لهذا البلد أهمية زراعية كبيرة بفضل وسائل الري التي تعكف على تعميمها ورغم أننا لا نعتقد بأن أراضي السودان أخصب من أراضي الجزائر، وكما لا نعتقد أيضا بأن الشعب السوداني أفضل قابلية للتطور من الشعب الجزائري، ومع ذلك فإن السودان قد بلغ مرتبة مساوية لمصر من حيث الإنتاج الزراعي، في محاصيل الحبوب والقطن وباقي منتجات الأرض وبصفة عامة، فإن وضعية الفلاح تدور حول الإفلاس بسبب الأزمات المتعاقبة

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 123.



والتي تعمقت أكثر بالربا وبالسنوات العجاف وبارتفاع خسائر الحيوانات والأسعار، وغياب الشراكة بالحجم الذي دفع بالفلاح إلى إما إلى الإفلاس أو إلى الحجز القضائي لأملكه العقارية، إذ أن سجلات جلسات المحاكم تشهد على الفراغ الكبير الذي شهدته القرى، لاسيما مع بداية هذا القرن الثاني من الإحتلال حيث إنخفض عدد الفلاحين الذين نزحوا نحو المدن وزاد عدد العاطلين عن العمل وتكاثر عدد المتسولين والمتشردين، فالأزمة تتعمق والدولة تضيق، لقد عمت البطالة وانتشرت الرشوة التي حصدت كل شيء وأصبحت الدعاية المشبوهة تكسب عقول الأهالي، فقد فسدت الخصال وتحولت الصداقة إلى حقد وتباعدت العلاقات وتحول الأمل إلى يأس.<sup>(1)</sup>

إن هذه الرسالة التي تصف الوضعية المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري برمته عكس ما كان عليه المجتمع الأوربي، كانت تعبر بصدق عن السياسة الكولونيالية التي جسدها الحكومة الفرنسية في الجزائر، كما عكست من جهة أخرى مدى سعي هذه الحكومة لدعم المستوطنين في برامجهم و مشاريعهم، والتي لم تكن سوى مشاريع تنموية تثير طمع كل المستوطنين الذين لم يكن يهمهم سوى تحقيق مآربهم على حساب السواد الأعظم من الجزائريين المقهورين الذين أصبحوا يئنون تحت وطأة العذاب الإجتماعي الذي جسده السلطات الإستعمارية الفرنسية.

ومن جهة أخرى، فقد كانت هذه المدونة المحررة من طرف البعض من وجهاء

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 123.

الجزائر، توضح أيضا ما قاله "أليكسيس دي طوكفيل"\* عندما صرح في عام 1848 "لقد أطفالنا الشموع (وهو هنا يعني المدارس) التي جئنا لنضيئها"، وهو تعبير صادق عن السياسة الفرنسية التي جسدتها الإدارة الإستعمارية منذ السنوات الأولى للإحتلال، ليس فقط في مجال التعليم والثقافة، وإنما في كل مجالات الحياة بعد مصادرتها وإستيلائها على مقومات الحضارة الإسلامية المادية و المعنوية.

وهذا الوضع المتدهور قابله من جهة أخرى تطور مذهل لمستوى معيشة الأوربيين و إرتفاع دخلهم السنوي، ومعه لم يجد السكان من الجزائريين مكانا لهم ضمن المجتمع الأوربي المتميز، لذلك كنا نلاحظ بروز المطالب الإجتماعية المتمثلة في تحسين الظروف الإجتماعية والمعيشية ضمن المطالب التي كانت تتقدم بها الأحزاب السياسية الجزائرية في برامجها إلى جانب المطالب السياسية الأخرى المختلفة على إختلاف طبيعة كل حزب سياسي، ولكن الإدارة الإستعمارية لم تكن لتطبق تلك القوانين الصادرة من الجهازين التشريعي والتنفيذي، والتي كانت في بعض الأحيان موجهة لفائدة الجزائريين، لتبقى مجرد نقاشات في دوائر مغلقة موجهة للإستهلاك فقط.

ويصف الدكتور الفرنسي "طوماس" الذي عاش في الجزائر وعمل في مستشفى

\* اليكسيس هنري شارل كليرال، المعروف بـ "ألكسيس دي توكفيل"، ولد سنة 1805 بباريس، وتوفي 1859 بكان بفرنسا بمرض السل، فيلسوف، مؤرخ و رجل سياسة فرنسي درس بالولايات المتحدة الأمريكية، ألف كتابه بعنوان "عن الديمقراطية في أمريكا"، و آخر بعنوان "النظام القديم والثورة"، دافع عن فكرة القضاء عن العبودية، انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية الفرنسية في 1848، ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية الفرنسية خلال عام 1849. أنظر:

Le Petit Larousse Illustré, op.cit., P. 1724.

الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية المأساة الكبيرة التي كان يعيشها الشعب الجزائري، وصفا دقيقا من خلال شهادته التي أدلى بها لجريدة "فرانس أوبسرفاتور" في أكتوبر 1956 والتي جاء فيها " لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية، يجنون قوت يومهم ابتداءا من سن الخامسة ببيع الجرائد، ومسح الأحذية ورأيت أكواخ القصدير في الأحياء العربية، وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة، وأثناء جني الكروم إلتقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل، ينامون في الليل داخل الحفر ويتغذون ببعض حبات التمر أو العنب، لقد كنت في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية حيث كانت المجاعة تقتل آلاف الناس، وقد شاهدت القمع المروع الذي تسبب في موت ستين ألف شخص، كما شاهدت منتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية".<sup>(1)</sup>

ويذكر "حسين أيت أحمد" أنه هو أيضا عاش حياة قاسية جدا مثل كل الأطفال الآخرين في سنه، فقد تألم من البرد وعانى كثيرا من الجوع وإذا كان قد بقي على قيد الحياة فإن ذلك يعود إلى الصدفة فقط، حيث تغلب فيها على قانون "الإنتقاء الطبيعي" ويضيف بأن البلدية المختلطة "لميشلي عين الحمام حاليا"، لم يكن بها سوى طبيب واحد لأكثر من 100 ألف ساكن بها.<sup>(2)</sup>

(1) سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 189.  
(2) AIT-AHMED, Hocine, *Mémoires d'Un Combattant, l'Esprit d'Indépendance 1942-1952*, ENAG. Alger, Algérie, 1990, P.09.

وأورد تقرير اللجنة المختلطة التي ترأسها "هنري قيرنوت" رئيس رابطة حقوق الإنسان صورة مروعة عن حياة الجزائريين في الأرياف، حيث وصف البؤس الذي كانوا يعيشونه، كما أورد في تقريره حالة التدهور الإجتماعي الذي كان يثير الرثاء، حيث غابت المساواة التي فرضها الحكم التاريخي المغلوط، مما جعل هؤلاء تحت رحمة الإستغلال من طرف المجموعات المحظوظة من الأوروبيين، وهم بمعزل عن كل حماية ودفاع، وكانوا تحت طائلة الضرائب والرسوم والغرامات المدمرة، لقد كانوا في وضعية مستضعفة صنعها قانون الغالب على المغلوب، حيث تسود الربا والبطالة والبؤس، فعلى امتداد طول البلاد يمكنك أن ترى سوى الرجال والنساء والأطفال وهم في حالة من الضعف والجوع، ولا يلبسون إلا ما يستر قليلا من أجسادهم، ويسكنون بيوتا من القش والتراب، ويبيتون في كهوف الجبال ويقتاتون من الحشائش، وكانوا يظهرون في وضعيات مرعبة، وفي حالة لا يمكن تصديقها، حيث كانت تلك الحالة، توفر مناخا ملائما لانتقال الأمراض المعدية وخاصة التيفوس.<sup>(1)</sup>

وقد كانت اللامساواة المتزايدة التي ظهرت ما بين الشعبين الأوربي والجزائري، سببا كافيا للقطيعة التي بدأت تظهر تدريجيا بينهما، فإذا قارنا بين مستوى معيشة الجزائريين ومعيشة السكان الأوربيين، فإن السكان الجزائريين سيفقدون الأمل في المقاومة، ولكنهم بالمقابل سيشعرون حتما بسيطرتهم على الوضع من حيث الأرقام الديمغرافية، وسيدركون أيضا، بأن الأوربيين هم سبب تعاستهم وشقائهم، وهذا ما زاد في

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 149.

حدة التنافر بين الشعبين وأصبح ذلك الفلاح الجزائري البائس، يشعر بأنه يمثل عنصرا قويا في معادلة الحرب المتخفية بين الأوربيين والجزائريين، وسيدرك بأنه، وكل الفلاحين مثله، ثائرا خفيا، يخفي ثورته في قرارة نفسه، وهذا ما اتضح خلال الثورة، إذا أصبح الفلاحون يشكلون جيشا كبيرا، وتقلد بعضهم مسؤوليات عليا بعدما كانوا معدومين.

#### 4-2 تطور المستوى المعيشي للمستوطنين :

تسببت سيطرة المستوطنين الأوربيين على الخيرات العامة للبلاد وعلى منابع الإقتصاد والمال، في إنتشار غير مسبق للفقر والمجاعة في وسط الشعب الجزائري وتعقدت أوضاعه الإجتماعية كثيرا، وإنتشرت الأمراض والبطالة والامية في وسطه، وعلى العكس تماما من ذلك عرف المجتمع الكولونيالي تطورا مذهلا من حيث المستوى المعيشي الذي فاق ما كان متوفرا له بأوربا، ولم يخطر له ببال أن يجد من رغد العيش ما وجدته بالجزائر.

ومع حلول سنة 1930 سعت سلطات الإحتلال إلى إبراز مدى مستوى الرفاهية الذي وصل إليه الشعب الأوربي بالجزائر، وهذا بالتحضير لإحتفالية ضخمة للذكرى المئوية لتواجد فرنسا بالجزائر بهدف نشر ما حققته من تطور بالجزائر، حيث صرفت فيها الملايين من الفرنكات، في وقت كان الشعب الجزائري يعاني ويلات الجوع والحييف، وأضحى الترفيه صورة ملازمة للمستوطنين الذين اتجهوا إلى تحديد طرائق جديدة لإظهار مدى هذا الترف والبذخ على حياتهم، والتي فاقت بكثير ما كان يعيشه الأوربيون بأوربا نفسها.

لقد شكلت سنة 1930 بالذات بداية للعمران الجديد في العاصمة حيث قامت السلطات الفرنسية بإعادة تلميع كافة المقرات الرسمية استعدادا لهذه الذكرى، رغم ما كان يقال عن الأزمة العالمية التي أثقلت كاهل الجزائريين دون سواهم بمخلفاتها، حيث ظهرت مظاهر الترف العمراني بالعاصمة كحي "باب الواد" الذي أصبح يعج بمجموعات أوروبية من مختلف الأجناس أغلبهم من الإسبان، وسيطر الإيطاليون على حي "البحرية" بحكم وظائفهم بميناء الجزائر، في حين كان تركز اليهود بشارع "لالير" أسفل القصبة.

أما الشارع المحوري الذي يربط "مصطفى باشا" مع "الأبيار"، فقد كان يضم المدينة الأوروبية باتجاه الشمال، وكذا باتجاه "باب الواد" عبر الشوارع الرئيسية في "إيزلي" (العربي بن مهدي حاليا) و"ميشلي" (ديدوش مراد حاليا)، في حين سكن الجزائريون حي القصبة العتيق الذي أصبح يضم البؤساء منهم بصفة مطلقة وعلما على السكن الخاص بالجزائريين.

وتذكر المصادر التاريخية أن البورجوازية الأوروبية تنقلت بسرعة للإستقرار في الشوارع الجديدة التي تم إنشاؤها خصيصا للفئة الأوروبية على مستوى أحياء "تيليملي" (كريم بلقاسم حاليا) و"ميشلي" و"مصطفى باشا" وفي المراكز القريبة من الأبيار وحيدرة والمرادية، وهذه الإقامات أضحت تمثل مظهرا مهما وصورة واضحة عن الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية للمستوطنين على حد سواء، وبصمت على المشروع الفرنسي بالجزائر الرامي إلى توفير كل أسباب الراحة و الرفاهية لكل مستوطن يحل برفقة عائلته بالجزائر.

ورغم الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، إلا أن حياة المجتمع الأوربي في الجزائر لم تفقد إطلاقاً شروط الرفاهية وحياة الترف، بل على العكس من ذلك فقد تطورت كثيراً وسائل البذخ والفخامة في أساليب حياتهم، وبقيت الجزائر العاصمة المثال الذي يحتذى به في هذا المجال، حيث شهدت هذه المدينة تحولاً كبيراً في مجال الترف العمراني وأصبحت الهندسة المعمارية الأوربية الصفة الغالبة على الأحياء والعمارات والفيلات التي تم تشييدها بها.

وفي هذا المجال سجل "لويس برتراند" شهادته في سنة 1932، قائلاً " لقد عرفت الجزائر في السابق كأرض شبه فقيرة غير أنها تبدو اليوم مثل الإسكندرية والقاهرة، حيث تبدو الطبقة الأرستقراطية التجارية والفلاحية مبهجة في عرض ثرائها الجديد".<sup>(1)</sup> وفي هذه الفترة أخذ الإستجمام بمياه البحر يثير إهتمام المستوطنين الأوربيين، حيث تم تجهيز الشواطئ البحرية بكافة التجهيزات اللازمة والمرافق الخدماتية الضرورية لضمان رفاهية أكبر لهم خلال عطلة على مستوى هذه المرافق.

وكانت الشواطئ البحرية الممتدة على طول الساحل الوهراني متميزة من حيث المناظر الخلابة و توفر التجهيزات والمرافق العامة، حيث كتبت "جريدة إيكو دوران Echo d'Oran" واصفة الأجواء الجديدة التي ميزت شواطئ وهران " لم تكن الشواطئ الواسعة الممتدة من "سان روش" إلى "كاب فالكون" أكثر جمالا من الآن، رجال

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 139.

ونساء في قمة الأناقة، يرتدون ألبسة الإصطياف ذات الألوان الزاهية المختلفة<sup>(1)</sup>، كما كانت شواطئ عنابة، العاصمة، سكيكدة، بجاية، جيجل ومستغانم، قد تجهزت بالمرافق الضرورية لإستقبال المصطافين من المستوطنين، حيث شهدت هذه الشواطئ تدفقا لعدد كبير من الكولون و حتى من الأوربيين السواح الذين إختاروا الجزائر وجهة لهم، وخاصة أولئك الذين تمت دعوتهم من طرف أصدقائهم المستقرين بالجزائر، زيادة على المسابح التي تم إنشاؤها لفائدة المستوطنين و أطفالهم.

وأخذت الرياضات نصيبا أكبر من إهتمام الكولون، حيث كانت رياضة كرة القدم تستقطب إهتماما خاصا من طرفهم، بعد تأسيس عديد الفرق التي كان البعض منها يضم لاعبين جزائريين، خاصة وأن هذه الرياضة أصبحت تمثل ظاهرة إجتماعية في كل دول العالم، ونفس الظاهرة إنتشرت عبر المدارس الأوربية التي شهدت تأسيس فرق الأقسام وتنظيم دورات كروية لفائدة أطفال الكولون.

ومن جهتها كانت رياضة الملاكمة قد أخذت نصيبها من الإهتمام لدى الطائفة الأوربية، حيث إنخرط الألاف من الرياضيين في الجمعيات ذات الطابع الرياضي، وذلك بعد فتح العديد من القاعات على مستوى الجزائر العاصمة وكذا مدينة وهران التي شهدت تأسيس "النادي الرياضي المركزي لوهران"، والذي تمكن من تقديم الملاكم العالمي الشهير "مارسال سيردان"، الذي توفي في حادث سقوط طائرة أقلعت من وهران وتحطمت في عرض مياه المحيط الأطلسي سنة 1948، حينما كان متجها إلى الولايات

(2) ATTIAS, Edgar, *Récits d'Oran 1830-1962*, le Belvédère, Montpellier, France, 2005, P.49.



المتحدة الأمريكية لإجراء منازلة في إطار بطولات العالم لهذه الرياضة،<sup>(1)</sup> وقد تمكن هؤلاء الملاكم خلال مسيرته الرياضية من تحقيق لقب بطل العالم للملاكمة في الوزن المتوسط وذلك في سنة 1948<sup>(2)</sup>، كما اشتهر رغم سياسة العنصرية الكولونيالية التي ميزت الإدارة الإستعمارية، البعض من الجزائريين في هذه الرياضة أيضا، وقد اشتهر من بين هؤلاء الملاكمين " قويدري عمر، محبوب عمر المعروف ببوب عمر وحامية الشريف"، وهؤلاء تركوا بصماتهم واضحة في هذا النوع من الرياضة، وكان هؤلاء الملاكمين الجزائريين يتعرضون في العديد من المرات إلى المضايقات والمساومات الفرنسية عند إجرائهم لمقابلاتهم الرياضية.

كما يذكر "بيير دارمون" أن الأوربيين إتجهوا بفعل الرفاهية التي أصبحوا يعيشونها إلى تشجيع رياضة التحليق بالطائرات، حيث فتحوا لهم نوادي ومدارس خاصة بهذه الرياضة على مستوى مدينتي البليدة ووهران، وقاموا بتنظيم تظاهرات وعروض بمناسبة الذكرى المئوية للإحتلال الفرنسي، وسرعان ما أصبح المستوطنون يملكون 113 طائرة خاصة بهم سنة 1937، بعد أن كان عددها لا يتجاوز تسع طائرات سنة 1933، وإرتفع معها عدد طائرات النوادي إلى 72 طائرة، يتم بواسطتها تعليم هذه الهواية للمستوطنين الراغبين في ذلك، وتم في هذا الإطار فتح حوالي 42 مطار و129 محطة ملحقة، تقوى بتقديم دروس في الطيران لأعضاء النوادي من المستوطنين.<sup>(3)</sup>

(1) DARMON, Pierre, *Un Siècle de Passions Algériennes, Une Histoire de l'Algérie Coloniale, 1830-1940*, Fayard, France, 2009, P., 114.

(2) Le Petit Larousse Illustré, op.cit., P. 1217.

(3) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 145.

وقد شهدت مدينة مستغانم تأسيس "نادي مستغانم للطيران" في سنة 1937، حيث قدم للمتمرنين 353 ساعة طيران بواسطة 15 طائرة تدريب وتأطير 52 طيار أوروبي، وكان أبرز المدربين الطيارين "جان بارا فيزيني، بينوا لاين ديكر، لويس لاماند ودينبيه داركانييه" الذي كان عمره لا يتجاوز آنذاك السادسة عشر ونصف السنة، ونظرا للمستوى المعيشي الراقى الذي كان يعيشه المستوطنون، فقد أجبروا الإدارة الإستعمارية على فتح قاعات لعرض الأفلام والتي كانت تفتح أبوابها للزبائن كل مساء، وتفتح ثلاث حصص في عطلة نهاية الأسبوع وكانت تستقبل المئات من المشاهدين يوميا.

وقد بلغ عدد قاعات السينما 149 قاعة سنة 1934، موزعة على أغلب تراب الجزائر، وكانت موجهة بالدرجة الأولى للمستوطنين، منها 19 قاعة متواجدة بالعاصمة و15 بمدينة وهران، وفي سنة 1936 بدأت السلطات الفرنسية في إنشاء القاعات الراقية على النمط الباريسي والتي كانت تحتوي على كافة التجهيزات، وذلك بعد توجيه ميزانية ضخمة من أجل تجسيد هذه المشاريع الثقافية، كما كان البعض من الجزائريين يترددون على هذه القاعات وخاصة عند عرض الأفلام المصرية الرائدة في تلك الفترة، وهذا ما جعل جريدة "إيكو دوران" الصادرة في نوفمبر 1935 تقارن هذه القاعات وما تتوفر عليه من تجهيزات الراحة بالقاعات العالمية، زيادة على ما كانت تعرضه من أفلام مشهورة في تلك الفترة.<sup>(1)</sup>

(1) DARMON, P., *Un Siècle de Passions Algériennes*, PP., 684-685.

ونلاحظ أن المسارح وموسيقى الأوبرات إنتشرت بدورها بالجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وأصبحت تستقطب جمهورا واسعا من المستوطنين المتعاطفين لرؤية مسرحيات "روميو وجولييت" و"غيوم"، وكذا مقاطع الموسيقى العالمية تحت إشراف أساتذة إيطاليون.

من جهة أخرى، أثار إنتشار البث الإذاعي الذي شرع فيه سنة 1922، ولع وعشق الأوربيين، فبعد أن كان مقتصرا في البداية على تقديم البرامج الموسيقية فقط، ظهر "راديو الجزائر" بعد سنة واحدة من ذلك، والذي شكل حدثا كبيرا من الحجم الذي جعل الناس يسترقون السمع من بيت صاحبه في أول منطقة ظهر بها في مدينة "سيدي بلعباس"، وبعدها تم تدشين "راديو مكاتب البريد والإتصالات" في سنة 1928، والذي تحول مع بداية الإحتفالات بالذكرى المئوية إلى أقوى جهاز إرسال بث فرنسي في الجزائر.<sup>(1)</sup>

وللتذكير، فقد بلغ عدد أجهزة إستقبال البث الإذاعي في الجزائر سنة 1935، حوالي 30.900 وحدة إستقبال بمعدل جهاز واحد لكل 26 مستوطن، وكانت مدينة الجزائر العاصمة تتوفر على 16.900 جهاز، ووهران على 8.470 وحدة، في حين حازت قسنطينة على 5.500 جهاز، وهذا ما ساهم في إستمتاع المستوطنين بإلتقاط التعاليق الرياضية وخاصة على مباريات كرة القدم،<sup>(2)</sup> التي كانت آنذاك تمثل ثقل العالم الرياضي وأصبحت كل الشعوب تتنفس هذه الرياضة.

(1) MANNONI, Pierre, **Les Français d'Algérie : Vie, Mœurs, Mentalités**, Edition de l'Harmattan, France, 1993, P., 147.

(2) DARMON, P., **op.cit.**, P., 688.

كما حجز التلفاز لنفسه موقعا مهما في وسط المجتمع الأوربي بالجزائر، حيث تم بث أول الحصص التلفزيونية في 04 جانفي 1937 وذلك مساء كل يوم لمدة نصف ساعة، من الساعة الثامنة إلى الساعة الثامنة والنصف مساء، ووصل عدد الأجهزة التلفزية بالجزائر إلى حوالي 100 جهاز إمتلكتها بعض العائلات الميسورة الحال، فيما كان عدد الشاشات إلى قد وصل إلى 297 شاشة تلفاز في عام 1949، وكانت العائلات تستمتع بمشاهدة مختلف البرامج بواسطتها.

وعليه، فقد بقي المستوطن الأوربي يشهد تطورا سريعا من حيث المستوى المعيشي الراقى الذي لم يكن يحلم به وهو يعيش في فرنسا، ليحتل بذلك مكانة اجتماعية مرموقة حيث سكن الفيلات في المدن وإكتسب العديد من الأراضي مدعوما من قبل السلطة الإستعمارية.

وكان البعض من الأوربيين يستفيدون من تعويض دائم عرف "بالربع الإستعماري" الذي كان يناهز في قيمته ربع قيمة الأجر الذي كان يتقاضاه الموظف في فرنسا، وكانوا يستفيدون أيضا من تخفيضات كبيرة في مجال الضرائب بشكل أقل بكثير مما هو معمول به في فرنسا نفسها،<sup>(1)</sup> وقد أنشئت منحة "الربع الإستعماري" في 1880 تشجيعا لنزوح الفرنسيين إلى الجزائر، ثم تم إلغاؤها في سنة 1894، وظهرت من جديد سنة 1895، وقد حصل الفرنسيون الساكنون في الجزائر على منحة مماثلة في سنة 1919 ثم أضيف إليها

(1) CANTIER, J., *op.cit.*, P., 72.

8% في 1926، وهذه المنحة لا تخص الجزائريين إلا إذا كان معهم فرنسيون في قطاع عملهم، وألغيت هذه المنحة في سنة 1935، أما منحة "الربع الإستعماري" فلم يستفد منها الموظفون الجزائريون إلا في سنة 1942 وفقا لقرار الحاكم العام الصادر في 21 مارس 1942<sup>(1)</sup>، وهذا كله خدمة للمستوطنين لتمكينهم من السيطرة المالية و السياسية بالجزائر.

---

(1) بن حمودة، بوعلام، المرجع السابق، ص 84.

الفصل الثالث  
المشاكل الإجتماعية للشعب الجزائري

**1 - مشكلة البطالة وظروف العمل:**

عرفت الجزائر عدة مشاكل عويصة عجزت الإدارة الإستعمارية عن إيجاد حلول لها، وأخطر هذه المشاكل على الإطلاق مشكل البطالة التي ضربت الجزائريين في الصميم، لأن العمل هو الوسيلة الوحيدة لضمان مدخول مالي يؤمن القوت اليومي، ومع قلة فرص العمل وإختلال سوق اليد العاملة بالجزائر، أصبح من الصعب على السكان الجزائريين توفير حاجيات الحياة الضرورية، وأصبح أغلبهم مهملون ويعدون ضمن قافلة "المعذبين في الأرض".

وقد وصفت الصحف الرجعية بفرنسا البطالون الجزائريون، بأنهم لم يعرفوا عملا من قبل وليست لديهم أية خبرة مهنية، لذلك كان لزاما على أصحاب الورشات من كبار المستوطنين ، طردهم من مؤسساتهم الإقتصادية بحجة أن هؤلاء كانوا غير قادرين على أداء أية وظيفة مهما كان نوعها.

**1-1- مميزات وأسباب البطالة بالجزائر:**

لقد تميز مشكل البطالة بالمداومة والديمومة، أي تواجد هذا المشكل بشكل مستمر في الجزائر، فهو غير متقطع ولا يختفي في فترة معينة، بل كان مرادفا لمصطلح العمل والشغل بالجزائر، ففي هذا الإطار أوضح تقرير للسيد "دولافنيات"، بأن الإقتصاد الجزائري لم يكن باستطاعته أن يمتص الفائض من اليد العاملة النشيطة حتى وإن كان يمر بفترة جيدة لطبيعة هذا الإقتصاد الحالية، خاصة وأن النمو الديمغرافي المضطرد الذي كانت تشهده الجزائر كان يوفر يد عاملة كثيرة ورخيصة، وتميز هذا المشكل أيضا بطبيعته الخاصة التي جعلته أكثر تعقيدا من البطالة التقليدية، فالجزائر كانت تعرف ظاهرة العمال

الموسميين أو الفصليين، والعمال البطالين الذين لا يجدون أية فرصة لإدماجهم ضمن المجتمع العمالي.<sup>(1)</sup>

كما كان يتميز أيضا بتوزيعه غير العادل حيث نجد أن هذا المشكل كان مطروحا بحدّة في الوسط الريفي عكس المدن التي كانت تعتبر ملاذا آمنا لمن لم يجدوا عملا بالأرياف، خاصة وأن الأعمال اليومية كانت منتشرة في تلك الفترة في المناطق الحضرية الأهلة بكثرة أوروبية، كما كان هذا الوضع أيضا مرتبطا بالسياسية الإستعمارية غير العادلة في حد ذاتها، والتي جعلت كل الأوربيين بعيدين عن هذا المشكل،<sup>(2)</sup> ولهذا كان معظم الكتاب والمؤرخين يرجعون سبب هذا المشكل إلى الانفجار الديمغرافي الذي كانت تشهده الجزائر خلال تلك الفترة، ولكن هناك أسباب أخرى موضوعية نراها أساسية.

إن الوسائل السيئة للإستغلال القانوني والتقني للملكية الإسلامية كانت سببا جوهريا من أسباب هذا المشكل، حيث أن الأغلبية الساحقة من السكان في الأرياف كانت تعيش مجتمعة في أسر كثيرة العدد، ويستغلون أرضا جرداء وقليلة المساحة، معتمدين في ذلك على وسائل بدائية في دفع عجلة إقتصادهم المعاشي، وفي المقابل كان هناك قطاع "كولونيالي" إستعماري مجهز بأحدث الوسائل على الصعيد التقني، حيث حلت الآلة محل الإنسان وهذا ما أدى إلى الإستغناء عن عدد من العمال، باعتبار أن الوسائل التقنية التي ميزت الزراعة لدى الأوربيين لم تكن تتطلب يدا عاملة كثيرة العدد، ويبدأ في تسريح عدد من هؤلاء الخدم حفاظا على سياسة ترشيد نفقات الأموال والحفاظ على النظام المالي البورجوازي.

(1) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, P.158.

(2) *IBID.*, P.158.



وإضافة إلى هذا كان القطاع الصناعي يشهد ضعفا كبيرا بالجزائر، إذ أن فرنسا لم تحاول أبدا خلق قاعدة صناعية صلبة ومتطورة مثل تلك الموجودة بفرنسا ذاتها، لذلك بقيت الجزائر مخزنا لتموين فرنسا بالمواد المعدنية ولم تتمكن الصناعة التحويلية من إمتصاص الفائض العمالي بالجزائر وخاصة في القطاع الفلاحي.<sup>(1)</sup>

وزيادة على ذلك، فإن طبيعة المستوطن الأوربي المتميزة بالعنصرية كانت ترفض تشغيل اليد العاملة الجزائرية، حيث يذكر أحد الكولون بمنطقة "لورمال" بضواحي وهران، بأن المستوطن الأوربي لم يقبل بتشغيل اليد العاملة الجزائرية ماعدا البعض منهم، وذلك خوفا من خوفا من هجومهم علينا في الليل حيث يتم تشغيل اليد العاملة الإسبانية بدلهم، تجنبا لأية مخاطر من شأنها أن تثير الفوضى والرعب<sup>(2)</sup>، لأن عقدة الخوف هذه لم تكن بسبب هجوم الجزائريين على المستوطنين ليلا فقط، ولكن أيضا كان خوفهم يزداد يوميا بسبب تكاثر أعداد الجزائريين، لإعتقادهم بأن الكثرة تسيطر على القلة.

### 2-1 نسب البطالة وظروف العمل وسط الجزائريين:

كان مشكل البطالة كما أشرنا إليه سابقا مطروحا بحدة في القطاع الريفي، بسبب العدد الكبير من العمال غير الدائمين أو ما يعرف بالعمال الفصليين، حيث يمكن إعتبارهم ضمن مجموعة نصف العاطلين عن العمل، بالنظر إلى عملهم غير المتواصل، وكان القسم الأكبر منهم وجلهم شباب لا يمارسون أي عمل ويعيشون حياة كلها بؤسا في الأرياف،

(1) GENDARME, R., *op.cit.*, P.36.

(2) LAUNY, Michel, *Pas d'Emploi Pour les Indigènes, Paysans Algériens, la Terre, la Vigne et les Hommes*, le Seuil 1963, In, *l'Histoire*, N° 140, Janvier 1991, P.67.

ورغم ذلك فإن الإدارة الإستعمارية لم تقم حتى بإحصاء عددهم بدقة،<sup>(1)</sup> وقد لاحظنا فعلا إختلاف الإحصائيات المقدمة حول العدد الكلي للعاطلين عن العمل بالجزائر.

ويعود سبب تضارب الأرقام الخاصة بهؤلاء العاطلين إلى قلة أعداد المسجلين في قوائم البطالة وقوائم الضمان الإجتماعي، إضافة إلى عدم ذكر التقارير البلدية لكل العاطلين الجزائريين وذلك لأسباب سياسية، كما أن عملية إحصاء العاطلين عن العمل قد تكفلت بها لجان بلدية لمراقبة هذه الظاهرة، ولكن هذه اللجان لم تكن موجودة في كل بلديات القطر الجزائري وإنما كانت حاضرة في البلديات الشمالية والقريبة من مركز السلطة الإدارية لفرنسا، ولم تدرج النساء العاطلات عن العمل ضمن هذه القوائم.

وتذكر بعض الإحصائيات أنه من ضمن 2500 موظف بالحكومة العامة كان هناك 183 جزائريا فقط يزاولون عملهم بها، وهم حراسا أو كناسين،<sup>(2)</sup> أي أنهم كانوا يقومون بالأعمال التي يتهرب منها الفرد الأوربي.

وتؤكد إحصائيات أخرى قلة تواجد الجزائريين بالوظائف العليا، فمن بين 15 شخصا كان يعمل بإدارة الحكومة العامة التي كان أمينها العام "موريس كوتوللي" ابن السيناتور "كوتوللي"، أحد أسياد اللوبي الأوربي بالجزائر خلال فترة ما بين الحربين، لا نجد سوى جزائري واحد وهو "صالح بو عكوير" الذي كان يشغل منصب مدير التجارة والصناعة بالحكومة العامة.<sup>(3)</sup>

(1) GENDARME, R., *op.cit.*, P.35.

(2) FAVROD, Charles Henri, *la Révolution Algérienne*, Les Documents de Tribune Libre, Edition Plon, France, Paris, 1959, P.126.

(3) DROZ, B. et LEVER, E., *op.cit.*, Note (2), P.43.

وفيما يخص نسب البطالة خلال القرن العشرين في أوساط الشعب الجزائري، نردف هذا الجدول الذي يبين توزيع السكان الجزائريين والمستوطنين الأوربيين عبر القطاعات الإقتصادية الحيوية المختلفة:

الجزائريون		الأوربيون		القطاعات
النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية	عدد العمال	الإقتصادية
87.8 %	2.772.518	14.4 %	48.059	القطاع الزراعي
4.2 %	132.000	28.6 %	94.000	القطاع الصناعي
8 %	252.000	57 %	189.000	القطاع التجاري
100 %	3.156.518	100 %	331.059	المجموع العام

وعليه، فإن ما تبقى من الجزائريين وعددهم 6.000.000 نسمة، هم في الحقيقة بطالون ولا ينتمون إلى أي قطاع إقتصادي من القطاعات المذكورة،<sup>(1)</sup> وهذا الرقم يعبر بصدق عن الواقع المر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، كما أن الأطفال يندرجون في هذا العدد لأنهم غير مندمجين في قطاع التعليم في أغليبيتهم.

وقدر عدد غير المستخدمين في القطاع الريفي بحوالي 400.000 شخص حسب تقرير "دولافينيات" وعدد غير المستخدمين والمستخدمين إستخداما ناقصا والمعروفين بالمعيلين ما بين 650.000 إلى 850.000 حسب نفس المصدر، فيما تحدثت إحصاءات أخرى عن مليون عاطل ريفي عن العمل في عام 1954، في حين لم يكن هناك سوى

(1) هلال، عمار، المقال السابق، ص. 311

12.000 عامل زراعي دائم، يعملون 180 يوما في السنة على الأكثر، أما أجور العمال الجزائريين، فكان معروفا أنها هي الأضعف بين جميع أجور العمال اليدويين.<sup>(1)</sup>

وفي الوقت الذي كان من المفروض أن يزداد عدد العمال في القطاع الزراعي الحر تلقائيا، شهد تناقصا كبيرا بسبب تراجع عدد الملاك بالجزائر، حيث إنخفض عددهم من 378.000 سنة 1914 إلى 57.000 مالك فقط سنة 1954، حيث أصبحت بذلك فرص العمل قليلة جدا، و تغلب العرض على الطلب في سوق اليد العاملة.<sup>(2)</sup>

و يصرح "بيار بورديو" أنه منذ سنة 1948 كان عدد السكان الجزائريين الذين يعيشون في الأرياف قد تجاوزوا 5.800.000 نسمة، منهم 2.700.000 شخص في سن العمل، ولكن حوالي 1.700.000 شخص كان يعمل في المعدل 100 يوم فقط في السنة، أما الباقي فكان يعاني البطالة،<sup>(3)</sup> رغم أن عدد كبير من هؤلاء حزموا أمتعتهم نحو المدن الحضرية القريبة منهم أو إلى فرنسا للبحث عن فرص للعمل، إلا أن هذا الحل كان مؤقتا فقط، ولم يستطع أن يهدىء من قوة هذا المشكل.

وفي سنة 1954، ومن ضمن السكان الجزائريين القادرين على العمل، نجد أكثر من 400.000 بطل بالقطاع الحضري، وهذا المشكل كان يمس الجزائريين دون غيرهم، فالأوروبيون كانوا بعيدا جدا عن هذا المشكل<sup>(4)</sup>.

(1) أجيرون، شارل روبيير، المرجع السابق، ص.131.

(2) HENNI, Ahmed, *La Colonisation Agraire et le Sous Développement en Algérie*, 1<sup>ère</sup> Edition, Alger, S.N.E.D, 1982, P.174.

(3) BOURDIEU, P., *Sociologie de l'Algérie*, P.111.

(4) FAVROD, C.H, *op.cit.*, PP.124 - 125.

ويقول إسكافي من مدينة الجزائر العاصمة أنه كان يوجد 8 بطالين من كل 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، ويضيف بطل آخر من مدينة "سعيدة" أنه منذ أن وجدت الآلات، أصبح هناك 8 بطالين من ضمن 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، و يردف عامل بسيط آخر، بأنه كان يقف طيلة شهرين كاملين دون ملل في طابور البطالين الطويل، حتى تحصل على هذا العمل البسيط.<sup>(1)</sup>

لقد كان على الجزائريين الوقوف طويلا في طابور الإنتظار ويأتي المسؤول لإختيار بعض العمال دون غيرهم، ويكون محظوظا من وقع عليه الإختيار حتى ولو كان هذا العمل سيئا ومتروكا من طرف الأوربيين، ومن لم يسعفه الحظ في هذه العملية الإختيارية التي تشبه إلى حد كبير عملية القمار، يعود إلى منزله لينتظر الصباح ليعاود نفس "سيناريو" اليوم السابق دون أن يكون متيقنا من أن الإختيار سيقع عليه هذه المرة.

وكان أكثر من 300 ألف بطل يمثلون حثالة "البروليتاريا" أو بما يعرفون "بالمعذبين في الأرض"، حيث إعتبروا جيشا إحتياطيا للإستعمار غير مستفيدين من شغل دائم، وفي هذه الظروف كان العامل الجزائري سرعان ما يجد نفسه مطرودا بسبب أو بدون سبب لينظم إلى قافلة الآلاف من البطالين.

ويذكر "ميشال لويني" في كتابه "الفلاحون الجزائريون" على لسان أحد الفلاحين المطرودين، بأن رجال النقابة كانوا يأتون مرة أو مرتين في السنة للقائهم، وكانوا يتحدثون بإمتياز ثم لا يفعلون شيئا لصالحنا، والأدهى في ذلك أنه إذا كنا نحوز على بطاقة الإنخراط

(1) BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), Rivet (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), **Travail et Travailleurs en Algérie**, Paris, Mouton et Co, 1963, Note (1), P.268.

في النقابة، يقوم رب العمل بطردنا ونموت جوعاً، أما إذا كسر أحدنا محراثاً، فكان مصيره الطرد في الحين، لقد كنا نخسر في كل مرة.<sup>(1)</sup>

لقد بقي الجزائريون يعانون من مشكل البطالة ولم يجدوا له حلاً ولو مؤقتاً، حيث كانت حدته تزداد يوماً بعد يوم، ففي سنة 1954 إرتفع عدد البطالين الذين تم إحصاؤهم من 130.000 إلى 308.223 بطال، وتم في نفس السنة تسجيل أكثر من 63.682 طلب عمل تم قبول 16.753 طلب منها فقط<sup>(2)</sup>، وأكثر الذين تم قبولهم كانوا من الأوربيين.

وحسب الدكتور "موني" فإن طلبات العمل العديدة كانت كلها تنتظر الرد دون جدوى، وما زاد الأمور تعقيداً هو عدم قبول القطاع الخاص بتشغيل المتخرجين من المدارس الطبية رغم كفاءتهم المهنية، خاصة وأن أصحاب المؤسسات لم يكن يهمهم شيء سوى مصالحهم الخاصة،<sup>(3)</sup> ولذلك فإن مشكل التخصص والتكوين لم يكن هو سبب عدم قبول طلبات الجزائريين الوحيد، وإنما مشكلة التعامل العنصري كانت أيضاً تعترض سبيل الجزائريين.

ويرى "ألبير كاموس" أن البطالة عمت كل الجزائر ومست الجزائريين فقط دون غيرهم من الأوربيين، ففي قرية "عدني" أصابت البطالة كل سكانها، وفي دواوير "عين الحمام" تم إحصاء أكثر من 500 بطال في كل دوار، وهناك دواوير أخرى كانت

(1) جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيوولوجية، ترجمة، عباس فيصل، مراجعة د. خليل أحمد خليل، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1962، ص.157.

(2) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline., **Derrière les Héros...les Employées du Maisons Musulmanes en Service Chez les Européens à Alger Pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962**, Collection Histoire et Perspective Méditerranéennes, 1<sup>ère</sup> Edition, L'Harmattan, Paris, 1987, P.27.

(3) DOCUMENTS ALGERIENS, **Synthèse Sur l'Activité Algérienne**, n° du 01/01/1947 au 31/12/1947, Alger, Imprimerie Officielle, 1948, P.171.

تعاني البطالة أكثر من غيرها، ومن هذه الدواوير نذكر "أقبيلس، أيت يحي وأبي يوسف"، و أحصي بها أكثر من 4000 بطل.

وللحد من هذا المشكل، قامت عدة بلديات بتنظيم لقاءات عرفت "بورشات الرحمة"، وكان القصد منها، إدماج البطالين في الأشغال العامة مقابل أجر يتراوح ما بين 8 و 10 فرنكات لليوم الواحد، ونصفه يتم تسديده حبوبا، وقد تمت التجربة في بلديات "عين الحمام والأربعاء ناث إيراثن" على سبيل الذكر لا الحصر، إلا أن هذه التجربة لم تستطع القضاء على المشكل نهائيا، حيث كان لها سلبيات عديدة، من بينها أن العاجزين عن العمل كانوا لا يستفيدون من عملية توزيع الحبوب، إضافة إلى أن مناصب العمل كانت محدودة جدا ومن كان يعمل يومين متتاليين يعد محظوظا كثيرا، والغريب في الأمر أن الذين لا يستطيعون دفع ضرائبهم كانت تخصم لهم من أجره عملهم نقودا أو قمحا، دائما تحت إسم ورشات الرحمة.<sup>(1)</sup>

ومع بداية ضعف القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954، شهد القطاع الفلاحي إنخفاض عدد عماله من 75% إلى 71%، في حين إرتفع عدد عمال القطاع الصناعي خلال نفس الفترة من 12% إلى 14%،<sup>(2)</sup> وهذا التحول لم يكن أبدا في صالح العامل البسيط، وإنما كان الهدف منه خلق جيش إحتياطي من البطالين للإستفادة منهم مستقبلا.

(1) CAMUS, A., *op.cit.*, PP.43-46-47-48.

(2) BOUKHOBZA (M'hamed), BOURNENE (Med-Ennaceur), LIABES (Djillali), SAFIR (Nadji), **Eléments Sur les Structures Socio-économiques de l'Algérie**, IN, Congrès International de Sociologie, Tome I, Alger, 1975, P.488.

وأمام الإرتفاع الكبير لأعداد البطالين الجزائريين، شهدت قوافل المناضلين السياسيين إنضمام الألاف منهم إليها، حيث قاموا بتنظيم مظاهرات إجتماعية طالبوا فيها بتسوية وضعيتهم و التي سرعان ما إكتسبت الطابع السياسي بدل الإجتماعي.

### 3-1 نسب البطالة و ظروف العمل وسط الجزائريات:

أما المرأة الجزائرية وعلى قلة فرص العمل إن لم نقل إنعدامها، إضطرت حفاظا على سمعتها وشرفها للبقاء عاملة داخل بيتها بالدرجة الأولى، حيث تم في سنة 1946 إحصاء حوالي 92 عائلة أخذت بالصدفة تبين من خلاله أن 37 امرأة كانت تعمل في بيتها من بين 158 امرأة مسها الإحصاء، وفي سنة 1954 تم إحصاء حوالي 1720 امرأة عاملة ببيتها بكل الجزائر حسب ما أورده اللجنة الحكومية العليا للإحصاء<sup>(1)</sup>.

ولكننا هنا لانستطيع أن نأخذ بهذا الإحصاء لسببين، الأول أن هذا الإحصاء نسبي جدا وتم فيه إختيار المدن الكبرى والهامة بالجزائر لإجرائه، لأن الجزائر ليست فقط هذه المدن الهامة وإنما عمق الجزائر تمثله القرى والمداشر والأعراش المنتشرة عبر كامل التراب الجزائري، والسبب الثاني أن أغلب النساء الجزائريات كن عاملات في بيوتهن، سواء لخدمة أغراضهن أو العمل مقابل أجر مادي، كما أن غياب التكوين المهني والدراسي الموجه للمرأة، جعلها غير قادرة على دخول عالم الشغل الذي إستعصى حتى على الرجال.

ولهذا بقيت المرأة الجزائرية في بيتها تزاول العمل الحرفي الذي كان منتشرا آنذاك في الجزائر، وخاصة في الريف حيث كانت تقوم بصناعة الخزف أو الفخار، أو تنسج

(1) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, *Derrière les Héros...* P.35.



الألبسة والزرابي، زيادة على بعض القفف المصنوعة من أوراق النباتات بقصد الإستفادة العائلية منها وكذا بيعها في الأسواق الأسبوعية، وكانت المرأة الجزائرية تشارك بنسبة 90 % في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية بدءا من الغسيل وحتى نهاية المنسوج بتلوينه، ونفس الشيء يقال عن الفخار والخزف، فهذا العمل كان له هدفان هما ضمان القوت اليومي وتوفير الملابس لأفراد العائلة.<sup>(1)</sup>

وهذه الأشغال أعتبرت فنا لدقة العمل والنقوش والرسومات التي كانت تحتويها، وهي مختلفة من منطقة لأخرى لتعدد خصوصيات كل منطقة عن منطقة أخرى، فالخزف مثلا كان يعتمد على الطين وبعض بقايا المحاصيل الزراعية، لتأتي المرحلة الأخيرة المتمثلة في الرسومات على الأواني الفخارية،<sup>(2)</sup> كما أن الصناعات النسيجية كانت تدر أرباحا مقبولة على العائلات الجزائرية التي كانت تبيع منتوجها أو تستبدله عن طريق المقايضة.

وبالمقابل، فإن نساء المناطق الحضرية لم يكن بوسعهن الخروج إلى ميدان العمل إلا القليل منهن، بسبب التقاليد الجزائرية التي كانت تجبر الرجل بإعتباره رب الأسرة على ضمان قوت الأسرة وملبسها، وهذا رغم أن أغلب النساء الجزائريات بالمناطق الحضرية كن على دراية تامة بفنون الطرز وأشغال الخياطة وتقنيات الرسم على الألبسة الموروثة عن الأجداد، فهي لم تكن تبيع منتوجها إلا إذا اضطرت لذلك، أما في حالة أعتقال زوجها أو

(1) CADI-MOSTEFAI, M., *op.cit.*, P.53.

(2) AMRANE, Djamilia, *Les Femmes Algériennes Dans la Guerre*, 1<sup>ère</sup> Edition, PLON, Paris,1991, P.22.

وفاته، فإن المرأة كانت تضطر إلى إقترام عالم الشغل والقيام بأي عمل يقدم لها من أجل ضمان لقمة العيش، ولكن ليس على حساب شرفها وسمعتها.

وفيما يخص العمل في القطاع الفلاحي، فقد دلت الإحصائيات على أن عدد السكان العاملين بالقطاع تجاوز 2.6 مليون عامل منهم حوالي مليون امرأة عاملة بالفلاحة<sup>(1)</sup>، ولكن هذا الرقم لا يمثل في حقيقة الأمر عاملات ذات أجر شهري دائم ومستقر وإنما أغلبهن كن مساعدات لأزواجهن في عمليات الحرث والبذر وجني الزيتون، فعندما كان الفلاح يخرج إلى العمل في أرضه كانت زوجته تتبعه لمساعدته في عمله، وفي حالة ما إذا توفي الزوج، فستصبح الزوجة هي المسؤولة عن كل الأعمال التي كان يقوم بها سابقا زوجها،<sup>(2)</sup> أما اللواتي كان لهن أجر شهري دائم، فكن لايتجاوزن 7163 امرأة أي ما يعادل ثلث النساء الريفيات القادرات على العمل، لأن الرقم الأول - مليون امرأة -، جمع أيضا كل النساء العاملات في إطار ما عرف "بالعاملات المساعدات"، خاصة وأن تقاليد "التوزيعة" كانت منتشرة في المناطق الريفية مثل عملية جني الزيتون أين تهب كل النساء وحتى الفتيات الصغيرات إلى مساعدة العائلات التي تقوم بالعملية، وبالتالي فإنهن لا يدخلن في نظام العمل العام.

وتحملت أغلب النساء عبئا ثقيلًا من الناحية الإقتصادية في المجتمع، حيث كانت المرأة الجزائرية تقوم بمختلف الأعمال الفلاحية، وكانت بعض النساء يجنين الزيتون أو

(1) M'RABET, Fadéla, *La Femme Algérienne Suivi de, Les Algériennes*, 3<sup>ème</sup> Edition, François Maspero, Paris, 1969, P.127.

(2) GENEVOIS, H., *La Femme Kabyle, les Travaux et les Jours*, F.D.B, n° 102, 22<sup>ème</sup> Année, Tizi-Ouzou, Algérie, 1969, PP. 60, 62.

يبحثن عن الخشب والطين لصناعة الخزف، أما الفلاحات فكن يبذلن جهدا مستمرا بدافع الحاجة، وكن يخرجن للعمل ويترددن على السوق للشراء أو للبيع.<sup>(1)</sup>

وفي الميدان غير الفلاحي كان هناك حوالي 411.000 عامل وأكثر من 35.000 امرأة، منهن حوالي 80% عاملات بالبيوت الأروبية،<sup>(2)</sup> وهو ما تؤكد الكاتبة "قاضي مصطفى" حيث تذكر أن هذه النسبة هي التي كانت تمثلها النساء العاملات في بيوت الأروبيين واللواتي يمثلن لوحدهن هذه النسبة الكبيرة من مجموع النساء العاملات،<sup>(3)</sup> أما المهن الأخرى التي إستقطبت اهتمام النساء في غير القطاع الفلاحي، فقد تمثلت في بعض الأعمال الحرة وفي الخدمات العامة أو في المصانع الصغيرة والورشات.

وكانت النساء "بالقصة" وهي أكثر أحياء العاصمة إكتظاظا بالسكان تخرجن باكرا للبحث عن عمل، ومن تأخرت منهن فلن تحصل على عمل، وكان عددهن يوميا يتراوح ما بين 2000 إلى 3000 امرأة، وكان عملهن مقتصرًا على تنظيف بيوت الأروبيين وغسل سلالم عماراتهم، ويستمر هذا العمل حتى الساعة الثانية بعد الظهر، وهناك من تبقى منهن حتى الساعة الخامسة مساء، غير أن هناك بعض العائلات من منطقة القبائل كانت ترفض أن تعمل بناتها بمنازل الأروبيين رغم المعاناة الشديدة لتلك العائلات وظروفها القاسية،<sup>(4)</sup> حيث أورد تحقيق عن عائلة كانت تتشكل من خمسة أفراد وكان من بينهم رجل عاطل

(1) حغلول، عبد القادر، المرأة الجزائرية، مجموعة مقالات، ترجمة، سليم قسطون، الطبعة الأولى، دار الحداثة والطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص ص. 225 . 231.

(2) M'RABET, F., *op.cit.*, P.127.

(3) CADI-MOSTEFAL, M., *op.cit.*, P.54.

(4) LETELLIER, R.P., *Le Prolétariat Algérien*, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, P.34.

وأخر معوق وليس فيهم سوى العروس الشابة التي بإمكانها العمل وقد كانوا في قمة البؤس، ومع ذلك فالجميع كان مقتنعا بأنه ليس من اللائق أن تعمل البنت في البيوت.

ويرى "قوديو" في كتابه "ثورة النساء في الإسلام" أنه في الوسط الحضري تمثل النساء ثلاث طبقات في ميدان العمل، فالطبقة الأولى تتمثل في النساء العاملات في البيوت الأروبية وهي أهم طبقة ما إذا إتمدنا على الأرقام، ثم الطبقة الثانية التي تمثلها النساء المهمشات والمهملات اللواتي لهن حياة حرة غير مقيدة، وأخيرا طبقة عشرات الآلاف من النساء المجهولات اللواتي يعشن قابعات في أحياء ومساكن "القصبية" الفقيرة تحت سقف حياة الزوجية واللواتي يمتهن في بعض الأحيان مهنة الخياطة.<sup>(1)</sup>

ويعتقد الكاتب أن أغلب النساء العاملات في بيوت الأروبيين ينحدرن من وسط عائلي فقير أي أن الظروف هي التي ألزمتهم ذلك، ويضيف بأن العديد من النساء المهملات في الشوارع كن ضحية السياسة الإستعمارية التي بقيت تفرج على هذه المأساة، وهو الشيء الذي دفع بهن إلى إمتهان الدعارة كأسهل طريق لضمان المعيشة، بما أنه آخر حل لها مفروض عليها. ويحاول الكاتب أن يركز على الوضع الإجتماعي المزري الذي تسببت فيه الإدارة الإستعمارية، والذي فرض على المرأة الجزائرية دخول الحياة العملية، بسبب تدهور المستوى المعيشي لأغلب العائلات الجزائرية لتدني مستوى الأجر الشهري لرب الأسرة إذا كان عاملا،<sup>(2)</sup> ولهذا فإن المرأة الجزائرية لم تكن تهدف من وراء عملها

(1) U.N.F.A, Exposition à l'Occasion de la Journée Internationale de la Femme, 8 Mars, Musée EL-MOUDJAHID, 1979, Alger, P 9.

(2) CADI-MOSTEFAL, M., op.cit., PP.56, 57.

التحرر من تقاليد الأسر الجزائرية وليس لإثبات الذات، وإنما للحاجة الماسة التي فرضت عليها لضمان معيشتها.

وقد كانت الفرصة للفتيات الجزائريات للإحتكاك بالحضارة الغربية الأوروبية داخل المصانع أو الورشات أو في منازل الأروبيين، وهناك إندهشن لمظاهر الترف التي كان يعيشها المجتمع الأروبي، فالمصنع كان المدرسة الأولى في حياة الفتاة الجزائرية حيث كانت تؤمه وسنها لا يتجاوز 12 سنة وسط معاناة كبيرة، ففي مصانع الكبريت يجب على الفتيات أن يبقين حوالي 8 إلى 9 ساعات وهن واقفات دون راحة، أما في مصانع الأسماك فالفتيات كن يقطعن الأسماك وتقوم فتيات أخريات بتملিحه وأرجلهن في الماء وأيادهن في أقفاص "السردين"، وهن واقفات طوال هذه المدة.

وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح عمل النساء مطلوباً بكثرة، حيث كانت "دار العسكري" بالجزائر العاصمة تعد 5.000 امرأة من الأهالي تنتمي كلها إلى الفئة المعوزة والتي أصبحت منذ مدة غير قادرة على تلبية الخدمة للطاغم النسوي سواء بالنسبة للمصالح العامة أو الخاصة، وهو ما جعلها تطلب أجراً شهرياً بقيمة 1.000 فرنك في الشهر، وهو ما خلق إستياء لدى سكان العاصمة من الأوربيين<sup>(1)</sup>.

وحمل تحقيق تم إجراؤه في القصبة خلال فترة 1941-1942 صورة سوداء عن واقع المرأة العاملة التي كانت تقوم بأشغال تنظيف البيوت لدى العائلات الأوربية، وقد كانت هذه العاملة تتقاضى 2.5 فرنك إلى 3 فرنك في الساعة الواحدة، وكان هذا العمل يقدم

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 323.

في حقيقة الأمر دخلا إضافيا تستطيع بفضلها المرأة سد بعض الحاجيات وتوفير بعض المال حسب الظروف العامة، وكانت بعض النسوة يشتغلن في الخياطة حيث كانت الأخوات البيض توزع الصوف على حوالي 300 امرأة ماكثة في بيتها<sup>(1)</sup>، وكن يقمن بتحويل هذه الصوف إلى ملابس ولحافات وأغطية مقابل أجر مادي بسيط لكنه مهم.

أما في مصانع الأحذية، فقد كانت الفتاة دون سن الثانية عشر تعمل طوال تسعة ساعات ونصف يوميا، وكان جو المصنع ملوثا وليس هناك مطعما لتناول وجبات الغذاء ولم يكن لدى الفتيات وسيلة لنقلهن ولا غرفا للملابس، ولم تكن في المصنع أية نافذة سوى فتحات صغيرة لا تسمح إلا بتسرب قليل من الهواء، وحتى الكراسي التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية استبدلت بألواح خشبية، وكانت هناك حنفية واحدة فقط داخل مرحاض واحد في هذا المصنع الضخم، ومقابل ذلك كان أجرهن زهيدا جدا ولا يكفي في الكثير من الأحيان حتى لسد الرمق.<sup>(2)</sup>

ويعود سبب هذه الظروف الصعبة في العمل إلى غياب قانون خاص بعمل المرأة في المصانع والورشات، وفي هذا الإطار يذكر "قوديو" بأنه خلال 130 سنة لم تضع الإدارة الإستعمارية أي تشريع أو قانون خاص بعمل النساء ولا حتى نقابة نسائية تستطيع تفادي فضيحة الإستغلال واللاإنسانية التي كانت تعاني منها النساء العاملات.<sup>(3)</sup>

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 324.

(2) PAULE, C., *Les Jeunes Ouvrières Face à Leurs Difficultés de Vie*, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, PP.130, 131, 132.

(3) U.N.F.A, *op.cit.*, P.09.

كما يذكر فريق "بيار بورديو" في تحقيقه الشهير الذي أجراه بالجزائر وقدمه في كتابه "العمال الجزائريون"، بأن امرأة جزائرية حامل قد بقيت تعمل وهي في شهرها الثامن ثم التاسع دون أن يحن لها قلب صاحب المصنع ويمنح لها عطلة الأمومة<sup>(1)</sup> التي كانت تعد حقا مشروعا في القوانين العمالية في الدول الأخرى، أما "بالأربعاء ناث إيراثن" في منطقة القبائل، فقد كانت المرأة الجزائرية العاملة تتحصل يوميا على أجر يساوي أربع فرنكات و"خبزة شعير"<sup>(2)</sup> وهذا ما يعد فضيحة كبرى في حق الإدارة الإستعمارية.

و"بتلمسان" تم إجراء تحقيق ميداني حول وضعية النساء العاملات في مصنع النسيج والزرابي الشرقية وقدمه رئيس فرقة بالمصنع الذي كان من أصل يهودي، حيث يمكن الإطلاع في هذا التحقيق على وضعية النساء العاملات داخل هذا المصنع، حيث يقول التقرير أنه في سنة 1952 كان المصنع يضم 1500 عاملة في ورشات الخيوط والنسيج أين كان يجب تشغيل الرجال لصعوبة العمل هناك، فكان عدد النساء بهذه الورشات يتراوح ما بين 200 و300 امرأة كلهن غير جزائريات وأغلبهن من أصل يهودي، وبالمقابل فإن عملية زخرفة النسيج كانت مخصصة للجزائريات فقط.

وكان المعمل مسيرا من طرف امرأة أروبية هي المسؤولة الأولى عن كل العاملات اللواتي كن يتقاضين مرتبا أقل بكثير من مرتب الرجل رغم أن ساعات العمل كانت موحدة، كما أن الفرق في الأجر يلاحظ في الفروق الموجودة ما بين الأجور التي تتقاضاها العاملات غير الجزائريات والعاملات الجزائريات اللواتي كن يتقاضين الأجر الأدنى بالمقارنة مع الأجور الأخرى.

(1) BRAC DE LA PERRIERE, C., *op.cit.*, P.102.

(2) CAMUS, A., *op.cit.*, P.52.

وكانت العاملة الجزائرية تمكث داخل المعمل لتناول الغذاء البسيط وبعضهن لم يكن بوسعهن إحضار حتى الأكل معهن والبعض الآخر لا يأكلن إطلاقاً، ورغم ذلك فإنهن كن الأحسن حالاً من الأخريات، فرغم صعوبة العمل وتدني مستوى الأجور وقساوة الوضع داخل المصنع، فقد كن محظوظات لحصولهن على هذا العمل، عكس اللواتي يطلبنهن دون جدوى لأنه كان هناك دائماً ما بين 200 إلى 300 طلب للتوظيف.

أما عاملات مصنع المعصرة الكبرى للزيتون "بتلمسان" فكن الأقل أجراً زيادة على أنهن كن يبدأن العمل في سن مبكرة وبعضهن كن أطفالاً تتراوح أعمارهن ما بين سن الثامنة والعاشرة لعدم وجود أي نص تشريعي يحدد سن العاملة الجزائرية، فالقانون الوحيد الذي كان يتحكم في تسيير الموارد البشرية هو الحاجة الماسة للأيدي العاملة الرخيصة،<sup>(1)</sup> وزيادة على هذا فإن الجزائر كانت تمثل سوقاً كبيرة للأيدي العاملة الرخيصة غير المتخصصة، لغياب سياسة التكوين المهني عن المجتمع الجزائري وحاجة العائلات الجزائرية البائسة إلى أجر إضافي يساعدها على المعيشة، ولهذا كانت هذه العائلات ترسل بناتها إلى المصانع والورشات علهن يستطعن الحصول على عمل و بأجر مهما كان قدره.

وفي المنطقة الغربية من "الأوراس" كانت الفتيات الصغيرات يتعلمن الغناء والرقص منذ سن الثامنة أو العاشرة، في نفس الفترة التي كن يتعلمن فيها الأعمال المنزلية، كما أن المرأة الجزائرية في هذه المنطقة تحملت على عاتقها مسؤولية كبيرة، حيث كانت تضطر في كثير من الأحيان إلى بيع حليها من أجل شراء قطعة أرض وقطيع غنم، أو تراها في الأسواق تعرض منتوجاتها المنزلية للبيع.

(1) AMRANE, D., *op.cit.*, PP. 25-26.



ومهما كان وضع المرأة إجتماعيا، فإنها كانت تشارك في أغلب الأعمال الفلاحية كالزراعات المعاشية والأشجار المثمرة وجني الزيتون، كما إمتهنت تربية الغنم ورعيها.<sup>(1)</sup>

#### 4-1 السياسة الفرنسية في مجال التشغيل:

لم تكن السياسة الفرنسية في ميدان الشغل لتختلف عن سياستها العامة التي انتهجتها في المجالات الأخرى، حيث انتهجت أسلوب التفرقة في التشغيل وربطت تجنيد اليد العاملة الجزائرية بشروط تعجيزية بعيدا عن ما كان يدعو إليه القانون العالمي في هذا الميدان.

والحقيقة أنه مهما كان العامل الجزائري نشيطا فلن يصبح في يوم من الأيام عاملا مسؤولا، وحتى العمال من الجزائريين الذين كانت تجري لهم بعض المسابقات للحصول على وظائف عليا كان الرسوب دائما حليفهم، وفي حالة نجاحهم في هذه الإمتحانات، فإنهم لن يُرقوا إلى مناصب أعلى بمختلف الذرائع، وفي أحيان أخرى لم يكن الفرنسيون بحاجة إلى هذه الذرائع، فيعلنوا ببساطة أنهم يودون إعطاء الجزائريين وظائف عليا لكنهم للأسف يفتقرون إلى المهارات الكافية والتكوين المهني.

وإضافة إلى هذا، فإننا نجد من بين آلاف المثقفين الجزائريين قلة قليلة ممن حالفه الحظ وتحصل على عمل، ففي سنة 1951 لم يتمكن من هذه الفئة الحصول على عمل إلا 432 مثقفا، منهم 300 مثقفا تحصلوا على وظيفة "معلم" وبعضهم مارس أعمالا حرة، إضافة إلى مائة ضابط، عشرين إطارا صغيرا، و12 مهندسا منهم تقنيان<sup>(2)</sup>.

(1) HAMOUDA, Naziha, **Les Femmes Rurales de l'Aurès et la Production Poétique**, IN, Peuples Méditerranées, Numéro Spécial Sur les Femmes de la Méditerranée, N°22 - 23, Janvier - Juin, 1983, P.269.

(2) TABTI, M.B., *op.cit.*, P.91.

ويروي المناضل "عبد الرحمن فارس" أن رئيس مجلس بلدية القل بسككدة "السيد م. إيمي" قد أصابته الدهشة حينما علم أن الحكومة الفرنسية عينت عربيا للعمل كموثق ويقصد هنا شخصه - أي عبد الرحمن فارس-، على الرغم من أن هذه الإدارة بالذات كانت تحول من مكان إلى مكان آخر وذلك حتى يسأم من الوضع ويترك عمله نهائيا.

كما يشير نفس الكاتب أنه بمستشفى "مليانة" بعين الدقل حدث وأن وظف المستشفى الحكومي طبيبيا جزائريا متخصصا بصفة رئيس الجراحين، وذلك بعد تردد طويل رغم كفاءته المهنية ومؤهلاته العلمية، وبعد هذا التعيين طالب الأوربيون بإعفائه من المنصب لأنهم لا يريدون أن يتعالجوا على يد طبيب عربي، فقاطعوه بشكل مطلق ورفضت الممرضات الأوربيات الأخذ بإرشاداته، ثم قام المستوطنون ببناء مستشفى خاصا بهم بالقرب من المستشفى الحكومي حيث أقروا علاج الأوربيين بالمجان وأمام الضغط، تراجعت السلطات الفرنسية وإضطرت إلى إلغاء تعيين وإعفاء الجراح، ليجد نفسه بطالاً رغم شهادته العليا المعترف بها عالميا.<sup>(1)</sup>

ولم تكلف السلطات الفرنسية نفسها لتوظيف ولو عون إداري واحد من الجزائريين منذ سنة 1946 رغم أن هذا الجهاز شهد تراجعا كبيرا، ولم يتم إدماج الشباب ولو بصفة مؤقتة مع العمال المرسمين وأصبح عدد الإداريين يتناقص مع مر السنوات، وبالمقابل كان عدد الشبان يشهد تزايدا مضطردا.<sup>(2)</sup>

(1) FARES, A., *op.cit.*, P.15.

(2) LE TOURNEAU, R., *op.cit.*, PP.179-280.

ورغم أن معظم المصادر الفرنسية كانت ترى بأن الإدارة الإستعمارية ساهمت في تطوير وترقية الشغل وتوفير العمل لكل الجزائريين إلا أن الواقع آنذاك كان يثبت العكس تماما، إذ أن الشغل كان يشهد تراجعاً مستمراً، فقد بلغ عدد العمال في المصانع التحويلية عام 1925 حوالي 91.244 عامل ووصل إلى 98.983 عامل في سنة 1948، لينخفض مباشرة إلى 13.331 عامل فقط في 1954، ونفس الشيء يقال عن قطاعي الكهرباء والغاز، الذين شهدوا إنخفاضا بحوالي 785 عاملا في نفس الفترة.

لقد كان الجزائريون في أكثريتهم عمالا في الموانئ يقومون بأعمال الحمل والشحن خاصة في فترة وصول السلع إلى الموانئ، حيث يقومون بحمل الأمتعة وتحويلها وهي مهام لم تكن تتطلب كفاءة أو خبرة مهنية لذلك، كما أن هذا العمل الذي كانوا يمارسونه لم يكن إطلاقا عملا دائما ومضمونا، فبمجرد إنتهاء فترة العمل يجد العامل نفسه عاطلا عن العمل،<sup>(1)</sup> ولم تحاول الإدارة الإستعمارية إطلاقا بناء مراكز للتكوين المهني مثلا أو تعليم الجزائريين بعض الحرف لتهيئة العامل مهنيا، فقد كانت هناك مدرسة واحدة للتكوين بمنطقة الجزائر تقع في شارع "مارينكو -عرباجي حاليا-"، وهذا لا يستطيع إستيعاب كل العاطلين عن العمل لتلقي تكوين مهني<sup>(2)</sup>.

و لهذه الأسباب كان الجزائريون يسارعون إلى تقبل أية وظائف تعرض عليهم، كحمل البضائع في الأسواق و محطات المسافرين أو بيع الجرائد و تلميع الأحذية في

(1) BENACHENHOU, Abdelatif, *op.cit.*, P.362.

(2) LETELLIER, R.P., *op.cit.*, P.34.

الشوارع، وهذا لا يسمح لهم إلا بضمان قوت يومهم، زيادة على أنهم كانوا ينامون على الأرض في كل مكان يجدونه صالحا للنوم مع مضايقات كثيرة من طرف المستوطنين.<sup>(1)</sup>

وكان تعسف الإدارة الإستعمارية وطغيانها في هذا المجال سببا كافيا لإمتعاض العمال من الجزائريين والأوربيين على حد سواء، من ظروف العمل القاسية التي ساهمت في تأجيج الإحتجاجات العمالية بعد سنة 1930، حيث تشير المصادر التاريخية أن هذه السنة شهدت 14 إضرابا شارك فيه حوالي 2751 عاملا ليصل الرقم إلى 220 إضرابا سنة 1936، شارك فيه آلاف العمال مطالبين بتحسين ظروف العمل.<sup>(2)</sup>

وسرعان ما أصبحت مسألة الشغل تهم بال الجميع حيث أصبحت مدينة الجزائر تعج بالعاطلين عن العمل، ويذكر تقرير تم إعداده في سنة 1932 بأنه من بين 10.099 عامل كان منهم 846 عاطل عن العمل، منهم 615 أوربي و 231 من الجزائريين، وهو ما يمثل نسبة 11.93% من مجموع العمال، و تجاهل التقرير بطبيعة الحال العدد الكبير من العاطلين عن العمل من الجزائريين.

وعلى هذا الأساس قام المجلس العام لمدينة الجزائر بالضغط على الحكومة الفرنسية لإستحداث صندوق لمواجهة البطالة، غير أن حكومة باريس رفضته عند عرضه مرتين في أفريل 1931 وأكتوبر من نفس العام بحجة غياب الأموال وترشيد النفقات، وفي هذا الإطار يذكر السيد "عمارة" المستشار البلدي لمدينة الجزائر الذي يمثل الأهالي بأن المدينة تشهد تواجد 10 آلاف إلى 15 ألف بطال من الأهالي مع غياب صندوق لمواجهة البطالة مثلما هو

(1) LAGEAIS, Jean, **Réalisation Sociales Dans le Département d'Alger**, IN, Terres d'Afriques, Centre « C.R.E.E.R », Maroc, 1948, P.208.

(2) KADDACHE, Mahfoud, **Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne 1919-1951**, Tome 1, SNED, Alger, 1980, P.279.

معمول به بفرنسا رغم "أنهم يؤدون دورهم كاملا كمواطنين فرنسيين"، وحتى الديوان الخاص بالبطالة رفض تسجيل البطالين من الجزائريين ورفضت معه البورصة الخاصة بالعمل كل البطالين الجزائريين.<sup>(1)</sup>

وقد أشار أحد النقابيين خلال تجمع بقاعة "مازويار" بأن حركة البطالين قد تم إفشالها بواسطة الخيانة ولكنها ستقاوم وتكون أكثر قوة مستقبلا بدعم من النقابيين وستستمر إلى النهاية وإن تطلب الأمر ستنزل إلى الشوارع<sup>(2)</sup>، وهذا ما يمثل تهديد صارخ للحكومة الفرنسية التي أغلقت كل أبواب الحوار مع جموع البطالين.

وتمحورت مطالب هؤلاء البطالين حول ضرورة إنشاء صندوق للبطالة وتسجيل كل البطالين بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان إقامتهم وتقنين منحة خاصة بالبطالين، إضافة إلى مطالب أخرى منها مجانية النقل والعلاج والأدوية وإلغاء الضريبة البلدية والضرائب المباشرة مثل ضريبة الإيجار بإظهار بطاقة البطال فقط، وكذا فتح الورشات البلدية مع تطبيق القانون الخاص بساعات العمل المحددة بثمان ساعات، ورغم فتح بعض الورشات بمدينة الجزائر إلا أن سياسة التشغيل قد بقيت على حالتها حيث بقي العمل عند التوظيف يتم بواسطة الخمس بالنسبة للأهالي بالرغم من كثرة أعدادهم بمقابل الأوربيين، وزاد التمييز إلى أقصى حد في الجر اليومي الذي كان محددًا للأهالي بـ 12 فرنك مقابل 18 إلى 20 فرنك للأوربيين، متجاهلين بذلك مطالب النقابيين التي كانت تنادي "نفس العمل نفس الأجر"<sup>(3)</sup>، ورغم الجلسات الطارئة التي كان يعقدها المجلس البلدي

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939*, ENAG Editions, Alger, Algérie, 2012, PP. 206-207.

(2) *IBID.*, P. 207.

(3) *IBIDEM.*, PP. 207-208.

للجزائر العاصمة لإيجاد الحلول الكفيلة للحد من أزمة البطالة، إلا أن المشكلة زادت تعقيدا مع تكاثر البطالين وتواصل أعداد الوافدين من الأهالي من الأرياف إلى هذه المدينة.

ولم يتجاوز عدد العمال بالعاصمة في مجال الأشغال العمومية 2543 عامل في ديسمبر 1934 بعدما كان عددهم يقارب 8000 عامل في 1930، وفي جانفي 1935 تناقص العدد إلى 1780 عامل فقط،<sup>(1)</sup> وبلغ عدد البطالين في جوان 1940 حوالي 2000 بطل، ليرتفع إلى 8775 في شهر نوفمبر من نفس السنة ويفوق في نهاية العام حوالي 7032 عاطل عن العمل، ثم تراجع قليلا في مارس من سنة 1941 ليصل إلى 5568 بطل<sup>(2)</sup>، وطبعا تبقى هذه الأرقام جزئية على إعتبار أن الغالبية العظمى من البطالين بمدينة الجزائر لم يكونوا مسجلين ضمن السجلات الخاصة بالبطالين وكذا غياب أسماء العائدين طوعا أو إكراها من ديار الغربية عن هذه السجلات.

ويذكر أحد المستشارين بالمجلس البلدي لمدينة الجزائر العاصمة في تدخله خلال جلسة عمل عقدت يوم 29 جوان 1935 "بأن الجزائريين لا يطالبون بالمساواة في الحقوق، إنهم يطالبون بحق التغذية اليومية" وحتى المستشار "زروق محي الدين" الذي كان يمثل جماعة "بني وي وي" تأسف لعدم وجود إحصائيات تخص عدد البطالين بالجزائر العاصمة وغياب أية جمعية تهتم بالموضوع، كما أخطر المجتمعين بأن الأبدان الهزيلة التي كانوا يرونها دوما تكون مستعدة للثورة ضد هذه الأوضاع.<sup>(3)</sup>

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique à Alger...* P. 209.

(2) BENALLEGUE-CHAOUIA, Noura, *Algérie Mouvement Ouvrier et Question Nationale 1919-1954*, OPU Alger, Algérie, 2010, P. 225.

(3) KADDACHE, M., *La Vie Politique à Alger...* P. 210.

وحتى عندما قام البطالون بإنشاء منظمة خاصة بهم للدفاع عن مصالحهم، لم يتم إستقبال ممثليهم من طرف رئيس المجلس البلدي للعاصمة "روزي" بحجة صعوبة تشغيل البطالين، وحتى ولو تم تشغيل البعض منهم فإن أعدادا أخرى منهم ستلتحق بالعاصمة من المناطق الداخلية والأرياف.

وكانت مطالب العمال في مجملها تدور حول رفع الأجور وتحسين ظروف العمل، بإعادة النظر في ساعات العمل الطويلة التي تدوم أحيانا كثيرة 14 ساعة كاملة، وكذا غياب الضمان الإجتماعي والمنح العائلية، خاصة وأن الرأسمالية الكولونيالية كانت قد أفرزت نظاما خاصا في مجال الشغل يرتكز أساسا على الفروق غير المتكافئة في سلم الأجور ويقوم على أسس عنصرية في مختلف القطاعات، وخاصة في البوادي والأرياف أين كان الكولون يضع قانونا خاصا في هذا المجال ويطبق بوسائل الترهيب لتفادي إي إخلال بالأمن العام.

ولكي نوضح هذا، نردف مثلا عن الإضراب الذي شنه عمال مناطق "عين تموشنت" و"تلمسان" الذين تعرضوا إلى مطاردة بالسلاح من طرف مليشيات تابعة لأصحاب الأراضي الزراعية ومنهم المعمر "كوفران" الذي طارد عدة فلاحين مضربين عن العمل رفقة ثمانية أشخاص مسلحين أطلقوا النار عليهم، وكننتيجة لذلك الإضراب تم طرد 225 عامل زراعي.<sup>(1)</sup>

والحقيقة أن المزارع الكولونيالية برزت كمنشأ للحركات النقابية العمالية لتصبح

(1) BENDIAB, Abderrahim-Taleb, **Chronologie Des Faits et Mouvements Sociaux et Politiques en Algérie**, 1<sup>ère</sup> Edition, Alger, Imprimerie du Centre, 1983, P.97.

مصدر إزعاج للمستوطنين رغم أن هذه التكتلات لم تأخذ الصبغة الرسمية، وكان التعامل معها يتم بوسائل القمع و الترهيب، حيث شهدت منطقة بوفاريك التي تمثل عاصمة المتيجة أول حركة إحتجاج سنة 1936 بعد أن ضمت إجتماعا لآلاف العمال في قطاع الفلاحة، وتم تشكيل نقابة عمالية تحت مسؤولية أحد الجزائريين وهو المدعو "بومسيد" والتي طالبت بتحسين الظروف العامة للعمل بما فيها الأجور كمطلب أساسي.<sup>(1)</sup>

وشهدت الجزائر حركة إحتجاج واسعة في 11 جوان 1936، وذلك في عدة مراكز فلاحية بمقاطعة الجزائر حيث شملت مراكز "سيدي موسى، الأربعاء، بئر توتة، جسر قسنطينة، الحراش" وعدد من المراكز الفلاحية الأخرى، ثم إمتدت هذه الحركة الإحتجاجية إلى منطقة "الدواودة" أين أقدم المضربون على إتلاف جزء من المحصول وإنتشر لهيب هذه الحوادث ليعم مناطق "بئر خادم، بوشاوي، برج الكيفان، أولاد فايت، تيزي وزو، عين البنيان، الشراقة وعين طاية" و كذا بعض المراكز الفلاحية.

كما عرفت منطقة قسنطينة نفس الوضع، حيث شهدت حركات إحتجاجية في نفس الفترة بعد توقف عمال الفلاحة والصناعة عن العمل بمدينة بجاية، مطالبين برفع الأجور وتثبيت العطل الخاصة بالمواسم والأعياد الدينية للمسلمين، لتقوم الإدارة الإستعمارية بإستعمال القوة العمومية لقمع هذه الإحتجاجات<sup>(2)</sup>.

وقد تحول بسرعة هذا المشكل من مشكل نقابي إلى مشكل سياسي تبنته بعض الجمعيات السياسية، و أصبح البطالون الجزائريون يبحثون عن أي غطاء نقابي أو سياسي

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص ص 125-126.

(2) نفسه، ص 127.



يأخذ مطالبهم بصفة جدية، وكانت ثلاث نقابات عمالية تنشط في الميدان الأولى هي "الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين" والثانية تعرف "بالكنفدرالية العامة للعمل"، في حين كانت الثالثة تسمى "الكنفدرالية العامة للعمل الوجودي" وهذه الأخيرة هي التي فتحت أبوابها للجزائريين وانتقدت الإستعمار بصورة علنية عكس الأولى والثانية اللتان لم يتم تسجيل الجزائريين بها.

وقد سجلت "الكنفدرالية العامة للعمل الوجودي" وجودها بقوة بالجزائر خلال إضرابات فترة 1927-1929 وكذا في 1930-1932 مع عمال السكك الحديدية، كما كانت هذه المنظمة مكونة من إتحادات جهوية لكامل الجزائر عكس المنظمات الأخرى المهيكلة فيدراليا والمرتبطة بالمنظمة الأم، كما دعت "الكنفدرالية العامة للعمل الوجودي" كل الفاعلين من الجزائريين للمساهمة في هذا التكتل للدفاع عن حقوق العمال المسلمين، لمواجهة الإقطاع الرأسمالي وظهرت الشعارات السياسية المطالبة بإستقلال الجزائر وذلك في أول ماي 1932، وهو ما ساعدها على لفت نظر العمال الجزائريين إليها.<sup>(1)</sup>

و الواقع أن سنة 1934 كانت تمثل مرحلة مهمة بالنسبة للعمال الجزائريين لتعلم أجديات الحراك العمالي والحس السياسي بمدينة الجزائر، حيث قام في نوفمبر من نفس السنة عمال الورشات والأشغال العمومية بتنظيم عدة إضرابات قادها 400 عامل بناء و1000 عامل بسيط، ورفضوا العمل لساعات إضافية دون مقابل مادي وطالبوا بأجر قدره 6 فرنك للساعة بالنسبة للعامل البناء و2.5 فرنك للعامل البسيط، كما ألحوا على تحديد اليوم بثمانى ساعات عمل فقط و إلغاء الساعات الإضافية المجانية، زيادة على المطالبة بالراحة

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique à Alger...* P. 212.

بالراحة الأسبوعية و الحق النقابي.

و في 17 جانفي 1935، قام أكثر من 3000 بطل بمدينة الجزائر بإضراب للمطالبة بالعمل وفتح الورشات أمامهم، واتجهوا إلى مقر الحكومة العامة حاملين معهم شعارات تحمل مطالب منها " الـ 8 ساعات، نريد العمل أو الخبز، إفتحوا الورشات"، حيث تم تدخل الشرطة الفرنسية التي قامت بإيقاف العديد منهم.<sup>(1)</sup>

وفي نفس السنة تجمع العديد من البطالين في لجان خاصة بالأحياء الشعبية لمدينة الجزائر لتشكيل لجنة مركزية تقدمت بمطالب للحكومة العامة تدعوها إلى ضمان المنح لكل البطالين وإلغاء مصاريف الكراء والضرائب وفتح ورشات للعمل، حيث تم فتح بعضها وتشغيل الفرنسيين وبعض الأهالي الحائزين على وثائق ثبوتية للهوية، وحدد خلالها الأجر اليومي للعامل الفرنسي بـ 18 فرنك و 11 فرنك فقط للعامل الجزائري، كما قام عمال 14 ميناء بالإضراب الكلي بعد وضع حيز الخدمة لباخرة تخزين متطورة إسمها "الباخرة "باكوس" والتي عجلت بإحالة العديد من العمال الجزائريين على البطالة، وتدخل رئيس المجلس البلدي لمدينة الجزائر السيد "روزي" في القضية، حيث تم إلغاء استخدام هذه الباطنة بموانئ الجزائر، ونفس الشيء حدث بعد استخدام الباطنة "الساحل" التي كانت تربط ميناء الجزائر بميناء "روان"، حيث تم مراسلة وزارة البحرية التي تعهدت بعدم تصنيع ووضع حيز الخدمة مستقبلا لأية باخرة دون دراسة مسبقة لآثارها على مستقبل العمال.<sup>(2)</sup>

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique à Alger...* PP. 212-213.

(2) *IBID.*, PP. 212 et 218.

وفي أول ماي 1937، قام 30.000 عمال بالتجمع في "شان مانوفر أول ماي حاليا" وكذا الملعب البلدي لسماع خطابات النقابيين والسياسيين، وفي نفس اليوم من العام 1938، تجمع 35.000 عامل بمدينة الجزائر مطالبين بإحترام القوانين الإجتماعية وتحرير التجارة مع إسبانيا دون التطرق للقضية الجزائرية، وفي 14 جويلية من نفس العام تظاهر أكثر من 35.000 عامل جلهم جزائريين مع تسجيل غياب كل المنظمات الوطنية، وهنا إقتنع العمال الجزائريون أن مطالبهم الوطنية لا يمكن الدفاع عنها بواسطة المنظمات الفرنسية.<sup>(1)</sup>

ومن أجل الدفاع عن مصالح البطالين تم إنشاء لجان عرفت بلجان "البطالين" وكانت متواجدة بكل القرى والمداشر، وكانت هذه اللجان تدير من طرف "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية"، وكان دورها هو التحضير للإجتماعات والتجمعات للمطالبة بالحل السريع لمشكل البطالة وتحسين أوضاع البطالين، وكانت سنة 1952 سنة للمظاهرات الصاخبة التي نظمتها هذه اللجان، وحمل المتظاهرون شعارات منها " نريد عملا وتسقط البطالة" وشعارات سياسية أخرى، وتعرض المتظاهرون كالعادة إلى القمع والإعتقال.<sup>(2)</sup>

ومع إشتداد كفاح النقابة العمالية ضد الملاك الأوربيين، بدأت تظهر بعض النتائج الإيجابية شكلا منها ضمان إكتساب العامل لراتب شهري مضمون، وإن بقي متدنيا إضافة إلى التأمين الإجتماعي و المنح العائلية.<sup>(3)</sup> وأمام الإرتفاع الكبير لأعداد البطالين الجزائريين

(1) KADDACHE, M., *La Vie Politique à Alger...* PP. 216-217 et 2018.

(2) HANNACHE, Ahmed, *La Longue Marche de l'Algérie Combattante, 1830/1962*, 1<sup>ère</sup> Edition, Alger, Edition DAHLEB, 1990, P.60.

(3) HENNI, A., *op.cit.*, P.75.

شهدت قوافل المناضلين السياسيين إنضمام الألاف منهم إليها، حيث قاموا بتنظيم مظاهرات إجتماعية وتكتلوا في تنظيمات طالبوا عبرها بتسوية وضعيتهم، اتكتسب هذه المظاهرات بسرعة طابعا سياسيا محضا.

وكان إذا وقع حادث عمل أدى إلى وفاة عامل أو عدة عمال، يستطيع صاحب المصنع بكل سهولة أن ينهي القضية مع رجال الشرطة أو الدرك، ويقول صاحب المصنع أن العامل الذي لقي حتفه لم يأخذ حذره جيدا، ولم يكن متخصصا في هذا العمل الذي زاوله بمحض إرادته هو، وهكذا تنتهي المشكلة حتى وإن كان هناك شهودا حول الحادث،<sup>(1)</sup> وحتما لن يكون هناك أي تعويض مادي للضحية بسبب غياب التأمين لدى صاحب المصنع.

وتذكر الإحصائيات والوثائق أن الأطفال دون السن القانونية للعمل كانوا يشتغلون في قطاع الصناعة تحت حماية تامة وفق القانون الدولي للعمل، ودون تجاوزات في هذا المجال، وقد وصل عددهم وفق أرشيف الحكومة الفرنسية إلى 19.124 طفل منهم 7.590 طفل من مقاطعة الجزائر العاصمة، و6.524 من مقاطعة وهران و 2.568 من منطقة قسنطينة، إضافة إلى 1.489 من مقاطعة عنابة و953 طفل من مستغانم،<sup>(2)</sup> ويقصد بالحماية هنا، أن هؤلاء الأطفال لم يكونوا يشتغلون في الفترة الليلية الممتدة حسب قانون العمل من العاشرة ليلا إلى الخامسة صباحا<sup>(3)</sup>.

(1) TABTI, M.B, *op.cit.*, P.122.

(2) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, **Exposé sur le Travail de Nuit des Enfants dans l'Industrie**, Ministère du Travail, Rapport Annuel sur l'Application en Algérie des Conventions Internationales du Travail Ratifiées par la France, du 15/10/1954, P.2.

(3) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, *op.cit.*, P.2.

والواقع أن هذه الإحصائيات تحوي الكثير من علامات الإستفهام لأن البطالة كانت قد تجاوزت في هذه الفترة كل الأرقام في وسط الجزائريين القادرين على العمل، ورغم ذلك بقيت مصادر الأرشيف الحكومي تشير إلى أرقام التشغيل التي إرتفعت حسبها بفضل سياستها في هذا المجال للحد من هذه الظاهرة، فتذكر هذا الرقم (19.124 طفل) من الذين يشتغلون وفق حماية تامة في مجال الصناعة والمناجم، وهو ميدان تصعب توفير أدنى حماية إجتماعية فيه.

وفي مراسلة من وزير العمل و الحماية الإجتماعية الفرنسي إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر مؤرخة في 15 أكتوبر 1954، يطلب فيها توضيحات حول تساؤلات تم طرحها من طرف أعضاء لجنة الخبراء لمجلس الإدارة التابع للمكتب الدولي للعمل، بخصوص عدم توافق التشريع الجزائري في مجال الشغل مع الإتفاقية الدولية للعمل، بعد الخروقات المسجلة في هذا الإطار وكذا الحلول المقترحة لتعديلها، زيادة على عدم إحترام النصوص العالمية الخاصة بأيام الراحة الدورية الإلزامية لكل العمل، وخاصة في ميدان البناء والإنجاز الهيكلي،<sup>(1)</sup> وهذه التساؤلات التي تم رفعها للحاكم العام الفرنسي بالجزائر لم يتم إيجاد صيغة قانونية لها سوى حلول ترقيعية لإسكات المطالبين بحلها.

وتضيف هذه الإرسالية أن مفتشي العمل سجلوا أيضا خروقات عديدة في هذا المجال، خاصة و أن قانون العمل الفرنسي لم يتم العمل به أو تطبيق نصوصه بالنسبة للعمال الجزائريين على قلتهم بالجزائر، كما تم تسجيل خرق صريح لإتفاقيات الخاصة بتشغيل الأطفال والمراهقين، سواء في مجال الصناعة أو المجالات الأخرى.<sup>(2)</sup> من جهة

(1) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, **op.cit**, P.1.

(2) **IBID.**, PP.1-2.

أخرى، تم إثبات أن الحق في الإنخراط في النقابات العمالية لم يحترم، بدليل أن التجمعات النقابية التي كانت موجودة، كانت في معظمها تابعة لرب العمل أو تحت سلطته المباشرة، وهو ما يجعل المطالبة بتحسين ظروف العمل من ضروب الخيال<sup>(1)</sup>.

وفي 31 ديسمبر 1945، تم تقديم مشروع قانون تحت رقم 259 من طرف الكتلة الشيوعية بالجمعية الوطنية التأسيسية، يتضمن تقنين ساعات العمل وأيام الراحة الدورية في القطاعات الفلاحية، وتم المصادقة عليه بالإجماع في أبريل 1946 مع إدخال بعض التعديلات، ففي المادة الأولى منه يشترط على العامل في مجال الفلاحة أو الغابات، أن يثبت عمل 2400 ساعة في السنة الممتدة على 300 يوما أي ثماني ساعات يوميا، مقابل يوم واحد راحة في الأسبوع مقرر يوم الأحد، ويمكن في بعض الحالات أن تكون الراحة يومين فقط في الشهر، وإذا تم تشغيل أي عامل خلال عطلة يوم الأحد لمرتين بسبب الضرورة القصوى، فسيستفيد من يوم تعويضي واحد فقط، وكل تجاوز لهذا القانون يعرض صاحبه أي رب العمل، لمتابعات قضائية<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أن الواقع قد أثبت عكس ذلك تماما في كل الحقول والمزارع الكولونيالية، حيث كانت مدة ساعات العمل تتجاوز الحد المعروف بثمانية ساعات يوميا لتصل في أكثر الأحيان إلى 15 ساعة يوميا دون أدنى إمتيازات في الأجر أو أي تعويضات مهما كان نوعها. للتذكير، فقد تم وفقا للقانون الصادر في 1 سبتمبر 1939 إلغاء أيام الراحة القانونية

(1) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, **Rapport n° II – 438, au nom de la Commission de l'Agriculture, présenté à l'Assemblée Nationale Constituante, du 08/08/1946, PP.1 à 5.**

(2) **IBID, Repos Hebdomadaire par Roulement, lettre du ministre du travail et de la sécurité sociale au ministre de l'intérieur, du 20 mars 1947.**

للعمال الجزائريين بسبب إندلاع الحرب العالمية الثانية،(1) وذلك لتجنيد كل القادرين على العمل لتوفير العتاد اللازم لهذه الحرب حيث بقي هذا الإلغاء ساري المفعول إلى ما بعد نهاية هذه الحرب الكونية. أما فيما يخص التأمينات الإجتماعية للعمال بالأجراء بالجزائر، فقد كان العامل الأوربي وحتى منهم أصحاب المهن الحرة، يخضعون لنظام تأمينات مقنن عكس العمال الجزائريون، وقد تم طرح هذا الموضوع في العديد من الصحف الفرنسية مثل "الفيغارو"، "الحياة الفرنسية" و"فرنسا الكاثوليكية"، وكذا جريدة "المرسل" التي كانت تصدر بالجزائر، حيث كتب فيها الصحفي "بول ميسر شميث" مقالات عديدة حول الموضوع(2).

كما كتب المتصرف الإداري بوزارة العمل و الحماية الإجتماعية "أندري جيتينج" عن مميزات التأمينات الإجتماعية التي أصبحت نتائجها حسب رأيه كارثية سواء على الجانب النفسي أو الإقتصادي، حيث أن المشرع حاول إدراج كل الأمراض ضمن التعويضات الإجتماعية، وكذا فترة الأمومة بالنسبة للمرأة العاملة، العجز عن العمل، الشيخوخة والوفاة، كما حاول المشرع إعتبار بعض الأمراض الأخرى كالزكام وأمراض العمود الفقري وأمراض الرقبة ضمن هذا المجال، لكن العجز المادي المسجل لدي صندوق التأمينات والتلاعبات التي كانت تحدث من طرف أصحاب المهن الحرة من الفرنسيين،

(1) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, op.cit., PP.1-2.

(2) IBID, Boite 81F1497, les Réalisations Sociales Algériennes Dues à l'Initiative Privée, Extrait de la Loi Votée le 11/08/1948 par l'Assemblée Nationale, P.6.

عطل العمل تماما بهذه القوانين<sup>(1)</sup>، وهنا لم يكن العامل الجزائري يدرك هذه المزايا ولا يستفيد منها إطلاقا، خاصة وأن أغلبهم إن لم نقل كلهم، كانوا خارج إطار التأمينات رغم إقتطاع رب العمل لحقوق التأمين من الأجر الشهري الزهيد الذي كان يتقاضاه. إن الوضعية العامة لعالم الشغل في الجزائر كانت سببا مباشرا للتأثير سلبا على كل المجالات الأخرى، حيث عقدت مشاكل البطالة حياة أغلب الشعب الجزائري وجعلته يئن تحت وطأة البؤس الإجتماعي، وبقي المواطن المغلوب على أمره يسترق السمع لخطابات وتصريحات رجال السياسة وقادة النقابات العمالية دون أن يفقه شيئا من ذلك، ومثله كان السياسي الجزائري المشارك في المجالس التنفيذية البلدية أو الوطنية، يشارك في صياغة القرارات وتحضير المشاريع التنموية دون أن يراها تجسد على أرض الواقع، وهو يدفعنا إلى القول أن الجميع كان يعيش في عالم تحكمه العبارات الرنانة والوعود الكاذبة.

## 2 - أزمة السكن و مشكل الإيواء:

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، مشكلة أخرى خطيرة لم تجد الإدارة الإستعمارية بالجزائر حلاً لها لطبيعة سياستها المنتهجة بالجزائر، و هي مشكل الإيواء أو أزمة السكن، و التي لم تكن مؤقتة، بحيث يمكن تجاوزها بإصلاحات سريعة، ولا بشعارات "ديماغوجية"، تمنح الجزائريين ثقة جديدة بالسياسة الفرنسية التي إهتزت أسسها، بعد إنهيار قوتها العسكرية والإقتصادية، أمام الألمان خلال الحرب العالمية الثانية وظهور متغيرات جيوسياسية جديدة في العالم.

(1) Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1497, les Réalisations Sociales Algériennes Dues à l'Initiative Privée, Extrait de la Loi Votée le 11/08/1948 par l'Assemblée Nationale, P.7.



ولذلك فإن كل جهود حكام فرنسا بالجزائر لم تعط ضمانات جديدة للسكان الجزائريين الذين كانوا يزدادون بشكل ملفت للنظر، والتي من شأنها أن تحل لهم مشاكلهم الإجتماعية المعقدة وعلى رأسها مشكلة السكن.

## 1-2- أسباب أزمة السكن:

لقد تعددت أسباب هذه الأزمة التي عاشتها البلاد وإختلفت عواملها الرئيسية، فالتسارع الديمغرافي الرهيب الذي كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة، ساهم بشكل كبير في تعقيد هذا المشكل حيث بقيت الجزائر كما أسلفنا سابقا، تعرف تزايدا متواصلا في عدد المواليد، أعتبر آنذاك إحدى أعلى الزيادات الطبيعية في العالم وهو ما أثر سلبا على تفاقم هذه الأزمة.

ولكن ذلك لم يكن في الحقيقة جوهر هذه الأزمة، فالسبب الأصلي يعود إلى السياسة التي إنتهجتها الإدارة الفرنسية نفسها في هذا المجال، بسبب سوء التسيير وتوجيه كل جهودها لخدمة المستوطنين دون غيرهم من الجزائريين، لأن جميع المشاريع السكنية التي تم إنجازها في تلك الفترة وجهت لصالح الكولون.

والحقيقة أن الإدارة الفرنسية كانت تتماطل كثيرا في إنجاز المشاريع السكنية التي إنطلقت قبيل الحرب العالمية الثانية أو بعدها، إذ توقفت معظم هذه المشاريع السكنية لمدة فاقت العشر سنوات ولم تشهد أي تقدم يذكر، بسبب الإرتفاع الجنوني لأسعار مواد البناء وتكاليف التهيئة، زيادة على النقص الفادح في توفير العمال المؤهلين في الميدان، كما أن

المداخل المادية الخاصة بالكراء تراجعت كثيرا وبالتالي لم تستطع الخزينة العمومية حسب الإدارة الفرنسية من تحمل كل التكاليف المادية، مما عقد كثيرا هذه الأزمة (1).

ولم يكن توزيع السكنات الجاهزة التي تم تشييدها يتم بصورة عادلة حيث لم تراعى فيها أية شروط أو معايير عند عملية التوزيع، فمثلا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المادية و الاجتماعية لصاحب الطلب و أقدمية الطلب أو حتى عدد أفراد الأسرة الواحدة و نوعية السكن المشغول في تلك الفترة.

و الواقع أن أغلب العمارات التي كانت موجودة بالمدن الرئيسية الثلاث كانت قد بنيت منذ عهد الأتراك العثمانيين، حيث لم تحاول الإدارة الفرنسية تهيئتها أو ترميمها نظرا لقدمها و تدهورها لتصبح مؤهلة من جديد للسكن، ففي حي القصبة مثلا كانت أغلب هذه المباني تتكون من طابق واحد أو إثنين فقط، زيادة على أن مساحة هذا الحي تقلصت من 50 هكتارا إلى 18 هكتارا فقط، (2) بفعل الإقتطاع المتواصل للكثير من المساحات من طرف الإدارة الإستعمارية لإطلاق مشاريع لفائدة المستوطنين، نزولا عند طلباتهم الخاصة بتوسيع الأحياء الأوربية المحاذية للقصبة.

وزادت ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى من حدة هذه الأزمة، إذ سرعان ما تحولت الأكواخ التي تشكلت بالمدن إلى أحياء قصديرية، تحمل كل الأمراض والآفات الاجتماعية، ووصل سعر السكنات المعروضة للبيع إلى قمته.

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger.....*, P. 129.

(2) *IBID.*, P. 09.

وكمثال على ذلك، فإن حي "الهواء الجميل" بحسين داي بالعاصمة، قد عرف توافد آلاف العائلات الجزائرية قادمة من الأرياف، حيث أشارت دراسة ميدانية أجريت بهذا الحي أن عدد سكانه قد إنتقل من 500 ساكن في 1938 إلى 6500 ساكن سنة 1953، والنسبة الكبيرة لهذا الإرتفاع كانت خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1953، حيث تضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة بأربع مرات، و قد أشار سبر للأراء أن 395 عائلة من بين 558 عائلة أي حوالي 70%، إستقرت بالحي سنة 1949 و 93 عائلة كانت قد وصلت إلى الحي ما بين 1943 و 1949، وهو ما يمثل حوالي 16%، أما باقي السكان فقد كانوا مستقرين بالحي قبل 1943.<sup>(1)</sup>

ولم تحاول الإدارة الفرنسية خلق قاعدة صناعية بالجزائر، ولا توسيع المشاريع السكنية بكل البلاد ولا حتى مواصلة المشاريع المتوقفة، لأسباب واهية وأعدار تتعلق بشح الإمكانيات المادية والصعوبات المالية التي كانت تواجهها، لذلك بقيت المقترحات المقدمة من طرف نواب الجمعية الوطنية التأسيسية مجرد حبر على ورق دون تجسيد على أرض الواقع.

ومع تزايد أعداد النازحين نحو المدن الكبرى، لم تستطع هذه المدن توفير الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لإستقبال الوافدين الجدد نحوها ولا توفير ضروريات الحياة للنازحين إليها، ولذلك فقد بدأنا نشاهد الأحياء القصديرية وهي تنمو حول المدن الكبرى التي أصبحت مناظرها مشوهة، ولم تقم الإدارة الفرنسية بأي عمل للقضاء على هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وإنما تركت هذه الأحياء تنمو و تكبر و كأنها هي التي رتبت الأمور لذلك.

(1) NOUSCHI, A., *La Naissance du Nationalisme...*, P.101.

ويعود هذا الغزو المتواصل للمدن إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث كان حي القصبة العتيق على سبيل المثال يعاني ضغطا ديمغرافيا رهيبا كاد أن يفجره، إذ أن الكثافة السكانية به قد تجاوزت كل التوقعات وكانت أعلى نسبة كثافة سكانية بمنطقة ما بالعالم حتى أن بعض السكنات الهشة لم تستطع مقاومة هذا الضغط، حيث حدثت إنهيارات لعديد المباني كما حدث في أوت من عام 1929 عندما إنهارت كليا بناية بالقصبة، حيث كانت الحصيلة النهائية 57 ضحية، ولهذا حاول المجلس البلدي للعاصمة إيجاد حل سريع لهذه الإنهيارات المتوالية للمباني القديمة، فأقترح المجلس تهديم "حي البحرية" بأكمله وإعادة بنائه من جديد، لكن أصحاب المحلات من التجار الأوربيين ثاروا ضد المشروع وعطلوه<sup>(1)</sup>، كما حاولوا وهي عادتهم في ذلك، معارضة إعادة إسكان المتضررين من الجزائريين في مساكن جديدة.

ورغم أن هذه الأزمة لم تجد حلا مجديا من طرف السلطات الإستعمارية، إلا أن تصريحات المسؤولين الفرنسيين كانت توحى بأن هذه المشكلة ما هي سوى أزمة مؤقتة، ستزول بمجرد عودة فرنسا إلى حركة التنمية الإقتصادية التي كانت تعرفها، حيث صرح الحاكم العام "روجييه ليونارد" في جويلية 1954 بأن مشكل السكن قد عرف اليوم حلا ولو مؤقتا وباستطاعة فرنسا اليوم السيطرة عليه، حيث أشار إلى بعض الأمثلة عن المنشآت التي كانت تشهدها مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة البلاد،<sup>(2)</sup> ولم يكن هذا التصريح الغريب سوى ذر للرماد في العيون لكسب ثقة الجزائريين وإمتصاص غضبهم فقط.

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger* ....., P. 129.

(2) DOCUMENTS ALGERIENS, *Synthèse Sur l'Activité Algérienne*, N° du 01/01/1954 au 31/12/1954, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, P.169.

## 2-2- السياسة الفرنسية في مجال السكن:

رغم إنطلاق المشاريع السكنية بالجزائر منذ وقت مبكر ومحاولة السلطة الفرنسية إحداث قفزة في هذا المجال، إلا أن أغلب هذه المشاريع بقيت مسجلة ضمن البرامج العديدة على الورق فقط، حيث تم تسجيل عدة مشاريع سكنية بالجزائر العاصمة مثلا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1837 و1841 تم تسجيل مشروعين إثنين ثم أربعة مشاريع بين 1879 و1884، إضافة لمشروع مسجل ضمن مخطط سنة 1926،<sup>(1)</sup> لكنها بقيت تسير بوتيرة بطيئة وشهدت تعطلات عديدة وأغلبها تم إلغاؤها لأسباب متعددة.

وكانت الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 سببا آخر لتعطل كل المشاريع المبرجة على قلتها في هذا المجال، لأن السياسة الفرنسية في مجال السكن والتجهيز لم تكن قد وجدت طريقها لتسريع وتيرة البناء، فقد كان من السهل جدا التعرف على مساكن الأهالي من الجزائريين حيث كانت معظم سكناتهم تتكون من غرفتين صغيرتين على الأكثر، يعيش فيها عادة من 5 إلى 10 أفراد في وضع غير قابل للسكن،<sup>(2)</sup> والغالبية العظمى منهم كانت تقطن "القربيات" أو "الأكواخ" التي شيدت بواسطة بعض الألواح الخشبية، أجزاء النفايات الحديدية وأجزاء من القش والقماش مع تثبيتها في أحيان أخرى بالتراب والحجارة وكانت تفتقر لأدنى ضروريات الحياة كالإنارة وقنوات صرف المياه، الشيء الذي مهد لظهور العديد من الأوساخ والأوبئة الفتاكة التي إرتفعت كثيرا بحسب درجة إرتفاع كثافتها السكانية.

(1) KADDACHE, Mahfoud, *La Vie Politique à Alger .....*, P. 129.

(2) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 133.

وقد قامت الحكومة الفرنسية سنة 1921 بتأسيس "ديوان السكن" بنواحي باب الوادي، العناصر والمدنية بالجزائر العاصمة، لكن هذه السياسة الجديدة في مجال السكن لم تكن لتغري الأهالي من الجزائريين لتقديم طلباتهم للحصول على سكن بسبب الشروط المادية التعجيزية للحصول على سكن بهذه الصيغة، وهو ما دفع الجزائريين وهم مجبرين على ذلك إلى اللجوء إلى تشييد الأكواخ والقوربيات على حواف الأودية وضواحي المدن، مدشنة بذلك أول ظهور للأحياء القصديرية بالعاصمة وكان ذلك في 1926، وبسرعة فائقة وصل عدد هذه الأحياء في العاصمة فقط إلى 13 تجمعا سكانيا سنة 1938، كانت كلها مركزا مهما لتجمع الآفات والأوبئة الفتاكة وكل أشكال البؤس الاجتماعي.

أما مدينة قسنطينة الواقعة بين المنحدرات فقد كانت تفتقر لمساحات تسمح لها بالتوسع العمراني، وهو الشيء الذي دفع بالنازحين نحوها إلى تشييد أحياء سكنية من القصدير على أطراف المدينة، ضمت الآلاف من الأفراد في وضع بيئي كارثي وانتشرت هذه البيوت القصديرية بشكل لافت في "بني رمسيس" التي أصبحت تمثل مهرجانا للبؤس، حيث ظهرت في وسطها كل الأمراض والأوبئة وصور التعاسة كما كان الحال في باقي مناطق الجزائر.

وفي هذا الإطار صرح "مارسييه" أحد أعضاء المندوبيات المالية لمدينة قسنطينة، مصورا الوضع المزري الذي آلت إليه المدينة نتيجة التوافد الكبير للنازحين نحوها من الأرياف وظهور الأحياء القصديرية، حيث يقول "لقد أضحى سكان قسنطينة في حالة من التضخم بسبب التدفق المستمر لهؤلاء الأجانب الذين يفتقدون لأي مصدر دخل والذين أفلسوا بفعل سوء مواسم الحصاد وقد قدموا لمقر المقاطعة للبحث عن أسباب العيش وهم

يشكلون الآن كتلة عائمة ليس لديها ما تخسر ومستعدة لكل شيء"<sup>(1)</sup>، وذلك لأن هذه العائلات كانت قد خسرت آخر ما كانت تملكه من أرض ذات مساحة صغيرة وبعض رؤوس الغنم، وهي رأس مالها الذي صمدت طويلا لأجل المحافظة عليه، لتفشل في آخر المطاف وتنتقل إلى المدن مقتنعة أنها لن تخسر أكثر مما خسرت في الريف.

في حين كانت مدينة عنابة هي الأخرى تضم عددا من الأحياء القصديرية ذات الكثافة السكانية العالية، وكانت عبارة عن خليط من المهمشين الذين يعيشون بنوع من التحايل على ظروف الحياة وكانت ظروف المعيشة المحيطة بهم تشكل تهديدا مباشرا لحياتهم، حيث كان الدخان المتصاعد من معمل معالجة الفوسفات يغطي بنفاياته من الغازات السامة، سماء البيوت القصديرية المنتشرة بالمكان، وفي هذا الإطار كتب رئيس المصلحة المركزية للعمران بالجزائر منبها سلطات الإدارة إلى أن ترك هؤلاء المساكين ضمن تلك الظروف، هو في حد ذاته عملية إنهاء لمسار الحياة البشرية بالمنطقة.<sup>(2)</sup>

وقد أكدت تقارير لجنة "هنري قيرنوت" أن أهل الجزائر كانوا يعانون الشقاء الإجتماعي، فهم يسكنون بيوتا ملوثة من القش والتراب كانت تعرف "بالقوربي" ويبيت البعض منهم في كهوف الجبال وهذا الوضع ليس غريبا على أحد.

ورغم ذلك، شهدت الجزائر بناء أحياء سكنية كانت في الحقيقة موجهة لفائدة الكولون، حيث عرفت فترة 1919 و1925 مثلا، بناء 3226 عمارة كانت موزعة جغرافيا

(1) DARMON, P., *op.cit*, P., 673.

(2) *IBID*, P. 674.

على المقاطعات الثلاث للجزائر "الجزائر، وهران وقسنطينة"، حيث تم تشييد 917 عمارة بمدينة الجزائر، 2046 عمارة بوهران، و263 عمارة بقسنطينة<sup>(1)</sup>، إلا أن هذه المشاريع السكنية لم تكن كافية لسد العجز الذي بدا واضحا في هذا الميدان.

كما لجأت الإدارة الفرنسية إلى فكرة تهديم بعض الأحياء العتيقة بالجزائر العاصمة وإعادة بناء عمارات مكانها كسبيل لإحتواء هذه الأزمة، حيث قامت بهدم أكثر من 42 عمارة قديمة وترحيل سكانها من الجزائريين إلى وجهة غير معروفة، وتم بناء مكانها 500 سكن لم يوزع ولا مسكنا واحدا منها على الجزائريين رغم وجود 150 عائلة جزائرية أخرى كانت جدران منازلها مهددة بالسقوط، وبعضها تم تصليح جدرانها ثم سلمت بعد ترميمها للمؤسسات الإقتصادية والعسكرية الفرنسية.<sup>(2)</sup>

وعلى سبيل المثال فقد تم عقد إجتماع للمجلس البلدي للعاصمة في 1930 لمناقشة مشكل السكن وإمكانية تشييد سكنات جديدة، حيث إقترح الأعضاء بناء 7500 سكن من فئة ثلاث غرف لسد العجز المسجل بالمدينة، وتم تقدير كلفتها بـ 300 مليون فرنك فرنسي دون حساب قيمة الأربعة آلاف مسكن الخاصة بتعويض العمارات الهشة القديمة،<sup>(3)</sup> وهي قيمة معتبرة جدا في تلك الفترة خاصة مع المتاعب المادية للسلطة الفرنسية التي كان يتحجج بها أصحاب القرار.

(1) عدي، الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1960/1830،

ترجمة جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، صفحة.161

(2) BRONDE, Pasquier, **Le Problème du Logement en Algérie**, IN., Terres d'Afriques, Centre "C.R.E.E.R. », Meknès, Maroc, 1948, P.161.

(3) KADDACHE, Mahfoud, **La Vie Politique à Alger .....**, P. 129.



وخلال فترة شهري جانفي وفيفري من عام 1954 عرفت الجزائر عامة فترة إستثنائية للبرد لم تعرفها الجزائر من قبل، وأدت هذه الظروف المناخية إلى الفتك بآلاف الجزائريين وخاصة الذين لم يكن لديهم سكن وما أكثر هؤلاء، رغم أن هذه الحادثة قد أحدثت صدمة نفسية حادة حتى لدى بعض الفرنسيين ومنهم "الأب بيار" الذي ندد كثيرا بسياسة الحاكم العام للجزائر "ليونارد" في مجال السكن،<sup>(1)</sup> وكانت الظروف المناخية الصعبة بالجزائر تكشف دائما عيوب المسؤولين الفرنسيين، كما كانت تظهر بوضوح مدى صعوبة المعيشة بالنسبة للجزائريين خاصة بالمناطق التي كانت تعرف درجات برودة عالية كالهضاب العليا والمناطق الداخلية.

وخلال فترة 120 سنة من تواجد فرنسا بالجزائر، لم تسجل الكتب والمصادر التاريخية لفرنسا إنشاء مدن حضرية متطورة أو عصرية بمدينة الجزائر ولكنها سجلت عليها تسببها في إنشاء أحياء قصديرية منها حي "محي الدين" بمدينة الجزائر والذي يعتبر بحق مأساة للجزائر عامة،<sup>(2)</sup> والواقع أن هذا الحي القصديري لم يكن الوحيد بالجزائر وإنما كانت هناك عدة أحياء ومن بينها الأحياء القصديرية المنتشرة بمدينة الجزائر وهي عاصمة البلاد، ونذكر منها الأحياء القصديرية "براقبي" و"واد أوشايح" - لاقلاسيار سابقا- و"الحراش" - ميزون كاري سابقا- و"حي مناخ فرنسا"، ثم إتجه بعض السكان إلى أحياء قصديرية أخرى منتشرة بالمدينة - كلوصلامي سابقا - أو إلى القصبية.

وإذا أخذنا حي "بובصيلة" الموجود بضواحي الحراش" كمثال على مثل هذه وإذا أخذنا حي "بوبصيلة" الموجود بضواحي الحراش" كمثال على مثل هذه الأحياء، فإننا لا

(1) KOURIBA , N., et CHARBONNEAU, J., *op.cit.*, P.112.

(2) MASSIGNON, L., *op.cit.*, P.266.

نجد بالبيت نوافذ سوى الباب كمدخل له ومساحة البيت لا تتعدى 2.2 متر مربع، وفي جزء من البيت وضعت الأفرشة على الأرض ثم نجد موقدا أو ما يعرف لدى الجزائريين "بالكانون"<sup>(1)</sup> وبمدينة وهران كان حي "البلانتار" يمثل قمة الأزمة بالمنطقة الغربية، إضافة إلى شهادات أخرى تتحدث عن سكان "المقابر" الذين كانوا يسكنون لمدة طويلة في مغارات تحت مقبرة "تلمسان" غير بعيدين عن مركز السلطات المحلية، وهذه المغارات كانت تجمع عدة عائلات جزائرية لا قرابة بينها سوى قرابة الدين واللغة والوطن.

وفي تحقيق ميداني أجرته فرقة "بيار بورديو" يتحدث أحد الجزائريين بمرارة عن مشكل السكن الذي يعاني منه، فيقول "إننا نعيش مثل الحيوانات، أنظر إلى منزلي إنه ليس منزلا، إن الفرنسيين يعاملوننا كالحيوانات جميعا وباحتقار كبير، عندما كنت أعمل بفرنسا على الأقل عاملني أهلها كإنسان، أما هنا فلا كرامة لي"<sup>(2)</sup>، إن هذا الكلام ينطبق على كل الجزائريين الذين كانوا دون سكن خاصة وأن العائلات الجزائرية في تلك المرحلة كانت ميالة إلى الإنجاب بكثرة وهذا ما زاد المشكلة تعقيدا.

وحتى سعر السكنات الخاصة التي كانت معروضة للبيع كان سعرها مرتفعا جدا وليس في إمكانية الجزائريين دفع ثمنها الباهض، حيث أن سعر السكن الواحد المتكون من أربعة غرف كان يتجاوز 192 ألف فرنك فرنسي، وحتى عندما كانت السلطات الفرنسية تخصص أحياء جديدة وحديثة لفائدة الجزائريين، كانت توجه مباشرة لفائدة الجزائريين الموالين لفرنسا أو الذين كانوا يعرفون بجماعة "بني وي - وي".

(1) BRAC DE LA PERRIERE, C., *op.cit.*, PP. 69-71.

(2) BOURDIEU, P. et AL, *Travail ...*, Note (2), P 306.

ولم تحاول فرنسا إطلاقاً منح السكنات الجاهزة للجزائريين المحتاجين إليها، ولا حاولت أيضاً القضاء على تلك الأكواخ الحقيرة التي بنيت حول المدن الكبرى، وكل مشاريع فرنسا بالجزائر في قطاع السكن لم تكن تمثل سوى 1 من 40 من نسبة ما أنجزته فرنسا بفرنسا بالرغم من أن عدد السكان بالجزائر كان يمثل خمس سكان فرنسا، وإتجهت فرنسا إلى بناء بعض السكنات البسيطة والتقليدية لبعض الجزائريين داخل المزارع الكبرى للكولون، حتى يستقر بها الجزائريون ويستمروا في أداء وظائفهم الفلاحية داخل المزرعة، ولم تكن هناك بيوت تتوفر على أدنى الشروط والمتطلبات الضرورية للحياة،<sup>(1)</sup> وكان السكن مرتبطاً بطبيعة العمل وموجه بالدرجة الأولى للفلاح المقيم بالمزرعة، أي أنه سكن مرتبط بالوظيفة بالدرجة الأولى.

وفي 1952 تمكن أكثر من 4140 شخص من الحصول على سكن من النوع الحديث الموجه للكراء والذي تم تشييده في المقاطعات الثلاث، حيث تم وضع أكثر من 20.000 سكن في متناول السكان في سنة 1953، وقد إستفاد الأوروبيون من معظم هذه السكنات، أما سنة 1954 فقد شهدت بناء 1946 مسكن منها أكثر من 1195 سكن بمدينة الجزائر و379 سكن بمدينة وهران و342 سكن بمدينة قسنطينة.<sup>(2)</sup>

وقد بقيت مدينة الجزائر تستقطب الآلاف من المقهورين الذين فقدوا أراضيهم بالأرياف وتخلوا عنها كرها، ليلتحقوا بالعاصمة أين لم يجدوا سوى جموعاً بشرية مثلهم سبقتهم إليها تجدها ما يحقق آمالها فيها، خاصة بعد إعادة فتح عديد الورشات لتشغيل الآلاف من البطالين، وتم موازاة لذلك إنشاء مراكز جديدة لإيواء الوافدين إليها كانت في

(1) BRONDE, P., *op.cit.*, PP.163-164.

(2) ALGERIE, *op.cit.*, P.39.

الحقيقة مراكز تحوي أكواخا قصديرية فريدة من نوعها، وكان ذلك من الجانب الديمغرافي والإجتماعي يمثلان أكبر مأساة بمدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1931 إلى 1939.

إن توقف المشاريع السكنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية صعب من حل المشكل وأخر إنشاء السكنات الموجهة للسكان الجزائريين بمدينة الجزائر، وذلك بأحياء "الجنان، الناصور، المدنية، حسين داي، بوقرة - روفيقو سابقا -، مليانة، الثنية - منيرفيل سابقا -"، وبمدينة "قسطنطينة" كانت مشاريع لإنشاء أحياء "بقسنطينة" و"سطيف"، أما بمنطقة "وهران" فكان هناك مشروع "بنية الحد" بتيسميسيلت، وهذه المشاريع لم تعرف الإنطلاقة الثانية إلا في عام 1949، وإضافة إلى هذه المشاريع فإن مشاريع الترميم وإعادة البناء قد بدأت في 1947 بحي "المنادية" بمدينة "عناية" (1).

وإضافة إلى هذه الأحياء فقد تم في سنة 1954 إنشاء حيين عصريين بأعالي مدينة الجزائر، وقد عرف الحيان بإسمي "ديار السعادة" و"ديار المحصول"، وهذه الأسماء - المحصول والسعادة -، لها دلالتها الكبيرة لدى المسؤولين الفرنسيين وحتى لدى الجزائريين، فالمحصول تعني بأن الوعود التي قطعتها الإدارة الفرنسية لتحسين ظروف السكن الخاصة بالجزائريين قد تحققت، أما السعادة فهي تعني بأن الإدارة ذاتها قد ساهمت في إسعاد الجزائريين وفرحتهم بعد أن نجحت في توفير أهم مطلب لديهم لضمان العيش الكريم.

(1) DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, n° du 01/01/1951 au 31/12/1951, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, PP.269-270.

كما سجلت الإدارة الفرنسية مشروعا سكنيا هاما بحي "باب الوادي" به كل شروط الحياة العصرية، وهناك مشروعات أخرى منها مشروع "حي العناصر" الذي يمتد على مساحة 350 هكتارا ويستطيع إستيعاب خمسين ألف ساكن، وميزت هذه المشاريع التماطل الكبير في عملية الإنطلاق والتأخير في عملية إنهاء المشاريع بسبب قلة الأموال وضعف الميزانية المخصصة لذلك والتي لم تكن تتجاوز ثلاث مليارات فرنك فرنسي قديم، ورغم القرار الوزاري الذي صادقت عليه الحكومة في 14 أفريل 1947، القاضي بوضع شروط جديدة قصد الإستفادة من السكن العائلي الإجتماعي، إلا أن هذا القرار لم يأت بأية نتيجة تذكر.

ونذكر هنا أن مشروع حي "الحراش" السكني لم يعرف نهايته إلا بعد سنوات طويلة، رغم أنه لم يكن يمتد إلا على مساحة 170 هكتار، وله قدرة إستيعاب ثلاثين ألف ساكن، ولكن هذه المشاريع و خاصة التي تم إنجازها، لم يكن يراعى فيها شروط التوزيع، وبالتالي تمت عملية التوزيع لصالح الأوربيين والجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية.

وقد كانت الحالة العامة للسكن في الجزائر في سنة 1954 فيما يخص المساكن الجاهزة وظاهرة التوزيع غير العادل على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

(1) OLIVIER, R., *La population en Algérie, Rapport du Haut Comité Consultatif de la Population et de la Famille*, Tome III, 1<sup>ère</sup> Edition, Paris, Editions Artistiques, 1960, PP.97-98.

نوع السكن	مساكن ماهرة بالجزائريين		مساكن ماهرة بالأوربيين		المجموع
	ريفية	حضرية	ريفية	حضرية	
النوع الأوربي الحديث	198000	57500	111000	20400	695900
النوع المحلي التقليدي	8000	5800	88000	1004000	1201800
نوع قصديري	/	/	40000	10500	90500
خيام	/	/	3000	96000	102000

وقد صرح حاكم الجزائر العام "إيف شانتيو" في 1946 مع عودة إنطلاق المشاريع الصناعية الكبرى ومنها المشاريع السكنية، بأن مشكل السكن يحتل مكانه معتبرة ضمن مسائل الجزائر و لديه شخصيا، وأضاف بأن الخطر أقل لدى سكان الأرياف أين تكون الخيمة فقط وسيلة كافية للسكن، وحتى الكوخ أيضا يمكن أن يحل المشكل هناك،<sup>(1)</sup> ولهذا السبب لم ينصب إهتمام السلطات الفرنسية على الأرياف الجزائرية التي ظلت تعاني الإهمال والتهميش، خاصة وأن هذه الأرياف لم تكن تستقطب إهتمام المستوطنين الأوربيين للإستقرار بها، وإنما كانت بها مزارعهم وأراضيهم الواسعة التي كانوا يزورونها في بعض الأحيان لمراقبة تحولاتها وجمع الإيرادات المالية.

### 2-3- آثار السياسة الفرنسية في مجال السكن:

كانت مآسي السكان الجزائريين كثيرة في ميدان السكن، فقد سكنت عدة عائلات جزائرية مخازن غير صالحة للحياة وفي ظروف قاسية جدا، وبعض العائلات الأخرى

(1) BISSARDON, H., MONTAGUT, P., op.cit., P.122.

كانت تعيش دون سكن وخاصة عند حدوث كوارث طبيعية كالزلازل أو الفيضانات، وكمثال على ذلك نذكر أنه خلال زلزال "الشلف - أورليان فيل سابقا -" الذي ضرب المدينة في 9 سبتمبر 1954، وبعد أقل من أسبوع واحد فقط، صرح رئيس بلدية الشلف السيد "بيس قامبيليا" لإحدى الصحف بأن حوالي 1500 عائلة جزائرية لم تجد أية خيمة تسكنها وبقيت تنام على ضوء النجوم، ولو تم التفكير جيدا لأدركنا أن فصل الشتاء يبدأ في هذه المنطقة منذ منتصف شهر أكتوبر، ولا ينتهي حتى أواخر شهر مارس.<sup>(1)</sup>

وفي تقرير قدم إلى المجلس البلدي لمدينة "بجاية" في 1952، صرح النائب الأول لرئيس المجلس البلدي بهذا التصريح الذي يعبر بصدق عن معاناة السكان الجزائريين من مشكل السكن، حيث يقول " إن عدد كبير من السكان الجزائريين يسكنون المغارات والأنفاق، فبعضهم يعيش بـ 14 أو 15 فردا في غرفة واحدة مساحتها لا تتعدى 10 متر مربع، وفي وضعية مزرية وقرب هذه الأنفاق كانت تمر قنوات المياه القذرة وتنعدم المياه الصالحة للشرب بها مع انعدام الكهرباء، ويواصل التقرير الذي خلص إلى أن:

- عائلة واحدة تتكون من 16 فردا، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- ثلاث عائلات تتكون من 15 فردا، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- أربع عائلات تتكون الواحدة منها من 14 فردا، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 7 عائلات تتكون الواحدة منها من 12 فردا، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 32 عائلة تتكون الواحدة منها من 11 فردا، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 63 عائلة تتكون الواحدة منها من 10 أفراد، كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 71 عائلة تتكون الواحدة منها من 9 أفراد، كانت تعيش في غرفة واحدة.

(1) JEANSON, F. et L., *op.cit.*, P.100.

- 87 عائلة تتكون الواحدة منها من 8 أفراد، كانت تعيش في غرفة واحدة.

وحتى سنة 1954 بقي حوالي ثلث سكان البلاد من الحضر الجزائريين يسكنون الأحياء القصديرية، وأكثر الطبقات الفلاحية لم تكن تعرف سوى الأكواخ أو "القوربي" كسكن لها<sup>(1)</sup>، وزيادة على ذلك فقد كان هؤلاء السكان المقهورين يعانون من مشاكل أخرى لها علاقة بمشكل السكن، فالعامل الفلاحي الذي يصبح غير مرغوب فيه من طرف صاحب المزرعة لأسباب عديدة منها كبر السن وعجزه عن العمل لأسباب صحية وعدم التخصص في عمله، كان يطرد من العمل وإذا ما تم الاستغناء عنه في العمل، فإنه يطرد أيضا من سكن المزرعة و تصبح وجهته مجهولة.

ورغم ظهور "حركة الكفاح من أجل السكن" وهي جمعية أروبية جزائرية أنشئت في عام 1950 وهدفها كان الدفاع عن حق الجزائريين والأوربيين في السكن على حد سواء،<sup>(2)</sup> إلا أن الأمور لم تعرف أي تحسين يذكر وبقيت العائلات الجزائرية دون سقف يأوي أطفالها، ولم تصل إلى توفير المبلغ المطلوب للحصول على سكن لائق.

وأمام هذا كانت الأحياء القصديرية تنمو بتلقائية حول المدن الكبرى وأصبحت مدن الصفيح تميز مدخل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وغيرها من المدن، دون أن تتحرك السلطات الفرنسية ولو للتخفيف من حدة هذا المشكل الذي أضحى يتضاحم تدريجيا، ولم تبدأ المشاريع السكنية الهامة الموجهة للجزائريين إلا في السنوات الأخيرة من الثورة الجزائرية بعد فوات الأوان ومنها مشروع "قسنطينة" على سبيل المثال الذي جاء في عهد

(1) ALLEG, H. et AL., *op.cit.*, PP.145-146.

(2) BRAC DE LA PERRIERE, C., *op.cit.*, P.71.



"شارل ديغول" وذلك قصد إفضال الثورة وكسب ثقة الجزائريين وتشكيكهم في قدرات الثوار.

وحتى وإن اعتبرنا أن المشكل قد عرف بعض الحلول المؤقتة والواهية في نفس الوقت، فإن الواقع يثبت عكس ذلك تماما و ذلك بسبب كثرة المشاريع السكنية التي كانت تشهدها الجزائر منذ سنة 1946، ضمن ما سمي بمشروع التصنيع الكبير الذي باشره "إيف شاتينيو" و فرقته، إلا أن نتائج ذلك بقيت تثير أكثر من علامة إستفهام، فالمشاريع السكنية كانت كثيرة، و لكن الجزائريون بقوا دائما يسكنون أحياء قصديرية تراكمت بها الأوساخ و الأمراض، فأين كانت تذهب هذه السكنات؟.

إن مجمل السكنات الجاهزة بالجزائر عامة كانت توزع لفائدة السكان الأوربيين وللدليل على ذلك هو أن المعدل الذي كان موجودا في العائلات الأوربية لا يتجاوز 3.6 % في الأسرة الواحدة، والمسكن التي كانت بحوزة الأوربيين كانت تلبى حاجياتهم وكان عدد الحجرات التي يشغلها الأوربيون حوالي 543.000 حجرة، بمعدل 1.3 شخص في الحجرة الواحدة،<sup>(1)</sup> أما لدى الجزائريين فإن معدل الأشخاص في الحجرة الواحدة كان يفوق ستة أشخاص وأحيانا يصل المعدل إلى أقصاه في بعض المناطق، ويتعدى 12 شخص في الحجرة الواحدة كمنطقة "بجاية" التي كانت تشهد هذه الوضعية.<sup>(2)</sup>

ولتوضيح الأمور أكثر فإننا نأخذ مدينة الجزائر كمثال على قوة المشاريع السكنية التي شهدتها منذ 1946، التي لم يستفد منها الجزائريون رغم أنها كانت موجهة لفائدتهم،

(1) OLIVIER, R., *op.cit.*, P.98.

(2) ALLEG, H. et AL., *op.cit.*, P.146.

ومنها حي "الناصور1" الذي شهد بناء 29 سكن وحي "الناصور2" الذي عرف إنشاء 17 مسكن، في حين تم بناء 102 سكن بحي "الناصور3"، وفاقت العدد الإجمالي للسكنات بحي "المدنية" 120 سكن و ثلاث مراكز إجتماعية، أما حي "بوقرة" فقد شهد إنجاز 24 سكن بالقسم الثالث منه<sup>(1)</sup>، وفي حقيقة الأمر كانت جل هذه السكنات تمنح لفائدة المستوطنين الأوربيين وبعضها لم يتم شغله من طرفهم إلا لفترات متقطعة أمام أنظار الجزائريين الذين كانوا في أمس الحاجة لهذه السكنات.

وفي تقرير أعده المتصرف الإداري لأحدى البلديات المختلطة "لسيدي بلعباس" أظهر فيه عيوب السياسة السكنية المعتمدة من طرف فرنسا، حيث تساءل عن كيفية تخليص الأهالي الجزائريين من سكن الخيمات المنتشرة بالمنطقة والتي كان البرد يجتاحها من كل جانب،<sup>(2)</sup> كما تحدثت التقارير عن البدو الرحل الذين كانوا سابقا قد تعودوا على حياة الترحال وبالتالي العيش داخل الخيم المنصوبة في البوادي والمناطق الصحراوية، تحولوا تدريجيا خلال ثلاثينات القرن العشرين إلى حياة الإستقرار وهو ما حتم عليهم الإنتقال إلى نمط جديد من الحياة السكنية في القوربي والأكواخ الحقيرة المكونة من الصفيح و القصدير، في أسوء صور العبودية والإستغلال.

وقد تركت هذه السياسة المنتهجة في مجال السكن من طرف الإدارة الفرنسية أثارا سلبية مست جوانب عديدة في الحياة العامة للجزائريين، فإذا كانت الأحياء المتكونة من بقايا الصفيح والقصدير قد نمت داخل مجموعات من الدواوير والأحياء السكنية خلصت بالتالي

(1) Documents Algériens, **Synthèse sur l'Activité Algérienne**, N° du 30/10/1945 au 31/12/1946, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, PP.222.

(2) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 163.

ولو لوقت قصير الجزائريين من هذه الأزمة، فإن الظروف المعيشية القاسية التي كانت تسود هذه الأحياء هي التي أوجدت الإستثناء فيها، حيث ظلت دائما مرتعا لكل الأوبئة والنفائات التي أوجدت سهلا خصبا لجميع الأمراض المعدية والفتاكة التي سببت عديد الوفيات دون تحرك من السلطات الفرنسية.

والحقيقة أن التقارير المعدة من طرف رجال الإدارة الإستعمارية كانت خير دليل على فشل السياسة الفرنسية في مجال السكن ليشهد شاهد من أهلها بأن الوضع العام كان فعلا خطيرا وتجاوز كل ما يمكن أن يتصوره العقل البشري، فهذه السكنات إن كانت التسمية تليق بذلك، قد تشكلت من مواد مختلفة فيها بقايا الصفيح والحطب والقمشة والحجارة والطين، و كان جلفها ينمو مثل الفطريات في منحدرات وعرة وروابي بأطراف المدن.

وقد سكن هذه الأكواخ و"القوربيات" فئة البؤساء الذين كانوا يشتغلون إما في الفحم و جمع النفائات أو بطالين لا عمل لهم غير التجمع في المقاهي المنتشرة بالمنطقة، و لم يكن هذا الإستقرار بهذه البيوت القصديرية بالمجان و إنما كان مفروضا على شاغليها دفع ما بين 30 إلى 40 فرنك شهريا لصاحب الأرض التي تم تشييد هذه القوربيات عليها،<sup>(1)</sup> و هذا ما يؤكد من جهة أخرى فشل السياسة السكنية الفرنسية بالجزائر، و قد كان محظوظا جدا من إستطاع الحصول على مثل هذه المزايا و تحصل على رقعة أرضية لبناء كوخه القصديري.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 347.

وجاء إحصاء مارس 1941 ليؤكد أن عدد البيوت القصديرية التي تم إنشاؤها بمدينة الجزائر العاصمة كان 395 "قوربي" كانت تسكنه 1259 عائلة وتضم 4805 نسمة، وهو ما يمثل أكثر من 10 أفراد في الكوخ الواحد والذي تم إعتباره رقما قياسيا يشير إلى البؤس والحزن، وقد تشكلت هذه الأحياء تتشكل من 14 منطقة أساسية تشمل أكبر تجمع سكاني في "حي محي الدين" الذي شمل لوحده فقط 186 "قوربي" كانت تسكنه 456 عائلة تضم 1820 ساكن. وتأتي بعده مجموعة أحياء "الجزائر الوسطى" بالحي العثماني القديم بحوالي 53 قوربي، كان يضم 151 عائلة بتعداد وصل إلى 682 فرد، ثم تأتي في الأخير مجموعة جنوب العاصمة التي ضمت 130 كوخ به 30 عائلة من 969 ساكن.

ويشير هذا التقرير أيضا إلى أوضاع هذه الأحياء التي كانت تحيط بها الأحوال من كل جانب وكانت تشكل خطرا كبيرا ودائما على الصحة العامة والأمن، ولم تكن هناك شبكة طرق ولا قنوات لصرف المياه ولا حتى مراحيض مع إنعدام تام لمياه دائمة، ويختم صاحب التحقيق بتعجبه الكبير من عدم قدرة كل هذه الظروف المزرية والأمراض البوائية من إبادة سكان هذه الأحياء القصديرية (1)، كما أن هذه القوربيات كانت تفتقد لمداخل ومخارج لتنظيم الحي، ولا يعرف دروبها سوى ساكنها وتنعدم فيها الإنارة أيضا، كما ظلت مرتعا ومكانا مفضلا للصوف والمتشردين في ديكور طبعته "فوضى منظمة".

وقد تطرق أيضا هذا التحقيق إلى بعض مناظر الحياة الإجتماعية لهذه الأحياء التي كان منظرها العام يصدم كل الأحياء السكنية الأخرى القريبة منها، فالسكنات الحقيبة

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص ص 347-348.

الواقعة بحي "سيرفانتاس" ببلكور بلوزداد حاليا"، كانت تأوي العديد من مدمني الخمر الذين كانوا مجبرون عند التوجه إلى سكناتهم، المرور عبر الحي الكبير للسكان المسلمين وهم مخمورون، ليصبحوا لعبة في يد الأطفال الذين كانوا ينادون الفرد منهم "بالكيلو"<sup>(1)</sup>، وهي صفة لازمت كل المخمورين الذين يكونون في حالة متقدمة جدا من الثمالة تصل إلى حد عدم القدرة على الوقوف، وهي عبارة لازلت تستعمل حتى الآن.

إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي الجزائريين هي البؤس، فهناك طوابير للمتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومناظر العديد من الناس وهم يهيمنون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل والغبار،<sup>(2)</sup> لتبقى ظاهرة البيوت القصديرية صفة لازمة لكل السكنات الخاصة بالجزائريين الذين كانوا مكدمين في أحياء القصدير والأكواخ المبنية من الطين و أغصان الشجر والأبواب عبارة عن قطع من القماش والطرق غير معبدة،<sup>(3)</sup> دون أن يلفت ذلك نظر حكام الإدارة الفرنسية سواء بالجزائر أو بباريس.

وهكذا بقيت العائلات الجزائرية تأمل كثيرا في الحصول على مأوى بأية طريقة كانت لتحتمي فيه من برد الشتاء وحر الصيف، دون أن تحقق من ذلك شيئا باعتبار أن كل ما كانت السلطة الفرنسية تنجزه من سكنات كانت توجه لفائدة الكولون دون غيرهم، وبقيت الأكواخ القصديرية صفة ملازمة للجزائريين فقط.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 348.

(2) ولد خليفة، محمد العربي، الإحتلال الإستيطاني للجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الطبعة الثانية، منشورات تالة، الجزائر 2008، ص ص 60-61.

(3) ABBAS, Ferhat, *La Nuit Coloniale, Guerre et Révolution d'Algerie*, Editions Livres, Alger, Algeria, 2011, 150

## 3 - الوضع الصحي والمنشآت الصحية بالجزائر:

كان المستوى المعيشي المتدني للشعب الجزائري سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية العامة للجزائريين الذين عاشوا ولفترة زمنية طويلة، إنهيارا متواصلا للقدرة الشرائية لهم، ولم يتوصلوا في الكثير من الأحيان حتى لضمان لقمة العيش لهم ولأبنائهم إضافة إلى الوضعية الكارثية لسكناتهم القصديرية التي إنتشرت على حواف المدن الكبرى، لتشكل هي الأخرى بيئة ملائمة لتراكم الأوساخ والقاذورات وظهور كل أنواع الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة آنذاك في العالم.

كما ساهمت الظروف الإقتصادية المضطربة التي سادت الجزائر وأزمات التغذية والتموين المستمرة وكذا تراجع المحاصيل الزراعية وإنتشار البطالة وتفشي ظاهرة السوق السوداء وتوسع نطاق الجهل والامية في وسط فئات الشعب الجزائري، في تزايد نسب الشقاء الإجتماعي وذلك كله أمام ندرة الأدوية وقلة المنشآت الطبية وضعف الأداء الطبي الموجه لفائدة الشعب الجزائري في ظل التزايد الديمغرافي الرهيب الذي كانت تشهده الجزائر عامة.

وأمام هذه الظروف القسرية أصبحت الجزائر تشهد إنتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة والأوبئة الفتاكة، حيث إرتفعت نسب الوفيات بشكل ملفت للنظر كما ذكرنا سابقا، كنتيجة حتمية للبوؤس والفاقة وإنخفاض مستوى المعيشة، وضيق الأكواخ وتكدس السكان فيها، إضافة إلى الجهل والفقر والجوع وقلة الشروحات الخاصة بالتربية الصحية إن لم نقل إنعدامها، فتحولت بسرعة أحياء الجزائريين إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض

المعدية،<sup>(1)</sup> وأصبحت أحياء الجزائريين مناطق لزرع الموت البطيء كما أضحى في الوقت نفسه مناطق محرمة على الأوربيين خوفا من إنتقال عدوى الأمراض والأوبئة لهم.

ولم يكن بمقدور المنشآت الصحية الضعيفة المتواجدة بالجزائر قادرة على محاربة كل الآفات، حيث لم تستطع الخدمات الصحية والمستوصفات البسيطة الوقوف أمام هذه الأمراض التي كانت تحصد يوميا مئات الجزائريين، وخاصة من الأطفال الرضع الذين كانت مناعتهم الطبيعية ضعيفة جدا.<sup>(2)</sup>

### 3-1 - السياسة الصحية الفرنسية بالجزائر:

كانت فرنسا منذ العهد الأول للإحتلال تتفاخر بما حقته من تقدم سريع على المستوى الطبي وتشيد بإنجازاتها في مجال الرعاية الصحية الموجهة للعامة من الناس دون تفریق بين الجزائريين والأوربيين، رغم أن المصادر التاريخية تذكر أن الحملة العسكرية الفرنسية في الأيام الأولى للإحتلال لم تحمل معها سوى بعض ممارسي الطب للإعتناء بأفراد الجيش الفرنسي كما هو معروف خلال الحروب، حيث لم يتجاوز في سنة 1835، عدد الأطباء 81 طبيبا متركزين بصورة دائمة في بالمدن ودون وجود لأي مساعد طبي من الجزائريين، حيث بقي هؤلاء يستأثرون بالإشراف على الأوضاع الصحية حسب الأوامر التي كانت تعطى لهم إلى غاية سنة 1904، عندما تقرر منح الفرصة لبعض الجزائريين للعمل كمساعدين لهم ومترجمين في نفس الوقت.

(1) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية: 1830/1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958، ص. 36.

(2) LETELLIER, R.P., *op.cit.*, P.12.

وقد كانت نسبة تدهور الوضعية الصحية تختلف من منطقة إلى أخرى بالجزائر، حيث شهد القطاع الريفي وضعية سيئة جدا عكس المناطق الحضرية التي كانت تسكنها أغلبية أوربية والتي عرف بها قطاع الصحة تحسنا نسبيا، وعلى مستوى آخر، فإن العلاج المقدم للأوروبيين كان يمتاز بالتطور والحدائثة فيما كان العلاج الموجه لفائدة الجزائريين سيئا ومتدهورا.

ونذكر هنا أن الريف الجزائري الذي كان يعيش به حوالي 80% من الجزائريين، كان من بينهم 2 مليون شخص مصاب بمرض حمى المستنقعات وأكثر من مائة ألف منهم مصاب بالسل، إضافة إلى مليون شخص مصاب بمرض التراخوما أو الرمد الحبيبي، وهي الأمراض التي كانت تعرف إنتشارا كبيرا بالجزائر.

ورغم ما كانت تقدمه لجان المراقبة من إحصائيات حول هذه الأوضاع السائدة والتي كانت تنذر بالخطر، فإن الإدارة الفرنسية لم تقم إلا بمحاولات محتشمة للتخفيف من حدة هذه الأمراض، حيث كانت شاحنات القطاع الصحي التابعة للأمن الإجتماعي الفلاحي تضم ممرضا واحدا كان دوره يقتصر على تقديم إسعافات أولية بسيطة، ولا وجود ضمنها لأي طبيب متخصص يمكن له تقييم المساعدة الفعلية للمرضى.<sup>(1)</sup>

وحتى عملية العلاج في الوسط الريفي لم تكن مستمرة، فبمجرد ما يشعر الممرض الفرنسي أو الأوربي بتحسن حالة مرضاه، يتركهم وينتقل إلى "دوار" آخر حسب خطة عمله وحسب الإمكانيات التي كانت توفرها له الإدارة، أين يجد بعض المرضى قد حجزوا

(1) AMIR, Mohamed Ben Aissa, **Contribution à l'Etude de l'Histoire de la Santé en Algérie, Autour d'une Expérience Vécue en ALN**, Wilaya V, Réflexion Sur Son Développement, Office des Publications Universitaires, Alger, Algérie, 1986. P. 69.



أماكن لهم بالمقبرة الصغيرة بالقريّة، وتكون محاولاته الأخرى مع مرضى آخرين يائسة بسبب نقص الإمكانيات والرعاية الطبية الموجهة لفائدة الجزائريين الذين كثيرا ما كانوا وهم مجبرين على ذلك، يلجؤون للتداوي بالطرق التقليدية البسيطة.

وكانت المستوصفات الموجودة بالجزائر في هذه الفترة عبارة عن مراكز لحفظ الجثث ليس إلا، فالمستوصف الوحيد الذي كان موجودا بحي "القصبة" كانت جدرانه تعاني من التآكل والإنهيار بسبب قدم هذا المركز وإهماله، إضافة إلى قلة شروط النظافة وإنعدام الوسائل الصحية به، ولذلك كان مصير أغلب الأطفال الذين كانوا يؤمّون هذا المستوصف معروفا مسبقا، لأن هذا المركز لم يكن لديه أي شيء يقدمه لهم من علاج أو أدوية تخفف الأهم، حيث كنا نرى العائلات الجزائرية تميل إلى الإنجاب بكثرة لأنها كانت متيقنة بأن الموت سيخطف نصف عدد أطفالها على الأقل، فبعض العائلات كانت تتركب من خمسة أفراد فقط بحساب الأب و الأم وتكون هذه العائلات قد فقدت تسعة أطفال، وفي هذا الإطار تروي إحدى العجائز بأن أبناءها السبعة هم الآن ينامون في "مقبرة القطار" بباب الوادي.<sup>(1)</sup>

ولم يكن بالجزائر خلال سنتي 1945 و 1946 سوى 1851 طبيب، 660 قابلة، 611 صيدلي و462 جراح أسنان، يتمركزون في المدن الكبرى أين يتواجد أغلب الأوربيين، حيث كانت مدن الجزائر ووهران وقسنطينة تأخذ حصة الأسد، فهذه المدن الثلاث كان بها 1145 طبيب وكانت المدن الأخرى الهامة وعددها سبع مدن، تسيطر على 50 طبيبا لكل واحدة منها، وهذا ما يبقى لنا حوالي 350 طبيبا لكل الجزائر الباقية،

(1) LETELLIER, R.P., *op.cit.*, P.18.

أي حوالي 4 إلى 8 أطباء لكل 100.000 نسمة ضد 78 طبيب بمدينة الجزائر، أما بأراضي الجنوب فلم يتعد عدد الأطباء 37 طبيبا من بينهم 19 طبيبا عسكريا.<sup>(1)</sup>

وكان الأطباء في الأقاليم الجنوبية تابعون للقطاع الصحي العسكري حتى سنة 1949، وبعد هذا التاريخ استبدلوا بأطباء مدنيين في محور "بشار- توقرت"، وكان عددهم يتراوح ما بين 25 و 30 طبيبا، أما عدد المستوصفات والعيادات الطبية فقد وصلت إلى 27 مركز عند إنطلاق الثورة في 1954، وكانت قدرة الإستعاب بهذه المراكز لا تتعدى 900 سرير في أحسن الأحوال،<sup>(2)</sup> وهذه المراكز كانت في مجملها مراكز غير قابلة للتطور بسبب قلة إمكانياتها ولذلك بقي سكان المناطق الجنوبية يعتمدون في علاجهم على الأعشاب والأدوية التقليدية التي تعودوا عليها منذ زمن بعيد ولم تكن في مقدورها حمايتهم من الموت المحقق بهم.

وقد كان توزيع الفرق الطبية الكاملة الموجودة بالجزائر يخضع لشروط جغرافية وأخرى سياسية فرضتها الأوضاع الراهنة في تلك المرحلة والتي كانت دائما تسعى لإبقاء الوضع على حاله، فالتوزيع الجغرافي للسكان الأوربيين بالجزائر تحكم في عملية توزيع هؤلاء الأطباء والصيادلة وكذا جراحي الأسنان، حيث كانوا يكثر في المدن الجزائرية التي كانت تشهد تواجدا أوروبيا قويا بها.

ولم يتجاوز عدد المستشفيات بالجزائر 149 مستشفى منها 12 مستشفى عسكري يقدم خدمات طبية لفائدة المنتسبين للجيش وللأوربيين دون سواهم، وبها طاقة إستعاب

(1) JEANSON, C et R, *op.cit.*, P.163.

(2) ALGERIE, *op.cit.*, P.17.

ضعيفة إذا ما قورنت بقدرة إستعاب المراكز الصحية بأوربا، فعدد الأسرة الموجودة بكل هذه المستشفيات لم تكن تتجاوز 26037 سرير، وإذا كان مستشفى "مصطفى" بمدينة الجزائر مثيرا للإنتباه ومركزي وهران وقسنطينة مقبولين من حيث الخدمات المقدمة، فإن كل المراكز الأخرى الباقية بالجزائر لم تكن في حقيقة الأمر سوى مراكز بسيطة<sup>(1)</sup>، لم يكن عملها يتعدى سوى حفظ جنث الأموات من الجزائريين خاصة.

ويعتبر مستشفى "مصطفى" بمدينة الجزائر من أرقى المستشفيات حتى ولو قارناه بتلك الموجودة بأوربا ذاتها، حيث يوجد به أكثر من 2000 سرير ويعتبر من أضخم المراكز الموجودة بالجزائر كلها ونستطيع إدراجه ضمن أحسن المستشفيات بأوربا<sup>(2)</sup>، لكنه كان موجهها بالدرجة لخدمة المستوطنين ولم يكن باستطاعة المهجرين من الجزائريين الإستفادة من إمكانيات التداوي على مستواه.

ويرى "جان دارم" أن معدل الأطباء بالجزائر كان طبيبا واحدا لكل 5005 أشخاص، وصيدلي واحد لكل 14.553 شخص، في حين كان طبيب أسنان واحد لكل 19.434 شخص<sup>(3)</sup>، ونسي المؤرخ أن يذكر هنا أن أغلب الجزائريين لم يكن لهم الحظ في هذا الأمر، وخاصة الشعب الجزائري الذي كان مستقرا في الريف والذي حتى إن حالفه الحظ في رؤية طبيب ما، فإنه حتما لن يتمكن من شراء الأدوية المطلوبة، أما أطباء الأسنان فلم يكن السكان الجزائريون بحاجة إليهم، لأنهم وعلى ضعف إمكانياتهم المادية، كانوا قد ألفوا

(1) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, PP.163-164.

(2) ALGERIE, *op.cit.*, P.22.

(3) GENDARME, R., *op.cit.*, P.22.

إستعمال الوسائل التقليدية التي ورثوها عن أجدادهم لقلع أسنانهم أو أضرارهم والتي كانت عادة منتشرة في الأسواق الأسبوعية أو اليومية.

وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أنه في إحدى مناطق الغرب الجزائري لم يكن يوجد هناك أي طبيب مستقر بالمنطقة ولا أية خدمات صحية، فالطبيب الوحيد الذي كلف من طرف الإدارة الإستعمارية لزيارة هذه المنطقة كان يقطن بعيدا عنها بأكثر من 26 كلم، وكان يقوم بجولة أو جولتين في الشهر فقط لتفقد مرضى تلك الجهة والنظر في أحوالهم، ولذلك كان سكان هذه المنطقة يعيشون تحت رحمة الطبيعية ومستسلمون كلية للقضاء والقدر.<sup>(1)</sup>

وقد كشفت بعض التقارير أنه بتاريخ 15 جانفي 1940 طلبت السلطات العسكرية المتواجدة على مستوى مدينة المدية من "معهد باستور" إجراء تحاليل بكتريولوجية على المياه الموجهة للشرب بمختلف أحواض ومنابع احياء "بورويس وعين الشيخ ورأس قلو ش"، حيث أكدت هذه التحاليل أنها مياه ملوثة وتحمل حمى التيفوئيد وكل الأهالي يتزودون بالماء منها، ولكن السلطات الإستعمارية ورغم تأكدها من ذلك، لم تول الأهمية لهذا الموضوع إلا في حدود ما كان يحمي الفرق العسكرية بالمنطقة، والغريب في الأمر أن التقرير الذي أورد هذه المسألة قد حمل الأهالي تبعة هذه الأخطار التي تهدد الأمن الصحي لهذه الفرق العسكرية، أما في منطقة بسكرة التي كانت تابعة لمقاطعة قسنطينة، فإن الوضعية كانت أيضا مزرية حيث لاحظ الأطباء في سنة 1940 أن وباء حمى المستنقعات

(1) DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, n° du 30/10/1947 au 31/12/1947, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, P.18.

قد أصبح يعرف إنتشارا رهيبا بين السكان وكان أكثر عنفا من السنوات السابقة وخاصة في الأراضي المسقية من الوديان التي تنبع من الجبال، وما زاد الطين بلة هو أن بسكرة كانت تستقبل أعدادا كبيرة من الوافدين إليها في موسم الحصاد، حيث كانوا يبيتون في العراء ويتعرضون بالتالي لنشر عدوى هذا الوباء فيما بينهم<sup>(1)</sup>.

وفي 1942 كتب أحد المتصرفين الإداريين الذي عمل بمدينة "زمورة بغليزان" شهادته حول الوضعية الصحية المروعة التي سادت المنطقة، حيث ذكر بأن "وباء التيفوس" أحدث هلعا كبيرا وسط الأهالي وحتى وسط الأوربيين الذين إنتقلت العدوى إليهم بسبب الإحتكاك مع سكان المنطقة من الجزائريين خاصة في الأسواق، إذ كان مجرد تحريك برنوس فوق الأكتاف كاف لنقل العدوى، ولم يستطع الطبيب الأوربي مواجهة المرض أمام إتساع رقعته وإرتفاع ضحاياه، ليتم إستدعاء فرق من الممرضين المختصين من العاصمة للشروع في عملية التلقيح لفائدة الجزائريين بواسطة لقاح "دديتي DDT" على مستوى الدواوير والقرى<sup>(2)</sup>، خاصة وأن الغالبية العظمى من الأوربيين كانوا قد قاموا سابقا بحملة التطعيم المنظمة لصالحهم، وقد ترك هذا الوباء أثارا سلبية كبيرة على نفسية السكان الذين فقدوا المئات من الضحايا، خاصة وأن إهتمام فرنسا إنصب في هذه الفترة بظروف الحرب العالمية الثانية أكثر من أي شيء آخر.

من جهته، كتب طبيب جزائري دخل الوطن بعد رحلة دراسة متخصصة وطويلة بالخارج، أنه في سنة 1954 قام رفقة وفد طبي بزيارة مستشفياتان يقعان على بعد 200 كلم

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص، 350.

(2) KLEINLECHT, Charles, Une Vie au Service de l'Algérie et des Territoires du Sud 1942-1962, l'Harmattan, Paris, France, 2000, PP., 102-103.

و300 كلم عن مدينة الجزائر في منطقتين يعيش بهما أكثر من مئة ألف نسمة، حيث كان المستشفى الأول يحتوي على 120 سرير، والثاني به 70 سريرا فقط وكانت جدرانه قديمة جدا متآكلة يعمل به طبيب واحد فقط، كان يمر مرة أو مرتين في اليوم لتفقد أحوال المرضى به، ولم تكن هناك أية آلات للتحاليل الطبية، ولا يوظف أي جراح متخصص وكان يتم تحويل مرضى المركزين إلى مدينة الجزائر في حال تعذر الأمر على تشخيص المرض، حيث يضيف بأن الأطباء على قلتهم كانت تعترضهم صعوبات عديدة في أداء مهامهم، أما الأكل والنظافة فلم يكن للحديث عنهما أية أهمية.<sup>(1)</sup>

وفي 1950 تم نشر خريطة من طرف أكبر المخابر الفرنسية للمنتجات الصيدلانية، تم الإشارة فيها إلى وجود 991 طبيب في المقاطعات الفرنسية بالجزائر، كما ذكرت هذه الخريطة أن المعدل العام للأطباء كان طبيبا واحدا لكل 1500 شخص، ومنه فإن هؤلاء الأطباء كانوا في خدمة 1.486.500 شخص، وهذا التقرير يعبر بصدق عن الوضعية المأسوية التي كانت سائدة، لأنه إذا ما إعتبرنا أن بجانب المليون أروبي المقيم بالجزائر كان يوجد حوالي 400.000 جزائري لهم حق هذا الإمتياز، أما الباقي وهم حوالي 9.660.000 جزائري فلن يكف لديهم الحق للتمتع بإمكانيات هذا الطب الحديث، وتعتبر هذه الخريطة من جهة أخرى عن الصورة الحقيقية لمأساة الوضع الصحي بالجزائر فُبيل الثورة حيث كان 958 طبيبا موجهها لخدمة سكان مقاطعتي الجزائر ووهران أين يكثر تواجد الكولون، وباقي الجزائر لا يخدمها سوى 808 طبيب فقط.<sup>(2)</sup>

(1) BISSARDON, H. et MONTAGUT, P., *op.cit.*, P.98.

(2) AMIR, M.B, *op.cit.*, P.76.

ورغم النداءات العديدة التي كانت تصدر عن بعض النواب في الجمعية الجزائرية من الأوربيين أو الجزائريين على حد سواء حول خطورة هذا الوضع الصحي و تدهوره، إلا أن الأمور لم تعرف أي تحسن في ظروف العمل ولا في توفير الإمكانيات اللازمة، فخلال مناقشة ميزانية الصحة العمومية في 1954، صرح السيد "ماندون" من القسم الأول للجمعية التأسيسية بأن الأمور قد أصبحت خطيرة وعليه يجب وضع خطة جدية ومنهجية ناجعة لمحاربة الأمراض بمنطقة بسكرة قبل فوات الأوان في حين أوضح النائب "سولاكروب" بأن الطب في المدن وفي الريف بقي يسير وفق مناهج العصور الوسطى.

وذكر النائب الجزائري "مشري" أن منطقة تبسة تشهد تدهورا صحيا كبيرا وألح على إنشاء مراكز طبية بها لعدم وجود أي مركز صحي بإمكانه تقديم إسعافات أولية للسكان الجزائريين خاصة، وركز النائب "الحاج طباني" على الأمراض المنتشرة بإقليم بسكرة حيث قال بأن 90% من الشباب القاطن بدواوير "عين زعطوط، جمورة، برانيس والمركز البلدي للقنطرة" يعانون من مرض التراخومة، أما "بمناطق عين التوتة وبسكرة"، فقد صرح بأن المنطقتين لم تشهدا أي مشروع صحي منذ 15 سنة،<sup>(1)</sup> وهذه التصريحات لم تكن سوى عينة فقط عن الحقائق المأساوية التي كانت تعيشها عدة مناطق من الوطن، ورغم ذلك، فإن المصالح المختصة لم تحاول أبدا التدخل لحل مشاكل هذه المناطق في الميدان الصحي.

وكانت المستشفيات في المدن الكبرى مقسمة إلى قسمين في العادة، القسم الأول مخصص لعلاج المستوطنين والقسم الآخر موجه لعلاج السكان الجزائريين، لذلك كان

(1) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, Note (1), P.164.

المريض الجزائري يندهش كثيرا عندما يزور الجناح المخصص للمرضى الأوروبيين بالنظر لتطور وسائله الطبية وشروط النظافة به التي لا تقل عن تلك التي تميز أكبر المستشفيات الحديثة بأوربا في حين أنه كان يصاب بالإحباط عندما يزور الجناح المخصص للمرضى الجزائريين لتراكم الأوساخ وغياب أدنى الشروط الصحية الضرورية به، زيادة على وجود فريق شبه طبي تنعدم فيه روح المسؤولية وتغيب عنه الإنسانية نظرا للمعاملة العنصرية التي كان يتلقاها المريض الجزائري الذي يزور هذا المركز.<sup>(1)</sup>

أما أراضي الجنوب فقد كانت الأفقر من حيث المنشآت الصحية، حيث كانت موكلة لأطباء الجيش الذين تم وضعهم تحت تصرف الحاكم العام من خلال إشراف في الميدان يتولاه طبيب عسكري برتبة ضابط سامي كان يتولى إدارة مصلحة الصحة المدنية والعسكرية معا طبقا لمرسوم 15 فيفري 1918، ولم يتجاوز عددها 27 مركزا صغيرا لم يكن بمقدورها تقديم سوى إسعافات أولية بسيطة للجزائريين، وهي مقسمة إلى أربعة أقاليم رئيسية، فالإقليم الأول هو إقليم " عين الصفراء " وكان يشمل كل من مدن "المشرية، عين الصفراء، بني ونيف، كولومب - بشار، القنادسة، تاغيت، بني عباس، أدرار، تميمون وتندوف"، أما الإقليم الثاني فهو إقليم "غرداية" وكان يضم مناطق "الجلفة، الأغواط، غرداية، متليلي الشعانبة والقليلة"، ثم الإقليم الثالث الذي كان يمتد عبر إقليم "توقرت" وكان يشمل مناطق "بسكرة، أولاد جلال، جامعة، توقرت ومدينة الوادي"، والإقليم الأخير هو إقليم الواحات ويشمل كل من مناطق "ورقلة، عين صالح، تمنراست، جانت وإليزي - فور بوليناك سابقا".

(1) AMIR, M.B, op.cit., PP.71-72.



وقد بلغ عدد الأطباء بهذه المناطق 25 طبيا لتشهد إرتفاعا كبيرا في عددهم إنطلاقا من سنة 1943 بعدما تم تعبئة واسعة لممارسي الصحة العمومية، كما تم تدعيمهم بعدد من جنود الإحتياط ومعظمهم كان متخرجا من "المدرسة التطبيقية فال دو غراس" بباريس، ليزاولوا مهامهم على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية بالجنوب والتي كانت مقسمة إلى قسم أول يشمل مستوصفات بلدية بالمقر الرئيسي وبها مقرات المعاينة ومصالح الإستشفاء، وقسم ثاني عبارة عن مكاتب صحية ثانوية متواضعة تم إنشاؤها في القرى والدواوير للكشف والمعاينة، وكان يزورها طبيب مكلف بتقديم العلاج بصورة دورية، حيث بلغ عدد هذه المكاتب الصحية الثانوية 25 مكتبا في سنة 1930، ثم إرتفعت لتصل إلى 60 مكتبا في نهاية 1946.(1)

ولم يتم إستعمال لقاحات التبر الكيماوي "ددتي DDT" بالجنوب إلا في نهاية سنة 1945، في حين لم يصل التلقيح بشأن بعض الأمراض الوبائية الخطيرة مثل "التيفوس" إلا في منتصف 1942 رغم أنه كان فعل فعلته في ربيع 1941 وضرب كل شمال إفريقيا، حيث قضى بسرعة كبيرة على 2000 مصاب من بين 10.000 حالة مصابة، وقد بلغت عمليات التلقيح مرحلة مقبولة في سنة 1942 حيث تم تلقيح 196.676 حالة، أغلبهم من المستوطنين لتتخفف إلى 26.257 تلقيح فقط(2).

ويقول السيد "ساسي" في هذا الإطار، لقد عشت طويلا بفرنسا وهناك أدركت أن سكان فرنسا وصلوا إلى مرحلة تطور راقية جدا، فهم يلحون على شروط النظافة ويعملون

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص، 361.

(2) ALGERIE, Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie de 1930-1945, P., 199.

على تثبيت دعائم نظام فريد من نوعه، كما يتميزون بإحترام أخلاقيات مهنتهم الطبية وهذا ما أثار شعوري و جوارحي، إنهم هناك يعالجون كلابهم و قططهم و هذا زاد من تقديري لهم، و لكن حينما شاهدت الوضع بالجزائر أدركت إختلاف طبيعتهم و مميزاتهم بها<sup>(1)</sup>.

ورغم أن الجزائر كانت تحتوي على عدة مدارس لتخريج الأطباء والمرضين والقابلات، إلا أن السياسة الفرنسية في هذا المجال لم تشهد تغيرا لصالح الجزائريين ولم يتم تدعيم المراكز الطبية الموجهة لخدمة المرضى من الجزائريين بهذا النوع من المورد البشري المتخصص، بل على العكس من ذلك، فقد بقيت هذه الجموع موجهة لفائدة المستوطنين كما دأبت الإدارة الإستعمارية عليه منذ السنوات الأولى للإحتلال.

ونذكر من بين من هذه المدارس "مدرسة التقنيين في الصحة العمومية" و"المدرسة الوطنية للممرضات والمساعدات" إضافة إلى "مدرسة القابلات بالجزائر"،<sup>(2)</sup> كما كانت بالجزائر أيضا "مدرسة تخريج الممرضين" التي كانت تكون 36 طالبا، و"مدرسة نواب التقنيين" التي كانت تتكون دفعاتها من 27 متكون، إضافة إلى "مدرسة المساعدة العامة الجزائرية" التي كانت توظف حوالي أربعين طالبا<sup>(3)</sup>، أما "الكلية المختلطة للطب والصيدلة للجزائر" فقد كانت تقوم بتكوين الأطباء والقابلات وكذا المساعدين الإجتماعيين والتقنيين في الصحة العمومية والمرضين ومختصي المخابر<sup>(4)</sup>، وذلك لسد العجز الواضح الذي

(1) KOURIBA, N. et CHARBONNEAU, J., *op.cit.*, P.98.

(2) ALGERIE., *op.cit.*, P., 21.

(3) AMIR, M.B, *op.cit.*, P.79.

(4) DOCUMENTS ALGERIENS, *Synthèse sur l'Activité Algériennes*, N° du 01/01/1951 au 31/12/1951, Imprimerie Officielle, Alger, 1952, P.270.

كانت تشهده المصالح الإستشفائية بالجزائر وكانت موجهة بالدرجة الأولى لخدمة مصالح المستوطنين.

ورغم تعدد مثل هذه المدارس التي كانت تكون العديد من الطلبة في القطاع الصحي، إلا أن هؤلاء كانوا موضوعين تحت تصرف الإدارة الإستعمارية وموجهين لخدمة السكان الأوربيين، والواقع يثبت أنه لم يقم هؤلاء بدورات طبية منظمة إلى الأرياف ولم يكن هناك توزيع عادل للأدوية، حيث أن أمراضا مثل "الملاريا والتيفوس والتيفونيد" بقيت منتشرة بالجزائر وأن البعض من الجزائريين لم يروا في قراهم أي "منزر أبيض" أو أي "جهاز لقياس الحرارة"، حيث لم يجن الفرد الجزائري من ثمرات تكوين الأطباء والممرضين إلا القشور، حيث بقيت الزيارات القليلة لمصالح الصحة إلى القرى النائية مجرد زيارات سنوية لذر الرماد في العيون والظهور أمام الجزائريين بمثابة المنقذ لهم لتمكين فكرة "وجود فرنسا بالجزائر" في أذهان السكان الجزائريين وإقناعهم بأن فرنسا تحمل أكثر من رسالة حضارية.

وقامت فرنسا في إطار سياستها الصحية بإنشاء بعض العيادات الموجهة لفائدة الأهالي والتي لم تتجاوز 12 عيادة أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك في بعض المناطق الحضرية بكل القطر الجزائري، والتي لم تكن سوى مراكز إستشفائية صغيرة موجهة للأمهات والأطفال الرضع من الأهالي وكان يتم فيها الكشف الطبي الجماعي المجاني<sup>(1)</sup>.

وفي إطار توسيع عمل المنشآت الطبية ذات الطابع العمومي، تم الاعتراف "بالديوان الجزائري للطب الوقائي والنظافة" كجمعية عمومية وفقا للمرسوم المؤرخ في يوم

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص، 343.

19 ديسمبر 1936 حيث تم صدور القرار في الجريدة الرسمية الحكومية لنفس السنة، وتعود فكرة إنشاء هذا الديوان إلى " لوسيان راينود" في سنة 1928 الذي قدم مباشرة مشروع إنشاء "مدرسة للخدمات الإجتماعية" التي تقوم بتوظيف مترشحات يتم تكوينهن لمدة سنتين بهدف خلق فرق للمساعدات الإجتماعيات، كما تم منح لفائدة سبع طالبات جزائريات منح دراسية على مستوى مدارس الخدمات الإجتماعية شريطة العمل لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات كاملة، كما قام هذا الديوان أيضا بطبع العديد من المطويات التي تشرح الإسعافات الطبية وتقدم معلومات مختصرة حول الأمراض والأوبئة بالمجتمع، زيادة على إنجازه فيلمين دعائيين يخصان حماية الأمومة والطفولة، كان الأول منه يخص دراسة الوسط الجزائري وناطق باللغة العربية، وتوضيح أهمية القابلات في عمليات التوليد وكذا إبراز أهمية التلقيح، في حين وضع الفيلم الثاني أهمية الإسعافات الأولية في إنقاذ حياة إنسان.

كما قدم هذا الديوان مساعدته لمواجهة مرض الرمد الحبيبي الذي كان منتشرا بين الجزائريين في تلك الفترة بكثرة، وساهم أيضا في نشر العديد من المطويات بمشاركة أطباء ومختصين لشرح أخطار هذا الوباء وكيفية الحد من إنتشاره، كما ركز على الوقاية كحل أول له في حين دعا إلى شرح مخاطر مرضي السيفيلس والتيفوس بواسطة طبع 50.000 مطوية تخص هذه الأمراض، كما نظم محاضرات قدمها أساتذة وأطباء مختصين وحضرها العديد من الطلبة حيث جمع خلال لقاءاته 27.355 فرد من بينهم 2400 جزائري فقط،<sup>(1)</sup> ويعاب على هذا الديوان أنه كان يحاول المساعدة في الوسط المدني فقط الذي يعرف تواجدا كبيرا للمستوطنين، وجل الخدمات كانت موجهة لفئاتهم بالدرجة الأولى.

(1) Archives d'Outre Mer Aix-En Provence, Boite 81F1615, **Compte Rendu Moral de l'Office Algérien de Medecine Preventive et d'Hygiene**, présenté en 1936 par le Docteur G. LEMAIRE, Secrétaire Général dudit Office, PP.1 à 5.

## 3-2 - طبيعة الأمراض المنتشرة بالجزائر:

لقد كانت الجزائر خريطة مفتوحة على كل الأمراض المعروفة وغير المعروفة بالعالم، وكان أخطرها مرض "السل" الذي كان يذهب بحياة الآلاف من الجزائريين، حيث كان أكثر من مليون شخص منهم مصاب بهذا المرض إضافة إلى أوبئة أخرى لا تقل خطورة عن السل ومنها وباء "التيفوس" الذي أصبح الوباء رقم "2" بعد السل، كما إنتشرت أمراض حمى المستنقعات، إضطرابات المعدة، الإلتهابات الرئوية<sup>(1)</sup>، الجدري، التيفويد والحصبة أو البوحمرور.

ويذكر "أحمد مزغنة" مندوب "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية" في تدخله أمام الجمعية الوطنية في 20 أوت 1947، بأن شوارع القصبة والأحياء القصديرية التي أنشئت على حواف العاصمة بأعالي بلوزداد- بلكور سابقا-، تواجد السل بها 10 مرات أكثر من المناطق المأهولة بالأوربيين، وكان يموت بسبب هذا المرض من الجزائريين سبع مرات أكثر من الأقدام السوداء.<sup>(2)</sup>

و لم توفر الإدارة الإستعمارية في هذا الإطار للمرضى الجزائريين أي علاج أو دواء، و لهذا السبب لم يجد الجزائريون أية وسيلة للهروب من فخ السل، و نلاحظ أن لا مبالاة السلطة الإستعمارية أمام تدهور الأحوال الصحية بالجزائر، هو الذي جعل العائلة الجزائرية تعيش صراعا دائما مع مرض السل، و تعيش في نفس الوقت صراعا ضد سوء التغذية.

(1) NOUSCHI, A., *La Naissance du Nationalisme...*, PP.71-72.

(2) ALLEG, H. et AL, *op.cit.*, P.140.

وحسب الأستاذ "أيتيان بيرنارد" فقد كانت هناك عوامل إجتماعية عديدة ساعدت كثيرا على إنتشار مرض السل بالجزائر، فغياب تربية صحية جدية وإنعدام الإرشادات والنصائح الوقائية، جعلت من الجزائريين أجسادا مهياة لإستقبال هذا المرض زيادة على ضعف الجهاز الطبي الخاص بمكافحة السل وقلة المنشآت الصحية الخاصة بمحاربة هذا المرض، إضافة إلى جهل عدد كبير من الجزائريين بأنهم مصابون بهذا الداء، وقد فاقت نسبة هؤلاء 35% زيادة على عودة آلاف المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن حاملين معهم هذا المرض، وأخيرا فإن عامل سوء التغذية الذي كانت تعاني منه كل الأسر الجزائرية تقريبا قد ساعد على إنتشار هذا الداء في و ظهور أمراض أخرى لا تقل خطورة عنه.<sup>(1)</sup>

ويذكر الطبيبان "لومير وسالس" أنه من سنة 1945 إلى سنة 1951، كان معدل الوفيات بسبب مرض السل في مدينة الجزائر 14.9 شخص من كل 10.000 ساكن وكانت نسبة الأوربيين منها 5.7 شخص، في حين تجاوزت النسبة في أوساط السكان الجزائريين 27.7 شخص وبالتالي فإن نسبة الوفيات لدى السكان الجزائريين كان أكثر بست مرات مما كانت عليه في وسط الأوربيين<sup>(2)</sup>، في حين كانت أكثر من ذلك في بعض المناطق الأخرى من الوطن خاصة و أن عملية التلقيح ضد السل قد بقيت متأخرة جدا في هذا الميدان، فحتى سنة 1954 كان عدد السكان الملقحين ضد مرض "السل" بإستعمال حقنة "بي . س . جي" لا يتجاوز 40% على أكثر تقدير، أي حوالي 3.5 مليون نسمة فقط.<sup>(3)</sup>

(1) AMIR, M.B, *op.cit.*, PP.88-89.

(2) *IBID.*, P.89.

(3) GENDARME, R., *op.cit.*, P.66.

وفيما يخص الأمراض الخطيرة الأخرى التي كانت منتشرة بالجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 1954، فهي موضحة في هذا الجدول وتخص المناطق التي تم زيارتها فقط، وليس في كل الجزائر: (1)

المرض السنة	التيفوس	الجدري	الحصبة	التيفونيد	الدفتريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة
1945	1115		1034	1956	525	151	624
1946	885	51	565	2451	522	3156	223
1947	506	2	533	1705	571	44	311
1948	206	/	422	1005	551	43	291
1949	99	/	314	930	652	5	199
1950	118	/	146	1030	805	3	105
1951	107	/	102	853	577	2	10
1952	86	/	86	891	581	2	3
1953	55	/	56	776	600	/	2
1954	29		67	546	494	/	/

ويبين هذا الجدول خطورة الوضع الصحي الخطير الذي كانت تشهده الجزائر ويبرز أيضا استمرار إنتشار بعض الأمراض التي كانت من المفروض أن تختفي منذ وقت بعيد مثل الجدري والحصبة، ونلاحظ أن الأمراض المذكورة في هذا الجدول قد عدت كأمرض موجودة في المناطق التي تم زيارتها فقط، ورغم هذه الوضعية الخطيرة، فإن

(1) OLIVIER, R., *op.cit.*, P.106.

فرنسا لم تحاول علاج أسباب المشكل التي بقيت مطروحة بشدة، والتي تنحصر في الفقر والجهل وتدني مستوى المعيشة زيادة على إنعدام شروط النظافة في سكنات الجزائريين المنشأة من القصدير وإنتشار الجوع وغيرها من العوامل التي هيأت الجو الملائم لإنتشار مثل هذه الأمراض، كما أن هذا الجدول لم يذكر كل الأمراض التي كانت منتشرة بالجزائر، حيث إستثنى من ذلك مرض السل كمثال فقط رغم أنه كان يحصد الألاف من الأهالي.

وتراوح عدد ضحايا مرض "التراخوما" ما بين 60.000 و80.000 ضحية، وكان هذا المرض يصيب الأوربيين أيضا، ولمحاربته أنشئت عيادة واحدة "بمستشفى مصطفى" بالجزائر العاصمة التي وضعت ست شاحنات في الخدمة كانت مهمتها الأساسية توفير العلاج للسكان وتعمل "كمستوصف متنقل"، منها ثلاث فقط تؤدي مهامها بمدن "سطيف، الشلف وتيزي وزو"، إضافة إلى مؤسسة خاصة بالصحراء تزورها مرتين أو ثلاث في السنة فقط، والملاحظة الغربية هنا هي إنعدام إطار تنظيمي خاص لتطوير البحث في هذا المجال رغم وجود "معهد باستور" الذي كان بمثابة مؤسسة علمية تختص في البحث ودراسة الأمراض المعدية بالجزائر وإفريقيا، في حين كان "المغرب الأقصى" يحتوي على معهد للبحث ينشط بصفة دائمة ومنتظمة<sup>(1)</sup> حيث حقق قفزة نوعية في هذا الميدان.

وعرفت من جهتها مناطق الجنوب الجزائري عدة أمراض خطيرة منها وباء "حب الشرق" المعدي الذي إنتشر خاصة بمنطقة "بسكرة"، وكان يظهر في الواحات لكثرة

(1) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, P.167.



أشجار النخيل، إضافة إلى مرض "مسمار بسكرة" الذي إنتشر بمناطق "الزيبان، الجريد وواد الرهير"، ولكن هذا المرض كان يختفي بمجرد الوصول إلى منطقة "وادي سوف".<sup>(1)</sup>

من جهة أخرى شهدت الجزائر أمراضا من نوع آخر، فإذا كانت الأمراض الجسدية قابلة في كثير من الأحيان للعلاج، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للأمراض النفسية أو العصبية - العقلية، والتي كان أغلب ضحاياها من الفتيات اللواتي تم إغتصابهن من طرف الكولون، وهو ما جعلهم يعيشون في عزلة تامة وفي حالة نفسية متدهورة، كما كان العديد من الأطفال الجزائريين من ضحايا البؤس، مهملين إما بالشوارع أو لدى مراكز الحماية الاجتماعية، حيث إستغلت الإدارة الإستعمارية هذه الفرصة لمنحهم أسماء لزعماء المسيحية لتعميم سياسة التبشير التي إعتمدتها بالجزائر.

و نجد فئة أخرى من الأهالي مستها هذه الأمراض ولم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى الكحول كحل لمشاكلهم الاجتماعية، خاصة مع إنعدام فرص العمل وتطور مأساة التشرد التي إنتشرت وسط الجزائريين والذين أصبحوا يلقبون بأولاد الشوارع، حيث أعلنت عليهم فرنسا الحرب منذ سنة 1947<sup>(2)</sup> كمحاولة منها لطردهم خارج المدن أو تجميعهم في مناطق تكون خط أحمز على الأوربيين لخطورتها.

ورغم هذه الوضعية المتردية في المجال الصحي، بقيت التقارير الدورية الصادرة عن السلطة الفرنسية تؤكد بأن الأوضاع مستقرة في هذا الجانب، حيث يشير التقرير الفصلي الصادر بتاريخ 5 أفريل 1952، حول الوضع الصحي العام بالجنوب، بأن الوضعية

(1) DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse Sur l'Activité Algériennes, N° du 01/01/1953 au 31/12/1954, Imprimerie Officielle, Alger, 1955, P.122.

(2) AMIR, M.B, op.cit., P.93.

العامّة جيدة ما عدا تسجيل بعض الحالات بالجلفة و غرداية و سيدي عقبة ببسكرة، إضافة إلى تسجيل ثلاث حالات لحمى التيفوئيد بالمشرية و وادي سوف،<sup>(1)</sup> وهذا ما لم يكن يتقبله العقل. و شكل مرض السرطان من جهته خطرا آخر بالنسبة للجزائريين، حيث تم تسجيل 4.548 حالة تحمل أوراما خبيثة تم تشخيصها في الفترة الممتدة ما بين 1937 و 1946<sup>(2)</sup>، و أكثرهم من الأوربيين، خاصة و أن أغلب المرضى الجزائريين لم يكن لهم الحظ لتشخيص حالاتهم و لا الاستفادة من الإمكانيات الطبية المتوفرة في تلك الفترة لمعالجة هذا المرض، الذي كان يستلزم وسائل طبية خاصة و فريق طبي متخصص.

وقد قام المركز الجهوي للتربية الصحية للجزائر بتنظيم ملتقى وطني كان موجهها لمكافحة السرطان بالجزائر العاصمة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 31 أكتوبر و 6 نوفمبر 1949، وقد شارك فيه أساتذة أطباء و مختصين في الميدان الصحي، وتم فيه ألقاء العديد من المحاضرات و عرضت أفلام، كما تم تنظيم لقاءات على مستوى راديو الجزائر قام بتنشيطها الأستاذ الطبيب "مونبيلييه"، كما تم إرسال بعض المحاضرات من طرف المنظمين إلى الإذاعية الموجهة لفائدة الجزائريين،<sup>(3)</sup> وكذا توزيع مطويات تشرح أخطار المرض و طرق مواجهته في حالة الإكتشاف المبكر لأعراضه، و قدرت الإحصائيات المقدمة حول عدد الوفيات بسبب هذا المرض بالجزائر رغم غياب أرقام مطبوعة، بحوالي

(1) Archives d'Outre Mer Aix-En Provence, Boite 81F1615, **Rapport Trimestriel Présenté Par Monsieur « CASSET » Directeur des Territoires du Sud, Sur la Situation Générale au Sud**, daté du 5 Avril 1952, P.7.

(2) **IBID**, Boite 81F1614, **Lutte Contre le Cancer 1947-1962**, l'Organisation de la Lutte Contre le Cancer en Algérie, 1952, P. 1.

(3) **IBIDEM**, **Rapport Sur la Semaine Nationale de Défense Contre le Cancer, 31/10 au 06/11/1949, Centre Régional d'Education Sanitaire, Alger, Algérie**, P. 3.

15.000 ضحية<sup>(1)</sup> جلهم من المستوطنين.

وفي 1952، تم عرض 301.691 حالة من أجل تلقيحهم بلقاح "بي سي جي BCG"، حيث تم مراقبة 196.748 حالة منها وتلقيح 111.392 حالة بكامل الجزائر<sup>(2)</sup> وذلك في إطار الحملة التلقيحية العامة بالجزائر، وهي نسبة تبقى ضئيلة جدا بسبب عزوف الجزائريين عن التلقيح بفعل الجهل والامية وضعف الشروحات المقدمة في هذا المجال، وتذكر من جهتها بعض التقارير الأخرى أن المصالح الصحية الإستعمارية قامت بتلقيح أكثر من 4 ملايين فرد بلقاح "بلان وبالترار" ضد داء "التيفوس" الذي عرف إنتشارا رهيبا في سنوات 1942 و1943 و1944، كما تم إستعمال لقاح "دوفان وجيرو" ضد نفس الداء لفائدة أكثر من 500.000 شخص،<sup>(3)</sup> غير أن هذه التقارير لم تذكر إطلاقا إن كانت هذه التلقيحات قد وجهت لفائدة الجزائريين أم تم تخصيصها للكولون فقط، ولكن المؤكد أن الدواوير والمناطق الداخلية بقيت حتما خارج مجال هذه التغطية الصحية.

وقد أثبتت السياسة الفرنسية في مجال الصحة فشلها الذريع ولم تقدم ما كانت تنادي له من تسهيلات صحية وإنشاء للمراكز الإستشفائية وحتى صيانتها، ما عدا تلك التي كانت موجهة لخدمة الكولون صحيا حيث وفرت لهم على حساب الأهالي كل الإمكانيات المادية والبشرية المتخصصة كما ظلت تناور في سياستها الصحية التي كانت تمثل إمتدادا

(1) Archives d'Outre Mer Aix-En Provence, Note d'Informaion du professeur MONTPELLIER Sur la Semaine Nationale de Défense Contre le Cancer, 31/10 au 06/11/1949, Alger, Algérie, P. 2.

(2) IBID, Boite 81F16014, Rapport Général Sur le Budget de la Santé Publique Pour l'Exercice 1953-1954, présenté par M. W. GOEAU-BRISSONERRE rapporteur de la santé publique, P., 6.

(3) IBIDEM, Boite 81F1604, Documents Algériens, la Santé et l'Assistance Publique en Algérie, Serie Sociale N° 2 du 08/02/1946, Service d'Information du Gouverneur Général de l'Algérie, SG, Bureau du Plan, P. 2.

لسياستها العسكرية، فهي لم تكن تهرع لمكافحة الأوبئة إلا في المجالات الضيقة التي ترى فيها تهديدا لصحة المستوطنين أو حيث تتأكد بأن الأمراض المعدية التي أصابت الأهالي قد تعدت الحدود لتصيب المستوطنين، لذلك كان من الضروري التأكيد على أن فرنسا كانت لا تدخر أي جهد أو أموال لحماية مواطنيها الأوربيين من الأخطار الوبائية التي كانت تهدد حياتهم، دون النظر لحالة الجزائريين الذين أفوا العلاج البدائي و التضرع إلى الله لرفع هذا الغبن عنهم.

و قد بقيت كل التقارير الدورية التي يحررها المتصرفون الإداريون للسلطة تشير في كل مرة إلى تحسن الحالة العامة للصحة العمومية في كامل الجزائر، كما ظلت النشرات الإخبارية تتباهى بما تقره الحكومة العامة من مقترحات مشاريع لم تكن لترى النور، بعد أن كان يتم في العديد من الأحيان رفضها خلال مناقشتها على مستوى الجمعية الوطنية، بحجة عدم جدوى المشروع أو لإعتبارات أخرى أغلبها مالية، لتصبح الوضعية أسوء مما كانت عليه قبل الإحتلال.

و مهما يكن من أمر، فإن الوضع الصحي العام الذي ساد الجزائر في تلك الفترة إستمر في التراجع بعد ذلك، و ظلت الجزائر أرضا لشعب جزائري يعاني كل ويلات الأوبئة و الأمراض، يلجأ دوما إلى الطرق التقليدية في التداوي، و شعبا آخر يمثل الكولون الذين توفرت لديهم كل الشروط و الوسائل الطبية للتداوي و العلاج في مراكز إستشفائية راقية و متطورة كثيرا.

## 4- مشكلة التعليم ووضعية المؤسسات التعليمية بالجزائر:

باشرت السلطة العسكرية الفرنسية للإحتلال بالجزائر عملية تعطيل كل الأطر التعليمية والتربوية التي كانت متبعة سابقا، حيث تم الإستيلاء على المراكز الثقافية وأغلقت المدارس والكتاتيب، وأستغلت المساجد والزوايا لصالح أفراد الجيش الفرنسي بعدما كان دورها تربويا وخيريا أيضا في مجال تقديم المساعدات، لتقوم إدارة الإحتلال بتحويلها إلى كنائس وكنائس لجنودها الذين كانوا يقومون بتألاف كل مكتوب باللغة العربية على إعتباره أنه قرآن، وطالت الأعمال الزجرية كل الموظفين بالقطاع التربوي من إداريين ومدرسين، حيث يذكر "عمار أوزقان"\* أن الإحتلال حطم المساجد وحولها إلى كنائس وإصطبلات بعدما كانت تمثل جامعات بحد ذاتها مثل الزيتونة في تونس والقرويين في فاس والأزهر بالقاهرة، فالمساجد كانت على الأقل مدارس للتعليم، بها مكتبة للتربية وقاعة محاضرات ينهل منها طالبي العلم، فالنظام الكولونيالي كان منبعاً للجهل والظلامية،<sup>(1)</sup> ولم يكن في يوم ما وسيلة لدعوة الجزائريين للعلم والمعرفة، وهي عادة الإحتلال في كل المناطق التي سيطر عليها.

\* أوزقان، عمار، سياسي جزائري ولد في 07 مارس 1910 بالجزائر العاصمة، من عائلة ميسورة الحال، تلقى تعليمه بالمدرسة القرآنية ثم بالمدرسة الفرنسية، إشتغل بائع صحف ثم بمصالح البريد، بدأ نشاطه السياسي في 1926 حيث أنشأ فرعا نقابيا لمصالح البريد، إنضم إلى "حركة الشباب الشيوعي" وحضر المؤتمر العالمي الثامن للكومننتيرت في 1935، شارك في تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري وترأس جريدة "الكفاح الإجتماعي"، أنتخب عضوا بالمجلس البلدي للعاصمة في 1937 ثم نائبا بالمجلس التشريعي في 1945، تم طرده من الحزب الشيوعي بعد تقربه من جمعية العلماء المسلمين، إنضم في 1955 إلى صفوف جبهة التحرير الوطني و كان من بين محرري أرضية مؤتمر الصومام، أعتقل في 1958 و بقي في السجن إلى الإستقلال، له عدة مقالات و ألف كتابه المشهور "الجهاد الأفضل"، توفي في 05 مارس 1981. أنظر: شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1962-1954، دار القصة للنشر، 2007.

(1) OUZEGANE, Ammar, *Le Meilleur Combat*, Edition René JUTHARD, Paris, France, 1962, P. 36.

ووفقا لمرسوم 30 سبتمبر 1850، تقرر إنشاء المدارس الحكومية لتكوين أعوان الإدارة في الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية، ثم تقرر في 1878 إنشاء المدارس الحكومية التي أشرف عليها الأباء البيض وفتحت أبوابها أمام المسلمين في مناطق القبائل الكبرى وفي أولاد سيدي الشيخ وورقلة، وتحددت أهدافها في العمل التبشيري التربوي<sup>(1)</sup>، وبعدها جاء تشريع "جول فيري"<sup>\*</sup> الشهير في 1883 الذي نص على ضرورة تعليم أبناء الأهالي<sup>(2)</sup> دون إستثناء ضمن ما عرف فكرة توسيع التعليم العلماني بصورة مجانية، لكن هذا القرار النوعي وجد معارضة شرسة من طرف المستوطنين حيث كانت مخاوفهم من ولوج الجزائريين لهذه المدارس وبالتالي لن تكون هنال يد عاملة رخيصة لخدمة مزارع الكولون وبيوتهم، كما كان تعلمهم يعني بداية العد التنازلي لتواجد الفرنسيين بالجزائر، وهو ما وحد نظرة الكولون حول هذه المقترحات.

والغريب في الأمر أن الكولون حين رفضوا منح الجزائريين فرصتهم في التعليم، ظهر الجزائريون أشد رفضا منهم لفكرة التعليم العلماني الموسع الذي إتخذته الإدارة الإستعمارية أسلوبا لسياستها التعليمية، وذلك خوفا من الذوبان والإنصهار في عمق هذه الثقافة الفرنسية المسيحية.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص، 368.

\* فيري، جول، محامي وسياسي فرنسي، ولد في سان ديبه في 1832، و توفي باريس في 1893، كان نائبا عن الجمهوريين ثم عضوا في الحكومة و رئيس المجلس البلدي لباريس، عين وزيرا للتكوين العمومي خلال فترة 1879 و 1883، قام بسن قوانين حرية التجمع، و حرية الصحافة و حرية النقابات، عرف بمشروعه التعليمي القاضي بوجوب التعليم الإبتدائي المجاني العلماني، و هذه السياسة أزعجت الكولون بالجزائر بالجزائر و الذين تمكنوا من إنهاء فترة حكمه. أنظر:

Le Petit Larousse Illustré, op.cit., P. 1319

(2) حمادي، عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، مشارب ثقافية و إيديولوجية، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الرويبة، الجزائر، 1995، ص 13.

## 4-1- السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر:

يذكر المؤرخ "موريس واهل" في كتابه "الجزائر" بأن الإحتلال قد بدأ بتحطيم شبه كلي للمدارس الإبتدائية والزوايا والمدارس العليا والمدارس الإسلامية الأخرى التي كانت موجودة قبل 1830، وبعدها حاول القيام بمحاولات كانت محتشمة لم تعط سوى نتائج هزيلة وسلبية في الكثير من الأحيان<sup>(1)</sup>، ويؤكد من جهته القائد الفرنسي "لويس رين" بأن الغزو الفرنسي كانت له نتائج وخيمة، ولم تتخذ أية تدابير للعناية بدور العلم منذ أن وضعت السلطات المحتلة يدها على المنشآت العامة، ولم يبق إلا بعض المدارس عديمة الشأن، والتي كانت تضم حوالي 30.000 تلميذ، وهو عدد لا يكاد يصل إلى خمس العدد الذي كان يجب أن تضمه دور العلم من قبل.<sup>(2)</sup>

إن هذه السياسة التي إتبعها السلطات الفرنسية في كيفية التعامل مع المراكز التعليمية التي كانت بالجزائر توضح الدور السلبي الذي لعبته فرنسا في ميدان السياسة التعليمية بالجزائر، وإضافة إلى هذا فهي توضح لنا تناقض أفكار الساسة الفرنسيين الذين صرحوا منذ السنوات الأولى للإحتلال بأن تواجدهم بالجزائر كان لنشر نظم الحضارة الأوروبية ومفاهيم التمدن الحديثة، فإذا بهم يعملون على دك معالم ما كان من حضارة بالجزائر ويحطمون جدرانها، حاملين معهم صورة الجيوش الوندالية في إطار تجسيد سياسة تحطيم الشخصية الجزائرية الإسلامية.

(1) YAHIAOUI, F., *op.cit.*, Note (98), P.53.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، 1830-1954، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص.161.

## 4-1-1 التعليم الابتدائي:

إن عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية الفرنسية لم يتجاوز 1150 تلميذ في عام 1880، ليصل العدد إلى 10.000 تلميذ في 1884، مع مجيء المستشار "جانمير" المكلف بالسهر على تطبيق قانون التمدرس الممنوح للسكان الجزائريين وفقا لقرارات "جول فيري" وهو عدد ضئيل جدا حيث يمثل 1.9% من مجموع الأطفال الجزائريين في سن التمدرس، وأثناء مغادرة هذا المستشار الجزائر في 1908 ترك 33.400 تلميذ جزائري بالمدارس الابتدائية الفرنسية بنسبة 4.3% فقط<sup>(1)</sup>، وبقي العدد يعرف تزايدا طفيفا على مر السنوات.

ولكن الكولون ظلوا أوفياء لمبادئهم الراضية لكل ما من شأنه أن يشكل أية فائدة بالنسبة للجزائريين حيث طالب "مؤتمر الزراع الفرنسي" في 21 مارس 1908، بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين لأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الإقتصادية والثقافية<sup>(2)</sup>، وسيجعل حتما الحصول على فائض في اليد العاملة الرخيصة صعبة المنال.

وعرف عدد التلاميذ الجزائريين في سنة 1914 تزايدا وصل إلى حدود 47.200 تلميذ أي بمعدل 5%، ليصل في 1930 إلى 68.000 تلميذ أي بمعدل 8.8%، أما في حدود 1944 فقد وصل إلى 110.000 تلميذ أي بنسبة 14.60%، ثم وصل عددهم في 1954 إلى 307.000 تلميذ بنسبة بلغت 15.4%<sup>(3)</sup>.

(1) حمادي، عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، ص 15.

(2) بوعزيز، يحيى، سياسة التسلط... ص 61.

(3) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 15-16.



وهذه الأرقام ليست بعيدة عن الإحصائيات الرسمية المقدمة من طرف الإدارة التي صدرت سنة 1953، والتي أكدت بأن المليون نسمة من الكولون كان كل أبنائهم البالغين 135.000 طفل يزاولون تعليمهم، في حين كان 266.000 طفل جزائري مسجل بالمدارس من بين 1.969.000 طفل في سن التمدرس، وهذا من جملة عشرة ملايين جزائري والنتيجة أن نسبة الذين حكم عليهم بالإعدام الثقافي كانت تصل إلى 86.5%<sup>(1)</sup>، ونذكر هنا أن الأوربيين كانت تستقبلهم 11400 مدرسة في حين كان الأطفال الجزائريون يدرسون في 699 مدرسة ابتدائية<sup>(2)</sup>، مع تميز المدارس الموجهة لاستقبال أطفال الأوربيين بقوة التجهيز والإمكانيات المادية الموجهة لها، إضافة إلى كثرة المدرسين الأحسن في البلد والشروط الصحية والمراقبة الطبية الدائمة مع ملاءمة البرامج التعليمية لمناهج التسيير الحديث وتنظيم العطل الصيفية وفق متطلبات المجتمع الأوربي، عكس أطفال الجزائر الذين لا يستفيدون من أية مزايا إجتماعية.

من جهته قدم المؤرخ "روبير أرون" تأكيدات حول هذه الوضعية الصعبة التي كان يشهدها مجال التربية والتعليم، حيث يؤكد أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا يترددون على المدارس في 1954، لم يكن يتجاوز طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في سن الدراسة لدى الذكور وفتاة واحدة من بين 16 فتاة في سن الدراسة<sup>(3)</sup>، ورغم ذلك يجب التأكيد على أن هذه الأرقام المستوحاة من دفاتر الإحصائيات الحكومية الفرنسية تبقى ضعيفة جدا وتعتبر على العكس من ذلك، على فشل السياسة التعليمية الفرنسية غير المجدية.

(1) سعد الله، أبو القاسم، كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكرى الثالثة للثورة، مجلة الثقافة، عدد 83،

سبتمبر/أكتوبر 1984، الجزائر، ص.249

(2) HORNE, A. *op.cit.*P.62.

(3) ARON, R. et AL., *op.cit.*, P.201.

ونظرا لطبيعة المجتمع الجزائري آنذاك والظروف الإجتماعية القاسية التي كانت تعيشها العائلات الجزائرية، لم يكن بالإمكان إضافة عبئا آخر بتسجيل الفتيات في المدارس، حيث بقيت المرأة الجزائرية تسجل تأخرا كبيرا في ميدان التعليم، إلا أن ذلك لم يمنع البعض منهن من التسجيل في المدارس الحكومية حيث شهد التعليم الإبتدائي الحكومي تسجيل حوالي 42.906 فتاة خلال الموسم الدراسي 1947 - 1948، أي أقل بثلاث مرات عن عدد الذكور المتمدرسين فقط، لترتفع نسبتهم خلال الموسم الدراسي 1953 - 1954 إلى 82.879 فتاة وهي نسبة معتبرة جدا في تلك المرحلة، في حين تذكر مصادر أخرى أن عددهم وصل في سنة 1948 إلى 45.000 فتاة، وتضاعف بعد ثماني سنوات ليقارب 90.000 فتاة<sup>(1)</sup> رغم الظروف التي كانت تعرفها الجزائر آنذاك.

ونلاحظ هنا أن قلة أعداد الفتيات بالمدارس الحكومية الفرنسية كان بسبب توجه أغلب الفتيات إلى المدارس الخاصة التابعة "لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين" المحافظة باعتبارها كانت تمثل الوطنية الجزائرية وكان برنامجها إسلاميا عربيا، يتم تحت إشراف فرق تأطير من العلماء الجزائريين إضافة إلى خوف الأباء من إنحراف بناتهم إذا ما سجلوا في المدارس الحكومية الفرنسية.

وقد عرفت مدارس "التعليم الإسلامي الخاص" مثل المدارس القرآنية وتلك التابعة "لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين" توافدا كبيرا للفتيات عليها رغم قلة الإمكانيات المتوفرة، فالمدارس القرآنية عرفت خلال موسم 1951-1952، تسجيل 40.341 تلميذ منهم

(1) ALGERIE, *La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algérie*, Imprimerie Bacconnier Frères, Alger, Algérie, P.4.

حوالي 2.898 فتاة، أي حوالي 13%، أما مدارس جمعية العلماء وحسب جريدة "البصائر"\*، فقد كان بمقاطعة الجزائر 34 مدرسة منها مدرستان خاصة بتعليم الفتيات فقط، في حين شهدت مقاطعة قسنطينة 78 مدرسة منها 4 مدارس خاصة بالفتيات، وبمقاطعة وهران تم فتح 26 مدرسة منها 5 مدارس خاصة بتعليم الفتيات، وبالرغم من ضعف الإمكانيات المادية للجمعية إلا أنها استطاعت وضع حيز الخدمة بكل الجزائر 138 مدرسة منها 11 مدرسة خاصة بتعليم الفتيات، وهو ما كانت تراه العائلات الجزائرية نصرا كبيرا وضمانا وطنيا لأطفالهم في المجال التعليمي.

وتذكر المصادر التاريخية أنه تم تدشين في سنة 1952 بمدينة "تلمسان" أول مدرسة خاصة بالبنات فقط سميت بمدرسة "عائشة" تيمنًا بعائشة أم المؤمنين، وكانت أول مدرسة للبنات بالجزائر من هذا النوع،<sup>(1)</sup> ورغم ذلك إلا أن عدد النساء الجزائريات اللواتي إستطعن دخول معترك الثقافة بقي ضئيلا جدا، وبقيت نسبة الأمية مرتفعة فيما بينهن لتفوق 90%،<sup>(2)</sup> وهذا ما يفسر تأخر خروج المرأة إلى عالم الشغل والسياسة إلا القلة منهن اللواتي تمكن من التمدرس ورسم إطار ثقافي خاص بهن.

و في هذا الإطار، فإننا لانجد أسماء عديدة لنساء كتبن مؤلفات أو دراسات أدبية أو شعرية رغم أن 50% من طلبات فتح المدارس التي وصلت إلى إدارة الحاكم العام كانت

\*جريدة البصائر: هي لسان حال "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، تأسست سنة 1936، تم منعها من الصدور خلال صيف 1939 من طرف الإدارة الإستعمارية بسبب مقالاتها و طرحها الفكري، عادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1947، كان يكتب فيها مشايخ الجمعية مثل ابن باديس و الإبراهيمي و غيرهما.

(1) CADI-MOSTEFAI, M, *op.cit.*, PP.49, 50, 51.

(2) GANDAT, *Islame et Nationalisme en Algérie, d'après El-Moudjahid, Organe Central du F.L.N, de 1956 à 1962*, Paris, L'Harmattan, 1988, P.53.

لفائدة الفتيات وألحت على الإسراع لفتح هذه المؤسسات للسماح لكل فتاة بالتعليم وتجنب ظاهرة الإختلاط. (1) وبقيت نسبة المتمدرسين من الأطفال الجزائريين ضعيفة جدا في سنة 1954 حيث لم يتجاوزوا 15% (2)، رغم أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة قاربوا المليون في طفلة في هذه السنة.

و تذكر إحصائية صادرة عن منظمة "اليونيسكو" في عام 1948 بأن أكثر من 94 % من الجزائريين الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات كانوا يعانون من الأمية، (3) فالتعليم الإبتدائي بقي محدودا بالنسبة للأطفال الجزائريين، إذ ركزت السياسة الإستعمارية على الإحتفاظ بنسبة كبيرة من الأطفال الجزائريين خارج التعليم الإبتدائي، مكونة منهم جيشا إحتياطيا يمكن لها إستعماله في المستقبل. كما تذكر "جميلة دباش" من جهتها تصريحاً لإحدى الشخصيات الفرنسية في مطلع سنة 1947، حيث تقول " لكي نسمح للشعب المسلم بالجزائر بدعم المجهود الضروري لتحسين ظروف معيشته، يجب تنوير حياته بدفع عجلة التعليم وجعله ضمن أولويات الحكومة لضمان تحضير الموارد البشرية وتكوين الثروات الإنسانية" (4).

ولم يكن السبب الجوهرى لهذه المشكلة حسب ذكرته الباحثة "جيرمان تيون" يكمن في العلاقة بين "مسلم وغير مسلم"، ولا حتى في عملية التواصل بين "مستوطن وجزائري"

(1) MASSIGNON, L., **La situation en Algérie**, IN, Esprit n° 176, Janvier 1951, Paris, 1951, P.267.

(2) RIVET, Daniel, **Instituteur en Kabylie**, Le Seuil 1963, IN l'HISTOIRE, N° 140 , Janvier, 1991, P.67..

(3) IKENE, Ameziane, **Contribution de l'Alphabetisation des Adultes au Developpement Economique et Sociale en Algerie**, 14<sup>ème</sup> Congrès International de Sociologie, Tome I, Alger, 1974, P.636.

(4) DEBECHE, Djamilia, **Les Musulmans Algériens et la Scolarisation**, 1<sup>ère</sup> Edition, Imprimerie de Charras, 1950, P.83.

ولكن المشكلة كانت أساسا في العلاقة بين "الريف والمدينة"، ففي مدينة الجزائر العاصمة مثلا والتي كانت عاصمة البلاد والمقر الإداري والسياسي والثقافي والإقتصادي للكولون، كان 13 جزائري يذهب إلى المدرسة من بين كل 16 طفل وصل إلى سن التمدرس في 1954، أما بالريف فإن الحلم كان صعب التحقيق إذ أن النسبة لم تتجاوز طفل واحد من كل خمسين طفلا وأحيانا أخرى طفل واحد من كل سبعين طفلا.<sup>(1)</sup>

والحقيقة أنه حتى الأطفال الذين ساعفهم الحظ وإستطاعوا الحصول على مقعد دراسي لهم، فإن معظمهم سيعرف الشارع بعد سنتين أو ثلاث سنوات من التعليم أو التوجه نحو عالم الشغل إن حالف بعضهم الحظ، لإمتهان أشغال الفلاحة أو مسح الأحذية وبيع الجرائد في المدن، وفي هذا الإطار تروي الكاتبة "جيرمان تيون" قصة التعليم في الجزائر على لسان أحد الأشخاص الذي أخبرها أنه عندما وصل سن السادسة من عمره تم تسجيله في المدرسة، وعندما بلغ سن الثامنة وجد نفسه فلاحا،<sup>(2)</sup> ولم يكن هذا غريبا في تلك الفترة لأن الجزائريين لم يوجدوا حسب النزعة الفرنسية، ليكونوا أطباء وصيدلة أو معلمين وأساتذة، ولكنهم وجدوا ليكونوا فلاحين بسطاء وفي خدمة المستوطنين.

لقد كانت المناطق النائية بالريف تعيش أزمة تعليم مستعصية، حيث لم تكن المدارس متواجدة بالقدر الكافي وإنعدمت في دواوير أخرى، ففي دوار "أغدال" الذي يسكنه 11.000 نسمة والذي كان تابعا لمدينة "عين الحمام"، كانت الوضعية به كارثية بحيث كان به مدرسة واحدة فقط تحتوي على قسمين فقط، أما على مستوى دوار "إيتوماغ" الذي يجمع 10.000

(1) TILLON, G., *op.cit.*, P.83.

(2) *IBID*, P., 84.

نسمة فلم تكن به أية مدرسة، وبمنطقة "بني واسيف" بالقبائل دائما، رفضت مدرسة "أبو عبد الرحمن" حوالي 100 تلميذ جديد، وبمنطقة "سيدي عيش" لم يزر أكثر من 1.000 طفل المدرسة اطلاقا،<sup>(1)</sup> كما ظهرت مشكلة أخرى أكثر حدة تتمثل في قلة المعلمين حيث أصبح توظيف المعلمين يعرف صعوبات عديدة من سنة لأخرى، وقد تم إغلاق 30 مدرسة بلدية بسبب إنعدام المدرسين بمنطقة القبائل، وساهمت شروط الحياة القاسية وإنعدام الطرق المؤدية إلى المدرسة في تأزم الوضعية بصورة خطيرة.<sup>(2)</sup>

ولم يكن لأطفال مناطق الجنوب حظ كبير في التعليم، حيث كانت هذه المناطق تحصي في جانفي 1930، حوالي 12 مدرسة تضم 22 قسما موجهة لتعليم أطفال الكولون إضافة إلى تدشين مدرستين مختلطتين بالجنوب الشرقي و بشمال الصحراء، فالأولى كانت بتقرت بورقلة والثانية بمدينة الجلفة وذلك قبل سنة 1939، أما المدارس الموجهة لفائدة الأطفال الجزائريين فقد وصل عددها إلى 48 مدرسة ابتدائية<sup>(3)</sup>.

وتبعاً لذلك فقد كانت الأقسام المتواجدة بالجزائر والموجهة بالدرجة الأولى لتدريس الأطفال الجزائريينمكتظة عن آخرها، حيث كان معدل التلاميذ الجزائريين في القسم الواحد لا يقل عن 50 تلميذا، ويصل في بعض الأحيان إلى 90 تلميذا وهو ما كان يؤثر سلبا من الناحية البيداغوجية، حيث يذكر "ألبيير كامو" بأن أقسام مدرسة "دوار بني دواله" بلغ بها عدد التلاميذ 86 طفلا يصطفون في كل شبر أو مكان من زوايا القسم وبدوار "أومالو"

(1) CAMUS, A., *op.cit.*, P.60.

(2) JEANSON,C., et F., *op.cit.*, 169.

(3) ALGERIE, *Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie de 1930-1945*, PP., 211-212.

كانت الأقسام مكتظة عن آخرها حيث كانت تحوي ما بين 60 إلى 80 تلميذ يزاولون تعليمهم في ظروف مزرية<sup>(1)</sup>.

وظل الكولون وهي عادتهم في ذلك، يعارضون أي مشروع تعليمي هادف من شأنه أن يدفع بعجلة التعليم بالجزائر، حيث دافعوا عن فكرة تأسيس التعليم المهني الزراعي من أجل تكوين أعوانا في الفلاحة يخدمون مصالحهم، فعمدوا إلى إنشاء ما سمي "بمدارس الخيمات" أو "مدارس القوربي" أو ملحقات كان يديرها ممرنون جزائريون تحت وصاية طاقم إداري فرنسي<sup>(2)</sup>، ومع ذلك ظلت أعداد الذين تم قبولهم في هذه المدارس ضئيلة جدا، لأن ذلك كان مرتبطا إلى حد بعيد بمدى الحاجة الكولونيلية لليد العاملة البسيطة في المجال الفلاحي.

أما البرامج التعليمية المنتهجة من قبل منظري التعليم الفرنسي الحكومي بالجزائر، فقد كانت تسير وفق المصالح الإقتصادية والسياسية للإدارة الإستعمارية، ولذلك ليس غريبا أن تكون الأطروحات الموجهة لأطفال الجزائر تدعو إلى تمجيد الغرب على حساب الشرق وتأييد الثقافة الأوربية المنتصرة على الفكر العربي، كما كانت تدعو إلى التعلق بمبادئ فرنسا والدفاع عنها، لذا بقي الجزائريون يتعلمون حتى سنة 1951، بأن أجدادهم هم "الغاليون"، وكانوا يتعلمون أيضا بأن العرب قد هزموا في "بواتيه" من طرف "شارل مارتل" ولا شيء آخر عن العرب، وهؤلاء الأطفال قد يصلون إلى الجامعة وهم لا

(1) زرهوني، الطاهر، التعليم قبل وبعد الإستقلال، مجلة الثقافة، عدد 95، سبتمبر/أكتوبر 1986، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص.261.

(2) CAMUS, A., *op.cit.*, PP 59-60.

يعلمون حتى بأنهم يسكنون شمال إفريقيا،<sup>(1)</sup> لأن ما كان يهم السلطات الفرنسية بالدرجة الأولى هو تكوين جيش إحتياطي من البروليتاريا لإستغلاله وقت الحاجة.

#### 4-1-2- التعليم الثانوي:

لم يكن عدد الجزائريين بالثانويات يعرف تطورا كبيرا قبل سنة 1900، حيث لم يكن عددهم يتجاوز 84 تلميذا، وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت فرنسا منح الفرصة لأطفال الجزائريين بعد التضحيات الكبيرة التي قدمها أبائهم، فقررت الحكومة تنفيذ مشاريع تربوية لفائدة الجزائريين ليصل عدد التلاميذ في سنة 1934، في ثانويات الجزائر كلها إلى 863 تلميذ جزائري.

ويذكر المؤرخ "روبير آرون" أن عدد التلاميذ الجزائريين وصل إلى 1.580 تلميذ في الموسم الدراسي 1945-1946، ثم إلى 4.192 مسجل في موسم 1951-1952، ليرتفع قليلا في موسم 1952-1953، حيث وصل عددهم إلى 4.781، وقارب 5.777 تلميذ في الموسم الدراسي 1953-1954،<sup>(2)</sup> منهن 952 تلميذة جزائرية يدرسون في 49 ثانوية فقط في كل الجزائر، ولم يكن هذا العدد من الثانويات كافيا لإستيعاب أعداد أخرى من التلاميذ، وهو ما كان يصبو إليه منظري السياسة التعليمية الفرنسية التي كانت تركز كل إهتمامها على خلق إحتياط من اليد العاملة الرخيصة وعدم منح الفرصة لأطفال الجزائريين للوصول إلى المرحلة التعليمية الثانوية، وهو ما جعل تلاميذ الثانويات من الأوربيين يتفوقون من حيث الأرقام على التلاميذ الجزائريين بعدما كان التفاوت بينهما واضحا ولصالح التلاميذ

(1) SUGIER,C., *op.cit.*, P.273.

(2) ARON, R.et AL., *op.cit.*, P.241.



الجزائريين بسبب التفوق الديمغرافي الجزائري، و هذا ما يؤكد بأن عدد الجزائريين سيكون ضعيفا جدا بالجامعة.

وتأكيد لهذه الفكرة، فقد كان كل طفل جزائري من ضمن 50 تلميذا بالطور الابتدائي يصل إلى الثانوية عكس الأوربيين الذين كان يصل منهم إلى الثانوية تلميذ واحد من ضمن أربع تلاميذ بالطور الابتدائي<sup>(1)</sup>، وبقي التأخر واضحا في ميدان تدرّس الفتيات حيث كان عددهن أقل بعشرة مرات عن عدد الذكور المسجلين خلال الموسم الدراسي 1948 - 1949، وبعد ست سنوات شهد عدد الذكور تضاعفا فيما عرف عدد الفتيات تطورا بأكثر من ثلاث مرات عما كان عليه قبل ست سنوات<sup>(2)</sup>.

وقد تكفلت مجموعة من المؤطرين لإلقاء الدروس على التلاميذ في الموسم الدراسي 1953/1954 أغلبهم ذو مستوى محدود، فدرّوس الرياضيات بالقسم الأول من الثانوية "الفرانكو- إسلامية" بمدينة تلمسان كان يتكفل بها صيدلي من المدينة، فيما كلف مكّون آخر بإعطاء دروس في الفيزياء، أما دروس الأدب فكانت تلقى على التلاميذ من طرف زميل لهم نال شهادة البكالوريا حديثا، في حين كان المساعدون التربويون يلقون دروس العلوم لعدم وجود مدرّسين متخصصين في المادة، ومن بين 49 ثانوية كانت هناك 4 ثانويات "فرانكو- إسلامية" وهي التي عرفت سابقا "بالمدارس". وفي نوفمبر 1954، أصبحت هذه الثانويات موجهة أساسا لتعليم أبناء الجزائريين فقط<sup>(3)</sup>، وكان البرنامج التعليمي اللغوي

(1) HORNE,A., *op.cit.*, P.47.

(2) CADI-MOSTEFAI, Meriem, *L'Image de la Femme Algérienne Pendant la Guerre 1954-1962, A Partir de Textes Paralittéraires et Littéraires*, D.E.A, Université d'Alger, Institut des Langues Etrangères, 1978, PP.47 - 48.

(3) JEANSON,C., et F., *op.cit.*, P.169.

بالتانويات يمنح الحق للتلاميذ الجزائريين في إختيار تعلم أي لغة أجنبية وهي اللغة الإنكليزية أو الألمانية أو الإسبانية أو الإيطالية أو العربية،<sup>(1)</sup> رغم أن قانون الجزائر الذي صدر في 1947 كان قد أقر بأن اللغة العربية هي لغة رسمية تدرس إلى جانب اللغة الفرنسية، إلا أن هذا القرار ظل مجرد حبر على ورق.

ولم يكن الأساتذة الفرنسيون في الثانوية يحترمون أدنى أخلاقيات المهنة ولا حتى شعائر التلاميذ المسلمين، فقد تميزوا بعنصرية فاقت عنصرية قادة فرنسا العسكريين أنفسهم، حيث يروي "الصادق هجرس" بأنه قرر رفقة زملائه إرجاع أوراق الإمتحان بيضاء في حالة ما إذا قرر أستاذ العلوم الطبيعية أن يبرمج لهم إختبار المادة في يوم "العيد".<sup>(2)</sup>

وفي مطلع سنة 1955 قامت عدة جمعيات علمية ونقابية بتنظيم معرضها الثاني بعنوان "مأساة المدرسة العامة اللائكية في الجزائر"، وشاركت فيه عدة جمعيات منها "لجنة التعليم ومحاربة الأمية، فيدرالية التربية الوطنية، نقابة المكونين، نقابة التعليم الثانوي والتقني، رابطة التعليم والفيدرالية الجزائرية لمجالس أولياء التلاميذ"، وخلص هذا المعرض إلى ضرورة إحداث ثورة جذرية في السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر للخلاص من الوضعية المأسوية الحالية للتعليم و بالتالي تفادي تحولها إلى "كارثة" كبرى مستقبلا.<sup>(3)</sup>

ولهذا السبب بقيت الأمية منتشرة وسط النساء الجزائريات بسبب ضعف الإمكانيات الموضوعية تحت تصرف المؤسسات التعليمية الموجهة لفائدة السكان الجزائريين، زيادة

(1) HADJERES, S., *op.cit.*, P.41.

(2) *IBID*, P.47.

(3) JEANSON,C. et F., *op.cit.*, P.168.

على أن العائلات الجزائرية المحافظة في تلك الفترة، لم تكن لترسل بناتها إلى المدارس الثانوية بسبب التقاليد المعروفة لدى السكان الجزائريين، لأن سن الفتاة بالثانوية يكون يتراوح ما بين 15 و 17 سنة، وهو سن تكون فيه الفتاة قد دخلت مرحلة النضج والبلوغ والإختلاط قد يفسد طبائعها، كما أن العائلات الجزائرية الفقيرة لم يكن بوسعها توفير المصاريف اللازمة لتعليمها.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن عدد التلاميذ الجزائريين الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا قبل سنة 1945 كان حوالي 300 تلميذ، ووصل عددهم إلى 350 طالب في عام 1954<sup>(1)</sup> وهو عدد ضئيل جدا مقارنة بالكم الديمغرافي الكبير الذي كانت تعرفه الجزائر في تلك الفترة، وذلك رغم العدد الكبير من مشاريع الإصلاحات التي كانت الحكومة الفرنسية تفتخر بها في كل مناسبة و تعرضها كتجربة ناجحة بالنسبة للشعوب المحتلة.

#### 4-1-3- التعليم التقني والمهني:

كانت معظم مراكز التعليم التقني والمهني تقدم تكويننا خاصا بتأهيل اليد العاملة حسب إحتياجات الكولون وحسب حاجة الحكومة الفرنسية إلى عمال في مهن محددة سلفا بسبب البرنامج الضخم التي كانت فرنسا تسعى إليه في مختلف الميادين، لكن التخصصات التي كانت تعتبر راقية لم يكن بمقدور الجزائريين التسجيل فيها مثل المحاسبة والتسويق والتسيير والإدارة، وكان يتم توجيههم إلى تخصصات مهنية شاقة ومتعبة أو بسيطة.

وقد كانت مراكز التكوين المهني بالجنوب تقدم تكويننا متخصصا في المهن المطلوبة وفقا لرغبة الكولون وإحتياجات المنطقة والسوق، فقد كانت المراكز الثلاث المتواجدة

(1) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 17.

بتقرت وأولاد جلال وغرداية متخصصة في تقديم تكوين مهني خاص بالخشب والحديد، أما المركز الرابع المتواجد بوادي سوف فكان يقدم تكويننا في الزرابي، ولذلك كانت كل منطقة مرتبطة بما تحتاجه من يد عاملة متخصصة حيث تم إنشاء مركز التكوين الفلاحي والحرفي بورقلة تحت إشراف الأباء البيض، كانت مهمته تخريج متخصصين في الأشغال الفلاحية.

كما كانت تعطى دروس تكميلية للجزائريين من الذكور والإناث معاً، منهم حوالي 3.385 متربص و1.895 متربصة، وسجلت هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الثانية حوالي 4.000 مترشح نجح منهم 1800 مترشح وتم قبول 329 مترشح فقط،<sup>(1)</sup> ولم يتحصل أي جزائري منهم على شهادة تقنية مقارنة بأبناء الأوربيين.<sup>(2)</sup>

ولم يكن حال التكوين المهني أحسن حالاً من التعليم العام خاصة وأن الحكومة الفرنسية لم تول اهتمامها بهذا الميدان بسبب تخوفها من صرف الأموال الباهضة دون فائدة تذكر، وذلك بالنظر إلى السياسة الخاصة التي كانت تنتهجها السلطة الفرنسية في ميدان التشغيل، إذ كانت لا ترى من الواجب فتح مراكز للتكوين المهني لتكوين الشاب مهنيا وهي تعاني من إنعدام فرص العمل بالجزائر، خوفاً من الوقوع في شرك البطالة التقنية.

وأقرت الحكومة الفرنسية ميزانية ضعيفة جداً لتنمية هذا القطاع، حيث وجهت "واحد فرنك فرنسي" لكل مواطن جزائري سنوياً من أجل التعليم المهني، وكمثال على نقص المراكز المهنية، فإن منطقة "عنابة" التي توجد بها مناجم الونزة بتبسة والتي تمثل

(1) ALGERIE, *op. cit.* PP., 58-59.

(2) OLIVIER, R. *op.cit.*, P.140.

أصل الصناعات الحديدية بالجزائر، كاد التكوين المهني أن يكون منعدما بها، والمدرسة التقنية الوحيدة بالمدينة كان بها حوالي 16 متكونا جزائريا فقط من أصل 300 متربص، رغم أن المدينة كان بها حوالي 40 ألف جزائري.<sup>(1)</sup>

و بالمناطق الأخرى كانت إمكانيات التكوين المهني بها متوسطة من حيث الأهمية الخاصة لكل مركز من هذه المراكز، وذلك حسب نوع الإختصاصات المتواجدة بكل مركز والمناهج المستخدمة به، وكذا فرص التكوين الموجهة للجزائريين إضافة إلى أن هذه المراكز لم تكن موزعة توزيعا عادلا بالجزائر، ففي مقاطعة الجزائر كنا نجد أهم المراكز موزعة "بالأربعاء ناث إيراثن، تابلاط، عزازقة وبوسعادة"، وكانت هناك مراكز مثل "مدرسة التمهين في البناء وصناعة الخشب بذراع الميزان"، "المراكز الأهلية المحلية بالقلية"، و"مدرسة الفخار بالعاصمة"<sup>(2)</sup> وكانت هذه المراكز تعمل على تأهيل يوفر اليد العاملة التي لا تخطيء في العمليات الحسابية البسيطة ولا في مواعيد ضبط العمل وكانت أيضا تتحلي بالطاعة وتنفيذ أوامر السيد المتمثل في المستوطن.

وفي مقاطعة قسنطينة تواجدت بعض المراكز المهنية "بفج مزالا، خنشلة والأوراس"، وكذا "مدرسة التكوين في البناء بأقبو" و"ورشات العمال ببجاية" وساحات التكوين الملحقة بمدارس قسنطينة، بسكرة، عين البيضاء وسطيف"، أما بمقاطعة "وهران"، فنجد مراكز "التربية المهنية بزمورة بجليزان" و"تلمسان" و"سعيدة"، إضافة إلى مدرسة التكوين بتلاغ بمدينة سيدي بلعباس وورشات العمال بمعسكر وأفلو وندرومة وبيدو "رأس

(1) CHEVALIER, L., *Le Problème Démographique*, P.176.

(2) CAHIERS du CENTENAIRE de L'ALGERIE, N° XI, *La France et les Oeuvres Indigènes en Algérie*, Exposé Sous la Direction de Jean MIRENTE, 1<sup>ère</sup> Edition, Orléans, P.71.

الماء حاليا بسيدي بلعباس " و"تلمسان"<sup>(1)</sup>، وكل هذه المراكز التكوينية بقيت تقدم دروسا في تخصصات حسب الحاجة الحكومية لها.

#### 4-1-4- التعليم العالي:

لم تكن وضعية التعليم العالي بأحسن حال من وضعية التعليم والتكوين المهني حيث ظل هذا التعليم مقتصرا على الطلبة الأوربيين ولا يستقبل إلا عددا ضئيلا جدا من الطلبة الجزائريين، رغم إنشاء مرافق تعليمية عدة على شاكلة المدارس العليا التي كانت إمتدادا للتعليم العالي، فظهرت أربع مدارس عليا عام 1879، ثم تم إنشاء جامعة الجزائر المركزية عام 1908.

والحقيقة أن نجاح أبناء الجزائريين في شهادة التعليم الثانوي وولوج مثل هذه المعاهد لم يكن بالأمر السهل آنذاك، حيث سجلت الإحصائيات الرسمية 19 حاملا للشهادة العربية وإثنان في اللغة الأمازيغية و6 طلبة من حملة شهادة الليسانس في الحقوق وصيدليا واحدا وكذا قابلة واحدة من الدرجة الثانية إضافة إلى 11 شهادة أخرى، ولم يسجل أي نجاح في كل الفروع العلمية<sup>(2)</sup>.

وكان البعض من أبناء الجزائريين المحظوظين قد تمكنوا من مواصلة دراستهم العليا بمدارس فرنسية كالمدرسة العسكرية "سان سير" أو مدرسة البيطرة في "ألفور" أو كلية "مونبلييه" أو "باريس"، حيث وصل عددهم إلى 100 طالب فيما بين 1929 و1930، ثم قفز العدد إلى 142 طالبا خلال الموسم الدراسي 1940 - 1941، ثم إلى 368 في

(1) CAHIERS du CENTENAIRE de L'ALGERIE, op.cit., PP.71.72.

(2) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 17.

1950 - 1951، فيما سجلت إرتفاعا في موسم 1952 - 1953 وصل إلى 572 طالبا وإلى 513 مسجلا خلال الموسم الجامعي 1953-1954<sup>(1)</sup>، وكانت تجمعات الطلبة الجزائريين في مدن فرنسية متفرقة مثل باريس و تولوز وليون وكان وغرونوبل وغيرها من المراكز التي سجلوا بها.

وكانت "جامعة الجزائر" تمثل مثالا حيا لسياسة فرنسا التعليمية بالجزائر وتوضح النتائج السلبية لتلك السياسة على الجزائريين، وقد كانت "هذه الجامعة" تضم في نوفمبر 1954 عددا متواضعا من الطلبة الجزائريين المسجلين وفقا للجدول المرفق في التخصصات التالية:<sup>(2)</sup>

المعاهد	المجموع	طلبة أوروبيون	طلبة جزائريون	طلبة أجنب	طلبة الإتحاد الفرنسي
الحقوق	1713	1528	179	05	01
الطب	824	714	110	/	/
الصيدلة	427	369	34	01	23
الأدب	1347	1175	172	/	/
العلوم	835	762	62	11	/
المجموع	5146	4548	558	17	24

(1) عبد الله حمادي، نفس المرجع ، ص ص 17- 18.

(2) JEANSON,C. et F., op.cit., P.170.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الطلبة الأوربيين يمثل حوالي تسعة أضعاف عدد الطلبة من الجزائريين، إضافة إلى توجيه معظم الطلبة الجزائريين المسجلين إلى الشعب الأدبية " مثل الأدب والحقوق" زيادة على إنعدام الكليات التقنية بجامعة الجزائر. وبلغت الأرقام، فإن الجدول يوضح لنا أن أوربيا واحدا من جملة 227 أوربيا كان يدخل الجامعة في حين أن طالبا جزائريا واحدا كان يدخل الجامعة من جملة 15.342 جزائريا<sup>(1)</sup>، أما عدد الطالبات الجزائريات بالتعليم العالي فلم يكن عددهن يتجاوز 51 طالبة في الموسم الجامعي 1954-1955، أي حوالي 1.2% من جملة الجزائريين بالجامعة<sup>(2)</sup>، وهذه النسبة القليلة تعبر بصدق عن السياسة التعليمية الفرنسية العليا بالجزائر.

للتذكير، فقد شهد الموسم الجامعي 1948-1949، تسجيل 31 فتاة في تخصصات الحقوق، العلوم، الأدب، الطب، الصيدلة وجراحة الأسنان، وإنخفض هذا العدد إلى 24 فتاة مسجلة فقط وذلك خلال الموسم الجامعي 1953-1954، ولم يعرف عدد الفتيات عامة زيادة، وإنما شهدت أعدادهم إستقرارا ثم تراجعاً من 31 فتاة جامعية إلى 24 فتاة جامعية فقط،<sup>(3)</sup> الأغلبية منهن كن يوجهن لسلك التعليم أو التمريض أو العمل كمولدات، وكانت أول فتاة جزائرية إلتحقت بمقاعد الجامعة هي الأنسة "حورية بن عامر" وكان ذلك في سنة 1922<sup>(4)</sup>، وقد حصلت هذه الطالبة على شهادة قابلة في عام 1927، وكان ذلك حدثاً إستثنائياً شهدته الجزائر في تلك المرحلة، وبقيت الأفضلية العددية لصالح الذكور وهذا أمر طبيعي بالجزائر.

(1) JEANSON, C. et F., *op.cit.*, P.170.

(2) ALGERIE, *La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algérie*, P.10.

(3) CADI-MOSTEFAL, Meriem, *L'Image de la Femme Algérienne Pendant la Guerre 1954-1962*, PP.47, 48, 49.

(4) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 23.



وقد نجح بعض الطلبة الجزائريين ذوي الإتجاه الفرنكفوني في الوصول إلى مراتب عليا وتقلدوا وظائف سامية ومنهم "قايد حمود" أول مهندس زراعي جزائري عام 1914 والذي تحصل على منصب سامي، وكذلك بعض أفراد عائلة "ابن شنب" و"بوليفة" في السلك الجامعي الشبيه بالإستشراق، كما تم تسجيل وصول أول جزائري وهو "بن مشري شريف" لمنصب تنفيذي في الإدارة الإستعمارية حيث تولى مسؤولية تنفيذية بصفة "نائب والي Sous-Préfet" في سنة 1947، ثم ترقى في الرتبة إلى "كاتب عام برئاسة الجمهورية الفرنسية مكلف بالوحدة الفرنسية لدى الحكومة الإستعمارية"، دون أن ننسى "بوعكوير صالح" الذي تخرج من المدرسة المتعددة التقنيات والذي شغل "منصب مدير التجارة والصناعة والطاقة" بالولاية العامة في الفترة الممتدة ما بين 1944 و1961<sup>(1)</sup>.

وحسب الكاتب "بيار بواييه"، فإن إدراج مقارنة بسيطة في هذا المجال بين الجزائر وتونس التي تم إحتلالها سنة 1881 وكانت من حيث السكان أقل من الجزائر بثلاث مرات، يؤكد بأن السياسة التعليمية الفرنسية كانت فاشلة تماما حيث أن الجزائر كان بها سنة 1951 حوالي 78 محاميا ضد 184 محاميا "بتونس"، و75 طبيبا ضد 153 طبيبا "بتونس"، و36 صيدليا ضد 79 صيدلي "بتونس"، وحوالي عشرون مهندسا، ومستشارين بالمجلس و4 أو 5 قضاة، إضافة إلى حوالي مئة أستاذ وضابط،<sup>(2)</sup> كما نؤكد من جهة أخرى أن المدارس الحكومية الفرنسية لم تستطع أن تكون في مدارسها طيلة سنوات الإحتلال ما كونته مدارس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" في فترة وجيزة جدا لتؤكد فشل هذه السياسة بالجزائر.

(1) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 39.

(2) HARBI, M., La Guerre Commence en Algérie, P.92.

لقد وضعت السياسة الفرنسية جميع الجزائريين على هامش الحياة العامة ولم يكن بمقدورهم الإهتمام لا بالتربية ولا بالتعليم، وهذا التجاهل كان إراديا من طرف السلطة للحفاظ على الوضع الراهن،<sup>(1)</sup> ولهذا أوجدت هذه السياسة تباعدا فكريا وثقافيا بين طائفة جزائرية تمثل الأغلبية ومحرومة من كل شيء وطائفة أوروبية تمثل الأقلية لها كل شيء.

إن الإنتقاد الذي طال المنظومة التربوية الفرنسية لم يكن يرفع لواءه زعماء الحركة الوطنية الجزائرية ومفكرها فقط، ولم تكن هذه المنظومة منتقدة من طرف كل الجزائريين فحسب، وإنما قاد بعض الأحرار من الساسة والمفكرين الفرنسيين حملة واسعة ضد هذه البرامج، فقد كان "ألبير كاموس" من أشد الناقلين على سياسة فرنسا التعليمية في الطور الإبتدائي وخاصة بمنطقة القبائل التي عاش في قراها حيث ذكر بأن العمارات الرائعة التي بنيت خصيصا لتكون مدارس إبتدائية والتي وصلت تكلفة الواحدة منها إلى مليون فرنك فرنسي، كانت لأجل إقناع الزوار ولجان التحقيق التي كانت تزور المنطقة من حين لآخر، بأن حال التعليم على خير وهذه المراكز التعليمية كانت ترفض مترشحا واحدا من كل خمسة مترشحين جزائريين بحجة نقص الأماكن.<sup>(2)</sup>

إن هذه الحالة المأسوية التي كان عليها حال التعليم الحكومي بالجزائر لم تكن لتبعد الجزائريين عن الساحة السياسية بالجزائر بل على العكس من ذلك، فقد بدأت الحركات السياسية تستقطب هؤلاء و تؤطرهم، ومع إعلان الثورة الجزائرية ستجعل من التلاميذ والطلبة على حد سواء خبراء في صناعة المتفجرات والبعض منهم مفاوضين متمرسين في السياسة وآخرون قادة للثورة ومثلهم منظرين لها ومخططين لمناهج سياستها.

(1) BRAC DE LA PERRIERE, C, *op.cit*, P.26.

(2) HORNE, A. , *op.cit* .P.62.

## 4-2- فشل الإصلاحات التعليمية الفرنسية بالجزائر:

كانت المدرسة الفرنسية الكولونiale مرفوضة منذ السنوات الأولى للإحتلال من طرف الجزائريين كنوع من أنواع المقاومة غير المسلحة، كما كانت مرفوضة أيضا من طرف الكولون الذين ثاروا ضد كل سياسة تعليمية موجهة لفائدة الجزائريين لتشجيع ديمومة سياسة التجهيل وإستمرارية حالة الظلامية، ليبقى المجتمع الجزائري في خدمة مصالحهم، خاصة وأن هذه المدارس المنجزة كانت تعمل على تأهيل اليد العاملة وتوفيرها لخدمة مزارع الكولون، كما أن السلطة الفرنسية لم تكن بحاجة لوضع أسس تعليمية تقوم على مراعاة الإحتياجات العامة للسكان بل ما كان يهمها هو تلبية مطالب الكولون فقط في هذا المجال، حيث كانت الإدارة تراعي إحتياجاتهم وتقوم بإنشاء المراكز التعليمية داخل تجمعاتهم السكنية وموجهة بالدرجة الأولى لأبنائهم.

وقد كانت المدرسة الكولونiale في الجزائر من 1892 إلى غاية 1948 منقسمة إلى شعبتين الأولى تعرف بشعبة "أ" وكانت تابعة في مقرراتها إلى نظام التعليم المقرر بفرنسا وهي البوابة الحقيقية والوحيدة إلى بوابات المعاهد والثانويات ومنها إلى الجامعات والمعاهد العليا، والثانية تعرف بشعبة "ب" وأنشئت خصيصا للسكان الجزائريين وكانت تجبر التلميذ على إضافة سنة تأهيلية أخرى كاملة من أجل التلقين المكثف للغة الفرنسية لأبناء الجزائريين، والتلميذ المعرب منهم يوجه مباشرة للحياة العامة، وهذه الثنائية هي التي تسببت في وضع حواجز التفرقة بين التعليم الموجه لأبناء الجزائريين وأبناء الكولون، ورغم دمج الشعبتين وفقا لقانون 5 مارس 1948 الذي نفذه الحاكم العام الفرنسي

"مارسيل إدموند نايجلان" وزير التربية الوطنية الفرنسية آنذاك، إلا أن التعليم الموجه لفائدة الجزائريين بقي يدور في حلقات مغلقة يحيطها الفشل في التطبيق والتنفيذ<sup>(1)</sup>.

إن توالي مشاريع إصلاح المنظومة التعليمية الفرنسية لم يساهم إطلاقا في إنجاحها بسبب أهدافها وبرامجها وأساليب تطبيقها، فعندما تم إقرار تشريع "جول فيري" الشهير في 1883 الذي نص على ضرورة تعليم أبناء الجزائريين وتوسيع التعليم الحكومي المجاني، لم يكن من حظ الجزائريين الاستفادة من هذا البرنامج، حيث بقي مبنيا أساسا على تلقين المبادئ الإستعمارية لتربية أبناء الجزائريين عليها وتزويدهم بتعاليم التربية المدنية ذات الأخلاقيات الإستعمارية، إلا أنها ظلت هي الأخرى محاولة يائسة عاجزة عن تجديد العقل لأنها حاولت عبثا أن توهم الجزائريين بأنها تقدم لهم حظوظا تمكنهم من الحصول على مواقع متميزة في سلم المجتمع المضطهد دون جدوى.

وأمام الإكتظاظ الكبير الذي شهدته أقسام المدارس وتقلص حظوظ أبناء الجزائريين في التعليم، ظهر مشروع "جورج هاردي" الذي إستقاه من خلال عمله كعميد للتعليم في إفريقيا الغربية التي كانت تحت الإحتلال الفرنسي، محاولا تطبيق تلك السياسة التعليمية بالجزائر، غير أن المشروع فشل أيضا بسبب العجز في الإستجابة لت مدرس حوالي 800 ألف طفل جزائري، وقد كان يرى ببعث تجربة إستعمالية بإمكانها حسب ما كان يتصوره التخفيف من حدة الأزمة، حيث لجأ إلى بعث تدرس أطفال المدن بحجة أنهم كانوا أكثر عرضة للانحراف مقارنة بأطفال الأرياف<sup>(2)</sup>، الذين كان يعتقد بأنهم ولدوا مؤهلين للعمل في حقول المستوطنين ومزارع الكولون، لذلك فلا جدوى من توجيه إهتمامات السلطة إليهم

(1) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص ص 25-26.

(2) JOUIN, Serge et Autres, L'Ecole en Algérie, 1830-1962, De La Régence Au Centres Sociaux Educatifs, Editions Publisud, France, 2001, PP.52-54.

حاليا، ويمكن فعل ذلك مستقبلا في حال تحسن القدرات المالية للسلطة الفرنسية.

لقد كان هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى تأسيس مدارس الدرجة الأولى حيث يتم تعليم الحرف المعروفة بالريف وأعمال الفلاحة للأطفال والأشغال المنزلية للفتيات ودعمها بدروس اللغة الفرنسية للإستعمال ودروس الحساب، ورغم أن هذه التجربة حددت برنامجها في إنشاء 1330 مدرسة خلال 10 سنوات وبمعدل 50 تلميذا في القسم الواحد، ورغم أن هذا السقف كان يستثني 750 ألف من أطفال الأرياف، إلا أن المشروع لم يتحقق بمجرد رحيل "جورج هاردي" من منصبه في الإدارة العامة<sup>(1)</sup>.

وبعد فشل هذا المشروع الذي هلّل له الجميع من قبل، تأزمت الأوضاع أكثر في ظل المد الديمغرافي المتواصل للجزائريين وظروف الحرب العالمية الثانية التي أفرزت حكومة جديدة موالية لألمانيا هي حكومة "فيشي" التي أعلنت أنها قررت إعادة النظر في كل البرامج التعليمية والتنظيمات المسيرة لها، وإحداث القطيعة التامة مع ما كان معمول به من قبل، حيث تقرر وضع برامج تعليمية جديدة وتطبيق مبدأ لامركزية الهياكل التربوية وتجديد شامل لكل التنظيمات الخاصة بهذا المجال، وهذا ما تطلب عودة "جورج هاردي" مرة ثانية إلى الجزائر حاملا معه مشروعة الجديد القديم الذي حمل تغييرا واحدا هذه المرة تمثل في إنشاء "المراكز الجهوية التربوية" التي تم فتح منها حوالي 50 مركزا منها المركز التربوي لعين الكبيرة ببلدية ندرومة بتلمسان وكان يضم 40 تلميذا، ومركز "تابلاط" بالمدينة وكان يضم 45 تلميذا، ومركز آخر "بالأربعاء ناث إيراثن بتيزي وزو" وكان يضم

22 فتاة<sup>(2)</sup>.

(1) JOUIN, Serge et Autres, *op.cit.*, PP.55-56.

(2) *IBID*, P., 58.

ولم يكن حظ مناطق الجنوب من هذا المشروع كبيرا، حيث تم فتح 5 أقسام للأطفال "بالمشرية بالنعامة" و6 أقسام أخرى "بغرداية، منها 5 أقسام "بالقرارة" وقسم وحيد "بمتليلي"، في حين إستفادت منطقة "بشار" من إنشاء 8 أقسام، وكان عدد الأطفال المتدرسين في هذه المدارس في المسم الدراسي 1940-1941 قد وصل إلى 6.035 متدرس لينخفض العدد مباشرة إلى 5221 تلميذ في موسم 1942-1943<sup>(1)</sup>.

ولكن هذا المشروع الذي حملته "حكومة فيشي" لم يكن ليحقق أي نجاح في ظل التزايد السكاني الجزائري، ولم يكن بمقدور هذه المراكز التربوية التي كانت موجودة أن تستوعب كل هذا الكم من الأطفال، ليبقى ما يقارب المليون طفل خارج نطاق التعليم، و ينتهي الحديث كلية عن هذا المشروع بعد دخول جيش الحلفاء إلى الجزائر في نوفمبر 1942.

وقد عانى في هذا الظرف أيضا أطفال اليهود بالجزائر، حيث حرموا من التعليم بفعل قانون أكتوبر 1940، والذي قضى بإقصاء العناصر اليهودية من التعليم، الشيء الذي حرك كبار اليهود و تجندوا وراء زعيم أحبارهم "موريس إيزنبيث"<sup>\*</sup>، الذي أخذ هذه القضية على عاتقه وهاجم السلطات الفرنسية، مبديا رفضه القاطع لهذه القرارات التي وضعت 130 ألف طفل يهودي على حافة الأمية وأقصتهم من حقهم في التعليم، حيث إعتبر

(1) ALGERIE, Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud..., P., 217.

\* موريس إيزنبيث، ولد في باريس بفرنسا في 1883، و توفي بالجزائر في 15 جانفي 1958، عين زعيما لأحبار منطقة قسنطينة في فترة 1928-1932، ثم كبير أحبار اليهود بمدينة الجزائر في فترة 1932-1941، ثم كبير أحبار الجزائر عامة، له عدة مؤلفات منها "يهود شمال إفريقيا، اليهودية في شمال إفريقيا، اليهود في المغرب..."، دافع عن مصالح اليهود وأصبح من أهم الشخصيات التي لها كلمة لدى السلطة الفرنسية. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>.

"إيزنبيث" هذا القرار بالمجحف وغير الإنساني، وأن سمعة فرنسا ستسوء كثيرا لرفضها تعليم أطفالهم لمجرد أنهم يهود، وتساءل كيف سيكون موقفها من العالم يوما ما<sup>(1)</sup>، ورغم هذه الإجراءات التي إتخذتها السلطة الفرنسية في حق الأطفال اليهود، إلا أنهم نجحوا في فتح مدارس لهم لتعليم أطفالهم، ثم عادوا إلى مواقعهم بعد نزول الحلفاء بالجزائر في نهاية سنة 1942.

وتواصلت المشاريع الإصلاحية التعليمية بالجزائر علها تجد طريقا يمكن من إمتصاص غضب الحركة الوطنية الجزائرية، حيث ظهر في سنة 1944 المشروع الكبير لتعليم الأهالي تحت قيادة "شارل ديغول" \* رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة، وذلك وفقا لمرسوم 27 نوفمبر 1944، الذي حمل في طياته مشروع تعليم 400 ألف طفل مسلم، وذلك من خلال بناء 8.000 قسم خلال فترة 20 سنة، إي بمعدل تسجيل 20 ألف تلميذ جديد في السنة، وفعلا أطلقت وتيرة الأشغال بصورة سريعة، حيث تم بناء 449 قسم في سنة 1945

(1) EISENBETH, Maurice, **Pages Vécues 1940-1943**, Préface de Gabriel ESQUER, Imprimerie Charras; Alger, Algérie, 1945, P., 31.

\* ديغول، شارل أندري جوزيف ماري، ولد في ليل بفرنسا في 22/11/1890 وتوفي بفرنسا في 09/11/1970، عسكري فرنسي متمرس في السياسة، مقاوم ورجل دولة و كاتب، تم إعتقاله خلال الحرب العالمية الأولى، إرتقى إلى رتبة جنيرال في الجيش في ماي 1940، ترأس حركة فرنسا الحرة ثم الحكومة الفرنسية المؤقتة خلال الحرب العالمية الثانية، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي خلا فترة 1958-1959 ومؤسس الجمهورية الخامسة، عين رئيسا للجمهورية الفرنسية من 08/01/1959 إلى 28/04/1969 حيث قدم إستقالته بعد فشله في إستفتاء 1969 معتزلا الحياة السياسية، تم إعتباره من أهم القادة الفرنسيين المؤثرين في العصر الحديث، يقال عنه أنه أنقذ فرنسا مرتين، الأولى خلال الحرب العالمية الثانية والثانية خلال الثورة الجزائرية، ترك "مذكرات الحرب" كعصارة لأفكاره. أنظر: بديدة لزهري، الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945، من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.

عوضا عن 400 قسم التي كانت مقررة، ثم 482 قسم في سنة 1946، لتصل تواليا بنفس الوتيرة، لتبلغ في سنة 1949 حوالي 994 قسما جديدا،<sup>(1)</sup> وهو ما شكل بحد ذاته إنجازا عظيما في مجال التربية والتعليم في تلك الفترة.

لقد حقق هذا المشروع نظريا ما كان يصبو إليه، وهو تشييد الهياكل القاعدية لإستقبال الأطفال المسلمين وضمان تدرسهم، حيث وفر إلى غاية 1949 حوالي 137.400 مقعد دراسي<sup>(2)</sup> لم يكن في واقع الأمر كافيا لمجتمع كان يشهد تزايدا ديمغرافيا رهيبا، تم إعتبره الأعلى في العالم آنذاك، ولكنه من جهة ثانية، فقد فشل هذا المشروع في تحقيق ما كان الجزائريون يأملون من ورائه، بعد بقاء البرامج التعليمية هي نفسها مع تغيير طريقة الطرح فقط، وبقيت اللغة السياسية هي المسيطرة عليه، وتجلت في تمجيد السياسة الإستعمارية لتثبيت دعائمها بالجزائر، ولذلك كانت كل المشاريع متشابهة فكريا وإن اختلفت إيديولوجيا، لأنها كانت ببساطة تخرج من جحر واحد يدعو إلى القضاء على الثقافة الإسلامية وإحلال محلها الثقافة السياسية التي تمجد الفكر الإستعماري والموت في سبيله.

إن الكولون الذين عارضوا فكرة إقرار التعليم الإجباري لأبناء الجزائريين كانوا مقتنعين بأن إجبارية هذا التعليم ستكون أحد معاول وأدوات القضاء عليهم مستقبلا، لذلك حاربوا كل مشروع تعليمي كان موجها لفائدة الجزائريين ورفضوا كل إقتراح لزيادة ميزانية تعليمهم، ولم تكن التشريعات التي كان يسنها أعضاء المجلس البرلماني سوى حبر

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص، 385.

(2) نفس المرجع، ص، 386.



على ورق، الهدف من وراء ذلك لم يكن يتعدى إقناع لجان التحقيق بإصلاحات الإدارة الفرنسية للهياكل والبرامج التربوية.

إن قبة البرلمان الفرنسي أو الجمعية التأسيسية التي كانت تجتمع لمناقشة المشاريع التنموية ودراسة القوانين وتنظيم الحياة السياسية، كانت في حقيقة الأمر جماعة متناسقة من حبث الفكر والتظير، يسيرها مجموعة من رجال المال ولوبيات إقتصادية تتحكم في الثروة داخل البلاد هي جماعة الكولون، والتي بقيت حتى السنوات الأخيرة من الإحتلال، متحكمة في دواليب السياسة، لكونها كانت تحوز على مفاتيح السلطة والنفوذ، وهو ما جعل كل الإصلاحات التي كانت تحاول أن تقدمها بعض الشخصيات الحرة أو من منتخبي الحركة الوطنية، لأجل مناقشتها تحت قبة البرلمان، تعرف الفشل الذريع، ولم يكن يسمح لها لتتمر دون أن تلقى معارضة من طرف هؤلاء المتعصبين.

والواقع أنه حتى الحكومة العامة بباريس كانت متواطئة في ذلك مع الكولون، حيث كانت تسحب كل المشاريع التي من شأنها أن تحسن من أوضاع الجزائريين، وتراجع عن مناقشتها تحت الضغط المفروض عليها من طرف اللوبي الكولونيالي الراض لكل ما من شأنه أن يبعث الأمل لدى السكان من الجزائريين.

وهذه صرخة رئيس بلدية "القليلة" عند إندلاع ثورة نوفمبر 1954 والتي تعبر بصدق عن هذا السلوك الراض لتطوير تعليم الجزائريين، حيث يقول " هؤلاء هم الذين أعطتهم فرنسا فرصة التعليم، سأذكر كل هذا أمام البرلمان الجزائري حيث بسبب برنامجه القاضي بنشر التعليم بشكل أفقي في كامل الجزائر والذي أصبح بموجب قراراته، يرسل

بمعلمين فرنسيين إلى أقاصي الجبال لتعليم رعاة الماعز كيف ينشدون شعر "لافونتان"، أقول إنها قمة الجنون، فمن الضروري تقليص برنامج التعليم وعدم التمادي في توسيعه أكثر بين الأهالي،"<sup>(1)</sup> لكن هذا المعمر الذي دوت صرخته في البرلمان لم يكن يعلم أن القطار الذي كان يتوقف في كل محطة يصلها، قرر بعد تعطل مكابحه عدم الوقوف إلا في المحطة النهائية "الإستقلال" وذلك بعد مسيرة طويلة لشعبه المناضل.

---

(1) حمادي، عبد الله، المرجع السابق، ص 14.

الفصل الرابع  
الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديدة

## 1- أسباب الهجرة الداخلية:

عرفت أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي ظاهرة "التصنيع" بظهور الآلة التي ساهمت في تطوير حركة الإنتاج الصناعي وزيادة المردودية، وهذه الحركية إستقطبت الجماعات الأوربية الريفية إليها، حيث توافدت في تلك الفترة على المدن في رحلات عديدة لحاجة الورشات الحديثة لليد العاملة، كما فتحت ظاهرة التصنيع هذه من جهة أخرى، الباب واسعا أمام حركة التنقل داخل البلاد في هجرات داخلية حتى تواكب درجة التطور الحضري والحضاري.

ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذا الواقع خلال فترة الإحتلال، حيث شهدت المدن والحوضر الكبرى تدفقا واسعا للسكان من قاطني المناطق النائية والأرياف في وقت وجيز، حيث سرعان ما أصبحت المدن وجهة آمنة لآلاف منهم، كان هدفهم الوحيد من وراء ذلك، هو ضمان عمل قار يساهم في توفير لقمة العيش ويوفر لهم دخلا شهريا محترما ودائما.

ورغم تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوعها، فإن هذه الهجرة كانت رد فعل طبيعي وذات وجه عكسي في نفس الوقت، لأن أغلب الجزائريين الذين إنقطع عنهم سبل العيش بالأرياف الفقيرة، شدوا رحالهم صوب المدن الحضرية القريبة منهم والأمل يحذوهم في تحقيق ولو جزء يسير من طموحاتهم المحدودة، كما أنها إكتسبت من جهة أخرى صبغة عكسية لأن الجزائريين وبعد إتمام عملية الإحتلال وتوطين الأوربيين بالمناطق الزراعية الخصبة بعد أن تم إغتصابها و توزيعها على الوافدين الجدد من الكولون، توجهوا إلى البحث عن مناطق أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم، وبالتالي رحلوا نحو المناطق الريفية والأراضي الجبلية الفقيرة دون إرادتهم، وبعد توفر شروط العودة وتعدد أسباب ذلك،

عادوا ثانية إلى المناطق الحضرية، وبالتالي تحولت الهجرة من المدن إلى الأرياف إلى هجرة من الأرياف إلى المدن.

ولكن هذه الظاهرة بالنسبة إلى الجزائر لم تكن مرتبطة بدرجة التطور الصناعي كليا لأن التطور الحضري أو ظاهرة التحضر الجديدة لم تكن وليدة التصنيع بالجزائر، ولكنها حدثت أصلا بعد إنشطار العالم الفلاحي الريفي،<sup>(1)</sup> الذي كانت به ميزة التحضر ثابتة حتى قبل الإحتلال بعدة عقود زمنية، وحتى وإن كانت الجزائر قد عرفت هجرة ريفية سابقة نحو المدن والتي ذابت بسرعة في المراكز الإستعمارية، فإن هذه الهجرة الجديدة لن تكون إطلاقا مثل الهجرات السابقة لأن الأسباب التي حركتها كانت مختلفة تماما عن الأسباب التي حركت عملية الهجرة السابقة.

لقد تعددت أسباب هذا الرحيل الداخلي الذي تزعمته الجموع البشرية التي تركت المناطق الريفية وإتجهت نحو المدن عليها تجد ما كانت الأذن من قصص وحكايات عن جنة النعيم بالمدن، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

### 1 - 1 - الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

لقد أحدثت عملية الإحتلال التي تمت في صيف 1830 تغييرات جذرية في ميدان العلاقات بين المدينة والريف، وغذاها تطور عملية الإستيطان الأوربي إضافة إلى توسع الزراعات التجارية النقدية المرتبطة بالأسواق الأوربية، وفي هذه الإطار فإن كل الثورات

(1) STORA, Benjamin, *Les Sources du Nationalisme Algérien, Parcours Idéologiques, Origine des Acteurs*, l'Harmatan, 1989, Paris, France, P.95.

الشعبية الأولى كان مهدها الريف،<sup>(1)</sup> الذي بقي رافضا لكل ما هو غريب عنه أو ذو هدف تدميري إحتلالي، وزاد رفضه للأوضاع المزرية التي كان يعيشها فانطلق في عملية البحث عن البديل لذلك، ولم يجد ذاته إلا في الإلتحاق بالمدن والمناطق الحضرية التي يسكنها الأوروبيون.

ويؤكد علماء السوسيولوجيا أنه عندما تصبح الأرض غير قادرة على ضمان معيشة الأفراد تتحول إلى مناطق طرد لأفرادها والعكس يحدث إذا ما قلبنا الآية، وبالنظر لسوء إستغلالها وقلة مردود الأراضي الجبلية وسيطرة الكولون على أهم الأراضي الخصبة، فإن هذه الأرض لم تعد لأسباب عديدة، قادرة لا على ضمان معيشة الأفراد ولا على توفير مناصب شغل جديدة أمام تطور السكان الجزائريين وتزايدهم المتواصل.

ولم تستطع السهول الخصبة الخاصة بزراعة الحبوب التي تملكها الكولون عنوة منح إلا فرص قليلة للعمل ولم تعد قادرة على توفير مناصب شغل لآلاف البطالين ولا على تطوير الإنتاج، خاصة إذا إستثنينا حقول الكروم التي بقيت دائما أمل البطالين في إيجاد عمل مؤقت لبعض الأسابيع طيلة السنة، وخارج هذا المجال الخاص بالعمل في حقول الكروم، فإن التراجع الذي أصيبت به الجزائر في ميدان التشغيل حدث بعد دخول الآلة إلى حقول الحبوب مما أثر على تطوير عملية الهجرة نحو المناطق الحضرية.

ولقد حاول بعض المؤرخين تفسير أسباب هذا النزوح بفرص العيش المتوفرة في المدن، غير أن دراسة أجريت في سنة 1947 تعرضت لأسباب هذه الهجرات التي أنتجت فئة البروليتاريا في المدن حيث ربطتها مباشرة بأزمة الريف نفسه وقدمت تحليلا موضوعيا

(1) SARI, Djillali, *La Dépossession des Fellahs*, 1<sup>ère</sup> Edition, SNED, 1975, Alger, PP.108-109.

للظاهرة، حيث ذكرت هذه الدراسة أن مجموع الأراضي الإجمالية في الريف حسب الإحصائيات الرسمية آنذاك كانت تبلغ 21 مليون هكتار ولم يكن يوجد من بينها سوى 10.300.000 هكتار مملوكا من طرف المسلمين، في حين لم تكن منها الملكية الفلاحية تمثل سوى ثلاثة أرباع وهي النسبة الوحيدة الموضوعية بين يدي الجزائريين، وكان يتعين عليها إعالة 8.500.000 نسمة من بينهم 7 ملايين نسمة من الجزائريين موزعين بدورهم على 1.400.000 عائلة مقسمة على الشكل التالي:

- ملاك أراضي بدخل كافي يفوف 150.000 عائلة؛
- وكلاء و خماسين بدخل لفائدة 150.000 عائلة؛
- عمال فلاحية بدخل لفائدة 100.000 عائلة؛
- بروليتاريا فلاحية تحتاج إلى مساعدة قدرها 600.000 عائلة(1).

وتوضح هذه الأرقام أن 60 % من العائلات الجزائرية الريفية كانت معدومة كليا، ولذلك كان الملاذ الوحيد بالنسبة لها هو النزوح نحو المدينة، ومن بين 150.000 عائلة مصنفة كمالكة أرض لا يوجد من بينها سوى 39.8 % من الملاك المتوسطين و 0.2 % من كبار الملاك الذين لا تتجاوز مساحات أراضيهم 10 هكتارات في المعدل، كما لا يمكن مقارنة قيمة أملاكهم بمثيلاتها في الميترربول ويبقى 60 % من هذه العائلات تنتمي إلى الملاكين الصغار(2).

وفي مجال المزروعات المرورية التي كان يمكن لها أن توفر مناصب شغل إضافية كل سنة، عرفت هي الأخرى تراجعا مذهلا في ميداني الإنتاج والشغل، مع عدم إستغلال

(1) مغدوري، ح، المرجع السابق، ص، 137.

(2) نفسه، ص، 138.

المياه التي كانت تصب سنويا في البحر إضافة إلى تداخل أنواع الإنتاج فيما بينها، فسهول أعالي الشلف كان من المفروض أن تخصص للزراعات المروية ولكنها كانت تزرع حبوبا كل سنة وفقا للسياسة الزراعية التي أقرها الكولون وإقتنعت بها الإدارة الإستعمارية في مجال الفلاحة.

ولم يكن هناك بدا من تغيير العادات أو إنعاش الزراعات الهامة أو تطوير الزراعات الصناعية، وكل هذا أدى إلى زيادة أعداد المضطهدين المهاجرين نحو المدن والمراكز الحضرية، وهم مجردين من أية وسائل مادية أو تكوين مهني أو علمي، بل رحلوا نحو هذه المدن وهم حاملين معهم كل تقاليدهم وعوائدهم التي كانوا عليها بالريف.

كما أن وجود زراعة أحادية بالريف وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية به، عجل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضرية ولم يعد هناك شيء يجذب إليه أنظار أهل الريف ويعرقل هجرتهم، وعلى العكس من ذلك، فإن المدن قد جلبت أنظارهم بفضل فرص العمل التي توفرها للقادمين إليها وكذلك بفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينة التي إتسمت بقوة تواجد النظام الرأسمالي بها وتوسع المصانع وإنتشارها، إضافة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها،<sup>(1)</sup> حيث كان هذا التطور في حد ذاته عامل جذب لأنظار كل البؤساء بالريف.

وإضافة إلى هذا العامل فإن قسم كبير من العائلات الجزائرية بالريف التي فقدت أرضها بسبب عملية إغتصاب الأراضي الخصبة التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية منذ 1830، حاولت أن تعوض ما فقدته بالريف بالهجرة نحو المناطق الحضرية حتى وإن لم

(1) BOURDIEU, P., *Sociologie de l'Algérie*, P.57.



تكن هذه الهجرة عائلية في معظمها، فإنها تكون فردية أي هجرة رب الأسرة الفاقد لأرضه وعمله بالريف، ثم تتحول إلى هجرة عائلية بمجرد تحصل ذلك الفرد على عمل معين ويكون إستقراره بالمدينة بعد ذلك دائما<sup>(1)</sup>.

كما كان التنظيم الإداري والإقتصادي الفرنسي للأرياف الجزائرية سببا في خلق أزمة حادة في وسط المجتمع الريفي الجزائري وخاصة من جانب التنظيمات المالية والعقارية، حيث كان 200 شخص من الجزائريين مشتركين في هكتار واحد من الأرض، وهو ما صعب عملية الإستغلال وإستحالت معها عملية التحديث، وهذه الوضعية صعبت من أحوال سكان الريف الذين لم يعد لهم من مخرج سوى الهجرة نحو المدن الحضرية، حيث كان هؤلاء السكان أمام خيارين أحلاهما مر، فإما البقاء والإستقرار في القرى والمداشر ومواجهة البؤس والشقاء، وإما الرحيل نحو المدن ومواجهة المصير المجهول.

ويرى " بيرك " أن غياب البلديات التي تستطيع إعادة إدماج الفلاحين من جديد وغياب سكن دائم ومريح، سيؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة الهجرة نحو المدن<sup>(2)</sup>، وهو ما نؤكد كليا بسبب الإهمال الإداري الكبير الذي أحدث فوضى في التعامل اليومي وفي العلاقات الإجتماعية التي أضحت تعبر عن مجتمع فوضوي لا يعرف التنظيم.

إن النظام القبلي الذي كان معتمدا بالريف سابقا قد عمته فوضى كبيرة حطمت معها تلك المقاييس المحددة سابقا، وأضحت هذه النظم غير قادرة على مواجهة النظم الفرنسية الجديدة وهو ما ساعد على ترك هذه المناطق بعد شعور الشعب الجزائري بالإنهزام، حيث

(1) LARNAUDE, M., *Algérie ...*, P.102.

(2) DESCLOITRES, R. et AL., *op.cit*, PP. 95. 96. 97.

إختارت وهي مجبرة على ذلك، الرحيل نحو مناطق أخرى تضمن لهم لهم أدنى شروط الأمن حتى وإن لم تكن نظمها تلائم تلك النظم والمفاهيم التي تعود عليها هؤلاء الوافدين الجدد، ومع إنهيار هذا النظام أصبحت القبائل في الريف تتفرق تدريجيا إلى "دواوير ومداشر" لتنتهي بذلك العلاقات التقليدية وتقضي على البنية الإجتماعية المبنية أساسا على التعصب إلى القبيلة والإنقياد لأوامرها، وإقتنع الجميع من أهل المناطق الفقيرة بفكرة الهروب من حاضر معروف إلى مستقبل مجهول وسعوا إلى تجسيدها على أرض الواقع.

### 1 - 2 - الأسباب الديمغرافية:

لم يستطع الإنتاج الفلاحي الذي كان يشهد تراجعا من سنة لأخرى مسايرة التطور الديمغرافي للجزائر، حيث كان الإنتاج في بعض الأحيان أقل من وزن البذور المزروعة في الموسم نفسه لأسباب مناخية وأخرى تقنية وأصبحت علاقة "سكان - غذاء" مضطربة غير مستقرة، وشهد الإنتاج الحيواني أيضا تراجعا مذهلا، فبعد أن كانت هذه المهنة منتشرة في ربوع الجزائر أصبحت مع تقلص مساحات الرعي بعد إستحواذ الكولون على أغلبها، غير قادرة على توفير الغذاء للماشية.

وبسبب ذلك لم يكن سكان الريف من الجزائريين في مأمن من المجاعات التي أصبحت مألوفة بالريف الجزائري حيث مرت فترتي 1945-1947 ببطء شديد على سكان المناطق الداخلية بسبب فترة الجفاف الطويلة وحلت الكارثة بمدينة المسيلة بعد موت 54 رأس من الغنم، وذكر نائب مدينة الجزائر السيد "ش - أو، لوفابر" في تصريح له "صدقوني، إن الطرق مملوءة بالجثث بالجنوب" أما الدكتور "فرانشي" فقد قال "إننا ندفن

الأطفال والأمهات والشيوخ الذين ماتوا بسبب الجوع بمنطقة الجافة، بهذه المدينة كان تواجدا مصادفا لتجمع هؤلاء البؤساء من سكانها بحثا عن الطعام".<sup>(1)</sup>

وكانت الجزائر تشهد في هذه المرحلة تزايدا ديمغرافيا رهيبا حيث كانت العائلات الجزائرية تميل كثيرا إلى الإنجاب وترغب في تقوية عناصر الأسرة الواحدة وفقا للعلاقات الأسرية التي كانت تربط تلك الأسر، وهو ما انعكس سلبا على وضعهم المادي الذي شهد ترديا كبيرا عجز أمامه رب الأسرة حتى على ضمان قوت يومهم، وعليه فقد أصبحت هذه الهجرة إلى أطراف المدن، فرصة كبيرة لتوفير أسباب العيش الكريم، بعد نجاح البعض من جيرانهم في الحصول على عمل بالمدينة، فحركات الجائعين المهاجرين كانت حركات لأشخاص اضطروا إلى مغادرة الدوار طلبا لعمل مفترض وملجأ في كبريات المدن في الشمال<sup>(2)</sup>، والأمل يحذوهم في الحصول على أي شغل يكون لهم ملاذا من البطالة، ويوفر لهم مصدر رزق يذهب عنهم بعض الشقاء.

### 1 - 3 - الأسباب الثقافية والنفسية:

لم يكن من حظ الأطفال الجزائريين سواء بالريف أو بالمدن التسجيل في المدارس التعليمية بسبب سياسة التعليم التي أقرتها سلطات الإحتلال، فبعد قرن من الإحتلال كان عدد

(1) DESCLOITRES, R. et AL., *op.cit*, PP.92. 93. 94.

(2) بديدة زهر، سعيدي مزيان، بيتور غلال وطوبال نجوى، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وإنعكاساتها على الجزائريين (1939-1945)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، بومرداس، الجزائر، 2016، ص. 230.

الأطفال الذين هم في سن الدراسة إلى حوالي مليون وثمانين ألف نسمة وأن نسبة المتدربين منهم لا تزيد عن 3.6 في المائة، وكان عند هذا التاريخ (1930) عدد المدارس 225 مدرسة منها إحدى عشر مدرسة خاصة للبنات إلى جانب عشر مدارس خاصة<sup>(1)</sup>، في حين خلت المناطق النائية من مثل هذه المدارس، وبالمداشر والقرى الجبلية بقيت بعض الكنائس والمدارس القرآنية تؤدي مهامها بصعوبة كبيرة.

وأمام هذا الوضع وجدت بعض العائلات الجزائرية ميسورة الحال نفسها مضطرة لتسجيل أبنائها في المدارس الحكومية بالمناطق الحضرية، ثم حدث حذوها عائلات أخرى أرسلت أطفالها للإقامة لدى أقربائهم لضمان تعليمهم ثم سرعان ما التحقوا بأبنائهم بعد توفر شروط ذلك، كما سار بعض الشباب المثقف على نهجهم بالرحيل نحو المناطق الحضرية بغية التكوين العلمي والمهني بعد تعذر ذلك عليهم بالأرباف، وهذه المدن كانت تستهويهم وتشجعهم على الرحيل نحوها خاصة بعد نجاح بعض تجارب أقرانهم وما كانوا يرددون من أشياء جميلة عن المراكز الثقافية المنتشرة بها.

كما شعر الجزائريون المترابدون ديمغرافيا بالقوة من الناحية النفسية، حيث آمنوا بقدرتهم على الضغط على الإدارة الفرنسية حتى تقبل مطالبهم، وهذا التزايد الديمغرافي ميزه أغلبية لعنصر الشباب من حيث الأرقام، وهؤلاء الشباب كانوا يحققون في أصعاقهم على الأوربيين المالكين لكل شيء على الرغم من قائلتهم، وفي نفس الوقت إندمشوا من الإمكانيات المادية للحضارة الأوربية بالنظر إلى شروط معيشتهم الراقية، فقررُوا ترك قرَاهم ومداشرهم وإتجهوا نحو شوارع المدن الكبرى والأمل يحزهم في إيجاد مكان لهم

(1) قتان، جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار، دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص. 132.

بين الأوربيين،<sup>(1)</sup> وهذا العامل ساهم كثيرا في تحويل أنظار الشباب الجزائري نحو المدن الكبرى لمحاولة إقتباس أسس ومعالِم حضارة الأوربيين مع أمل الزواج من أوربية تمكن الشاب الجزائري من اكتساب موقع له ضمن العائلة الأوربية.

ولهذا بقيت المدينة الأوربية بالجزائر في نظر أكثر الشباب مرادفا "لجنة عدن فوق الأرض" بها مصانع وعمارات وحدائق، فقد كانت شوارعها نظيفة وتحتوي على مراكز تكوينية ومرافق ذات خدمات طبية وإجتماعية راقية، ويمكنها أيضا ضمان أمنهم الإجتماعي والإقتصادي، كما يمكنها الدفاع عنهم وعن حقهم في الحياة.

ولعله من النادر جدا أن نجد في أي بلد ما يمكن أن تجده في الجزائر حيث حصلت قطعة بين البوادي والحواضر، وأصبح الهم الوحيد بالنسبة للسكان المحليين بالأرياف هو النزوح إلى المدن مهما كان مستوى الحضارة فيها متدهورا، وقد إنتقلت إلى المدن أيضا طائفة كبرى ممن إكتسبوا في الدواوير، مراكز سياسية إقطاعية جديدة، فصاروا يحاولون أن ينقلوا معهم إلى المدن، نفس التقاليد البائدة التي سادت المجتمع الريفي.<sup>(2)</sup>

#### 1 - 4 - الأسباب السياسية:

لقد مثلت المدينة بالنسبة لكل الشباب المتشبعين بالروح الوطنية والقائنين بالأرياف حقا خصباً لطرح ونشر أفكارهم الوطنية التي كانت تبحث عن مؤيدين لها، خاصة وأن المناطق الحضرية كانت تعج بالوسائل المتعددة والحديثة لتمرير هذه الأفكار، فإنتشار الصحف والجرائد وتعدد الجمعيات والنوادي الثقافية، كانت طريق لإقامة لقاءات بين جميع

(1) ARGOUD, A., op.cit., P.110.

(2) الأشرف، مصطفى، المصدر السابق، ص ص، 38 - 39.

الأطراف لتبادل الرؤى وجهات النظر في المواضيع الثقافية ولمناقشة التوجهات التي كانت تطرحها مثل هذه الجمعيات، كما مثلت المقاهي المنتشرة بكل المدن مكانا إستراتيجيا وسهلا كثيرا للولوج إليه من طرق الشباب الوطني لطرح كل ما يحملونه من أفكار وأطروحات سواء سياسية أو ثقافية لم يجدوا لها صدى بالمناطق الريفية، كما كانت الأسواق اليومية فرصة أخرى للإلتقاء فيما بينهم لتبادل آرائهم ومناقشة ما كان يحدث من مستجدات على الساحة السياسية، ولم يجد هؤلاء الشباب مانعا في الرحيل إلى هذه المناطق الحضرية وتطبيق حياة الريف التي عاشوا فيها بروثينية كبيرة، فانتقلوا إلى المدن حاملين معهم آمالهم وآلامهم معتقدين أن حياة أخرى تنتظرهم لإيجاد عمل وتكوين أسرة وتفجير الطاقة المكبوتة لديهم.

وقد كان السكان في الأرياف مراقبين من طرف السلطات الفرنسية نظرا لقلّة تعداد السكان في القرية الواحدة وكذا تعارف كل السكان فيما بينهم، وهو ما لم يساعدهم على الخوض في المسائل الوطنية عكس المدينة التي تعج بالحركة ويكون فيها الناس منشغلين بهمومهم ومسئهم وتكون ممارسة السياسة ممكنة في ظل العمل السري.

## 2- تطور حركة الهجرة الداخلية:

شهدت حركة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى تطورا سريعا وفي فترة زمنية محدودة، حيث إختار الوافدون الجدد إلى المراكز الحضرية، وبطريقة سريعة وغير منتظمة المدن الكبرى التي رآوا فيها ذاتهم وإقتنعوا بأنها ستقدم لهم يد العون، وبالمقابل فإن هذه المدن وإن تحملت لفترة قصيرة سبل المهاجرين إليها فإنها فشلت في تلبية رغباتهم وسرعان ما أصبحت عاجزة عن تحمل أعبائهم، والشيء الذي يؤكد تزايد وتسارع ظاهرة

الهجرة والمغادرة المفاجئة لعائلات المحرومين بإتجاه المدن، هو أن زيادة سكان الريف كانت تدرك 1.5 مليون نسمة من 1936 إلى 1954 أي حوالي 32 %، وبالمقابل إرتفعت نسبة عدد سكان المدن إلى 98%، إذ أن سكان المدن قاربوا 710.000 نسمة كزيادة، حيث أن نسبة الحضر كانت 12.9% فقط سنة 1936، فاقتربت من 20% سنة 1954، أي أن المجموع أصبح يمثل ما يقارب من خمس السكان.<sup>(1)</sup>

إن الظروف القاسية التي كان يعيشها سكان الأرياف أدت إلى إضطرار الكثير منهم إلى النزوح نحو المدن طمعا في حياة كريمة، حيث تواصل إستقطاب المدن الكبرى لسكان الريف وإرتفع العدد في عام 1936 إلى أكثر من 320 ألف كانت لمدينتي الجزائر وهران حصة الأسد من ذلك،<sup>(2)</sup> وقد إستعرضت "جريدة لاديباش ألجيريان" في عددها الصادر في فيفري 1933 ضمن تقرير لها معاناة السكان والخطر الذي بات يهدد حياتهم، فقد كانت هذه الوضعية المزرية تمثل خطرا حقيقيا للبقاء فيما بين منطقة "الشلف" و"السيرسو"، حيث كثر عدد المتسولين والبؤساء وعمت المجاعة<sup>(3)</sup> ليضطر أكثر هؤلاء البؤساء إلى الرحيل صوب المدن حيث كان الأمل ممكنا لإيجاد مكان لهم.

وتذكر المصادر التاريخية أن عدد النازحين من الجزائريين من الريف باتجاه المدن في سنة 1926 قد بلغ حوالي 508.000 نسمة، ثم إرتفع العدد إلى 722.000 فرد في سنة 1936، وقد إستمر الرقم في التزايد حتى بلغ نسبة 350% في المدن في سنة 1939 مقارنة مع سنة 1876، وكانت 06 مدن فقط في سنة 1898 تفوق نسبة سكانها 10.000 نسمة،

(1) صاري، ج، قداش، م، المرجع السابق، ص ص. 212 . 213.

(2) شبوب، محمد، المرجع السابق، ص 60.

(3) DARMON, P., *op.cit*, P., 711.

ليصبح العدد 21 مدينة في سنة 1931،<sup>(1)</sup> وبقي مرشحا للإرتفاع مع تزايد نسق الهجرة نحو المدن.

ومع تتابع نسق الزيادة الديمغرافية المذهلة التي كانت تشهدها الجزائر، بقيت المدن الكبرى تمتص سكان الأرياف التي بدأت تخلو تدريجيا من ساكنيها، فخلال الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954 إنتقل عدد سكان المدن من 1.838.000 ساكن إلى 2.188.000 ساكن، أي بزيادة قدرها 350.000 شخص من بينهم أكثر من 269.000 جزائري.

وشهدت البلديات الحضرية المختلطة توافد عدد كبير من سكان المناطق النائية إليها رغم أنها لم تكن مصنفة ضمن المدن الكثر تطورا، فبلدية "خنشلة" المختلطة كان بها في سنة 1954 حوالي 88.000 ساكن جزائري مقابل حوالي 95 أوربيا فقط، في حين كان ببلدية الأوراس 74.000 جزائري ضد مائة أوربي، أما بلدية "ذراع الميزان" بمنطقة القبائل فكان بها 57.501 جزائري مقابل 90 أوربيا، في حين كان بمدينة "تبسة" أكثر من 96.000 جزائري ضد حوالي 25 أوربيا فقط وهو ما يؤكد زيادة نسق الهجرة الداخلية نحو المناطق الحضرية التي تراكم بها الجزائريون وأصبحوا يمثلون قوة كبيرة. وتوضح هذه الأرقام مدى قوة الهجرات الريفية نحو هذه البلديات التي أصبحت ذات طابع إسلامي أكثر منه أوربي، كما تفسر أيضا هجرة الأوربيين من هذه البلديات نحو المدن الكبرى لأنها كانت الأكثر تطورا والأحسن تنظيما، وهذا ما يؤكد بأن الأوربيين عرفوا هم أيضا مثل هذه الحركة وشقوا طريقهم نحو المراكز الأكثر إزدهارا خاصة وأنهم كانوا يملكون مراكز

(1) DARMON, P., *op.cit*, P., 664.



سياسية إقطاعية بالمدن الكبرى فأضحى رحيلهم إليها أمرا عاديا.<sup>(1)</sup>

والواقع أن هذا الإنتقال لم يكن مقتصرًا على الجزائريين فقط بل أنه مس الأوربيين أيضا وكان أكثر لفتا للإنتباه، حيث برزت هذه الظاهرة بين الأوربيين الذين أصبح أكثر من 80% منهم يعيشون في المدن في سنة 1954، بعدما كانوا حوالي 64% فقط يعيشون فيها في عام 1886، في حين لم يكن عدد الجزائريين يتجاوز في عام 1886 نسبة 7% فقط ليقترّب من 20% سنة 1954.<sup>(2)</sup>

وإذا ما أخذنا مدينة الجزائر كمثال عن هذه الظاهرة، فإننا نلاحظ أنها كانت تمثل في أعين سكان الريف جنة الجزائر المفقودة، فقد كانت هي عاصمة البلاد ومينائها الرئيسي وتحتوي على العديد من المصانع والورشات إضافة إلى العمارات والمرافق الحيوية،<sup>(3)</sup> وهي خير مثال لوصف قوة الهجرات الريفية نحو المدن الكبرى لأن حجم الهجرة بها كان أقوى بكثير من المدن الأخرى، وكانت مساحة إجتذابها تغطي بدون جدال مناطق البلاد جميعها مع نوع من الغلبة لمنطقة القبائل حيث كان سكان القبائل الكبرى والصغرى يمثلون أوائل الوافدين إلى مدينة الجزائر وكانوا يمثلون ثلاثة أخماس النازحين نحوها، لتصبح مركزا لإستقبال سكان القبائل حتى أضحى حي "القصبة" العتيق يطلق عليه أيضا "حي تيزي وزو"،<sup>(4)</sup> وكان سكان منطقة القبائل يتوجهون إلى المدن بأعداد كبيرة لزيادة الدخل

(1) NOUSCHI, A., *op.cit.*, P.101.

(2) غليسي، ج.، المصدر السابق، ص. 43.

(3) DESCLOITRE, R. et AL., *op.cit.*, PP.98, 99.

(4) صاري، ج.، قداش، م.، المرجع السابق، ص.218.

وأیضا من أجل ترك بطاقة التغذية لعائلاتهم للإستفادة منها وقد یصطحبون معهم كل العائلة عندما یستطیعون ذلك، فالتموین الرسمي یكاد یكون منعما والسوق السوداء قد سجل بدوره عجزا في توفير بعض المواد في الوقت الذي كان یحتاج فيه الفرد الواحد لحصة دنيا من القمح قدرها 15 كلغ من القمح أو 25 كلغ من الشعير لكل شهر<sup>(1)</sup>.

وقد بدأت العاصمة تجذب إليها جمهورا واسعا من المطرودين من الأرياف إثر تفكك نظام الفلاحة التقليدية وتوسيع المكننة لأن الزراعات كانت لا تزال محدودة، ویأتي بعد سكان منطقة القبائل سكان منطقة الواحات بالجنوب الشرقي للبلاد وعلى رأسها "بسكره، أولاد جلال، سيدي خالد وواد سوف"<sup>(2)</sup>، ولم یكن بوسع المدينة سوى إستقبالهم بوجه شاحب بسبب عجزها عن تلبية رغباتهم وآمالهم، فكانت هذه أول صدمة تلقاها الوافد الجديد إلى مدينة الجزائر التي كانت قد ذاقت ذرعا حتى بسكانها الأصليين، وذلك بسبب عدم قدرتها على إستيعاب جمهور العاصمة الواسع.

وهناك العديد من السكان الذين قدموا إلى العاصمة من مدن "الشلف، مليانة والمدينة" وبلديات أخرى منها "سور الغزلان، عين بسام، تابلاط وسيدي عيسى"<sup>(3)</sup>، وهي مناطق كانت في السابق مركزا مهما لمختلف أنواع الزراعات، فأصبحت تمثل نقاط طرد لسكانها، ولم یتراجع نسق هذه الهجرة رغم وعود الإدارة الإستعمارية بتحسين ظروف المعيشة العامة بالأرياف لتشهد المدينة العاصمة تفوق السكان الجزائريين على الأوربيين من حيث الأرقام الديمغرافية، وكان أغلب الذين هاجروا إليها في البداية كانوا عزابا وكان إستقرارهم

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 269.

(2) DESCLOITRE, R. et AL., *op.cit.*, PP.104, 105.

(3) *IBID.*, P. 104.

بها بصفة مؤقتة، أملا منهم في الحصول على فرصة للعمل والإستقرار بشكل نهائي بها ثم التفكير في جلب العائلة إلى المدينة.

ولكن سرعان ما إنقلبت هذه الوضعية حيث أصبح إستقرار النازحين الجدد عائلي ودائم، وهذا ما أدى إلى عدم قدرة المدينة على التحكم في هذه الجموع البشرية ولم تستطع تنظيمها أو إعادة ادماجها وفق إمكانيات الإستقبال والتوجيه التي كانت موجودة بالمدينة، وإنفلتت الأمور من يد مسؤولي العاصمة التي فشلت حتى في إعادة الوافدين إليها إلى المناطق التي قدموا منها، لتصبح هذه المناطق التي أفرغت من حملتها البشرية تعرف فراغا بشريا رهيبا وشهدت عدا تنازليا من حيث الأرقام في وقت كانت فيه بحاجة إلى بعض من سكانها.

وحسب تقرير تم إجراؤه في شهر جوان من سنة 1953، فقد كان عدد السكان الأوربيين والجزائريين متساويا بمقاطعة الجزائر الحضرية، حيث وصل عدد السكان الجزائريين إلى 268.000 نسمة ليتساوى مع عدد السكان الأوربيين (أي 268.000 أوربي)،<sup>(1)</sup> وقد حدث هذا لأول مرة منذ الإحتلال، إذ كان تقدم المستوطنين على السكان الجزائريين هو الصفة الغالبة على المدينة، وقد بقيت مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة للبلاد، تمثل بالنسبة لكل سكان الأرياف الملاذ الآمن لهم ولأبنائهم، فهي باستطاعتها تلبية كل إحتياجاتهم بسبب ما كانوا يسمعون عن تطورها الحضري والحضاري وكذا بسبب توفرها على كل شروط الرفاهية والحياة الكريمة، حيث كانت بإمكانها على الأقل توفير

(1) LARNAUDE, M., op.cit., P.13.

تعليم متواصل لأبنائهم حسب ما كانت تصلهم من أصدقاء، ولكن ما لم يكن يعلمه هؤلاء السكان هو أن هذه الشروط فعلا كانت متوفرة ولكن ليست لصالحهم بل تم إنجاز كل المرافق لفائدة الكولون بالدرجة الأولى، ولا يحق في هذه الظروف للجزائريين المطالبة بإقتسام الغنائم مع الكولون. وفي هذا الإطار نورد الجدول البياني التالي الذي يوضح أصل السكان النازحين إلى مدينة الجزائر العاصمة ونسبهم المئوية وكذا المناطق الأصلية التي ولدوا بها: (1)

المهاجرون إلى مدينة الجزائر		مكان الولادة
النسبة المئوية	عدد المهاجرين	
33%	44340	تيزي وزو
16%	21220	بجاية
11%	14650	صور الغزلان
8%	10750	أراضي الجنوب
7.5%	9860	سطيف
7%	9650	المدية
4%	4940	مليانة
4%	4890	باتنة
3%	3720	الشلف
2.5%	3270	قسنطينة
2%	2550	منطقة وهران
1%	1600	البليدة
99%	131440	المجموع

(1) DESCLOITRES, R. et AL, op.cit., P.106.

وفي تقرير موازي حول منطقة البليدة وخاصة المدينة المركز، فإن سكانها تكاثروا بسرعة وهذا ليس بفعل نسبة المواليد المرتفعة، وإنما بفعل ظاهرة الهجرة الريفية وأغلب النازحين نحوها كانوا من الجزائريين، فمدينة البليدة كانت مثال حي عن مدى تطور هذه الظاهرة، فعدد سكانها كان لا يتجاوز 40.000 نسمة عام 1936، ووصل إلى 56.800 نسمة سنة 1948، أي بزيادة 16.800 نسمة منهم 2500 أوروبي فقط وفي المراكز الحضرية الأخرى كانت الوضعية نفسها.<sup>(1)</sup>

أما في منطقة وهران فقد بقيت الهجرات متواصلة نحو المدينة المركز وذلك على إثر إقامة جالية إستعمارية كبيرة إستقرت في أخصب الأراضي الزراعية بالمنطقة الغربية للجزائر، وقد فاقت الزيادة بها أكثر من 15.000 نسمة وهذا ما أدى إلى نمو الأحياء القصديرية بوسطها وعلى أطرافها، وأظهرت بعض الدراسات التي أجريت بالأحياء الأخرى لمدينة وهران وخاصة بالمدينة الجديدة، أن السكان المولودين خارج الحي كانوا يمثلون 46.96% من سكان الحي أي ما يقارب من النصف، وقد بقيت منطقة وهران تجذب إليها السكان من كل المناطق القريبة منها نظرا لتوفرها على المرافق الضرورية للحياة.

وفي هذه المدينة كان حي "البلائتار" وهو أفقر أحيائها على الإطلاق يمثل هذه الظاهرة بصدق، حيث أظهر سبر للأراء أقيم بمركز "حمية الأمومة والطفولة" أن 7 نساء فقط من بين 100 امرأة اللاتي تم إستجوابهن كنّ من مواليد مدينة وهران، وهذا ما يؤكد الأصل الريفي لبقية النساء،<sup>(2)</sup> ولم تكن مدينة وهران هي المدينة الوحيدة التي كانت تشهد هذا الإنتقال الكثيف إليها، وإنما معظم المدن الجزائرية الهامة كانت تعرف نفس هذه

(1) ARON, R. et AL, *op.cit.*, P.235.

(2) صاري، ج. قداش، م، المرجع السابق، ص 215.

الظاهرة، ففي مدينة "مستغانم" كان حوالي 50 % من سكانها مهاجرين جدد، أما المدن التعميرية التي أنشئت من العدم كمدينة "سيدي بلعباس"، فإننا نلاحظ أن بها أحياء بكاملها كان سكانها من المهاجرين الجدد وأغلبهم كانوا من المطرودين من أريافهم التي كانت تعيش أوضاعا متردية.<sup>(1)</sup>

و في نفس الوقت كانت منطقة الشرق الجزائري تشهد حركة هجرة واسعة نحو المدن الكبرى، إذ أن أكثر من 60.000 نسمة غيروا أماكن إقامتهم ومقر سكنهم في أسابيع قليلة وخاصة مع النظام الجديد عند إنطلاق الثورة بوضع المناطق المحرمة من طرف الإستعمار الفرنسي<sup>(2)</sup>، وقد شهدت مدينة "سطيف" زيادة أكثر من 40 % في عدد سكانها في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954 فقط، وهذا ما يؤكد قوة الهجرة الريفية نحو المدن ويترجم بصدق إحطاط درجة السكان المسلمين من الناحية الإجتماعية.<sup>(3)</sup>

لقد شكلت مدينة قسنطينة من الناحية الإقتصادية مركزا مهما في إنتاج الحبوب، وقد عرفت مع الأزمة الإقتصادية العالمية في بداية الثلاثينات نزوح عدد كبير من الجزائريين من الريف والجبال باتجاه المدن، أين بدأت مظاهر التشرّد والبطالة وظهور البيوت القصديرية بشكل لافت على غرار باقي مناطق الجزائر وباتت الخيام المنصوبة في العراء وفرص العمل القليلة والعيش بالتحايل على ظروف الحياة تمثل كلها مهرجانا للبؤس والشقاء وذلك ما أثار تحفظ أحد أعضاء المندوبيات المالية بقسنطينة المدعو "مارسي" حينما أشار إلى الخطر الذي بات يهدد العيش في مدينة قسنطينة بسبب كثرة التوافد للسكان

(1) صاري، ج. قداش، م، المرجع السابق، ص 215.

(2) VATIN, Jean-Claude, **L'Algérie Politique, Histoire et Société**, 1<sup>ère</sup> Edition, Librairie Armand Colin, 1974, Paris, France, P.290.

(3) صاري، قداش، المرجع السابق، ص 215.

من الريف إلى المدينة، و بقي عددهم يتزايد باستمرار رغم أنهم لم يكونوا يتوفرون على أي مصدر دخل، وقد أضحى سكان مدينة قسنطينة في حالة من التضخم بسبب التدفق المستمر لهؤلاء الأجانب الذين يفتقدون لأي مصدر دخل والذين أفلسوا بفعل سوء موسم الحصاد حيث قدموا لمقر المقاطعة للبحث عن أسباب العيش وهم يشكلون الآن كتلة عائمة ليس لديها ما تخسر ومستعدة لكل شيء<sup>(1)</sup>، وكان هذا يمثل مشكلا إضافيا عقد من وضعية المدينة وأثار خوف المستوطنين من الذوبان وسط الحشود البشرية التي بقيت تتوافد بإستمرار من الأرياف نحو قسنطينة المدينة.

إن تأثير الهجرات الجزائرية نحو المدن الرئيسية في الجزائر تثير الدهشة والغرابة، فعلى الرغم من أن عدد الجزائريين كان دائما متفوقا على الأوروبيين في مدينة قسنطينة إلا أن هذا التفوق لم يكن يتجاوز الستة آلاف شخص عام 1886، بينما بلغ في 1954 أكثر من 62.000 نسمة، وفي مدينة عنابة التي كانت تتوفر على ثالث ميناء في الجزائر، فقد بلغ عدد سكانها في 1936 حوالي 86.000 شخص بعدما كان لا يتعدى 40.000 نسمة في 1911، وكانت تعج بعدد كبير من المالطيين والإيطاليين الذين يشتغلون في الأعمال التجارية<sup>(2)</sup>، وبعدها كان عدد الأوروبيين متفوقا على الجزائريين حتى سنة 1948، أضحى الجزائريون يسجلون تفوقا واضحا على الأوروبيين بعد هذا التاريخ، بفعل تواصل نسبة المواليد لديهم بالرغم من نسب الوفيات التي بقيت مرتفعة.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 142.

(2) MANNONI, Pierre, *op.cit.*, P.144-145.

ولم يكن باستطاعة أغلب الجزائريين شراء منازل أو الحصول على سكنات لائقة بالمدن الحضرية، فإتجهوا إلى بناء أكواخ من الصفيح على قدر إمكانياتهم وذلك على مشارف المدن الحضرية أو فوق سطوح العمارات وعلى ضفاف الأودية رغم ما يحمل ذلك من أخطار، فأصبحت المدن الجزائرية في معظمها تحوى مثل هذه الأكواخ، ويجدر الأمر هنا إلى أن نذكر بأن هذه الأكواخ لم تكن جديدة على الأوربيين إذ أنهم شاهدوها قبل قرن ونصف قرن من الزمن في أكبر المدن الأوربية عند إنطلاق الثورة الصناعية بأروبا، حيث شهدت نزوحا ريفيا كبيرا نحو المدن بحثا عن العمل والمأوى.

وقد ظهر بمدينة الجزائر تفوق الجزائريين لأول مرة على الأوربيين في عام 1954، أما في مدينة وهران ورغم الهجرات المتوالية التي عرفتها المدينة إلا أن عدد الأوربيين ظل متفوقا على عدد الجزائريين، ونلاحظ في هذا الإطار أن عدد الأوربيين كان متفوقا على عدد الجزائريين في ثلاث أو أربع مدن رئيسية عام 1886، ولكن هذا الوضع انعكس تماما في عام 1954 حيث لم يحتفظ الأوربيون بتفوقهم إلا في مدينة واحدة فقط هي مدينة وهران.<sup>(1)</sup>

إن شقاء الفلاحين وتعاستهم مقابل غنى الأوربيين وسيطرتهم، جعلهم يهجرون مناطق تواجدهم ويلتحقون بالمدن الكبرى، واضعين فكرة الإستقرار النهائي بهذه المدن عليهم يرتاحون من ضغط الريف وقلة موارده الغذائية، ولكننا سنلاحظ بأن شيئا لم يتغير من واقعهم بل أن مأساتهم ستتضخم ولن يستطع الوافد الجديد الصمود أمام رفض المدن له.

(1) غليسي، جوان، المصدر السابق، ص 44.



وقد وصلت هذه الظاهرة إلي قمتها في سنة 1954 حيث وصل عدد المهاجرين الجزائريين نحو المدن في هذا التاريخ إلي حوالي مليون شخص وهم في الحقيقة يمثلون طبقة المحرومين والبائسين الذين سيشكلون فيما بعد ثقلا "بروليتاريا" كبيرا، وسيساهمون بقسط وفير في دفع عجلة المدن نحو "الوراء الإيجابي" الذي سيقحم سكان الريف في مدينة المدينة المتحضرة، ورغم ذلك فإن حركة الهجرة ستعرف دفعا آخر بعد إنطلاق الثورة حيث سيندفع الريفيون بأكثر قوة نحو المدن الكبرى.

وزادت عقلية الكولون في تعقيد الوضعية بسبب التفكير الخاطيء الذي صاحبهم، حيث عاش المعمرون في خوف دائم من ظاهرة تزايد عدد سكان مزارعتهم من المسلمين وذلك بسبب الخوف من سيطرة المسلمين عليهم وعدم قدرتهم على التحكم فيهم بسبب النشاط الديمغرافي للمسلمين الذي كان في تحرك مستمر<sup>(1)</sup>، ولذلك بدأ المعمرون في تطبيق سياسة التوازن الديمغرافي داخل مزارعهم حيث مارسوا سياسية الضغط على العمال والفلاحين المسلمين لإجبارهم على ترك مكان عملهم، وكانوا في كل ظرف يتطلب تسريح العمال يكون الالعامل الجزائري أول ضحية لتلك السياسة، ليتم طردهم بصفة نهائية دون تشغيل غيرهم من البطالين، وإضطر هؤلاء إلى الرحيل صوب المدن وهو ما سيسبب خوفا أكبر من السابق بسبب رحيل جل المطرودين نحو المناطق الحضرية القريبة من عائلاتهم وهم يحملون حقدا دفينا وثورة خفية داخلية، ستبدأ في الظهور عندما يرفضون بالمدن من طرف المستوطنين أيضا وهو ما سيجعل أهل الريف مستعدون لتفجير ثورتهم في أول فرصة تتاح لهم.

(1) VATIN, J.C., *op.cit.*, P290.

والحقيقة أن هؤلاء الوافدين الجدد إلى المدن، سيحسون باللامساواة وسيشعرون بالظلم عندما يدركون مدى تطور وغنى الفرد الأوربي المستمر، وهذا ما سيجعل ليس فقط الإتفاق بين الطرفين مستحيلا، وإنما سيوسع حتما حدة الشقاق الموجود منذ مدة بين الأوربيين والمسلمين، وسيكون الإصطدام قويا بين الحضارتين الشرقية الإسلامية ذات الأبعاد الروحية والحضارة الغربية المسيحية ذات الأهداف المادية، وبما أن الحضارتين كانتا في صراع مستمر في كل ميادين الحياة، ومصالح كل حضارة كانت مختلفة كل الإختلاف عن مصالح الحضارة الأخرى، فإن الصراع سيظل دوما بل حتى وإن تم الإتفاق بينهما لفترة معينة فإن الهدنة لن تدوم طويلا، لأن كل الظروف الإجتماعية كانت تفرق بين الشعبين أكثر من ما تجمع بينهما.

ويذكر "دوباسكو" بأنه كان يلتقي وهو في طريقه إلى "تيزي وزو" بمجموعات من الناس، وعندما سأل عنهم أخبره الجميع بأن هؤلاء قد قدموا من أعالي الجبل، وهم متوجهون نحو مدينة الجزائر قصد العمل، وبأنهم سيرحلون غدا في الصباح الباكر،<sup>(1)</sup> دون أن يدركوا حجم المأساة التي ستكون في إنتظارهم بالمدينة.

وعلى هذا الأساس أصبحت المدن الكبرى تعج بالجزائريين الذين ميزهم لباسهم ووجوههم البائسة بعدما كانت أساسا ذات طابع أوربي، وبقيت تعرف توافد آلاف الجزائريين من الريف عليها، فمجموع البلديات الحضرية بالجزائر كانت تسكنها أغلبية أوربية حتى سنة 1926، وإنقلبت الأمر رأسا على عقب في 1954 حيث أصبح ثلثي سكان

(1) DUBASCOUX, J.H., *Maghreb 1950, Nostalgiques*, 1<sup>ère</sup> Edition, Marrim Pouey Jame, 1976, Paris, France, PP.79 - 80.

المدن من المسلمين،<sup>(1)</sup> وهو ما سيشكل حتما قوة ديمغرافية ضاغطة على الوضع الإجماعي بالمدن، وستكون قنابل موقوتة سرعان ما ستنفجر خلال الثورة لتعطيها الدعم المعنوي والمادي وتساعدتها على النجاح.

### 3 - الأوضاع المادية والاجتماعية للنازحين نحو المدن:

#### 3-1 - الأوضاع المهنية:

لم تستطع المدن الكبرى أن تتحمل العبء الثقيل الذي أسفرت عنه هجرة الآف السكان المسلمين نحو المدن لأسباب عديدة، ليجد هؤلاء أنفسهم وسط مجتمع جديد في نمط معيشته وأساليبه حياته وغير قابل لإستضافة الغير لمدة طويلة، كما أن هذا الوسط الجديد الذي لم يتعود عليه الوافد الجديد إلى المدن، كان مغايرا لنظم وأعراف القرى الريفية التي ألفت النظام القبلي وتعودت على تشريعات البنية الاجتماعية للريف الجزائري المبنية على الروح الجماعية والثقة الصادقة المتبادلة في التعاملات اليومية، ليجد نفسه منبوذا من طرف الأوربيين ومهمشا من طرف إخوانه من الجزائريين العاجزين عن مساعدته ليصاب بصدمة نفسية بسبب هذا الرفض وهذا ما عقد أكثر وضعية هذا النازح وجعله عرضة لتجريح إجتماعي لم يسبق وأن تعرض له حينما كان في الريف.

ورغم أن المهاجر نحو المدينة كان يأمل في تحقيق حلمه وهو الحصول على عمل قار ودائم، إلا أن هذا الحلم سرعان ما تبخر عندما وجد قوافل البطالين قد سبقته في عملية البحث عن عمل دون جدوى، ورغم أن اليأس كان بعيدا ليصيبه إلا أنه بدأ يشك في قدرته على المواجهة والصمود.

(1) DE LA PERRIERE, C., *op.cit.*, P.28.

إن عجز المدن على توفير العمل للوافدين الجدد لم يوقف نسق النزوح نحو المناطق الحضرية، بل أن الهجرة باتجاه المدن قد بقيت مستمرة بالرغم من أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن فرص العمل كانت شبه منعدمة<sup>(1)</sup>، وأمام هذا الفشل أصبح النازحون الجدد يعيشون أوضاعا مادية سيئة للغاية تجاوزت حدتها ما كانوا يعيشونه بالأرياف التي على الأقل كانت توفر لهم بعض الحشائش لإستعمالها كغذاء لهم.

إن هذه الطبقة البائسة لم تجد أمامها سوى الإتجاه إلى العمل الحر المعروف بالربح القليل وذلك بشراء بضع كيلو غرامات من الموز أو التفاح أو البرتقال من تجار السوق بأجر زهيد ثم يعيدون بيعها، كما إتجه البعض منهم إلى إعادة بيع علب السجائر أو حبات البيض، وكانت الغالبية العظمى منهم تمارس هذا النشاط في الأحياء الأوربية، ورغم ذلك فقد بقي هؤلاء خارج إطار المجتمع الحديث وخارج إطار الإقتصاد العام.<sup>(2)</sup>

وهكذا أقبل المهاجرون مباشرة بعد وصولهم إلى المدن على كل الأعمال المتروكة والمهملة، وخلال هذه الأحداث كان الوافد الجديد إلى المدن يعمل بستين فرنكا للساعة الواحدة دون أن يكون قد تعامل مع "مطرفة" في السابق، فلم يكن يهمله نوع العمل بقدر ما كان يهمله أجر ذلك العمل، حتى وإن كان هذا الشغل سيئا<sup>(3)</sup>، فكلهم كانوا يعيشون حسب طرق معيشتهم الخاصة، ولكن كثرة البطالة حطمت أمالهم، فالكل كان يتجه إلى السوق يبتاع سلعا معينة ثم يعيد بيعها في الطرقات، فأغلب المصطفين في الشوارع كانوا من

(1) GUERIN, D., *op.cit.*, P.226.

(2) BOURDIEU, P., *Sociologie de l'Algérie*, P.58.

(3) BOURDIEU, P. et AL., *Travail et Travailleurs en Algérie*, P.269.

الوافدين الجدد، إنها مأساة حقيقية كانت تشهدها مدن الجزائر، وتروي زوجة بائع بيض بتلمسان قصة زوجها الذي كان يقبل وبسعادة القيام بأي عمل يتم عرضه عليه<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من أن مشاكل العمل قد كانت ولفترة طويلة غير مستعصية بالأرياف، إلا أن رحيلهم إلى المدن أحدث هزة كبيرة على مستوى العلاقات الاجتماعية بالمدن، وأصبحت مشاكل سكان المدن أنفسهم تزداد تدريجيا مع إزدياد نسبة النازحين نحوها، وحدثت القطيعة النهائية للتوازن الاجتماعي الديمغرافي سواء بالمدن أو بالأرياف،<sup>(2)</sup> ولم ترض المدن إطلاقا بهؤلاء المطرودين غير المكونين علميا أو مهنيا، وهو العامل الذي قلص حظوظهم في الاندماج الاجتماعي الحضري وأصبحت الأحياء الشعبية التي يقطنها المسلمون تعرف ازدهاما متواصلا بالوافدين الجدد الذين أصبحوا يمثلون ذلك الضيف الثقيل الذي لا يريد العودة من حيث أتى.

وإذا حاولنا هنا أن ندرج مقارنة بسيطة بين الهجرة التي عرفتها الجزائر خلال القرن العشرين والنزوح الريفي الذي عرفته أوربا في القرن التاسع عشر الميلادي نجد الفرق واضحا، إذ أن الذين نزحوا باتجاه المناطق الصناعية الكبرى بأوربا كانوا إما ملاكا صغارا أو حرفيين أو برجوازيين، أما الذين نزحوا نحو المدن الجزائرية من المسلمين فكان أغلبهم إن لم نقل كلهم، بؤساء قصدوا المدن من أجل الصراع على الحياة، وأمام تقلص فرص العمل أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلًا على المدن ويشكلون في نفس الوقت الجيش الإحتياطي غير المرغوب فيه إطلاقا.<sup>(3)</sup>

(1) BOURDIEU, P. et AL., *Travail et Travailleurs en Algérie*, P.269.

(2) SARI, D., *op.cit.*, P.113.

(3) DESCLOITRES, R. et AL., *op.cit.*, P.108.

وقد ظهرت بالمدن طبقة "بروليتارية" حضرية لم تكن موجودة إطلاقاً في 1914، ولكن في هذه الفترة كانت الظروف مناسبة لظهور هذه الطبقة التي تعقدت وضعيتها أكثر،<sup>(1)</sup> وأصبحت تعيش وفق ظروف المجتمع الكولونيالي بالمدينة لأن الوافد الجديد إلى المدينة كان يحاول أن يمنح جهده وخبرته -إن كان لديه خبرة- للمدينة المستقبلية له، أملاً منه في الحصول على عمل ومأوى كجزء لذلك، ولكن المدينة التي تنكرت لأبنائها من الجزائريين بفعل سيطرة المستوطنين على السلطات العامة بالمدن، لم تكن لتمنح لضيوفها سوى البؤس والشقاء.

وزيادة على ذلك، خسر المهاجرون إلى المدن قسطاً كبيراً من قيمهم الروحية والمادية التي تعودوا عليها بالأرياف، لأن فرنسا لم تقترح لهم أي إطار إجتماعي جديد كبديل لإطارهم الإجتماعي الريفي الذي بدأ يهتز أمام قوة حضارة المدن ونظمها، فعندما سئل أحد الشيوخ "بتيزي وزو" حول تحضره، أجاب الباحثة الإجتماعية "جرمان تيون" قائلاً "لقد أخذتمونا إلى وسط الجسر ثم رحلتم وأهملتمونا"،<sup>(2)</sup> لأن سياسة فرنسا الإجتماعية هي التي تسببت في دفع حركة الهجرة نحو المدن ثم أغلقت كل أبواب الفرص أمامهم حينما حلوا بها.

والغريب في الأمر أن الوضع كان إستثنائياً في قلة من المدن التي وفرت للوافد الجديد بعض الفرص في مجال الشغل، حيث عرف سكان مدينة "سكيدة سابقاً فيليب فيل" عكس ما كان يحدث بالمدن الأخرى التي لم تمنح عملاً للنازحين الجدد نحو المدن، حيث أن سكان المدينة الصليين لم يجدوا عملاً أما الوافدين الجدد إليها فكانوا يجدون فرصاً كثيرة

(1) LARNAUDE, M., *op.cit.*, P.102.

(2) ARGOU, A., *op.cit.*, P.110.

للعمل وبسهولة لأنهم كانوا يعملون بـ 500 فرنك لليوم الواحد، وكان صاحب العمل يضع في ورقة الأجرة 800 أو ألف فرنك، خاصة وأن العامل الريفي لم يكن يعرف أبجديات القراءة والكتابة و لم تكن تهمة هذه الورقة إطلاقاً،<sup>(1)</sup> و الحقيقة أن مدنا عديدة أخرى كانت تشهد مثل هذه الظاهرة وهي الإستعانة الكلية لأصحاب المصانع والورشات من الكولون بالجيش الإحتياطي البطل والمتشكل أساساً من المهاجرين نحو المدن لإستغلال جهودهم وقوتهم العضلية مقابل أجر زهيد، ولم يكن هؤلاء المهاجرين يشترطون نوعية العمل أو مناقشة قيمة الأجر اليومي أو حتى معرفة عدد ساعات هذا العمل، وهذا ما كان يساعد كثيراً المستوطنين في تعاملهم اليومي دون خوف من إنخراط هؤلاء المهاجرين في النقابات العمالية التي كانت تدافع عن مطالب العمال وقضاياهم.

إن الذين رحلوا نحو المدن كانوا في غالبيتهم لا يتمتعون بمهنة محددة، لقد كانوا يشتغلون في الميناء لتفريغ البواخر، وكانوا جميعاً يغادرون ديارهم في زمن الفجر للنزول إلى الأرصفة أملاً في توظيفهم للعمل اليومي، وإذا لم ترس بواخر "شيافينو، طواش أو الشركة المختلطة للملاحة"، فإنهم يعودون مطأطي الرؤوس إلى شوارع واجهة البحر وفي معظم الأحيان عاجزين عن دفع ثمن القهوة،<sup>(2)</sup> ويتوجه من لم يظفر منهم بعمل إلى الحدائق العمومية للجلوس على مقاعدها بغرض تضيئة الوقت ليس إلا، مع أمل إعادة الكرة في اليوم الموالي، عله يسعفه الحظ في الحصول على عمل مهما كان نوعه، ولو ليوم واحد، حتى لا يعود إلى عائلته وهو يجر أذيال الخيبة.

(1) BOURDIEU, P. et AL., *Travail et Travailleurs ...*, Note (5), P.269.

(2) دوم، أحمد، من حي القصبة إلى سجن فرين 1945-1962، منكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 18.

وقد أوجدت حركة الهجرة هذه علاقات إقتصادية وإجتماعية جديدة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية التي بدأت تساهم في تطوير المدينة، لأنها منحت المدينة الوسائل الإقتصادية والإنسانية لتطوير رسالتها الحضارية وأصبحت في الوقت نفسه سوقا لها، حيث عرفت المدن وظائف جديدة ومنشآت حديثة كالبنوك ووسائل النقل المتطورة، لكن الساكن الأصلي للمدينة بقي مسيطرا على الوضع العام بها ولم يترك المجال للمهاجر الجديد بأن يدمج نفسه في هذا الوضع<sup>(1)</sup> الجديد رغم أنه شارك في تغيير الوضع جذريا، فكان سقوط "العمال البطالين" من الريفيين في أزمة الرفض الإجتماعي والإقتصادي، وجعلهم يعيشون صراعا نفسيا عميقا أثر سلبا على تواجدهم وعلى تعاملهم مع الوضع الذي فرض عليهم إجباريا.

### 2-3 - الوضع السكني للنازحين وظهور الأحياء القصديرية بالمدن:

أن مشكلة البطالة لم تكن هي المشكلة الوحيدة التي إعترضت طريق الوافد الجديد إلى المدينة، فالعمل كان فعلا مشكلا عويصا إعترض طريق هؤلاء النازحين، ولكن الأخطر من ذلك هو أن هؤلاء كانوا يعانون أيضا من مشكل أكثر حدة هو مشكل الإيواء، لأن معظم المدن بالمناطق الحضرية كانت تعاني من هذا المشكل الذي كان مستعصيا حتى قبل بداية هذه الهجرات الريفية نحوها بصورة مكثفة.

و تمثل مدينة الجزائر نموذجا لأهم المراكز الحضرية التي عاشت هذه الأزمة، فقد إستقبلت هذه المدينة أكثر من 100.000 نازح جديد في فترة ست سنوات فقط (ما بين 1948 و1954)، حيث فشلت في توفير الإيواء لهم خاصة وأن هؤلاء النازحين إختاروا مناطق

(1) STORA, B., op.cit., P.93.



معينة مثل "بوزريعة، حسين داي والحراش"، وهي البلديات التي كانت تشهد إقبالا كبيرا من طرف المطرودين من الأرياف لوجود معارف وأقرباء لهم بها إستقبلوهم على مضض بسبب الفاقة والبؤس الكبير، لتصبح عدة عائلات تقتسم سكنات ضيقة وتشارك في إستعمال المراحيض دون إدراك خطورة ذلك صحيا، فيما إتجه البعض الآخر بعد أن ضاقت به سبل العيش إلى تشييد سكنات القصدير من القش و بعض بقايا النفايات الحديدية.

وأمام هذه الظروف القاهرة إتجه الوافدون الجدد إلى إستغلال أنفاق الطرقات ليسكنوها و صنعوا لهم منازل سرعان ما أصبحت "قيتوهات" جديدة لم يكن الأوربي قادرا على المرور أمامها، وأمام هذه "المساكن" إصطفت النساء والعجائز والأطفال وهم جائعون ينتظرون الطعام لوقت طويل، فقد أكلوا البلوط ونوع من الخبز ليس بخبز في حقيقة الأمر أو ثمار الصبار<sup>(1)</sup>، وبالرغم من المناقشات العديدة التي كانت تعرفها جلسات الجمعية الجزائرية حول ظاهرة نمو الأحياء القصديرية بفعل ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن، إلا أن هذه النقاشات لم تكن جدية حيث كانت تهمل مباشرة بعد مرور النواب للحديث عن أمر الميزانية السنوية أو قانون الأراضي أو قضايا البنوك.

إن عائلات بكاملها كانت تعيش مثل الشعوب البدائية داخل الكهوف والمغارات التي حفرت في الجبال والتلال على أطراف المدن، وكان من الصعب التصديق بوجود أناس يعيشون داخل هذه الأنفاق المظلمة ووسط النفايات المتراكمة وهم يرتعشون برذا ويعانون من الجوع، ويقابلهم بالضفة الأخرى عمارات فخمة يسكنها أوربيون شيدت في فترة زمنية قياسية، كانت تحتوي على كل سبل الراحة والأمن.

(1) ALLEG, H. et AL, *op.cit.*, P;130.

ويقول المؤرخ الفرنسي "دانيال قيران" بأنه شاهد العديد من الجزائريين في سهول متيجة وهي إحدى أغنى السهول وأخصبها في الجزائر، وهم يقومون بأشغالهم الزراعية ثم يلتحقون بعد نهاية العمل ببيوت قصديرية بأئسة تشبه كثيرا "نواله" المغرب الأقصى، ويضيف بأنه تخيل نفسه في مدينة "كاليفورنيا" بالحقل الأمبريالي "بحقل القديس جواكيم" وسط العمال المؤقتين البؤساء والمضطهدين في قصة "جون ستان باك"،<sup>(1)</sup> والمؤلم في الأمر أن هذا البؤس بقي حكرا على الجزائريين دون المستوطنين.

إن قصة تشييد مدينة الجزائر ذات البناء التقليدي الرائع بقيت عالقة في الأذهان، فقد تم بناء بيوتها لإستقبال عائلة واحدة ولكننا نلاحظ اليوم أنها تستقبل عشر عائلات بأكملها أو أكثر في بعض الأحيان<sup>(2)</sup> وهذا بفعل تطور حركة الهجرة الريفية نحو المدن، فبعض العائلات الريفية إستمرت لمدة قصيرة في ضيافة عائلات أخرى تربطها معها صلة قرابة، مع أمل أيجاد سكن لائق يريح العائلة المستقبلة والعائلة الوافدة معا، ومع تبخر هذا الحلم بقيت العائلات النازحة نحو المدينة تتجه إلى بناء بيت قصديري بسيط وبوسائل بسيطة جدا.

وسرعان ما نمت هذه البيوت القصديرية بالجزائر مثل الفطريات، فبمقاطعة الجزائر العاصمة مثلا والتي كانت تشهد توافدا متواصلا للمطرودين من الأرياف، عرفت نموا متواصلا لهذه الأحياء القصديرية، فعدد السكان المسلمين الذين كانوا يسكنون البيوت القصديرية لم يكن يتعدى 4800 شخص في سنة 1938، وبفعل تطور ظاهرة الهجرة وصل عدد السكان إلى 125.000 شخص مسلم في سنتي 1953 و1954، أي حوالي 25 مرة

(1) GUERIN, D., *op.cit*, P.228.

(2) *IBID*, P.227.

زيادة عن سنة 1938،<sup>(1)</sup> وكان هؤلاء السكان يعيشون في ظروف مادية قاسية جدا لم يجد أمامها هؤلاء المهاجرين إلا الإستسلام إلى القضاء والقدر في وقت كان فيه الأوربيين بعيدين كل البعد عن هذا المشكل، وهذه التناقضات الصارخة والفوارق الواضحة هي التي ستجعل من الجزائريين حاقدين على الوضع دون إدراكهم للواقع المر الذي كانوا يعيشونه أمام خطابات الساسة الفرنسيين وشعارات حكومتهم والتي كانت جوفاء ومملوءة بتصريحات لم يفهما حتى المثقف الجزائري آنذاك، فما بالك بالمسلم الأمي الذي حرم من تعلم لغته ومنع من تعلم لغة المنتصر عليه.

وكانت هذه الأحياء القصديرية تمثل في الواقع ظاهرة حضرية وإجتماعية شهدتها مناطق مختلفة من العالم، ولكن ما شهدته الجزائر كان مغايرا تماما لتلك الأكوخ المنتشرة بالبلدان الأخرى، لأن الأمر في الجزائر كان يقوم على أساس غير عادل، فالمسلمون لم يعتبروا إطلاقا أصحاب حق شرعي في الحياة عكس الدول الأخرى التي كانت بها نسب الظلم واللامساواة متوازنة نوعا ما، فالحماية هي غير الإحتلال الإستيطاني الذي يعتبر قمة أنواع الإستغلال البشري على مر العصور.

ورغم غياب إحصاء رسمي ومضبوط لعدد السكان المسلمين بالأحياء القصديرية، إلا أنه تم التأكيد على إحصاء 52.000 كوخ من النوع القصديري في 1954، منها 41.000 كوخ بالبلديات الحضرية،<sup>(2)</sup> وهي نسبة مرتفعة جدا بسبب الإنتقال المتواصل لسكان الأرياف من المسلمين رغم كل الظروف الإجتماعية السيئة التي كان يعيشها الوافد الجديد

(1) CHEVALIER, J., *Nous Algériens ...*, 1<sup>ère</sup> Edition, Clamann-Levy, 1958, Paris, France, PP.140, 141.

(2) DESCLOITRES, R. et AL., *op.cit.*, P.27.

والذي سبق الآخرين في هذه الهجرة. وحسب الإحصائيات المقدمة في هذا الشأن، فقد كان هناك أكثر من 210.000 مسلم يعيشون في الأكوخ القصديرية بالبلدية الحضرية في سنة 1954، وبطريقة أخرى فإن مسلم واحد من بين 7 أو 8 مسلمين كان يعيش في كوخ قصديري بالمناطق الحضرية فقط<sup>(1)</sup>، وهي نسبة مرتفعة جدا وزادت خطورتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع قوة الطرد بالمناطق الريفية التي أصبحت غير قادرة على إعالة سكانها من الريفيين.

ويوضح هذا الجدول الأرقام المرتفعة لعدد السكان من المسلمين الذين كانوا يعيشون في الأحياء القصديرية في سنة 1954 بالبلديات الحضرية، بفعل نمو حركة الهجرة الداخلية:

البلديات الحضرية	السكان المسلمون بالمنطقة	عدد السكان من المسلمين بالأحياء القصديرية	النسبة المئوية
مدينة الجزائر	293.000	86.000	41.5 %
مدينة وهران	131.000	38.000	18.0 %
مدينة عنابة	66.000	20.000	9.5 %
مدينة قسنطينة	103.000	7.000	3.5 %
بلديات أخرى	769.000	57.000	27.5 %
المجموع	1.362.000	208.000	100 %

(1) DESCLOITRES, R. et AL., op.cit., P.27.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول مدى إرتفاع أعداد السكان الجزائريين بالأحياء القصديرية، كما نلاحظ أن الغالبية منهم، تتواجد بقوة بالمدن الثلاث الكبرى بالجزائر والتي تعتبر أيضا أهم الموانئ بالبلاد وتمثل كذلك مراكزها الصناعية الكبرى وبها أهم المرافق التجارية والمالية، وأخيرا فهي تمثل المدن المتطورة المنشأة على الشكل العمراني الأوربي، ونقصد بهذه المدن "الجزائر ووهران وعنابة"، ففي هذه المدن الثلاث كان يسكن مسلم واحد من بين ثلاثة مسلمين في كوخ قصديري،<sup>(1)</sup> لم يكن تشييده سهلا على النازح الجديد نحو المدينة، إذ كان يتعين عليه توفير مواد البناء المتمثلة أساسا في النفايات الحديدية وبعض الألواح الخشبية المسترجعة وصفائح معدنية.

والحقيقة أن هذه المحتشدات الجديدة التي بدأت تنمو بصورة مثيرة للدهشة على أطراف المدن والتجمعات الحضرية، قد منحت الفرصة أيضا للجزائريين من سكان المناطق الحضرية الذين يعانون أزمة الضيق السكني وتكاثر أفراد الأسرة الواحدة في تأسيس بيوت لأبنائهم تحضيرا لإنفصالهم عنهم وتحضيرهم للزواج وتكوين عائلة لهم، وسرعان ما كانت هذه التجمعات تشهد توافد جموع بشرية جديدة تندمج دون أدنى مشكل في صخب الحياة القصديرية وتكون علاقات سريعة مع بعضها البعض.

وقد أكدت تلك الهجرات المتواصلة نحو المدن ضعف الإقتصاد المعيشي للجماهير الجزائرية عبر كامل مناطق البلاد، حيث كانت تسجل هذه المدن تواصل توافد هؤلاء المطرودين إليها كالسيل الجارف، مما نتج عنه تحولات عميقة مست كل محتوياتها الإجتماعية وبنياتها العصرية وخاصة في هذه الحالة الأخيرة التي تم فيها ملاحظة تكاثر

(1) DESCLOITRES, R. et AL., *op.cit.*, P.31.

السكن التلقائي حتى بمقربة من مشارف الأحياء السكنية الراقية<sup>(1)</sup>، وهو الأمر الذي جعل هؤلاء المهاجرين يمقتون وضعهم و يبدؤون في التفكير جديا في طريقة الوصول إلى تحقيق أحلامهم بالحصول على عمل لائق وسكن مريح وتعليم حكومي، وبدأ إدراكهم يتضح بأن ذلك لن يتحقق بالجلوس في مقهى شعبي أو لعب الورق و"الدومينو"، ولكن ذلك يتحقق بالتحرك والنشاط، وبدأت عملية الإلتحاق السياسي لهؤلاء المطرودين الذين كانوا يحملون شعلة كهربائية قوية تنتظر من يشعل فتيلها فقط.

لقد كان من أهداف الإستعمار الفرنسي أن يجعل الجزائر بلدا ضعيفا لا يقوى على توفير الغذاء لسكانه من الجزائريين، وبالمقابل يكون بلدا يوفر ملذات المعيشة للكولون ويحقق لهم كل أحلامهم، فربع السكان المسلمين المتحضرين الساكنين بالمدن الكبرى مثل وهران و الجزائر العاصمة كانوا يعيشون بالأحياء القصديرية<sup>(2)</sup> التي تم تشييدها حتى داخل عمق هذه المدن، حيث شهدت بعض المباني تشييد بيوت من الصفيح على أسطحها سميت "ببيوت السطح".

و داخل هذه التجمعات السكنية الحقيرة ظهرت الآفات الإجتماعية وقلت النظافة وتراكمت الأوساخ وتلوثت بوسطها المياه، فلا مجال هنا للحديث عن قنوات الصرف الصحي ولا عن مشاريع شق الطرق التي غمرتها الأوحال، وفي هذه الظروف ظهرت عبقرية أهل البيوت القصديرية في خلق نظام إجتماعي فريد من نوعه داخل هذه الأحياء، فظهرت الجماعات الإجرامية وانتشرت اللصوصية داخلها، لتصبح مع مرور الأيام مناطق

(1) صاري، ج. قداش، م، المرجع السابق، ص، 266.

(2) خياطي، مصطفى، الطب و الأطباء...، ص، 33.

محرمة على الغرباء عن هذه الأحياء، حيث كان مسموحا فقط لأهالي هذه الأحياء التجوال داخلها، كما كان ساكن هذه البيوت القصديرية الوحيد دون غيره الذي يعرف طريق الوصول إلى بيته العائلي.

### 3-3 - الأوضاع الصحية للنازحين وتردي الخدمات الطبية:

أما بالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية فإن السلطات الإستعمارية لم تهتم بها إلا في المراكز الآهلة بالمستوطنين، والدليل على ذلك أنه عند اندلاع ثورة نوفمبر كانت الأغلبية الساحقة لا تعرف الطبيب أو المستشفى والمستوصف ولا تستعمل الأدوية، بل أن التداوي كان يتم عن طريق الأعشاب باختلاف أنواعها واللجوء إلى الرقيا وبعض العقاقير، وعن طريق ذلك أصبح ذكر الطبيب أمامهم يعد جرما كبيرا وتعودوا على الإيمان بتلك الطرق أكثر من إيمانهم بفعالية الطب الحديث،<sup>(1)</sup> رغم أن أغلب الجزائريين الذين هاجروا إلى المدن كانوا أقرب إلى أهم المراكز الصحية بالجزائر ولكنهم لم يستفيدوا إطلاقا من العلاج بهذه المراكز الصحية، ففي حي القصبه مثلا وهو الذي حطم كل الأرقام القياسية من حيث الكثافة السكانية في العالم كما ذكرنا سابقا، فإن الأحوال الصحية لسكانها بما فيهم الوافدين الجدد إلى المدن، قد بقيت تسير من السوء إلى الأسوء دون تحرك من طرف السلطات الفرنسية.

وكانت مدينة عنابة تضم في مقابل السكنات الفخمة المملوكة من طرف المستوطنين، محتشات وقيتوهات من الأحياء القصديرية ذات الكثافة السكانية العالية، تأوي خليط من المهمشين الذين يعيشون بنوع من التحايل على ظروف الحياة وكانت شروط المعيشة بهم

(1) الزبيري، محمد العربي، المرجع السابق، ص، 47.

تشكل تهديدا مباشرا لحياتهم، حيث كان الدخان المتصاعد من معمل معالجة الفوسفات يغطي بنفاياته من الغازات السامة سماء البيوت القصديرية، وفي هذا الشأن كتب رئيس المصلحة المركزية للعمران في الجزائر محذرا سلطات الإدارة الفرنسية أن ترك هؤلاء المساكين في وسط تلك الظروف المتعفنة وفي أماكن الفضيحة تلك هو بمثابة إفناء لرصيد بشري.<sup>(1)</sup>

إن الجموع البشرية التي قررت هجرة الريف نحو المدن كانت تأمل على الأقل في الإستفادة من بعض من إمكانيات الطب الحديث، حتى و أن لم يكن كل الجزائريين يؤمنون بفعاليتها، فالذين سكنوا الحي القصديري "محي الدين" كانوا يرون يوميا المستوطنون وهم يلجون الأجنحة الطبية لمستشفى "مصطفى باشا" لإجراء الفحوصات الروتينية، في حين كان من المستحيل عليهم أخذ موعد طبي به حتى وإن كانت حالتهم حرجة ووصلت مرحلة الخطر، وهذا ما كان يزيد من تعاستهم ويضاعف شقاؤهم وهم يرون كل يوم أحد أبنائهم أو أحد أبناء جيرانهم يحجز له مكانا في المقابر الإسلامية في المدينة التي كانت الوحيدة من "المرافق العمومية" التي بإمكانها قبول أي شخص دون تعقيدات كثيرة أو تدخلات من أطراف ذات سلطة قوية.

لقد بقيت فكرة الفصل بين المرضى الجزائريين والأوربيين قائمة بعد أكثر من قرن على الإحتلال، وحتى أنها تطورت فأصبحت تعتمد على أسباب عنصرية وسياسية، فهذا النهج هو مفهوم إستعماري مبرم منذ بداية الإحتلال وكان يدعو إلى الفصل بين المسلمين والأوربيين ومس المسكن والإدارة وحتى علاج المرضى داخل المستشفى نفسه، حيث أقر

(1) DARMON, P., op.cit, P., 674.



مؤتمر أطباء الأعصاب للبلدان الناطقة بالفرنسية الذي عقد في الجزائر في عام 1938 تحت رعاية محافظ الجزائر، أن الفصل بين المرضى من المستوطنين والمرضى الجزائريين هو ضرورة لا تقبل الجدل،<sup>(1)</sup> والواقع أنه لم يكن هناك أي جدل حول هذا الموضوع، فالطرف الأوربي كان مقتنعا أن ما تم تشييده من منشآت صحية بالجزائر كانت لأجل رفاهيته، والطرف الجزائري الممثل في الجموع البشرية البائسة كانت مقتنعة بالقضاء والقدر وأن ما تم بناؤه على سواعدهم من مرافق، لم يكن يوما مبرمجا لإستقبالهم، أما ما كان يناقش في قبة البرلمان من تناطح في الأفكار بين النواب الأوربيين ونظرائهم من الجزائريين، فلم يكن سوى كلام تتناقله الجرائد فقط.

إن هذه الوضعية أوجدت حالة من الإختلال المزمن والمتواصل بين المستوى الصحي للمستوطنين والمستوى الصحي للجزائريين، فكلما كان الكولون يبتهجون فرحا من بناء ووضع حيز الخدمة لأية منشآت صحية، كان الجزائري يقتنع بأن ذلك لم يكن لفائدته، ليتم عزل الجزائريين في إطار مغلق يجذب كل أسباب إنتشار الأوبئة والأمراض.

وكانت المقاهي الشعبية المنتشرة بالحوضر والأسواق الأسبوعية مكانا ملائما جدا لتنظيم لقاءات بين الجموع الجزائرية وفرصة أيضا لنقل أي عدوى مرضية من طرف إلى طرف آخر، فهذا الإختلاط الطبيعي الذي دأب عليه النازحون نحو المدن كان مع توفر أسباب أخرى منها غياب أدنى شروط للنظافة في المحتشدات القصديرية، مفتاحا لنمو كبير للأوبئة الفتاكة والأمراض المعدية والشيء الوحيد الذي كان يصد هذه الأمراض هي المناعة الطبيعية المميزة له والتي إكتسبها الفرد الجزائري بعد تعوده على مختلف أنواع

(1) خياطي، مصطفى، الطب والأطباء...، ص ص 418-419.

الأمراض وتعدد أنماط الأزمات القاسية.

ونظرا لتوسع ظاهرة "التَّريْفِ" بالمدينة أو نقل جزء كبير من واقع الريف إلى المدينة، فقد أصبحت الأحياء البسيطة للمسلمين حقلًا واسعًا لظهور الأمراض والأوبئة الفتاكة، وارتفعت معها نسبة الوفيات بسرعة في كل الأحياء القصديرية التي يسكنها الشعب الجزائري، كما أن هذا النقل الذي يشمل عادات ونظم الريف البائدة قد أثر سلبًا وإيجابًا على المهاجرين في آن واحد، فقد أثر عليهم سلبًا لرفضهم نظم المدن وعدم تقبلهم لها بسرعة وهو ما عطل عليهم عملية التحضر، حيث اعتبر العديد منهم العلاج لدى الطبيب الفرنسي "الكافر" محرما لسوء فهمهم لتعاليم الإسلام، رغم أنهم تربوا في بيئة إجتماعية محافظة بها نظم الزوايا وتقاليد الطرقية، وفي الوقت نفسه فتح لهم هذا النقل المجال واسعًا أمامهم لإدراك معاني التطور وتعلموا قوانين التحضر وسبل الوصول إليها، بعد أن كان الفرق شاسعًا بين الأرياف والمدن قبل ذلك، خاصة وأنهم كانوا على بعد كبير عن الحياة الحضرية العصرية، فإنكشفت عيوب أهل الريف بالمدن لمدة وجيزة ولكنها سرعان ما إختفت عندما أدرك النازحون الجدد أنهم أمام أمر واقع لا مجال معه إلى التراجع إلى الوراء.

لقد كان الجزائري الذي رحل إلى المدن دائم الشك بضمير وإنسانية الطبيب الأوربي ورافضا في أغلب الأحيان العلاج في المستشفيات، فكان يقول "نحن نعرف كيف ندخل إلى مستشفياتهم، ولكن لا نعرف كيف سنخرج منها وإذا كنا سنخرج بالفعل"، فالجزائريون كانوا يستعملون كفنران تجارب من طرف الجراحين الفرنسيين الشباب، وكان العرب الموتى مفيدين في تدريب الأطباء الشباب<sup>(1)</sup>.

(1) خياطي، مصطفى، الطب والأطباء...، ص ص 421-422.

وكان بعض الأطباء يجنون الكثير من المال بسبب تلاعبهم بطريقة العلاج، حيث يذكر أحد الأطباء بمدينة الشلف أنه في صباح يوم الجمعة وهو يوم السوق الأسبوعية، كان يستقبل 50 مريضا في اليوم الواحد ويجمع 30.000 فرنك مقابل بعض الحقن المليئة بالمصل المملح، حيث كان يستغل سذاجة المرضى ويوهمهم أنه يقوم بتصوير إشعاعي رغم أنه لم يكن يملك أي جهاز للأشعة، و لا يمكن أن تتجاوز مدة الفحص ثلاث أو أربع دقائق مع كل مريض، بطرح بعض الأسئلة عليه ودون خلعه للملابس<sup>(1)</sup>.

وحتى المرضى الجزائريين الذين أصيبوا بمرض عقلي لم يسلموا من عنصرية الطب الإستعماري، فقد كان هؤلاء المرضى ينقلون إلى مستشفى "جوانفيل" بالبلدية والذي تم إنشاؤه من طرف الإدارة الإستعمارية في سنة 1938 (كانت البداية الفعلية لعمل هذا المستشفى حسب التقارير الإدارية الفرنسية في 1933)، حيث كانت تستعمل فيه طرق علاج عنيفة على الجزائريين الذين كانوا يقضون مدة طويلة على مستواه يتعاطون الدواء لإستعمالهم كفنران تجارب، عكس المرضى الأوربيين الذين كانت مدة علاجهم تتم بصورة فعالة وتكون عادة خارج المستشفى<sup>(1)</sup>، ولكن الغالبية العظمى من المرضى الجزائريين ظلوا مؤمنين بفعالية العلاج لدى الدجالين والمشعوذين على إعتبار أن ما حدث لهم لم يكن سوى مس من الجن أو الشياطين.

ونلاحظ أن الخدمات الطبية التي وفرتها إدارة الإحتلال كانت في الحقيقة موجهة بالدرجة الأولى لخدمة المستوطنين، فلجان الصليب الأحمر التي من المفروض أن تؤدي

(1) خياطي، مصطفى، الطب والأطباء...، ص ص 420-421.

(2) نفسه، ص ص 426-427.

أعمالها وفق ما تقتضيه القيم والمبادئ الإنسانية، كان تركيزها منصبا على التجمعات السكانية الأوربية في المدن الكبرى فقط. وقد عرفت التجمعات السكانية للجزائريين بالمدن كل أنواع الأمراض المعروفة آنذاك بالعالم ولم يسلم منها أي فرد من سكان هذه المحتشدات القصديرية، لذلك كنا نرى الدفاتر العائلية للعائلات الجزائرية مملوءة بالوفيات سواء مباشرة عند الولادة أو بعدها، فأمرض السل والطاعون والدفتيريا والحمى القلاعية والبوحمرون والتيفوئيد، لم تغادر منازل الجزائريين الذين إستسلموا للقضاء والقدر وهم يرون ذويهم يغادرون هذه الحياة دون قدرتهم على تغيير ذلك الوضع.

### 4-3 - الأوضاع التعليمية والنظام التربوي:

كان المهاجرون نحو المدن فاقدين لأي تكوين علمي أو فني، فالريف لم يكن محظوظا في قطاع التربية والتعليم ما عدا بعض الزوايا المنتشرة بالمناطق الجبلية والتي كانت تمنح دروسا بسيطة في الأدب وأبجديات اللغة والحساب، وركزت إهتمامها على تلقين مبادئ الشريعة الإسلامية وتحفيظ القرآن للأطفال الصغار.

وكان هؤلاء المهاجرون يأملون في إكمال تعليم أبنائهم بالمدن الكبرى أين كانوا يسمعون بقوة التعليم هناك وبوجود المراكز التعليمية الضخمة والكثيرة، كما أيقنوا أن تسجيل أبنائهم في المؤسسات التعليمية على كثرتها، سيسهل عليهم تكوين أبنائهم والنهل من أسس المدنية المتحضرة، ولكنهم اصطدموا بعراقيل عديدة منعتهم من توفير مقعد دراسي لأحد أبنائهم ولم يعد بإمكانهم حتى ضمان ذلك التعليم الجزئي الذي تلقاه الأبناء عندما كانوا بالريف.

وعليه، فقد إتجه هؤلاء الأطفال إلى الشوارع التي كانت قد اكتظت بأمثالهم طلبا للغذاء ودفاعا عن مكانهم في أزقة المدن، وسرعان ما أصبح هؤلاء الأطفال باعة للجرائد، وبعضهم ماسحي أحذية أو حاملي مشتريات الكولون في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون مكانهم بالمدرسة، وهكذا تبخر حلم الوافد الجديد إلى المدينة في الحصول على عمل وسكن من جهة، وعلى أن يصبح ابنه مستقبلا طبيبا أو معلما من جهة أخرى.

إن ساكن مناطق الريف قبل إلتحاقه بالمدينة، كانت قريته تحتوي على مدرسة لم يلتحق بها أي معلم مثلما حدث في الماضي حين لم ير هذا القروي أي طبيب أو ممرض، ولم يلاحظ أبدا عمليات توظيف للبطالين،<sup>(1)</sup> ولكنه كان يشاهد بالمدينة مراكز تكوين عديدة ومدارس كثيرة دون أن يحظى ابنه بمكان له فيها، كما كان يلاحظ كثرة المراكز الطبية وفتح المجال لتشغيل بعض البطالين دون أن ينال من ذلك شيئا.

إن الجزائر التي أعتبرت في نظر التشريع الفرنسي أرضا فرنسية وأن التنظيم الإداري المعمول به بفرنسا هو السائد بالجزائر، كان من المفروض أن يكون النظام التعليمي الخاص المطبق على أطفال المستوطنين هو نفس النظام التربوي المطبق على الأطفال الجزائريين، ولكن ما كان معمولا به بالجزائر يخالف كل الأنظمة والمقررات التعليمية التي تطبق بفرنسا على الفرنسيين، وحتى الإعتمادات المالية التي كانت موجهة على الورق لتنشيط التعليم الموجه لفائدة المدرسة الأهلية كانت شحيحة جدا إن لم نقل منعدمة، عكس ما كانت عليه الإعتمادات الموجهة لفائدة المدرسة الفرنسية بالجزائر

(1) TILLON, Germaine, *L'Afrique Bascule Vers l'Avenir, l'Algérie en 1957 et Autres Textes*, , les Editions de Minuits, Paris, France, 1960, P.44.

الخاصة بتعليم الأوربيين، ونفس الملاحظة كانت على الوسائل البيداغوجية المستعملة لدى المدارس الرسمية.

ولم تشكل المحتشدات القصدية التي أقامها الجزائريون النازحون نحو المدن أي ضغط على السلطات الإدارية للاحتلال الفرنسي لإنشاء بعض المدارس بالقرب من هذه الأحياء، وبالتالي توفير مقاعد مدرسية إضافية من شأنها تخفيف الضغط على المدارس الأخرى، كما أن جل النازحين نحو المدن لم يكن تعليم أبنائهم الشغل الشاغل لهم في حقيقة الأمر، فالأكثريّة منهم كانوا يعانون من الأمية والفقر المدقع الشيء الذي أثر سلبا على حماسهم في البحث عن مقعد بيداغوجي للأطفال في سن التمدرس، وأغلبهم كان غير قادر إطلاقا على توفير قسط من المال لشراء بعض من مستلزمات التمدرس.

والأكثر من ذلك أن جموع الأطفال الذين كانوا قد يترددون سابقا على الكتاتيب والمدارس القرآنية حينما كانوا بالأرياف، لم يعد بإمكانهم زيارة المدارس الحكومية بالمدن الكبرى، وتحولوا إلى أطفال شوارع مثل أقرانهم من الأطفال الجزائريين الذين سبقوهم في الهجرة إلى المدن والسكن في مثل هذه الأحياء القصدية، وأصبحوا ينافسونهم ليس على مكان في المدرسة فحسب وإنما على مكان في الشوارع الواسعة أيضا لإمتهان حرفة مسح الأحذية أو الأسواق لحمل القفف والأمتعة الخاصة بالمستوطنين مقابل بعض الفرنكات أو عرض بعض السلع على الأرصفة وبيع الجرائد التي كانت تدر عليهم مدخولا بسيطا يساهم في توفير بعض الخبز لعائلاتهم.

وعلى هذا الأساس لم تكن المدارس التي تم إنشاؤها على مستوى المناطق الحضرية كافية لاستيعاب الكم الهائل من الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس القانونية،

وعلى سبيل المثال تشير المصادر إلى أنه لم تكن توجد أية مؤسسة تعليمية داخل مربع شوارع "مارينغو، بن شنب حاليا" أو "غومبيتا، سوسطارة حاليا" أو "شارع لافيكوار، باب جديد حاليا" أو "فيردان"، أي في مجمل القصة تقريبا<sup>(1)</sup>، ولذلك كان يستوجب على الأطفال المحظوظين الذين تمكنوا من ضمان مقعد في هذه المدرسة قطع أزقة القصة للوصول إلى المدرسة وهم بلباسهم البالي وسراويلهم المرقعة وفي الكثير من الأحيان حفاة في الصيف والشتاء.

وتذكر بعض الشهادات أنه عندما فتحت المدارس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان مصير التلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية للدراسة الإجبارية أن طردوا من المدارس بكل بساطة،<sup>(2)</sup> حيث وجدوا أنفسهم في الشوارع وكان عليهم التوجه إلى بعض الورشات لإيجاد عمل أو البحث عن سبيل لتعلم مهنة يسترزق منها ويضمن دخلا يساعد به عائلته قدر المستطاع.

وقد بقي الكولون أوفياء لمبادئهم الرامية إلى تقليص الميزانية السنوية للتعليم أو إعادة النظر في الإعتمادات المالية الخاصة بتطوير البرامج التعليمية الموجهة لفائدة الجزائريين، وتعلت أصواتهم الراضية ضد أي مشروع بإمكانه تحسين وضعية التعليم، مبررين هذا الرفض بأن ذلك يعد تهديدا صارخا لمصالح فرنسا، كما أن أي إصلاح في هذا المجال سيدفع الجزائري إلى المطالبة بإصلاحات أخرى كانت فرنسا في غنى عنها، فضلا عن المتاعب التي يمكن أن تظهر في مجال الحقوق العامة والفردية ويفتح بابا جديدا من الصراع السياسي مع الشعب الجزائري.

(1) دوم، أحمد، المرجع السابق، ص ص 13-14.

(2) نفسه، ص، 24.

إن المشكل الذي كان مطروحا بالجزائر لم يكن أبد في العلاقة الثنائية الموجودة بين "الأوربي والمسلم" ولا العلاقة بين "الكولون والأهالي"، ولكن المشكل كان مطروحا بحدّة بين "الريف والمدينة"<sup>(1)</sup> فالريف أُعتبر دائما قاصرا وغير قادر على الوصول إلى التعبير عن ذاته أو إدراك معاني الحضارة الرائدة بالمدينة، وكان من الخطأ الكبير حينما صدّق سكان الريف هذه النظرية المبنية على أساس التفوق الطبيعي للمدينة، وأمام ذلك أصبح ساكن الريف يشعر بمركب النقص أمام المدينة وأضحى غير قادر على تجاوز هذه العقدة والتي مازالت تلاحق أهل الريف حتى اليوم.

وهكذا أصبحت الحالة الإجتماعية للسكان المهاجرين نحو المدن معقدة جدا، وأصبح الوافد إلى المدينة يمقت على الوضع المادي الذي آل إليه بعد أن كان يعيش ببساطة وعلى الموجود بالريف، ولكنه من جهة ثانية أخذ يبحث عن الحلول المجدية للخروج من أزمته التي أصبح يعيش فيها، وأدرك بسرعة كيفية التعامل مع قوانين المدينة والتحكم في أبعديات العلاقات الإجتماعية المنشأة بالحوضر الكبرى، كما تلقى المبادئ الأساسية للإمساك بالعصى من الوسط، وعندما أحس بوجوده وشعر بكيانه كانت كل الظروف قد هُيئت له للدخول إلى النضال الإجتماعي، الذي سرعان ما تحول إلى نضال سياسي أنساه متاعبه اليومية وأزال عنه همومه الإجتماعية، ومنحه فرصة التعبير عن ذاته المقهورة والتي كانت غائبة عنه حينما كان يعيش على هامش الحياة بالريف.

#### 4 - النشاط السياسي للنازحين نحو المدن وظاهرة التحضر الجديدة:

لم تتقبل المدن بسرعة مطالب الوافدين إليها ولم تستطع أيضا تلبية رغباتهم المادية

(1) TILLON, Germaine, *op.cit*, P.83.



والإجتماعية، خاصة وأن قناعة أهل الريف قد فشلت في كسب عطف ورضى أهل المدن، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور صراع إجتماعي قوي بين أعراف ونظم أهل الريف ومبادئ أهل المدن، فالقطيعة التي حدثت بين الأرياف والمدن منذ 1830 لم تكن مؤقتة بل إتصفت بالديمومة الحضارية وهذا ما جعل إمكانية التفاهم والتناسق بعيد المنال، رغم المحاولات العديدة المتبادلة بين الريف والمدينة من أجل الوصول إلى حل يرضى كل الأطراف.

ورغم هذا الرفض الأولي الذي تعرض له المهاجر نحو المدينة، إلا أنه بدأ يشعر جديا بإحساس غريب يطارده، فقد تولد لديه شعور مزدوج بالإعجاب والكرهية نحو المستعمر، أما الإعجاب فكان فيما توصل إليه هذا الأجنبي الذي يسيطر على أوضاعه ويسيرها بإحكام لما يملك من معرفة وتقدم وإزدهار، وأما الكراهية فكانت ناتجة عن الإحساس بكون ذلك الأجنبي هو الذي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يصدده أحد عن ذلك،<sup>(1)</sup> وبهذا الشعور المزدوج أصبح المهاجر نحو المدن يعيش إضطرابا نفسيا عميقا، وهو يعلم في قرارة نفسه أنه لن يصل إلى تحقيق التطور الذي تشهده الحضارة الأوربية، وفي الوقت نفسه كان يعلم أنه سيفشل في مواجهة صاحب تلك الحضارة، لأن المعركة لم تكن فيها فرص الإنتصار متاحة دون إستعدادات أولية أو دون خبرة حضرية.

وأمام رفض المدينة له من جهة ورفض المحتل له من جهة أخرى، وجد نفسه وحيدا وسط مجتمع غابت عنه تقاليد الروحية وتفككت روابطه الإجتماعية وضاعت مفاهيمه التربوية في زخم الحياة المدنية العصرية، كما شاهد بداية إنحلال الروابط الأسرية داخل

(1) الزبيري، م.ع، المرجع السابق، ص، 49.

المجتمع المدني، وهكذا أصبح واضحا بأن المجتمع الجزائري قد عرف تغييرا جذريا واضحا في كل المجالات، وأضحى مختلفا عما كان عليه في القرن الماضي، وحتى وإن كان هذا التغيير إراديا أو تلقائيا، فالأكيد أنه ظهر لدى هؤلاء المرفوضين مشروع تنظيم سياسي في نفوسهم، منحهم تأطيرا وطنيا كان غائبا عنهم حينما كانوا بالأرياف<sup>(1)</sup>.

وقد بقي المفهيم الشعبي بالمدينة المكان المفضل للعاطلين عن العمل و فيها بدأت العلاقات العامة تتطور بين المناضل السياسي المتمكن لغويا، والذي سكن المدينة منذ مدة والوافد الجديد إليها من الريف، وتوسعت هذه العلاقات لتصبح أكثر إرتباطا وتناسقا يوما بعد يوم، وبالمدينة أين كان يتواجد مركز ثقل الإستعمار، كانت أيضا الأفكار الوطنية المنادية صراحة بالإستقلال تتوسع وتتطور يوميا،<sup>(2)</sup> وهو الأمر الذي أدى إلى بداية ظهور فكرة ثوري جديد لدى المهاجرين إلى المدن والذين بدؤوا يكتسبون تدريجيا ثروة سياسية كبيرة وأصبحوا يدركون بسهولة الفرق الموجود بين الوطن والعدو وبين الحرية والعبودية وبين الإستقلال والإحتلال.

وبالأحياء القصديرية التي نمت بالمدن الكبرى، كان يعيش النازحون الجدد رفقة بعض الحضر المرفوضين، وبالتحام المرفوضين من الحضر مع الوافدين الجدد من الريف كونا معا بوسط هذه الأحياء، طائفة إجتماعية مقهورة وضحية لعدم إندماج حضري- ريفي تصاعدت بينها نسبة البطالة، ورأت تقهقر المدنية الإسلامية من جهة وتطور المدنية

(1) GRIMAL, H., *op.cit.*, P.366.

(2) STORA, B., *op.cit.*, P.P. 96, 97.

الأوربية من جهة أخرى،<sup>(1)</sup> الشيء الذي جعل من هذا المجتمع الكادح، مجتمعا واعيا بمصيره ومدافعا عن حقه في الحياة.

إن الجزائر التي بقيت بإرادة الكولون بلدا زراعيًا بعد إفشال مشاريع التصنيع على العكس من المغرب الأقصى الذي شهد تطورا ملحوظا في هذا الميدان،<sup>(2)</sup> إضافة إلى التراجع الكبير الذي عرفته المدنية الإسلامية وفتحت المجتمع المدني الإسلامي على المطرودين من الأرياف بعد مدة طويلة ونمو ظاهرة البيوت القصديرية، كانت كلها أسبابا موضوعية لإلغاء كل التقاليد والأفكار البالية التي لم تعد تصلح زمانيا وأوجدت البديل لذلك، فتغيرت لغة الحديث ومنهجية الطرح السياسي، وهذا ما جعل الوافد الذي حل مؤخرا بالمدن يبدأ في فرض نفسه وسط المجتمع ويحاول الاندماج بشكل طبيعي في الحياة المدنية التي كانت قد رفضت غيره سابقا.

لقد حافظت المدن الكبرى على دورها القيادي في تحريك عجلة التطور باعتبارها مركز الثقل للإحتلال وعليها إعتد لمدة طويلة، وبذلك بقيت تمثل الممر الرئيسي المفروض على أي شخص أو طائفة أن تمر منه للوصول إلى التحرر الإجتماعي ومنه إلى النضال السياسي، ولا نقصد هنا تلك الحرية الجزئية التي نالها المهاجرون نحو المدن في السابق، ولكننا نقصد الحرية الإجتماعية التي تستطيع أن تجعل من المهاجرين أحرارا في حديثهم وتحركاتهم وفي مطالبهم، دون أي عقدة خوف أو مركب نقص يفشل عزيمتهم ويفقد وجودهم.

(1) STORA, B., *op.cit.*, P.96.

(2) GUERIN, D., *op.cit.*, P.227.

إن جهل سكان الريف لعالم السياسة وبقائهم على هامشه لمدة طويلة كان في الواقع بسبب تنوع قانونهم الإجتماعي بالريف وبعدهم عن مراكز الثقل الموجودة بالمدينة، وهو ما منعهم من الوصول إلى تحديد برنامج وحدوي شامل وتنظيم موحد، على إعتبار أن المدينة هي المركز الرئيسي للإنتاج وذات تنظيم إجتماعي مغاير لما هو معمول به بالريف إضافة إلى وجود إستقلالية شبه تامة في طرق التسيير،<sup>(1)</sup> وهذا النزوح نحو المدن منح الفرصة كاملة للجزائريين للتعرف على أسس التعامل الإجتماعي والسياسي بالمدينة ذات السلطة المركزية وسهل لهم التعرف على الأسس العامة لحقوق الأفراد والدفاع عن مبادئهم رغم تناقضها مع مبادئ وأعراف المدينة بقوتها الإدارية وسيطرتها السياسية، فأصبح تحول النضال السياسي "البدائي" من الريف إلى المدينة، ضرورة ملحة تفرضها شروط الحياة العصرية الجديدة التي تفاجؤوا بها بالمدن.

وهكذا أصبحت المراكز الحضرية مكانا لانقلا لتطور فكرة الإستقلال الوطني، ليس فقط بواسطة المستويات الإجتماعية و السياسية والثقافية للرجال الذين يدفعون بعجلة هذه المستويات نحو الأمام، ولكن أيضا بتحكم هذه المستويات في آلاف المقهورين والمرفوضين بالمدن.<sup>(2)</sup>

وتقول الباحثة الإجتماعية "جيرمان تيون" أنه في أي كوخ من أكواخ مدينتي قسنطينة أو الجزائر كنا نسأل الأطفال عما يحلمون به، وكان الطفل الصغير يجيب بأنه يتمنى أن يملك سيارة فخمة، وكل الفتيات الصغيرات كن يتمنين أن يتعلمن و فقط، ولكن في بلد مثل الجزائر وفي وضعية مثل وضعيتهم، لا يمكن للطفل أن يملك سيارة في المستقبل

(1) STORA, B., op.cit., P.94.

(2) IBID., P.94.

ولا يكون للفتاة الحق في التعليم،<sup>(1)</sup> والأكيد أن هذه الأحلام كان يمكن لها أن تتحقق لولا وجود فرنسا بالجزائر، وهو ما سيدركه هذا الطفل وتلك الفتاة، وسيكون حقدما كبيرا على فرنسا وسيحاول كل واحد منهما إيجاد وسيلة لتحقيق حلمه وذاتيته، فيلتحق الاثنان معا بالحركات السياسية والثورية وهم يحملون شحنة كهربائية قوية.

ولكن هذا لا يعني أبدا أن هذا الطفل قد ثار لأنه لم يحقق حلمه في إمتلاك سيارة وأن تلك الفتاة قد دخلت المعترك السياسي لأنها فشلت في إيجاد مكان لها بالمدرسة لأن القضية أكبر من ذلك كثيرا، فالطفل على رغم صغر سنه سيبدأ بتعلم أسرار النضال من شوارع المدينة ويسعى تدريجيا لتترك عمل مسح الأحذية أو بيع الجرائد أو "حمل الحقائب"، والفتاة ستدرك من خلال حفلات الولائم والأعراس معاني كلمات الحرية والاستقلال التي كانت تلقوها على مسامعهن مناضلة سياسية إستغلت فرصة هذه المناسبة لتمرير خطاب سياسي كان سهل الطرح و واضح الهدف.

وقد كان لزاما على أغلب النازحين نحو المدن الإستعداد لمجابهة الواقع الحضري في وقت بدأت تنتشر فيه أفكار التحضر وكيفية الاقتباس الفكري من الغرب وإمتلاك وسائل الإدراك لمفاهيم الحركة التحضرية بالجزائر رغم أن ذلك لم يكن متاحا بسهولة لهم، ذلك أنهم وجدوا صعوبات كثيرة في فهم الخطابات السياسية التي كانت تثار حول ظاهرة التحضر وطرقها، والتي لقيت بعد مدة صدى واسعا لدى الوافدين إلى المدن وبدؤوا يدركون معاني عدة مصطلحات مثل الحرية والتحضر والثورة والإستقلال، خاصة وأن سكان الأرياف كانوا منذ أمد بعيد يتميزون بالبساطة في تعاملهم مع الأشياء زيادة على أن المدينة

(1) TILLON, G., *op.cit.*, P.P. 88, 89.

كانت تمنح بعض الفرص للأفراد لتفجير طاقاتهم، فوجد النازحون في ذلك فرصة للتحويل من المطالبة بالحقوق الاجتماعية إلى المطالبة بحقوق أخرى في إطار مشروع تحقيق النجاح الاجتماعي الشامل.

ولتحقيق مثل هذا النجاح كان مفروضا على الفرد القادم إلى المدينة أن يقطع كل اتصال له بنظم وتقاليد قريته أو قبيلته ذات الأصل الريفي الفلاحي، حتى تكون له الإستقلالية التامة في إختيار نظم جديدة بعد أن نجح في التحول إلى مناضل سياسي،<sup>(1)</sup> سرعان ما أظهر كفاءته في تلقين مبادئ النضال الوطني للملتفين من حوله، كما بدأ في إلقاء بعض من خطباته مع كثير من الحيطه والحذر على البعض من معارفه، وإندمج كلية بالعديد من الأفراد الذين سبقوه في ميدان الكفاح الثوري الوطني.

وفي هذا الإطار مثلت بعض المدن حلقة وصل بين القرى والمدن الكبرى حيث لعبت دورا فعالا في تحضير الوافدين إليها وتلقينهم المبادئ الأولية لعملية التحضر، فمناجم الونزة القريبة من مدينة "تبسة" عرفت قدوم آلاف الوافدين إليها بحثا عن سبل أفضل للعيش، فليس من الغريب إذا أن ينظم هؤلاء الوافدين الذين وجدوا مكانهم في هذه المدينة إلى المنظمات السياسية التي كانت تنشط بتلك المدينة، وبسوق أهراس كوّن حزب مصالي الحاج أقوى فرقة بالجزائر كلها، وبلغ عدد المنخرطين في هذه الحركة حوالي ثمان مائة مناضل مؤطرين بطريقة جيدة.<sup>(2)</sup>

(1) STORA, B., *op.cit.*, P.94.

(2) *IBID.*, PP 98- 101.

والحقيقة أن هذا الحزب الذي نشأ في الأوساط العمالية بباريس لم يكن من الصعب عليه إستقطاب العاطفة العمالية بالجزائر، فكل هذه الجموع الوافدة إلى منطقتي "تبسة" كانوا عمالا بمناجم الونزة، ليكون إختيار هؤلاء العمال لهذا الحزب بالذات عن إقتناع بسبب مبادئ الحزب الوطنية ذات الإتجاه الثوري الاستقلالي والداعية إلى تغيير الوضع جذريا، وهذا ما يتلاءم كلية مع المبادئ التي تربي عليها هؤلاء بالريف، وذلك تذكيرا بتاريخه النضالي وعربون محبة وتعاطف مع الأشواط التي قطعها الحزب مع العمال سواء بفرنسا حينما كان يعرف "بحزب نجم شمال إفريقيا" أو بالجزائر حينما كان يعرف "بحزب الشعب الجزائري"، كما كان الحال عليه أيضا في مناطق أخرى من الوطن خاصة وأن هذا الحزب كان بسيطا في طرحه السياسي وخطاباته الثورية.

وإضافة إلى هذا، فإن كل العمال كانوا مندفعين وثوريين ويرغبون في تغيير الوضع بسرعة وبدون منهجية، وهذه الآمال كانت غائبة عنهم حينما كانوا بالأرياف فوجدوها بالمدن، ونفس الشيء يقال عن الحزب - حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية - الذي كان يبحث عن رجال من هذا النوع وبهذه الصفات، ورغم نقص تقنياتهم وضعف أيديولوجياتهم إلا أن هذه الحزب إستطاع أن يوطرهم وينظمهم تنظيما سياسيا جيدا بالمناطق الحضرية التي حلوا بها ليصبح لديهم رصيда ثريا من الوطنية الأكثر تأصلا وقوة.

والملاحظ أن هؤلاء المنخرطين بالحركات الوطنية وخاصة "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" قد قاموا بنقل مبادئ الأحزاب إلى قراهم الأصلية وأنشؤوا خلايا سرية سياسية بهذه القرى، ففي إنتخابات 19 أكتوبر 1947 الخاصة بالانتخابات البلدية إستطاعت هذه الحركة أن تحقق إنتصارات عديدة حيث تمكنت من تمثيل الجزائريين في

110 بلدية،<sup>(1)</sup> وهذا بواسطة عدة مناضلين منخرطين بالحزب أخرجوا مبادئ الحزب إلى أقاليم حضرية وأخرى ريفية كانت في حاجة ماسة إلى مثل هذه المبادئ الثورية.

و لم يكن هذا المناضل الوطني ذو الأصل الريفي سوى عامل منحدر من الريف نزح نحو المدينة أين كسب معركة التحضر بعد عملية مواجهة طويلة مع واقع المدن الحضرية، إنتهت بتحقيقه لحلمه بإثبات ذاتيته في قلب معركة بدأها منذ 8 ماي 1945 بأغلب المدن الحضرية الجزائرية.

كما عرف هذا الوافد الجديد إلى المدن أيضا مأساة "المنظمة الخاصة" في مارس 1950، وذلك إثر اكتشافها من طرف البوليس الفرنسي لأن أغلب المناضلين بها كانوا ينحدرون من أصول ريفية رحلت إلى المدن منذ مدة ليست بعيدة، وبعد اكتشافها فرّ العديد منهم وإلتحقوا بالمداشر والقرى بالجبال حتى إندلاع الثورة، وبعضهم أصبح يجول بالجزائر كلها بأوراق مزورة باحثا عن مكان آمن تحت غطاء الحركة الوطنية الثورية.

وفي هذا الإطار كان قطاع النقل بالسكك الحديدية مثلا يشهد قوة عمالية جزائرية كبيرة، ميزها التطور المدهش للعلاقة بين الثورة الوطنية والحركات العمالية، إذ كان من بين إثني عشر مسير لقطاع الترام والسكك الحديدية وهم "أحمد مزغنة، عمار خيضر، حسين لحر، على بن سماعين، سعيد بوزرار، مصطفى دشوق، محمد دوار، العيد خفاش، محمد خيضر، محمد رضاني، لخضر رباح و عبد القادر تفاحة"، أربعة فقط وُلدوا بالجزائر العاصمة و نشأوا بها وخمسة منهم تعود أصولهم إلى منطقة القبائل، زيادة على

(1) STORA, B., *op.cit.*, P.101.



إثنين كانوا من أطراف مقاطعة الجزائر وواحد من الجنوب القسنطيني<sup>(1)</sup>، ومنه فإن أكثر من نصف هؤلاء إنتقلوا إلى المدن الكبرى وبالضبط إلى مدينة الجزائر بحثا عن العمل والسكن بقصد الإستقرار والهروب من جحيم الريف، ليجدوا الجو الملائم لتفجير طاقاتهم ضمن النقابات العمالية وإحتضنهم من بعد الحس الوطني الثوري.

والواقع أن هؤلاء المناضلين الذين ذكرناهم والذين سيشكلون فيما بعد قوة رئيسية في "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، كانوا في السابق قد إنخرطوا في الحزب الوطني الثوري الذي أنشئ بمبادرة من الحزب الشيوعي الجزائري، ومن الذين إنخرطوا فيه نذكر "أحمد مزغنة"، وكل هؤلاء قادوا نضالا إجتماعيا قاسيا ضد الظلم في العمل و معاملة العامل المسلم والدفاع عن المطالب الإجتماعية للعمال المسلمين التي كانت ملخصة في تعديل الأجور وتنظيم ساعات العمل و ضمان الأكل والمنح، وذلك بإنخراطهم في النقابات العمالية ذات الإتجاه الشيوعي في بداية الأمر ثم التحول إلى الإتجاه الوطني الثوري.

أن "أحمد مزغنة، محمد دوار وعمار خيضر" كانوا قادة رئيسيون في الحزب الوطني الثوري وهم الذين سيؤسسون النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا بالجزائر في 1933 رفقة "محمد مسطول"، ومن هؤلاء سيخرج جيل جديد وقوي في العمل السياسي، فأحمد مزغنة ومحمد خيضر" سيكونان مندوبان من ضمن الخمسة الذين نجحوا في إنتخابات الجمعية الجزائرية بعد سنة 1946 مع "الحركة من أجل نتصار الحريات الديمقراطية"، أما في الحركات العمالية، فقد كان "سعيد بوزرار" رئيسا لنقابة "الترام

(1) STORA, B., *op.cit.*, PP. 111- 112.

واي" خلال عهد الجبهة الشعبية، في حين أصبح "عبد القادر تفاعحة" أميننا عاما لنقابة عمال السكك الحديدية للجزائر العاصمة في 1950.

وعند إندلاع ثورة نوفمبر إلتحق إثنان من هؤلاء بجبهة التحرير الوطني مباشرة وهما "الخضر رباح ومحمد خيضر" ويمكن القول بأن هؤلاء المناضلين السياسيين الذين وفدوا إلى المدن الكبرى سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها، قد كانوا مقتنعين تماما بفكرة التحرر الإجتماعي أولا ومن كل الروابط والإلتزامات إتجاه النظام القبلي الذي عاشوه بالريف ثم عملوا على دعم فكرة التحرر السياسي ومحاربة الإستعمار كظاهرة عالمية كمرحلة ثانية، ورغم أن هؤلاء قد إصطدموا برفض المدن لهم في مرحلة قدومهم الأولية، إلا أنهم كانوا يدركون جيدا أن تغيير الوضع لا يأتي بسهولة وبمحاولة أولى، لأن طبيعة تعاملهم مع الأرض حينما كانوا بالريف قد علمتهم أهمية المحاولة للوصول إلى المبتغى وبتكرار المحاولات، وجدوا أنفسهم ضمن قافلة السياسية التي ستشارك في تحديد كيفية النضال الثوري.<sup>(1)</sup>

وقد عرفت المدن الجزائرية الكبرى ظاهرة إجتماعية خطيرة بعد قدوم آلاف المطرودين من الأرياف، تمثلت في إنتشار و ظهور جماعات كبيرة من المهملين أو "المتشردين" بشوارع المدن الكبرى و هؤلاء لم يكن لهم الحظ في ممارسة أي عمل لضمان بقائهم على قيد الحياة، أو القيام بأي واجب يشرعه لهم القانون الوضعي بالجزائر، وهؤلاء المتشردين هم الذين تحدثت عنهم الباحثة الإجتماعية "جيرمان تيون" حين ذكرت أن حوالي ثلاثة أرباع الرجال من الجزائريين هم على حافة التشرد<sup>(2)</sup> والضياع بأزقة المدن الكبرى.

(1) STORA, B., *op.cit.* P.114.

(2) TILLON, G., *op.cit.*, P.54.

إن هذا التشرّد أو "الطرد الإجتماعي" كان في حقيقة الأمر تحصيل حاصل بالنظر للسياسة الإجتماعية الفرنسية الممارسة بالجزائر، وهو ما سيدفع بهؤلاء إلى ساحات المواجهة حتى وإن كانت هذه المواجهة عشوائية ولا تتم عن روح سياسية وطنية، غير أنها كانت صادرة من لدن أشخاص مهملين وجدوا في هذه المواجهة وسيلة لتحقيق رغباتهم في الحياة، ولم يرضوا البقاء على هامش الحياة العامة وهم يلاحظون اللاعدالة المفروضة في الجزائر بين الجموع الجزائرية المهمشة والطائفة الأوربية المتحكمة في مقاليد السلطة.

وفي هذا الشأن نذكر مثالا صادقا عن مدى تطور الفكر الفوضوي الوطني الثوري لدى جماعات عديدة من الشباب الجزائري كانوا يعيشون على هامش الحياة العامة بالجزائر، حيث كان رد فعلهم طبيعي على الوضع العام الذي أنتجته الإدارة الإستعمارية، فعندما أعلن حزب "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" على إعتبار تاريخ 8 ماي 1947 يوما للحداد الوطني بمناسبة الذكرى الثانية للحوادث التاريخية الدامية، صدرت الأوامر الحزبية بإغلاق كل المحلات التجارية وتم منع الغناء والموسيقى، وشهدت الجزائر العاصمة هدوءا تاما يشبه سكون الليل، قام "رابح زعاف" المعروف تحت إسم "رابح دوزيام"، وهو أحد شبان المقاطعة الثانية لحي القصبية، وأصبح رئيس جماعة من المتشردين بالقصبية، حيث قام رفقة جماعته بمهاجمة فرقة من البحرية الفرنسية والذين كانوا متوجهين عبر شارع "مارينفو شارع عرباجي حاليا"، نحو المناطق المحرمة بمنطقة القصبية وذلك دون أسلحة، وقد أصيب منهم عدد كبير، ويمكن أن نعتبر أن هذا السلوك كان إنتقاما لقتلى المسلمين في حوادث الثامن ماي من سنة 1945<sup>(1)</sup>، وخلال الثورة سيتم

(1) AIT-AHMED, Hocine, *op.cit.*, P.110.

تجنيدته هو وجماعته من طرف "ياسف سعدي" خلال معركة الجزائر، كما سيتم تكليفه خلال الثورة بمتابعة مخبري الشرطة الفرنسية وتصفيتهم، وقد قدم خدمات كبيرة للثورة وعمل على حماية بعض الشخصيات الثورية، إلى تاريخ إعتقاله من طرف البوليس الفرنسي عام 1956.

ويمكن إعتبار هذا العمل إنتقاما لوضع إجتماعي قاهر وينم عن التفكير الجدي في وضع مخطط جديد لمواجهة الأوربيين المتسببين الرئيسيين في تعاسة الشعب الجزائري، ولم يكن "رابح دوزيام" هو الوحيد من بين هؤلاء المتشردين الذين خدموا الثورة الجزائرية ولكن غيرهم كثيرون، ونذكر منهم على سبيل المثال "علي لابوانت"\* الذي كان بانسا بأحياء القصبه ورغم ذلك كان متحمسا للعمل الثوري، فتم تجنيده خلال معركة الجزائر، وهذا ما يؤكد أن هؤلاء المتشردين قد وجدوا الفرصة كبيرة أمامهم لتقديم جهدهم للثورة وتفجير طاقتهم فيها.

إن هذا الوسط الإجتماعي الذي كان يعيش في وسطه هؤلاء المحرومين يؤكد أيضا أنه يمكن أن يقدم رجالا يصنعون تاريخا مميذا وخاصة بهم، ولكن القيادة العامة للثورة لم تقدم لهم إطلاقا مسؤوليات سياسية لأن هذا سيكون إغتيالا للثورة وللتنظيم السياسي<sup>(1)</sup> بسبب

\* **عمار علي المدعو علي لابوانت**، ولد بمليانة في 14/05/1930، بمدينة مليانة بعين الدفلى، لم يلتحق بالمدارس بسبب فقر عائلته، تم سجنه وعمره 13 سنة وبعدها مباشرة رحل نحو العاصمة، إمتن حرفة "بناء" ثم تخصص في لعب الورق منذ 1945، ليصبح زعيما لجماعة من المتشردين بالقصبية، تمت محاكمته عدة مرات "سرقه عتاد عسكري في 1943، إغتصاب في 1950، الإعتداء والعنف في 1952 ومحاولة القتل في 1953، حيث سجن في "بربروس" أين أقنعتة جماعة من السياسيين الثوريين بضرورة الإلتحاق بالثورة، فقام بالفرار خلال عملية نقله إلى سجن "داميات"، إتصل ب"ياسف سعدي" الذي جنده خلال معركة الجزائر بدأ بمتابعة مخبري الشرطة الفرنسية وتصفيتهم، كما ساهم في وضع القنابل بأماكن تجمع الأوربيين، تم الحكم بالإعدام غيابيا، استشهد في 08/10/1957 بالقصبية رفقة حسيبة بن بوعلي، محمود بوحميدي وعمر ياسف "لوتي عمر". أنظر:

<https://fr.m.wikipedia.org>.

(1) AIT-AHMED, H., **op.cit.**, Note (1), P.111.

ضعف مستواهم الثقافي والسياسي وحماستهم الزائدة في معالجة الأمور السياسية الخطيرة وكذا إرتجاليتهم في معالجة القضايا العويصة وعشوائيتهم في التعامل مع الأحداث الهامة، ولهذا فمعظم هؤلاء كانوا مراقبين من طرف القيادة السياسية قصد تجنيدهم في صفوف الحركة الوطنية دون منحهم مناصب سياسية قيادية تعود على المسار السياسي للحركة الوطنية الثورية بالسلب.

وفي هذه الظروف كانت المرأة الجزائرية التي رافقت زوجها في نزوحه نحو المدينة تأمل هي الأخرى في إيجاد مكان لها ضمن المجتمع المدني المتحضر، لتحاول تعويض شيء من حياتها البائسة التي عاشتها بالريف، ولم يكن من السهل عليها النجاح في ذلك وهي ترى فشل زوجها في العثور على عمل مثل بقية الرجال الآخرين الذين كانوا على حافة الضياع، وحتى أملها في الحصول على فرصة لتسجيل بعض من أبنائها في المدارس العديدة المنتشرة بالعاصمة كانت تشاهدها وهي تتضاءل سريعا.

وبعد تغير النظرة الإيديولوجية لأقطاب الحركة الوطنية من المطالب الجزئية إلى المطالب الكلية المعتمدة على النضال المباشر والمطالبة بالإستقلال، وجدت المرأة الجزائرية نفسها مقحمة في هذا الصراع لأنها أضحت رقما بارزا يمكن له أن يغير وجه الواقع السياسي بالجزائر.

وخلال هذه الفترة إستقطبت المرأة اهتمام أحزاب الحركة الوطنية وأصبحت تشارك في الإجتماعات والتظاهرات التي كانت تدعو إليها الأحزاب الوطنية عبر مدن وبلديات الوطن، وفي هذا الإطار يشير مسير إدارة البلدية المختلطة في "عين مليلة" في تقريره

الشهري لجانفي 1949 إلى النساء المشاركات في تظاهرات الأحزاب بدوار "الجناح"،<sup>(1)</sup> ونشير هنا إلى أن المرأة الجزائرية كانت بالنسبة للأحزاب الجزائرية مهمة في حزبين فقط، هما "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري"، وكان الهدف من هذه الإنظام بالنسبة لهذين الحزبين "جعل ديكور الحزب يبدو أكثر جمالا فقط".

وقد كانت بالجزائر بعض الجمعيات النسائية التي أوجدت إطارا خاصا للمرأة الجزائرية بهدف تفجير طاقاتها المكبوتة، ومن هذه الجمعيات من كانت ذات إتجاه وطني تسعى إلى الدفاع عن المصالح العامة للجزائريين وتعمل على تحقيق إستقلال الجزائر ودعم طرق ذلك، ومنها من كانت ذات إتجاه إداري يهدف إلى المحافظة على الوضع الراهن وكسب ثقة المرأة الجزائرية، وبعض هذه الجمعيات وضعت في الإطار السلبي لعدم وضوح برنامجها و تناقض مطالبها.

ومن بين هذه الجمعيات التي تم إنشاؤها نجد "الإتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر"، الذي تم إنشاؤه في شهر أفريل من سنة 1937 بأعالي "تيلمي" - شارع كريم بلقاسم حاليا-، بعد إجتماع ضم 36 امرأة نصفهن جزائريات، وقد جاء في المحضر الإفتتاحي الذي حرر من طرف الأروبيات، بأن هذا الإتحاد هو تقارب بين النساء الأروبيات والنساء الجزائريات، فهو يجمع بينهن ويمنع كل إختلاف بين الطائفتين، إنه إتحاد الصراحة والإخوة والإنسانية، لأنه يستطيع أن يحطم حاجز الإختلاف بينهن، إن المبادرة قد تمت وأدركنا أن إهتماماتنا المادية أو العائلية أو الإجتماعية كانت واحدة، وقد تم وفقا للمحضر الإفتتاحي الإتفاق بسرعة على مد يد المساعدة للنساء الجزائريات المعوزات

(1) SAI, F. Z., *op.cit.*, PP.57,58.

بهدف مساعدتهن والإتصال بهن لمعرفة ما ينقصهن وما يحتجن إليه، لأن هذا الإتحاد ينبذ كل إختلاف، فلا مجال لأية عقيدة أدبية أو سياسية يمكن لها أن تعرقل هذه الحركة التربوية،<sup>(1)</sup> ونشير إلى أنه من بين الـ 18 امرأة جزائرية المؤسسة للإتحاد، كان أغلبهن ينحدرن من عائلات ميسورات الحال وذات ثروة لا بأس بها، وتستفيد من دعم الحكومة العامة.<sup>(2)</sup>

وقد قام الإتحاد في بداية نشاطه بإنشاء مستوصف صحي يقوم بتقديم المساعدة الطبية و كان يجمع كل مساء بعض الفتيات والنساء، كما كانت تقدم بعض المساعدات والخدمات في بيوت أعضاء الإتحاد سواء "بيلكور- بلوزداد حاليا"- أو "سانت أوجين - بولوغين حاليا"- أو "تيلمي - كريم بلقاسم حاليا"-، كما تم تأجير غرفتين صغيرتين بشارع "هوراس فرنسية" من طرف الإتحاد كانتا كافيتين للحركة لدعم نشاطها بهما، منهما غرفة خصصت لتقديم المساعدة الطبية وكانت منشطة هذا النادي السيدة "قونيه".

وتبعاً لذلك في سنوات 1944، 1946 و 1947، أنشأ الإتحاد أقساماً للتدريس خاصة بالفتيات، كما نظم الإتحاد تظاهرات ثقافية وقام بعرض أفلام وإلقاء محاضرات من طرف مناضلات الحركة، وكان الهدف منها هو الإطلاع على القيم والتقاليد الإسلامية التي أضحت مجهولة لدى طبقة نسائية معتبرة بالجزائر، ومن المحاضرات التي أُلقيت نذكر المحاضرة التي قدمتها نائبة رئيسة الإتحاد السيدة "تامزالي" بعنوان "رحلتي إلى مكة"، ومحاضرة السيدة "بوضربة" بعنوان "دور المرأة المسلمة خلال الحرب العالمية الثانية"،

(1) DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1948 au 31/12/1948, Imprimerie Officielle, Alger, 1948, P.237.

(2) SAI, F.Z., op.cit., P.59.

وأخيرا قدمت السيدة "أيت سعادة" محاضرتين الأولى بعنوان "القيمة الإجتماعية والروحية لصوم رمضان" والثانية بعنوان "الوجوه النسائية الكبرى في العالم الإسلامي"<sup>(1)</sup> وهذا بهدف التعريف بتعاليم وثقافة الدول الإسلامية رغم أن الإتحاد كان يعيش تحت حماية الإدارة الإستعمارية وأغلب مسؤوليه كن من الأوربيات.

ومن ناحية أخرى كانت فتيات المركز وبنات مناضلات الإتحاد يستفدن من مخيمات صيفية تنظم لفائدتهن كل صيف، وكانت المنشطات متطوعات وأغلبهن من الفتيات اللواتي درسن بمدرسة الإتحاد،<sup>(2)</sup> أي أن النشاط العام كان لا يخرج عن دائرة هذا التجمع بخصوص الوسائل المادية و البشرية المسخرة لنشاطه.

ولكن رغم هذه المجهودات التي قام بها الإتحاد إلا أنه لم يكن له مطالب سياسية أو برنامج إيديولوجي ينتقد فيه السياسة العامة للحكومة الفرنسية، وإنما بقي محصورا في نشاطه الإجتماعي لأنه من ببساطة من تأسيس الإدارة الإستعمارية التي كانت ترعاه، وبالتالي كانت الممارسة السياسة من الممنوعات داخل هذه الحركة، كما ركز الإتحاد في نشاطه على إستقطاب شباب الحي الذي أنشئ فيه وبعض أحياء العاصمة دون محاولة منه لتوسيع نشاطه إلى مناطق أخرى من الجزائر، وزيادة على هذا فإن هذه الحركة لم تنجح في التأثير على غالبية النساء الجزائريات لتأطيرهن ودعوتهن للإخراط فيه، وإنما إستطاعت أن تقنع بعض النساء الجزائريات المنحدرات من أسر ثرية وأخرى ميسورة الحال في الإنضمام إليها بهدف توسيع دائرة نشاطها فقط، وهذا لا يعبر اطلاقا على الواقع العام للنساء الجزائريات ومعاناتهن في المجتمع، وحتى رسالة الإتحاد لم تكن لتصل إلى المرأة

(1) DOCUMENTS ALGERIENS, N° du 1948, PP. 238 -240.

(2) DOCUMENTS ALGERIENS, N° du 1948, P.240.



الجزائرية بمداسر وقرى الجزائر العميقة، كما أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين في تلك المرحلة لم يسمعوا بهذا الإتحاد إطلاقاً.

ومن جهة ثانية شهدت الجزائر تأسيس منظمة أخرى سميت "جمعية إتحاد نساء الجزائر" وذلك في عام 1944، وقد أكد هذا التجمع خلال مؤتمره التأسيسي الذي إنعقد فيما بين 16 و 17 سبتمبر من نفس السنة، إتجاهه الشيوعي المتأثر إلى أبعد الحدود بالحزب الشيوعي الجزائري، وقد حضرته أكثر من 6000 امرأة إضافة إلى الثمانين مندوبة عن المناطق والأحياء الجزائرية، ولكن العدد الأكبر منهن كان من العاصمة حيث تعدى الرقم 4000 امرأة كن يمثلن 26 قسمة.<sup>(1)</sup>

وبسبب الميول الإيديولوجية لهذه الجمعية، لم تستطع إستقطاب إهتمام المجتمع الجزائري وخاصة المجتمع النسوي باعتباره المجتمع المعني هنا، وهذا بسبب أن الحزب الشيوعي الجزائري كان يجمع في منظمته الأغلبية الأروبية والأكثرية الساحقة من المجموعات اليهودية،<sup>(2)</sup> زيادة على أن الفكر الشيوعي الذي ميز هذا الحزب لم يكن إطلاقاً يوافق الفكر العقائدي للمجتمع الإسلامي الجزائري، ولهذا كان تواجد المرأة الجزائرية ضعيفا في خلايا الحزب الشيوعي الجزائري إن لم نقل منعدما، "فباية جوركي" مثلا التي إنخرطت في خلية تابعة للحزب منذ سنة 1939، تؤكد ذلك حيث تذكر " أنها كانت الوحيدة من الجزائريات في الخلية المسماة "قي موكي Guy Mocquet"، التي كان بها عدد من الجزائريين دون تواجد لأي امرأة جزائرية.<sup>(3)</sup>

(1) SALF, Z., *op.cit.*, P.48.

(2) CADI-MOSTEFAL, M., *op.cit.*, P.60.

(3) AMRANE, D., *op.cit.*, P.39.

ونلاحظ بأن نساء الإتحاد اللواتي كن يناضلن بقوة داخل الجمعية، كن بالدرجة الأولى كلهن تقريبا أمهات لمناضلين من الحزب الشيوعي الجزائري أو زوجات لهم، ومنذ تأسيس الإتحاد سنة 1944 بهدف محاربة الفاشية، قام بالإنضمام إلى الفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء.

ونشير إلى أن هذا الإتحاد كان ينشط بصفة قانونية شرعية ولم يكن مطاردا من طرف "البوليس الفرنسي"، وكان للإتحاد جريدة تحت إسم "نساء الجزائر" التي ظهرت مع ميلاد الإتحاد سنة 1944 وإختفت نهائيا عن الصدور سنة 1951، وهذه الجريدة ذكرت في إعددها " 2 و 5 و 28"، أنه من المؤتمر الأول الذي إنعقد في سنة 1944 إلى المؤتمر الثاني المنعقد في شهر أفريل 1946، قد تعدى عدد المناضلات من 6000 مناضلة إلى 20.000 مناضلة<sup>(1)</sup>، وهذا العدد وإن كان مبالغ فيه نوعا ما، إلا أنه لا يعبر اطلاقا عن قوة هذا الإتحاد، لأن الأغلبية من مناضلاته كن من أصل أروبي.

وفي هذا الإطار، تؤكد كل من "باية جوركي" و"لوسات حاج علي" وهما أمينتان بالإتحاد، بأن عدد المناضلات لم يكن يتعدى في أحسن الأحوال 15000 مناضلة، ولكن بعد سنة 1951 تذكر "لوسات حاج علي" أنه في ظل الصعوبات العديدة التي عرفها الحزب الشيوعي الجزائري والإتحاد معا، إنخفض عدد المناضلات كثيرا وبقي يشهد تراجعاً في أعداده، حيث كان عددهن عشية إندلاع الثورة التحريرية بضعة آلاف من المناضلات فقط، ومن الصعب جدا تحديد عدد المناضلات الجزائريات بالضبط في الإتحاد ولكنهن أصبحن يسيطرن على الإتحاد عشية إندلاع الثورة حسب "لوسات حاج علي وباية جوركي"<sup>(2)</sup>، وقد

(1) IBID. , P.41.

(2) AMRANE,D., op.cit., P.41.

قام الإتحاد بتكوين بعض المناضلات الجزائريات للعمل على توسيع مطالبهن الاقتصادية والاجتماعية دون المطالبة بتطوير الحس الوطني وأدوارهن السياسية.

ورغم أن هذا التجمع قد حاول تحديد الدور السياسي للنساء إلا أنهن كن كثيرا ما يقمن بمظاهرات وتجمعات للمطالبة ببعض الحقوق السياسية مثل حق الإنتخاب، ففي فترة مناقشة قانون الجزائر في عام 1947 قام الإتحاد بتنظيم مظاهرات نسائية للمطالبة بهذا الحق، وبمدينة الجزائر قام الإتحاد بتأجير قاعة الأوبرا وكان متخوفا من عدم إمتلاء القاعة، وقد تم برمجة " أوركسترا المطربة مريم فكاي\* النسائية"، وأمام جمع غفير من النساء قامت "باية جوركي" أمينة الإتحاد بالحديث عن حق النساء الجزائريات في الإنتخاب في الوقت التي كانت فيه نساء مدينة "سيدي بلعباس" يقدمن مذكرة لسلطات الولاية يطالبن فيها بنفس الحق، خاصة وأن المدينة كانت أروبية بالدرجة الأولى وكان بها للحزب الشيوعي الجزائري قاعدة صلبة، فأغتنمت الجزائريات هذه الفرصة للمطالبة أيضا بالتعليم الكلي لأبنائهن وظهر تأييد الأروبيات محتشما وضعيفا،<sup>(1)</sup> خاصة وأن كل أبناء الأروبيين كانوا متمدرسين وبالتالي فإن هذا المطلب لم يكن يهمهن إطلاقا.

\* ولدت مريم فكاي في مدينة الجزائر في 1889، تنحدر من عائلة جزائرية أصلها من بسكرة و لذلك عرفت بمريم فكاي البسكرية، تأثرت في أسلوب غنائها "الحوزي الأندلسي" بالمغنية "الشيخة يامنة بنت الحاج المهدي" وكذا "الشيخة طاطمة"، قدمت العديد من الأغاني وأحييت عدة حفلات تم تنظيمها من طرف "محي الدين بشطارزي" منذ سنة 1928، كما كانت تحي الأعراس والولائم، في 1935 أسست فرقتها النسائية الخاصة وأوجدت بذلك نمطا جديدا من الفرق الخاصة "بالشيخات"، ورغم أنها بدأت الغناء متأخرة إلا أنها حققت نجاحا كبيرا فيه، توفيت بمدينة الجزائر العاصمة في 18/07/1961. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>.

(1) AMRANE,D., op.cit. , PP.41-42.

وتذكر جريدة "الحرية" في عدد فيفري- مارس 1950، بأنه حدث تجمع لألاف النساء الجزائريات بقرى ومدامر مقاطعات وهران والجزائر العاصمة وقسنطينة من أجل الإستماع إلى محاضرات ألقنتها إحدى الجزائريات العائدات من بكين الصينية، والتي تتحدث فيها عن تجربة المرأة الصينية في الكفاح والنضال، وتضيف نفس الجريدة بأن بطلات مخازن وهران قد نزلن بالمئات إلى الميناء لمواجهة السلطات المحلية وذلك منذ ثمانية أيام<sup>(1)</sup>. وقد دعا "إتحاد نساء الجزائر" في رسالة وجهها إلى والي مدينة الجزائر يندد فيها بارتفاع أسعار الخبز، وهذا ملخص الرسالة: "سيدي الوالي، نعلمكم بأن الإضطراب الموجود حاليا بين صفوف النساء في مدينة الجزائر بسبب زيادة أسعار الخبز بسبع فرنكات في الكيلوغرام الواحد و هو الذي يشكل أساس حياة الشعب، فالإدارة قامت مرة أخرى بتوسيع حجم المأساة التي تحوم على أسرنا، إنها فضيحة لا تغتفر، إن أجر أزواجنا ضعيف جدا، ومئات الألاف من الرجال عاطلين عن العمل، وأطفالنا الذين يعانون من الجوع، أصبحوا مهددين أكثر من ذي قبل، باسم أمهات العائلات الجزائريات اللواتي لا يرغبن في رؤية أطفالهن يعانون من سوء التغذية، نعلمكم أن ثلث أطفال الجزائر يموتون قبل أن يصلوا إلى السننتين من عمرهم، لذلك نطلب منكم زيادة الأجر القاعدي لأزواجنا حتى نستطيع تربية أطفالنا تربية كريمة<sup>(2)</sup>.

لقد قام الإتحاد مثله مثل الحزب الشيوعي بتأييد كل حركات النضال النسوي في العالم، وعندما ظهرت قضية الفيتنام قام الإتحاد بتأييدها ومساندتها، وفي هذا الإطار قامت السيدة "جميلة عمران" بسؤال كل من "باية جوركي و لوسات حاج علي"، حول ما إذا كان

(1) U.N.F.A., op,cit.,P.19.

(2) ALGER REPUBLICAINE, N°2483 du 14/07/1951, P.02.

الإتحاد قد ساند قضية نساء الفيتنام خاصة وحرب الفيتنام عامة ضد فرنسا، وكانت الإجابة أن الإتحاد قد أعطى للفيتناميات كل الآمال وفتح لهن كل الأبواب حيث قام بنشر مقالات حول وضعهن في الصحف ونظم لهن ملتقيات وندوات، وتواصل المؤرخة "جميلة عمران" في أسئلتها "وماذا عن الجزائر؟"، وكانت الإجابة سلبية والعذر أن الوقت لم يحن بعد للجزائريات لإعلان الثورة على فرنسا،<sup>(1)</sup> وهذا ما جعلنا نؤكد ثانية أن هذا الحزب والإتحاد معه، يمثل الإطار الفارغ لسياسة حزبية سلبية، خاصة وأنه كان مؤمنا بأن الإستقلال لن يكون بدون الإنضمام إلى الأممية الشيوعية العالمية التي تمتلك مفتاح إستقلال كل الشعوب المستعمرة. وفي 24 جوان 1947 تأسست "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" بالجزائر العاصمة، متأثرة في مناهجها ببرنامج "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، وكانت في حقيقة الأمر تابعة إليه كجناح نسائي يعمل من أجل تجنيد أكبر عدد من النساء الجزائريات في صفوف الجمعية، وبالتالي تنشيط العمل السياسي للحركة في الوسط النسوي. وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الجمعية التي تعتمد أساسا على العنصر النسوي خلال شهر فيفري 1947، عندما إنعقد مؤتمرا سريا "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" وقرر إنشاء منظمة خاصة شبه عسكرية هدفها تجنيد أكبر عدد من النساء فيها، وهي سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الأحزاب الوطنية الداعية صراحة إلى إستقلال الجزائر.

ولذلك كان لابد لها من خلق إطار نسائي خاص بهذه الجمعية ولكن السرية في العمل السياسي الذي طبع الحركة أجبرت المسؤولين على تحديد نسبة النساء بها، ومن أجل

(1) ALGER REPUBLICAINE, N°2483 du 14/07/1951, P.03.

فتح مجال للنساء الجزائريات للمشاركة في الكفاح الوطني،<sup>(1)</sup> وتم بعد ذلك إختيار بعض النساء اللواتي كن قد أظهرن حماسا كبيرا في العمل الوطني وبالخاصة شديدة من "مامية شنتوف" \* التي سيتم تعيينها على رأس هذه الجمعية، و"نفيسة حمود" \* التي تم إختيارها لتكون الأمينة العامة لذات الجمعية، حيث تم إنشاء "جمعية النساء المسلمات الجزائريات"، وكانت الخلايا السرية لحزب "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" هي النواة الرئيسية لتكوين الجمعية، و كان للمسؤولات فقط الحق في الإتصال المباشر مع الحزب، وقد تم إختيار عيادة "مامية شنتوف" الواقعة ب 01 شارع مارينقو - شارع عرباجي حاليا - التي كانت تمارس فيها نشاطها كقابلة، مقرا للجمعية.<sup>(2)</sup>

وقد أنشأت "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" فرعين جهويين لها، يقع الفرع الأول بمدينة وهران والثاني بمدينة تلمسان، زيادة على المركز القيادي المتواجد بمدينة الجزائر، ويعود الفضل الكبير لنجاح الجمعية في فتح فرع لها بمدينة تلمسان إلى

(1) AMRANE, D., *op.cit.*, P.36.

\* مامية شنتوف، هي عبدلي مامية ابنة عيسى عبدلي الذي كان مسؤولا بالحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية، من عائلة مناضلة ولدت في 1922 بتلمسان، شاركت في الخلايا السرية لأحباب البيان والحرية بالجامعة والذي جمع كل الأحزاب الوطنية، شاركت في مظاهرات 1 ماي 1945 بالعاصمة، وأصبحت في 1946 نائبة رئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، تزوجت في 1947 من عضو حزب الشعب الجزائري عبد الرزاق شنتوف، درست بالجامعة، عملت قابلة وكانت صحافية تنشط كثيرا في أحياء القصبة، الحراش، بلوزداد و السيدة الإفريقية عشية ثورة نوفمبر، بعد الإستقلال أصبحت رئيسة للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، توفيت في 2012/10/10 بمرض السرطان. أنظر: م. خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر...مرجع سابق.

\* نفيسة حمود، و ولدت في 1924 بالجزائر العاصمة، تحدرت من أسرة بوجوازية، والدها كان مفتي العاصمة، درست الطب بالجامعة، في 1944 كانت ضمن أول الخلايا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وكذا خلايا حزب الشعب الجزائري. شاركت في مظاهرات 1 ماي 1945 بالعاصمة، أصبحت في 1947 الأمينة العامة لجمعية النساء المسلمات الجزائريات، في 1950 إتصلت بالفيدرالية العالمية للنساء بهدف الإحتفال بيوم 8 مارس، إلتحقت بالثورة وكانت طبيبة جيش التحرير، أعتقلت في 1957/11/06، تم مبادلتها مع سجين فرنسي، قامت قيادة الثورة بترحيلها إلى سويسرا بفضل جهود شبكة الزوجين "جانسن"، تزوجت الدكتور "مصطفى ليليام" ونيس أطباء الولاية الثالثة، بعد الإستقلال واصلت عملها السياسي والطبي وتخصصت في طب النساء، توفيت في 2002/12/10. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>.

(2) AMRANE, D., *op.cit.*, 37.

"فاطمة زكال" \* التي كانت من قبل مسؤولة خلية الأبيار، حيث إستغلت فرصة زواجها من "ابن عصمان عبد الكريم"، وقامت بإنشاء قسم تابع للجمعية بتشجيع من زوجها المناضل في "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، وكان العدد الأول للمنخرطات في خلية تلمسان 15 امرأة.<sup>(1)</sup>

وتذكر المصادر التاريخية أن الإتجاه الوطني الذي ميز هذه الجمعية قد جعلها في دائرة إهتمام ومتابعة من طرف البوليس الفرنسي الذي باشر عملية مراقبة أعضائها وفتح ملفات إدارية للناشطات بها، وزادت حدة المراقبة بعد أن تأكدت الشرطة الفرنسية من تبعية هذه الجمعية "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية".

وقد كانت المناضلات المنخرطات في الجمعية ذوي حس وطني ثوري، حيث كن يقمن بعدة نشاطات خلال مسيرتهن النضالية، وتميزت طرق النضال في مد يد العون والمساعدة المادية والمعنوية لعائلات المعتقلين السياسيين وخاصة أبنائهم، كما كانت كل المناضلات يقمن حسب ما حددته الجمعية من أهداف في الخفاء وهو الهدف الرئيسي، بتربية النساء تربية سياسية وتلقينهن مبادئ النضال السياسي، حيث لم تكن تمر مناسبة زواج أو وليمة في المناطق التي تواجدت فيها فروع الجمعية، إلا وقامت إحدى المناضلات بإلقاء خطابات سياسية وطنية للتعريف بالقضية الوطنية، وخلال هذه السهرات والحفلات كانت المناضلات الجزائريات يقمن بدعوة النساء للإنخراط في الجمعية ومساعدة الرجال

\* فاطمة زكال، ولدت ببلوزداد في 1928/03/23، والدها كان سائق طاكسي ومناضل بنجم شمال إفريقيا، هي شقيقة الممثل "العربي زكال" ومارست التمثيل على خشبة المسرح، إنضمت إلى حزب الشعب الجزائري في 1945، من مؤسسات جمعية النساء المسلمات الجزائريات في جوان 1947، تزوجت من المناضل "عبد الكريم بن عصمان" في 1948، فتحت فرع نسائي نشيط بتلمسان، من أوائل الصحفيات في الإذاعة و التلفزة في الخمسينيات، تم إعتقالها في فيفري 1957 خلال معركة الجزائر وحولت إلى سجن "تيورت" بفرنسا، أفرج عنها في 1961، توفيت في مارس 1990 بمدينة الجزائر. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>.

(1) AMRANE, D., op.cit., P.37.

الوطنيين في نضالهم السياسي، ومن جهة أخرى كانت الجمعية تتلقى إشتراكات من عند المنخرطيات حتى و إن لم يكن ذلك يلبي إحتياجات الجمعية من أموال.

كما كانت الجمعية تقوم بالمساعدات الطبية وتنظيم لقاءات حول النظافة وطرق العلاج الحديثة وكيفية الوقاية الصحية للأطفال، كما كان للجمعية فرقة مسرحية كانت تقوم بتأليف مسرحيات باللغة العربية ذات أهداف سياسية وإجتماعية، وكانت تقوم بعرضها بالجزائر وخاصة "بسينما دنيا زاد"، كما إمتد نشاطها المسرحي إلى مدينتي وهران وتلمسان عندما تضمن وجود مكان لعرض مسرحياتها، وهذه المحلات التي كانت تعرض بها المسرحيات المذكورة، كانت ملكا لبعض المتعاطفين مع حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية. وفي هذا الإطار كانت فرقة "محي الدين باش تارزي"\* تقدم العديد من المسرحيات ذات البعد الوطني مثل مسرحيات " فاقو، المشحاح، النيف، ولد الليل، عثمان في الصين" وغيرها من العروض المسرحية ذات المغزى السياسي، ونذكر هنا على سبيل المثال أن قاعة "دنيا زاد" التي كانت تحتضن بعض العروض المسرحية كانت تؤمها النساء الجزائريات، ففي الصفوف الأولى كان " الحايك الأبيض"، وهو اللباس التي عرفت

\* باشطرزي محي الدين، تنحدر أصوله من عائلة ثرية ذات أصول تركية بالقصبة بالجزائر العاصمة في 15 ديسمبر 1897 و توفي بها في 06 فيفري 1986، درس القرآن بالمدرسة الحرة للشيخ "بن عصمان"، عمل مؤذنا بالجامع الجديد بالعاصمة، تخصص في دراسة الموسيقى الأندلسية بعد أن تميز بصوته الجمهوري الرائع كما كان ممثلا متخصصا، حيث إستغل ذلك لإيصال أفكار الحركة الوطنية لإدارة الإحتلال، عمل مع المرحومين "علاو" و"رشيد قسنطيني" في تأليف المسرحيات وتقديم نصوصها القديمة المستوحاة من الحكايات الشعبية التي كانت ذات بعد وطني تحرري وتربوي، أسس فرقته الخاصة في هذا المجال، في 1921 وصلت عدد تسجيلاته الغنائية إلى 66 تسجيل دون ذكر الحفلات التي تم إحياؤها من طرفه بالجزائر، فرنسا وإيطاليا وكذا سويسرا، وبعد 1923 قام بإدارة الفرقة الموسيقية "المطربية"، ومنذ 1930 أصبح المغاربي الثالث الذي نال عضوية "مؤسسة الكتاب والمؤلفين والمنتجين الموسيقيين" بعد "إدموند يافيل" و التونسي "محمد قادري"، نال عدة تكريمات وجوائز لدى عديد البلدان، حاليا يحمل المسرح الوطني الجزائري إسمه تخليدا لذكراه. أنظر كتاب :

BACHETARZI, Mahieddine, Mémoire, Tome III, ENAL, Alger, 1984



به المرأة الجزائرية يميز هذه القاعة، كما حدث أن شهدت هذه القاعة بالذات إجتماع الأحزاب الوطنية وذلك خلال "تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وإحترامها" في 05 أوت 1951، وفيه حضرت بعض النساء،<sup>(1)</sup> وحسب ما ذكرته جريدة "المنار"، فقد كان هذا اليوم مشهودا في تاريخ النضال الجزائري وما إمتاز به هذا الإجتماع حضور بعض النساء.<sup>(2)</sup>

كما قامت الجمعية ببعض التظاهرات الثقافية والإجتماعية كان الهدف منها تدعيم فكرة النضال السياسي لدى المرأة الجزائرية، وأهم ما ميز هذه التظاهرات هو رفع العلم الجزائري وهي سابقة فريدة في تاريخ النضال السياسي الوطني، وكانت الجمعية تستغل أية فرصة من شأنها أن تجمع النساء، لتمرير فكرة سياسة أو خطاب ايدولوجي كحفلات الزفاف، حفلة خطوبة، تدشين عيادة طبية خاصة وإجتماعات نسوية أخرى، وكانت هذه الإجتماعات تختتم دائما بالمطالبة بإستقلال الجزائر.<sup>(3)</sup>

وقد إستعملت المناضلات أيضا بعض الأساليب لجمع الأموال للجمعية وللحزب معا منها خاصة بيع صور "مصالي الحاج" في الأحياء الشعبية مثل القصبية وبلكور وباب الوادي، وهي الأحياء الشعبية التي كانت تعج بالثائرين، ومباشرة بعد حملة إعتقال أعضاء المنظمة الخاصة بعد حادثة تبسة في مارس 1950، قامت الجمعية بمساعدة عائلات المعتقلين، كما قامت المنظمة بتوزيع الألبسة والأكل للعائلات الجزائرية المعوزة.

(1) ابن العقون، عبد الرحمن، المصدر السابق، ص. 167.

(2) بركات درار، أنيسة، نضال المرأة الجزائرية... ص، 22.

(3) SAI,F. Z., op.cit., P.63.

إن معظم النساء المنخرطات في الجمعية كن ينحدرن من عائلات ذات تاريخ نضالي في "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" أو كن زوجات لمناضلين بنفس هذا الحزب، ونذكر في هذا الإطار زيادة على رئيسة الجمعية "مامية شنتوف" وأمينتها العامة "نفيسة حمود"، ورئيسة فرع تلمسان "فاطمة زكال"، السيدة "علجية نور الدين" \* و"نسيمة حبلال" \* و" جميلة بنت محمد" \* و"باية لعراب" \* و"مليكة مفتي" \*، إضافة إلى العديد من النساء اللواتي قدمن نشاطا سياسيا كبيرا ومنهن "سليمة بن ضياف، باية نوار، السيدة بومعزة علاوة والسيدة زهور شرشالي".

\* هي **علجية نور الدين بن علاق**، ولدت بمدينة الجزائر في 28/05/1919 من أسرة من بلاد القبائل، إنخرطت في حزب الشعب الجزائري مبكرا بواسطة والدها الذي كان مديرا لمدرسة بشارع "لالير" وذلك في 1945 حين كانت طالبة في كلية الطب، من مؤسسات الجمعية، أول امرأة جزائرية نالت شهادة دكتور في الطب، تخصصت في طب الأطفال، شاركت في تأسيس جمعية أصدقاء الطلبة في 1947، تزوجت من السيد بن علاق، ألفت عدة كتب منها "مرض الكرون لدى الطفل الجزائري"، توفيت في 31/12/2015 بسوريا. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **نسيمة حبلال**، ولدت في 15/09/1928 بالعاصمة، من أصول قبائلية، انضمت إلى الجمعية عام 1950، عملت كاتبة بالحكومة العامة و كانت في إتصال مع المناضلين تدمهم بالمعلومات، عضوة المنظمة الخاصة في خلية كلها رجال، شاركت في الثورة و في التحضير لإضراب الثمانية أيام، تم إعتقالها في 1957، بعد ترحيلها للسجن بفرنسا إستفادت من إطلاق سراح مشروط بفضل دفاع "جيرمان تيون"، تزوجت في 1962 مع المناضل محمد بن مقدم، توفيت في 15/05/2013 بالعاصمة. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **جميلة بنت محمد**، ولدت في 4 أبريل 1933 بالعاصمة، انضمت إلى الجمعية عام 1953، فنانة تشكيلية درست بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة في 1953-1954، ثم تابعت دراستها بهولندا و باريس، عضوة في الجمعية مساعدة عائلات المعتقلين بعد أول نوفمبر 1954، أعتقلت في 1957، عذبت بقصوة وأطلق سراحها بعد حملة قادتها جيزال حليمي، عملت بشركة "سوناطراك و سونغاز" بعد الإستقلال، قامت بعرض أعمالها في العديد من دول العالم. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **باية لعراب**، ولدت في القصبة و نشأت بها، كانت من أعضاء الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، إنضمت إلى الجمعية عام 1953، أصبحت عضوة نشطة بها، إلتحقت بالثورة و كانت فدائية نشيطة. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* **مليكة مفتي**، ولدت ببلكور بالعاصمة ودرست بها، كان أبوها مناضلا بنجم شمال إفريقيا و عاملا بقطاع المواصلات، عضوة حزب الشعب الجزائري منذ 1945، شاركت في تأسيس جمعية النساء المسلمات الجزائريات في جوان 1947، ساهمت في تطهير النساء الجزائريات ومساعدة العائلات الفقيرة. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

ويسرد " حسين أيت أحمد" في مذكراته لقاءه مع الأخوات الثلاث "تاغليت" \*، حيث يذكر أنه التقى في نهاية 1950 "بأحمد بن بلة" ببيت المناضل "مغزي بكوش" المدعو "السي إبراهيم" بمدينة بسكرة، ومعهما الأخوات "تاغليت" ومنهن زوجته "دوجة"، وقد عرفن بجهودهن الكبيرة التي بذلنها لدفع عجلة النضال السياسي والعمل على نيل الإستقلال منذ سنة 1945،<sup>(1)</sup> كما كانت الغالبية منهن ينحدرن من أصل ريفي، وكان قدومهن إلى الحواضر الكبرى رفقة عائلتهن.

وفي تحقيق أجرته "فاطمة الزهراء ساعي" حول الحركة الوطنية والمسألة النسوية، تقول "إن تحقيقاتي أكدت ضعف التواجد النسائي "بحركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية"، فمن بين ست مناضلات تم الحديث معهن حول هذا الموضوع، وصلنا إلى التأكيد على أن امرأة واحدة منهن فقط لم تكن من ضمن نساء هذه المنظمة، أما النساء الأخريات فكلهن كن ينشطن ما بين جمعية النساء المسلمات الجزائريات و"الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، وكان دورهن في الحقيقة يتمثل في ربط الحزب بالمنظمة وكانت الأكثر شهرة منهن "مامية شنتوف" و"نفيسة حمود"،<sup>(2)</sup> وهذا التعامل الذي كان موجودا بين الجمعية والحزب، لم يكن ليوجد بالسهل وإنما تم بعد مراحل عديدة، حيث كانت العلاقات بين قيادة الحزب والجمعية سطحية في بداية الأمر، ثم بدأ التعامل يأخذ شكلا آخر.

\* منهن "زهية تاغليت" التي كانت فدائية بالعاصمة خلال معركة الجزائر، حكم عليها بـ 20 سنة سجن والأخرى هي "دوجة زوجة مغزي بكوش" المعروف بإسم "سي إبراهيم البسكري" الذي كان مناضلا في صفوف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) AIT-AHMED, H. *op.cit*, P. 196.

(2) AMRANE, D., *op.cit.*, PP. 35-36.

وقد تم نشر مقال بعنوان " المشكل النسائي بالجزائر " في العدد الأول من جريدة "الجزائر الحرة"، وهي الجريدة الرسمية "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية " بتاريخ 18 أوت 1949، حيث جاء فيه " أن مشكل المرأة في الجزائر له أهمية قصوى ويتصل أساسا بالمشكل السياسي، فإذا أردنا تطوير المرأة وترقيتها بالدرجة الأولى، فإنها لا تستطيع أبدا التطور ما دامت الجزائر تخضع لنظام إستعماري شرس".

وفي أبريل 1953 صدر لأول مرة نص رسمي خاص بمشكل المرأة الجزائرية وذلك في المؤتمر الوطني الثاني "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، حيث ذكر في الصف ما قبل الأخير من النقاط التسعة التي إعتبرها المؤتمرون "أهدافا استراتيجية يجب تحقيقها"، وفي ديسمبر من نفس العام جاء نداء اللجنة المركزية للحزب لتحضير مؤتمر وطني خص النساء بالنداء التالي " وأنتن نساء الجزائر، إننا ندرك وضعيتكن الصعبة، يجب أن تدركن أنكن تمثلن نصف سكان الجزائر، أنتن اللواتي يتوقف عليكن مستقبل الجزائر"، ورغم هذا الإهتمام بالمرأة الجزائرية إلا أن "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية" قد وضعتها ضمن البرنامج الإجتماعي والثقافي فقط، وأوضح بأن المستوى العام للمرأة الجزائرية يجب أن يتطور من أجل المشاركة في النضال الوطني<sup>(1)</sup>.

وفي رسالة أرسلت إلى المكتب السياسي "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" في سنة 1954 تحضيرا لعقد مؤتمر "هورنو" ببلجيكا أكد فيها "مصالي الحاج" على ضرورة فسح المجال أمام المرأة الجزائرية من أجل الكفاح، حيث جاء فيها "أن مشكل المرأة سيدرس أيضا، يجب على المرأة الجزائرية أن تشارك أيضا وبصورة

(2) AMRANE, D., *op.cit.*, P. 36.

نشيطة في تحرير البلاد، لأن ماضي جمعية النساء المسلمات الجزائريات لم يكن حيا في ذاكرة الحزب وسنولييه كل الإهتمام".<sup>(1)</sup>

وعملت الجمعية من أجل تحقيق هدف واحد وهو الإستقلال الوطني الشامل للبلاد مثل هدف الحزب تماما، كما أن الجمعية ساهمت كثيرا في تأسيس "جمعية نادي الطلبة المسلمين" والذي ضم طلبة العاصمة وبعض تلاميذ الثانوية للتضامن معهن، وقد تم إنشاؤه في 17 جانفي 1954، وكان له مكتب مكون من 5 أعضاء، وتم تدشين المكتب في 16 مارس 1954.<sup>(2)</sup>

وفيما يخص العلاقة بين "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" و"إتحاد النساء الجزائريات" ذو الإتجاه الشيوعي، فإن التقارب قد حدث مباشرة بعد عودة العلاقات بصورة تدريجية ما بين "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية" و"الحزب الشيوعي الجزائري"، ومنذ سنة 1952 وخلال فترة ثلاث سنوات، كانت المنظمتان تحتفلان سويا بعيد المرأة العالمي يوم 8 مارس من كل سنة، ومنذ نفس التاريخ إنظمت "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" إلى الفيدرالية الديمقراطية العالمية للنساء وكانت الجزائر ممثلة فيها بلجنة عنها.<sup>(3)</sup>

إن أغلب الذين قادوا المقاومة السياسية بالمدن الكبرى سواء كانوا من الرجال أو من النساء كانوا ينحدرون من أصول ريفية، فأغلب الذين كانوا باللجنة المركزية "للحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، كانوا ذو أصل ريفي ومنحدرين من طبقات فلاحية

(1) AMRANE, D., *op.cit.*, PP.32, 33,34.

(2) SAI, F.Z., *op.cit.*, Note (175), P.21.

(3) AMRANE, D., *op.cit.*, P.39.

متواضعة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، بعض القادة في المجال السياسي ومنهم "بلعيد عبد السلام" المولود بعين الكبيرة بمدينة سطيف، وعائلة "عيسات إيدير" كانت تنتمي إلى طبقة المزارعين البسطاء بالقبائل، أما "أحمد بن بلة" فكان ينتمي إلى عائلة ريفية فقيرة بالقرب من "مغنية"، في حين كان والد "والي بناي" مزارعا صغيرا بقرية "جمعة الصهاريج" بالقبائل، وكان أصل "أحمد محساس" ريفي محظ بضواحي شرق العاصمة، وخرج "عبد الحميد مهري" من أسر فقيرة من ريف الخروب<sup>(1)</sup>. ومن النساء نذكر "علجية نور الدين" والأخوات تاغليت" و"باية لعراب"، وهؤلاء هم عينة فقط من الغالبية العظمى الذين دفعوا بعجلة الحركة السياسية والثورية إلى الأمام، فأغلبهم كانوا ذو أصل ريفي فلاحي قدموا إلى المدينة ضمن الهجرات الأولى التي عرفتها مدينة الجزائر في مطلع القرن العشرين أو حلوا مؤخرا، ولكنهم عرف كيف يحافظوا على أفكارهم السياسية ومبادئهم الثورية دون أن يتعرضوا إلى مشاكل عديدة.

وعليه فإن الوافدين الجدد إلى المدن إستطاعوا رغم كل المشاكل التي إعترضت طريقهم أن يفتحوا الساحة السياسية الوطنية وتوصل أغلبهم إلى مستويات قيادية عالية، وخاصة الذين كان لديهم مستوى ثقافي لا بأس به، وهذا لا يعني أبدا أن الذين تعلموا "نصف تعليم حكومي" أو تلقوا تعليمهم في المدارس القرآنية والزوايا كانوا بعيدا عن النخبة السياسية بالجزائر، بل كان لديهم هم أيضا دورا فعالا في النشاط السياسي، إذ سمح أغلبهم لبناتهم والبعض الآخر لنسائهم من المشاركة في الجمعيات الوطنية التي كانت تقوم بمساعدة المناضلين الوطنيين في وقت الشدة، وذلك بعد إدراكهم مدى أهمية دور المرأة في اللعبة السياسية وبالتالي تحضيرهن للثورة الكبرى.

(1) STORA, B., *op.cit.*, P.P.131, 133.

إن النشاط السياسي الذي إقتحمه أغلب المطرودين من الأرياف قد مكنّ الغالبية العظمى منهم على إدراك معاني المدنية المتطورة وتعلموا قوانين التحضر والتمدن، فأصبح بإمكانهم خلق تزاوج إجتماعي بين نظم البيئة الريفية التقليدية وبين مفاهيم البيئة المدنية الحديثة، وهذا ما حوّل وضعهم الاجتماعي من وضع جامد بأئس إلى وضع متحرك نشيط يعمل على التغيير الجذري لماضي غير مرغوب فيه ويعمل من أجل صنع مستقبل تحضري يسير وفق شروط معركة النهضة الحديثة التي بدأت تعرف تغييرات كثيرة على مستوى الفكر والثقافة.

وعند تأسيس حركة الكشافة الإسلامية الجزائرية على يد "محمد بوراس" \* في سنة 1935 وظهر أول فوج كشفي بالجزائر العاصمة تحت إسم "الفلاح"، لفتت إنتباه الشباب الجزائري الذي بدأ في الإنضمام إليها حيث كلنوا مؤطرين من طرف رجال الحركة الوطنية من الوطنيين والثوريين، وكان الغالبية العظمى من أعضائها ومؤطريها من المهاجرين نحو المدن والحوضر الكبرى، وشكلت هذه الحركة في تلك الفترة مدرسة ثابتة للوطنية الثورية، حيث قامت بتنظيم الشباب الجزائري ضمن أفواج كان الهدف منها التكوين القاعدي من أجل توفير المورد البشري القادر على تغيير الأوضاع العامة بالجزائر.

\* محمد بوراس، ولد في 1908/02/26 بمليانة بعين الدفلى من عائلة فقيرة، درس بمسقط رأسه حتى 1926 تاريخ بداية حياته المهنية، رحل إلى العاصمة وعمل بالحراش، ثم عون الرقن بمقتشية الموانىء، كان يتردد على "نادي الترقى" أين كان يدرس في المساء وإقترب من أعضاء جمعية العلماء، ودخل إلى الجامعة لدراسة الحقوق ضمن الدروس المسائية، في 1935 قدم قانون تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية للسلطات الفرنسية التي إعتدتها بصفة قانونية، شارك في المؤتمر الإسلامي وعين قائدا لشباب هذا المؤتمر، في 1939 تم توحيد كل الأفواج الكشفية تحت رئاسة ابن باديس، بدأ يشكل خطرا على فرنسا ليم توقيفه بحجة التخابر مع الألمان والنازية خاصة وأنه كان عاملا بمصالح الموانىء بالأمرالية، تم إعدامه رميا بالرصاص يوم 1941/05/27 بتكئة حسين داي بالعاصمة وكان عمره 33 سنة فقط. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

وقد قررت هذه الحركة الإبتعاد عن خط "بادن باول" \* مؤسس الكشافة العالمية إنتهاج توجه سياسي صريح خاصة وأن قوانين الحركة الكشفية العالمية التي تم وضعها من طرف مؤسسها لم تكن تستجيب في بعض موادها لقناعات الشبيبة الجزائرية (1) وذلك ما دفع مؤطري هذه الحركة إلى تحويل خطة عملهم نحو المنهج الوطني السياسي وشرع القادة في تلقين الشباب مبادئ الوطنية الثورية بأسمى معانيها، ولهذا كانت الأناشيد الوطنية تلقن للأطفال من أجل حفظها ثم ترديدها خلال التجمعات واللقاءات، وزيادة على هذا كانت تقدم شروحات وافية لهذه الأناشيد لجميع الأطفال بهدف معرفة مضامينها ومعانيها.

وقد وجد العديد من الشباب النازح نحو المدن إطارا شرعيا ينشطون فيه وتعددت الإفواج الكشفية حيث إنخرطوا فيها بحماس كبير، وكانت هذه الإفواج تحمل عادة أسماء لها دلالات معينة مثل "الإصلاح" و"الفلاح" و"القطب" بالعاصمة، و"الصباح" بقسنطينة و"الرجاء" بالأغواط و"ابن خلدون" بمليانة، كما شهدت مدن مستغانم والبليدة وسطيف وتيزي وزو وباتنة وقالمة، ظهور أفواج أخرى أصبحت ملجأ للشباب الوطني المتعطش للدفاع عن الحس الوطني.

\* روبرت ستيفنسن سميث بادن باول، ولد في 1857/02/22 بلندن ببريطانيا، عرف بإسم اللورد بادن باول، كان والده أستاذ الرياضيات بجامعة أوكسفورد، تابع دراسته الأولية بالمدارس العامة، دخل الكلية الحربية في 1876 و تم إرساله إلى الهند بعد سنة من ذلك، أصبح نقيباً في سن الـ 26 و رحل في مهمة عمل إلى جنوب إفريقيا أين بدأ مغامراته في الإستكشاف، في سن الخمسين نظم مخيم لمدة أسبوع مع بعض الشباب في جزيرة "براون سي" و جرب طرق الإستكشاف و منه جاءت فكرة خلق تنظيم خاص يجمع الشباب و يوحدهم من خلال تنظيم وحدوي، في 1910 قدم إستقالته للملك "إدوارد السابع" لمباشرة عمل تجمعه الشبابي، في 1920 نظم مؤتمر عالمي جمع ممثلين لـ 21 بلد و تم تعيين "بادن باول" رئيساً للكشافة العالمية، في 1927 منحه الملك "جورج الخامس" لقي "اللورد"، توفي في 1941/01/08 بكينيا في إفريقيا. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) دوم، أحمد، المرجع السابق، ص. 27.



وقد تبنت الحركة الكشفية منذ تأسيسها مبادئ إصلاحية ذات بعد وطني، تميل كثيرا إلى البرنامج الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم تتوان من جهتها في تشجيعها على تجسيد أهدافها الوطنية، خاصة و أن مؤسسها "محمد بوراس" كان أحد طلبة نادي الترقى مقر جمعية العلماء، حيث كان شباب الإفواج الكشفية يقومون دوريا ببيع صور الشيخ "ابن باديس" لأن أحاسيس الناس كانت أكثر تأثرا بالدين و أميل إلى قائد ديني منها إلى حزب سياسي، و بعد جمع الأموال كانت المخيمات الصيفية تقام<sup>(1)</sup>.

وبعد أن بسط الوطنيون هيمنتهم على الحركة الكشفية صارت تسير أكثر فأكثر، ابتداء من سنوات 1946-1947، تحت إشراف حزب الشعب الجزائري، و إنتهى أمر البعض منهم ممن لم يقفوا إلى جانب خطها السياسي بالإنفصال عنها في 1948، ليؤسسوا "الطفولة الكشفية الإسلامية الجزائرية" التي كانت ضعيفة الحساسية الوطنية وكانوا يمارسون الكشافة الكلاسيكية "لبادن باول" وكان صيتهم أقل، أما الكشافة الإسلامية الجزائرية فقد إنحلت عند اندلاع الثورة في 1954 عبر كافة التراب الوطني تقريبا ما دام القادة قد إلتحقوا بصفوف "جبهة التحرير الوطني" عدا دواما واحدا إحتفظ به في مدينة الجزائر العاصمة من طرف "محفوظ قداش" ويبدو حسب ما قال بأن هذا الإحتفاظ قد تم بإشارة من "كريم بلقاسم"<sup>(2)</sup>.

إن العائلات الجزائرية التي حلت بالحواضر والمدن الكبرى أصبحت تشجع كثيرا أطفالها على الإنضمام إلى أفواج هذه الحركة بعد تأكدهم من نهجها الوطني، فمن لم يسعفه الحظ في ضمان مقد بيداغوجي بالمدرسة، كان يتجه إلى أفواج الحركة الكشفية باعتبارها

(1) دوم، أحمد، المرجع السابق، ص. 29.

(2) نفسه، ص ص 29-30.

أيضا مدرسة لتكوين الأطفال وتربيتهم وفق المبادئ الوطنية الجزائرية وهذه الحركة هي التي كونت رجال الحركة الوطنية الثورية، حيث قامت معظم أفواج هذه الحركة بالمشاركة بتنظيم لقاءات عديدة حتى بعد وفاة مؤسسها "محمد بوراس" في 1941، منها لقاء "تلمسان" في جويلية 1944 وكان أكبر لقاء وطني في تاريخ الحركة الكشفية وحضره مخلف القادة التاريخيين في تلك الفترة والذين سيكونون من أشهر القادة عند إندلاع الثورة التحريرية.

وتذكر المصادر التاريخية أن الحركة الكشفية قد لعبت دورا كبيرا في مظاهرات الثامن من ماي 1945 وما تبعها من أحداث ماسوية، حيث كانت الأفواج الكشفية في مقدمة المتظاهرين رافعة للأعلام الوطنية و منادية بالحرية، ويبقى إستشهاد الشاب الكشاف "سعال بوزيد" في سطيف مثال للوطنية الثورية، كما أن تذكر هذه المصادر بعض القادة والناشطين السياسيين الذين تكونوا بها من أمثال "مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، صالح نوانشي ومحفوظ قداش" وغيرهم كثيرون، وتعود أصول هؤلاء إلى مختلف قرى وأرياف الجزائر، حيث حلوا رفقة عائلاتهم أو فرادى بالمدن الحضرية لينهلوا من المدرسة الكشفية كل مبادئ الوطنية الثورية التي أهلتهم لحجز مكانة قيادية عند تفجير الثورة الجزائرية.

كما وجد الشباب في النوادي الرياضية فرصة كبيرة لإثبات ذاته وقدرته على الإبداع، بعد أن كان يعاني الفراغ والرفض بالمدن التي حل بها، حيث إنظم العديد منهم إلى الفرق الرياضية في كرة القدم والملاكمة والعدو، وكانت هذه الفرق مؤطرة بشكل منظم وإنضباط كبير، فهي إتخذت لنفسها أسماء مثل "الحرية" و"الرجاء" و"المولودية تيمننا بالمولد النبوي الشريف"، وكانت كلمة "الإسلامية" ترافق كل مجموعة وشعاراتها تحتوي دائما على الألوان الوطنية المتمثلة في الأخضر والأحمر والهلل.

والواقع أن هذه النهضة الحديثة التي أدركها مجتمع المرفوضين بالمدن قد جاءت نتيجة إلتقاء الريف بالمدينة لأول مرة منذ أن حدثت القطيعة بين البوادي والحوضر الكبرى في صيف 1830، وهذا الإلتقاء قضى نهائيا على ذلك التباعد الذي كان واضحا في عملية التواصل الحضاري والحضري بين الريف والمدينة، فالريف الذي عانى البؤس وإنحطاط المستوى الحضاري به كان يربو دائما التوصل إلى عملية إعادة البناء وترميم جدران بيته في بيئة خاصة به بواسطة أخذ معالم التحضر من المدن الكبرى التي كانت قد قطعت شوطا كبيرا في مجال التحضر، خاصة وأن الأوربيين قد ساهموا في هذه العملية حتى وإن كان ذلك دون قصد منهم.

إن المستوطنين الذين دخلوا الجزائر كانوا يحملون معهم كل سلبياتهم وفي نفس الوقت حملوا معهم إيجابياتهم التي ساعدتهم على تشييد مدنية متطورة هي مزيج من حضارات شعوب البحر الأبيض المتوسط، وهي المدنية التي إنبهر بها الشعب الجزائري دون أن ينال قسطا من هذا التطور، وهذا لا يعني إطلاقا بأن شعوب شمال إفريقيا عامة وشعب الجزائر بصفة خاصة كان خاليا من كل المعالم الحضرية، فهو لم يكن أبدا شعبا متخلفا غير قابل للتحضر كما يحلوا للبعض أن يذكر ذلك، ولكن الشعب الجزائري كان مثل كل الشعوب الأخرى التي عرفت حضارات متعاقبة عليها كونت جدارا حضاريا لا يمكنه أن يزول، فالجزائر كان لها تقاليدها وأعرافها، وشعبها كان له حضارته وتاريخه الذي يشبه إلى حد كبير تاريخ شعوب البحر الأبيض المتوسط بتنظيماته وبنياته وثقافته.

ولذلك فإن حضارة الوافدين والمهاجرين الأوربيين إلى الجزائر وجدت شعبا بدأ يتراجع حضاريا ولكنه كان يسعى لمعرفة أسرار الحضارات الأخرى، فتم عرقلة النشاط الحضاري بالجزائر وعمل هؤلاء الأوربيين على عرقلة أي محاولة لجمع الريف بالمدينة،

حيث عمل على إبعاد فكرة الوحدة "الريفية - المدنية" منذ 1830، وهو ما عطل عملية تحضر الريف الذي بقي خاضعا لشروط بيئية قاسية نظرا للواقع الذي كان يعيشه الريف طيلة أكثر من قرن من الزمن بسبب الثورات الشعبية المتواصلة والتي جعلت من الريف تائرا مباشرا ينقصه التحضر الذي كان موجودا بالمدن الكبرى وغائبا بالأرياف.

إن المجتمع الريفي الذي عانى من هذه المحنة القاسية، كان من الممكن جدا أن يعبئ طاقاته وأن ينظم إمكانياته ليقطع على المدى البعيد مرحلة جديدة، لو أن الوعي السياسي انتشر بين جميع أفراده، إنطلاقا من بعض المدن التي توفر لها هذا الوعي ولكن المجتمع الريفي لم يجد أية مساعدة من النخبة المثقفة المحظوظة، ولهذا كان هذا المجتمع في حاجة إلى إصلاح جذري، خاصة أن البون الشاسع بين تخلفه وبين تقدم الحياة العصرية يبرز بكل وضوح عيوبه، بل يكشف عن تصدع بنيانه وهو كان يتمناه المستعمر<sup>(1)</sup> ولكن هذا المجتمع الذي كان متعطشا إلى العمل الثوري والسياسي ويريد أن يرتوي بماء التحضر والتمدن، لم يبق متقاعسا ينتظر تغير الوضع تلقائيا، ولكنه تحرك نحو المدن الكبرى أين كانت المدنية المتطورة قد توسعت بها وانتشرت بين أهلها، رغبة منه في إكتساب صفات التحضر لدخول المواجهة ضد الإحتلال، خاصة وأن المواجهة في ذلك الوقت قد إعتمدت كلية على الإمكانيات الحضارية والتحضرية للأفراد والشعوب بالنظر إلى زوال عصر التفوق الطبيعي وإنقضاء عهده.

ويمكن القول بأن اندلاع الثورة التحريرية هي المناسبة الكبرى الوحيدة التي إستطاع فيها العمل السياسي خلال ما يزيد عن قرن أن ينفذ إلى الوسط الريفي وأن يتغلغل فيه، وأن يحول الكفاح تحويلا جذريا من حيث المنطلقات والأهداف، وهذا التحويل ما كان ليحصل لو

(1) الأشرف، مصطفى، المصدر السابق، ص: 22

أن البرجوازية المتحيزة هي التي تكفلت بتنظيم الثورة<sup>(1)</sup> و هذا التحول في أساليب المواجهة والكفاح كان نتيجة حتمية لتحرك الريف نحو المدينة، ليخلق جوا مشحونا بالثورة والتصادم مع حضارة أوربية كانت مغلقة على نفسها وتحتكر عناصر التحضر و التمدن.

وحتى رجال المقاومة السياسية الطلائعية لم يحاولوا أن يولوا وجوههم وعقولهم نحو الأرياف، بل كان دائما إهتمامهم موجهها في الغالبية نحو المدن وهذا ما أثر على نشاطهم سلبا و عطل عملية إلتقاء الريف بالمدينة، فكان من الأجدر أن يقوم بعمل تركيبى بين المدن والأرياف حتى يكتمل نصاب عملهم السياسي دون أن ينتظر قدوم آلاف المطرودين من الأرياف للنزوح نحو المدن والوقوع في مشاكل عديدة عرقلت لسنوات عملية تحضرهم ووسعت لفترة طويلة دائرة شقائهم قبل أن يتمكنوا أخيرا من الوصول إلى قمة الإدراك الحضاري الذي أعطى لهم فرصة إثبات الذات خلال الثورة التحريرية الكبرى.

إن الأفكار الثورية كانت موجودة بالأرياف منذ 1830، ولكن هذه الأفكار كانت عشوائية وغير منظمة، ولهذا فهي كانت بحاجة إلى تنظيم سياسي وتأطير إجتماعي وهذا ما لم يكن موجودا بالريف، فرحلت الجموع الريفية نحو المدن أين وجدت من ينظمها ويعطيها دفعا قويا نحو الأمام، فخرجت هذه الأفكار بعد مدة من الزمن قوية ومنظمة، وهذا ما يؤكد أن الوعي الثوري وأفكار المواجهة كانت موجودة في المجتمع الريفي، ولم يكن ينقصه سوى تنظيم وتأطير هذه الأفكار فقط.

(1) الأشرف، مصطفى، المصدر السابق، ص: 23

ومما يدل على وعي هؤلاء الفلاحين أن أهالي إحدى القرى الواقعة في منطقة الببيان، نصحوا في بداية الكفاح المسلح عام 1955 المسؤولين عن الثورة بتجنب الأخطاء التي ارتكبتها الثوار عام 1871 في خطتهم العسكرية مما ألحق أضرارا بعائلاتهم وبذويهم، وهذه الإستمرارية في التجربة المتوارثة وفي العبر المستخلصة من الإنتفاضات الفاشلة، لهي من الأمور الملحوظة لدى الفلاحين خلال حرب التحرير، لا في مجال إتخاذ المبادرة الثورية، وهو المجال الذي تفوق فيه الحضر أو أهل المدن، بل في المجال الذرائعي المتعلق بالنظرة الواقعية وبالتطلعات، لأنهم أشد الناس تمسكا بالتراث الشعبي وبالمثل العليا وبالتقاليد والآمال، ولأنهم يحبون العمل ويتعاونون في ساعة المحنة ويتمسكون بالحياة مهما كانت قاسية عليهم،<sup>(1)</sup> وهذه الصفات هي التي جعلت منهم أبطالاً في الكفاح والسياسة وفتحت لهم أبواب المسؤولية والقيادة العليا بعد أن أدركوا تحضرا لم يسبق وأن أدركوا معانيه منذ أن حدثت القطيعة الكبرى بين البوادي والحواضر الكبرى.

إن نسبة التحضر المجملة الخاصة بالسكان الجزائريين تكاد تكون مستقرة إلى حدود سنة 1948 ولو أنها عرفت تسارعا متواضعا في الفترة السابقة لهذه السنة مباشرة، إلا أنها عرفت نموا مشهودا بعد سنة 1948 حيث أصبحت نسبة التحضر تزيد بحوالي نقطة مئوية في السنة بعد أن كانت زيادتها لا تتعدى ربع النقطة حتى أواخر الأربعينات ولا تكاد تذكر قبل الحرب العالمية الثانية، وفيما يخص نسبة التحضر في وسط المسلمين الجزائريين فقد كانت حوالي 10% في عام 1926 من جملة السكان المسلمين البالغ عددهم آنذاك حوالي خمسة ملايين نسمة، ثم إرتفعت النسبة قليلا لتستقر في حدود 10.5% في 1936 في وسط

(1) الأشرف، مصطفى، المصدر السابق، ص، 24.

5.800.000 مسلم، ثم وصلت النسبة إلى 13.9% في 1948 في وسط 7.200.000 فرد جزائري.<sup>(1)</sup>

ونلاحظ هنا أن نسبة التحضر قد عرفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة مهمة في وسط المسلمين الجزائريين بفعل عامل الهجرة من الريف إلى المدينة، وهي نفس العملية التي شهدتها أوروبا خلال نهاية القرن الثامن عشر الميلادي و مطلع القرن التاسع عشر للميلاد بعد ظهور الثورة الصناعية وتطور المدن، مما أدى إلى إنتقال شبه كلي للسكان من الأرياف ذات الإقتصاد المعاشي التقليدي إلى المدن التي بدأت تشهد نهضة صناعية واقتصاد منظم وحديث.

إن عدد السكان الحضريين الجزائريين كاد مستقرا حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، غير أن ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن التي لم تستفعل إلا بعد سنة 1948، كانت سببا في إرتفاع نسبة التحضر لدى السكان الجزائريين، حيث إنتقل معدل زيادة السكان الحضريين من 32.500 نسمة سنويا في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية إلى 125 ألف نسمة في الفترة اللاحقة، فمدينة الجزائر مثلا كان بها حوالي 58 حيا قصديريا يأوي المسلمين سنة 1947 ثم تضاعف العدد بثلاث مرات في 1954، حيث وصل عدد هذه الأحياء بالعاصمة فقط إلى 164 حي قصديري.<sup>(2)</sup>

ولم يكن للوسط الريفي أن يتطور دون عوامل خارجية ولم يكن بإمكانه أن يدرك أساليب التحضر لو بقي منغلقا على نفسه دون أن يخلق لنفسه عوامل تحركه نحو المدن

(1) المنوبي، خالد، إقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي، الطبعة الأولى، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص، 137.

(2) المنوبي، خالد، المرجع السابق، ص، 136.

الحضرية، حيث كان الريف بحاجة ماسة إلى منظرين يقفون وراء عملية تحضره خاصة وأن الزاد الحضاري الخام كان موجودا بالريف ولكن الشيء الذي إفتقده الريف هو التنظيم الحضاري بعد فشله في التخلص من النظام العشائري، فرحل هذا المجتمع أو نصفه إلى المدن، أين وجد أساليب التحضر قد تقدمت كثيرا وهناك وفر لنفسه أسباب إقتحام دائرة التحضر التي أفرزتها عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية ذكرناها سابقا.

إن ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن قد خلقت ولمدة طويلة من الزمن، صراعا اجتماعيا كبيرا بين آلاف المطرودين من الأرياف وسكان المدن الكبرى، وهذا الصراع جاء نتيجة تصادم التقاليد الإجتماعية لسكان الريف القائمة أساسا على مبادئ وأعراف عشائرية وأخرى قبلية وبين نظم وقوانين أهل المدن المبنية على المنفعة الخاصة والمسؤولية الفردية، وهو ما لم يعرفه الريف الجزائري، وهذا الإختلاف الذي ظل موجودا لفترة طويلة زال تدريجيا إلى أن تمكن المجتمع الريفي الذي إنتقل إلى المدن من الإلتحام بالمجتمع المدني جاغلا من كل الكم وحدة قوية لا تززعها المؤثرات الخارجية.

ورغم ما عاناه أهل الريف بالمدن من مشاكل إجتماعية حادة تمثلت في إنعدام فرص العمل و مشاكل الإيواء و السكن و تواجدهم خارج نطاق التعليم وسوء الظروف الصحية والمضايقات اليومية، إلا أن نسق الهجرة نحو المدينة ظل يعرف إرتفاعا دائما، وهذه الديمومة أخافت كثيرا المستوطنين خاصة بعد أن شاهدوا خلو الريف ديمغرافيا وبالمقابل اكتظاظ المدن بالمسلمين، ورغم هذه المشاكل الإجتماعية أيضا فإن الوافدين الجدد إلى المدن لم يعودوا من حيث قدموا، وإنما استقروا بالمدن مؤسسين أحياء قصديرية كانت حقا خصبا لنمو الأمراض من جهة ونمو الأفكار السياسية الوطنية من جهة أخرى.



والواقع أن المدن الجزائرية الكبرى التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية مدنا أوربية بالدرجة الأولى، قد أصبحت مباشرة بعد عملية تطور الهجرة نحو المدن، مدنا إسلامية ديمغرافيا بعد أن سيطر عليها المسلمون من ناحية الأرقام و ذلك لأول مرة في تاريخ الجزائر منذ 1830، وقد نتج عن هذه الوضعية إحساس نفسي لدى المسلمين بإمكانية سيطرتهم على الأوضاع العامة بالمدينة الكبرى والتفكير في التحكم فيها، وقد وجد أهل الريف المحرومين من أسباب الراحة الإجتماعية الفرصة أمامهم، للمطالبة بحقوقهم الإجتماعي المقرون بالحقوق السياسية، وذلك لدى تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، فاندفعوا نحو الإنخراط فيها بفضل حماسهم وعاطفتهم الوطنية.

إن هؤلاء السكان سيكونون عاملا مهما من عوامل نجاح الحركة الثورية بالجزائر، وسيكون لهم وللبعض الذين عانوا من أزمة "الفراغ اليومي والتشرد في الشوارع"، وجلهم من الوافدين الجدد إلى المدن، دورا بارزا في الحركة السياسية أولا كمناضلين بالعاطفة ثم في الثورة المسلحة (معركة الجزائر مثلا) بعد الاقتران بفكرة ضرورة تغيير الأوضاع بالقوة بعد أن فشلت السياسة في ذلك.

لقد أكسبت الظروف الإجتماعية الجديدة التي عرفها الوافدون الجدد إلى المدن تجربة إضافية في كيفية التعامل مع سلطات الإدارة الإستعمارية بالمدينة، فأدركوا لأول مرة طريقة التعامل الغير المباشرة بعدما كان الإصطدام بين الأوربيين والمسلمين مبارا في الأرياف مع ترجيح كفة الأوربيين من حيث التحكم في الأوضاع.

وخلاصة القول فقد كانت هذه الهجرة إيجابية بالنسبة لأهل الريف ولأهل المدن على حد سواء، وذلك أن أهل الريف أدركوا عند رحيلهم إلى المدن معاني القوانين العامة التي

كانت تحكم علاقات السكان من الحضر و تسيرها، وفهموا معنى المسؤولية الفردية وتعرفوا على أفكار الحركة السياسية الوطنية وتعلقوا بمطالبها، كما كانت إيجابية بالنسبة لأهل المدن لأنهم أدركوا مأساة الجزائريين العميقة بالريف بعدما عرفوا أسباب هجرتهم إلى المدن، فكان اللقاء لتشابه أوضاعهم وأهدافهم ومن جهة أخرى وجد أهل المدن وخاصة أعضاء الحركة الوطنية في أهل الريف مادة خام تحتاج إلى تنظيم وتأطير لدفع عجلة الحركة السياسية بالجزائر لمساندة مطالبهم ثم تأطيرهم لخدمة الجزائر خلال مرحلة العمل الثوري.

الفصل الخامس

الأوضاع الإجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا

## 1- لمحة عن الهجرة الجزائرية نحو الخارج قبل 1930:

في 15 جانفي 1840 صرح الجنيرال "بيجو" أمام مجلس النواب الفرنسي بأن مهمة الفرنسيين بالجزائر ليست إصطياد العرب والبحث عنهم لأن ذلك ليس من ورائه جدوى، ولكن مهمتهم هي منع العرب من إستغلال أرضهم وجمع محاصيلهم، و ذلك ما اصطلح على تسميته بسياسة الأرض المحروقة التي عجلت بفرار جماعي للجماهير الجزائرية من أراضيها والبحث عن مناطق أخرى أكثر أمانا، سواء داخل الجزائر أو خارجها.

وأمام هذه الوضعية التي لم يألفها الشعب الجزائري، شرعت بعض العائلات في التفكير في تغيير مناطق تجمعاتها وخاصة تلك المناوئة لسياسة فرنسا، حيث يذكر "أناتول فرانس\*" بأن الحكومة الفرنسية قامت طيلة سبعين عاما بمطاردة الجزائريين وتهجيرهم لإستبدالهم في الأخير بجماهير إيطالية وأخرى إسبانية<sup>(1)</sup>، لتشكيل مجتمع خليط لا يؤمن سوى بالفردية ذات النزعة العنصرية.

والمواقع أن الجزائر التي عرفت إحتلالا فريدا من نوعه هو "الإستيطان"، شهدت

\* فرانسوا أناتول تيبو François-Anatole THIBAUT، ولد في 16 أفريل 1844 بباريس وتوفي في 12 أكتوبر 1924 بفرنسا، من أشهر أدباء وشعراء فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة، إنخرط في الجيش برتبة ضابط صف، ترأس الأكاديمية الفرنسية في 1896 خلفا لفرديناند دي ليسيبس، في 1904 شارك في تأسيس رابطة حقوق الإنسان، وناضل من أجل فصل الكنيسة عن الحكم، في 1906 ندد بشدة ضد سياسة الإحتلال و دافع عن حقوق العمال، نال جائزة نوبل للأداب في 1921، زار أريكا اللاتينية وروسيا، خلال الحرب العالمية الأولى قال كلمته المشهورة "كنا نظن أننا نموت في سبيل الوطن، لكننا نموت من أجل الصناعيين و رجال المال". أنظر. Le Petit Larousse Illustré, op.cit., P. 1335.

(1) BELLOULA, Tayeb, *Les Algériens en France, Leur Passé, Leur Participation à la Lutte de Libération Nationale, Leurs Perspectives*, Editions Nationales Algériennes, Alger, Algérie, 1965, P. 23.

الوقت نفسه توافد العديد من الأجناس الأوربية إليها، جعلت هذه الأرض غير قادرة على تحمل هذا المد البشري الأوربي، وبدأت عملية إستبدال الجزائريين بالمستوطنين بمنطق "الإستبدال الشعبي القسري" سواء داخليا أو خارجيا كما ذكرنا سابقا، حيث أصبحت العائلات الجزائرية تبحث عن ملاذ آمن للهروب من القهر الإستعماري، فانطلقت نحو المناطق الأقل إستقطابا وهي المناطق الجبلية القاسية أو المناطق القاحلة التي لم يكن من السهولة إستغلالها، أو نحو الخارج باتجاه البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب الأقصى وليبيا، زيادة على الرحيل نحو المشرق العربي وبالضبط نحو بلاد الشام خاصة بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر.

وقد قدر عدد المهاجرين في بداية القرن العشرين نحو بلدان المشرق العربي والبلدان المغاربية المجاورة بعشرات الآلاف، حيث وصل عدد المهاجرين إلى المغرب 20.000 مهاجر منهم 5000 مهاجر ياتجاه مدينة "فاس" في سنة 1905، وشهدت تونس مرور 5.330 مهاجر عبرها منهم من إستقر فيها ومنهم من واصل هجرته إلى المشرق الأوسط وذلك ما بين سنة 1898 وسنة 1912، وشهدت مصر هجرة 20.000 مهاجر إليها في سنة 1907، أما فلسطين فقد عرفت توافد 6.000 مهاجر إليها في نفس التاريخ، والحجاز بـ 30.000 مهاجر جزائري، في حين شهدت بلدان تركيا وإيران والهند تجمع 5.000 مهاجر جزائري في سنة 1907، وعرفت فترة 1912 - 1954 هجرة 20.000 جزائري نحو سوريا، بينما إتجه 10.000 آخرون إلى فلسطين للإستقرار فيها<sup>(1)</sup>.

كما تم في السابق تهجير عائلات عدة إلى مناطق بعيدة جدا عن الجزائر وذلك نحو "كاليدونيا الجديدة" كعقوبة للمساندين والمؤيدين للثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر،

(1) خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر.....، ص ص 278 و 279.

ومنهم من تم إقتياده إلى "غويانا الفرنسية" بأمريكا اللاتينية والبعض الآخر إلى الجزر الفرنسية الواقعة بالبحر الأبيض المتوسط ومنها جزيرة "سانت مرجريت"، كما تم تجنيد 5.822 من الجزائريين خلال حملة إحتلال جزيرة "مدغشقر" خلال عام 1895 من طرف فرنسا منهم 60.02% من منطقة الجزائر و 27.27% من منطقة وهران و 12.52% من منطقة قسنطينة<sup>(1)</sup>، ولكن الهجرات الجزائرية المكثفة كانت بالدرجة الأولى نحو فرنسا بالذات، وذلك لإرتباطات تاريخية إستعمارية وسهولة الإتصال والتواصل اللغوي وكذا فتح المجال أمام الجزائريين الراغبين في الهجرة من طرف حكومة الإحتلال.

وقد بقيت هذه الهجرات تسير بوتيرة بطيئة طيلة السنوات الأولى للإحتلال الفرنسي، وهذا بسبب القوانين الزجرية الفرنسية التي أقرت حرمان الجزائريين من أراضيهم ليصبحوا مزارعين لدى الوافدين الجدد من الأوربيين الذين استلموا ملكياتهم الجديدة من أخصب الأراضي وأجودها، وهذه السياسة هي التي حتمت على الجزائريين تقبل الأمر الواقع في أغلب الأحيان لضمان قوت عائلاتهم، حيث بقوا خاضعين لسلطة الكولون.

والجدير بالذكر أن المستوطنين قاموا بالضغط على الحكومة الفرنسية لتشديد الخناق على كل الجزائريين الراغبين في الهجرة وخاصة نحو فرنسا، وذلك بوضع قوانين خاصة لتسيير شروط الهجرة وجعلها تعجيزية على الجزائريين، وبالتالي ضمان يد عاملة رخيصة وذات كفاءة مهنية في مزارعهم دون أدنى مزايا إجتماعية أخرى.

(1) SARI, Djilali, ALI MAZIGHI, Kamel et ABDELAOUI Hocine, **l'Emigration Algérienne en Europe**, Serie de Projets Nationaux de Recherches, Publication de Centre National d'Etudes et de Recherches Sur le Mouvement National et la Revolution du 1<sup>o</sup> Novembre 1954, Alger, Algérie, 2007, P. 290.

ويذكر الصحفي السويسري "شارل هنري فافرود" في كتابه "الجزائر وجبهة التحرير الوطني"، ما جاء في إحدى رسائل "الجنرال بريو" التي أرسلها إلى شقيقه في سنة 1834، حيث يقول فيها "إنك تتساءل إلى أين وصلت عملية الإحتلال، ستكون متفاجئا حين أعلمك أن أراضي البلدية الخصبة قد تم بيعها كلية لآلاف من المستوطنين حتى قبل سيطرتنا عليها بصفة نهائية، والغالبية منهم توجهوا للموثقين لتوثيق عملية شراء هذه الأراضي تحت وعد البيع فقط، وسهول المتيجة أيضا تم بيعها بالكامل"<sup>(1)</sup>، ليجد الجزائريون أنفسهم خارج مجال الخدمة ومطرودين من أراضيهم نحو المناطق الجرداء، ليضطروا تحت طائلة التصفية والتهديد للعمل لدى هؤلاء المستوطنين بأجر شهري تم تحديده حسب رغبة الكولون وبتواطؤ من الإدارة الفرنسية.

وإذا كان من الصعب تحديد البداية الفعلية لهجرة الجزائريين إلى فرنسا، فإن الإعتقاد السائد لدى جل المؤرخين هو تسجيل سفر عدد محدود من الجزائريين إلى مدينة مارسيليا في نهاية القرن التاسع عشر، ثم إرتفع عددهم في بداية القرن العشرين. والواقع ان إهتمام فرنسا باليد العاملة الجزائرية قد ظهر في بداية القرن العشرين وبالتحديد في سنة 1906، حيث كانت مناجم الفحم في مناطق "با دو كالي" التابعة إقليميا لمدينة "ليل" في أقصى شمال فرنسا، في حاجة ماسة لليد العاملة البسيطة التي تتحمل المهن الشاقة نظرا لقساوة الظروف المناخية بهذه المنطقة، حيث يسجل إنخفاضا شديدا للحرارة، لكن ما كان يهم اليد العاملة الجزائرية في هذه الفترة هو التخلص من الإستعباد الإستعماري بالجزائر والرحيل نحو بلد يؤمن بالعدالة المهنية نوعا ما.

(1) BELLOULA, Tayeb, *Les Algériens en France.....*, P. 24.

وبعد فرض قانون التجنيد الإجباري قبيل الحرب العالمية الأولى شهدت هذه الحركة تطورات كبيرة، حيث بدأت جماعات عديدة بالتحضير لمغادرة الجزائر، ففي بداية شهر جوان 1910 فتح تحقيق إداري في منطقة سطيف وبرج بوعريريج إثر رحيل أعداد كثيرة من الجزائريين من هذه المنطقة باتجاه سوريا، ثم تلتها هجرة أخرى عرفت "بهجرة تلمسان" في سنة 1911 والتي كانت أكثر كثافة وأكثر أهمية.

والواقع أن تلمسان التي بدأت تفقد بريقها لصالح مدينة وهران في كل الجوانب، شهدت تدهورا في أوضاعها بسبب السياسة الإستعمارية وتراجع تدريجيا دورها السياسي والحضاري، وبالمقابل بقي سكانها مرتبطين ببلدان المشرق الإسلامي والمغرب الأقصى، حيث كان أهل تلمسان هم الذين يتولون تمثيل المهاجرين الجزائريين إلى المغرب وكان هؤلاء المهاجرون يحضون بحماية خاصة من السلطان، وقد تفاقم قلق التلمسانيين حين طرحت في الجزائر قضية الفصل بين الأديان وخصوصا حين تقرر تجنيد المسلمين، ويبدو أن بعض الأسر في مستغانم قد طلبت جوازات سفر للهجرة وعددا من الأهالي في تلمسان نزحوا منها للإفلات من التجنيد.<sup>(1)</sup>

وقد أثار الإحصاء السكاني لسنة 1908 هلع سكان مدينة تلمسان لإعتقادهم أن هذا الإحصاء كان بهدف تجنيدهم ضد إخوانهم في المغرب، وسرعان ما هطلت طلبات الحصول على جوازات السفر التي بلغ عددها في 26 سبتمبر 1908 حوالي 321 طلبا، وهاجر حسب التقديرات الإحصائية الرسمية 140 شخصا من دائرة تلمسان وحدها، منهم

(1) أجبرون، شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، الجزء الثاني، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص756.



75 شخصا من زاوية درقاوة، ثم قرر أحد قياد أولاد شولي ببلدية سبدو مغادرة المنطقة نحو دمشق رفقة 27 شخصا ثم غادر بعد ذلك 54 فردا، لتبدأ عملية نحو الخارج بوتيرة قوية من هذه المناطق، حيث بلغ عدد المغادرين أحيانا حوالي 130 شخصا في اليوم الواحد، وقد علقّت صحيفة "ليكو دوران" في 14 أكتوبر 1911 على نزوح تلمسان بأن وباء الهجرة إنتشر في صفوف السكان، 1200 فرد غادروا المدينة من مجموع سكانها المسلمين البالغ عددهم 25.000 نسمة<sup>(1)</sup>.

وفي فترة ما بين الحربين، إتخذت هذه الهجرات شكلا آخر وكانت في أغلبها نحو البلدان الأوربية وبالضبط نحو فرنسا، بسبب إرتباط النشاط الجزائري الكلي بفرنسا لأسباب تاريخية إستعمارية وسهولة التواصل اللغوي مع الفرنسيين، رغم مستوى التعليم المنحط الذي كان بالجزائر، وقد قامت الحكومة الفرنسية بفتح الباب على مصراعيه أمام كل الراغبين من الجزائريين في الهجرة نحو فرنسا، بسبب حاجتها ليد عاملة معتبرة للنهوض بصناعاتها التي شهدت تقلصا كبيرا بسبب قلة طالبي العمل، كما أن العمال من الشمال الإفريقي لم تكن تهمهم سوى فكرة الحصول على عمل مهما كان نوعه ومهما كانت قيمة الأجر الممنوح.

وحسب مصدر رسمي فرنسي، فقد تم إحصاء في سنة 1912 حوالي 5000 جزائري بفرنسا، منهم حوالي 2000 شخص إستقر بمدينة "مارسيليا"، وأغلب هؤلاء المهاجرين كانوا عمالا بمناجم ومصانع الحديد بمنطقة "با دو كالي" وتجاوز عددهم 1500 مهاجر<sup>(2)</sup>.

(1) أجيرون، شارل روبيير، نفس المرجع، ص ص. 757-758-759.

(2) BELLOULA, T, *op.cit.*, P. 14.

وبداية من سنة 1913، شرعت فرنسا في منح بعض التسهيلات للجزائريين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا،<sup>(1)</sup> وذلك إثر قرار 18 جوان 1913 والذي تلاه قانون 15 جويلية 1914، اللذان ألغيا نهائيا رخصة الهجرة، وحدث في 1916 أن قامت "وزارة الحربية الفرنسية" بإنشاء "مصلحة عمال المستعمرات" التي كانت مهمته الرئيسية تتمثل في تسيير عمليات توظيف اليد العاملة الجزائرية المتوجهة إلى فرنسا لطلب العمل وتوزيعها على المصانع والورشات بفرنسا<sup>(2)</sup>.

وكتبت مجلة "أنال أفريكان" في عددها السابع سنة 1914، مقالا صحفيا عن حالة المهاجرين الجزائريين بفرنسا تحت عنوان "سكان منطقة القبائل بفرنسا"، وقد تعرضت فيه إلى الواقع البائس لمعيشة هؤلاء الوافدين الذين غزوا المراكز المنجمية والمناطق الصناعية الواقعة بفرنسا، وبها تدافعوا على ممارسة كل الأشغال والمهن الشاقة التي كان يرفضها العمال الفرنسيون، ورغم صعوبة المهن التي كانوا يوجهون إليها بسبب إنعدام أية خبرة أو كفاءة لديهم وغياب تكوين مهني معين، فقد كانوا يتقاضون يوميا أجرا لا يفوق 5 فرنكات، كانوا يرسلون منه نصفه إلى عائلاتهم بالجزائر وهو ما كان يوفر لهم إلى حدود 40 فرنكا كل 15 يوما، يقومون بإرسالها إلى ذويهم بالوطن الأم<sup>(3)</sup>.

وقد وصل عدد المهاجرين من العمال القادمين من شمال إفريقيا نحو فرنسا في سنة 1915 إلى أكثر من 130.000 عامل، منهم حوالي 80.000 عامل جزائري تم توظيف

(1) BELLOULA, T, *op.cit.*, PP. 14 - 15.

(2) SANSON, Robert, *Les Travailleurs Nord-Africains de la Région Parisienne*, IN, Documents Sur l'Emigration, P. 162.

(3) MALLEBAY, Ernest, *Les Kabyles En France*, IN Annales Africaines, N° 07 du 13 Fevrier 1914, Alger, Algerie, P. 14.

أغلبهم عن طريق إستعمال القوة من طرف الإدارة الفرنسية لحاجة الإقتصاد الحربي الفرنسي لليد العاملة كما ذكرنا سابقا، و ذلك لمواجهة تحديات الحرب العالمية الأولى<sup>(1)</sup>، وبقي توافد الجزائريين على المصانع الفرنسية مستمرا، حيث أظهرت الإحصائيات أن الغالبية منهم كانوا من الشباب ذوي القدرة على التحمل، ليفتحوا الطريق فيما بعد لعائلاتهم للإلتحاق بهم بفرنسا.

ولم يمر هذا الرحيل نحو فرنسا دون لفت نظر الكولون الذين دقوا ناقوس الخطر الذي أصبح يهدد مصالحهم، بعد عزوف العديد من الجزائريين عن العمل لديهم، وإختيار حل الهجرة إلى فرنسا للهروب من الواقع المر الذي كانوا يعيشونه دون تحرك من الإدارة الفرنسية لإصلاح ما يمكن إصلاحه، ولذلك فقد بدأ المستوطنون في وضع أطر جديدة بإمكانها تنظيم هذه الحركة، حيث تم وضع عدة عراقيل وشروط وصفت آنذاك بالتعجيزية، بداية بترسيم شرط الهجرة الأساسي الذي كان يتمثل في وجوب الحصول على رخصة خاصة بالهجرة كانت تسمى " تأشيرة الهجرة"<sup>(2)</sup>، وهذا ما صعب من عملية التنقل نحو فرنسا وبقيت عملية إنتقال العمال الجزائريين إلى فرنسا وعودتهم منها، تخضع لقانون العرض والطلب المعتمد بسوق يد العاملة بفرنسا.

والحقيقة أن هذه العراقيل لم تثن الشعب الجزائري عن الهجرة نحو فرنسا، حيث تشير الإحصائيات الرسمية للحكومة الفرنسية أن عدد الجزائريين الذين دخلوا إلى فرنسا

(1) BELLOULA, T, *op.cit.*, P. 27.

(2) ZAHRAOUI, AHCÈNE et MAZOUZ, Mohamed, *L'Algérie et l'Immigration Algérienne en France*, France, Imprimerie Tardy QUERCY, 1985, P. 14.

في سنة 1924 قد تجاوز 71.028 شخص، ليصبح المجموع العام للجزائريين بفرنسا في هذه السنة 100.000 جزائري مقيم<sup>(1)</sup>.

وبقي الكولون في هذه الأثناء يضغطون على الحكومة العامة بالجزائر لردع الجزائريين وتهديدهم لثنيهم عن الهجرة، لتشهد سنة 1926 تدخل بعض الشخصيات الجزائرية والفرنسية من أجل مساعد المهاجرين الجزائريين بتقديم طعن لدى "مجلس الأمة" الذي تم تأسيسه وفقا لقانون 15 جويلية 1914 الذي ينظم "قانون الأهالي أو الأنديجينا"، ليصدر هذا المجلس قراره الذي ألغى قرارات الحاكم العام بالجزائر وجعل قرارات رئيس الحكومة العامة بباريس هي السيدة والمخول لها دون سواها إصدار القرارات الخاصة بتنظيم قانون الأهالي. ولكن الكولون لم يكن ليرضيه ذلك، حيث جاءت حادثة موت العديد من المهاجرين الجزائريين الذين هاجروا بطريقة سرية داخل سراديب الباخرة "سيدي فرج"، ليشككوا في مدى قدرة البوليس الفرنسي في الحد من الهجرة إلى فرنسا وذهبوا إلى حد اعتبار أجهزة الأمن الفرنسية متواطئة في تهريب هؤلاء المهاجرين، وإلا كيف يفسر قدرة هؤلاء "المهاجرين بطريقة سرية" على ركوب الباخرة "سيدي فرج" دون أن تتفطن أجهزة المراقبة لذلك<sup>(2)</sup>.

وقد تناولت الصحف المنتشرة بالجزائر التي كانت موجهة من طرف الكولون الملاك الأصليين لها، هذه الحادثة بأسلوب تهجمي حيث حملت "مجلس الأمة" المذكور سابقا مسؤولية ما حدث داخل الباخرة، وذلك بعدما ألغى هذا المجلس قرارات الحاكم العام بالجزائر المحددة لشروط الهجرة.

(1) BELLOULA, T, *op.cit.*, PP. 29-30.

(2) *IBID.*, P. 32.

وأصدرت الحكومة الفرنسية قرارا جديدا في 4 أبريل 1928 حدد شروط هجرة الجزائريين نحو فرنسا، وبموجب ذلك أصبح ضروريا على طالب هذه التأشيرة تقديم ملف كامل يحتوي على عقد عمل مستخرج من فرنسا ممضي من طرف أصحاب المصانع والورشات والمزارع، إضافة إلى بطاقة التعريف الأصلية وصورة طبق الأصل عنها، وكذا شهادة السوابق العدلية التي تثبت أن طالب تأشيرة الهجرة لم يسبق له وأن تعرض إلى عقوبة قضائية، مع شهادة طبية تثبت أن صاحب الطلب لا يحمل أي مرض مُعدٍ وهو ملقح منذ 15 سنة على الأقل، زيادة على شهادة تثبت أن صاحب الطلب يملك 150 فرنكا مع ضرورة دفع حقوق الترحال إلى فرنسا وحقوق تذكرة العودة منها وفحص طبي ثاني ساعة ركوب الباخرة أو ساعة الإقلاع، وهذا القانون عارضه الجزائريون الراغبون في الهجرة إلى فرنسا<sup>(1)</sup> باعتبارها كانت معايير تعجيزية تتم عن عنصرية الإدارة الإستعمارية وكان الهدف منها إختيار فرنسا لما تحتاجه فقط من يد عاملة نظيفة حسب قناعتها، وبالتالي حقق الكولون رغبتهم في الحد من الهجرة إلى فرنسا ولو بصورة مؤقتة.

والمشكلة الأخرى التي كانت تعيق الجزائريين من أجل تحقيق حلمهم في الرحيل نحو فرنسا، كانت الأموال التي يجب صرفها من أجل توفير هذا الملف، حيث لم يكن من السهل الحصول على جميع الوثائق المطلوبة دون دفع مقابل مادي، بل البعض من الجزائريين لجأ إلى التزوير في المحررات الإدارية مقابل دفع قيمة مادية، حيث يذكر "الطيب بلولة" أنه إلتقى ببعض المهاجرين الذين أخبروه بأنهم صرفوا أموالا طائلة مقابل الحصول على الوثائق المطلوبة في الملف والتي فاقت ثمن تذكرة الرحلة من الجزائر نحو مارسيليا وكانت فترة الحصول عليها تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر<sup>(2)</sup>.

(1) SANSON, R., *op.cit.*, P., 163.

(2) BELLOULA, T., *op.cit.*, P., 32.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى قرر الآلاف من الجزائريين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي الإستقرار بالأراضي الفرنسية وعدم العودة إلى الوطن الأم في انتظار إلتحاق عائلاتهم بهم، أما الذين عادوا إلى الجزائر، فقد قاموا بنشر صورة جميلة عن المعيشة بفرنسا، حيث أقنعوا العديد من المترددين بالرحيل إلى فرنسا نظرا لما شاهدوه هناك في مجال التطور المذهل للحضارة الأوروبية التي إنبهروا بها إلى حد كبير.

وقد تراجع نسق الهجرة نحو فرنسا بصورة واضحة خلال نهاية عشرينات القرن الماضي بفعل الأزمة الإقتصادية العالمية التي مست بالدرجة الأولى كبرى الدول التي كانت مسيطرة على الإقتصاد العالمي، بسبب إنهيار الأسهم المصرفية في أكبر البورصات العالمية، مما أدى إلى ركود الإقتصاد العالمي و بالتالي تسريح العمال بعد تسجيل فائض في اليد العاملة، وأصبح بالتالي عدد العائدين إلى الجزائر يفوق عدد المهاجرين منها،<sup>(1)</sup> وزيادة على هذا، تعالت أصوات كبار الكولون وسادة الإدارة المنادين بإلغاء الهجرات العمالية نحو فرنسا عبر حملة قادتها الصحف الكبرى لثني رجال المال والأعمال بفرنسا عن توظيف اليد العاملة الجزائرية لديهم، حيث شوهدت صورهم بعد أن وصفتهم بعديمي الفائدة وقلة المرود، معتبرة أيهم عمال بدائيون دون كفاءة مهنية ولا تكوين مسبق.

وسرعان ما تطورت هذه الحملة الشرسة ضد الراغبين في الهجرة من الجزائريين، حيث حذا حذوهم "مجلس رؤساء غرف التجارة للجزائر" الذي عبر صراحة عن رفضه لهذه الهجرة في تقريره الصادر في 28 فيفري 1929، حيث دعا من خلاله إلى وجوب منع الشباب الجزائري من الهجرة إلى فرنسا وكذا كل الذين لم يؤدوا بعد الخدمة العسكرية أو

(1) BELLOULA, T., *op.cit*, P., 32.

إستوفوا شرط التجنيد الإجباري،<sup>(1)</sup> ورغم ذلك بقي نسق الهجرة يعرف تزايدا بسبب الظروف الإجتماعية التي كانت سائدة بالجزائر.

## 2 - أسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

بقي نسق الهجرة الخارجية إلى فرنسا حتى سنة 1935 يشهد تراجعاً عن ما كان في السابق للسبب المذكور سلفاً، ولكن مراسيم وقوانين تنظيم الهجرة واصلت صدورها حيث تم في 17 جويلية 1936 تعديل قرار 4 أفريل 1928، المتعلق بشروط الهجرة إلى فرنسا بقرار آخر أعاد قانون حرية التنقل، وإكتفى بشرط وجود "بطاقة التعريف" لدى الراغب في الهجرة إلى فرنسا، ليصدر قراراً آخر من الحكومة العامة في 23 فيفري 1940، مفاده أن توظيف اليد العاملة بالجزائر لإستخدامها بفرنسا، يجب أن يكون بتزكية من "مصالح اليد العاملة" التابعة للحكومة العامة ولا يقبل أي مهاجر لم يمر عبر هذه المصالح<sup>(2)</sup>.

ورغم ذلك بقيت الهجرة متواصلة نحو فرنسا ولكن بنسب قليلة، حيث تقلصت كثيراً بعد نزول "الجيوش الأنجلو-سكسونية" بالجزائر في نوفمبر 1942، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عادت نسب الهجرة إلى الإرتفاع من جديد إلى الجزائر التي شهدت رحيل جماعات كثيرة نحو فرنسا، وبعد أن كانت الهجرة السابقة فردية يمارسها الرجال فقط - عزاب أو متزوجين يتركون زوجاتهم وأطفالهم بالجزائر-، أصبحت عائلية بعد 1945، تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت أيضاً فعالة ومنظمة.

(1) MELIA, J., *op. cit.*, P. 146.

(2) SANSON, R., *op. cit.*, P. 164.

والواقع أن الأسباب العامة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة، كانت في مجملها مرتبطة إلى حد بعيد بالسياسة المعتمدة من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي التي مارست ضغطا رهيبا على الشعب الجزائري، أرغمته على ترك مجال المواجهة والرحيل كرها من مناطق إستقراره إلى مناطق أكثر أمانا، وقد تنوعت هذه الأسباب من حيث طبيعتها وقوتها وتأثيرها على نسق الهجرة إلى فرنسا، وهي:

## 2-1 - الأسباب الإقتصادية:

تعتبر الأسباب الإقتصادية من أهم الأسباب التي دفعت بآلاف الجزائريين إلى اختيار حل الهجرة نحو فرنسا للفرار من جحيم الإحتلال وذلك بسبب الوضعية المادية المزرية للشعب الجزائري التي خلقها الإحتلال نفسه، وظهرت بالجزائر جماهير شعبية محتلة ومقهورة لم تجد أمامها سوى النفي الإرادي أو ما يعرف بالإغتراب، رغم أن أغلب المؤرخين الفرنسيين قد ركزوا في تحليلاتهم على إنهيار علاقة "سكان- غذاء" التي رافعوا لها وإعتبروها سببا كافيا لهذه الهجرة، فحسب هؤلاء، لم يكن بإمكان الأراضي الجزائرية التي تراجع مردودها وقل إنتاجها، أن تلبى حاجيات السكان الجزائريين، حيث بقيت هذه الأرض تنتج الأفراد فقط وبقوة لا تتحملها منتوجات الجزائر، وإعتبروه السبب الرئيسي دون الأسباب الأخرى التي دفعت بالشعب المقهور إلى تجريب حظه خارج الجزائر<sup>(1)</sup>.

وإضافة إلى هذا، فإن فشل جل المشاريع الخاصة بإقامة قاعدة التصنيع بالجزائر وتعطيلها من قبل المستوطنين، جعل من الجزائر أرضا زراعية ذات إقتصاد ملحق بالإقتصاد الفرنسي فقط، يلبي حاجيات الإقتصاد الكولونيالي عند الإقتضاء، وكان مسيرا من

(1) BELLOULA, t, op. cit., PP. 17 - 18.



طرف عدد قليل من الكولون، دون وجود نية حقيقية من طرف الحكومة للنهوض بالتصنيع، الشيء الذي جعل من الجزائر بلدا جائعا وغير قادر على ضمان قوت سكانه.

من جهة أخرى، فإن الحديث عن سياسية التجويع تقودنا إلى إستعراض حجم الأراضي التي كانت في يد الأقلية الأوربية، وما يقابلها من أراضي يمتلكها بقية الملايين من الجزائريين الذين يعتمدون أساسا على إستغلال الأرض لكسب عيشتهم، فعدد الأوربيين إنخفض خلال الفترة الممتدة ما بين 1940 و1954، من 25.795 مستوطن إلى 22.037 مستوطن، لكن الأراضي التي كانوا يستغلونها شهدت إرتقاعا كبيرا، حيث إرتفعت من 2.720.000 هكتار إلى 2.726.000 هكتار في نفس الفترة.<sup>(1)</sup>

وهذا التحكم في الأراضي أعطى للكولون سلطة تنفيذية واسعة، إستغلها هؤلاء لبسط نفوذهم والتمكن من وضع سياسة تناسب طموحاتهم، ففي ميدان القروض الموجهة لتطوير الزراعة، فقد تم تقديم حوالي 16.222 مليون فرنك فرنسي قديم لحوالي 16.316 مستوطن أوربي في عام 1952 كمساعدات مالية لهم، في حين لم يستفد السكان الجزائريون إلا من 2.684 مليون فرنك قديم، إقتسمها حوالي 8.447 جزائري في نفس السنة<sup>(2)</sup>، وهذا ما أثر إيجابا على مستوى معيشة المستوطنين وقضى على آمال الجزائريين في رفع مستويات معيشتهم، إضافة إلى البطالة التي كانت تضرب في أوصال المجتمع الجزائري، وأصبحت فرص العمل قليلة إن لم نقل منعدمة.

(1) NOUSCHI, A., *La Naissance du Nationalisme...*, P. 19.

(2) بوحوش، عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص.152.

وكان لسيطرة الكولون على أخصب الأراضي أثارا سلبية على عالم الشغل، حيث تحكّموا في دواليبه ووضعوا شبكات إستدلالية للأجور حسب مزاجهم وما يخدم مصالحهم، لتشهد الجزائر تراجعاً رهيباً في الأجور التي وصلت إلى أدنى المستويات عالمياً دون تحرك من الحكومة الفرنسية، وظهر إختلال كبير في قانون العرض والطلب أدى أيضاً إلى تخفيض الأجور القاعدية بالجزائر، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تشهد إرتفاعاً متواصلاً للأجور بفضل جهود النقابات العمالية التي كانت تدافع عن مصالح العمال، ومثل هذه النقابات كانت غائبة بالجزائر كلية، ومع غيابها غابت مزايا الضمان الإجتماعي والمنح العائلية، كما غابت كل المطالب الإجتماعية الأخرى للعامل الجزائري ومنها المطالبة برفع أجره القاعدي.

كما أن الفرد الجزائري الذي حاله الحظ وتحصل على شغل دائم أو نصف دائم، لم يكن بإمكانه ضمان معيشة كل أفراد أسرته التي كانت تمتاز بكثرة الإنجاب وتعدد أفرادها، الشيء الذي جعل المعيشة صعبة جداً، مما سيدفعه حتماً إلى التفكير في الحصول على عمل ثاني إضافي يمكنه من توفير الغذاء لعائلته.

إن مدخول التاجر أو الموظف البسيط في سنة 1941 مثلاً، لم يكن يتجاوز 42.350 فرنك فرنسي قديم، وهذا المدخول السنوي لم يكن يكفي للحصول على الحاجيات الأساسية حتى وإن كانت المعيشة منخفضة آنذاك، ولذلك تحتم على الكثير من الأفراد البحث عن عمل إضافي كما ذكرنا سابقاً، وفي حالة فشلهم سيفكرون حتماً في الرحيل إلى فرنسا أين يأملون أن ينالوا مرتبات عالية تمكنهم من تلبية طلبات أفراد عائلاتهم<sup>(1)</sup>، كما أن إختفاء

(1) بوحوش، عمار، المرجع السابق، ص. 155.

بعض الصناعات التقليدية وإرتفاع نسب الضرائب وظهور الأزمات الإقتصادية المتوالية، أدى إلى تفكير أغلب الجزائريين في الرحيل عن مناطق إستقرارهم والبحث عن مصادر أخرى في بلد غير بلدهم يضمن لهم معيشتهم.

لقد كانت الحالة الإقتصادية في الجزائر أقوى من أن يتحملها الكثير من أفراد الشعب الذين كانوا يأملون في الظفر بعقد عمل دائم يكفي لإعالة عائلاتهم في حالة رحيلهم إلى فرنسا، ولهذا كنا نجد أشد مناطق الجزائر تعرضا للفقر هي التي تزود حركة الهجرة بأكبر عدد من المهاجرين، وكان العديد منهم يفشل في الحصول على شغل دائم ويجدون أنفسهم في نفس الوضعية التي كانوا عليها بالجزائر يعانون من أزمة البطالة، فيقررون العودة الجزائر وقد تبخرت معظم آمالهم.<sup>(1)</sup>

## 2-2 - الأسباب السياسية:

أما الأسباب السياسية للهجرة فهي تتلخص أساسا في نهج السلطة الفرنسية الرامية إلى الإستحواذ على مفاتيح السلطة بقوة البطش والتقتيل، حيث باشرت إدارة الإحتلال منذ الوهلة الأولى في سن القوانين الإستثنائية الزجرية التي زادت من تعاسة الشعب الجزائري ومنها خرق قوانين السنة المحمدية وإضطهاد الشخصيات المحلية و تجريد الجزائريين من هيئات المحلفين الشرعيين بمقتضى قرار 24 أكتوبر 1870، مع تطبيق قوانين عادية بالنسبة للمعمرين، وأصبح الجزائريون غير معنيون بالانتخابات البلدية أو البرلمانية، وتم عزلهم عن الحياة السياسية.<sup>(2)</sup>

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص. 240 . 241.

(2) بحوش، عمار، المرجع السابق، ص ص. 155 . 156 . 157.

وبالرغم من ظهور جمعيات وطنية سياسية حاولت الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري ووضع حد لتعنت السلطة الإستعمارية، إلا أن الحكومة العامة كانت في كل مرة تضيف كما هائلا من القوانين الإستثنائية الجديدة لقهر الجزائريين داخل الوطن، في الوقت الذي كانت فيه الأرض الفرنسية تستقطب آلاف المقهورين من الجزائريين بسبب بعض الليونة في التعامل مع المهاجرين من طرف الفرنسيين بفرنسا، الشيء الذي زاد من رغبة الجزائريين في تجريب حظهم مع الهجرة.

وحتى قانون الجزائر لعام 1947 والتي حاولت فرنسا بواسطته إيهام الرأي العام أن عهد المساواة بين الأوربيين و الجزائريين قد حل بالجزائر، إلا أن ما كان يحمله من مواد عنصرية حطم وبصفة نهائية ما كان يصبو إليه الشعب الجزائري من تحقيق للحرية والعدالة، فهل يعقل أن يمثل أكثر من ثمانية ملايين جزائري ستون عضوا في البرلمان، ومثلهم من الأوربيين ممثلين عن أقل من مليون نسمة، وهو ما يمثل حقا قمة العنصرية العرقية واللامساواة، ليتم في العام الموالي إجراء أول إنتخابات تشريعية رسخت أكثر مبادئ التزوير والغش السياسي، وهو ما جعل حبل الثقة بين الجزائريين والإدارة الإستعمارية ينقطع نهائيا ويترسخ بالتالي لدى الجزائريين، أن الإدارة الإستعمارية ماضية في تجسيد سياستها الرامية إلى القهر والإستعباد والتقتيل.

وبالرغم من صدور قانون حرية المرور بين فرنسا والجزائر في سنة 1947 الذي صدر ضمن مواد قانون الجزائر في مادته الثانية، والتي نصت صراحة على "المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين وإلغاء جميع القرارات والقوانين الإستثنائية التي تطبق في العمالات الجزائرية بطريقة عنصرية"، إلا أن شيئا من ذلك لم يطبق بالصورة

التي كان يتمناها الشعب الجزائري الذي بقي يعاني ضغطاً أدبيا وسيكولوجيا وإقتصاديا من طرف الكولون بهدف إرغام المهاجرين على العودة إلى بلادهم، ناهيك عن البوليس الفرنسي السياسي وما يفعله بالجزائر التي لا تعرف شيئا عن الحريات السياسية، سواء منها حرية الرأي أو الاجتماع أو الصحافة،<sup>(1)</sup> وفي مثل هذه الظروف السياسية القاهرة، لم يجد الجزائريون أمامهم سوى الرحيل نحو بلد آخر آمن يضمن لهم الحرية التي إفتقدوها بالجزائر، فكانت فرنسا هي وجهة أكثرهم لما سمعوا عنها بأنها بلدٌ حرة، أخوة ومساواة.

### 2 - 3 - الأسباب العسكرية:

في عام 1912 قامت السلطات الفرنسية بفرض قانون الخدمة العسكرية على جميع الشباب الجزائري ولذي عرف بالتجنيد الإجباري، لتنشأ علاقة وطيدة بين حركة الهجرة والقيام بالخدمة العسكرية من طرف الشباب الجزائري، وعليه أخذت الهجرة تتخذ طابعا جديدا جاء نتيجة الإحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين والجزائريين من المجندين الذين عرفوا فرنسا من خلال تعاملهم مع الخليط السكاني من الأوربيين المقيمين بالجزائر<sup>(2)</sup>، وشاهدوا الفرق الشاسع بين نظرة الكولون إليهم ونظرة الفرنسيين المختلفة تماما.

إن تواجد المجندين الجزائريين بفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى للدفاع عنها ضد الجيوش الألمانية، مكنهم من الإطلاع على أبعديات العلاقات الإجتماعية المشرع لها بفرنسا وفقا لتنظيمات محكمة ومدروسة بحيث أدرك الجزائريون أن طبيعة هذا التعامل وجدت متينة ومبنية أساسا على نوع من الإحترام الإنساني والواقعية في الطرح وقبول آراء

(1) بوعزيز، يحي، السياسية الإستعمارية... ص ص. 241 . 242.

(2) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص. 163.

الغير وتقبل الأفكار وفق تصور منطقي، عكس أوربيو الجزائر الذين إحتقروا كل ما له صلة بالجزائريين، فطردوهم إجتماعيا وطاردوهم عسكريا.

كما لاحظ المجندون الجزائريون بفرنسا قدرة الشعب الفرنسي في التحكم في تقنيات الحضارة الحديثة ووسائل تطورها، حيث عاشوا جزءا من ذلك الرقي الحضاري الذي كانت تعرفه فرنسا، بعدما إحتك البعض منهم بأصول الثقافات الأوربية المتفتحة على كل الشعوب الأخرى، ووجدوا هناك أن هذه الشعوب التي تكون الأمة الفرنسية وعلى إختلاف أصولها، كانت على الأقل ذات شعور ولو بسيط، يقدر الذات الإنسانية، على العكس تماما من أوربي الجزائر الراضين لكل علاقة إجتماعية أو ثقافية أو سياسية مع الشعب الجزائري، فقد وجدوا الذين سبقوهم إلى هناك، يعيشون بؤسا أقل بكثير من البؤس المنتشر بكل ربوع الجزائر.

إن هذه العوامل هي التي إستطاعت أن تكسب ثقة بعض الجزائريين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية ليقرروا بعدها الإستقرار نهائيا بفرنسا، وتمكنوا من الحصول على بعض الحقوق الإجتماعية حتى وإن كانت سطحية والتي لم يتحصلوا عليها طيلة فترة تواجدهم بالجزائر، ومع تقبل المجتمع الفرنسي لمجموعة منهم بفرنسا، أصبحت عملية إستقرار المجندين بفرنسا تتم دون مشاكل، وبدؤوا يندمجون بشكل طبيعي مع مقومات المجتمع الفرنسي رغم صعوبة الأمر في البداية.

وخلال الحرب العالمية الثانية حدث نفس الشيء بعد مشاركة واسعة من طرف الجزائريين في عملية الدفاع عن فرنسا، فاستقر أغلبهم بهذه الأرض بعد أن سمعوا عن التجربة الأولى التي خاضها أسلافهم على أرض أوربا، ومع توفر بعض التسهيلات في

عملية الإستقرار وإيجاد عمل قار، لم يكن لهم الحظ في الحصول عليه حينما كانوا بالجزائر، زادت قناعاتهم في تجسيد فكرة الإستقرار بفرنسا وتحين الفرصة لجلب العائلة فيما بعد.

ونستطيع القول أن الخدمة العسكرية ساهت كثيرا في دفع عجلة الهجرة إلى فرنسا حيث جعلت بعض الشباب يشعرون أن المجتمع الفرنسي قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق التي لم يحصلوا عليها في بلادهم، والشيء الذي أثار إعجابهم هو أن الفرنسي حريص على مصالحه وله رغبة في رفع إنتاجه، وميزته أنه لا يتصرف بغطرسة وجبروت كالأوروبي المقيم بالجزائر<sup>(1)</sup>.

## 2 - 4 - الأسباب الثقافية:

كانت سياسة فرنسا في هذا الميدان فريدة من نوعها ومعيارا مهما يقاس به مدى حقد الإحتلال على شعوب الجزائر وثقافتها، حيث عملت فرنسا منذ السنوات الأولى من تواجدها بالجزائر على تحطيم كل الأسس التعليمية والروابط الثقافية، وشهدت الجزائر إنتشارا غير مسبوق للأمية وسيطر الجهل على الجزائريين، حيث نجحت السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر ولو جزئيا، في غلق أبواب التعليم أمام الجزائريين.

وشهدت الجزائر إنتشارا كبيرا "للبطالة التعليمية" في أوساط أطفال وشبان الجزائر، وأصبح الحصول على مقعد دراسي من المستحيلات رغم أن الجزائريين كانوا يدركون بأن

(1) بوحوش، ع، المرجع السابق، ص. 163.

الضرائب المفروضة عليهم كانت تساهم بقسط كبير في تطوير التعليم لمصلحة أبناء الأوربيين وليس لمصلحة أبنائهم .

وأمام هذه الظروف فضل عدد كبير من الجزائريين الرحيل إلى بلدان أخرى للتسجيل في مدارسها خاصة وأن أغلب المناصب الشاغرة والوظائف الهامة كانت مبنية أساسا على شروط الكفاءة العلمية والمؤهلات الثقافية، خاصة وأن كل المسابقات الخاصة بالتوظيف التي كانت تنظم بالجزائر، كانت تشترط توفر معايير معينة مثل الشهادات التعليمية والتكوينات المهنية، وهو ما كان يؤدي بصورة آلية إلى إقصاء الجزائريين من قائمة المترشحين إلى مثل هذه المسابقات لعدم توفرهم على هذا الشرط، ولهذا السبب كان البعض من الجزائريين يرحل إلى الخارج عله يساعفه الحظ في الإستفادة من تكوين علمي، "فمصالي الحاج" مثلا رحل إلى فرنسا لتعلم لغة وطنه في "معهد الدراسات الشرقية"، بعد أن تأكد بأن نيل شهادة علمية عليا بالجزائر أصبح من ضروب الخيال.

والحقيقة أن الجزائري لم يكن ليحصل على وظيفة سامية حتى وإن كان حاصلا على مؤهلات علمية، حيث أصبحت نسبة الحصول على عمل ضئيلة جدا بالجزائر وهذا ما دفع بالجزائريين إلى التفكير في الرحيل نحو فرنسا بالذات، عليهم يتعلمون شيئا يمكنهم من الحصول على وظيفة محترمة وهو ما كان ينجح مع العديد من الشبان المتعلمين.

من جهة أخرى، كانت المكتبات العمومية بفرنسا مفتوحة أمام المهاجرين للدراسة وساهمت أيضا بعض الجمعيات الحقوقية في فتح مراكز تعليمية أولية مهمتها مساعدة المهاجرين المتواجدين بفرنسا مهما اختلفت جنسياتهم على توفير إندماج ثقافي لهم ضمن المجتمع الفرنسي.



## 2 - 5 - الأسباب الإجتماعية:

لقد ساهمت الظروف الإجتماعية القاهرة التي كان يعيشها الشعب الجزائري برمته في التفكير الجدي للرحيل نحو فرنسا، حيث لم يكن بوسع الجزائريين الحصول على أدنى فرصة في الاندماج في المجتمع الأوربي بالجزائر، فلا سكن لائق يأويهم سوى أكواخ القصدير، ولا تجهيزات صحية متطورة بإمكانها توفير الرعاية الطبية لهم، ولا عمل قار يضمن لهم قوتهم وقوت عائلاتهم، ولا حتى تعليم مضمون لأطفالهم، زيادة على التدهور الكبير لمستوى المعيشة بالجزائر والإرتفاع الجنوني للأسعار دون زيادة في الأجور أو المداخل وتراجع رهيب للقدرة الشرائية لهم، في الوقت الذي بقي فيه الجزائريون يسمعون عن مدى تطور المدنية الأوربية بفرنسا، والتي كانت ورشات العمل بها تتميز بكثرة عروض العمل، ومجتمعها أضحى يتصف بنوع من التفتح على الغرباء عنه ثقافيا وإجتماعيا وصحيا ومهنيا، وهذا ما كان يتمناه الجزائري فقط.

وإضافة إلى هذا، فإن الشاب الجزائري الذي ملّ الإنتظار بقريته الفقيرة دون تحديد لمستقبله، كان حتما مضطرا إلى محاولة تجاوز أعراف قريته وروتينها في الحياة، ليرحل نحو فرنسا أين سيجد نفسه متحررا من كل القيود الإجتماعية وبنال حريته الفردية، ويحاول رسم خطوط مستقبله حسب ميولاته.

وقد أثبتت التجربة أن الذين رحلوا سابقا نحو فرنسا قد حالفهم الحظ لإيجاد عمل لائق وسكن مقبول رغم بساطته وحتى قذارته التي تشبه مساكن الجزائريين بالجزائر، وبعضهم تعلم مهن ووظائف غير موجودة أصلا بالجزائر، والبعض الآخر دخل معاهد تعليمية عليا ونال منها شهادة علمية عالية، وهكذا أصبح هؤلاء مثلا يقتدي به الآخرين

ممن كانوا مترددين في تجريب حظهم في الهجرة. ويتضح أن الهدف الرئيسي من الهجرة ليس الرواتب المغرية بقدر ما هو الحصول على الكفاء العلمية الفنية التي تفتح مجال الترقية الإجتماعية ومشاركة النخبة المسيرة في المسؤولية عند العودة إلى أرض الوطن<sup>(1)</sup>، وإضافة إلى هذا، فإن حب الترحال لدى الجزائريين ورغباتهم الملحة في المغامرة، قد دفعتهم إلى تجريب حظهم مع هذه العملية.

## 2 - 6 - الأسباب الديمغرافية:

كما يعتبر العامل الديمغرافي سببا مهما في الهجرة نحو فرنسا، فالزيادة السريعة للسكان تعتبر الدافع الكبير للهجرة وخاصة في بلد إرتفع فيه مستوى العناية الصحية وقلت فيه الوفيات بشكل لم يسبق له مثيل،<sup>(2)</sup> وبما أن الأشخاص كانوا يتضاعفون وبطريقة سريعة مع قلة عطاء الأرض وتراجع مردودها من لمحاصيل بسبب السياسة الفلاحية المعتمدة من طرف سلطات الإحتلال، فقد خلق ذلك مشكلا عويصا وهذا المشكل كان مطروحا في كل البلاد الفقيرة التي تعرف إنفجارا ديمغرافيا وهكذا كانت الهجرة نحو الخارج<sup>(3)</sup>.

ووسط هذه النسبة الكبيرة من الجزائريين الذين كان الشباب يمثل فيهم أكثر من نصف السكان، أصبحت الجزائر لا تتحمل كل هذا الدفع الديمغرافي ولا تستطيع إستيعاب كل هذه الجموع، حيث قلت فرص العمل وتراجع التعليم وكثرت نسب المحرومين من الجزائريين، وبدأت الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة الباب المفتوح في ميدان الهجرة حتى تزيح عن الجزائر جزءا هاما من كمها الديمغرافي، وأصبح الجزائريون مقتنعون بأن

(1) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص. 166.

(2) نفسه، ص. 166.

(3) ARON, R. et AL, *op. cit.*, P. 236.

الهجرة هي أهم وسيلة يمكنها القضاء على تعاستهم بالجزائر في وقت كانوا يعلمون بأن فرنسا في حاجة ماسة إلى يد عاملة قوية ونشيطة، لتصبح الهجرة إلى فرنسا ضرورة ملحة خاصة وأن سوق العمل بالجزائر كانت تعرف خلا كبيرا بين العرض والطلب لأن الطلبات تزايدت بنسبة كبيرة وقلت معها بالمقابل عروض العمل.

## 2 - 7 - الأسباب النفسية:

لقد كان الشعب الجزائري مقهورا ويعيش حالة نفسية سيئة للغاية نتيجة الظروف الصعبة التي كان يعيشها، وهذه الحالة ولدت لدى هذا الفرد حالة اضطراب قصوى، فتارة كان يشعر بالذنب إتجاه ذاته وتارة يشعر بالحقد والكراهية إتجاه المغتصبين لحرية، كما أنه كان يشعر بأنه في حالة بقائه بالجزائر، فإنه حتما سيميل إلى إستعمال العنف وممارسة الجريمة بسبب كرامته المهذورة وحرية المغتصبة، وهذا ما دفع بالكثير من الجزائريين إلى مغادرة الوطن خوفا من الوقوع في أخطاء قانونية يحاكمون عليها بقسوة.

وقد دفع هذا الفراغ النفسي أغلب الجزائريين إلى تجريب حظهم في بلاد الغربية، لأن الإحباط النفسي واليأس المعنوي الذان كانا يسيطران عليهم بالجزائر، يؤيدان فكرة الهروب من واقع مر إلى واقع جديد حتى ولو كان أمرٌ منه، وكانت نتيجة الحرب الكبرى أن تعرف المسلمون الجزائريون على أرض فرنسا التي جندوا للدفاع عنها، فاخذ الميتروبول في أذهانهم شكل الأرض الموعودة فعادوا متحمسين قائلين "إنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يعلموننا العمل، إنهم في فرنسا يدفعون لنا".<sup>(1)</sup>

(1) عباس، فرحات، المرجع السابق، ص. 51.

ولم يكن في ذهن الخماس حينئذ إلا فكرة واحدة وهي الهروب من الدوار ومغادرة هذا البلد الذي أصبح غير مضياف، وهذا ما غذى الشعور بالنقص لدى الفرد الجزائري ودفعه إلى الإيمان بفكرة تحسين وضعه المادي في حالة رحيله إلى فرنسا، كما كان الشاب الجزائري قد بدا يتحرر شيئا فشيئا من الارتباطات العائلية التي كان ينظر إليها على أساس أنها قيود بالية، كانت تعيقه على الإنطلاق نحو المستقبل، وترك قرينته الصغيرة التي لم يعد بإمكانها توفير متطلباته اليومية.

إن هذه الأسباب كانت كلها عوامل متكاملة فيما بينها، هيأت كل الظروف التي من شأنها أن تدفع الفرد الجزائري لتجريب حطه في الرحيل نحو فرنسا، فلا يمكن هنا الحديث أو التركيز على سبب دون سبب آخر لأنها كانت كلها أسبابا ذات أهمية في هذه الحركة التي تميزت في بعض مراحلها بالديمومة، رغم أن بعض المؤرخين الفرنسيين قد جعلوا من سبب فقر أرض الجزائر وعدم قدرتها على سد حاجيات أهلها، أهم الأسباب في هجرة الجزائريين إلى فرنسا.

وإذا كان هذا الطرح الفرنسي صحيحا، فإن المرء يتساءل لماذا كانت فرنسا تدفع بآلاف الفرنسيين للرحيل نحو الجزائر بما أنها كانت أرضا فقيرة ولا تستطيع تلبية حاجيات سكانها؟ ولماذا استطاع هؤلاء المستوطنين تكوين ثروة عظيمة، عجزوا عن تحقيقها حينما كانوا يعيشون بفرنسا؟، ولهذا لا يمكن إطلاقا التسليم بأن الأوضاع الاقتصادية كانت هي السبب الرئيسي في دفع عجلة هذه الهجرة، بل كانت مثلها مثل كل الأسباب الأخرى التي تم ذكرها سابقا.

## 3 - الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (1930-1954):

## 1-3 - تطور أعداد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا:

حاولت المكاتب الخاصة بالهجرة الجزائرية نحو فرنسا، تحديد الأرقام المضبوطة الخاصة بالمهاجرين نحو فرنسا دون أن تصل إلى ذلك، بسبب إختلاف طرق سفر المهاجرين ودخولهم إلى فرنسا، ولهذا كان من الصعب إعطاء أرقاماً رسمية حول عدد الجزائريين المتواجدين بفرنسا في الفترة الممتدة بين 1930 و1954.

ولم تكن محاولات "وزارة الداخلية" بفرنسا و"وزارة الصحة والعمل والسكان"، وكذا مصالح التحقيق التابعة للشرطة الفرنسية مجدية بهدف ضبط الأرقام الخاصة بالمهاجرين الجزائريين، وذلك بسبب تضارب إحصائيات هذه المصالح وعدم تطابقها مع بعضها البعض. للأوضاع الإقتصادية

وقد شهدت سنة 1930 مع تفاقم شدة الأزمة الإقتصادية العالمية هجرة حوالي 40.630 جزائري إلى فرنسا و تم تسجيل في نفس السنة عودة 43.877 مهاجر، أي بفارق وصل إلى 3.247 فرد<sup>(1)</sup> نتيجة هذه الأزمة التي قلصت كثيرا من عدد مناصب العمل المعروضة أمام المهاجرين، كما شهدت سنة 1931 زيادة في أعداد العائدين من المهاجرين إلى أرض الوطن بالمقارنة مع المغادرين نحو فرنسا، حيث تم تسجيل رحيل حوالي 20.847 جزائري نحو فرنسا مقابل عودة 32.950 مهاجر عادوا إلى أرض الوطن، أي ما يمثل فرقا سلبيا قدر بـ 12.103 فرد،<sup>(2)</sup> وهذا بسبب التدهور الكبير بفرنسا جراء الأزمة

(1) SARI, D., ALI MAZIGHI, K., et ABDELAOUI, H., l'Emigration Algérienne en Europe, P. 195.

(2) IBID., P., 195.

التي كانت تعرفها إقتصاديا شأنها شأن بقية بلدان العالم.

وقد بقي نسق الهجرة متذبذبا خلال سنوات 1932 إلى 1934 ولم يعرف إستقرارا بين عدد المهاجرين إلى فرنسا وعدد العائدين إلى الوطن بسبب ضبابية السياسة الإقتصادية الفرنسية في تلك الفترة، غير أنه بداية من سنة 1935 تغيرت المعطيات وعاد نسق الهجرة إلى الإرتفاع بسبب عودة نمو الإقتصاد الفرنسي ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم، حيث تغيرت الوضعية السياسية والإجتماعية بفرنسا أين أظهرت رغبتها في تحسين وضعية المهاجرين الجزائريين، باتخاذها قرارا إيجابيا في 17 جويلية 1936، وأصدرت تعليماتها بإلغاء مرسوم 04 أوت 1926 وحتى الكولون لم يعارضوا ذلك بسبب توفر اليد العاملة التي أصبحت تفوق حاجتهم، حيث تم تسجيل رحيل 27.200 جزائري إلى فرنسا سنة 1936 مع تسجيل عودة 11.222 مهاجر فقط إلى الجزائر، أي بفارق إيجابي شاسع قدره 15.978 فرد، ليصل هذا الفرق إلى أوجه في سنة 1937 إلى أكثر من 20.940 فرد بعد تسجيل رحيل 46.562 مهاجر نحو فرنسا وعودة 25.622 فرد إلى الجزائر<sup>(1)</sup>.

وتشير الإحصائيات الرسمية الفرنسية إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يتواجدون بفرنسا خلال سنة 1938 قد بلغ 148.261 مهاجر مقابل 110.898 مهاجر خلال سنة 1932<sup>(2)</sup>، وهي زيادة معتبرة جدا في تلك الفترة التي إستعادت فيه الحركية الإقتصادية الفرنسية نشاطها وأصبح الحقل الصناعي بها في حاجة ماسة لأيدي عاملة رخيصة للقيام بالأعمال الشاقة بالميترو وحفر الأنفاق وبمصانع الحديد والصلب.

(1) بن فاطمة، سامية وحفظ الله بويكر، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الإحتلال الفرنسي 1830-1962، مقال بمجلة العلوم الإجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017، جامعة تبسة، ص ص 127-128.

(2) SARI, D, ALI MAZIGHI, K, et ABDELAOUI H, **op.cit**, P. 195.

ومع بداية اضطراب الوضع السياسي العالمي وظهور بعض النداءات لإشغال فتيل الحرب في سنة 1939، بدأت تشهد هذه الحركة نوعا من الركود حيث تراجع نسق الهجرة عما كان في السابق، إذ سجلت الإحصائيات عودة آلاف المهاجرين من فرنسا ووصل عددهم إلى 32.674 فرد لم يستطع المكوث بفرنسا، مقابل هجرة 24.419 شخص بفارق سلبي وصل إلى 8.255 فرد<sup>(1)</sup>.

وكان إعلان الحرب على ألمانيا من طرف فرنسا بداية لحرب كونية ثانية أدخلت أغلب دول العالم في نزاع إستخدمت فيه أحدث الأسلحة الحربية، لتلجأ فرنسا كعادتها لأبسط الحلول الممكنة حيث أقرت التعبئة العامة وبدأت بفرض حركات التجنيد الإجبارية ليتم تكوين جيش عمالي من سكان شمال إفريقيا أغلبهم كانوا من الجزائر، تم إقتيادهم للعمل في المصانع لتنمية إقتصاد الحرب، كما تم في نفس الوقت تجنيد الآلاف في الجيش الفرنسي وخاصة في فرق المشاة البرية التي برع فيها الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى وأظهروا شجاعتهم في المعارك الطاحنة التي جرت على أرض أوروبا وإفريقيا.

لقد وضعت ظروف الحرب هذه، جميع الجزائريين بين فكي رحى، فإلى جانب ضغط مضاعفات الأزمة الداخلية التي كانت تدفع بهم إلى الفرار خارج الديار للبحث عن ملاذ للهجرة بسبب تفشي البطالة وإنتشار البؤس، كان المغتربون في المقابل يئنون تحت طائلة المشاكل التي لحقت بفرنسا بعد الإحتلال الألماني، حيث أصبحوا يفكرون مليا في العودة إلى الجزائر رغم كل ما ذكرناه من شقاء إجتماعي صعب من فرص العيش الكريم،

(1) SARI, D, ALI MAZIGHI, K, et ABDELAOUI H, *op.cit.*, P. 195.

(2) *IBID.*, P. 195.

لتشكل هذه الصورة التي تعتبر حالة نادرة وتعبيرا عن أعقد أزمة عاشها الجزائريون<sup>(1)</sup> الذين عاد أغلبهم هروبا من واقع مر لم يستطع أي منهم مقاومته، وكانت الغالبية من الذين عادوا إلى أرض الوطن قد إلتقطوا عدوى مرض السل، فعادوا إلى قراهم ليموتوا فيها ناقلين المرض إلى أسرهم وأقربائهم<sup>(2)</sup>.

وخلال شهر جويلية 1942 قام "مركز الإعلام والدراسات" التابع لإدارة السلطة الفرنسية، بإعداد تقرير خاص بالأزمة الخائفة التي عرفتها البلاد في مجال توفير اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر من خلال عقده لمقارنة الأجر اليومي للعامل بالجزائر الذي كان يتراوح ما بين 14 إلى 24 فرنك خلال مدة 10 ساعات عمل وفي ظروف قاهرة وما كان معمول به في فرنسا والذي كان يتراوح ما بين 70 و80 فرنكا في اليوم وضمن ظروف عمل أحسن، وهذا ما كان يشجع المهاجرين الجزائريين على إتخاذ قراراتهم في الرحيل نحو فرنسا بغية الظفر بعقد عمل يوفر لهم أضعاف ما كانوا يربحونه في الجزائر، وشهدت سنة 1942 رحيل أكثر من 13.773 مهاجر جزائري إلى فرنسا وذلك رغم إشتداد حدة الحرب في الجبهة الأوربية، في حين تم تسجيل عودة 2.524 من المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن، بفرق إيجابي بلغ 11.249 فرد، وهو فارق كبير يعبر بصدق عن الوضعية التي كانت سائدة آنذاك، حيث أن العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين تعدى 134.000 مهاجر خلال فترة 1940 إلى 1944 مع تسجيل ضئيل لعدد العائدين من فرنسا والذي بلغ 20.000 عائد فقط<sup>(3)</sup>.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 311.

(2) خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر.....، ص 280.

(3) نفسه، ص 280.



إن الحقيقة المرة التي شهدتها الجزائر هي عودة ظاهرة الهجرة السرية نحو فرنسا مباشرة بعد الإحتلال الألماني لها، وأصبح أكثر الناس يرغبون في الرحيل عن الجزائر للهروب من واقعهم المر الذي بات يخيم على دواليب حياتهم، وأصبح خوفهم يزداد يوميا مع ظهور الإشاعات الخاصة بالتجنيد القسري لكل قادر على حمل السلاح و العمل، وذلك بعدما تيقنت الغالبية العظمى من الجزائريين أن سلطات الإحتلال الفرنسي لم يكن يهمها سوى ضمان رفع وتيرة الإقتصاد الموجه للحرب سواء لخدمة فرنسا نفسها أو لخدمة ألمانيا التي كانت تبسط سيادتها على الأراضي الفرنسية.

وإنطلاقا مما سبق، تذكر بعض التقارير أن معلومات قد وردت من رئيس مركز أولاد جلال بمنطقة بسكرة في سنة 1940، تفيد بأن عددا كبيرا من الأهالي غادروا المنطقة بترخيص العبور نحو مدينة الجزائر بحجة العمل، ليلوذوا بعد ذلك بالفرار باتجاه الموانئ للإلتحاق بالمتروبول، في حين أكدت مصادر أخرى بأن هؤلاء كانوا يجدون سهولة كبيرة للإبحار نحو فرنسا إنطلاقا من موانئ الجزائر العاصمة وهران، حيث مثل هذا الأخير أحد الموانئ الرئيسية للهجرة غير الشرعية، علما أن هؤلاء المهاجرين كانوا يدفعون مبالغ ضخمة يصل فيها متوسط الدفع للشخص الواحد إلى 700 فرنك، ورغم الأزمة التي كانت تتربص بهؤلاء في الجزائر، فإن إدارة الإحتلال لم تكن تتوان في إعادتهم نحو الجزائر في الوقت الذي كانت فيه فرنسا في حاجة ماسة إلى اليد العاملة في مصانع التسليح وغيرها، بل كانت تعرض نداءات موسعة لفائدة الراغبين في العمل<sup>(1)</sup>، وهذا التناقض كان من سمات السلطة الفرنسية بالجزائر.

(1) مغدوري، حسان، المرجع السابق، ص 311.

ويخلص الجدول التالي أعداد ونسب المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا خلال فترة 1930 إلى 1945 وعدد المهاجرين الذين عادوا منها إلى الجزائر وكذا الفرق بينهما، وذلك لتوضيح التطور الكمي لهذه الظاهرة<sup>(1)</sup> والذي تم شرحه سابقا.

الفرق بينهما	العائدون من فرنسا	المهاجرون إلى فرنسا	السنوات
3.247 -	43.877	40.630	1930
12.103 -	32.950	20.847	1931
465 +	14.485	14.950	1932
1.601 +	15.83	16.684	1933
3.341 -	15.354	12.013	1934
1.720 +	12.195	13.915	1935
15.978 +	11.222	27.200	1936
20.940 +	25.622	46.562	1937
2.044 -	36.063	34.019	1938
8.255 -	32.674	24.419	1939
13.850 -	27.824	13.773	1940
435-	3.517	3.082	1941
11.249 +	2.524	13.773	1942
/	/	/	1943
/	/	/	1944
/	/	577	1945

(1) SARI, D, ALI MAZIGHI, K, et ABDELAOUI H, op.cit, PP. 195 -196.

وقد شهدت هذه الظاهرة نموا سريعا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة وأن رخصة الخروج المشترطة من قبل السلطات الفرنسية، لم تعد ضرورية للراغبين في الهجرة، وكانت العناصر المرشحة للخروج من الوطن بإتجاه فرنسا تصل ليلة أو ليلتين قبل السفر إلى الخارج إلى مدن "وهران، الجزائر وسكيكدة"، وهي الموانئ الهامة التي كانت تنطلق منها عمليات نقل العمال الراغبين في الهجرة إلى فرنسا.

وكان المهاجرون ينتظرون على شكل طوابير طويلة لمدة ساعات عديدة حتى تفتح الشبائيك الموجودة بشركات النقل البحرية والجوية، وبعد ذلك يكون إتجاههم نحو "مارسيليا" بصفة خاصة مصحوبين بحقيبة عادية، وبعد عناء طويل وبحث متواصل، يعثرون على منصب عمل لهم رغم أن هذا المنصب كان مضمونا لهم من قبل وفق ما اصطلح على تسميته "عقد عمل" وذلك يعود إلى إستغلال الوسطاء والسماصرة لهم دون شعور بتأنيب الضمير.<sup>(1)</sup>

وكانت مكاتب الإنطلاق على مستوى الموانئ مكتظة بالجزائريين الراغبين في الهجرة، رغم أن الملاحة الجوية الفرنسية كانت تساهم بقسم وفير في إزاحة جزء من الحمل الذي كانت تعانيه الملاحة البحرية، ففي سنة 1947 تم نقل 20.000 مهاجر عبر الأسطول الجوي الفرنسي ولكن هذه الهجرة سرعان ما أصبحت فوضوية وغير منظمة، وذلك بسبب غياب "عقود العمل" التي تضمن مسبقا منصب عمل قار ودائم، فمن بين 33.055 مهاجر حر دون قيد غادر الجزائر في سنة 1947، لم يكن هناك أي مهاجر أمضى "عقد عمل"،

(1) NOUSCHI, A., *La Naissance du Nationalisme...*, P. 98

وفي السنة الموالية أي في سنة 1948، لم يتجاوز عدد المهاجرين الذين أمضوا "عقود عملهم" بالجزائر أكثر من 108 مهاجر من بين 80.669 مهاجر.<sup>(1)</sup>

ورغم هذه الصعوبات، فإن نسق الهجرة إلى فرنسا حافظ ولوقت طويل على إستقراره بسبب التطور الكبير الذي عرفته وسائل السفر وإزاحة بعض قطع الأسطول الجوي الألماني من مطارات فرنسا، وأستبدلت بطائرات أخرى كانت أكثر تطورا وقدرة على التكفل بعمليات نقل المسافرين.

وتذكر الإحصائيات أن الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 1948 قد عرفت رحيل أكثر من 185.500 شخص إلى فرنسا من أجل العمل، وعاد منهم إلى الجزائر حوالي 86.400 شخص في نفس الفترة، أي بفارق إيجابي قدره 99.100 شخص قرروا الإستقرار بفرنسا، ويعود ذلك إلى توفر مناصب الشغل ودخول فرنسا مرحلة إعادة البناء الإقتصادي بعد أن حطمت الحرب العالمية الثانية البنية التحتية والمنشآت القاعدية بها.

وبلغ عدد الذين غادروا البلد نحو فرنسا من سنة 1949 إلى 1954 أكثر من 763.500 شخص ولكن أغلبيتهم لم يستقر هناك نهائيا حيث بلغ عدد العائدين الجزائر حوالي 621.300 شخص، أي أن الذين إستقروا بفرنسا بلغوا أكثر من 142.200،<sup>(2)</sup> ولم تمنع صعوبة الظروف بفرنسا المهاجرون الجزائريون من التمسك بتحقيق حلمهم في الحصول على عمل معين مهما كلفهم الثمن.

(1) Documents Algériens, N° du 1950, P. 125.

(2) صاري، ج.. قداش، م.. المرجع السابق، ص ص. 221 . 222.

وكان المتوسط العام للمهاجرين بفرنسا يصل إلى حوالي نصف مليون جزائري مستقر بفرنسا وهي نسبة كبيرة إذا ما علمنا بأن أغلب المهاجرين كانوا شبابا تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة و40 سنة وهي الفترة الذهبية للإنسان والتي تكتمل فيها قدراته العقلية والعضلية، فهو يرحل إلى فرنسا بطاقة قوية وقوة عمل خارقة وهي الميزات التي كانت تشترطها فرنسا في اليد العاملة الجزائرية.

وبقيت أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا تتزايد من سنة لأخرى وهذا بسبب التدهور المستمر لأحوال معيشة السكان بالجزائر وكثرة عدد البطالين الذين تزايدت أعدادهم بشكل مثير للدهشة، أمام عدم تحرك الإدارة الإستعمارية التي كانت منشغلة بتلبية رغبات المستوطنين بالجزائر ومناقشة المطالب المادية لهم.

ولم تتراجع نسب المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا إلا في فترات متقطعة وذلك كان مرتبطا إلى حد بعيد بوضعية الإقتصاد الجزائري الذي كان يعرف في بعض المواسم الفلاحية جودة في الإنتاج وطلبا كبيرا في مجال التشغيل، وهذه الوضعية التي كانت تؤثر على أعداد العائدين من المهاجرين إلى أرض الجزائر، لم تكن في حقيقة الأمر مستمرة لأعوام متتالية ولكنها كانت لمدة سنة واحدة خلال كل أربع أو خمس سنوات وذلك عندما تشهد الجزائر موسما فلاحيا جيدا يؤثر بشكل مباشر على نسبة الهجرة التي ستخف إلى مستويات كبيرة، وفي حالة عجز الإقتصاد الجزائري عن تلبية أدنى رغبات الطبقات الإجتماعية الكادحة بالجزائر، فإن نسبة البطالة ستعرف ارتفاعا نوعيا وكما هو ما يجعل الجزائري يحزم أمتعته والرحيل نحو فرنسا.

ويبين هذا الجدول نسبة الهجرة الجزائرية الخارجية نحو فرنسا بالذات، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية إندلاع الثورة التحريرية الكبرى في نوفمبر 1954، حيث يلاحظ فيه تطور نسق الهجرة إلى فرنسا وتزايدها من سنة إلى أخرى.<sup>(1)</sup>

السنوات	المهاجرون إلى فرنسا	العائدون من فرنسا	الفرق بينهما
1946	34.929	/	/
1947	67.200	22.300	44.900 +
1948	80.700	54.200	26.500 +
1949	83.500	76.455	7.045 +
1950	89.405	65.175	24.230 +
1951	142.671	88.081	54.590 +
1952	148.682	134.083	14.579 +
1953	134.100	122.260	11.500 +
1954	201.828	136.200	65.628 +

ونلاحظ هما تزايد عدد المهاجرين سنويا نحو فرنسا ما عدا سنة 1953 التي شهدت إنخفاضا نسبيا على السنة التي سبقتها، أما نسبة العائدين إلى الجزائر فقد عرفت إرتفاعا محسوسا في سنوات 1952 و1953 و1954، ويعود ذلك إلى تحسن حالة الإقتصاد الجزائري نوعيا في هذه الفترة إضافة إلى إرتفاع نسبة البطالة بفرنسا التي أضرت كثيرا بالعمال الجزائريين دون غيرهم من العمال الآخرين القادمين إلى فرنسا من "بولونيا، إيطاليا، اليونان والمغرب الأقصى"، ونلاحظ عامة أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين

(1) BENACHENHOU, A., op. cit., P. 370.

إستقروا بفرنسا كانوا أكثر من 318.972 عامل في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954، بعد أن كان العدد قليلا جدا في نهاية سنة 1945 بسبب مشاكل فرنسا الناتجة عن الحرب العالمية الثانية و تحطم جزء كبير من وسائل النقل مع بقاء القوانين الخاصة بالهجرة إلى فرنسا دائما تعرقل هجرة الجزائريين نحوها، ولكن هذه الوضعية لم تدم طويلا إذ سرعان ما عدلت فرنسا سياستها إتجاه الهجرة الجزائرية بسبب الخلل الكبير الذي أصاب سوق اليد العاملة بفرنسا والذي دفع الحكومة الفرنسية إلى تشجيع هجرة الجزائريين إليها للمشاركة في إعادة بناء إقتصاد فرنسا الذي حطمته الحرب العالمية الثانية.

وقد عرفت هذه الهجرة ميزة جديدة في هذه الفترة، فبعدها كانت هذه الهجرة مقتصرة على الرجال "عزاب و متزوجين" وكانوا يرحلون دون عائلاتهم إلى فرنسا، أصبحت هجرة عائلية وبأعداد معتبرة حيث كانت نسبة النساء قد وصلت في 1932 إلى 1.7% من تعداد المهاجرين المقيمين بفرنسا، ثم إرتفعت هذه النسبة لتصل سنة 1946 إلى 2.2%، أي ما يعادل 509 امرأة من بين العدد الإجمالي للمهاجرين المقيمين البالغ عددهم 22.114، في حين كان عددهن في سنة 1954 حوالي 14.920 امرأة مقيمة بفرنسا من بين 208.540 شخص، أي ما نسبته 7.1%، ولا يعود هذا التمثيل الضعيف للنساء في التركيبة الإجتماعية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى ظروف الإقامة، بقدر ما يعود إلى إندراج هذه الهجرة في السياق العام لمقاومة الإستعمار الفرنسي، مما أدى إلى تفضيل نموذج الهجرة - العودة الذي يفرض إنتقال الرجال أكثر من النساء باعتبار أن إقامتهم بالمهجر دون زوجاتهم يضمن عودتهم في شكل من أشكال العودة<sup>(1)</sup>.

(1) صاري، جيلالي، علي مازيغي، كمال، عبداللوي، حسين، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص، 25-26.

وما يؤكد بروز ظاهرة الهجرة العائلية هو الرقم المرتفع للمهاجرين في سنة 1954 والذي تجاوز 165.000 مهاجر، وهو أكبر عدد من المهاجرين بإتجاه فرنسا\*، وكان من ضمنهم حوالي 3000 امرأة وأكثر من 5000 طفل إلتحقوا بفرنسا في هذه السنة، أما عدد العائلات الجزائرية التي كانت تقطن فرنسا في عام 1954، فكان حوالي 5000 عائلة جزائرية<sup>(1)</sup>، وحسب تصريح لوزير الداخلية الفرنسية السيد "مارتينو دوبلا" في 27 أبريل 1954، فقد وصل عدد الجزائريين بفرنسا إلى 310.000 شخص منهم 132.000 مهاجر بمنطقة باريس، ويدخل ضمن هذا الرقم حوالي 1500 طفل و1500 امرأة حسب نفس التصريح دائما<sup>(2)</sup>، ولكن هذا الإحصاء لم يشمل كل المهاجرين الجزائريين المتواجدين بفرنسا، وعليه يبقى هذا الإحصاء مجرد رقم تقريبي فقط، لأن عدد العائلات الجزائرية بفرنسا كان معتبرا في تلك الفترة.

وقد كان مصدر هذه الهجرة العائلية متفاوتا من منطقة لأخرى، حيث تم في سنة 1948 هجرة أكثر من 768 امرأة إلى فرنسا منهن 234 امرأة من مقاطعة الجزائر و293 امرأة من مقاطعة قسنطينة، في حين كانت أصول 213 امرأة تعود إلى مقاطعة وهران، و28 امرأة من مناطق الجنوب، في الوقت الذي كان عددهن ضئيلا جدا قبل 1939<sup>(3)</sup>،

\* إن الرقم المذكور في هذا الإحصاء، أي 165.000 مهاجر لم يكن رقما مضبوطا، لأن عدد المهاجرين قد تجاوز في هذه السنة مائتي ألف مهاجر، فالرقم الأول جاء حسب مجموعة وثائق جزائرية لعام 1955، فهذه المجلة أخذت الرقم المتوسط، أو المعدل العام لعدد المهاجرين نظرا لإختلاف الأرقام، ولكننا نؤكد أن هذا الرقم لم يخضع لإحصاء دقيق.

(1) Documents Algériens, *Synthèse sur l'Activité Algérienne*, N° du 01/01/1955 au 31/12/1955, Alger, Imprimerie Officielle, 1956, PP. 98 et 105.

(2) KOURIBA, N et CHARBONNEAU, J, *op.cit.* Note (1), P. 148.

(3) بوعزيز، يحي، السياسية الإستعمارية...، ص. 233.



وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن عدد العائلات الجزائرية التي إستقرت بفرنسا بدأ يعرف تزايدا مهما مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكانت النساء بفرنسا يمارسن بعض الأشغال ومنهن عدد قليل تم تشغيلهن من قبل مصنع "رونو"، وأخريات فضلن العمل مع أزواجهن في البيع والتجارة، وتذكر بعض المصادر أن بعض النساء كن يبعن الخضر والبقول في القسم الخامس عشر بباريس، أما عدد الطالبات الجزائريات فلم يكن يتعدى العشرة نساء في فرنسا<sup>(1)</sup>، ولم يكن يوجد في مدينة "سوشو" سوى عائلتان من المهاجرين، فلم يكن يخطر في بال أي كان أن يستقدم معه زوجته "المُحَيِّكة"<sup>(2)</sup> ولهذا ظل التطور الكمي لأعداد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا يخضع دائما لظروف فرنسا الداخلية التي كانت تحدد أعدادهم، وبصورة أخرى، فإن سوق اليد العاملة بفرنسا هي التي كانت تُخضع لها عمليات نقل العمال البطالين من الجزائر نحو فرنسا حسب إحتياجات هذه السوق ووفقا لقانون العرض والطلب داخل فرنسا.

وإضافة إلى هذا، فإن قانون الجزائر قد أعطى نوعا من الحرية في الهجرة إلى فرنسا، وحرر الراغبين فيها من سيطرة القوانين القهرية التي كانت تُقيد عمليات التحرك نحو فرنسا وتشل جزء منها، ومنذ صدور هذا القانون توضحت أكثر لوائح الهجرة إلى فرنسا وإتضحت نوعا ما سياسة فرنسا إتجاه الهجرة الجزائرية نحو أراضيها.

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...، ص. 233.

(2) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص 44.

## 2-3- المناطق المصدرة للمهاجرين الجزائريين نحو فرنسا:

لم تكن السياسة الفرنسية إتجاه ظاهرة هجرة الجزائريين نحو أراضيها واضحة أو مضبوطة، حيث كانت ومن حين لآخر، تقوم بإصدار العديد من القوانين والمراسيم التي كان بعضها يحدد الكم العام للمهاجرين وبعضها الآخر يفرض شروطا تعجيزية على كل من أراد الهجرة إليها وفقا للتعقيدات البيروقراطية التي بصمت على السياسة الإستعمارية العامة لفرنسا، وفي فترات متقطعة كانت تصدر لوائح أخرى لتشجيع هذه الحركة حسب إحتياجاتها من اليد العاملة الرخيصة.

وأمام تعدد هذه القوانين وإختلاف موادها وتضارب لوائحها، ظهر التأثير الكبير لهذه السياسة المتذبذبة على حركة الهجرة من الجزائر نحو الأراضي الفرنسية، حيث كان المهاجرون الجزائريون يدفعون ثمن ذلك دون أن ينالوا ثمرة مجهوداتهم المتركرة أساسا على تحقيق أملهم في الهجرة إلى فرنسا من أجل العمل بالدرجة الأولى.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تحتم على فرنسا أن تستعين باليد العاملة الأجنبية لإعادة بناء إقتصادها الذي شهد تراجعا كبيرا في الإنتاج بعد تحطم الآلة افقتصادية الفرنسية بفعل الضربات المتواصلة للجيش الألماني، حيث أصبح الإشراف على جلب اليد العاملة إلى فرنسا من الخارج سواء لسد حاجيات القطاع الخاص أو العام من إختصاص "المكتب الوطني للهجرة"، وبمضي الوقت إتسعت صلاحيات هذا المكتب وتنوع نشاطه، فقام بإنشاء مكاتب فرعية له في عواصم بعض الدول الإفريقية وأغلب دول أوروبا الغربية.<sup>(1)</sup>

(1) بوحوش، ع، المرجع السابق، ص ص. 174 . 145.

وفي الواقع فإن هذا المكتب لم يكن أبدا عاملا مساعدا للهجرة نحو فرنسا، نظرا لتعامله البيروقراطي مع الراغبين في الهجرة، حيث كان يطلب من الراغب في الهجرة إلى فرنسا، تكوين ملف إداري ضخم لن يكون كافيا حتما لمنح الراغب في الهجرة تأشيرة قبول طلبه، إضافة إلى المماطلة في الرد على الطلبات، وهذا بسبب كثرة الملفات و إنعدام المسؤولية لدى القائمين عليه.

وعليه، فإن هذا المكتب لم يحقق النجاح المرجو منه حيث يرى الدكتور "عمار بوحوش" بأن نسبة العمال الوافدين إلى فرنسا عبر هذا المكتب لم تتجاوز 20 %، والنسبة الباقية دخلت فرنسا بوسائلها وإمكانياتها المادية الخاصة،<sup>(1)</sup> كما كان بعض العمال يستعملون طرقهم الخاصة في المرور إلى فرنسا. وفي الحقيقة فإن المهاجرين الجزائريين لم يعتمدوا كلية على هذا المكتب في عملية هجرتهم إلى فرنسا، حيث لم يكن لهم الوقت الكافي لإنظار رد المكتب على طلباتهم، خاصة وأن مناطق إستقرارهم كانت مناطق طرد لهم لاسيما في المناطق الجبلية ببلاد القبائل وغرب الجزائر وبعض المناطق الشرقية مع مساهمة قليلة من مناطق الجنوب الجزائري.<sup>(2)</sup>

ورغم ذلك، فقد كانت مقاطعات الجزائر الثلاث تقتسم مصادر الهجرة قسمة متساوية تقريبا فيما بينها، حيث كانت المناطق الفقيرة تساهم في إنتاج وتصدير القسم الكبير من المهاجرين على قدر فقرها وحاجة أهلها إلى العمل وتوفير المال لإعالة أسرها، حيث كانت أشد هذه المناطق فقرا ومعاناة للأزمة، هي المناطق الأكثر مشاركة في نسبة المهاجرين من أبنائها.

(1) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص.175.

(2) بوعزيز، ي.، السياسة الإستعمارية... ص. 212.

ولهذه الأسباب كانت منطقة القبائل الصغرى والكبرى من أكبر المراكز المصدرة للمهاجرين نحو فرنسا، فهذه المنطقة التي تتركز بها عدة قرى ومداشر تقع على سفوح الجبال وفي مناطق يصعب الوصول إليها، كانت تعاني كثيرا من تدهور في مستويات المعيشة بالنسبة لسكانها وتمثل مدينة "تيزي وزو" هذه الظاهرة بصدق، فمن مجموع عدد سكان المدينة البالغ عددهم 660.000 نسمة، عرفت في 1 أكتوبر 1953 هجرة أكثر من 47.296 شخص، أي ما يعادل 8.10% من مجموع المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا في هذه السنة فقط، وكانت هذه الهجرة لدى سكان المنطقة المصدر الأول للرزق<sup>(1)</sup> والوسيلة الوحيدة للهروب من جحيم الفقر.

وقد عرفت مدينة "تيزي وزو" هجرة عدد كبير من سكانها بقرى "بترونة، معاتقة وزمانزر"، وفي مدينة "الأربعاء ناث إيراثن" كانت قرى "أوسامور، بني عيسى، بني يني، أيت خليلي، إيراثن وأومالو" أهم مصادر الهجرة، في حين عرفت مدينة "ذراع الميزان" مشاركة كبيرة في تصدير المهاجرين إلى فرنسا، بفضل سكان قرى "إيشوكران، مشطراس، بني منداس وأولاد يحي"، أما مدينة "يسر"، فقد ساهمت في هذه العملية بفضل قريتي "القيوس وبني مقلّة"، كما عرفت قرى أخرى متفرقة من بلاد القبائل نفس هذه الظاهرة ومنها قرى "مقلع، ذراع بن خدة، تيزي غنيف، أزفون، إيزارازن، أيت يحي، بني منقلات، بوشعيب، ميزغنة، إيفليس و غيرها"<sup>(2)</sup> و كل هذه القرى كانت تعيش أوضاعا إجتماعية ومادية قاهرة، وهو الشيء الذي دفعها إلى البحث عن مصدر رزق آخر وضمن مدخول مادي مريح، وعليه فإن مقاطعة الجزائر كانت تقدم آلاف المهاجرين إلى فرنسا

(1) ARON, R. et AL, *op. cit.*, P. 237.

(2) SANSON, R., *op. cit.*, P. 167.

سنويا بفضل منطقة "تيزي وزو" مع مشاركة بعض الدوائر الأخرى بالمقاطعة، ولكن هذه المشاركة كانت ضعيفة وقليلة إذا ما تم مقارنتها ببلاد القبائل.

وكانت مقاطعة قسنطينة أكثر المقاطعات مساهمة في أعداد المهاجرين وأكثرها تأثرا بها خاصة وأنها كانت أكثر المناطق من حيث التعداد السكاني، بحيث بقيت لفترة طويلة تتصدر قائمة المناطق الأكثر إمدادا بالمهاجرين، فدائرة "بجاية" عرفت هجرة ثلاثون ألفا من مجموع عدد سكانها البالغين 550.000 نسمة تقريبا، أما دائرة "سطيف" فقد عرفت هجرة 26.000 شخص<sup>(1)</sup>، كما عرفت بعض مناطق الجنوب الشرقي التابعة إداريا لمقاطعة قسنطينة هجرة واسعة بالمقارنة مع عدد سكان المنطقة، وأغلب المهاجرين كانوا من "وادي سوف، الأغواط ووحدات الزيبان".

وقد بلغت بها نسبة الهجرة بمقاطعة قسنطينة حوالي 60% من النسبة العامة للمهاجرين إلى فرنسا، في حين بلغت النسبة بمقاطعة الجزائر حوالي 30%، أما منطقة وهران فلم تتعد بها نسبة الهجرة أكثر من 10% فقط<sup>(2)</sup>، وكانت مدينة "تلمسان" من بين المدن الغربية التي شهدت حركة هجرة واسعة بفضل مدن "مازونة، ندرومة ومغنية"، هذه الأخيرة التي كانت تعرف نسقا متواصلا لعدد المهاجرين إلى فرنسا.

ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت المناطق الرئيسية التي كانت تنطلق منها جموع المهاجرين، فبعدها كانت مقتصرة على منطقة القبائل وبشكل مثير للدهشة، خاصة إذا علمنا بأن الكثافة السكانية بالمنطقة كانت تفوق 200 نسمة في كلم<sup>2</sup>، فإنها تغيرت بعد

(1) بوعزيز، ي. السياسة الإستعمارية، ص. 212.

(2) BELLOULA, T, op. cit., P. 41.

سنة 1947 وأصبحت المناطق الغربية مثل "مغنية" والمناطق الشرقية، "كبسكرة ووادي سوف" نقاطا أساسية لدفع عجلة الهجرة نحو فرنسا<sup>(1)</sup>، وأصبحت الهجرة ظاهرة عامة تخص كل الجزائر، وكانت هجرة سكان مناطق الجنوب آتية أساسا من منطقة "توقرت" وذلك بأكثر من 2200 رحيل سنويا، زيادة على مئات "الميزابيين" الذين توجهوا إلى فرنسا وإستقروا بها مؤقتا أو بصفة دائمة.

وفي 1950 ومن بين 150.000 مهاجر، بقيت مقاطعة قسنطينة مسيطرة دائما من حيث الأرقام، إذ كان عدد مهاجريها حوالي 78.000 مهاجر، في حين كان عدد المهاجرين من مقاطعة الجزائر حوالي 52.000 مهاجر، ومقاطعة وهران بحوالي 17.000 مهاجر، أما أراضي الجنوب فكانت أعدادها من حيث المهاجرين ضعيفة حيث لم تتجاوز 3000 مهاجر في هذه السنة<sup>(2)</sup>.

### 3-3 - توزيع المهاجرين جغرافيا ومهنيا بفرنسا:

كانت المناطق الأكثر إستقبالا للمهاجرين الجزائريين بفرنسا هي المدن الكبرى المعروفة بمرافقها المتعددة التي تضمن على الأقل توفير حاجيات المهاجرين، كما كانت المناطق الصناعية التي تتوفر على ورشات ومعامل مختلفة، مراكز جذب لهم بحيث كانت تعرض فرص عمل كثيرة ومتنوعة، زيادة على المناطق التي كانت المناجم تنتشر بها بسبب تقديمها لعروض عمل كثيرة ومتنوعة، كان يتهرب منها جل الفرنسيين.

(1) BISSARDON, H. et MONTAGUT, P., *op. cit.* PP. 118 - 119.

(2) DOCUMENTS ALGERIENS, *Synthèse Sur l'Activité Algérienne*, N° du 01/01/1950 au 31/12/1950, Alger, Imprimerie Officielle, 1951, PP.130-132.

كانت أول منطقة إستقر بها الجزائريون هي وسط فرنسا وقد تم هذا الإختيار بناء على ظروف طبيعية تتمثل أساسا في المناخ المعتدل لهذه المنطقة والذي يشبه كثيرا مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يسود الجزائر، كما إختار العديد منهم مناطق الألب الفرنسية، ثم إنتشروا في جميع أنحاء فرنسا بالقرب من التجمعات الصناعية، ولكن عوامل إستقرار المهاجرين الجزائريين بفرنسا لم تكن أساسا تخضع لعوامل طبيعية بل خضعت أيضا لعوامل إقتصادية وأخرى سياسية.

لقد كان المهاجر الجزائري يختار المراكز الصناعية التي كانت تشهد تطورا صناعيا كبيرا وتعرف مشاريع تنموية إقتصادية نظرا لما كانت تعرضه من مناصب شغل، إضافة إلى المناجم وورشات السكك الحديدية التي كانت تقدم فرصا كثيرة للعمل، كما أن سياسة فرنسا في توزيع المهاجرين بأرضها كانت تتم حسب إحتياجات كل منطقة، ونلاحظ في هذا الإطار بروز التوزيع الطبيعي للمهاجرين بفرنسا، فالمهاجر حين يصل فرنسا كان غالبا ما يبحث عن قريب له أو مواطن من قريته، حتى يعيش معه مرتاحا نفسيا لشعوره بأنه بين أهل بلده التي نقلها معه إلى فرنسا بكل تقاليدها ومبادئها، لذلك كان تجمع الجزائريين يتم وفق مناطقهم الأصلية، فالسطايفية يظلون معا وكذلك الأمر بالنسبة للقسنطينية، القبائل والشاوية، غير أن ذلك التقسيم كان لإعتبارات نفعية أكثر منها جهوية، فالجزائري الوافد حديثا إلى فرنسا يتوجه أليا إلى ناس قريته لكي يتلقى المساعدة اللازمة وفي معظم الأحيان يحرص على عدم الهجرة إلا بعد الحصول على موافقتهم<sup>(1)</sup>، وإختار أهالي جرجرة مثلا مراكز "باريس، ماتز، تيونفيل والسار"، في حين إختار أهالي الصومام

(1) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص 45.

مدن "باريس، ليون، مارسيليا، ليل، سافوا واللوار" كمراكز لإستقرارهم، أما أهالي "المعاضيد بسطيف" فقد تجمعوا بمناطق "جنسيا، دينان وجنفيه"<sup>(1)</sup>.

وكان الجزائريون في بادئ الأمر يتجمعون في المدن والمناطق الصناعية الكبرى، سواء في مدن باريس أو مارسيليا أو مناطق التعدين في شمال فرنسا أين كانت فرص الحصول على مناصب شغل متاحة نوعا ما لتوفر المنطقة على المصانع والورشات، ولكنهم أصبحوا فيما بعد يقطنون جميع مقاطعات فرنسا تقريبا ونادرا ما كانت تخلو منهم مقاطعة، وبقيت مقاطعات "الأوب، اللواريشير، الأندوفينا وألفنيسيه" أقل المناطق التي كانت بها أقل النسب للمهاجرين الجزائريين، وفي هذا الإطار يقول "الكولونيل كوش" في دراسة عن ظاهرة الهجرة الجزائرية أنه منذ أبريل سنة 1946، زادت كثافة الجاليات الجزائرية في المدن، فتغلغلوا في مناطق نائية من الريف لم يكونوا قد بلغوها من قبل مثل مناطق الغرب،<sup>(2)</sup> ومن خلال ذلك، نلاحظ أن التوزيع الكمي للمهاجرين الجزائريين بالتراب الفرنسي كان متذبذبا، حيث اختلفت كميات المهاجرين من منطقة لأخرى حسب ظروف فرنسا الإقتصادية وحسب ظروف المهاجرين الجزائريين أنفسهم.

وفي هذا الإطار تذكر الإحصائيات الرسمية الخاصة بحركة الهجرة الجزائرية أن منطقة "الأردين" بفرنسا مثلا عرفت في شهر ديسمبر من سنة 1949 إستقرار حوالي 1004 مهاجر جزائري، في حين إستقر أكثر من 6000 مهاجر "بمصب الرون" وأكثر من 22.564 مهاجر بمنطقة "السين والأواز" في نفس التاريخ المذكور سابقا، وعرفت من

(1) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية....، ص ص 226-227.

(2) نفسه، ص 214.



جهتها منطقة "أور" إستقرار حوالي 9596 مهاجر جزائري<sup>(1)</sup>، والنسبة الكبيرة من المهاجرين الجزائريين إستقرت في منطقتي "باريس" و"مارسيليا"، فالأولى بإعتبارها عاصمة فرنسا وبها مراكز صناعية كبرى وتقدم إمكانيات كبيرة في مجال التشغيل، حيث إستطاعت أن تكون مركز إستقطاب للمهاجرين الجزائريين، أما مدينة "مارسيليا" فهي مدينة صناعية وزراعية في نفس الوقت، كما أنها كانت تمثل ميناء رئيسيا وهاما يشهد حركة تجارية واسعة، خاصة وأنه كان يسيطر على النشاط التجاري البحري بشمال البحر الأبيض المتوسط، ولذلك فهذا الميناء كان يعرض فرصا عديدة للعمل، إضافة إلى أن "مارسيليا" كانت تعرف ومنذ وقت سابق، تواجد مئات الجزائريين بها نظرا لمناخها المتوسطي الذي يشبه إلى حد كبير مناخ الجزائر، ولقربها من الجزائر وتعاملها التاريخي التجاري مع الموانئ الجزائرية حتى قبل 1830.

وهناك مدنا أخرى عرفت إستقرار الجزائريين بها ومنها مدن "أليس، كوم الكبرى، سانت إيتيان، سانت شامون، بوروبو، مناجم الشمال " بادوكالي"، ليل" في الشرق، ولا سيما في "ميرت والموزيل"، ومنذ سنة 1946 بدأت تظهر التجمعات حول مصانع ومناجم "البوتاس" بمنطقة "ميلوز" وحول "سوشو منيليار" حيث تستخدم مصانع "بيجو" عدد كبير من العمال الجزائريين، وأكبر الجاليات قطعا كانت الجالية المقيمة حول "باريس" وضواحيها، فعدد الجزائريين هناك بناء على أوثق الإحصاءات كان حوالي 150.000 شخص، منهم 40% في قلب باريس و60% في ضواحيها،<sup>(2)</sup> وفي هذه المدن سيتم بناء أحياء تكون مركزا مهما لتجمع المهاجرين الجزائريين، حيث ستمثل لاحقا مصدرا إزعاج للسلطات الفرنسية بعد أن تبنت هذه الأحياء العمل السياسي الوطني.

(1) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية...، ص. 216.

(2) نفسه، ص ص 214-215.

وكان التوزيع المهني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا يخضع عمليا إلى ظروف مهنية، فالغالبية العظمى من المهاجرين إلى فرنسا كانوا فلاحين ولم يسبق لهم وأن تخصصوا في مهن صناعية خاصة بالمدن الكبرى بالجزائر وحتى الذين هاجروا من المدن الكبرى نحو فرنسا، لم يكن لهم الحظ وأن دخلوا مراكز تكوينية أو تخصصوا في مهنة معينة، ولذلك كانت تعرض عليهم أعمالا شاقة في المصانع والمناجم والطرق، وبعضهم كان يؤخذ للعمل في مناطق زراعية بغرب فرنسا، ولم يكن لهم الحظ في مزاوله أية وظائف حكومية ذات أهمية.

وسعى المهاجرون الجزائريون منذ وصولهم إلى فرنسا إلى إقتحام المصانع الكبرى بهدف إكتساب مؤهلات فنية في الكهرباء والبناء العصري والحدادة والتقنيات الحديثة، ولكن هذه الآمال لم تكن لتتحقق بسهولة تامة خاصة وأن مراكز التكوين المهني والتمهين بفرنسا كانت خاصة بالفرنسيين دون الجزائريين، ولم يتجاوز عدد العمال الجزائريين في الميدان الزراعي بفرنسا أكثر من 931 عاملا في نوفمبر 1950، وذلك حسب دراسة ظهرت في مجلة "جين باترون" في عددها الصادر في نوفمبر 1950 أجراها "جان بدلوخر"<sup>(1)</sup> وكان من المفروض أن يكون عدد العمال الزراعيين من المهاجرين الجزائريين مرتفعا ولكن العكس هو الذي حدث وذلك بسبب سيطرة أهل المغرب الأقصى على هذا الميدان بفرنسا إضافة إلى قلة فرص العمل المعروضة في الريف الفرنسي، أما التجار فلم يتجاوز عددهم بكل فرنسا 730 جزائريا حسب بيان "لوزارة العمل الفرنسية" في مطلع سنة 1949، ومعظمهم تجار مشروبات وأصحاب مطاعم، ويوجد منهم 600 تاجر

(1) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية...، ص.218.

جزائري في منطقة باريس، ومائة في مارسيليا ومنطقة ليون، وثلاثين في "بورديو"،<sup>(1)</sup> وكان البعض منهم يبيع السجاجيد المصنوعة بالجزائر التي كانت مطلوبة بكثرة في فرنسا حيث يقوم البائع بالتجوال بها من أجل بيعها، وهذه المهنة في حقيقة الأمر كانت رائجة منذ سنة 1912، إضافة إلى بيع بعض التحف الفنية والأواني الفخارية، والخضر والفواكه بمدن وقرى فرنسا.

ولم تعرف الإدارات الفرنسية إتساعا كبيرا في ميدان توظيف الجزائريين للأسباب التي ذكرناها سابقا، وأغلب الذين وظفوا في القطاعات الإدارية الفرنسية كانوا عمالا في إدارات الشرطة الفرنسية، حيث كان البعض منهم يعملون كمخبرين والبعض الآخر كإداريين أو عمال مكاتب خاصة بالتحقيق، أما أغلبهم فكانوا كناسين ومنظفين في هذه الإدارات، كما لا ننسى بعض الموظفين من المهاجرين الجزائريين الذين إشتغلوا في الإذاعة العربية بباريس أين كانوا يبتون برامجهم باللغة العربية لصالح الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا رغم المضايقات العديدة التي كان يتعرض لها هؤلاء، ويوضح هذا الجدول توزيع العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا في 31 ديسمبر 1950<sup>(2)</sup>.

النسبة المئوية	عدد العمال	المناطق الفرنسية
25.86 %	24.848 عامل	المنطقة الباريسية
16.85 %	16.196 عامل	المنطقة الشرقية
17.60 %	16.915 عامل	منطقة الرون
19.64 %	18.875 عامل	المنطقة الشمالية
08.49 %	8.156 عامل	الساحل المتوسطي
11.56 %	11.110 عامل	مناطق أخرى
100 %	96.100 عامل	المجموع

(1) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية...، ص. 219.

(2) DEMONDION, Pierre, *Les Problèmes de l'Emploie*, 1<sup>ère</sup> Edition, Nancy, Edition Berger- Levrault, 1960, P. 124.

ويتبين من هذا الجدول أن أغلب العمال الجزائريين كانوا متمركزين في المنطقة الباريسية وضواحيها بأكثر من ربع عدد العمال ونلاحظ أيضا غياب العمال الجزائريين بالمناطق الغربية رغم وجود البعض منهم في مدينة "بورجو" مثلا ولكن بنسب قليلة، وقد وصل عدد المهاجرين مثلا في مدينة "ليون" إلى 4.200 مهاجر بينما كان عددهم في ولاية "البيوش دي رون" 11.000 مهاجر في سنة 1937، وفي شرق فرنسا عرفت ولايتي "الموزيل" و"المورث" خلال سنة 1936، إرتفاعا ملحوظا في عدد المهاجرين الجزائريين في حين كان عددهم لا يتجاوز بضع المئات قبل تلك السنة، وفي غرب فرنسا كان عددهم قليلا جدا حيث لم يتجاوز في كامل هذه المناطق 3.200 مهاجرا، أما العدد الكلي للمهاجرين في كل أنحاء فرنسا خلال سنة 1936 فقد كان يتراوح ما بين 73.000 و74.000 مهاجر كانوا يقبلون على كل الأعمال المعروضة عليهم دون مناقشة من طرفهم حول مزايا هذه الأشغال، كما تهافتوا على أشغال البناء بباريس ومارسيليا والمدن الأخرى الكبرى بحيث كانت مصفاة "لوبودي" مثلا تشغل ما بين 250 و300 قبائلي من "بني بوشايب"<sup>(1)</sup>.

ورغم أن المهاجرين الجزائريين كانوا ولفترة طويلة، قد إستقروا بمدن الساحل المتوسطي الفرنسي، غير أنهم في هذا التاريخ نراهم قد بدؤوا يغيرون مقر إقامتهم بسبب قلة فرص العمل والمضايقات التي كان يتعرض لها المهاجرون بمدن "مارسيليا"، وعليه فقد أصبحت المنطقة الشمالية بفرنسا نقطة توقف وإستقرار لهم وذلك بسبب تطور مصانع "بادوكالبيه" وتوسع ظاهرة التصنيع بهذه المنطقة، فمدينة "لوهافر" عرفت نموا كبيرا وهذا ما زاد في توفر فرص العمل بهذه المنطقة، أما المناطق المتبقية الأخرى فقد كانت بها نسبة إستقرار الجزائريين متقاربة وتخضع دائما لظروف المنطقة إقتصاديا وإجتماعيا.

(2) DEMONDION, Pierre, Les Problèmes de l'Emploie, P. 124.

وكان الطلبة الجزائريون متواجدين بقوة في جامعات ومعاهد ومدارس فرنسا، وقد كان عددهم حوالي 250 طالبا مسجلين بها بصفة رسمية، أي حوالي 50 % من عدد الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون بجامعة ومعاهد الجزائر، وقد كان أغلب هؤلاء الطلبة مهتمين بدراسة مجالات معينة في هذه الجامعات مثل الطب والحقوق والأدب والصيدلة وطب الأسنان، وقد كانت دوافع هجرتهم للإلتحاق بجامعات ومعاهد فرنسا بعد أن تبين أن فتح جامعة الجزائر أمام الجزائريين لم يكن موجهًا سوى لخلق وهم المساواة وترقية الأهالي وهي دوافع إستراتيجية ناتجة عن قناعة بأن إكتساب العلم و المعارف كأداة تحررية من الجهل والفقير لم يعد مجديا بالمؤسسات الجامعية بالجزائر التي كانت موجهة لتكوين النخبة الإستعمارية، فكان البحث عن ظروف دراسية ملائمة لتكوين نخبة فكرية في المهجر بعد أن إستحال توفرها في الجزائر.<sup>(1)</sup>

كما أن معاملة الفرنسيين للطلبة الجزائريين بفرنسا كانت مختلفة عن تلك المعاملة بالجزائر، حيث لم تكن العنصرية مقياس يتم الإعتماد عليه، وداخل هذه المعاهد والجامعات كانت الفرص تتوالى أمام الطلبة الجزائريين لإظهار كفاءتهم وتفوقهم العلمي، وبالمقابل كان الإحترام في كثير من الأحيان يتوسع نحو الإجتهد الذي أظهره الطلبة القادمين من الجزائر بفضل سلوكهم وتفانيهم في الدراسة، كما نجح العديد منهم في كسب ود الطلبة الفرنسيين تدريجيا وإنخرطوا في جمعيات طلابية ساهمت في نجاحهم وفي الحصول على بعض المزايا ذات الطابع الثقافي أو الإجتماعي، الشيء الذي مكنهم من تحسين وضعياتهم المادية نوعا ما.

(1) صاري، جيلالي، علي مازيغي، كمال، عبداللوي، حسين، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، ص، 35-36.

## 4 - المشاكل المادية والإجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا:

## 4-1- البطالة ومشاكل العمل:

لم يكن الجزائري الذي رحل إلى فرنسا قصد تحسين حياته المادية والإجتماعية يتوقع إطلاقاً بأن أحواله ستعرف تدهوراً خطيراً، فقد ركز هذا العامل في تحقيق أمله على المستوى الحضاري الذي وصلت إليه المدنية الأوربية من تطور وبالتالي تطور مستوى معيشة كل الأوربيين، فأصبح يحلم بمشاركة هؤلاء مستوى معيشتهم ولو بقسط قليل، ولكن أحلامه كلها كانت تتبخر بمجرد وصوله إلى فرنسا، أين وجد مجتمعا يؤمن بوجود إثبات الذات وفرض "الأنا" عليه، ويمكن أن نلاحظ أن أغلب المهاجرين الجزائريين الذين رحلوا إلى فرنسا لم يسعفهم الحظ في الحصول على عمل بسبب عدم تمكنهم من إفتكاك "عقد العمل" الذي كان يمنح من طرف "الديوان الوطني للهجرة" بالإتفاق مع وزارة العمل الفرنسية، ما عدا البعض منهم ممن تم التوسط لصالحهم لدى بعض أرباب العمل والورشات الذين قبلوا تشغيلهم دون إشتراط هذا العقد.

وقد كان أغلب المهاجرين يوظفون في المصانع والمناجم أين تكون المهن خطيرة و دون ضمانات أو تأمينات، وهؤلاء كانوا يعملون دون وثائق رسمية المتمثلة عادة في "عقد العمل" الذي تم ذكره، كما أن هذه العقود لم تكن تمنح بالجزائر لعامة الراغبين في الهجرة خاصة وأنها كانت قليلة جدا ويتم الحصول عليها بعد مشقة كبيرة وتدخلات عديدة وفي مرات كثيرة بمقابل مادي يمنح كرشوة للحصول عليه، وقد جاء في تقرير "الوزارة الداخلية الفرنسية" بتاريخ أفريل 1949 أن عدد العاطلين ذوي الأصول المغاربية بلغ 80.400 بطال منهم أكثر من 75.000 جزائري، وقد إعترفت الدوائر الرسمية بأن هذا الرقم

أقل بكثير من الواقع، وذكرت صحيفة "جين باترون" في عددها لشهر نوفمبر من سنة 1950 على لسان "بيد لوخر" بأن مئات الآلاف من الإفريقيين الشماليين المقيمين بمنطقة باريس لا يعمل منهم بصفة منتظمة بمصانعها إلا 21.000 عامل فقط، وفي القسم الثامن من باريس إتضح أن 70% من المسجلين في كشوف العاطلين كانوا من الجزائريين<sup>(1)</sup>، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يكن من حق أي جزائري بطال أن يسجل إسمه في كشوف المتعطلين لأجل أن ينال منحة رمزية، ما لم يكن مستقرا بفرنسا منذ ستة أشهر على الأقل وهذا ما لم يكن متوفرا لدى أغلب المهاجرين الجزائريين الجدد بفرنسا، وبذلك تم حرمانهم من هذا الراتب ومن العمل أيضا.

وكان عدد البطالين غير المسجلين في كشوف البطالة كثيرون لكن لم يتم إحصاؤهم لغياب أسمائهم من هذه الكشوف، ولذلك فإن الأرقام لم تكن على الإطلاق مضبوطة وتبقى تقديرات قريبة من الحقيقة أحيانا وبعيدة عنها أحيانا أخرى حسب مصداقية الجهات المعتمدة عليها في هذه الإحصائيات، ومع تطور نسب البطالة في وسط العمال المغاربة عامة والجزائريون خاصة وخوفا من تحول سلوك البطالين إلى العدوانية والعنف، قامت بعض المؤسسات الفرنسية بعملية إستبدال العمال الأسرى الألمان بالعمال المغاربة، وكانت معامل "ميدي" أولى الورشات التي خاضت هذه التجربة، فمؤسسة "كولهمان ليستاك" بمارسيليا أعطت خير مثال لتلك العملية<sup>(2)</sup>، وقد يتساءل البعض لماذا قامت هذه المؤسسات بتسريح الأسرى الألمان الذين كانوا يعملون في المؤسسات الفرنسية دون مقابل وإستبدالهم بعمال من شمال إفريقيا وفق راتب بسيط محدد سلفا.

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية ....، ص. 220.

(2) CHEVALIER, Louis, **Le Problème Démographique Nord-Africain**, Travaux et Document, Cahier N° 6, Paris, P.U.F, 1947, P. 171.

إن هذه العملية جاءت نتيجة ضغوطات سياسية وظروف دولية قاهرة بعد معاهدة فرضت تحرير كل أسرى الحرب دون قيد أو شرط وفق ما نصت عليه بنود حقوق الإنسان والأمم المتحدة، إضافة إلى تدخل الحكومة الفرنسية في هذه المسألة خوفا من تزايد أعداد البطالين الذين سيتوجهون سواء بفرنسا أو عند عودتهم إلى الجزائر إلى النضال من أجل حقوقهم الإجتماعية والسياسية، وسيتحول ذلك حتما إلى صدام عنيف مع فرنسا التي لم تكن في حاجة إلى مشاكل أخرى عدا مشاكل الحرب سواء داخل فرنسا أو بمستعمراتها بشمال إفريقيا.

ورغم هذه العملية فإن نسب البطالة قد بقيت تشهد تزايدا سنة بعد أخرى، ولكن الشيء الملاحظ والمهم هو أن الحكومة قد سلكت سلوكا عنصريا مميزا ضد العمال المغاربة عامة والقادمين من الجزائر خاصة، وقد ظهرت قضية "عربي- غير عربي" في إطار منح الوظائف، حيث كانت أغلب الوظائف تسلم بالدرجة الأولى للوافدين من منطقة القبائل بالجزائر وكذا إلى "الشلوح" من المغرب الأقصى، وكانوا يفضلون على الآخرين من العرب وهذا ما يؤكد "لويس شوفالي"،<sup>(1)</sup> وهذا طبعا بسبب سياسة "فَرَّقْ تَسُدْ" التي حاولت فرنسا دوما تطبيقها بالجزائر وبكل مستعمراتها عامة ولكنها فشلت في ذلك، فنقلتها إلى داخل فرنسا حتى تجعل الصراع وسط الجزائريين بعيدا عن إتحادهم.

ويؤكد "أ. بيرولا" أن سياسة فرنسا في ميدان تشغيل اليد العاملة الأجنبية داخل فرنسا كانت مبنية على أساس التمييز والعنصرية، فهذه السياسة لم تقتصر على المغاربة فقط وإنما كانت تضع ترتيبا خاصا لكل الأجناس الطالبين للعمل لديها على أساس العرق

(1) CHEVALIER, L., *Le Problème Démographique...* P. 172.



فقط، وكان الترتيب المعمول به يتم على إعتبار العمال البيجيكين الذين كانوا يمثلون 9 % من نسبة العمال الأجانب بفرنسا في المصاف الأول، يليهم العمال القادمين من سويسرا بنسبة 8.5 %، فالإيطاليون بنسبة 7.3 %، ثم اليونانيون بنسبة 5.2 %، و أخيرا العرب بنسبة 02.9 %، وهذه الصعوبات والعراقيل لم تمنع العامل الجزائري من أن يتحمل الكثير في سبيل إرضاء رب العمل لأنه كان يدرك جيدا بأنه سيكون أول المسرّحين في حالة الإستغناء عن بعض العمال، وفي هذا الإطار تم إجراء تحقيق ميداني في مصنع للمواد الكيماوية يقع في منطقة "الألب السفلي" أين كان يشتغل 124 عاملا جزائريا، وُصِفَ 45 عاملا منهم بالرائعين، لما كانوا يقومون به في سبيل إرضاء مسؤولي المصنع وكسب عطفهم، وبمارسليا كان أكثر من 4000 عامل من إفريقيا الشمالية جُلبهم جزائريون على حافة الهلاك من جراء البطالة،<sup>(1)</sup> رغم أنهم كانوا يتوددون لأصحاب المصانع، ويظهرون الإخلاص والوفاء في العمل، ولهذا كان العمل الذي يمنح عادة للجزائريين فصليا حتى يتوه الجزائري بين حياة العمل وحياة البطالة دون أن يتضح مستقبله المهني.

ولم تكن تمنح للجماهير الجزائرية الراغبة في العمل سوى الأشغال الشاقة والخطيرة وتعرض عليهم الأعمال المحقّرة والمهملة من طرف العمال الآخرين، والتي كانت تقع عادة في السلم الأخير من الوظائف بفرنسا،<sup>(2)</sup> وحسب تقرير رسمي فإن عدد الجزائريين البطالين بفرنسا قد كان يتراوح ما بين 25 و 30 % من العدد الإجمالي للجزائريين بفرنسا.<sup>(3)</sup>

(1) CHEVALIER, L., *Le problème Démographique...* P. 173.

(2) *IBID*, P. 169.

(3) BLANCHARD, Jean, *Le problème Algérien; Réalités et Perspectives*, P.U.I, Paris, France, 1955, P.55.

لقد كان الحال نفسه بالنسبة لكل الجالية العمالية الجزائرية التي رحلت وإستقرت بفرنسا، حيث كانت الأعمال الشاقة هي الموكلة لهم وكمثال على ذلك كان عمال مصنع "بيجو" الواقع بمدينة "سوشو" يعانون الأمرين، فقد كان العمل شاقا داخل السلسلة ومع ذلك فقد إعتبروا مقارنة بمعامل أخرى أوفر حظا، وكان عمال كير الحديد في "أونديكور" يخضعون إلى ظروف لا تطاق مقارنة بعمال "سوشو"<sup>(1)</sup> سواء من حيث ظروف الإقامة أو من حيث المأكل وحتى طبيعة العمل التي كانت مقبولة بالمقارنة مع ما كان يقوم به العمال الآخرين من أشغال أخرى.

ولم يكن من السهل الحصول على وظيفة قارة أو عمل دائم بفرنسا حيث كان البحث عن أي وسيلة لضمان قوت اليوم هي السمة الغالبة لدى أغلب المهاجرين الذين كان عليهم خوض حرب متواصلة للبحث عن مخرج لأزمة بطالتهم، ويذكر المناضل "أحمد دوم" في مذكراته أنه بعدما فشل في الحصول على عمل في مصنع "بيجو" بمدينة "سوشو" وتكفل أصدقائه بمصاريفه اليومية لمدة معينة رغم صعوبة الوضع، عرض عليه هؤلاء غسل الأواني في مطعم تسييره المؤسسة مخبرين أياه بأنه "ليس ثمة من عمل مهين، فلا ينبغي أن نصدم ببعض الأعمال التي تبدو تافهة"<sup>(2)</sup>، ولذلك لم يكن يهم لدى المهاجرين نوع العمل المعروض عليهم، بل كان المهم لديهم هو الحصول على أي عمل يضمن أجرة دائمة.

والواقع أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تطور نسبة البطالة في وسط المهاجرين الجزائريين، كان يعود بالدرجة الأولى إلى سوء سياسة الحكومة الفرنسية في إستغلال اليد العاملة الجزائرية والفوضى المتبعة من طرف مسيريتها في عملية توزيعهم على المناطق

(1) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص 46.

(2) نفسه، ص 48.

المحتاجة لها دون تخطيط مسبق، حيث كان العامل الجزائري هو الذي يدفع ثمن هذه الفوضى إضافة إلى ضعف التكوين المهني وإنعدام المهارة الفنية والتخصص لديه، باعتباره كان فلاحا بسيطا بالجزائر أو بائعا متنقلا أو حمالا في الأسواق والموانئ، كما أن الظروف لم تسمح له بتكوين مهني بالمراكز المتخصصة بالجزائر وهو الشيء الذي عرقل عملية حصوله على عمل قار ودائم، لأن الأعمال الهامة كانت تتطلب المهارة الفنية والتخصص وهو الشيء الذي كان ينقص المهاجر الجزائري.

والحقيقة أن الوضع المادي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا لم يكن بأحسن حال منه بالجزائر، فقد كتبت جريدة "وهران الشعبية" بتاريخ 21 أوت 1937 مقالا عن ظروف العمل عند عمال شمال إفريقيا من الذين هاجروا من منطقة القبائل والذين كانوا يستقرون في نواحي باريس بأعداد كبيرة وكانوا يعيشون في مأساة البطالة والبؤس، وأضافت الجريدة أنه رغم رفض كبار أرباب الصناعة توظيفهم، إلا أن الحزب الشيوعي بقي مصرا على الدفع بهم إلى الهجرة نحو المراكز الكبرى في الميتروبول، وقد تركوهم يتدبرون شؤونهم بأنفسهم في بلد يختلف عنهم في العادات والتقاليد<sup>(1)</sup> وفي وضع مادي متدهور.

لقد كان المهاجر الجزائري يرحل إلى فرنسا دون أن يكون متخصصا في أية مهنة، ولم يسبق له وأن زار مركز تكوين مهني بالجزائر لظروفه القاهرة التي كان يعيشها، فأصبح غير مرغوب فيه ليتم بالتالي فيما بعد، رفض طلبه في الحصول على عمل، وهكذا يجد نفسه مجبرا على العيش في عالم البطالين أو تُعرض عليه أشغالا خطيرة ومتروكة من

(1) مغدوري، ح، المرجع السابق، ص. 114.

قبل الآخرين<sup>(1)</sup>، وطبعاً لم يكن عمر المهاجر الجزائري يسمح له بالإلتحاق بأي مركز من مراكز التمهين والتكوين بفرنسا التي لم تكن في حاجة إلى مغامرة خاسرة من هذا النوع، فقامت بإغلاق مراكز التكوين المهني في وجه الجزائريين.

وكنتيجة لذلك، فإن توزيع المهاجرين الجزائريين في مختلف أنواع وفروع هذه الأنشطة يبرز أحداثاً هامة، حيث أنهم كانوا كثيرون في القطاعات الأقل أجراً والتي تركها أهل البلد من الفرنسيين مثل ورشات البناء والحفر والمناجم والأنفاق والبيتروكيمياء والسكك الحديدية، إذ لا يمثل العمال المتخصصون ولا الإطارات الثانوية إلا فئة قليلة، وذلك يؤكد علاقات التبعية الجديدة التي أفرزتها ظاهرة الإغتراب التي تسببت فيها ظاهرة الرأسمالية الفرنسية،<sup>(2)</sup> ولذلك فإن المهاجرين الجزائريين إلتحقوا بأرض الغربة وهم يحلمون بتكوين ثروة مالية تمكنهم من العيش في راحة مادية، فإصطدموا بواقع مأسوي ومعاملة عنصرية جعلت البعض منهم يندم على التفكير في الهجرة إلى فرنسا.

والأخطر من ذلك فقد تعرض المهاجرون الجزائريون إلى معاملة عنصرية تميزت بالشدّة والقساوة وحُرموا من كل المزايا التي كان يتمتع بها العامل الفرنسي، كما فُرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة يومياً وبأجر زهيد لا يزيد عن عشرين ألف فرنك في الشهر على أحسن تقدير مع عدم ضمان الإستمرار في العمل، في حين كان العامل الفرنسي لا يعمل إلا 8 ساعات في اليوم و بأجر لا يقل في المتوسط عن 2000 فرنك في اليوم الواحد.<sup>(3)</sup>

(1) BLANCHARD, Jean, *op.cit.*, P.55.

(2) صاري، ج.، قداش، م.، المرجع السابق، ص. 222.

(3) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط... ص. 58.

لقد كانت مأساة العامل الجزائري تمتد حتى إلى فرنسا التي قصدتها وهو يأمل أن يعوض السنين التي أضاعها بالجزائر، وكانت عملية البحث عن عمل ما تستغرق فترة طويلة وشاقة، وعندما يجد هذا العامل عملا عادة ما يكون في المرافئ أو في مصانع تكرير الشاي والمصانع الكيماوية أو الأنفاق ومصاهر المعادن، وهي الأشغال التي كلها متروكة من طرف أصحاب البلد، وهذه المؤسسات التي كانت تشغل المهاجرين من الجزائريين، لم تكن تتوفر بها أدنى الشروط الصحية، وإضافة إلى هذه المشاكل فإن العامل الجزائري كان يخضع لنظام دقيق وفق نظام عمل إستثنائي، ففي حالة تراجع سوق العمل وتدهورها، يضطر على إثرها أرباب العمل إلى التوجه لتقليص عدد من العمال، ويكون العامل الجزائري أول من يُسرح من المصنع دون عذر لائق، ولم يكن أغلبهم مؤمنا في العمل ودون ضمان إجتماعي لعائلته المستقرة بالجزائر، وليس له الحق في أية عطلة مرضية.

ويشير "ألفريد سوفي" إلى ظهور سياسة عنصرية ضد المهاجرين عامة تبنها الفرنسيون المتطرفون فهم يتهمونهم بأشياء عديدة، فكلهم حسب رأيهم، يملؤون إما السجون أو المستشفيات،<sup>(1)</sup> وصورت عدة جرائد فرنسية بأن المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانوا يشكلون خطرا أكبر مما كان يمثله الألمان، وظهرت نداءات بعض المتطرفين الفرنسيين لتطلب حماية الوطن الأم من خطر الأفارقة الشماليين الذين بدأت أعدادهم في التكاثر، ملتسمين من السلطة الفرنسية مواجعتهم والوقوف ضد مطالبهم، بالرغم ظهور نداءات صريحة من طرف المعتدلين الفرنسيين الرامية لإيجاد حلول جدية وسريعة لهم قبل فوات الأوان.

(1) BLANCHARD, J., op. cit. P. 55.

وفي هذا الإطار صرح السيد "قودان" العضو بالمجلس البلدي لباريس " بأنه يجب طرح مشكل الهجرة بصورة منطقية وإذا أرادت فرنسا أن تسوي وضعية المهاجرين دون مشاكل في باريس، لا يجب أن توفر الظروف لإعادة سيناريو سابق تم مشاهدته في الماضي وهو الصراع الغالي- الروماني الذي حدث في العصور المظلمة التي شهدت فيه أوروبا غزوات البرابرة".<sup>(1)</sup>

وكانت علاقات العمل شكلية بين المهاجرين الجزائريين والعمال الفرنسيين بحيث لم تتطور هذه العلاقات إلى خارج إطار العمل، ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن كل الفرنسيين كانوا يحتقرون العمال الجزائريين، وإنما الإحترام كان سائداً داخل المصنع بين أغلب العمال وهنا تنتهي العلاقة، فلم يكن العامل الفرنسي مستعداً لإستقبال عامل جزائري في بيته أو دعوته لشرب فنجان شاي، ولذلك فإن الإتصالات المسموح بها كانت نادرة جداً،<sup>(2)</sup> ورغم نسب البطالة التي إرتفعت في صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا إلا أن الهجرة لم تتوقف إطلاقاً نحو فرنسا، بل حدث العكس وهو أنها كانت تزداد من سنة لأخرى إلى غاية إنطلاق الثورة التحريرية.

والحقيقة أن المغامرة التي باشرها المهاجر الجزائري وإقتناعه بالتوجه إلى فرنسا بحثاً عن العمل لم تكن مضمونة في أكثر الأحوال، فالغالبية منهم لم يوفقوا في الحصول على عمل نظراً للأسباب المذكورة سابقاً، بل على العكس من ذلك فقد أصبحوا مطاردين في كل مكان قصد إجبارهم على العودة إلى الجزائر، فقد قامت "مصلحة الشؤون الأهلية

(1) SAINT-ALBAIN, J., *L'Algérie d'Aujourd'hui, Ce Que Vous Devez Savoir*, Paris, Editions de l'Agence Extérieure, 1946, PP. 103 - 104.

(2) CHEVALIER, L., *Le Problème Démographique*, P. 188.

لشمال إفريقيا" بباريس بإجبار عدد كبير من العمال المهاجرين بالعودة إلى بلدانهم، وخاصة من الذين كانوا قد إستقروا لعهد طويلة في نواحي باريس مع أن بعضهم كان متزوجا من فرنسيات وله معها أولاد ليجد نفسه في وضعية حرجة، والغريب في الأمر أن الذين حاولوا العودة إلى الجزائر لم يسلموا من العقاب المجاني، فقد كتبت جريدة "لاديباش دو كونستانتين" الصادرة بتاريخ 03 جويلية 1940 مقالا ورد فيه أن مئات الجزائريين قد غادروا باريس نحو مارسيليا أملا في العودة إلى الجزائر بعد الإحتلال الألماني، ولكنهم لقوا معارضة من طرف أرباب العمل ومكثوا لمدة أيام يعانون الجوع لدرجة أنهم حاولوا العصيان مطالبين بالعودة العاجلة إلى الجزائر<sup>(1)</sup> حتى يسلموا من سياسة البطش الموجهة ضدهم، تاركين وراءهم ممتلكاتهم على قدر بساطتها، حيث كان يتم ترحيلهم دون جلب أمتعتهم ولا حتى أموالهم التي تم تجريدهم منها بعد أن خصم قيمة الإيواء والأكل.

#### 4-2- مشاكل الإيواء:

كانت أصعب مشكلة واجهها المهاجرون الجزائريون بفرنسا هي مشكلة إيجاد مأوى لهم يقيهم برد الشتاء القارس بفرنسا، وهذه المشكلة لم تكن خاصة بمجموعة معينة من المهاجرين وإنما كانت مشكلة الجميع، فأكثرهم كان يقضي الليل في شوارع المدن الفرنسية أو تحت جسورها، وهو الشيء الذي أثار من جهة حملة قمعية ضد الذين وصفوا بالمتشردين الذين يحاولون تدمير المدن الفرنسية النظيفة وأثار من جهة أخرى، نداء رحمة وإنسانية لإيجاد حل عاجل لمأساتهم التي إستفحلت بفرنسا.

(1) مغدوري، ح، المرجع السابق، ص. 312.

وهذا رئيس مكتب الخدمات الإجتماعية لإفريقيا الشمالية يعلن في بداية سنة 1945، أن هناك خمسة آلاف من أبناء إفريقيا الشمالية بدون مأوى في منطقة باريس وحدها،<sup>(1)</sup> وطبعاً فإن هذه المشكلة كانت تعرفها كل المدن الفرنسية التي تواجد بها مهاجرون من الجزائر وإضطر أكثر العمال إلى الإستقرار في أماكن لا تحمل سوى سمات البؤس والشقاء في مناطق قدرة، حيث كانت مراقدهم لا تتوفر على أدنى الشروط الصحية وفي أحياء قديمة بدأ أصحابها يتركونها أكثر فأكثر، خاصة وأنها كانت تعج باللصوص تنتشر فيها كل الآفات الإجتماعية الخطيرة.

وكمثال على ذلك فقد تم تخصيص لعمال مصنع الحديد بمنطقة "أونديكور" مرأب كبير إتخذوه مرقدًا، حيث كانت فيه الحياة دنيئة والشمال إفريقيون مكسسين فيه من غير حاجز، بينما تظل الإضاءة الفجة المنبعثة من مصابيح السقف مشتعلة ليلاً ونهاراً، وكان عمل الورديات الثلاث يتسبب في جيئة وذهاب لا تنقطع في ذلك المرقد، فبينما ينام عمال الفرقة السابقة يستعد عمال الفرقة الموالية للإلتحاق بمناصب شغلهم وبعد مدة من ذلك يقد عمال الفرقة الثالثة لتحضير المأكل والقهوة وكل هذا في صخب دائم وسط المرأب، وعلى إمتداد طوله وجد مجرى تسيل فيه المياه المستعملة وكل أصناف القمامة،<sup>(2)</sup> وهو ما كان يعبر بصدق عن الوضعية السكنية التي كان يعيشها العمال المهاجرين من الجزائريين والتي لم تكن مغايرة عن وضعيتهم السكنية بالجزائر، بحيث ظلوا ولفترة طويلة من الزمن يعانون من هذا المشكل، وهو ما أثر سلباً على أوضاعهم المادية التي بقيت غير كافية لتوفير القيمة المالية التي يمكن لها تأمين حياة إجتماعية عادية.

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 222.

(2) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص 46.



وكان مصنع "بيجو" لتركيب السيارات يتوفر على ثلاث فنادق موجودة في حدود سياج المعمل وهي مسورة بجدار، خصص إثنان منها للفرنسيين ومنها فندق "سات" حيث يسكن جزائريان، ففي الفندقين المخصصين للفرنسيين كانت الغرف شخصية لكن الشمال إفريقيين كانوا يشغلون غرفة لكل أربعة منهم، ويطلق عليها "فندق العزاب" نظرا لتشكيل المتواجدين به من الرجال أساسا، وكان المتسربون من الوافدين الجدد من المهاجرين يتم إسكانهم سرا وكانوا يطردون من حين لآخر عند حدوث حملات ليلية للتفتيش تقوم بها الشرطة الخاصة لمصنع "بيجو"، وكان المطرودون يختبئون في سور الفنادق وفور مغادرة الشرطة يعودون إلى غرفهم ومضيفيهم<sup>(1)</sup>، مجسدين لعبة القط والفأر المعروفة.

وقام آخرون بإنشاء أحياء قصديرية لهم مثل تلك الأحياء تماما التي يسكنها أغلب هؤلاء حينما كانوا بالجزائر، وتتحدث معظم الكتب والمصادر التاريخية عن أشهر وأكبر الأحياء القصديرية التي عرفتها فرنسا في تلك المرحلة وكان يسكنه عمال من شمال إفريقيا، وهذا الحي يقع بالقرب من العاصمة الفرنسية باريس ويعرف بحي "نانتير"، وهو الحي الذي شهد إعادة إنشاء حركة "نجم شمال إفريقيا" الذي حلتها السلطات الفرنسية تحت إسم "حزب الشعب الجزائري" في مارس 1937 برئاسة "مصالي الحاج"، وهذا الحي كان يسكنه آلاف المغاربة في ظروف معيشية صعبة جدا، ولكن الذين كانوا يعيشون في مدن الصفيح التي بنيت من يقايا النفايات الحديدية والصفائح والكرتون، كانوا الأسعد حظا رغم أنه ليس في منازلهم مواقد للتدفئة إلا أنه من كان يملك سريرا أمام شتاء باريس فهو يملك السعادة كلها.

(1) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص ص 43-44.

ونذهب إلى إدعاء ذلك لأن من إكترى في الفندق - فندق المتشردين - لم يكن له الحق في سريره لأكثر من 8 ساعات فقط، ليأتي دور زميله ليُنْدَسَ فيه 8 ساعات أخرى ثم يأتي دور الثالث، وهكذا يمر اليوم عليه دون الحديث عن المضايقات والمداهمات التي كان يقوم بها رجال "البوليس الفرنسي" بصورة دائمة، لا لشيء سوى للإستجابات التلقائية التافهة، الهدف منها جعل العامل الجزائري يعيش في قلق دائم، كما كانت له الفرصة في الحصول على وجبة أو وجبتان في اليوم وزوج أحذية وملابس بالية والنوم لثماني ساعات هذا كله ما كان يستطيع العامل الجزائري الحصول عليه بفرنسا، ومع ذلك لا يستطيع العامل الجزائري النوم لمدة ثماني ساعات هادئة في بعض الأحيان.<sup>(1)</sup>

وأمام هذه الظروف القاسية قام عدد كبير من العمال الجزائريين ببناء أكواخ قصديرية قريبة من مقرات عملهم وكان ذلك في مناطق شمال فرنسا وشرقها خاصة، حيث وصل عدد الذين سمح لهم أرباب العمل بالسكن في مخازن وسكنات مقبولة في عام 1950، حوالي 40 % من جملة العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا.<sup>(2)</sup>

ومما يجدر ذكره هنا هو ظهور بعض النداءات الإنسانية من طرف بعض الفرنسيين الأحرار الذين هاجموا السياسة الفرنسية في مجال التكفل الأمثل بالمهاجرين الجزائريين قصد إيجاد حل عاجل للمشاكل الإجتماعية التي كان يتخبط فيها العمال الجزائريون بفرنسا، خاصة وأن أغلب هؤلاء كانوا محرومين من كل المزايا التي يكفلها لهم قانون العمل الدولي أو حتى الطبيعة الإنسانية الداعية إلى نبذ الإستعباد، فظهرت جمعية هامة بفرنسا بتاريخ 6 مارس 1936 عرفت تحت إسم "الجنة الصداقة الإفريقية" والتي أنشأها

(1) بريستير، ايفه، المصدر السابق، ص 61.

(2) DEMONDION, P., op. cit. P. 123.

"الماريشال فرانشي ديسبيرى"\*، وانتشرت في عدة مدن فرنسية منها "بورديو، كليرمان فيران، ماتز، مونت لوصون وباريس"، وأنشأت هذه اللجنة ديارا لجمع مهاجري شمال إفريقيا في محل واحد عرف بإسم "دار العسكري"، وكانت تمنحهم بطابعها الشمال الإفريقي وديكورها المغربي، فرصة للعيش في ذكريات بلدهم الأصلي.(1)

ولكن "دار العسكري" لم تستطع أن تحل المشاكل كلية لأن عدد المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يعانون من مشكلة الإيواء كان مرتفعا كثيرا، وحتى الذين كان لهم مساكن دائمة لم يكن حالهم أحسن من الذين لا يملكون مأوى، ومن هؤلاء كان فريق يعيش في الأقبية تحت المنازل وهي أمكنة منخفضة رطبة كان المفروض أن تكون مخازن للخمر أو للبضائع وليس لها من المنافذ التي تسمح بالتهوية إلا باب واحد يفضي إلى الطريق العام، وهناك مطاعم شعبية تعد في أقبيتها أسرة للنوم وليست هذه الأسرة سوى موائد من الخشب ومتوسط من ينامون في كل قبو نحو خمسين جزائريا(2).

ويجب أن نذكر هنا أن معظم الأسرة كانت مشغولة طوال الأربع والعشرون ساعة لأن عمال النهار كانوا يعوضون عمال الليل في النوم على هذه الأسرة، وقد بقي معظم

\* ديسبيرى لويس فيليكس ماري فرانسوا Louis Félix Marie François D'ESPEREY، ولد في 25 ماي 1856 بمستغانم بالجزائر وتوفي في 08 جويلية 1942 بفرنسا عن عمر ناهز 86 عاما، تخرج من المدرسة العسكرية بسان سير في 1876، شارك في حملة إحتلال تونس في 1881، نال رتبة جنيرال في 1912 ثم رتبة ماريشال في 1921، شرك في الحرب العالمية الأولى، أسس جمعية سماها "لجنة الصداقة الإفريقية" لمساعدة جنود الشمال الإفريقي، عين عضوا في المجلس الأعلى للحريية من 192 إلى 1938، ترأس مؤسسة الجغرافيا من 1931 إلى 1939، بعد وفاته في 1942 تم دفنه في كاتدرائية سانت سيسيل، ثم تم نقل رفاته في 1947 إلى كاتدرائية سان لويس للمعطوبين، أين كان يتم دفن كل مارشالات فرنسا كتقليد حكومي منذ 1929. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>.

(1) KOURIBA, (N). et CHARBONNEAU, (J), *op. cit.*, P. 151.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 223.

العمال من الجزائريين يعانون من هذا المشكل رغم بعض المحاولات القليلة من طرف الإدارة الفرنسية بفرنسا لإحتواء المشكل ولكنها كانت دائما قليلة وغير مجدية.

وفي 27 ديسمبر 1950 أعلن مدير الخدمات الإجتماعية في محافظة "السين" أن 1.130 جزائريا قد تم إسكانهم في المساكن الخاصة التي أقامتها إدارته، وكان عدد هذه المساكن خمسة، فالأول كان يقع في شارع "ليوكنت" والآخر في شارع "توكفيل" وكان الثالث يقع في "جنيفيه"، أما المسكن الرابع فكان في "بولوني بلانكور" والخامس في "نانتير"، هذا علاوة على مسكن الصليب الأحمر في القسم الخامس عشر لباريس وكان يحتوي على مائة سرير أو أكثر قليلا<sup>(1)</sup>.

إن هذه الوضعية كانت تشهدها العاصمة باريس أما في الأقاليم الأخرى فكانت الحالة أسوأ بكثير، فمدينة "ليون" مثلا لم يستطع مسؤوليها سوى إقامة ثكنة ذات أسوار عالية تضم 1400 عامل، ومتوسط سعة الحجرة الواحدة كان مائة جزائري ينامون على الألواح الخشبية، ووصلت أجرة هذا المسكن الحقير إلى 240 فرنكا في الشهر، وفي مدينة "لوهافر" كانت مساكنهم عبارة عن معسكر قديم للأسرى به أكواخ متناثرة، أما في مدينة "مارلباخ" على الموزيل فكان يعيش مئات الجزائريين في أكواخ خشبية مقامة على الأطراف وبعيدا عن قلب المدينة.<sup>(2)</sup>

وإذا توسعنا في أقاليم أخرى من فرنسا فإننا ندرك جيدا المأساة العميقة التي كان يعانيها العمال المهاجرون، فالأوضاع كانت متشابهة ما عدا الإختلاف الطفيف في أهمية

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ، ص. 224.

(2) نفسه، ص ص. 224 . 225.

المدينة التي كان يقطنها المهاجرون من الناحية الإدارية والإقتصادية، وإذا إستطاع هؤلاء العمال تحمل مشقة المبيت تحت الجسور وعلى ضفاف الوديان أو شواطئ البحر في فصل الصيف، فإن الأمر سيبدو مستحيلا في فصل الشتاء أمام برد باريس وباقي مدن فرنسا القارس، وحتى وإن تمكن بعض العمال من إيجاد مأوى مقبول لهم، فإن ذلك سيضيف لهم مشكلا آخر المتمثل في الأجر الشهري لهذا المأوى، وهو الشيء الذي سيؤثر سلبا على ميزانية هذا العامل، خاصة وإنه كان مجبرا على إرسال الجزء الأكبر من أجره البسيط إلى الجزائر لإعالة العائلة المتروكة في وطنه الأصلي.

والملاحظة الأخرى هي أن السياسة الفرنسية قد حاولت حشد الجزائريين في مراكز ومحتشدات ضخمة ومهملة صحيا، حتى تتمكن من جمع الجزائريين فيها، وتسهل لها عملية مراقبتهم وتحول بينهم وبين التشكيلات السياسية الجزائرية التي كانت تنشط بفرنسا في هذه الفترة، كما أنها لم تحاول أن تحسن من الشروط الصحية لهذه المراكز، حتى تجعل هؤلاء العمال مرضى لا يقدرّون إلاّ على أداء وظيفتهم الإقتصادية، ليكون وقتهم مقسما بين العمل نهارا والنوم ليلا، خاصة وأن هذه المحتشدات كانت لا تسمح لهم بالراحة إطلاقا.

ويمكن لنا أن نتساءل كيف يمكن للعامل الجزائري أن يعمل في مصنع ضخم بفرنسا و يعيش في كوخ حقير لا تتوفر فيه أدنى شروط المعيشة أو في نزل من الدرجة الأخيرة، أن يُكوّن ثروة معتبرة لإعالة عائلته بالجزائر؟<sup>(1)</sup> إن ذلك لم يكن يحدث إلا في حالات نادرة حيث يكون العمل دائم والأجرة مقبولة، ويتم ضبط الميزانية الشهرية فيما يخص المأكل وفق نظام مدرّوس، بالإبتعاد عن إستهلاك الخمر والكماليات.

(1) DEMONDION, P., *op. cit.*, P. 123.

## 3-4 - الوضع الصحي للمهاجرين الجزائريين:

كانت السلطات الفرنسية تقوم بمراقبة طبية صارمة على كل مهاجر جزائري يتقدم بطلب الحصول على تأشيرة الهجرة، وذلك عند ركوب الباخرة أو الطائرة، وهذه المراقبة تؤكد لنا عدم تسامح فرنسا مع كل مهاجر جزائري يحمل أعراض أي مرض كان، سواء كان مرضا معديا أو عاديا حيث يتم فورا رفض صعوده وسيلة النقل المتاحة، وهذا أمر طبيعى ومستحسن، ولكننا نلاحظ بأن أغلب الذين هاجروا إلى فرنسا قصد العمل وأجريت عليهم فحوصا طبية أثبتت سلامتهم من كل الأمراض، سرعان ما يصابون بأمراض خطيرة تجعل حياتهم في خطر بعد إقامة قصيرة بفرنسا، وذلك بسبب ظروف الإقامة السيئة.

وقد عرفت الفترة الممتدة ما بين أول جانفي وأول سبتمبر 1946، إجراء فحوص طبية شاملة على حوالي 14.692 مهاجر، حيث تبين من خلالها أن 1.100 مهاجر فقط لم يكونوا حاملين لأي مرض، وبالتالي تم ترحيلهم إلى فرنسا<sup>(1)</sup> أين أصيب بعضهم بأمراض متنوعة لم يعرفها هؤلاء من قبل، وفي المنطقة الباريسية أين توجد أغلب مدن الصفيح كان المستوى المعيشي للمهاجرين متدهورا، ولم يكن مستوى العلاقات الإجتماعية أحسن منه،<sup>(2)</sup> وهو الشيء الذي أثر على صحة المهاجرين زيادة على ظروف العمل الصعبة ونوعية العمل ووضعية السكن المأسوية وسوء التغذية وتغير المناخ، وهذه المتغيرات كلها أثرت كثيرا على الحياة العامة للمهاجرين الجزائريين بفرنسا.

(1) CHEVALIER,L., *Le Problème Démographique ...*, P. 166.

(2) CHEKINI, *Vie Sociale Au Sein Des Bidonvilles Chez Les Emigrés Algériens En France*, P. 514.

وكان "مرض السل" الداء رقم "واحد" الذي عرف إنتشارا واسعا وسط المهاجرين الجزائريين مثلما كان عليه الحال تماما بالجزائر، ويعلل "لويس شوفالييه" تطور هذا المرض في الوسط العمالي بفرنسا بشروط المعيشة المتردية لعمال شمال إفريقيا بفرنسا، فالنظام الغذائي الذي كان متبعًا بالجزائر والمعتمد أساسا على البقول والحشائش، إستبدل بغذاء محضر كيميائيا، هذا إضافة إلى الكحول التي إنتشرت وسط المهاجرين، كما تم إستبدال الملابس الصوفية و"البرانيس" الملائمة لطبيعة مناخ الوطن الأصلي بالملابس القطنية الجاهزة وبدل العيش في مدن وقرى هادئة وبعيدة عن الضوضاء والضجيج، عاش المهاجر في أحياء مكتظة بالسكان والسيارات وكانت تشهد حركة دائمة وتتميز بالتلوث الكبير لمحيطها، وبالتالي أصبحت حقلا خصبا لنمو الأمراض والأوبئة الفتاكة.<sup>(1)</sup>

وقد أثر سلبا إنعدام السكن المناسب على صحة العمال المهاجرين حيث تشير في هذا الإطار "وزارة الصحة الفرنسية" أن عدد العمال المهاجرين من الجزائريين الذين أصيبوا بمرض السل أو بأمراض أخرى، كان مرتفعا جدا وخاصة في وسط المهاجرين الذين يقطنون الأكواخ الحقيرة المبنية من صفائح الحديد في ضواحي باريس،<sup>(2)</sup> ونفس الوضعية شهدتها المناطق الفرنسية الأخرى حيث كانت الظروف الصحية كارثية بسبب الإكتظاظ وأيضا بسبب نقص الإنضباط الصارخ لدى العمال، حيث كانت الدراجات الهوائية موضوعة بجانب الأسرة وهذه الأخيرة مرتبة في فوضى تامة متسببة في خلط حقيقي في المرأب المخصص لهم في "أونديكور"، لا يصمد معها العمال أزيد من ثلاث سنوات في

(1) CHEVALIER, L., *Le Problème Démographique...*, P. 161.

(2) بوحوش، عمار، العمال الجزائريون... ص 178.

مثل تلك الظروف الشاقة للعمل، وبعد قضاء تلك المدة يصابون بمرض السل ويعود معظمهم إلى البلد ليموتوا فيه.<sup>(1)</sup>

والحقيقة أن غرف العمال المهاجرين بفرنسا كانت تنعدم إلى جميع أسباب الراحة، إضافة إلى ازدحام عدد كبير من العمال المهاجرين في نفس الغرفة وينامون على نفس الفراش، وهو الشيء الذي يؤدي إلى إنتقال العدوى فيما بينهم في حالة إصابة أي منهم بأمراض معدية، وبالتالي يتم الإستغناء عن بعضهم بسبب هذه الأعراض المرضية. ويؤكد الدكتور "إبن سالم" في كتابه "السل لدى عمال شمال إفريقيا"، بأن أغلب هؤلاء العمال سيموتون بسرعة بمجرد عودتهم إلى بلدتهم وهم يحملون عدوى المرض حيث يقول "لنأخذ مثلا منطقة القبائل التي لم يكن بها مرض السل منتشرا بكثرة، ولكن بعد عودة بعض المهاجرين وإستقرارهم بالمنطقة، تبدأ أعراض هذا المرض في الظهور والإنتشار، واليوم غزا هذا المرض قرى ومدائر بلاد القبائل وهو يحصد مئات الأرواح يوميا، إن ذلك حدث نتيجة العدوى القادمة من هناك، ويقصد بها فرنسا".<sup>(2)</sup>

لقد كان مرض السل يحصد مئات الأرواح سنويا بفرنسا ووصلت نسبته إلى تسعة أعشار ممن يموتون من هؤلاء المهاجرين، وتذكر الإحصائيات أنه في شهر أفريل من سنة 1949 كان حوالي 800 جزائري يخضعون للعلاج من هذا المرض في مقابل 170 عاملا مهاجرا سنة 1943، منهم 200 في "المستشفى الفرنسي الإسلامي" الواقع في "بوبيني"<sup>(3)</sup> وهناك بعض الحالات الأخرى التي لم يبلغ عنها خوفا من ردود أفعال أرباب العمل الذين

(1) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص ص 46-47.

(2) CHEVALIER, L., Le problème Démographique ..., P. 185.

(3) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص.234.



كانوا يباشرون عملية فسخ عقود العمل مباشرة بعد الإطلاع على الوضعية الصحية لأي عامل مريض.

وفي ضواحي باريس كانت "جنيفيه" على رأس بلديات منطقة السين من حيث نسبة المصابين بالسل، حيث تعدت النسبة 60 % من مجموع عدد الوفيات التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 39 سنة، تليها "أسنيار" بنسبة 50.3 % ثم "كليشي" بنسبة 50%، ثم مدينة "نانتير" بنسبة 49.7%، وأخيرا مدينة "كولومب" بنسبة 48.3 %.(1)

وتوازيا مع ذلك، إنتشر مرض "الزهري أو السفلس" في وسط المهاجرين الجزائريين وكان له ضحايا كثيرون نتيجة الإتصالات الجنسية الطائشة والمعاشرة غير الشرعية لنساء الشوارع بفرنسا بسبب تأثير بعدهم عن زوجاتهم في الغربة، حيث أشارت التقديرات بأن حوالي 98% من المصابين بهذا المرض كانت أسبابه مرتبطة مباشرة بهذه العلاقات الجنسية غير الشرعية، وقد كان عدد المصابين بهذا المرض مرتفعا جدا حتى صار الجزائريون يطلقون عليه "المرض الفرنسي" لأنه كان مجهولا لديهم في وطنهم ولم يعرفوه إلا على يد الفرنسيين.(2)

إن الظروف الصحية التي كان يعيشها العامل الجزائري بفرنسا يمكن أن نلخصها في تقرير "الأكاديمية الطبية الفرنسية" الذي قرأ نصه النائب الشيوعي الفرنسي "جاك ديكلو" الذي أكد فيه بأن العامل يصاب بمرض "الربو" بعد سنتين أو ثلاثة من وصوله إلى

(1) CHEVALIER, L., *Le Problème Démographique ...*, Note (1), P. 161.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...، ص.235.

فرنسا، وهذا يعني أنه مرض غير وافد، بل سببه ظروف المعيشة القاسية والسكن غير الصحي للأفارقة الشماليين في فرنسا".<sup>(1)</sup>

والواقع أن المهاجر الجزائري وحتى وإن إستطاع الحصول على عمل بفرنسا وإستطاع تحسين وضعه المادي، فإنه سيكون من جهة أخرى فريسة سهلة للأمراض الخطيرة التي كانت تمسه وتختاره دون عمال آخرين بفرنسا، لا لشيء سوى لظروف معيشته القاسية بالمقارنة مع ظروف معيشة العمال الأوروبيين الآخرين، ولم يعد قادرا على أداء وظائفه العملية بسبب المرض، وحتما سيستغنى صاحب العمل عن العاجزين عن العمل من جراء المرض كما ذكرنا سابقا، دون تعويضات مادية لهم، خاصة وأن طلبات العمل كانت كثيرة لدى مكاتب الهجرة أو إدارات المصانع.

وقد حاول بعض إطارات الأحزاب الجزائرية التواصل مع العمال المهاجرين لتحسيسهم بخطورة الأوضاع الصحية وحاولوا تلقينهم مبادئ الوقاية الصحية دون جدوى، حيث يذكر المناضل "أحمد دوم" في مذكراته أن الحزب حاول أن يلقنهم مبادئ النظافة الضرورية وتغذية أفضل حفاظا على سلامة صحتهم، ويضيف أنه كان عندما يذهب لتنشيط إجتماعات مع عمال كير الحديد في "أونديكور" كان يشعر بإحباط كبير نظرا لإصطدام جهوده على ذلك الكم من البؤس والإهمال، وعندما ينصحهم بتحسين وجبة أكلهم العادية المتكونة من البطاطا والعجين بإضافة الخضر والحليب واللحم، كانوا يردون عليه بأنهم لم يأتوا إلى هنا للعيش في رخاء، علينا أن نضمن قوت عيالنا التي بقيت هناك وإقتصاد بعض

(1) بريستير، إيفه، المصدر السابق، ص. 59.

المبالغ للعودة إلى البلد، ويواصل حديثه بأنه كان يظل عاجزا لا حول ولا قوة له أمام تلك الظروف التي تشبه ظروف المحبوسين المقهورين.<sup>(1)</sup>

### 5 - دور المهاجرون الجزائريون في الحركة الوطنية الجزائرية:

لقد كانت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا لأغراض إقتصادية بهدف تأمين وضع المهاجرين ماديا و كانت أيضا كما أسلفنا سابقا لأهداف إجتماعية و سياسية ولأغراض تكوينية مهنية، جعلت من هذه الحركة وسيلة إيجابية وعاملا مهما دفع عجلة التحرك الإجتماعي والسياسي بفرنسا، بعد أن شهدت تعطلا مقصودا بالجزائر بعد أن أغلقت فرنسا أبوابها.

ورغم أن معظم المهاجرين إلى فرنسا كانوا قادمين إليها من أفقر المناطق بالجزائر وأكثرها طردا للسكان، وأن هذه المناطق لم تكن باستطاعتها توفير أي تكوين ثقافي أو مهني لهم، إلا أنهم كانوا يدركون جيدا كيفية إقتحام العالم الجديد الذي إنتقلوا إليه دون مركب نقص، فحاولوا تحطيم قيود عزلتهم لإدراك مفاهيم المجتمع المتحضر بأوروبا عامة و بفرنسا خاصة.

لقد كانت المحاولات الأولى للإندماج ضمن هذا المجتمع صعبة وبطيئة، حيث لم تكن عملية إقامة علاقات إجتماعية مع المجتمع الأوربي سهلة أو متاحة لجميع المهاجرين الجزائريين، غير أن تمكن عمال شمال إفريقيا من التكتل في تجمع إجتماعي سياسي عرف تحت إسم "نجم شمال افريقيا" الذي ضم عمال أقطار المغرب العربي الثلاث "تونس

(1) دوم، أحمد، المصدر السابق، ص 47.

الجزائر والمغرب الأقصى" سنة 1926 فتح لهم أبواب الفكر السياسي على مصراعيه، خاصة وأن هذه "الجمعية الإجتماعية السياسية" كانت تقوم بدور الدفاع عن المصالح المادية والإجتماعية لعمال شمال إفريقيا وتدعو إلى التكتل والإعتصام بين المهاجرين المغاربة حولها.

وسرعان ما تحولت الساحة السياسية الفرنسية على حقل خصب لظهور مثل هذه الجمعيات الإجتماعية التي كانت في بادئ الأمر ضمن إطار نقابي تطالب بحقوق العمال والمهاجرين في مجال ضيق، ثم تحولت سريعا إلى منظمات جماهيرية ذات بعد سياسي تدعو إلى إقامة العدالة والتحرر من سياسة الترهيب والقمع الإستعماري، يقودها رجال لهم منظور إيديولوجي وفكر سياسي حمل معه معاني الوطنية والتحرر.

ونذكر من هؤلاء السياسيين "حاج علي عبد القادر\*" و"أحمد مصالي الحاج" الذين كان لهما دورا كبيرا في تأطير عمال شمال إفريقيا سياسيا وإجتماعيا، وتجدر الإشارة إلى أن البعض من هؤلاء السياسيين، كانت لهم تجارب في بعض الجمعيات بفرنسا وخاصة اليسارية منها، حيث تدرب هؤلاء فيها على العمل الحزبي والسياسي المنظم، ليسارعوا بعدها إلى تكوين هيئات وجمعيات إجتماعية وسياسية مستقلة، كانت نواة لإنطلاق الحركة الوطنية السياسية بالمهجر.

\* حاج علي عبد القادر، ولد في 23 جوان 1883 بغليزان وتوفي في 17 ماي 1949 بفرنسا، دخل المدرسة القرآنية وحفظ القرآن الكريم وعمره 10 سنوات، هاجر إلى فرنسا حينما بلغ من العمر 18 سنة، عمل بائع للخردوات، شارك في الحرب العالمية الأولى، إنخرط في النقابة العمالية الفرنسية ثم مسؤولا في الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس في 1920، ترأس حزب نجم شمال إفريقيا عند تأسيسه في 1924، مارس التجارة في آخر حياته لكنه فشل فيها، توفي بعد تدهور حالته الصحية بسبب مرض صدري. أنظر:

<https://fr.m.wikipedia.org>

كما لعب "الأمير خالد الجزائري\*" الذي عارض السلطات الفرنسية في سياستها التسلطية دورا كبيرا في دفع عجلة الحراك السياسي بالجزائر، و ذاع صيته حتى لدى الجالية الجزائرية بفرنسا لما كان يطالب به من حقوق للجماهير الجزائرية حتى أصبح زعيما يضرب به المثل في مواجهته لفرنسا، مما دفع "بحزب نجم شمال إفريقيا" لتعيينه رئيسا شرفيا له بالإجماع.

وقام "نجم شمال إفريقيا" بتطوير عمله السياسي في المهجر حيث أصبح يلقي العمال المغاربة مبادئ النضال السياسي وكيفية مواجهة فرنسا بطرق سلمية راقية وفقا لمتطلبات تلك المرحلة، رغم أن ظروف الجزائر ووضعيتها السياسية كانت مغايرة تماما لتلك الوضعية التي كانت عليها كل من المغرب الأقصى وتونس.

وقد ساعد النجم على تثقيف الجزائريين سياسيا ولا سيما المهاجرين منهم بفرنسا وأوربا، سواء تعلق الأمر بالعمال أو بالطلبة، كما جعل القضية الجزائرية معروفة عالميا، ولم تحن سنة 1930 حتى بدأ "النجم" يتسرب إلى الجزائر أيضا،<sup>(1)</sup> وهذه التجربة كانت تعبر بصدق عن نمو وعي قومي وطني متصلب في مطلبه العام، ألا وهو الإستقلال التام

\* خالد بن الحسني بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد في 20 / 02 / 1875 بدمشق بسوريا و توفي بها في 12 / 06 / 1936، إلتحق بالمدرسة العسكرية "سان سير" في 1893 التي غادرها قبل إنهاء دراسته والعودة إلى الجزائر بسبب مرض والده، في 1896 عاد إلى الدراسة في هذه المدرسة وتخرج منها برتبة ملازم، رفض الحصول على الجنسية الفرنسية، في 1904 شارك في الحرب بالمغرب الأقصى، نال رتبة نقيب في 1908 ثم إستقال في 1910، رحل إلى فرنسا و بدأ يدافع عن برنامج "الشبان الجزائريين" وثار على جماعة "بني وي وي"، شارك إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، سلم رسالته المشهورة لتحقيق مصير الشعوب للرئيس الأمريكي ويلسون في 1919 وكتب عديد المقالات في "جريدة الإقدام"، تم تعيينه رئيسا شرفيا لحزب نجم شمال إفريقيا في 1926. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) العلوي، محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 95.

للجزائر، وقد إستلهم مناضلو "النجم" مبادئ المقاومة السياسية في أحضان الأحزاب اليسارية الفرنسية وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي، وعندما شعروا باكتمال نضجهم السياسي وأدركوا إختلاف مطالبهم الجوهرية عن الشيوعيين الفرنسيين، إنفصلوا عنهم وأسسوا لهم حزبا سياسيا خاصا بهم، فكان نتاج هذا المسعى ميلاد حزب "النجم".

والحقيقة أن هذه التجربة وإن كانت قصيرة، إلا أنها كانت إيجابية جدا على المهاجرين الجزائريين وعلى الحركة الوطنية بالمهجر، فلقد لعب "النجم" ومن بعده وريثه "حزب الشعب الجزائري" دورا كبيرا في توعية العمال المهاجرين بفرنسا وإستطاع أن ينقل ذلك الوعي من فرنسا إلى الجزائر وأن "يُدول" القضية الجزائرية ويشرح مطالب الشعب الجزائري وكان ذلك في فيفري 1927 إثر انعقاد المؤتمر المعادي للإستعمار الذي نظّمته "الجمعية المعادية للإضطهاد الإستعماري" بمدينة "بروكسل" عاصمة بلجيكا، وحضرته وفود عديدة من بلدان العالم، حيث طرح النجم برنامجا للإستقلال في هذا المؤتمر.

ولعب من جهتهم الطلبة الجزائريون بفرنسا دورا كبيرا في تدويل القضية الجزائرية في الوسط الطلابي، حيث تم تأسيس عدة تنظيمات طلابية لم تكن في منأى عن السياسة، حيث ظهرت "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا" في 1928، وتم إنتخاب أول مكتب لها ترأسه الطالب التونسي "سالم الشاذلي" ويضم الطالب التونسي "أحمد بن ميلاد" والطالب الجزائري "أحمد كسوس"، وفي 1930 قرر الطلبة الجزائريون تأسيس جمعية خاصة بهم وهي "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا" تحت رئاسة طالب الطب "بن زيتوني مقران" وضمت طلبة أصبحوا فيما بعد شخصيات بارزة في الحركة الوطنية مثل

"دردور جمال الدين"، كما شهدت العديد من جامعات ومعاهد فرنسا تأسيس جمعيات أخرى منها "جمعية الطلبة العرب" التي تأسست في "تولوز" وكان أمينها العام طالب الفلسفة الجزائري "علاوة عباس" وذلك في 1934، أما مدينة "مونبلييه" فقد شهدت ميلاد "جمعية الطلبة المسلمين" وترأسها الطالب "عروة أحمد"، في حين تأسست بباريس "لجنة التعاون بين الطلبة الجزائريين" في 1946 وكان رئيسها الأول طالب الفلسفة "كلوش عبد الحميد"<sup>(1)</sup>.

وشهد الموسم الجامعي 1953-1954 تأسيس جمعية طلابية جديدة حملت إسم "إتحاد الطلبة الجزائريين" بباريس وقام خلالها "بلعيد عبد السلام" بعرض مشروع لتأسيس "الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، وهو الإتحاد الذي سيكون له دور كبير في تأطير الطلبة الجزائريين المقيمين بفرنسا في إطار بلورة الفكر التحرري الوطني.

والواقع أن ظروف الدراسة والإقامة بالمهجر قد لعبت دورا أساسيا في توجيه هذه الحركة نحو العمل النقابي بتفضيل التعاون المغاربي والتحكم في العلاقة مع التنظيمات الطلابية الفرنسية،<sup>(2)</sup> وبعد فترة وجيزة من النضال النقابي الذي لم يحقق كل طموحات الفئة الطلابية، تم الشروع في إعادة ترتيب بيوت هذه الجمعيات وسارع أعضاؤها إلى العمل على توحيد الجهود والإنخراط في نهج الإتجاه الوطني الإستقلالي بعد أن إقتنعوا بأنه السبيل الوحيد للخروج من نفق الإستعمار، حيث تم وضع كل الخلافات جانبا والسعي إلى التكتل في حركات للنضال السياسي، وذلك بعد أن نجح عدد من الطلبة كانوا أعضاء في الأحزاب

(1) صاري، ج.، علي مازيغي، ك.، عبداللوي، ح.، المرجع السابق، ص ص. 45-46-47.

(2) نفسه، ص 48.

السياسية الناشطة بالجزائر ولها فروع بفرنسا من تولي مناصب قيادية في مختلف التنظيمات الطلابية بفرنسا.

لقد أصبح التوجه السياسي للطلبة الجزائريين يتجسد في ممارسة سياسية فعلية و لم يتوقف عند حدود الإعلان عن تبني مواقف تنديدية مثلما يبين تقرير فرنسي لسنة 1946 الذي أكد أن ثلثي الطلبة الجزائريين في باريس كانوا يناصرون "مصالي الحاج" و"حزب الشعب الجزائري" والباقي هم أتباع "فرحات عباس" و"حزب البيان"، ونفس النتيجة وصل إليها "محمد حربي" الذي سجل الرواج الكبير لأفكار "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية" التي أسسها مصالي الحاج في أوساط الطلبة وتلاميذ الثانويات،<sup>(1)</sup> وهكذا تحولت مقرات هذه التنظيمات إلى مكان لتجمع الإطارات السياسية الجزائرية لمناقشة قضايا التحرر ودراسة سبل تحقيق الإستقلال الوطني، وذلك عبر تنظيم مداخلات وتقديم محاضرات تدور في مجملها حول البعد الوطني السياسي لأفكار الحركة الوطنية.

وفي شهر سبتمبر 1935 يذكر "مصالي الحاج" بأنه سافر إلى "جنيف" بسويسرا لتمثيل الحركة الوطنية في "عصبة الأمم" وفي "المؤتمر الإسلامي الأوربي"،<sup>(2)</sup> كما قام "النجم" ووريثه "حزب الشعب الجزائري" بتدعيم مطالب الحركة الوطنية الإستقلالية، ودعا الشعب الجزائري إلى ضرورة محاربة دعاة الإدماج والوقوف ضد كل البرامج والمشاريع الإندماجية، وبقيت هذه الحركة تؤدي دورها وفقا لنفس المبادئ الثورية التي ميزت برنامجها التحرري حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

(1) صاري، ج.، علي مازيغي، ك.، عبداللوي، ح.، المرجع السابق، ص 62.

(2) HARBI, Mohamed, *Les Archives de la Révolution Algérienne*, 1<sup>ère</sup> Edition, Paris, les Editions Jeune Afrique, 1981, P. 74.



وبعد نهاية الحرب الكبرى واصل المهاجرون الجزائريون نضالهم الإجتماعي والسياسي، وأبدوا إستعدادهم الكبير لتحمل مسؤولية الدفاع عن الشعب الجزائري، ففي الميدان الإجتماعي واصل المهاجرون المنخرطون في النقابات العمالية الفرنسية نضالهم من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية مع العمل على ربط هذه المطالب الإجتماعية بالمطالب السياسية، ففي نظرهم كان الكفاح الإجتماعي مرتبطاً تماماً بالإرتباط بالكفاح الوطني وبالمشكلة الوطنية، وفي هذا تبرير كافي للإلحاح الذي يلجأ إليه العمال الجزائريون في عرض مشكلة تحرير وطنهم على المنظمات النقابية الفرنسية،<sup>(1)</sup> التي كان من بين أعضائها مجموعة من المناضلين السياسيين الذين إختاروا هذه الجمعيات للنضال في إطار قانوني للهروب من ملاحقة البوليس الفرنسي.

وفي هذا الإطار يقول أحد العمال المهاجرين في خطبة أمام العمال الفرنسيين بباريس "بأننا لم نفرق ولن نفرق بين مطالبنا المادية ومطالبنا الجوهرية إلا وهو الإستقلال الوطني"<sup>(2)</sup>، كما قامت من جهتها فيدرالية "حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية" بفرنسا بإصدار جريدة "المهاجر في فرنسا" و"النجم الجزائري" ليكونا جسراً بين العمال اليدويين والمتقنين، وكان بعض الطلبة من المهاجرين يتولون مهمة تحرير المقالات بهدف توعية جميع العمال المهاجرين، فقد قام الطالب "كاتب ياسين" بمقر "ودادية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" بباريس بإلقاء محاضرة حول الأمير عبد القادر وإستقلال الجزائر،<sup>(3)</sup> ويقول "مصالي الحاج" بأن "باريس" كانت بالنسبة للحركة الوطنية، منصة واسعة

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص ص. 250 . 251.

(2) نفسه، ص 251.

(3) صاري، ج، علي مازيغي، ك،، عبداللوي، ح،، المرجع السابق، ص 63.

مفتوحة على الداخل والخارج، ومن أعلى هذه المنصة صرخنا باسم الشعب الجزائري بأن  
الأمبريالية تسيطر على كل البلاد(1).

إن هذه الأفكار التي أوردها "مصالي الحاج" كانت تعبر بصدق عن النضال  
السياسي الذي خاضه المهاجرون الجزائريون بفرنسا لفترة طويلة رغم المضايقات العديدة  
التي كان يتعرض لها مناضلو الحركة الوطنية بالمهجر، إلا أن إيمانهم بعدالة قضيتهم ونبيل  
تفكيرهم، كانا دائما يحركان نضالهم بثقة كبيرة تجاوزت في بعض الأحيان ثقة المناضلين  
في الحركة الوطنية بالجزائر نفسها، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بتعاضد المهاجرين لحركات  
إخوانهم العمال الجزائريين في الجزائر نفسها، لأن هذه الحركات كانت تهدف إلى الحصول  
على الحق الطبيعي في تكوين نقابات حرة ووطنية تصلح أساسا لتحرير الوطن سياسيا  
وإجتماعيا،(2) ونخلص كل العمال من البؤس الإجتماعي الذي كانوا يعيشونه بالمهجر.

وسعيا منها لفرض سلطتها على المنظمات الطلابية بفرنسا، دخلت أحزاب الحركة  
الوطنية في صراع كبير فيما بينها، حيث قامت "حركة الإنتصار من أجل الحريات  
الديمقراطية" بإستمالة بعض الطلبة القادة في هذه الجمعيات ومنحتهم مناصب قيادية في  
الحزب مثلما سعت إليه "حركة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" لإستمالة جموع  
الطلبة الجزائريين، وهو نفس المسعى الذي حاولت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"  
السعي فيه بمحاولتها تشكيل نسيج تنظيمي وسط المهاجرين الجزائريين والطلبة عموما،

(1) HARBI, M., Les Archives de la Révolution Algérienne., P. 75.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...ص. 252.

حيث سافر "الشيخ الفضيل الورتلاني\*" في سنة 1936 إلى باريس أين أسس بها "نادي التحديث" ثم أنشأ له فروعاً في بعض مدن فرنسا من أجل التربية الروحية والمحافظة على تعاليم الإسلام، غير أن ذلك لم ينجح مع الطلبة المهاجرين لعدم تناسب الطرح الديني مع مبادئ التنظيمات الطلابية.

ولعب "إتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين" دوراً هاماً في توعية أفراد الجالية الجزائرية وتقديم المساعدة لهم في باريس وفي باقي المدن الفرنسية التي لها فروع،<sup>(1)</sup> وكانت هذه المساعدة إما مادية أو معنوية، إضافة إلى تحرير مقالات ذات قيم وطنية وأبعاد سياسية الهدف منها تنمية الوعي السياسي للمهاجرين وتأطيرهم في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية دون أن ننسى بأن هؤلاء الطلبة والشباب الجزائري العامل بفرنسا، لعبوا دوراً بارزاً في تأسيس النوادي الثقافية والرياضية وفرق مسرحية كانت كلها تهدف إلى جعل المهاجرين الجزائريين كتلة واحدة متضامنة فيما بينها إجتماعياً وسياسياً، من أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الحرية.

\* الفضيل الورتلاني هو إبراهيم بن مصطفى الجزائري، ولد في 18 /02/ 1906 في بني ورتيلان بسطيف وتوفي بتركيا في 12 /03/ 1959، درس في الكتاتيب ثم تخرج من "الزيتونة"، كان ملازماً للشيخ "عبد الحميد بن باديس"، عضو جمعية العلماء المسلمين و أحد قيادات المعروفين، عين من طرف الجمعية لتأطير المهاجرين بفرنسا، لجأ هارباً من البوليس الفرنسي إلى سويسرا ثم ألمانيا، ومنها إلى إيطاليا فاليونان، ليصل إلى مصر أين سجل في جامع الأزهر، داوم على زيارة مقر "الإخوان المسلمين" وكذا "حلقات الشيخ أرسلان" بمصر، رحل إلى اليمن و ألقى عدة محاضرات وحرر وثيقة الإجماع اليمني التي لاقت قبولا من جميع الأطراف باليمن، كان المستشار العام للملك اليمني "يحي محمد حميد الدين"، لعب دوراً كبيراً في ثورة اليمن في 1948، حاول الرحيل عن اليمن بسبب اضطراب وضعها الأمني ولكن لم يقبله أي من رؤساء وحكام الدول العربية، دخل إلى لبنان في جوان 1948، ساند الثورة الجزائرية منذ الوهلة الأولى وقدم في هذا الإطار محاضرات عديدة بلبنان لتوضيح أهداف الثورة، توفي بإسطنبول التركية وتم نقل رفاتة إلى مقبرة الشهداء ببني ورتيلان بسطيف في 12 مارس 1987. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 299.

لقد تحولت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بحق إلى مدرسة واسعة لقنت المهاجرين مبادئ وطرق النضال السياسي ودربتهم أيضا على الكفاح الإجتماعي الذي لم ينفصل يوما ما عن الكفاح السياسي، فالعامل الجزائري بفرنسا وجد نوعا من الحرية كانت غائبة عنه حينما كان بالجزائر، ووجد الفرصة سانحة لإقتحام المنظمات العمالية وأصبح يطالب بحقوقه الإجتماعية والسياسية، كما تمكن المغتربون الجزائريون من التعبير عن آرائهم وإظهار رغبتهم القوية في تكوين دولة جزائرية مستقلة تخدم مصالح أبناء الشعب الجزائري وليس مصالح فئة إستعمارية دخيلة، وهو الهدف الذي كان يسعى إليه كل مهاجر جزائري منذ شعوره بذاتيته المختلفة ووطنه البعيد من حيث القيم والتقاليد عن المواطن الفرنسي أو الإيطالي أو الإسباني بفرنسا.

وهكذا أضحي المهاجرون الجزائريون يشكلون كتلة سياسية ذات وزن في فرنسا، ودخلوا بذلك في مواجهة مباشرة مع أفراد الشرطة الفرنسية ولم يتراجع أغلبهم رغم تعرضهم وبصفة مستمرة لتجاوزات ولقمع البوليس الفرنسي، فعندما قامت السلطات الفرنسية بحل "نجم شمال إفريقيا" في 25 جانفي 1937، تنظم المناضلون الوطنيون في تشكيلة سمت نفسها "أحباب الأمة" وهذا الإسم مأخوذ من إسم جريدة "النجم"، فاجتمع فوج منهم في "نانتير" ليؤسسوا "حزب الشعب الجزائري" في 11 مارس 1937<sup>(1)</sup>، وهذا ما يدل قطعا على أن غالبية المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانت تحذوهم عزيمة كبيرة في مواصلة الكفاح السياسي ولم يعد يهم قمع الإدارة الإستعمارية والترهيب الممارس من قبل جلاديها.

(1) بن حمودة، بوعلام، المرجع السابق، ص. 103.

وقد حاول المهاجرون الجزائريون رغبة منهم في تحقيق هدفهم المنشود، تمرير أفكارهم السياسية إلى الشعب الفرنسي على أمل كسب ثقته وإقناعه بتدعيم مطالب الحركة الوطنية، وذلك بواسطة نشر أفكارهم الوطنية الإستقلالية بلغة أهل البلاد الفرنسية عبر صحفهم التي كانت تصدر هناك، فجريدة "الأمة" مثلا التي ظهرت بباريس في سنة 1930، كانت في الواقع موجهة للدفاع عن الحقوق العامة لمسلمي شمال إفريقيا وكان "مصالي الحاج" رئيسا لها، حيث وصل عدد النسخ المسحوبة إلى 45.000 نسخة في 1934<sup>(1)</sup> وكذا صحيفة "الجزائر الحرة" التي صودرت في صيف 1950.

كما حاولت الحركة الوطنية بفرنسا أن تكسب عطف وتأييد الشخصيات السياسية الفرنسية المرموقة وخاصة تلك المؤثرة منها على الساحة السياسية بفرنسا في وقت كان العالم يشهد تحولات جذرية في مجال الفكر والحريات وبدأت الأفكار الإستعمارية التقليدية تشهد تراجعاً كبيراً، وكان ذلك مؤشراً على إقتراب نهاية سيطرة الإستعمار على العالم بفعل ظهور الحركات التحررية و إستقلال بعض البلدان المحتلة وأصبح المنادون بفكرة الإستعمار يتساقطون الواحد تلو الآخر، وإضافة إلى هذا، فقد كان لظهور المنظمات العالمية دوراً كبيراً في تنمية أفكار التحرر بفضل مبادئها وليس بأعمالها في أغلب الأحيان، وهذا ما مكن من تمرير الفكرة السياسية للمهاجرين الجزائريين إلى المجتمع الفرنسي الذي قبل بعض أفكار الوطنيين، وهذا يعتبر إنتصاراً تاريخياً لرجال الحركة الوطنية، كما أن السياسة الإستعمارية لم تجد التأييد التام الفرنسيين، ولا شك أن في فرنسا رأياً عاماً قويا ضد الإستعمار وسياسته الإستغلالية<sup>(2)</sup>.

(1) بن حمودة، بوعلام، المرجع السابق، ص. 119.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...ص. 258.

وبالرغم مما كان يتعرض له رجالات الحركة الوطنية من مضايقات وإعتقالات من طرف البوليس الفرنسي وتوسع دائرة الخناق عليهم، إلا أن هذا لم يزداهم إلا إصرارا على مواصلة مسيرة النضال والكفاح، ونفس المضايقات كانت تتعرض لها جرائدهم ذات الأبعاد الوطنية الإستقلالية، وهذا التواصل في النضال من أجل الهدف المنشود المتمثل في الإستقلال الوطني هو ما أكده مؤتمر "الإتحاد النسوي لحزب الشعب الجزائري" في 16 و17 ديسمبر 1950، حيث إستنكر إعتقال الأحرار والمجاهدين وقرر مواصلة الكفاح لإطلاق سراحهم مع الموافقة التامة على سياسة الحزب في العمل على توحيد صفوف الأمة في كفاحها لنيل الإستقلال التام،<sup>(1)</sup> وهذه السياسة هي التي جعلت أغلب العمال المهاجرين يلتفون حول الحركة الوطنية ويؤازرونهم في مطالبهم.

وكان الطلبة الجزائريون بالمهجر يغتزمون أية فرصة للإتصال بالزعماء السياسيين ولم ينتظروا قدوم المناضلين إليهم، حيث يمثل في هذا الإطار "دردور جمال الدين" مثلا حيا عن ذلك، حيث كان طالبا نجيبا في الطب بفرنسا ولاعب كرة قدم مشهور بفريق "ريد ستار" الفرنسي، ففي سنة 1930 عند مروره بنقطة المراقبة بالحدود الفرنسية السويسرية، تفحص الشرطي السويسري بطاقة تعريفه ليجد مكتوب فيها "مسلم من الأهالي غير مجنس" وهي بذلك لا تشير لأي وطن، وحينها أدرك معنى الوطن وقرر ولوج عالم السياسة، فاتصل برئيس نجم شمال إفريقيا "مصالي الحاج" سنة 1931 وبأشر مهامه بنقل منشورات المنظمة إلى الجهة الشرقية من الجزائر بمناسبة عطلة الصيفية السنوية، لتبدأ مسيرته السياسية بعد أن أتم دراسته وأصبح طبيب أسنان، فتولى منصب قيادي في حزب الشعب

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص، 265.

الجزائري بمدينة قسنطينة ونجح في إنتخابات عام 1947 كنائب عن منطقة قسنطينة في البرلمان تحت لواء "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"<sup>(1)</sup>.

وإتجه البعض الآخر منهم إلى إمتهان الكتابة وإصدار المؤلفات كوسيلة فكرية بطرح سياسي للدفاع بواسطة القلم عن مصالح الوطن، حيث قدموا فكرا جزائريا تحرريا خاصا بهم أثر على وجهة نظر العديد من المثقفين الفرنسيين والأوربيين على حد سواء، فكتابات "محمد ديب"\* أظهرت للعالم كثيرا من الحقائق التي كان يجهلها الشعب الفرنسي بخصوص ما كان يجري بالجزائر ورسمت صورة واضحة عن سياسة فرنسا العامة بها، فثلاثيته "الحريق، الدار الكبيرة ومهنة النسيج" إستطاعت أن توصل رسالة وطنية تحريرية بلغة أهل فرنسا، في حين إستطاعت من جهتها "جميلة دباش"\* في كتابها "ليلي فتاة من

(2) صاري، ج.، علي مازيغي، ك.، عبداللاوي، ح.، المرجع السابق، ص ص 72 - 75.

\* محمد ديب، ولد بتلمسان في 21 جويلية 1920، وتوفي في 02 ماي 2003 بفرنسا، له عدة روايات ومسرحيات وبعض الشعر، مارس مهنة التعليم من 1938 إلى 1940، ثم محاسبا بوجدة المغربية في الجيش، فمترجما خلال نزول الجيش الأمريكي بالجزائر في 1942، ناضل في نقابة الفلاحين وأصبح في 1950 محررا في جريدتي "الجزائر الجمهورية" و"الحرية"، تزوج في 1951 من "كوليت بيليسان" ابنة أحد المعلمين بتلمسان، قدم ثلاثيته الخالدة "الحريق، الدار الكبيرة ومهنة النسيج"، ألف في 1959 "صيف إفريقي"، نفي من الجزائر لنشاطه السياسي، إستقر بفرنسا وزار بلدان شرق أوربا، ترك عدة مؤلفات منها "سيد الصيد" و"ثلوج الرخام" و"من يتذكر البحر" و"رقصة الملك"، نال عدة جوائز على كتاباته. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

\* دباش جميلة، ولدت بسطيف في 30 جوان 1926، كفلها جدها بعد موت والديها في سن الثانية، درست بالعاصمة وقدمت حصصا إذاعية براديو الجزائر منذ 1942، تناولت فيها برامج حول ترقية المرأة، ثم أنشأت في 1947 مجلة "النشاط" خاصة بالأدب و الفن و المرأة، و صدر منها عشرة أعداد، تعتبر رائدة العمل الصحفي النسوي الجزائري، ألفت أول كتبها تحت عنوان "ليلي فتاة من الجزائر سنة 1947، ثم "عزيزة" سنة 1955، كما ألفت كتبا أخرى منها "المسلمون الجزائريون والتعليم" سنة 1950، بعد الإستقلال إستقرت بباريس وواصلت عملها النضالي في سبيل ترقية المرأة و قامت بزيارة العديد من البلدان لإعداد تحقيقات صحفية نشرت في مجلات فرنسية، نالت الجنسية الفرنسية وهي حاليا مستقرة بفرنسا. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

الجزائر" و"عزيزة" أن تشرح بلغة فرنسية واضحة مشاكل الجزائريين والجزائريات، وذلك ما قلص المسافة الزمانية والمكانية التي كانت تفصل بين الجزائريين والفرنسيين.

من جهتها قامت "لجنة منطقة باريس لحزب الشعب الجزائري" بتحرير مقالات في 2 ماي 1951 بعد الحوادث الدامية التي وقعت بين العمال المهاجرين الجزائريين والشرطة الفرنسية في أول ماي من نفس السنة، حيث كتبت اللجنة "يا شعب باريس، لقد سالت دماء العمال فوق أرضكم لأول مرة منذ التحرير، فقد هاجمت الشرطة الفرنسية العمال الجزائريين الذين جاؤوا مسالمين للتظاهر إلى جانبكم على مألوف العادة في أول مايو"،<sup>(1)</sup> حيث أخذت هذه المظاهرات طريق سيرها عبر مرورها على شارع "سيباستوبول" ومنه إلى "حقول الإيليزي"، وهذه المسيرة كانت تعبيراً صادقاً عن عمق النضال لدى الطبقة العمالية التي نالت التقدير حتى من أعدائها ومناوئها<sup>(2)</sup>، كما أظهرت عمق التضامن العمالي الجزائري-الفرنسي، وهذا إنتصار معنوي آخر للمهاجرين وهو الشيء الذي حاول الوصول إليه رجال الحركة الوطنية بالمهجر كما أسلفنا سابقاً.

وقد بقي زعماء الحركة الوطنية بفرنسا في صلة دائمة مع ما كان يجري بالجزائر ولم يقطعوا هذه الصلة إطلاقاً حتى أن "حزب الشعب الجزائري- الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" بعث بمذكرة إحتجاج إلى أعضاء "هيئة الأمم المتحدة" بسبب إقحام الجزائر في "الحلف الأطلسي"، وقد عبر عن ذلك "مصالي الحاج" في ندائه الموجه إلى "الأمم المتحدة" سنة 1948، حيث كتب "إننا نعلن فيما يخص الشعب الجزائري أنه غير

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...، ص. 267.

(2) HARBI, M., Les Archives ...,P. 76.



مستعد ليكون بضاعة تتداولها الأيدي ولا جيشا مرتزقا في خدمة أية كتلة عسكرية، وهو على هذا يعتبر نفسه غير مرتبط بأحد وحرا في جميع حركاته، وسيعرف كيف يواصل الكفاح من أجل تحرير بلده." (1)

وشارك العمال المهاجرون بفرنسا في إحتفالات العيد الوطني السنوي الفرنسي في العاصمة "باريس" في 14 جويلية 1953 وكان عددهم حوالي 40.000 عامل جزائري، وقد نتج عن هذه الإحتفالات إصطدامات عديدة راح ضحيتها 7 عمال وأكثر من 100 جريح، وكان من بين القتلى المناضل الشيوعي "موريس لورو" أمين خزانة قسم نقابة عمال الحديد للمقاطعة رقم 18، وقد طالب المتظاهرون بإطلاق سراح الزعيم "مصالي الحاج"، (2) وبعد ثلاثة أيام من هذه الحوادث قام عمال الجزائر بإضراب عام تضامنا مع العمال المهاجرين بفرنسا، وهذا ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون في دفع عجلة الحركة الوطنية بالمهجر، خاصة وأن العمال الجزائريين برزوا كقوة فعالة في تحريك الحياة السياسية بفرنسا، (3) ومن ثم نقلها إلى الجزائر خاصة وأن العمال المهاجرين لم يجدوا صعوبة كبيرة في إقناع عائلاتهم بضرورة التجند لتحمل مسؤولية النضال المادي أو المعنوي لتحرير الجزائر، وهو ما غذى لديهم الروح النضالية الثورية.

ونذكر هنا أن أغلب العمال الجزائريين بفرنسا كانوا مقتنعين تمام الإقتناع بفكرة تحرير الجزائر، وأن فرنسا ستخرج من الجزائر عاجلا أم آجلا، وفي هذا الإطار يذكر "محي الدين باشطرزي" في مذكراته الخاصة أن "علي" وهو شاب جزائري مهاجر كان

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 279.

(2) BENDIAB, A.T; *op. cit.*, P. 109.

(3) ATH-MESSAOUD, M. et GILLETE, A., *op. cit.* ,P. 43.

يعمل في محل للأحذية بباريس، كلمه في 16 فيفري 1947، حيث أكد له بأن الجزائر ستنتال إستقلالها، وبأن فرنسا ستضطر للخروج من الجزائر فيما بين 1961 و1963.<sup>(1)</sup>

إن هذه الثقة الكبيرة التي كانت لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانت تعبر عن الإيمان الكبير لهم بوطنيتهم وثقتهم في جهود الحركة الوطنية، وإقتنعوا بأن فرنسا ستخرج من الجزائر مثلما خرج الرومان من شمال إفريقيا رغم إستعمالهم سياسة "الرومنة" مثل فرنسا التي حاولت فرنسة الجزائر، ومهما تمسكت فرنسا بالجزائر فإن أسطورتها ستنتهي مثلما إنتهت أساطير الرومان والوندال ومن بعدهم البيزنطيين، وهذا الربط التاريخي الذي آمن به المهاجر الجزائري بفرنسا ساعده على مواجهة قادة الفكر الإستعماري الفرنسي.

وفي رسالة وجهها "مصالي الحاج" إلى مناضلي الحركة الوطنية بالمهجر وإلى كل المتعاطفين والطلبة والتجار بفرنسا، وضح فيها الأزمة الخطيرة التي يمر بها "حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" على مستوى القيادة، وفي نفس الوقت يوضح الوعي السياسي الذي تميز به المهاجر بفرنسا، فيقول "وخلال إقامتي "بشانتيي" أو "بنيورت"، إستقبلت مئات المناضلين وحتى المسؤولين الذين نددوا بصمت الحزب وجموده سواء بالجزائر أو بباريس، وكان تنديدهم أيضا حول صمت الحزب حول الأحداث التي شهدتها تونس والمغرب،<sup>(2)</sup> وهذا التنديد الذي قام به العمال بفرنسا لدى زعيم الحزب يعبر عن مدى وعي الطبقة العمالية سياسيا من جهة، ويعبر أيضا عن الزاد السياسي الكبير للمهاجرين وتطلعهم الدائم إلى معرفة كل خبايا وأمور الحركة

(1) BACHETARZI, Mahieddine, *Mémoire*, Tome III, ENAL, Alger, 1984, P. 61.

(2) HARBI, M., *Les Archives ...*, P. 52.

الوطنية، وإطلاعهم على ما كان يجري سياسيا بالعالم الخارجي عامة وبشمال إفريقيا خاصة.

ويذكر "مصالي الحاج" في نفس الرسالة السابقة أن الشعب الجزائري لم يخيب ظنه أبدا، حيث يقول " في كل وقت وفي اللحظات الصعبة جدا، كان الشعب دائما قوتي الضاربة في هذه المعركة الكبرى من أجل التحرر، وفي كل مرة كنت أوجه إليه نداء، كان دائما يجيب إنني موجود"،<sup>(1)</sup> وهذا الإعتراف يدل على الإستعداد التام والتجند الدائم للعمال المهاجرين لمؤازرة الحركة الوطنية في أحلك ظروفها، كما يدل على الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون بفرنسا في الميدان السياسي.

وإضافة إلى هذا، فإن المهاجرين الجزائريين بفرنسا نددوا كثيرا بالوضع المأسوي الذي كان يعيشه العامل الجزائري بفرنسا وطالبوا برفع الأجور وتحسين ظروف العمل والحق في العطلة السنوية وفي السكن دون أن يغفلوا عن مطلبهم الرئيسي المتمثل في الإستقلال، حيث قام العمال المهاجرون في شهر أوت 1953 بإضراب مفتوح رفقة زملائهم الفرنسيين بسبب قرار حكومة "لانيل" القاضي بتأخير سن التقاعد في العمل بفرنسا والذي مسّ حوالي 4 ملايين عامل أضحوا مهددين بتطبيق هذا الإجراء<sup>(2)</sup> وأصبحوا على حافة البطالة، وهذا المنهج الثوري الذي إتبعه العمال الجزائريون بالمهجر سيكون عاملا محرّكا لهم عند بداية الثورة، حيث كانت إستعداداتهم السياسية والثورية قد تبلورت لديهم دون تشكيك في قضية الوطنية الجزائرية.

(1) HARBI, M., *Les Archives .....*, P. 56 .

(2) *IBID.*, P. 56 et note (2), P. 56.

وكان زعماء الحركة الوطنية في المهجر يتعرضون كثيرا للإعتقال وذلك ما كان يزيد من حماسهم وقوتهم عندد خروجهم من السجن، وفي هذا الإطار يذكر "مصالي الحاج" أن "أحمد يزيد"\* الذي كان يحمل إسما مستعارا هو "زوبير"، قد زاره بمدينة بوزريعة مخبرا إياه بأنه قد خرج من السجن لتوّه وهو مستعد لدخول المعركة ثانية ضد سلطات الإحتلال سياسيا، ولهذا فهو يضع نفسه تحت تصرف الحزب،<sup>(1)</sup> وهذا الإستعداد الدائم من طرف المناضلين الجزائريين للدفاع عن مطالب الحركة الوطنية كان يعبر بصدق عن قوة التحمل لدى هؤلاء وتؤكد صعوبة المهمة ومخاطرها، وعلى هذا الأساس يتأكد لدينا أن الحركة الوطنية الجزائرية قدمت الدليل مرارا على إيمانها بضرورة إقرار السلام وحق تقرير المصير لجميع الشعوب بغير تفريق ونالت حركة "حزب الشعب الجزائري" مركزا مرموقا في سلم هذه الحركة، فهذا الحزب أعلن إضطلاعه بمسؤولية قيادة العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا ودعا دوما جميع الفرنسيين المخلصين في إيمانهم بالديمقراطية إلى تأييد القضية الجزائرية لأن قضية الحرية واحدة وقضية العمال في جميع البلاد واحدة<sup>(2)</sup>.

\* أحمد يزيد، ولد بالبليدة في 08 أفريل 1923 وتوفي بها في 31 أكتوبر 2003، درس بمسقط رأسه البليدة أين نال شهادة البكالوريا، في 1942 إنخرط في الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية، تولى منصب الأمين العام لمسلمي شمال إفريقيا خلال سنتي 1946/1947، حكم عليه ب 10 سنوات سجن بعد إعتقاله من طرف البوليس الفرنسي، إنظم إلى الثورة منذ بدايتها في 1954، مثل الثورة إلى جانب حسين أيت أحمد في مؤتمر باندونج و كان أيضا ممثلا لها في الولايات المتحدة الأمريكية، شارك في دورات هيئة الأمم المتحدة، عين وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبقي في نفس المنصب إلى غاية الإستقلال، شارك في مفاوضات إيفيان في مارس 1962، بعد الإستقلال لاقى تهميشا كبيرا وإعتزل الحياة السياسية. أنظر: <https://fr.m.wikipedia.org>

(1) HARBI, M., *Les Archives ....*, P. 75.

(2) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 267.

وبمناسبة الإجتماع العام "الهيئة الأمم المتحدة" بباريس في نهاية 1951 ومطلع 1952، قامت لجنة مكونة من المغتربين الجزائريين بتنظيم تظاهرة لإستقبال الوفود العربية والإسلامية يوم 8 ديسمبر 1951 في ملعب سباق الدراجات الشتوي بباريس، وقد هرع نحو الخمسين ألفا من الجزائريين العاملين بفرنسا لحضور هذا الإجتماع، ولكن صدر بيان في آخر لحظة من الحكومة الفرنسية يمنع هذا الإحتفال،<sup>(1)</sup> وأوردت الحكومة أن سبب منع هذه التظاهرة هو طابعها السياسي بحجة أن "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" هي التي كانت وراء هذا التجمع، ورغم ذلك، فإن المهاجرين الجزائريين إستبشروا خيرا للقاءات التي نظمتها الأحزاب الجزائرية بالمهجر على شرف الوفود العربية، ومنها مآدبة "مصالي الحاج" ومآدبة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي نظمها الشيخ "عبد الرحمن أئعلاوي" رئيس شعبة باريس التابعة للجمعية بحضور رئيس الجمعية الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي"، وذلك في 29 جانفي 1952،<sup>(2)</sup> وكانت إستجابة المهاجرين لهذه الحفلات عظيمة جدا.

وبمناسبة جولة "مصالي الحاج" عبر ولايات الوطن خلال شهري أفريل وماي 1952، تم إعتقاله بسبب ما عرف بحوادث "الأصنام"، حيث دعت "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" إلى إعتبار يوم الجمعة 23 ماي 1952، يوما وطنيا للتضامن وللدفاع ضد القمع وإبعاد "مصالي الحاج"، وهذا ما أحدث إضطدامات ما بين البوليس الفرنسي والجزائريين من أنصار "مصالي الحاج" الذي تم إعتقاله، وكادت الأمور أن تخرج عن نطاقها.

(1) ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، المصدر السابق، ص. 215.

(2) نفسه، ص. ص. 216-220.

ونظم العمال الجزائريون بباريس مظاهرات شتى بباريس وضواحيها حيث شملت أقاليم "مارسيليا، جاردان بوش دي رون، ليون وضواحيها، سانت إيتيان، ميلوز، ميتز، نانسي، لوهافر، باسان دو لوران" وهي المناطق التي شهدت كلها إضرابات صاخبة، كما وقعت فيها جميعها حوادث مؤسفة وسقط جرحى وإعتقل المئات من الشمال إفريقيين ولكن النجاح كان حليف الحزب،<sup>(1)</sup> وبهذا الموقف أكد المهاجرون أن وجودهم بفرنسا لم يكن كما أكدنا سابقا لأسباب مادية، وإنما لأسباب سياسية أيضا.

ولعب العديد من المهاجرين الجزائريين بفرنسا سواء العمال أو الطلبة، دورا كبيرا في الدفع بعجلة الحركة الوطنية السياسية إلى ساحة المواجهة المباشرة، ونذكر منهم على سبيل المثال "بلعيد عبد السلام، أمير محمد بن عيسى، بن نبي مالك، فرنسيس أحمد، الأشرف مصطفى، يزيد أحمد، أوصديق عمر، بن حبيلس عبد المالك وأيت شعلال مسعود" الذين كانوا ينتمون إلى "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية"، وكذا "هدام تيجاني" من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و"حربي محمد" من الحزب الشيوعي الجزائري، و"بن تامي بلقاسم" من فديرالية المنتخبين الجزائريين، و"الأمير خالد الجزائري وبن جلون محمد" من حركة الشباب الجزائري، كما ظهر الشباب المهاجر مؤيدا لجبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى لتأسيسها ومنهم "بوحلاب عمر، حميتي محمد، مالك رضا، معمري مولود ومحروق إسماعيل"، وغيرهم كثيرون خاصة من العمال والطلبة الذين ساهموا في الدفع بعجلة الثورية الوطنية، وكان لهم دورا كبيرا في هذا المجال دون أن ينصفهم التاريخ.

(1) ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، المصدر السابق، ص.339.

وسيكون لهؤلاء جميعا ولغيرهم الدور الكبير عند إندلاع الثورة التحريرية الكبرى خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين بفرنسا، حيث لعبت هذه الجالية دورا رائدا في دعم الثورة بالمال والرجال والأسلحة، ولعب بعضهم دورا دبلوماسيا ودعائيا لصالح الثورة دون نسيان الدور الاستعماري لهم ونقل الأخبار وكسب الأنصار والأصدقاء، كما قامت هذه الجالية بفضح السياسة الإستعمارية والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر.

وتجند جيش هذه الجالية في "جبهة التحرير الوطني" وتعهدوا بتقديم الملايين من الفرنكات شهريا لصندوق الثورة من أجل الإنفاق على التسلح والتموين وتكوين الرجال، كما جندت هذه الجالية عددا من الأطباء والمرضين ووجهتهم كذلك إلى الجبال لعلاج إخوانهم، وعلدا آخر من السياسيين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا ودبلوماسيا ودعائيا في كل أنحاء العالم، وحاربت الظلم الإستعماري والقمع المسلط على الجزائريين في كل أنحاء فرنسا على مدى سنوات الثورة.<sup>(1)</sup>

لقد كان دور المهاجرين بفرنسا إيجابيا على الحركة الوطنية وعلى الثورة على حد سواء، بحيث أن عملية نقل الثورة إلى فرنسا مثلا في صيف 1958، كان أمرا سهلا نظرا للتواجد القوي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، كما أن المظاهرات التاريخية التي شاهدها فرنسا وخاصة العاصمة باريس في 17 أكتوبر 1961، أكدت المطالب الرئيسية للثورة في الإستقلال والحرية، وزيادة على ذلك أكدت الدور الإيجابي الذي لعبه هؤلاء المهاجرون في دفع عجلة الحركة الوطنية إلى الأمام.

(1) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 301.

وخلص القول أن مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية وسط المهاجرين الجزائريين قد تميزت بالإنفتاح على كل ما يخدمها وما يخدم مصالح المهاجرين، الذين وجدوا فيها خير مساند لمطامحهم السياسية والإجتماعية رغم البداية الصعبة التي عرفتتها الحركة الوطنية بالمهجر، غير أن الصعوبات هي التي فجرت رغبة المهاجرين في الثورة وفي تغيير الأوضاع.



الخاتمة

لقد عرفت الفترة الممتدة من سنة 1930 إلى غاية 1954، تحولات عميقة في البنيات الاجتماعية والتركيبية السوسولوجية للمجتمع الجزائري بفعل السياسة الاجتماعية الفرنسية المطبقة بالجزائر، لتكون هذه التحولات محطة نهائية للصراعات الاجتماعية والسياسية، حيث أثبت الواقع آنذاك أن إمكانية التعايش بين الشعبين الجزائري والفرنسي قد أضحى مستحيلا.

فمن خلال هذه الدراسة يظهر لنا أن السياسة الفرنسية المطبقة بالجزائر وصلت إلى عتبة الإفلاس الشامل في مجال التنظيم وتشريع القوانين وكذلك في تطبيقها، ولم يعد بإمكان الإدارة الإستعمارية بعد قرن من الإحتلال، تجديد هذه النظم أو الإقرار بجدواها في وقت تعالت فيه أفكار التحرر من نير العبودية وشهد العالم سيلا من الأفكار الإستقلالية، فمن النادر جدا أن نجد شعبا ملحقا إداريا وتنظيميا وتشريعيا بدولة أخرى ويتم تطبيق عليه قوانين مختلفة تماما عن تلك القوانين المشرعة دستوريا مثل ما كان عليه الحال بين فرنسا والجزائر.

إن معاناة الشعب الجزائري بأكمله في كامل مدنه ومداشره وقراه، كانت تتم وفق تنظير لا مثيل له منذ السنوات الأولى للإحتلال، بعد أن قامت السلطات الفرنسية بوضع مقاليد الحكم في يد مجموعة من المستوطنين الوافدين إلى الجزائر وهم يحملون معهم كل سلبياتهم وعاداتهم المغايرة لأهل البلاد، ليعيشوا في أرض الجزائر فسادا دون أدنى إحترام لأبسط تقاليد وعادات شعبها.

وقد توقفنا من خلال هذه الدراسة عند نقاط مهمة ميزت تاريخنا، ووصلت إلى نتائج

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بقيت الجزائر بإرادة الكولون بلدا زراعيا بدائيا لا تستطيع ضمان قوت شعبها وهي التي كانت منذ أمد مطمورة روما وأوربا فيما بعد، كما ظلت حركتها الإجتماعية والإقتصادية بطيئة جدا، وعرف معها المجتمع الجزائري إنهيارا تاما لبنيتها الإقتصادية، ليظهر أن نظام الإحتلال لم يكن في الحقيقة بتلك الصورة والقوة التي تم تسويقها للعامه، حيث ظهر ضعف هذا النظام عسكريا وإقتصاديا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذا فيما بينهما، ولم يستطع الصمود خلالها لولا مساعدة الحلفاء الذين وفروا قيمة كبيرة من السيولة المالية للنهوض بالإقتصاد الفرنسي، حيث كان "بمشروع مارشال الإقتصادي لعام 1947" مظهرا من مظاهر المساعدة المادية الأمريكية لفرنسا وتم تخصيص جزء منه لإنعاش الإقتصاد الجزائري، غير أن ذلك لم يحدث بسبب تحويل جل المبالغ المالية لمصلحة الإقتصاد الفرنسي بفرنسا وإنعاش مشاريع الكولون بالجزائر، وبالتالي بقيت الجزائر تعيش ضمن ما أصطلح على تسميته بالإقتصاد المعاشي الخاضع لتبعية إقتصاد الميتروبول، في الوقت الذي شهدت فيه تونس والمغرب تطورا مقبولا في هذا الميدان.

- تكوّن بالجزائر مجتمعا أوربيا جديدا كان نتاج تزواج خليط من جنسيات أوروبية وأعراق إثنية مختلفة، تميزت عن غيرها بنمط معيشتها وأسلوب تفكيرها وطبيعة تركيبتها وصفات نفسياتها، وهذا المجتمع الجديد الذي أنتجته فرنسا بالجزائر، وضع لنفسه إطارا محددا في علاقاته مع الجماهير الجزائرية مطبقا فكرة أنه ما خلق إلا ليكون سيذا وغيره عبدا، وإنقلب أيضا على السلطة الفرنسية التنفيذية بباريس حين حاول هذا المجتمع الجديد مرارا الإنفصال عن الوطن الأم وعاش على ذلك المجتمع الأوربي بالجزائر رفاهية فاقت رفاهية المجتمع الفرنسي بفرنسا نفسها.

- رسم الكولون بالجزائر إطارا خاصا بهم في مجال العلاقات الإجتماعية مع الجزائريين، تحكمت فيها المنفعة المادية بالدرجة الأولى بعد أن استأثروا لأنفسهم بكل المزايا السلطوية، فلم يكن الكولون يسمح لأي جزائري الإقتراب من دائرة تواجدهم ولا التعايش في محيطهم، حيث بدت العنصرية في التعامل الإجتماعي سواء على مستوى المؤسسات التربوية أو الصحية أو المهنية ظاهرة للعيان، وحتى في مجال الخطابات اليومية كان النعت عنصريا بتسويق مفردات تحط دوما من قيمة الجزائري الذي إعتبر لديهم في مستوى الحيوانات في السلم التدرجي الإجتماعي، مخالفين بذلك كل مبادئ الحضارة الفرنسية التي كانوا يتغنون بها دائما، وبقي المستوطنون الذين تجردوا من كل القيم الإنسانية، يمارسون سياسة الإحتقار والتقزيم والتمييز في حق كل الجماهير الجزائرية المغلوبة على أمرها، وحتى الألقاب العائلية الممنوحة للجزائريين في قسم الأحوال المدنية كانت دليلا آخر على مدى عنصرية هذه الإدارة.

- حدث إضطراب كبير في سوق اليد العاملة بالجزائر لم تشهده من قبل، حيث إنتشرت البطالة بصورة واسعة وتزايدت أعداد العاطلين عن العمل، وحتى المحظوظون منهم الذين تم قبول طلباتهم كانت تسند لهم الأعمال الشاقة والمتروكة عادة من طرف الأوربيين الذين إستحوذوا من جهتهم على الوظائف الإدارية العليا أو المناصب الحكومية الرسمية إضافة إلى المهن المحترمة، دون التذكير بالتمييز الكبير في الأجور وفي ساعات العمل اليومية بين الجزائريين والمستوطنين، وهذا ما أثبت عجز النظام الرأسمالي الكولونيالي وأكد على فشل السياسة الإجتماعية الفرنسية في الجزائر.

- كانت الزيادة الديمغرافية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة إحدى أعلى الزيادات الطبيعية في العالم، ووصلت إلى أن تغلبت من ناحية نسب المواليد على دولتي بولونيا واليابان اللتان كانتا تشهدان أعلى نسب الزيادات الطبيعية في العالم لتعويض خسائرهما البشرية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث شعر الجزائريون بقوتهم من ناحية الأرقام، وهذا خلق صراعا إجتماعيا خطيرا بين أكثرية مسيطرة ديمغرافيا من ناحية الأرقام، لا تملك من السلطة شيئا وبين أقلية أوربية ضعيفة ديمغرافيا تملك كل مفاتيح السلطة الفعلية، كما شهدت الجزائر من جهة أخرى إرتفاعا مضطربا في نسب الوفيات بسبب حرمان أغلب العائلات الجزائرية من إمكانيات الطب الحديث، حتى أن البعض من الجزائريين كانوا يستعملون دون علمهم كفنران تجارب في مجال التطبيب والعمليات الجراحية التجريبية، مؤكدة بذلك إنعدام أدنى أخلاقيات المهنة بإعتراف مقترفيها.

- أدى إنفجار الجزائر ديمغرافيا إلى إكتظاظ سكاني حطم كل الأرقام القياسية في العالم في بعض الأحياء بالمدن الكبرى، حيث كان حي "القصبه" بالعاصمة يعرف كثافة سكانية تجاوزت كل الحدود مسجلة بذلك أعلى النسب من حيث الكثافة السكانية التي كان يشهدها العالم آنذاك، وأمام ذلك لم يكن بوسع كل أطفال الجزائر الذين كانوا في سن التمدرس الحصول على مقعد بيداغوجي وفق نظام إجبارية التعليم لكل الأطفال، حيث بقيت الوضعية التعليمية تسير من سيء إلى أسوأ وهو ما أدى إلى إرتفاع نسبة الأمية في وسط الجزائريين ونفس الوضعية كان يعرفها قطاع التكوين المهني، وعلى العكس من ذلك كانت المؤسسات التعليمية والتكوينية الموجهة لفائدة أبناء الأوربيين تشهد تطورا كليا ونوعيا بكل المناطق الأهلة بالمستوطنين، وحينها أدرك الجزائريون أن "محمد" لن يصبح يوما ما طبيبا ولن يملك سيارة فخمة ومثله أيضا لن يحالف الحظ "فاطمة" في الحصول على مقعد

دراسي بأرياف أو مدن الجزائر وسوف لن تدخل الجامعة التي كانت تحلم بها، وهذا ما يؤكد فشل هذه السياسة، حيث لم يتكون طيلة فترة جاوزت 124 سنة في المدارس الحكومية الفرنسية سوى بعض الأطباء والصيادلة والقضاة والمعلمون والمترجمون وجل هؤلاء تخرجوا بفضل إمكانياتهم المادية الخاصة، فيما نجحت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" مثلا، في تكوين عشرات المئات من المؤطرين والمعلمين الذين سيقودون النضال الثوري، وذلك خلال فترة قصيرة من الزمن لم تتجاوز 23 سنة فقط وبوسائل مادية قليلة.

- عاش المجتمع الجزائري أزمة تغذية حادة لازمته طيلة التواجد الإستعماري بالجزائر، ورسمت المجاعة لوحات بؤس في كل مناطق الوطن وانتشر البؤس بشكل رهيب حيث مس كل الجزائريين الذين زاحموا الحيوان في غذائه اليومي، وأصبحت وصولات التغذية الممنوحة من طرف الإدارة الإستعمارية موضة تلك الفترة، وتراجعت المداخل بصورة مذهلة وأصبح عدد الوفيات بفعل سوء التغذية، يرتفع من يوم لآخر في بلد كان من السهل عليه ضمان غذاء شعوب أوروبا عامة وليس شعب الجزائر فقط.

- شهدت الجزائر تواجد مجتمعين مختلفين عن بعضهما البعض في كل أوجه الحياة كانا يعيشان في أرض واحدة، حيث مثل الكولون المجتمع الراقي الذي عاش رفاهية مادية وسلطوية تفوق بكثير مستوى معيشة الأوربيين بأوربا، لما تم توفيره لهم من مزايا وإمكانات متطورة، وبالمقابل كان المجتمع الجزائري يئن تحت وطأة العذاب والفقر والفاقة الشديدة، ليظهر التناقض الصريح بين المجتمعين في المأكل والمشرب والملبس والمرافق العامة الموجهة لكل منهما وكذا في الإمكانيات الموضوعية لخدمة كلا المجتمعين.

- رغم فشل السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر إلا أن البعض ممن حالفهم الحظ وتمكنوا من الوصول إلى مدرجات الجامعة أصبحوا من رواد الحركة الوطنية مثل "فرحات عباس" وبعضهم أصبح طبيبا مثل "محمد أمير بن عيسى" و"تيجاني هدام" و"أحمد فرانسيس"، فيما توجه بعضهم إلى الصحافة والكتابة الأدبية بلغة المستعمر منهم "محمد ديب" و"مولود فرعون" و"كاتب ياسين" ومنهم من تخصص في القانون مثل "عبد المالك بن حبيلس" و"يزيد أمحمد"، فهؤلاء تزعموا الجمعيات الطلابية سواء بالجزائر أو بالخارج وساهموا في دفع عجلة الفكر الوطني التحرري بواسطة الثقافة التي تم إكتسابها والعلاقات التي تم نسجها خلال فترة دراساتهم الجامعية والتي ستكون عوامل مساعدة خلال الثورة التحريرية.

- نجحت السلطة الفرنسية في قطع آليات التواصل بين سكان المدن وبين سكان الأرياف الذين عانوا من عزلة رهيبة لفترة أصبحت فيها المسافة بعيدة بينه وبين المدينة من الناحية المعنوية رغم قربهما التاريخي واللغوي والوطني، ولهذا تحمل سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين، كل المحن والمشاكل في وقت كان من الممكن جدا أن يتحول إلى قنبلة ضخمة تنسف كل من يقف في طريقها لو توفرت بعض شروط ذلك الوعي الذي كان منتشرا بالمدن الكبرى، ولكن الإدارة الإستعمارية نجحت في قطع أطر التواصل بين الريف والمدينة ونجحت في جعل هذا المجتمع يعيش حاضره ويكي على ماضيه ولا يتمنى مستقبله، ليستمر تدهور حالته وتراجع مستواه المعيشي.

- شهدت هذه المرحلة تواجد المرأة الجزائرية لأول مرة في تاريخها الحديث في الساحة المهنية حيث إقتحمت عالم الشغل إلى جانب الرجل وخاصة في المراكز الحضرية

بعد أن تم تغييبها عنه إجباريا قبل هذه الفترة، حيث قدمت أوراق اعتمادها كرقم مهم في الحياة العامة للجمعيات الثقافية والاجتماعية وانضمت إلى الحركات الكشفية لتجد الباب مفتوحا على مصراعيه من قبل الأحزاب السياسية، وبقدر ما كان الحصار المفروض عليها سواء من طرف الإدارة الفرنسية أو من قبل الجزائريين أنفسهم بسبب الفهم الخاطيء لتعاليم الإسلام وانتشار الأمية في وسط المجتمع النسوي، بقدر ما كانت إنطلاقتها قوية وسريعة، سواء في ميدان النضال السياسي أو في ميدان الكفاح المسلح.

- عرفت الجزائر نموا كبيرا في الفكر السياسي وزخما إيديولوجيا متسارعا مع إرتفاع مفاجيء في نسبة التحضر لدى البعض من الجزائريين بفعل هجرة الآلاف منهم من الأرياف نحو المراكز الحضرية الكبرى، وقد نتج عن هذه الظاهرة تفتح الفكر الريفي المتميز بالبساطة والرحابة على ثقافة أهل المدن المتميزة بالتعقيد والتنوع، فكانت الفرصة الكبيرة لإلتقاء تاريخي بين الريف والمدينة بعد القطيعة التي حدثت منذ سنة 1830، وجاء هذا الإلتقاء بعد محاولات عديدة سابقة لم تنجح بسبب تباين أنظمة وفكر أهل الريف مع أنظمة وفكر أهل المدن.

- كان النزوح الريفي نحو المدن والحوضر الكبرى بداية لظهور مدن الصفيح والقصدير على أطراف هذه المدن ونشأت محتشدات كانت ميلادا لمجتمع ثالث مغايرا تماما لمجتمع الأرياف من جهة ومتميزا عن مجتمع المدينة من جهة أخرى، حيث كانت هذه التجمعات فرصة لظهور معاني التآزر والتآخي بين الجزائريين، كما عبرت أيضا عن فشل السياسة الفرنسية في مجال السكن وضاعف من الأزمة الخانقة التي كان يعيشها



الجزائريون باعتبار أن كل المشاريع السكنية التي كانت تشهدها الجزائر كانت موجهة لفائدة المعمرين.

- كانت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا فرصة كبيرة لهؤلاء المنفيين إراديا للإطلاع على أوجه الحضارة الأوروبية ومصادر الفكر التحرري بها، وبالتالي كان إقتحام العالم الأوربي المتحضر في موطنه الأصلي عاملا مهما في إكتشاف هؤلاء لمدى تباين وإختلاف الفكر الأوربي بفرنسا عن الفكر العنصري المتزمت الذي ميز المستوطن الأوربي المستقر بالجزائر، وإستطاع هذا المهاجر الإنضمام مباشرة بعد إستقراره بفرنسا إلى المنظمات النقابية العمالية وإنخرط في الجمعيات الثقافية والرياضية والسياسية الفرنسية، ثم انفصلوا عنها مع محافظتهم على صلاتهم مع زعماء الحركة السياسية الفرنسية ومع رجال الفكر التحرري بها، ليؤسسوا منظمات وجمعيات ذات طابع ثقافي أو إجتماعي أو رياضي أو سياسي، زيادة على نجاحهم في كسب أنصار لقضية الجزائر بفضل الجرائد والصحف التي كانت تصدر بفرنسا، وكانت بذلك بداية عرض قضية الجزائريين على الشعب الأوربي، وسنلاحظ دور هؤلاء المهاجرين الإيجابي من خلال دعم الثورة ماديا أو خلال عملية نقل الثورة إلى الأرض الفرنسية نفسها نظرا لقوة التواجد الجزائري بفرنسا.

إن الأزمات العديدة التي عرفها الشعب الجزائري لم تكن لتقتل لديه الرغبة في التحرر وقهر العبودية، بل جعلت منه شعبا واعيا عرف كيف ينسحب من ساحة المعركة عندما أدرك أن وسائل المواجهة غير متكافئة، وسرعان ما نظم صفوفه وعاد إلى ساحة الحرب بعد توفر شروط ذلك وعبر محطات زمنية خلدها التاريخ.

إن هذه الدراسة لا تهدف إلى التأكيد على أن الأوضاع الاجتماعية بكل ما عرفته من تحولات في البنية الاجتماعية وفي الفكر وفي النظم، كانت العامل المهم الذي دفع بالجزائريين إلى إعلان الثورة على فرنسا، لأن السبب كان أكبر من ذلك كثيرا، ولكنني حاولت أن أوضح أن هذه التحولات بكل سلبياتها وإيجابياتها كانت رافدا من روافد العوامل الأساسية التي فجرت الثورة دون إكساب الثورة طابعا ماديا، لأن الجزائريين لم يثوروا طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل أسباب إقتصادية أو بسبب الجوع أو قصد الحصول على سكن لائق أو عمل محترم، ولكن الجزائريون ثاروا من أجل التحرر والإستقلال بعد أن فشلوا مرات عديدة من قبل، وعادوا ثانية بعد تبلور الفكر السياسي الثوري الذي توج بالثورة الجزائرية الكبرى.

قائمة المصادر والمراجع

❖ الوثائق الأرشيفية:

❖ أرشيف ما وراء البحار بأكس أن بروفانس بفرنسا، المصالح التاريخية بباريس:

1. Fonds Documentaires Concernant les Domaines de la Santé, le Travail de nuit des enfants, le Chômage, les Constructions, le Logement, l'Education et la Scolarisation, l'Economie, l'Industrie, l'Assistance Publique en Algérie, la Médecine Préventive et d'Hygiène, les Réalisations Sociales Algériennes .....

❖ المصادر المطبوعة

❖ المنشورات الرسمية

1. ALGERIE, Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie de 1930-1945, Rapport d'Ensemble Présenté par le Gouvernement Général de l'Algérie, Imprimerie Officielle, 1947.
2. ALGERIE, La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algérie, Imprimerie Bacconnier Frères, Alger, Algérie.
3. ALGERIE, Quelques Aspects de Problèmes Economiques et Sociaux, Editée sur l'instruction du Robert LACOSTE, Imprimerie Officielle, Alger, 1956.
4. CAHIERS du CENTENAIRE de l'ALGERIE, N° XI, La France et les Œuvres Indigènes en Algérie, Exposé Sous la Direction de Jean MIRANTE, 1<sup>ere</sup> Edition, Orléans.
5. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 30/10/1945 au 31/12/1946, Imprimerie Officielle, Alger, 1947.
6. DOCUMENTS ALGERIENS, synthèse sur l'Activité Algérienne, n° du 01/01/1947 au 31/12/1947, Alger, Imprimerie Officielle, 1948.
7. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 30/10/1947 au 31/12/1948, Imprimerie Officielle, Alger, 1949.
8. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1948 au 31/12/1948, Imprimerie Officielle, Alger, 1949.
9. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1950 au 31/12/1950, Alger, Imprimerie Officielle, 1951.
10. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1951 au 31/12/1951, Imprimerie Officielle, Alger, 1952.
11. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algériennes, N° du 01/01/1953 au 31/12/1953, Imprimerie Officielle, Alger, 1954.

12. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1954 au 31/12/1954, Imprimerie Officielle, Alger, 1955.
13. DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l'Activité Algérienne, N° du 01/01/1955 au 31/12/1955, Alger, Imprimerie Officielle, 1956.

1- قائمة المصادر:

❖ باللغة العربية:

1. ابن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
2. الأشرف، مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الطبعة الأولى، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب، 1983.
3. المدني، أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، الطبعة الأولى، دار النشر، بيروت، لبنان، 1958.
4. بن خدة، بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954"، ترجمة مسعود حاج مسعود، الطبعة الثانية، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012.
5. بريستير، إيفه، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م.
6. جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة، المنجي سليم و آخرين، الطبعة الأولى، الدار التونسية للطبع، تونس، 1976.
7. دوم، أحمد، من حي القصبة إلى سجن فرين 1945-1962، مذكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، تقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
8. عباس، فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
9. عباس، فرحات، حرب الجزائر وثورتها، الجزء الأول "ليل الإستعمار"، ترجمة أبوبكر رحال، مطبعة الفضالية المحمدية، الجزائر، 1984.
10. غليسيبي، جوان، الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، الطبعة الأولى، منشورات الطليعة، بيروت، لبنان، 1961.

❖ باللغة الفرنسية:

1. AIT-AHMED, Hocine, Mémoires d'un Combattant, l'esprit d'indépendance 1942-1952, ENAG. Alger, Algérie, 1990.
2. AMIR, Mohamed Ben Aissa, Contribution à l'Etude de l'Histoire de la Santé en Algérie, Autour d'une Expérience Vécue En ALN, Wilaya V, Réflexion Sur Son Développement, Office des Publications Universitaires, Alger, Algérie, 1986.
3. ARON, (Robert), LAVAGENE, (François), FELLER, (Janine-Garnier), RIZET, (Yvette), Les Origines de la Guerre d'Algérie, 1<sup>ère</sup> édition, Librairie Arthème FAYARD, Pars, France, 1962.

4. BACHETARZI, Mahieddine, Mémoire, Tome III, ENAL, Alger, 1984.
5. BELLOULA, Tayeb, Les Algériens en France, Leur Passé, Leur Participation à la Lutte de Libération Nationale, Leurs Perspectives, Editions Nationales Algériennes, Alger, Algérie, 1965
6. BISSARDON, (Henry), MONTAGUT, (Pierre) : L'Algérie: ses Problèmes, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions Des Deux Fleuves, Lyon, France, 1961.
7. BLANCHARD, Jean, Le Problème Algérien; Réalités et Perspectives, Paris, P.U.F, 1955.
8. BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), RIVET (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), Travail et Travailleurs en Algérie, Paris, Mouton et Co, 1963.
9. BREIL, Jacques, Etude de Démographie Quantitative, Rapport du H.C.C, Tome II, La Population en Algérie, Document Française, 1<sup>ère</sup> Edition, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1957.
10. CAMUS, Albert, Actuelles III, Chronique Algérienne, 1939-1952, 28<sup>ème</sup> Edition, Edition Gallimard, Paris, France, 1958.
11. CHEVALIER, J., Nous Algériens ..., 1<sup>ère</sup> Edition, Paris, Calmann-Lévy, 1958.
12. CHEVALIER, Louis, Le Problème Démographique Nord-Africain, Travaux et Document, Cahier N° 6, Paris, P.U.F, 1947.
13. DEBECHE, Djamila, les Musulmans Algériens et la Scolarisation, 1<sup>ère</sup> Edition, Imprimerie de Charras, Alger, 1950.
14. DEMONDION, Pierre: Les Problèmes de l'Emploie, 1<sup>ère</sup> Edition, NANCY, Edition Berger-Levrault, 1960.
15. DESCLOITRES, (Robert), REVERDY, (Jean-Claude), DESCLOITRES, (Claudine), l'Algérie des Bidons Villes, le Tiers Monde Dans la Cité, 2<sup>ème</sup> Série, Documents VI, Editions Mouton & Co, Paris, France, 1961.
16. EGRETAUT, Marcel, Réalité de la Nation Algérienne, 2ème Edition, Editions Sociales Paris, France, 1961.
17. EISENBETH, Maurice, Pages Vécues 1940-1943, Préface de Gabriel ESQUER, Imprimerie Charras, Alger, Algérie.
18. FARES, Abderrahmane, La Cruelle Vérité, l'Algérie de 1945 à l'Indépendance, 1<sup>ère</sup> Edition, Plon, Paris, François Maspero, Paris, 1969.
19. FAVROD, Charles Henri, la Révolution Algérienne, Les Documents de Tribune Libre, Edition Plon, Paris, France, 1959.
20. GALLISSOT, René, l'Economie de l'Afrique du Nord, Collection « QUE-SAIS-JE », 1<sup>ère</sup> Edition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1961.
21. GENDARME, Réne, l'Economie de l'Algérie, Sous-développement et Politique de Croissance, 1<sup>ère</sup> Edition, les Capricines, Paris, France, 1960.
22. GRIMAL, Henri, La Décolonisation, 1919 - 1963, 3<sup>ème</sup> Edition, Editions ARMAND Colin, Paris, France, 1965.

23. GUILLOT, J., Le Développement Economique de l'Algérie, Cahiers de l'Institut des Sciences Economiques Appliquées, 1<sup>ère</sup> Edition, les Capricines, Paris, France, 1960.
24. JEANSON, Colette et Francis, L'Algérie Hors la Loi, 2<sup>ème</sup> Edition, Edition du Seuil, Paris, France, 1955.
25. JUIN, (Alfonse), NAROUN, (Amar), Histoire Parallèle, La France en Algérie, 1830-1962, Librairie Académique Perrin, Paris, France, 1963.
26. KADDACHE, Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien, Question National et Politique Algérienne 1919-1951, Tome 1, SNED, Alger, 1980.
27. KADDACHE, Mahfoud, La Vie Politique à Alger de 1919 à 1939, ENAG Editions, Alger, Algérie, 2012.
28. KLEINLECHT, Charles, Une Vie au Service de l'Algérie et des Territoires du Sud 1942-1962, l'Harmattan, Paris, France, 2000.
29. KOURIBA, Nabhani, CHARBONNEAU, Jean CR, Des Africains s'Interrogent, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions de Vieux Colombier, Paris, France, 1955.
30. LARNAUDE, Marcel, ALGERIE, 1<sup>ère</sup> édition, Edition Berger Levrault, Paris, France, 1950.
31. LAROUCSI, Khelifa, Manuel du Militant Algérien, Tome I, 1<sup>ère</sup> édition, La cité-éditeur, Lausanne, Suisse, 1962.
32. LE TOURNEAU, Roger, Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1830-1961, 1<sup>ère</sup> édition, ARMAND Colin, Paris, France, 1962.
33. MELIA, Jean, Le Triste Sort des Indigènes Musulmans d'Algérie, Paris, Mercure de France, 1935.
34. MESSALI, HADJ: Le Problème Algérien: Appel aux Nations Unies, Paris, Château-d'Eau.
35. M'RABET, Fadéla, La Femme Algérienne Suivi de : Les Algériennes, 3<sup>ème</sup> Edition, Editions François Maspero, Paris, France, 1969.
36. NOUSCHI, André: La Naissance du Nationalisme Algérien: 1914 - 1954, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions de Minuits, Paris, France, 1962.
37. OLIVIER, R., La Population en Algérie, Rapport du Haut Comité Consultatif de la Population et de la Famille, Tome III, 1<sup>ère</sup> Edition, Paris, Editions Artistiques, 1960.
38. OUZEGANE, Ammar, Le Meilleur Combat, Edition René Juithard, Paris, France, 1962.
39. SAHLI, Mohamed-Cherif, L'Algérie Accuse, le Calvaire du Peuple Algérien, 1<sup>ère</sup> Edition, Les Editions Algériennes En-Nahda, Alger, Algérie, 1949.
40. SAINT-ALBAIN, J., L'Algérie d'Aujourd'hui, Ce Que Vous Devez Savoir, Paris, Editions de l'Agence Extérieure, 1946.
41. TILLON, Germaine, L'Afrique Bascule vers l'Avenir, l'Algérie en 1957 et Autres Textes, les Editions de Minuits, Paris, France, 1960.



❖ قائمة المراجع:

❖ باللغة العربية:

1. أجيرون، شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، الجزء الثاني، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. المنوبي، خالد، إقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي، الطبعة الأولى، دار "توبقال" للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987.
3. بديدة لزه، سعيدي مزيان، بيتور علال وطوبال نجوى، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية و إنعكاساتها على الجزائريين (1939-1945)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة و النشر والتوزيع، بومرداس، الجزائر، 2016.
4. بديدة لزه، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، منشورات دار السبيل، الجزائر، 2009.
5. بلانش جون لوي، سطيف 1945 بوادر المجزرة، ترجمة عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007.
6. بركات درار، أنيسة، أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الإستقلال، سلسلة الدراسات الكبرى، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
7. بركات درار، أنيسة، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية، الجزائر، 1985.
8. بن حمودة، بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2012.
9. بن فضة، حورية مايا، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
10. بوحوش، عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
11. بوضرساية بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830-1848، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
12. بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
13. بوعزيز، يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
14. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

15. تركي، رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
16. ثينو، سيلفي، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
17. جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسولوجية، ترجمة عباس فيصل، مراجعة الدكتور خليل أحمد خليل، الطبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1962.
18. جغلول، عبد القادر، المرأة الجزائرية، مجموعة مقالات، ترجمة، سليم قسطون، الطبعة الأولى، دار الحداثة والطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.
19. حربي، محمد، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة بوباكير عبد العزيز وقسايسية علي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
20. خياطي، مصطفى، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، المؤسسة الوطنية للطبع، النشر والإشهار، الجزائر، 2014.
21. خياطي، مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر و الإشهار، الجزائر، 2013.
22. رزاق، عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
23. الزبيري، محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
24. ساحلي، محند الشريف، تخلص التاريخ من الإستعمار، تقديم وتعريب بن دالي حسين محمد الشريف، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013.
25. سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر"، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996.
26. سطورا بنيامين، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، 1898-1974، ترجمة محاربة صادق وماضي مصطفى، دار القصة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999.
27. شرفي، عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1962-1964، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
28. صاري، جيلالي وقداش، محفوظ، المقاومة السياسية، 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، سلسلة "الجزائر في التاريخ"، رقم 5، ترجمة بن حراث عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
29. صاري، جيلالي، علي مازيغي، كمال، عبداللاوي، حسين، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

30. عدي، الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1960/1830، ترجمة جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
31. العلوي، محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
32. فركوس، صالح، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، الطبعة الأولى، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر 2012
33. قليل، عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، 1991.
34. قنان، جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار، دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.
35. غولد زيغر، أني راي، جنور حرب الجزائر، 1940-1945، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
36. كاتب، كمال، أوريون "أهالي ويهود بالجزائر، 1830-1962"، ترجمة رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

❖ باللغة الفرنسية:

1. ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G), PRIGENT (E), L'Afrique du Nord Française dans l'Histoire, Edition Archat, Lyon, France.
2. ALLEG (Henri), DE BONIS (Jacques), DOUZON (Henri.J), FREIRE (Jean), HANDIQUET (Pierre), La Guerre d'Algérie, Tome I, de l'Algérie des Origines à l'Insurrection, éditions Temps actuels, Paris, France, 1981.
3. AMRANE, Djamilia, Les Femmes Algériennes dans la Guerre, 1<sup>ère</sup> édition, PLON, Paris, France, 1991.
4. ARGOUD, Antoine, La Décadence, l'Imposture et la Tragédie, édition Fayard, Paris, 1974.
5. ATTIAS, Edgar Récits d'Oran 1830-1962, le Belvédère, Montpellier, France, 2005.
6. BENACHENHOU, Abdelatif, Formation du Sous Développement en Algérie, Essai Sur Les Limites du Développement du Capitalisme, 1830/1962, 6<sup>o</sup> Edition, O.P.U, Alger, Algérie.
7. BENALLEGUE-CHAOUIA, Noura, Algérie Mouvement Ouvrier et Question Nationale 1919-1954, OPU, Alger, Algérie, 2010.
8. BENDIAB, Abderrahim-Taleb, Chronologie des Faits et Mouvements Sociaux et Politiques en Algérie, 1<sup>ère</sup> édition, Alger, imprimerie du centre, 1983.
9. BOURDIEU, Pierre, Sociologie de l'Algérie, collections (QUE- SAIS- JE?), 6<sup>ème</sup> édition, presses universitaires de France, Paris, France, 1980.

10. BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, Derrière les Héros ... Les Employées de Maisons Musulmanes en Services Chez les Européens à Alger Pendant la Guerre d'Algérie, 1954 - 1962, Collection Histoire et Perspective Méditerranéennes, 1<sup>ère</sup> Edition, L'harmattan, Paris, France, 1987.
11. CHIKH, Slimane, L'Algérie en Armes ou Le Temps des Certitudes, O.P.U, Alger, 1981.
12. CORNEVIN, Marianne, Histoire de l'Afrique Contemporaine de la Deuxième Guerre Mondiale à Nos Jours, 2<sup>ème</sup> Edition, Editions PAYOT, Paris, France, 1978.
13. DARMON, Pierre, Un Siècle de Passions Algériennes, Une Histoire de l'Algérie Coloniale, 1830-1940, Fayard, France, 2009.
14. DROZ, (Bernard), LEVER, (Evelyne), Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions SEUIL, Paris, France, 1982.
15. DUBASCOUX, J.H., Maghreb 1950, Nostalgiques, 1<sup>ère</sup> Edition, Marrim Pouey Jame, Paris, France, 1976.
16. DUVAL, Léon-Etienne, Au Nom de la Vérité, Algérie 1954-1962, 1<sup>ère</sup> Edition, Edition CANA, Paris, France, 1982.
17. GANDAT, Islam et Nationalisme en Algérie, d'après El-Moudjahid, Organe Central du F.L.N, de 1956 à 1962, Paris, L'Harmattan, 1988.
- .. HANNACHE, Ahmed, La Longue Marche de l'Algérie Combattante, 1830/1962, 1<sup>ère</sup>
19. Edition, Alger, Edition DAHLEB, 1990.
20. HARBI, Mohamed, Les Archives de la Révolution Algérienne, 1<sup>ère</sup> Edition, Paris, les Editions Jeune Afrique, 1981.
21. HARBI, Mohamed, La Guerre Commence En Algérie: 1954: La Mémoire du Siècle, 1<sup>ère</sup> Edition, Edition Complexe, Bruxelles, Belgique, 1984.
22. HENNI, Ahmed, La Colonisation Agraire et le Sous Développement en Algérie, 1<sup>ère</sup> Edition, Alger, S.N.E.D, 1982.
23. JOUIN, Serge et Autres, L'Ecole en Algérie, 1830-1962, De La Régence Au Centres Sociaux Educatifs, Editions Publi Sud, France, 2001,
24. LAFFONT, Pierre, Histoire de la France en Algérie, 1<sup>ère</sup> Edition, Librairie Plon, Paris, France.
25. MANNONI, Pierre, Les Français d'Algérie : Vie, Mœurs, Mentalités, Edition de l'Harmattan, France, 1993.
26. NOUSCHI, André, L'Algérie Amère 1914 - 1994, Fondation de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, France, 1995.
27. SAI, Fatma-Zohra, Mouvement National et Question Féminine des Origines à la Veille de la Guerre de Libération Nationale, C.R.I.D. en Sciences Sociales et Humaines, Oran, Algérie, 1984.
28. SARI, Djillali, La Dépossession des Fellahs, 1<sup>ère</sup> Edition, Alger, SNED, 1975.
29. STORA, Benjamin, Les Sources du Nationalisme Algérien, Parcours Idéologiques, Origine des Acteurs, l'Harmattan, Paris, France, 1989.
30. TABTI, Bouba-Mohamedi, La Société Algérienne avant l'Indépendance dans la Littérature, Lecture de quelques romans, O.P.U, 4<sup>ème</sup> Edition, Alger, Algérie, 1986.
31. U.N.F.A, Exposition à l'Occasion de la Journée Internationale de la Femme, -8 MARS- Musée El-Moudjahid ,1979 ,Alger.
32. YAHIAOUI, Fadila, Roman et Société Coloniale dans l'Algérie de l'Entre-Deux-Guerre, 1<sup>ère</sup> Edition, Editions GAM, Bruxelles, Belgique, 1985, P.143.
33. ZAHRAOUI, Ahcene et MAZOUZ, Mohamed, L'Algérie et L'Immigration Algérienne en France, Imprimerie Tardi-Quercy, Paris, France, 1985.

❖ الدراسات والرسائل الجامعية:  
❖ باللغة العربية:

1. بديدة، لزهرة، الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945، من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.
2. شوب، محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية، إقتصادية وإجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران 1، 2015.
3. مغدوري، حسان، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2015.

❖ باللغة الفرنسية:

1. CADI-MOSTEFAL, Meriem, l'Image de la Femme Algérienne Pendant la Guerre 1954-1962, à Partir de Textes Paralittéraires et Littéraires, D.E.A, Université d'Alger, I.L.E, 1978.

❖ قائمة المقالات :  
❖ باللغة العربية:

1. بوحوش، عمار، سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر، مقال بالمجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 12، جويلية 1978، تونس.
2. بوزوزو، محمود، هل من جديد أيها الوالي الجديد، جريدة المنار، عدد 4، السنة الأولى، 21 ماي 1951، الجزائر.
3. بن فاطمة، سامية وحفظ الله بوبكر، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الإحتلال الفرنسي 1830-1962، مقال بمجلة العلوم الإجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017، جامعة تبسة.
4. تركي، رابح، وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الإحتلال وبعد الإستقلال، مجلة الثقافة، عدد 84، نوفمبر - ديسمبر، 1984.
5. سعد الله، أبو القاسم، كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكرى الثالثة للثورة، مجلة الثقافة، عدد 83، سبتمبر - أكتوبر 1984، الجزائر.

6. صاري، جيلالي، الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني، مجلة الثقافة، عدد 84، نوفمبر ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.
7. طويلي، محمد، الملتقى الدولي حول أصدقاء الثورة الجزائرية "1954 - 1962"، مجلة الثقافية، عدد 91 جانفي - فيفري 1986، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.
8. هلال، عمار، كيف انطلقت الثورة في الأوراس، مجلة "الثقافة"، عدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.
9. هلال، عمار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل الثوري (1947-1954)، مجلة "الذاكرة"، السنة الثانية، عدد 3، خريف 1995، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

### ❖ باللغة الفرنسية:

1. BERTHAULT, P., Les Caractéristiques de l'Economie Rurale de l'Afrique du Nord, Rapport Présenté au Congrès Coloniale des Ingénieurs Agricoles, Paris, France, 1931.
2. BOUKHOBZA (M'hamed), BOURNENE (Med-Ennaceur), LIABES (Djillali), SAFIR (Nadji), Eléments sur les Structures Socio-Economiques de l'Algérie, IN, CONGRES INTERNATIONAL de SOCIOLOGIE, Tome I, Alger, 1975.
3. BRONDE, Pasquier, Le Problème du Logement en Algérie, IN., TERRES d'AFRIQUES, Centre "C.R.E.E.R », Meknès, Maroc, 1948.
4. CHEKINI, Vie Sociale au Sein du Bidonville Chez les Emigrés Algériens en France, IN DOCUMENT SUR L'IMMIGRATION, Paris, France.
5. GENEVOIS, H., La Femme Kabyle, les Travaux et les Jours, F.D.B, n° 102, 22<sup>ème</sup> Année, Tizi-Ouzou, Algérie, 1969.
6. HAMOUDA, Naziha, Les Femmes Rurales de l'Aurès et la Production Poétique, IN, PEUPLES MEDITERRANEES, N° Spécial sur les Femmes de la Méditerranée, N° 22-23, Janvier - Juin, 1983.
7. HIZB, Houria, La Situation Sociale de la Femme Musulmane Algérienne, IN, RYTHMES DU MONDE, N° 04, 1947, Paris, France.
8. IKENE, Ameziane, Contribution de l'Alphabétisation des Adultes au Développement Economique et Sociale en Algérie, 14<sup>ème</sup> CONGRES INTERNATIONAL DE SOCIOLOGIE, Tome I, Alger, 1974.
9. LAUNY, Michel, Pas d'Emploi Pour les Indigènes, Paysans Algériens, la Terre, la Vigne et les Hommes, le Seuil 1963, IN: L'HISTOIRE, n° 140, Janvier 1991.
10. LAGEAIS, Jean, Réalisation Sociales Dans le Département d'Alger, IN, TERRES D'AFRIQUE, centre « C.R.E.E.R », Maroc, 1948.
11. LARNAUDE, Marcel, Le Pays et les Hommes, IN: ENCYCLOPEDIE D'OUTRE-MER, Numéro Spécial, Algérie 1954, Paris, France.

12. LETELLIER, R.P., Le Prolétariat Algérien, IN, TERRES d'AFRIQUE, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948.
13. MALLEBAY, Ernest, Les Kabyles en France, IN ANNALES AFRICAINES, N° 07 du 13 Février 1914, Alger, Algérie.
14. MAROUF, Nadir, Statut de la Paysannerie Algérienne à Travers l'Evolution Socio-Juridique des Structures Agraires, 14<sup>ème</sup> CONGRES INTERNATIONALE DE SOCIOLOGIE, Tome III, Alger, Algérie, 1975.
15. MASSIGNON, L., La Situation en Algérie, IN, ESPRIT n° 176, Janvier 1951, Paris, 1951.
16. PAULE, C., Les Jeunes Ouvrières Face à Leurs Difficultés de Vie, IN, TERRES D'AFRIQUES, Centre C.R.E.E.R, Meknès.
17. RIVET, Daniel, Instituteur en Kabylie, Le Seuil 1963, IN. L'HISTOIRE, N°140, Janvier 1991.
18. ROUIRE, Alphonse Marie Ferdinand, Les Colons de L'Algérie, la phase Héroïque De La Colonisation, IN Revue Des Deux Mondes, 5° Période, Tome 5, 1901, Paris, France.
19. SANSON, Robert: Les Travailleurs Nord-Africains de la Région Parisienne, IN, DOCUMENTS SUR L'IMIGRATION.

❖ الجرائد، القواميس ومواقع النت باللغة الفرنسية:

1. Alger Républicain, N° 2483 du 14/07/1951.
2. Le Grand Dictionnaire Encyclopédique de la Langue Française du XXI Siècle, Edition Philipe AUZOU, Paris, France, 2001, P. 797.
3. Le Petit Larousse Illustré, Cedex, Paris, France, 2008.
4. Le Petit Larousse Grand Format, Cedex, Paris, France, 2002.
5. <https://fr.m.wikipedia.org>.

فهرس الأعلام، الأماكن والبلدان



فهرس الأعلام

أ

- أليق هنري : 37  
أحمد باي الحاج : 81  
إبن باديس عبد الحميد : 125، 381  
الإبراهيمي محمد البشير : 125، 481  
أوميران أدولف: 129  
أرييه: 135  
ابراهيمى موسى: 158  
أيت احمد حسين : 183، 375  
إيمي : 214  
أوزقان عمار : 273  
أرون روبير : 277، 284  
إبن شنب : 294  
إيزنبيث موريس : 299  
أيت سعادة : 364  
إبن سالم : 460  
الأشرف مصطفى : 482  
أوصديق عمر : 482  
أيت شعلال مسعود : 482

ب

- بورجو هنري : 30، 32، 166، 167  
بلاشيت جورج : 30، 32، 166، 167  
بيطون ليون : 33

- بيطون جان كلود : 33  
بوحوش عمار : 37  
بيجو روبير : 46، 50، 51، 54، 119، 143، 392  
بوتان : 82  
بيتان فيليب : 92  
بلوم ليون : 124، 129  
بوايي بانس لويس : 128  
بيرتراند لويس : 131، 187  
بورو أنطوني : 135  
بورو موريس : 135  
بيليسي : 147  
بوعكوير صالح : 198، 294  
بورديو بيار : 200، 211، 238  
بيار الأب : 236  
بيرنارد أيتيان : 266  
بن عامر حورية : 293  
بوليفة : 294  
بن مشري شريف : 294  
بوايه بيار : 294  
بيرك : 309  
بن سماعين على : 356  
بوزرار سعيد : 356، 357  
بوضربة : 363  
بن عصمان عبد الكريم : 371  
باش تارزي محي الدين : 372، 477

بنت محمد جميلة : 374

بن ضياف سليمة : 374

بومعزة علاوة : 374

بن بلة أحمد : 375، 378

بلعيد عبد السلام : 378

بناي والي : 378

بوراس محمد : 379، 381

بادن باول : 380، 381

بن بولعيد مصطفى : 382

بن مهيدي محمد العربي : 382

بريو الجنرال : 395

بلولة الطيب : 401

بوحوش عمار : 431

بدلوخر جان : 438، 443

بيرولا : 444

بن ميلاد أحمد : 466

بن زيتوني مقران : 466

بلعيد عبد السلام : 467، 482

بن عيسى أمير محمد : 482

بن نبي مالك : 482

بن حبيلس عبد المالك : 482

بن تامي بلقاسم : 482

بن جلون محمد : 482

بوحلاب عمر : 482

ت

تيون جيرمان : 163، 280، 281، 252، 358

تفاحة عبد القادر : 356، 358

تامزالي : 363

تاغليت دوجة : 375، 378

ج

جواكيم القديس: 160، 334

جان دارم رينييه : 173، 255

جولبيت: 191

جيتنج أندري : 227

جانمير : 276

جوركي باية : 365، 366، 367، 368

ح

الحداد : 65، 66

حامية الشريف : 189

حاج علي لوسات : 366، 368

حمود نفيسة : 370، 374، 375

حبال نسيمة : 374

حاج علي عبد القادر : 464

حربي محمد : 468، 482

حميتي محمد : 482

خ

خوجة حمدان : 80

خيضر عمار : 356، 357

خفاش العيد : 356

خيضر محمد : 356، 357، 358

خالد الجزائري الأمير : 465، 482

د

دورو جان : 32

دانيال جان : 37

دو لامورسيار لويس : 43

دوفيلار : 45

دوتوناك : 45

دولابيريير : 45

دوسانت غيلهام : 45

دو مونتايقو : 45

ديبرويل جاك لوماغر : 70

دي ميشال : 81

دارمون بيار : 114، 189

دورجولاس رولان : 129

دو مير سفياتو بولك بيست : 147

ديفال : 155

دي طوكفيل أليكسيس : 182

ديكر بينوا لايين : 190

داركانييه دينييه : 190

دولافنيات : 195، 199

ديغول شارل : 245، 300

دباش جميلة : 280، 475

دوباسكو : 326

دشوق مصطفى : 356

دوار محمد : 356، 357

دوزيام رابح زعاف: 359، 360

ديدوش مراد : 382

دوبلا مارتينو : 428

دوم أحمد : 446، 462

ديسبيرى الماريشال فرانشي : 455

ديكلو جاك : 461

دردور جمال الدين : 467، 474

ديب محمد : 475

ر

روبير بول : 29

روميو : 191

راينود لوسيان : 264

روزي : 222

رين لويس : 275

رمضاني محمد : 356

رباح لخضر : 356، 358

ز

زروق محي الدين : 218

زكال فاطمة : 371، 374

س

- سكيافينو لوران : 32، 166، 167  
سولت نيكولاس : 47  
سوفي ألفريد : 91  
سيدي أمحمد : 96  
سون بيير : 135  
ستانباك جون : 160  
سيريني ألان : 166  
سيردان مارسال : 188  
سولاكروب : 259  
ساسى : 261  
سالس : 266  
ستان باك جون : 334  
ساعي فاطمة الزهراء : 375  
سعال بوزيد : 382  
سوفي ألفريد : 449

ش

- شاتينيو إيف : 34، 37، 242، 245  
شالر وليام : 82  
شوفالييه لويس : 164، 459  
شميث بول ميسر : 227  
شنتوف مامية : 370، 374، 375  
شرشالي زهور : 374  
الشاذلي سالم : 466

ط

طوبلار : 45

طابا ليون : 173

طوماس : 182

طباني الحاج : 259

ع

عباس فرحات : 39، 129، 131، 468

عبد القادر الأمير : 50

عمارة : 216

عمران جميلة : 368، 369

عيسات إيدير : 378

علاوة عباس : 467

غ

غليسيبي جوان : 30

غيوم : 191

ف

فور قراسيان : 32، 166

فيريرو جان باتيست : 33

فانتر : 45

فييري جول : 64

فيان : 84

فيوليت : 89، 115، 124، 126

فرعون مولود : 122



- فرانش : 165  
فروجي أميدي : 166  
فالدي : 173  
فيزيني جان بارا : 190  
فارس عبد الرحمن : 214  
فيري جول : 274، 276، 296  
فرانشي : 310  
فكاي مريم : 367  
فرانس أناطول : 392  
فافرود شارل هنري : 395  
فرنسيس أحمد : 482

## ق

- قيران دانيال : 37  
قداش محفوظ : 97  
قاضي عبد القادر : 149، 151  
قريبع نبهاني : 156  
قيرنوت هنري : 184، 235  
قويدري عمر : 189  
قاضي مصطفى : 207  
قوديو : 208، 210  
قامبيليا بيس : 243  
قايد حمود : 294  
قيران دانيال : 334  
قوتيه : 363

قداش محفوظ : 381، 382

قودان : 450

## ك

كاترو جورج : 36

كريميو أدولف : 60، 61، 92

كاموس ألبير : 153، 158، 159، 202، 295

كوتوللي موريس : 198

كوفران : 219

كريم بقاسم : 362، 363، 381

كوش الكولونيل : 436

كسوس أحمد : 466

كلوش عبد الحميد : 467

كاتب ياسين : 469

## ل

لوسبور : 70

لوبو جورج : 88

لافون بيير : 118

لوكوك لويس : 139

لوفابر شارل أوجين : 165

لاكيير ريموند : 166

لاماند لويس : 190

لوييني ميشال : 201

ليونارد روجيه : 232، 237

لومير : 266

لافونتان : 302

لحمر حسين : 356

لابوانت علي : 360

لعراب باية : 374، 378

لوانشي صالح : 382

لورو موريس : 477

لانيال : 479

م

مانوني بيار : 28، 134

الحاج مصالي : 36، 125، 354، 373، 376، 412، 453، 468، 469، 470،

473، 474، 476، 477، 478، 479، 480، 481

مارتال روبير : 33

مرسييه : 45

المقراني : 65، 66

ميليا جون : 110، 177

موزيلي باسكال : 112

ميرسكي تيوفيل : 147

مزغنة أحمد : 157، 265، 356، 357

محبوب عمر : 189

مونيي : 202

مارسييه : 234

ماندون : 259

مشري : 259

مارتل شارل : 283

مارسيي : 322

مسطول محمد : 357

مفتي مليكة : 374

مغزي بكوش إبراهيم : 375

محساس أحمد : 378

مهري عبد الحميد : 378

مالك رضا : 482

معمرى مولود : 482

محروق إسماعيل : 482

## ن

نايجلان مارسال إيدموند : 34، 38

نور الدين علجية : 374، 378

نوار باية : 374

## هـ

هورو جوال : 29

هجرس الصادق : 286

هاردي جورج : 297، 298

## و

واهل موريس : 275

الورتلاني الشيخ الفضيل : 471

## ي

ياكونو كسافييه : 28، 84

ياسف سعدى : 360

يزيد أمحمد : 480، 482

اليعلوي عبد الرحمن : 481

فهرس الأماكن والبلدان

أ

- إسبانيا : 27، 43، 73، 77  
الألزاس : 34، 38، 59، 106  
إيطاليا : 43، 56، 69، 426  
ألمانيا : 34، 43، 59، 93، 106  
الأبيار: 45 ، 186  
الأربعاء : 45، 220  
الأرداش : 56  
إيزار: 56  
الأندلس : 57  
أولاد سيدي الشيخ : 65  
إيزلي : 77 ، 196  
أولاد نايل : 102  
الأغواط : 102، 165، 260، 380  
الأهقار : 103  
الأربعاء ناث إبراهيم : 158، 203، 211، 289، 298، 432  
الإسكندرية : 187  
أقبيلس : 203  
أيت يحي : 203، 432  
أبي يوسف : 203  
الأوراس : 212، 289  
أولاد فايت : 220  
أدرار : 260  
أولاد جلال : 260، 288، 318، 421

- إليزي : 260  
إيتوماغ : 281  
أومالو : 281، 432  
أقبو : 289  
أفلو : 289  
ألفور : 290  
الأوراس : 316  
إيران : 393  
أولاد شولي : 397  
أوسامور : 432  
أيت خليلي : 432  
إيشوكران : 432  
أولاد يحي : 432  
أزفون : 432  
إيزارازن : 432  
إيفليس : 432  
الأوب : 436  
الأندوفينا : 436  
ألفنيسيه : 436  
الأردين : 436  
الأواز : 436  
أور : 437  
أليس : 437  
أونديكور : 452، 459، 462، 464  
أسنيار : 461

الإليزي: 476

ب

بريطانيا : 27، 37

البرواقية : 39

بوفاريك : 44، 235

البليدة : 44، 199، 321، 343، 380، 395

بوقندورة : 45

بني مسوس : 45، 111

بئر خادم : 45، 220

البرانس : 56

جزر البليار : 56

بورديو : 63، 439، 440، 455

بسكرة : 66، 256، 257، 259، 260، 268، 269، 270، 289

البرازيل: 66

بلكور- بلوزداد : 76، 96، 249، 265، 363، 373

باب الوادي: 76، 77، 151، 158، 234، 241، 253

بولونيا: 88، 147

بشار: 102، 254، 260، 298

بوزريعة : 122، 333، 480

بابا علي : 128

برج الكيفان : 147، 220

البحرية (حي البحرية) : 158، 186، 232

بني سليمان : 167

بجاية : 188، 220، 243، 245، 289، 433

بئر توتة : 220

- بوشاوي : 220  
بني رمسيس: 234  
براقى : 237  
بوبصيلة : 237  
البلانتار : 238، 321  
بوقرة : 240، 246  
بورويس : 256  
برانيس : 259  
بني ونيف : 260  
بني عباس : 260  
بني واسيف : 282  
بني دوالة : 282  
بواتيه : 283  
بوسعادة : 289  
بيدو : 289  
باب جديد : 347  
بولوغين : 363  
باتنة : 380  
بادو كالى : 395، 397، 437، 440  
برج بوعريريج : 396  
بترونة : 432  
بني عيسى : 432  
بني يني : 432  
بني منداس : 432  
وبني مقلة : 432



- بني منقلاآ : 432  
بوشعيب : 432  
بوربو : 437  
بني بوشايب : 440  
بولوني بلانكور: 456  
بوبي : 460  
بروكسل : 466  
بلجيا : 466  
باسان دو لوران : 482

آ

- آيقصراين : 45،  
آونس : 88، 113، 121، 273، 293، 393، 455، 463، 465، 466، 478  
آيزي وزو : 100، 159، 220، 268، 297، 317، 326، 330، 380  
آوقرت : 101، 103، 254، 260، 434  
آآوات : 102  
آآرارة : 103  
آآلون : 106  
آآلسان : 154، 211، 212، 219، 238، 279، 285، 289، 290، 297، 329،  
433، 370، 371، 372، 374، 396، 397، 433  
آآللمي : 186  
آآسمسيلآ : 240  
آآغيت : 260  
آآميمون : 260  
آآيندوف : 260  
آآمنراست : 260

تابلاط : 289، 297، 318

تلاغ : 289

تولوز : 291، 467

تبسة : 259، 288

تركيا : 393

تيزي غنيف : 432

تيونفيل : 435

توكفيل : 456

## ث

الثنية : 240

ثنية الحد : 240

## ج

جنيف : 63، 468

الجلفة : 102، 165، 167، 260، 270، 282

جيجل : 188

جسر قسنطينة : 220

الجنان : 240

جمورة : 259

جامعة : 260

جانت : 260

الجريد : 269

جمعة الصهاريج : 378

جنسيا : 436

جنفويه : 436، 456، 461

جاردان بوش دي رون : 482

ح

حسين داي : 45، 231، 240، 333

الحامة : 76، 77، 96

الحميز : 177

الحراش : 177، 220، 237، 241، 333

حيدرة: 186

خ

خنشلة: 115، 289، 316

د

الدار البيضاء : 28

دالي براهيم : 45

الدويرة : 45

دروم : 56

دي لالير : 77، 157، 158، 186

الدواودة : 220

ديار السعادة : 240

ديار المحصول : 240

دراقوة : 397

دمشق : 397

دينان : 436

ذ

ذراع الميزان : 241، 289، 432

ذراع بن خدة : 432

ر

الرغاية : 45

راندون (شارع) : 77

روان : 222

رأس قلووش : 256

رأس الماء : 290

ز

زمورة : 257، 289، 313

الزيبان : 269

زمانزر : 432

س

سويسرا : 43، 48، 59، 445، 468

أسطى والى : 45

ستيديا : 48

سانت ليون : 48

سكيدة : 48، 49، 57، 104، 188، 330، 423

سطيف : 63، 146، 240، 268، 289، 322، 378، 380، 382، 396، 433،

436

سانت مرجريت : 66، 394

سيت : 66،

سورينام : 66

سيدي عيش : 162، 282

السودان : 180

سيدي بلعباس : 191، 220، 246، 289، 290

سعيدة : 201، 289

سيدي موسى : 220

سيرفانتاس : 249

سيدي عقبة : 270

السيرسو : 315

سيدي خالد : 318

سور الغزلان : 318

سيدي عيسى : 318

سوطارة : 347

سانت أوجين : 363

سوريا : 393، 396

سبدو : 397

الसार : 435

سافوا : 436

السين : 436، 456، 461

سانت إيتيان : 437، 482

سانت شامون : 437

سوشو منيليار : 437

سوشو : 429، 446

سيباستوبول : 476

ش

الشراقة : 45، 220

الشفة : 45

الشعانبة : 103

الشلف : 165، 167، 176، 243، 268، 308، 315، 318، 344

شرشال : 166

شان مانوفر : 223

الشام : 393

شانتيي : 478

## ص

الصومعة : 45

صقلية : 56

الصومام : 91

## ع

عين فوكة : 46

عنابة : 49، 146، 188، 224، 235، 240، 244، 288، 323، 337، 339،

241، 298

العناصر : 76، 215

عرباجي : 215

عين الصفراء : 83، 103، 260

عزوزة : 161

قرية عدني : 202

عين الحمام : 183، 202، 209، 281

عين تيموشنت : 219

عين البنيان : 220

عين طاية : 220

عين الشيخ : 256

- عين التوتة : 259  
عين صالح : 260  
عزازقة : 289  
عين البيضاء : 289  
عين بسام : 318  
عين مليلة : 361  
عين الكبيرة : 297  
عين الدفلى : 214  
عين زعطوط : 259

## غ

- غرناطة : 57  
غويانا : 66  
غرداية : 102، 103، 260، 270، 288، 298،  
الغات : 103  
غرونوبل : 291  
غومبيتا : 347  
غليزان : 257، 289  
غويانا الفرنسية : 394

## ف

- فالنس : 56  
الفتيق : 103  
فور بولينياك : 260  
فوردو لو : 147

فاس : 273، 393

فج مزالا : 289

فلسطين : 393

## ق

القبّة : 45

قسنطينة : 48، 49، 70، 79، 81، 98، 100، 144، 145، 146، 149، 151،

154، 160، 167، 191، 220، 224، 234، 236، 239، 240، 244، 253،

255، 256، 279، 289، 320، 322، 323، 394، 428، 433، 475

قورارة : 102

القنادسة : 102، 260

القاهرة : 187، 273

القل : 214

القنطرة : 259

القلعية : 260، 289، 300

القرارة : 298

قالمة : 380

القيوس : 432

## ك

كورسيكا : 56، 66، 106

كاليدونيا الجديدة : 65، 393

كان : 66

كورسيكا : 66، 106

كاسينو : 106

كاليفورنيا : 160، 334



كلو صلامبي : 237

كولومب : 260، 461

كوم الكبرى : 437

كليرمان فيران : 455

كليشي : 461

## ل

لوهافر : 31، 440، 456، 482

اللورين : 59

لالير : 186

لورمال : 197

ليون : 291، 436، 439، 440، 456، 482

ليبيا : 393

ليل : 395، 403، 436، 437

واللوار : 436

اللواريشير : 436

ليبوش دي رون : 440

لوبودي : 440

ليوكننت : 456

## م

المديية : 39، 256، 297

مالطا : 43، 57

المعالمة : 45، 46

مراد : 46

مصطفى : 76، 77

- مارينقو : 77، 215، 347، 359، 370  
مصر : 88، 180  
المغرب : 28، 36، 88، 121، 160، 334، 351، 393، 396، 426، 438،  
444، 463، 464، 465، 478  
المشربية : 103، 260، 270، 298  
مارسيليا : 106، 395، 397، 401، 423، 436، 437، 439، 440، 443، 445،  
451، 482  
معسكر : 69، 112، 113، 177  
ميزون كاري : 237  
ميشلي (عين الحمام) : 183  
ميشلي (شارع ديدوش مراد) : 186  
المرادية : 186  
مستغانم : 188، 190، 224، 322، 380، 396  
مليانة : 214، 240، 318  
محي الدين (حي) : 237، 248  
مناخ فرنسا (حي) : 237  
المدنية : 237، 240، 246، 260  
المنادية : 240  
منيرفيل : 240  
متليلي الشعانية : 260، 298  
مونبلييه : 290، 467  
المسيلة : 310  
مغنية : 378، 433، 434  
مدغشقر : 394  
معاقة : 432

مشطراس : 432

مقلع : 432

ميزغنة : 432

مازونة : 433

المعاضيد: 436

ميرت : 437

الموزيل : 437، 440، 456

ميلوز : 437، 482

المورث : 440

ماتز : 435، 455

مونت لوصون : 455

مارلباخ : 456

## ن

نابولي : 56

النعامة : 102

الناصور : 240، 246

ندرومة : 289، 297، 433

نانتير : 453، 456، 461، 472

نانسي : 482

نيورت : 478

## ه

الهقار : 103

الهواء الجميل : 231

هوراس فرنيية : 363

هورنو : 376

الهند : 393

و

الولايات المتحدة الأمريكية : 31، 37، 69، 88، 130

وهران : 48، 56، 75، 78، 97، 100، 144، 146، 148، 167، 187، 188،

189، 190، 191، 197، 224، 236، 238، 239، 240، 244، 253، 255،

258، 279، 289، 315، 321، 324، 337، 338، 368، 370، 372، 394،

396، 421، 423، 428، 433، 434، 447

وادي ميزاب: 102

ورقلة: 83، 103، 260، 274، 282، 288

واضية: 162

وادي الفضة: 176

واد أوشايح لاقلاسيار : 237

وادي سوف: 269، 270، 288، 318، 433، 434

واد الرهير: 269

الونزة : 288

واحات الزيبان: 433

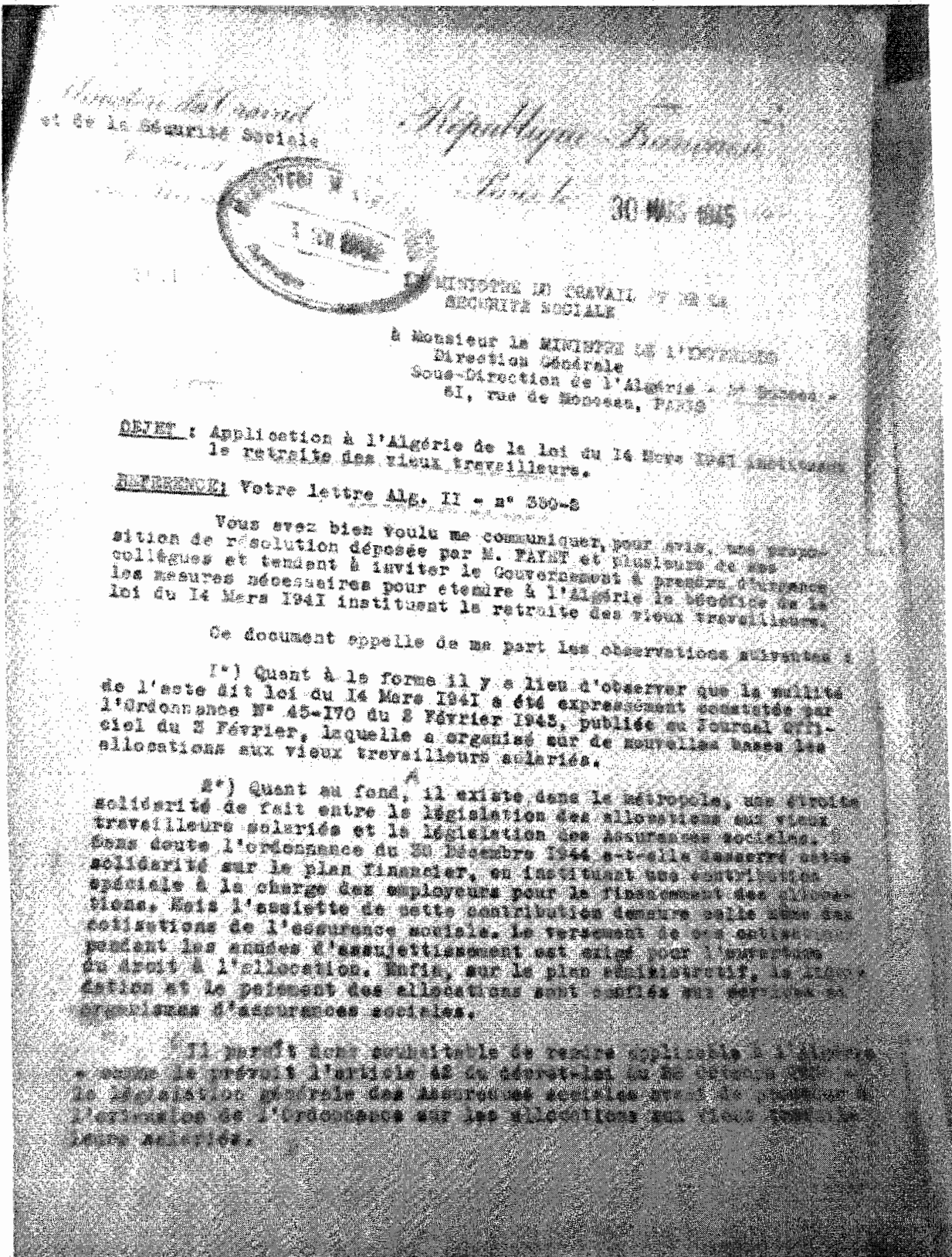
ي

اليابان : 88

اليونان : 426

يسر : 432

فهرس الملاحق



Si, pour des raisons d'ordre politique qu'il ne faut pas d'exprimer, on craignait de voir inverser l'ordre des réformes, il faudrait prévoir pour la mise en oeuvre de la retraite des vieux un mécanisme financier et administratif, entièrement différent de celui qui fonctionne dans la métropole, et dans lequel les Administrations départementales et communales d'une part, les communes de l'autre auraient chacune leur rôle à jouer.

En tout état de cause, je ne puis que laisser à votre Département le soin de juger comment, dans l'état actuel des dépenses et de l'économie algériennes, pourraient être créées les ressources nécessaires au financement de la réforme.

5°) On a lu dans l'exposé des motifs du projet de réglementation : "Lorsqu'un travailleur français bénéficiaire de la retraite se rend en Algérie pour y passer le reste de ses jours, il est privé de la retraite qu'il aurait perçue dans les autres départements français".

Cette allégation est inexacte. Les travailleurs français bénéficiaires de la retraite ne sont astreints à aucune condition de résidence. Il en est de même des travailleurs nord-africains qui retournent en Algérie après s'être acquis, par leur travail dans la métropole, le bénéfice de l'allocation.

Il est exact, par contre, que sous l'occupation allemande, en vertu d'une circulaire de Vichy, les vieux travailleurs résidant hors de la métropole ne pouvaient demander le bénéfice de la retraite. Mais cette disposition a été abrogée. Et le projet d'arrêté qui a été établi par application de l'article 18 de l'arrêté du 2 Février 1943 prévoit explicitement que "les requérants résidant aux colonies ou à l'étranger au moment où ils soumettent leur demande d'allocation, adressent leur dossier au Service Régional dans la circonscription auquel se trouvait leur dernier lieu de travail en France".

Le Ministre de l'Intérieur  
à Monsieur le Ministre du Travail et de la  
Sécurité Sociale

Objet - Aje du chômage qui sévit actuellement  
dans la ville d'Oran

Ref. - Fiche Lille du 29 janvier 1946

Tous ceux qui nous ont adressés par  
lettre ou en personne, un témoignage de l'état  
de la ville d'Oran qui nous a permis de constater  
une situation assez grave en ce qui concerne le  
chômage important qui sévit actuellement dans  
cette commune.

J'ai l'honneur de vous faire connaître par  
la présente réponse de cette situation par un  
tableau identique et j'ai l'honneur de vous  
adresser à W. O. Gouvernement Général tous  
les renseignements utiles.

Je vous remercie pour la copie de la  
liste des chômeurs qui vous a été adressée  
auprès de nous pour servir un dossier qui  
sera en principe soumis par le D. P. T. d'Oran  
à l'attention de Monsieur le Gouverneur et peut-être  
certains de nos collègues.

J'ai d'ailleurs fait en consultation d'un  
certain nombre de nos collègues à W. O. Gouvernement  
Général par le D. P. T. d'Oran en ce qui concerne  
les renseignements que vous m'avez transmis  
à ce sujet. Le Ministre de l'Intérieur et de la  
Sécurité Sociale sera tenu au courant de l'évolution de la situation.

à Monsieur  
le Ministre du Travail  
et de la Sécurité Sociale  
à Paris



de chantages et la mise en lieu de nouvelles  
littéraires à exécuter à l'air et de ce fait de  
qu'on s'embarrasse un seuliment au chômage  
actuel mais de ceux d'un des autres aspects  
des services de l'Armée comme celle qui a  
quitté le département d'Oran.

Je souligne par ailleurs qu'un élément important  
du chômage réside dans la présence de personnes  
dans le département de personnes isolées qui  
peuvent être Français de nombreuses familles et enfants.  
Le quartier du départ de ces personnes est situé  
près.

Je pense que elle sera utile d'annoncer aux parents  
et de les faire passer de l'Algérie vers un moment de  
s'opposer à l'entrée de l'Algérie de 6000 personnes  
d'un contingent de 6000 personnes allemandes qui  
devraient être dirigés vers l'Algérie par le ministre  
des Travaux -

11/2/52

11/2/52

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

à Monsieur le MINISTRE DE LA FRANCE D'OUTRE-MER  
- Direction des Affaires Politiques -  
Plus Bureau.

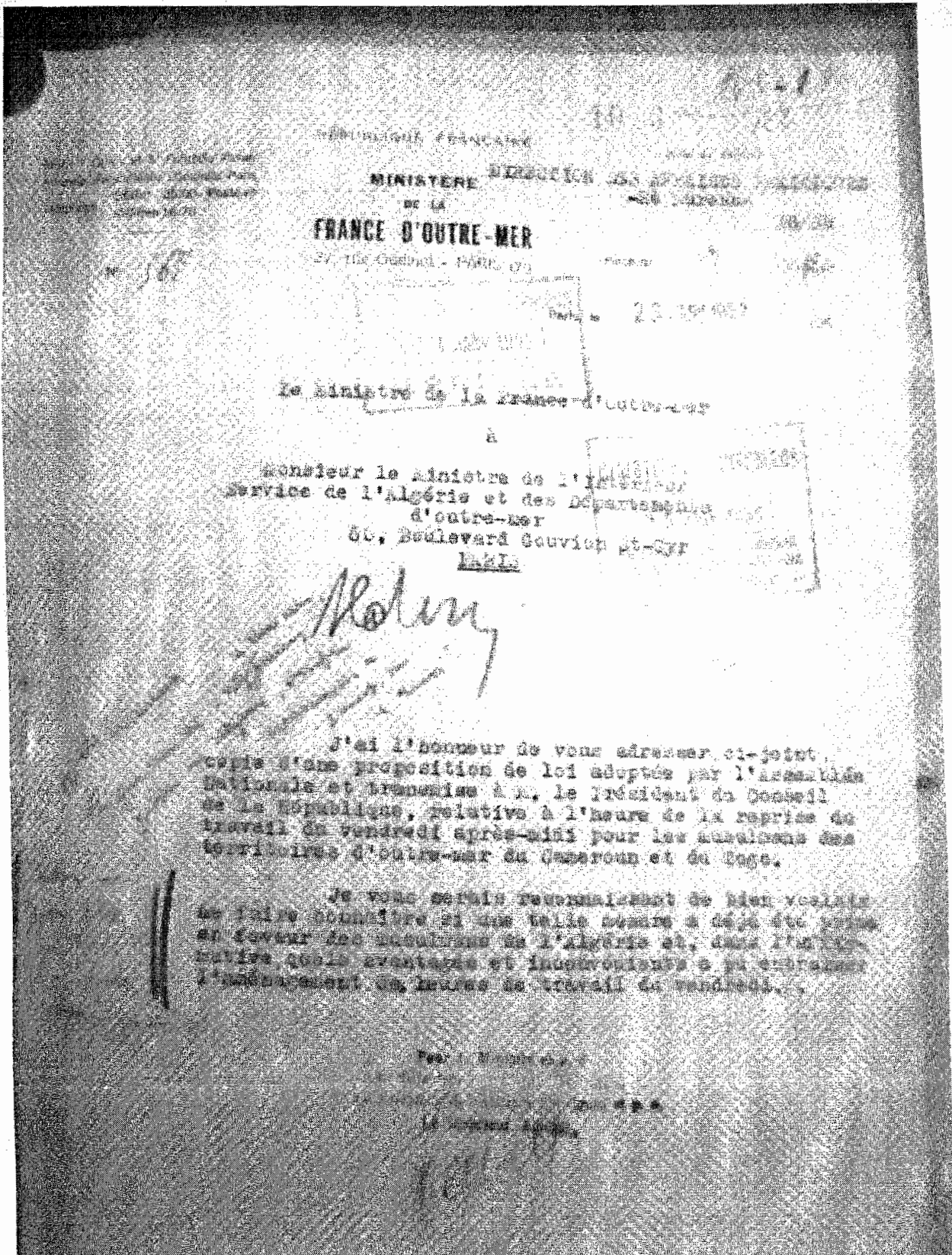
**OBJET :** Heures de la reprise du travail le vendredi après-midi, en pays musulman.

**REMERCIEMENTS :** Votre lettre du 23 janvier 1952 n° 107.

Par votre lettre de référence, vous avez bien voulu me consulter sur une proposition de loi relative à l'heure de la reprise du travail le vendredi après-midi pour les territoires d'Outre-mer du MAROC et de TUNISIE, adoptée par l'Assemblée Nationale et transmise à M. le Président du Conseil de la République.

J'ai l'honneur de vous faire connaître, qu'à ma connaissance, cette question ne s'est jamais posée en Algérie où les travailleurs bénéficient de leurs indemnités dans des conditions identiques à celles des travailleurs métropolitains, à l'exclusion de toute autre mesure particulière de genre de celle présentée par la proposition de loi citée ci-dessus.

ملحق رقم 03 مكرر: وثيقة رسمية حول عودة العمال إلى مناصبهم زوال الجمعة



- Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1560, transmission du Ministre de l'Intérieur au Ministre de la France d'OUTRE-MER, Direction des Affaires Politiques, datée du 11 Février 1952, concernant la reprise du travail le Vendredi après-midi en pays musulman.

RECHERCHES

Travail de nuit des enfants dans l'industrie

I. - Lois et règlements administratifs

Code du Travail - Livre II  
Articles 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29,  
Article 22 (supplémentaire),  
Décret du 30 Juin 1913 (articles 1, 2, 3, 4, 5) relatif aux  
travaux de nuit des enfants de 13 à 14 ans,  
Arrêté du 17 Octobre 1914.

II. -

Article 1 : 1- Article 21 du Livre II du Code du Travail - autres  
dispositions que la commission,  
2- Pour adopter.

Article 2 : 1- Aucune disposition prévue pour les enfants d'une  
autre famille,  
2- Une dérogation à l'application, dans les usines à feu  
nu, pour les enfants de sexe masculin âgés de  
plus de 12 ans pour les travaux indépendants,  
L'article 5 du Décret du 30 Juin 1913 indique les  
travaux à exclure pour l'application des dispo-  
sitions.  
En fait, il n'en est point fait usage en Algérie.

Article 3 : 1- Aucune disposition prévue à l'article 21 du Livre II du  
Code du Travail,  
2- Pour adopter.  
3- Le Travail de nuit des enfants dans l'industrie  
est régi, en Algérie, sous le régime métropolitain,  
par les articles 21 et suivants du Livre II du Code  
du Travail, visant les usines, manufactures, mines,  
cimetières et carrières, chantiers, ateliers et leurs  
dépendances.

Dans les indications fournies par nos services  
ministériels du 7 Juillet 1914 (Bulletin de l'Ins-  
pection du Travail, 1914, page 216), les usines des  
Carrières de l'Algérie, sont considérées comme  
étant les manufactures, et cependant elles sont la  
définition des termes "usines, manufactures, mines,  
etc...".



ملحق رقم 05: وثيقة حول حصيلة التلقيح بالجزائر بالـ"ب س ج" خلال 1952

بسم الله الرحمن الرحيم  
 هذه الوثيقة هي من إعداد اللجنة الوطنية للتلقيح بالجزائر بالـ"ب س ج" خلال سنة 1952. وهي تهدف إلى بيان الحصيلة العامة للتلقيح في مختلف الولايات الجزائرية. وقد تم إجراء عمليات التلقيح في مختلف الولايات الجزائرية خلال سنة 1952. وقد تم إجراء عمليات التلقيح في مختلف الولايات الجزائرية خلال سنة 1952. وقد تم إجراء عمليات التلقيح في مختلف الولايات الجزائرية خلال سنة 1952.

بيان عن عمليات التلقيح بالـ"ب س ج" خلال سنة 1952

الولاية	سنة	موتوما	موتوما	موتوما	موتوما	موتوما	موتوما
الجزائر	44 167	47 295	28 378				
الجزائر	17 019	35 182	20 567				
الجزائر	14 964	36 694	19 782				
الجزائر	19 367	8 882	4 018				
الجزائر	14 520	8 356	4 508				
الجزائر	15 966	10 709	5 526	7 821	7 296	3 896	
الجزائر	5 105	4 001	1 888	3 406	3 108	488	
الجزائر	27 511	19 993	14 540	9 891	9 556	3 798	
الجزائر	26 655	12 405	8 143	7 382	6 882	3 098	
الجزائر	23 819	15 325	8 371	4 443	3 461	1 488	
الجزائر	301 891	196 748	111 237	72 088	68 188	28 188	

- Archives d'Outre Mer Aix en Provence, Boite 81F1614, bilan des opérations de vaccinations de BCG, effectuées pendant l'année 1952 en Algérie.



Semaine Nationale  
de défense contre le CANCER  
en  
ALGERIE  
31 OCT - 6 NOV  
1949

ملحق رقم 07: أعضاء اللجنة الشرفية و المساهمين في تنظيم الأسبوع الوطني  
بالجزائر لمكافحة السرطان

- 1- السيد وزير الصحة العامة
- 2- السيد مدير المستشفى المركزي
- 3- السيد مدير المستشفى المركزي
- 4- السيد مدير المستشفى المركزي
- 5- السيد مدير المستشفى المركزي
- 6- السيد مدير المستشفى المركزي
- 7- السيد مدير المستشفى المركزي
- 8- السيد مدير المستشفى المركزي
- 9- السيد مدير المستشفى المركزي
- 10- السيد مدير المستشفى المركزي
- 11- السيد مدير المستشفى المركزي
- 12- السيد مدير المستشفى المركزي
- 13- السيد مدير المستشفى المركزي
- 14- السيد مدير المستشفى المركزي
- 15- السيد مدير المستشفى المركزي
- 16- السيد مدير المستشفى المركزي
- 17- السيد مدير المستشفى المركزي
- 18- السيد مدير المستشفى المركزي
- 19- السيد مدير المستشفى المركزي
- 20- السيد مدير المستشفى المركزي

- Archives d'Outre Mer, Aix en Provence, Boite 81F1614, la Semaine Nationale de défense contre le CANCER en Algérie, organisée du 31 Octobre au 06 Novembre 1949, (liste nominative des membres du comité d'honneur et des participants).



ملحق رقم 08: وثيقة لمشروع تطوير المنشآت التربوية بالجزائر

تتمثل في بناء وحدات دراسية جديدة  
في مختلف المناطق التربوية وذلك  
مستجيبا لاحتياجات السكان في  
المدن والقرى وذلك في إطار  
العملية التعليمية.

1960	100 classes	20 000 000
1961	100	20 000 000
1962	100	20 000 000
1963	100	20 000 000
1964	100	20 000 000
1965	100	20 000 000
1966	100	20 000 000
1967	100	20 000 000
1968	100	20 000 000
1969	100	20 000 000
1970	100	20 000 000
1971	100	20 000 000
1972	100	20 000 000
1973	100	20 000 000
1974	100	20 000 000
1975	100	20 000 000
1976	100	20 000 000
1977	100	20 000 000
1978	100	20 000 000
1979	100	20 000 000
1980	100	20 000 000
1981	100	20 000 000
1982	100	20 000 000
1983	100	20 000 000
1984	100	20 000 000
1985	100	20 000 000
1986	100	20 000 000
1987	100	20 000 000
1988	100	20 000 000
1989	100	20 000 000
1990	100	20 000 000
1991	100	20 000 000
1992	100	20 000 000
1993	100	20 000 000
1994	100	20 000 000
1995	100	20 000 000
1996	100	20 000 000
1997	100	20 000 000
1998	100	20 000 000
1999	100	20 000 000
2000	100	20 000 000
2001	100	20 000 000
2002	100	20 000 000
2003	100	20 000 000
2004	100	20 000 000
2005	100	20 000 000
2006	100	20 000 000
2007	100	20 000 000
2008	100	20 000 000
2009	100	20 000 000
2010	100	20 000 000
2011	100	20 000 000
2012	100	20 000 000
2013	100	20 000 000
2014	100	20 000 000
2015	100	20 000 000
2016	100	20 000 000
2017	100	20 000 000
2018	100	20 000 000
2019	100	20 000 000
2020	100	20 000 000
2021	100	20 000 000
2022	100	20 000 000
2023	100	20 000 000
2024	100	20 000 000
2025	100	20 000 000
2026	100	20 000 000
2027	100	20 000 000
2028	100	20 000 000
2029	100	20 000 000
2030	100	20 000 000
2031	100	20 000 000
2032	100	20 000 000
2033	100	20 000 000
2034	100	20 000 000
2035	100	20 000 000
2036	100	20 000 000
2037	100	20 000 000
2038	100	20 000 000
2039	100	20 000 000
2040	100	20 000 000
2041	100	20 000 000
2042	100	20 000 000
2043	100	20 000 000
2044	100	20 000 000
2045	100	20 000 000
2046	100	20 000 000
2047	100	20 000 000
2048	100	20 000 000
2049	100	20 000 000
2050	100	20 000 000
2051	100	20 000 000
2052	100	20 000 000
2053	100	20 000 000
2054	100	20 000 000
2055	100	20 000 000
2056	100	20 000 000
2057	100	20 000 000
2058	100	20 000 000
2059	100	20 000 000
2060	100	20 000 000
2061	100	20 000 000
2062	100	20 000 000
2063	100	20 000 000
2064	100	20 000 000
2065	100	20 000 000
2066	100	20 000 000
2067	100	20 000 000
2068	100	20 000 000
2069	100	20 000 000
2070	100	20 000 000
2071	100	20 000 000
2072	100	20 000 000
2073	100	20 000 000
2074	100	20 000 000
2075	100	20 000 000
2076	100	20 000 000
2077	100	20 000 000
2078	100	20 000 000
2079	100	20 000 000
2080	100	20 000 000
2081	100	20 000 000
2082	100	20 000 000
2083	100	20 000 000
2084	100	20 000 000
2085	100	20 000 000
2086	100	20 000 000
2087	100	20 000 000
2088	100	20 000 000
2089	100	20 000 000
2090	100	20 000 000
2091	100	20 000 000
2092	100	20 000 000
2093	100	20 000 000
2094	100	20 000 000
2095	100	20 000 000
2096	100	20 000 000
2097	100	20 000 000
2098	100	20 000 000
2099	100	20 000 000
2100	100	20 000 000

1 000 000 classes

Art 3 - Des arrêtés du Ministère de l'Éducation nationale détermineront les modalités d'application de la scolarisation totale dans les zones de développement rural.

- Archives d'Outre Mer, Aix en Provence, Boite 81F1701, document relatif aux mesures nécessaires à l'application de la scolarisation totale et le régime de l'enseignement en Algérie.

ملحق رقم 09: النقطة الإستدلالية لأجر الشهري للمدرسين بالجزائر

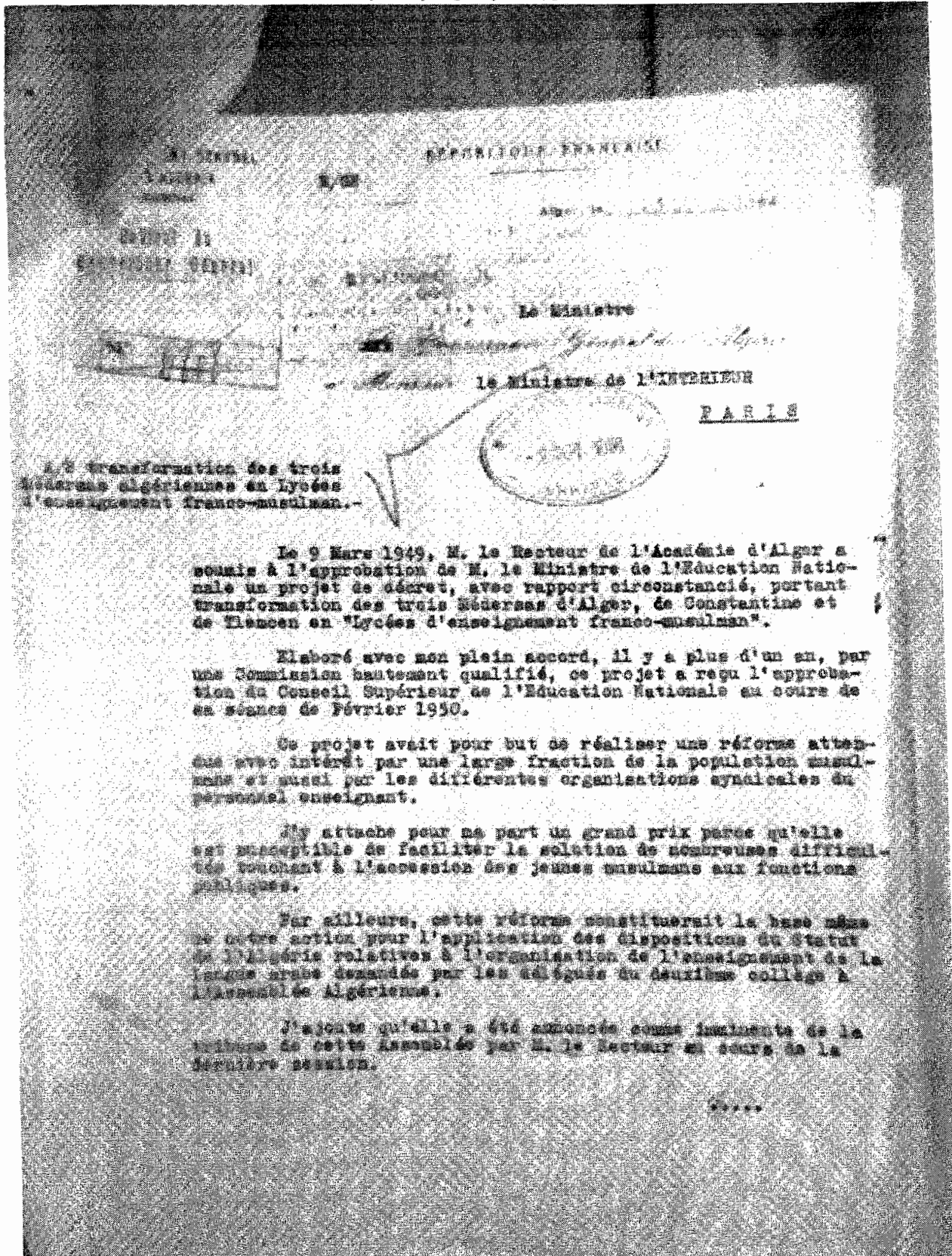
9 Février 1951 JOURNAL OFFICIEL DE L'ALGERIE

Catégorie	Classes	Traitements 1949	Indemnités	Traitements 1950	Surverse majoration de rattachement	Traitements à percevoir du 1 <sup>er</sup> Jan. 1951	Traitements à percevoir du 1 <sup>er</sup> Jan. 1952
Mouderrès	Sans classe	65.000	813	241.000	21.000	262.000	262.000
	1 <sup>re</sup> classe	67.000	397	214.000	21.700	235.700	235.700
	2 <sup>e</sup> classe	61.000	379	204.000	38.400	242.400	242.400
	3 <sup>e</sup> classe	75.000	261	270.000	25.000	295.000	295.000
	4 <sup>e</sup> classe	69.000	243	253.000	32.700	285.700	285.700
	5 <sup>e</sup> classe	63.000	223	233.000	25.500	258.500	258.500
	6 <sup>e</sup> classe	57.000	204	211.000	17.800	228.800	228.800
	Stagiaires	42.000	185	191.000	14.100	205.100	205.100

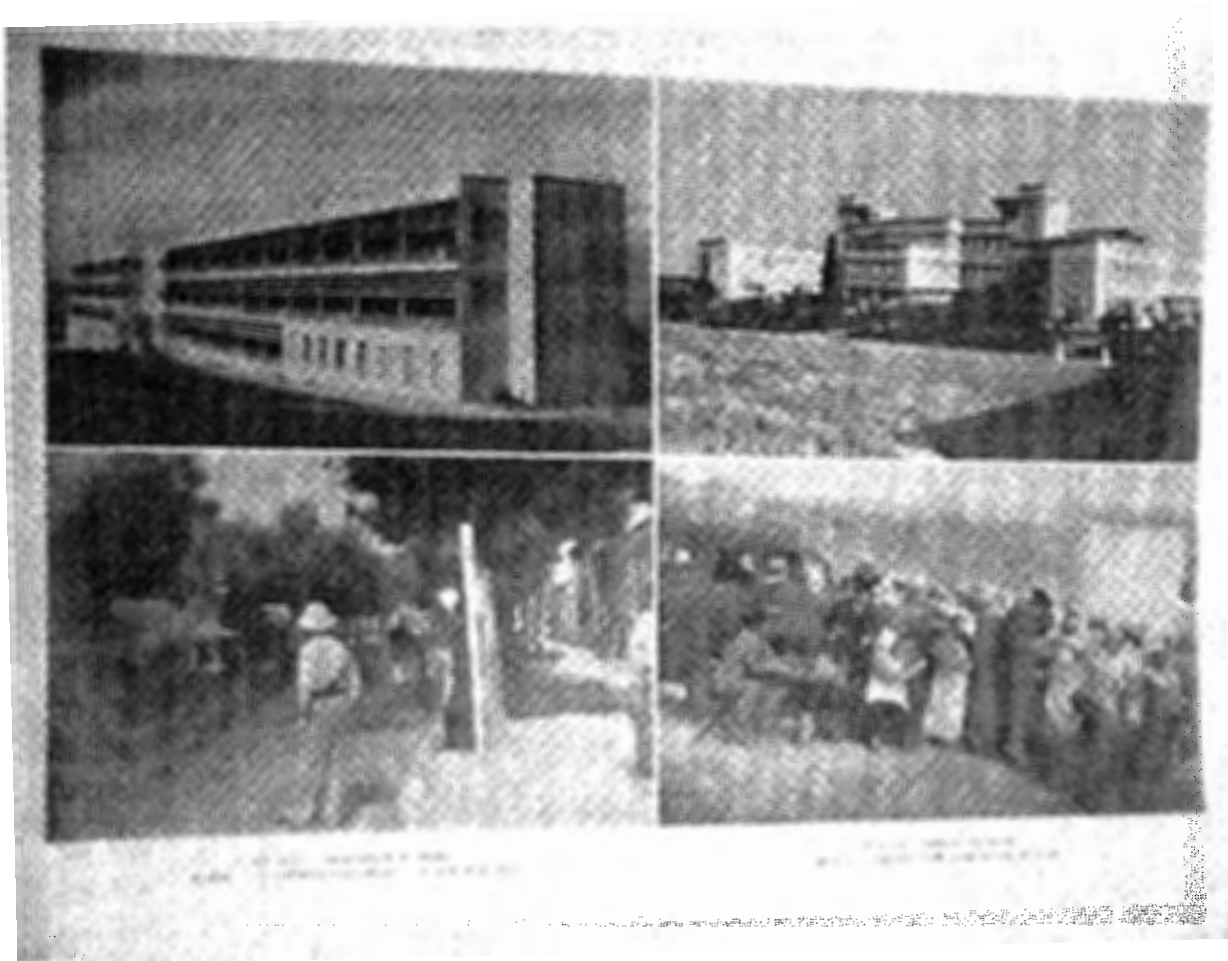
Art. 1. - Les points des nouveaux traitements sont à partir de 1<sup>er</sup> et des- lors de la mise en vigueur de l'arrêté du 15 avril 1950 susvisé.

- Archives d'Outre Mer, Aix en Provence, Boite 81F1722, arrêté relatif aux nouveaux traitement des salaires des "Mouderrès" en Algérie, publié au Journal Officiel de l'ALGERIE le 09 Février 1951.

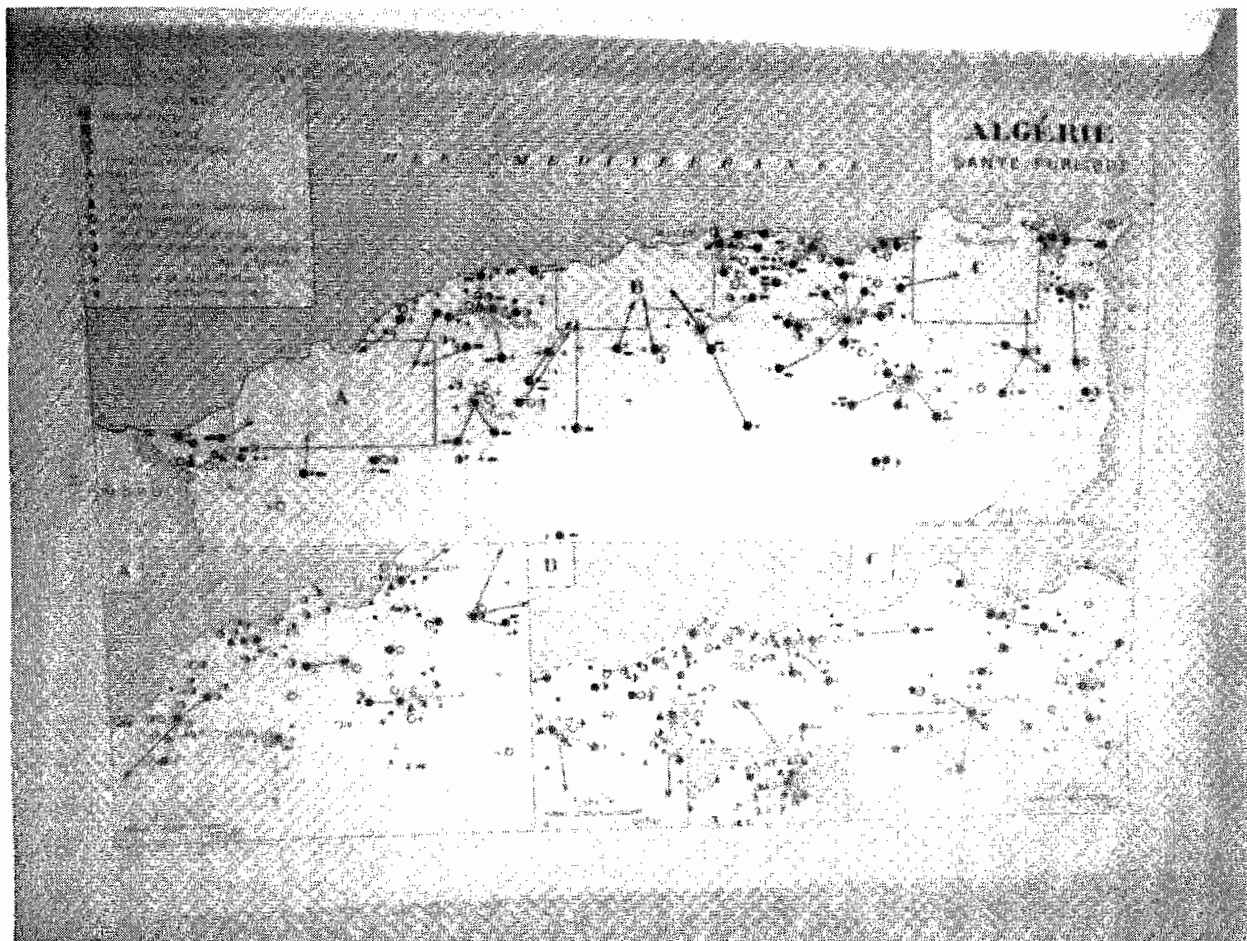
ملحق رقم 10: تحويل المدارس الإسلامية بالجزائر و قسنطينة و تلمسان إلى  
ثانويات فرانكو - إسلامية



ملحق رقم 11: صورة لمستشفى سطيف و عمليات التلقيح بالجزائر



ملحق رقم 12: توزيع المنشآت الصحية حسب الأرشيف الفرنسي بالجزائر



ملحق رقم 13: نتائج الإحصاء السكاني بالجزائر في 1948/10/31

Résultats du Recensement du 31 Octobre 1948 (1)

POPULATION MUNICIPALE

DEPARTEMENT D'ALGER

151

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
ARRONDISSEMENT D'ALGER					
Alger . . . . .	175.031	127.728	5.235	327	308.321
Aïn-Taya . . . . .	1.320	3.771	67	36	5.194
Alma . . . . .	1.140	8.755	50	—	9.945
Arba . . . . .	1.210	16.218	97	42	17.567
Baba-Hassen . . . . .	371	642	34	—	1.047
Birkadem . . . . .	1.910	6.263	57	20	8.275
Birmandreïs . . . . .	9.399	7.211	379	20	17.009
Bouzaréa . . . . .	2.457	5.979	376	65	8.877
Cap-Matifou . . . . .	1.459	1.154	59	97	2.769
Chéragas . . . . .	1.647	6.179	147	57	8.009
Courbet . . . . .	401	5.203	31	44	5.679
Crescia . . . . .	378	1.743	26	12	2.159
Dély-Ibrahim . . . . .	796	1.287	69	6	2.153
Douéra . . . . .	1.744	7.723	66	—	9.533
Draria . . . . .	308	2.205	10	—	2.523
El-Achour . . . . .	232	202	7	2	533
El-Biar . . . . .	10.624	12.498	372	75	23.569
Félix-Faure . . . . .	367	6.896	32	9	7.294
Fondouk . . . . .	797	10.176	85	68	11.126
Fort-de-l'Eau . . . . .	4.164	8.424	206	38	12.832
Guyotville . . . . .	4.216	3.363	273	198	8.050
Hussein-Dey . . . . .	16.953	23.559	959	13	41.484
Kouba . . . . .	5.605	8.922	256	87	14.870
Mahelma . . . . .	349	3.789	33	—	4.162
Maison-Blanche . . . . .	688	1.926	69	30	2.713
Maison-Carrée . . . . .	10.750	26.174	295	382	37.601
Maréchal-Foch . . . . .	279	6.764	42	4	7.089
Ménerville . . . . .	2.455	16.020	64	13	18.552
Ouled-Fayet . . . . .	576	1.395	29	—	2.000
Palestro . . . . .	500	10.420	6	—	10.928
Réghala . . . . .	643	4.309	82	177	5.211
Rivet . . . . .	889	11.280	34	—	12.203
Rouïba . . . . .	2.014	6.551	131	32	8.728
Rovigo . . . . .	461	15.478	44	23	16.006
Saint-Eugène . . . . .	9.993	11.173	360	4	21.530
Saint-Ferdinand . . . . .	545	1.386	37	3	1.971
St-Pierre-St-Paul . . . . .	341	12.518	37	34	12.930
Saoula . . . . .	687	3.566	43	10	4.306
Sidi-Moussa . . . . .	865	6.677	103	42	7.687
Staouéli . . . . .	1.631	3.465	149	48	5.293
Zéralda . . . . .	1.188	3.704	105	114	5.111
Palestro mlxte . . . . .	191	65.817	1	—	66.009
Totaux . . . . .	277.574	488.614	10.529	2.132	778.849

(1) Documents n° 26 de la Série « Sociale » — Paru le 1<sup>er</sup> août — Rubrique « Démographie ».

DEPARTEMENT D'ALGER (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
<b>ARRONDISSEMENT D'AUMALE</b>					
Aumale	1.130	7.929	7	—	9.066
Aïn-Bessem	562	5.654	12	—	6.228
Bir-Rabalou	118	8.128	—	—	8.246
Bouira	967	14.790	33	4	15.794
Aïn-Bessem mixte	236	46.723	5	—	46.964
Aumale mixte	64	46.527	3	—	46.594
Bou-Saada mixte	618	67.795	2	—	68.415
Maillot mixte	332	38.700	16	3	39.051
Sidi-Aïssa mixte	357	37.545	1	3	37.906
Tablat mixte	210	56.174	7	—	56.391
Totaux	4.594	329.965	86	10	334.656
<b>ARRONDISSEMENT DE BLIDA</b>					
Blida	14.668	41.889	187	55	56.799
Ameur-el-Aïn	515	4.509	25	83	5.132
Attatba	314	4.499	7	184	5.004
Béni-Méred	428	362	15	7	812
Bérard	403	1.556	22	3	1.984
Birtouta	562	4.848	34	19	5.463
Boufarik	5.123	15.296	340	90	20.849
Bou-Haroun	676	823	48	12	1.564
Boulnan	238	7.117	2	—	7.257
Bourkika	409	2.519	6	5	2.939
Castiglione	2.086	3.538	141	229	5.994
Chebli	584	4.633	19	51	5.287
Cherchell	2.217	12.835	21	14	15.087
Douaouda	707	1.836	55	116	2.714
Dupleix	186	2.562	3	2	2.753
El-Affroun	907	9.303	33	76	10.319
Fouka	690	3.059	42	218	4.009
Gouraya	196	7.145	8	13	7.362
Kolea	2.041	11.788	40	158	14.027
La Chiffa	363	4.498	16	17	4.894
Marengo	2.407	10.186	30	90	12.713
Meurad	313	7.179	6	52	7.550
Mouzaiaville	1.212	12.067	28	—	13.307
Novi	364	3.507	—	3	3.874
Oued-el-Alleug	740	6.835	23	43	7.641
Souma	214	9.734	5	—	9.953
Téfeschoun	993	1.743	41	1	2.778
Tipasa	597	5.401	8	37	6.043
Cherchell mixte	174	31.659	28	27	31.886
Totaux	40.327	232.931	1.233	1.605	276.096
<b>ARRONDISSEMENT DE MEDEA</b>					
Médeá	2.035	20.873	19	—	22.727
Aïn-Boucif	177	1.173	1	—	1.351
Ben-chicra	141	2.195	—	—	2.336
Berrouaghia	823	8.162	19	4	9.008
Boghar	116	2.913	1	—	3.030
Boghari	755	9.475	26	—	10.256
Brazza	94	5.978	—	—	6.072
Champlain	92	7.604	5	—	7.701
Damiette	235	5.444	1	1	5.681
Letourneux	189	1.433	4	—	1.826
Lodi	170	5.487	5	—	5.862
Loverdo	150	8.904	—	—	9.054
Nelsonbourg	97	5.005	—	—	5.102

## DEPARTEMENT D'ALGER (suite)

COMMUNES	Population municipale		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
ARRONDISSEMENT DE MEDEA (suite)					
Ain-Houcif mixte	—	38.534	—	—	38.534
Berrouaghia mixte	95	19.705	1	—	19.801
Boghari mixte	72	40.583	—	3	40.658
Chellala mixte	269	29.487	—	16	29.772
Totaux	5.510	212.755	82	24	218.371
ARRONDISSEMENT DE MILIANA					
Miliana	2.188	11.853	97	60	14.198
Affreville	2.019	9.934	88	20	12.061
Ain-Sultan	115	4.627	1	12	4.755
Borély-la-Sapie	135	5.175	1	—	5.311
Bou-Medfa	243	2.922	6	—	3.171
Bourbaki	190	1.084	9	3	1.286
Burdeau	838	5.241	107	1	6.187
Duperré	409	8.080	2	58	8.639
Kherba	178	4.859	5	2	5.044
Lavarande	153	1.304	8	1	1.466
Litré	98	2.068	—	—	2.166
Rouina	165	4.187	10	3	4.365
Téniet-el-Haad	519	6.532	—	—	7.051
Vesoul-Benian	61	1.494	—	1	1.556
Vialar	715	4.288	27	19	5.049
Braz mixte	481	68.059	12	35	68.587
Djendel mixte	823	31.776	59	43	32.704
Sersou mixte	346	22.035	10	17	22.408
Téniet-el-Haad mixte	304	42.186	6	6	42.502
Totaux	10.075	237.704	448	281	248.508
ARRONDISSEMENT D'ORLEANSVILLE					
Orléansville	4.351	26.484	133	83	21.059
Carnot	249	7.371	20	3	7.643
Cavaignac	83	5.946	1	—	6.030
Charon	169	8.167	8	—	8.344
Les Attafs	368	3.502	20	—	3.890
Montenotte	192	6.930	1	—	7.123
Oued-Fodda	592	11.485	53	88	12.218
Ténès	1.330	9.134	21	—	10.485
Chélif mixte	766	124.536	37	25	125.364
Ténès mixte	987	77.324	18	2	78.331
Totaux	9.087	280.879	312	200	290.478
ARRONDISSEMENT DE TIZI-OUZOU					
Tizi-Ouzou	1.660	48.570	20	1	50.251
Abbo	188	9.459	14	2	9.663
Boghni	202	3.494	6	—	3.702
Bord-Ménaïel	722	25.358	5	3	26.088
Camp-du-Maréchal	202	12.204	—	8	12.414
Dellys	1.077	19.441	2	—	20.520
Dra-el-Mizan	324	7.394	10	—	7.728
Fort-National	885	14.134	9	—	15.028
Haussonvillers	93	7.708	—	—	7.801
Isserville-Les Issers	664	15.911	20	—	16.595
Mekia	453	11.292	4	2	11.751
Mirabeau	160	11.520	—	3	11.703
Rebeval	151	6.048	1	—	6.200
Tizi-Reniff	136	8.431	2	—	8.569
Azeffoun mixte	474	33.915	11	1	34.401



ملحق رقم 13 مكرر: نتائج الإحصاء السكاني بالجزائر في 1948/10/31

154

DOCUMENTS ALGERIENS

DEPARTEMENT D'ALGER (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun 1	Musulmans de statut local 2	Non Musulmans 3	Musulmans 4	
Arrondissement de Tizi-Ouzou (suite)					
Djurdjura mixte .....	308	81.339	17	2	81.668
Dra-el-Mizan mixte .....	230	68.827	1	—	69.053
Fert-National mixte .....	1.316	81.450	2	1	82.769
Haut-Sébaou mixte .....	657	61.073	7	18	61.755
Mizrana mixte .....	174	43.987	9	—	44.170
Totaux.....	10.596	571.555	140	41	581.832

DEPARTEMENT D'ORAN

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun 1	Musulmans de statut local 2	Non Musulmans 3	Musulmans 4	
ARRONDISSEMENT D'ORAN					
Oran .....	153.360	72.372	13.540	9.836	249.108
Aïn-el-Arba .....	1.086	3.893	35	185	5.201
Aïn-el-Turk .....	1.774	70	304	2.917	5.065
Aïn-Kial .....	398	3.824	13	1.218	5.453
Aïn-Témouchent .....	6.889	11.270	746	1.794	20.699
Arcole .....	689	1.167	187	610	2.653
Arzew .....	4.558	4.104	245	376	9.283
Assi-Ameur .....	170	408	9	41	628
Assi-ben-Okba .....	366	764	44	523	1.697
Assi-bou-Nif .....	323	643	71	864	1.901
Bou-Sfer .....	974	1.436	101	800	3.311
Bou-Tléls .....	1.187	6.018	168	1.651	9.024
El-Ançor .....	969	2.614	99	518	3.600
Er-Rahel .....	835	4.932	177	2.072	8.016
Pleurus .....	461	712	108	340	1.621
Guïard .....	589	4.762	67	83	5.501
Hamman-bou-Hadjar .....	2.342	8.685	233	2.036	13.296
Jean Mermoz .....	263	2.463	24	156	2.906
Kléber .....	342	607	12	190	1.151
Lafferrière .....	743	4.128	26	332	5.229
Légrand .....	281	1.103	23	115	1.522
Lourmel .....	1.839	8.841	317	1.220	12.217
De Malherbe .....	378	3.383	182	1.209	5.152
Mangin .....	98	1.662	1	47	1.808
Misserghin .....	1.391	2.120	203	1.564	5.368
Mocta-Douz .....	75	1.229	54	589	1.927
Mers-el-Kebir .....	4.031	1.911	314	1.418	7.674
Oued-Imbert .....	593	5.191	50	102	6.032
Perrégaux .....	7.714	15.912	728	592	24.946
Port-aux-Poules .....	448	290	134	30	902
Renan .....	282	413	23	62	780
Rio-Salado .....	2.736	4.240	445	2.361	10.381
Ste-Barbe-du-Tlélat .....	1.283	2.970	123	445	4.821
Saint-Cloud .....	2.229	3.608	324	437	6.598
St-Denis-du-Sig .....	3.194	11.059	388	738	16.379
Saint-Leu .....	794	5.810	52	235	6.891
Saint-Louis .....	476	2.581	34	133	3.324
Saint-Maur .....	324	6.612	17	214	7.167
La Sénia .....	1.709	1.541	273	1.756	5.279
Sidi-Chami .....	416	1.910	34	368	2.728

DEPARTEMENT D'ORAN (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
ARRONDISSEMENT D'ORAN (suite)					
Tafaraoui . . . . .	150	5.771	16	59	5.936
Trois-Marabouts . . . . .	701	2.955	175	1.417	5.248
Turgot . . . . .	423	3.067	84	993	4.567
Valmy . . . . .	499	2.049	27	307	2.882
Aïn-Témouchent mixte . . . . .	633	20.635	148	276	21.692
Saint-Lucien mixte . . . . .	710	28.951	47	373	30.081
Totaux . . . . .	211.726	280.786	20.521	43.672	556.705
ARRONDISSEMENT DE MASCARA					
Mascara . . . . .	7.978	26.021	131	16	34.146
Aïn-el-Hadjar . . . . .	404	1.726	80	30	2.240
Aïn-Farès . . . . .	204	5.282	—	—	5.486
Aïn-Fékan . . . . .	401	3.509	20	—	3.930
Dombasle . . . . .	352	4.299	7	6	4.604
Dublineau . . . . .	246	2.578	38	17	2.879
Franchetti . . . . .	319	2.351	34	52	2.756
Maoussa . . . . .	493	3.095	22	—	3.520
Oued-Taria . . . . .	434	3.004	16	14	3.468
Palikao . . . . .	975	12.070	28	13	13.886
Saïda . . . . .	5.030	16.962	339	138	23.469
Thiersville . . . . .	314	1.455	8	—	1.777
Tizi . . . . .	451	2.914	11	24	3.400
Uzès-le-Duc . . . . .	121	1.580	1	—	1.702
Cacherou mixte . . . . .	544	37.018	18	21	37.601
Mascara mixte . . . . .	1.282	49.585	88	134	51.089
Saïda mixte . . . . .	1.350	51.311	100	1	52.662
Totaux . . . . .	20.708	225.560	941	466	247.675
ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM					
Mostaganem . . . . .	17.279	33.903	804	58	52.047
Aboukir . . . . .	414	4.140	—	48	4.602
Aïn-Sidî-Chérif . . . . .	201	2.451	—	16	2.658
Aïn-Tédélès . . . . .	793	6.076	55	93	7.022
Bellecote . . . . .	139	1.712	22	—	1.873
Bellevue . . . . .	211	5.401	49	37	5.698
Blad-Touaria . . . . .	237	4.775	6	—	5.018
Bosquet . . . . .	350	6.083	6	—	6.439
Bouguirat . . . . .	446	1.313	40	—	1.799
Pornaka . . . . .	435	1.407	12	197	2.051
Georgcs-Clémenceau . . . . .	494	1.690	19	79	2.281
Inkermann . . . . .	1.043	8.946	28	51	10.068
L'Hillil . . . . .	293	4.307	5	12	4.617
Mazagran . . . . .	371	1.854	31	11	2.267
Noisy-les-Bains . . . . .	555	3.903	28	194	4.880
Pélistier . . . . .	196	3.115	10	—	3.321
Pont-du-Chéiff . . . . .	33	3.857	3	—	3.893
Relizane . . . . .	4.699	16.620	40	125	21.484
Rivoli . . . . .	603	3.970	23	88	4.684
Saint-Aimé . . . . .	347	1.602	40	20	2.009
Tounin . . . . .	210	4.158	15	43	4.426
Zemmora . . . . .	460	1.863	4	—	2.327
Ammi-Moussa mixte . . . . .	393	55.576	11	11	55.931
Cassaigne mixte . . . . .	1.354	45.793	27	130	47.304
La Mina mixte . . . . .	373	57.266	4	57	57.700
Renault mixte . . . . .	403	38.031	2	—	38.436
Zemmora mixte . . . . .	630	47.710	7	149	48.436
Totaux . . . . .	32.962	367.525	1.291	1.423	403.291

DEPARTEMENT D'ORAN (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
<b>ARRONDISSEMENT DE SIDI-BEL-ABBES</b>					
Sidi-Bel-Abbès . . . . .	26.380	25.941	1.949	1.259	55.529
Baudens . . . . .	171	1.360	14	4	1.549
Berthelot . . . . .	257	2.966	28	—	3.251
Bonnier . . . . .	39	1.944	4	88	2.075
Boukanéfls . . . . .	632	1.496	134	80	2.342
Chanzy . . . . .	524	3.240	113	113	3.999
Deligny . . . . .	120	780	3	39	942
Détrie . . . . .	845	2.303	398	176	3.722
Lamtar . . . . .	398	1.461	45	161	2.065
Mercier Lacombe . . . . .	1.094	7.420	88	175	8.724
Palissy . . . . .	497	1.865	39	150	2.551
Parmentier . . . . .	609	2.246	133	370	3.358
Prudon . . . . .	436	876	71	128	1.511
Slissen . . . . .	237	3.553	74	62	3.926
Tabia . . . . .	405	1.160	18	156	1.739
Tassin . . . . .	453	1.540	71	389	2.453
Télagh . . . . .	1.096	3.274	137	—	4.507
Ténira . . . . .	358	4.445	49	18	4.870
Tessala . . . . .	133	2.430	15	190	2.768
Tirman . . . . .	355	2.278	23	—	2.656
Les Trembles . . . . .	801	3.585	72	166	4.424
Mékerra mixte . . . . .	430	25.833	78	405	26.746
Télagh mixte . . . . .	1.556	39.778	93	30	41.457
Totaux . . . . .	37.573	141.783	3.849	4.159	187.164
<b>ARRONDISSEMENT DE TIARET</b>					
Tiaret . . . . .	5.684	18.222	113	35	34.054
Frenda . . . . .	1.008	8.426	44	38	9.516
Montgolfier . . . . .	686	3.676	32	9	4.383
Palat . . . . .	279	1.080	8	—	1.367
Prévost-Paradol . . . . .	348	2.503	12	—	2.863
Trumelet . . . . .	409	1.524	17	—	1.950
Trézel . . . . .	962	5.708	39	1	6.710
Afiou mixte . . . . .	1.124	33.082	4	—	34.190
Djebel-Nador mixte . . . . .	886	58.667	16	20	59.591
Frenda mixte . . . . .	711	42.330	24	1	43.066
Tiaret mixte . . . . .	647	33.500	10	35	34.192
Totaux . . . . .	12.726	208.698	319	139	221.882
<b>ARRONDISSEMENT DE TLEMCCEN</b>					
Tlemcen . . . . .	12.742	53.979	265	1.583	68.569
Béni-Saf . . . . .	3.780	14.709	622	1.675	20.786
Descartes . . . . .	799	1.795	104	745	3.444
Eugène-Etienne . . . . .	833	5.775	83	185	6.878
Lamoricière . . . . .	1.232	3.811	175	401	5.619
Marnia . . . . .	1.708	7.426	47	104	9.285
Nemours . . . . .	1.600	7.745	78	91	9.514
Pont-de l'Isser . . . . .	846	5.999	86	868	7.799
Turenne . . . . .	695	2.689	63	123	3.572
Marnia mixte . . . . .	297	50.928	35	1.415	52.675
Nédroma mixte . . . . .	756	58.484	36	468	59.744
Remchi mixte . . . . .	1.795	46.609	38	1.647	50.089
Sebdou mixte . . . . .	1.111	51.264	128	41	52.544
Totaux . . . . .	28.194	311.213	1.784	9.346	350.517

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

COMMUNES	ETRANGERS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
ARRONDISSEMENT DE CONSTANTINE					
Constantine . . . . .	37.810	76.244	234	50	114.338
Aïn-Abid . . . . .	135	5.949	13	—	6.097
Aïn-Beïda . . . . .	942	15.449	8	45	15.444
Aïn-Kerma . . . . .	48	5.009	3	—	5.060
Aïn-Smara . . . . .	109	3.752	3	—	3.864
Aïn-Tinn . . . . .	16	6.900	—	—	6.916
Bizot . . . . .	123	14.194	5	—	14.322
Chateaudun-du-Rhumel . . . . .	346	5.812	1	17	6.176
Condé-Smendou . . . . .	161	15.027	1	—	15.189
Grarem . . . . .	94	11.011	7	—	11.112
Guettar-el-Aïech . . . . .	18	2.723	—	—	2.741
Hamma-Plaisance . . . . .	130	8.182	7	1	8.320
Le Kroub . . . . .	485	14.879	4	1	15.369
Mila . . . . .	167	14.465	4	—	14.636
Oued-Aïthménia . . . . .	192	10.801	—	2	10.995
Oued-Seguin . . . . .	161	4.665	—	15	4.841
Oued-Zenati . . . . .	521	21.272	3	—	21.796
Ouled-Rahmoun . . . . .	194	4.991	5	—	5.190
Renier . . . . .	165	5.856	—	—	6.021
Rouffach . . . . .	105	6.363	—	—	6.468
Sidi-Mérouane . . . . .	65	6.026	—	—	6.091
Tébessa . . . . .	1.764	21.334	30	—	23.128
Zeraïa . . . . .	215	5.516	3	—	6.734
Aïn-M'Lilla mixte . . . . .	514	77.439	11	25	77.989
Chateaudun-du-Rhumel mixte . . . . .	202	36.816	11	—	37.029
El-Milia mixte . . . . .	308	91.743	23	—	92.074
Fedj-M'Zala mixte . . . . .	333	97.049	1	5	97.988
La Mesklana mixte . . . . .	171	31.454	14	15	31.654
Morsott mixte . . . . .	1.652	61.600	232	529	64.013
Oum-el-Bouaghi mixte . . . . .	386	39.554	34	—	49.974
Sédrata mixte . . . . .	401	37.765	2	5	38.173
Tébessa mixte . . . . .	24	95.745	1	—	95.770
Totaux . . . . .	47.957	859.185	660	710	908.512
ARRONDISSEMENT DE BATNA					
Batna . . . . .	3.181	17.604	81	—	20.866
Biskra . . . . .	1.584	34.737	25	—	36.347
Khenchela . . . . .	603	10.873	—	53	11.529
Lambèse . . . . .	351	3.169	—	—	3.520
Aïn-el-Ksar mixte . . . . .	304	32.101	4	—	32.409
Aïn-Touta mixte . . . . .	154	40.814	9	—	40.977
Aurès mixte . . . . .	107	66.634	5	—	66.746
Barika mixte . . . . .	135	62.534	3	—	62.672
Bélezma mixte . . . . .	302	52.360	6	—	52.668
Khenchela mixte . . . . .	63	86.443	7	—	86.513
Totaux . . . . .	6.784	407.269	141	53	414.247
ARRONDISSEMENT DE BONE					
Bône . . . . .	43.098	56.303	951	203	101.155
Aïn-Mokra . . . . .	198	2.856	11	—	3.059
Barral . . . . .	110	2.337	—	—	2.447
Bugeaud . . . . .	191	2.900	1	—	3.002
Duvivier . . . . .	327	4.402	3	2	4.734
Duzerville . . . . .	633	7.236	45	42	7.956
Herbillon . . . . .	408	3.376	22	—	3.806
La Calle . . . . .	2.078	3.980	45	—	6.103
Lamy . . . . .	234	8.921	—	59	9.214
Mondovi . . . . .	765	6.999	21	—	7.785
Morris . . . . .	534	4.507	23	10	5.074

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
<b>ARRONDISSEMENT DE BONE (suite)</b>					
Nechmaya . . . . .	96	4.189	—	—	4.285
Penthièvre . . . . .	138	4.233	2	—	4.423
Randon . . . . .	776	9.986	15	7	10.704
Edough mixte . . . . .	373	51.113	42	—	51.528
La Calle mixte . . . . .	696	36.630	7	165	37.498
Totaux . . . . .	51.265	210.002	1.188	488	262.943
<b>ARRONDISSEMENT DE BOUGIE</b>					
Bougie . . . . .	4.034	24.174	39	—	28.247
Akbou . . . . .	476	6.451	10	18	6.955
Chekfa . . . . .	105	2.465	—	—	2.570
Djidjelli . . . . .	2.351	18.277	84	11	20.723
Duquesne . . . . .	101	5.348	—	—	5.449
El-Kseur . . . . .	391	4.865	19	—	5.275
Oued-Amizour . . . . .	175	4.092	15	—	4.192
Seddouk . . . . .	115	5.828	—	—	5.943
Strasbourg . . . . .	107	2.896	—	—	3.003
Tazmalt . . . . .	240	4.128	3	2	4.381
Ziama-Mansouriah . . . . .	184	7.808	24	2	8.018
Akbou mixte . . . . .	358	80.209	5	—	80.572
Djidjelli mixte . . . . .	147	53.330	22	6	53.506
Guergour mixte . . . . .	259	87.074	12	—	87.345
Oued-Marsa mixte . . . . .	864	56.132	96	57	57.149
Soummam mixte . . . . .	531	128.368	55	2	128.956
Taher mixte . . . . .	276	59.308	2	—	59.586
Totaux . . . . .	10.722	550.663	386	98	561.869
<b>ARRONDISSEMENT DE GUELMA</b>					
Guelma . . . . .	3.410	14.377	42	26	17.855
Clauzel . . . . .	114	5.967	6	—	6.087
Gallieni . . . . .	46	2.935	2	—	2.983
Guelmat-Bou-Sba . . . . .	49	1.676	1	—	1.726
Héliopolis . . . . .	175	4.550	13	—	4.738
Kellermann . . . . .	30	3.496	—	—	3.526
Millésimo . . . . .	168	5.402	12	—	5.582
Petit . . . . .	99	4.787	—	—	4.886
Souk-Ahras . . . . .	4.547	15.412	84	48	20.091
Oued-Cherif mixte . . . . .	148	34.250	—	—	34.398
La Séfia mixte . . . . .	482	51.631	11	7	52.131
Souk-Ahras mixte . . . . .	565	50.416	9	101	51.091
Totaux . . . . .	9.833	194.899	180	182	205.094
<b>ARRONDISSEMENT DE PHILIPPEVILLE</b>					
Philippeville . . . . .	27.393	32.493	211	16	60.113
Col des Oliviers . . . . .	84	5.382	—	—	5.466
Collo . . . . .	586	5.735	11	2	6.334
El-Arrouch . . . . .	317	9.449	5	—	9.771
Gastonville . . . . .	60	7.477	—	—	7.537
Gastu . . . . .	190	5.290	6	—	5.494
Jemmapes . . . . .	919	8.440	31	1	9.391
Robertville . . . . .	222	10.904	—	—	11.126
Saint-Charles . . . . .	275	6.782	19	—	7.075
Stera . . . . .	1.516	5.400	21	—	6.937
Collo mixte . . . . .	339	87.335	30	—	87.704
Jemmapes mixte . . . . .	448	45.899	10	6	46.363
Totaux . . . . .	32.349	230.594	344	25	263.312

DOCUMENTS ALGERIENS

159

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE (suite)

COMMUNES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale 5
	de statut civil de droit commun 1	Musulmans de statut local 2	Non Musulmans 3	Musulmans 4	
	ARRONDISSEMENT DE SETIF				
Sétif . . . . .	8.199	41.835	186	17	50.237
Aïn-Abessa . . . . .	145	6.614	—	—	6.759
Aïn-Roua . . . . .	79	4.531	3	—	4.613
Aïn-Tagrout . . . . .	154	5.799	—	—	5.953
Ampère . . . . .	166	2.731	2	—	2.899
Bordj-Bou-Arréridj . . . . .	1.669	20.085	72	—	21.826
Colbert . . . . .	159	6.045	—	—	6.204
Coligny . . . . .	74	5.119	—	—	5.193
El-Ouicia . . . . .	55	4.125	3	—	4.183
Saint-Arnaud . . . . .	1.018	12.729	8	25	13.760
Tocqueville . . . . .	208	6.065	6	—	6.279
Biban mixte . . . . .	235	66.062	6	—	66.303
Eulma mixte . . . . .	227	57.176	3	—	57.406
Maadid mixte . . . . .	444	52.052	7	—	52.503
M'Sila mixte . . . . .	537	59.738	10	—	60.285
Rirha mixte . . . . .	283	51.076	5	—	51.363
Taktout mixte . . . . .	689	58.462	81	163	59.395
<b>Totaux</b> . . . . .	<b>14.340</b>	<b>460.244</b>	<b>392</b>	<b>205</b>	<b>475.181</b>

TERRITOIRES DU SUD

COMMUNES ANNEXES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale 5
	de statut civil de droit commun 1	Musulmans de statut local 2	Non Musulmans 3	Musulmans 4	
	Territoire d'Aïn-Sefra				
C.M. d'Aïn-Sefra . . . . .	379	22.429	6	—	23.314
C.M. de Colomb-Béchar . . . . .	4.195	44.426	717	1.942	51.280
C.M. de Géryville . . . . .	613	52.212	28	—	52.853
C.M. de Méchéria . . . . .	326	37.172	115	40	37.653
Annexe du Gourara . . . . .	28	25.693	—	—	25.121
Annexe du Fouat . . . . .	84	38.120	1	—	38.305
Annexe de la Saoura . . . . .	13	20.890	—	—	20.912
<b>Totaux</b> . . . . .	<b>6.138</b>	<b>240.351</b>	<b>807</b>	<b>1.982</b>	<b>249.338</b>
Territoire de Ghardaïa					
C.M. de Djelfa . . . . .	1.162	112.324	16	8	113.510
C.M. de Laghouat . . . . .	945	40.188	27	5	41.165
Annexe de Ghardaïa . . . . .	1.651	52.154	8	—	53.813
Annexe d'El-Goléa . . . . .	403	9.967	2	17	10.389
<b>Totaux</b> . . . . .	<b>4.161</b>	<b>214.633</b>	<b>53</b>	<b>30</b>	<b>218.877</b>
Territoire de Touggourt					
C.M. de Biskra . . . . .	108	72.951	2	3	73.064
C.M. d'El-Oued . . . . .	495	91.117	12	7	91.631
C.M. des Ouled-Djellal . . . . .	67	39.911	—	—	39.978
C.M. de Touggourt . . . . .	497	79.634	32	1	80.164
<b>Totaux</b> . . . . .	<b>1.167</b>	<b>283.613</b>	<b>46</b>	<b>11</b>	<b>284.837</b>
Territoire des Oasis					
Annexe d'Ouargla . . . . .	372	28.040	9	—	28.421
Annexe du Tidikelt . . . . .	52	17.350	—	19	17.421
Annexe du Hoggar . . . . .	57	10.226	2	—	10.285
Annexe des Ajjers . . . . .	14	5.063	3	—	5.080
<b>Totaux</b> . . . . .	<b>495</b>	<b>60.679</b>	<b>14</b>	<b>19</b>	<b>61.207</b>
<b>Totaux des Ter. du Sud</b> . . . . .	<b>11.961</b>	<b>709.276</b>	<b>900</b>	<b>2.042</b>	<b>814.259</b>

RECAPITULATION

Algérie du Nord et Territoires du Sud

ARRONDISSEMENTS TERRITOIRES	FRANÇAIS		ETRANGERS		Population municipale totale
	de statut civil de droit commun	Musulmans de statut local	Non Musulmans	Musulmans	
	1	2	3	4	
<b>DEPARTEMENT D'ALGER</b>					
Alger . . . . .	277.574	488.614	10.529	2.132	778.849
Aumale . . . . .	4.594	329.965	95	10	334.655
Blida . . . . .	40.327	232.931	1.233	1.605	276.096
Mécéa . . . . .	5.510	212.755	82	24	218.371
Milliana . . . . .	10.975	237.704	448	291	248.508
Orléansville . . . . .	9.087	280.879	312	200	290.478
Tizi-Ouzou . . . . .	10.096	571.555	140	41	581.832
<b>Totaux . . . . .</b>	<b>357.263</b>	<b>2.354.403</b>	<b>12.830</b>	<b>4.293</b>	<b>2.728.789</b>
<b>DEPARTEMENT D'ORAN</b>					
Oran . . . . .	211.726	280.786	20.521	43.672	556.705
Mascara . . . . .	20.708	225.560	941	466	247.675
Mostaganem . . . . .	32.962	367.525	1.291	1.423	403.201
Sidi-Bel-Abbès . . . . .	37.573	141.783	3.649	4.159	187.164
Tiaret . . . . .	12.726	208.698	319	139	221.882
Tlemcen . . . . .	28.194	311.213	1.764	9.346	350.517
<b>Totaux . . . . .</b>	<b>343.889</b>	<b>1.535.565</b>	<b>28.485</b>	<b>59.205</b>	<b>1.967.144</b>
<b>DEPARTEMENT DE CONSTANTINE</b>					
Constantine . . . . .	47.957	859.185	660	710	908.512
Batna . . . . .	6.784	497.263	141	53	414.247
Bône . . . . .	51.265	210.002	1.188	488	262.943
Bougie . . . . .	10.722	550.663	386	98	561.869
Guelma . . . . .	9.833	194.899	180	182	205.094
Philippeville . . . . .	32.349	230.594	344	25	263.312
Sétif . . . . .	14.340	460.244	392	205	475.181
<b>Totaux . . . . .</b>	<b>173.250</b>	<b>2.912.856</b>	<b>3.291</b>	<b>1.761</b>	<b>3.094.458</b>
<b>Algérie du Nord . . . . .</b>	<b>874.402</b>	<b>6.892.824</b>	<b>44.606</b>	<b>85.259</b>	<b>7.787.091</b>
<b>TERRITOIRES DU SUD</b>					
Aïn-Séfra . . . . .	6.138	240.351	867	1.982	249.338
Ghardaïa . . . . .	4.161	214.633	53	30	218.877
Touggourt . . . . .	1.167	283.613	46	11	284.837
Oasis . . . . .	495	60.679	14	19	61.207
<b>Totaux . . . . .</b>	<b>11.961</b>	<b>799.276</b>	<b>980</b>	<b>2.042</b>	<b>814.259</b>
<b>Algérie du Nord et Ter. du Sud.</b>	<b>886.363</b>	<b>7.692.100</b>	<b>45.586</b>	<b>87.301</b>	<b>8.601.350</b>

ملحق رقم 14 : صورة للتوسع العمراني الأوربي بمدينة الجزائر





ملحق رقم 14 مكرر: صورة للتوسع العمراني الأوربي بمدينة الجزائر



La rue de Lyon

Photo de Pierre Marie

ملحق رقم 15 : صورة لشارع ميشلي بمدينة الجزائر



- Collection Marcel LAGARDE, vue de la rue Michelet (actuellement DIDOUCHE Mourad à Alger centre), le développement de l'urbanisme et l'architecture Européenne au niveau d'Alger, habitations destinées aux Colons.

فهرس المواضبع

فهرس المواضيع

الصفحة	العنوان	الرقم
1	المقدمة	I
24	الفصل الأول: الأوضاع الديمغرافية بالجزائر من سنة 1930 إلى 1954	II
27	المستوطنون	1
27	مميزات المستوطن	1-1
42	مراحل إستقرار المستوطنين بالجزائر	2-1
44	المرحلة الأولى (1830 - 1851)	أ
58	المرحلة الثانية (1851 - 1872)	ب
61	المرحلة الثالثة (1872 - 1900)	ج
67	المرحلة الرابعة (1900 - 1954)	د
70	التطور الديمغرافي للأوربيين	3-1
75	التوزيع الجغرافي للأوربيين	4-1
80	السكان الجزائريون	2
80	التطور الديمغرافي للجزائريين	1-2
85	الزيادة الطبيعية	2-2
89	إرتفاع نسبة الوفيات	3-2
94	التوزيع الجغرافي للجزائريين	4-2
108	الفصل الثاني : العلاقات الإجتماعية بين الجزائريين والمستوطنين والمستوى المعيشي لهما	III
109	العلاقات الإجتماعية بين المستوطنين والجزائريين	1
116	أسس ومبادئ العلاقات الإجتماعية بين المستوطنين والجزائريين	1-1

الصفحة	العنوان	الرقم
123	مظاهر العلاقات بين الشعبين	2-1
141	المستوى المعيشي للجزائريين والأوروبيين	2
141	السياسة الإجتماعية الفرنسية بالجزائر	1-2
151	أثار السياسة الإجتماعية الفرنسية على الجزائريين	2-2
168	تردي الوضع المادي للشعب الجزائري	3-2
185	تطور المستوى المعيشي للمستوطنين	4-2
194	الفصل الثالث : المشاكل الإجتماعية للشعب الجزائري	IV
195	مشكلة البطالة وظروف العمل	1
195	مميزات وأسباب البطالة بالجزائر	1-1
197	نسب البطالة وظروف العمل وسط الجزائريين	2-1
204	نسب البطالة وظروف العمل وسط الجزائريات	3-1
213	السياسة الفرنسية في مجال التشغيل	4-1
228	أزمة السكن ومشكل الإيواء	2
229	أسباب أزمة السكن	1-2
233	السياسة الفرنسية في مجال السكن	2-2
242	أثار السياسة الفرنسية في مجال السكن	3-2
250	الوضع الصحي والمنشآت الصحية بالجزائر	3
251	السياسة الصحية الفرنسية بالجزائر	1-3
265	طبيعة الأمراض المنتشرة بالجزائر	2-3

الصفحة	العنوان	الرقم
273	مشكلة التعليم ووضعية المؤسسات التعليمية بالجزائر	4
275	السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر	1-4
276	التعليم الابتدائي	1-1-4
284	التعليم الثانوي	2-1-4
287	التعليم التقني والمهني	3-1-4
290	التعليم العالي	4-1-4
295	فشل الإصلاحات التعليمية الفرنسية بالجزائر	2-4
303	الفصل الرابع : الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديدة	V
304	أسباب الهجرة الداخلية	1
305	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية	1-1
310	الأسباب الديمغرافية	2-1
311	الأسباب الثقافية والنفسية	3-1
313	الأسباب السياسية	4-1
314	تطور حركة الهجرة الداخلية	2
327	الأوضاع المادية والاجتماعية للنازحين نحو المدن	3
327	الأوضاع المهنية	1-3
332	الوضع السكني للنازحين وظهور الأحياء القصديرية بالمدن	2-3
339	الأوضاع الصحية للنازحين وتردي الخدمات الطبية	3-3

الصفحة	العنوان	الرقم
344	الأوضاع التعليمية والنظام التربوي	4-3
348	النشاط السياسي للنازحين نحو المدن وظاهرة التحضر الجديدة	4
391	الفصل الخامس : الأوضاع الإجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا	VI
392	لمحة عن الهجرة الجزائرية نحو الخارج قبل 1930	1
403	أسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا	2
404	الأسباب الإقتصادية	1-2
407	الأسباب السياسية	2-2
409	الأسباب العسكرية	3-2
411	الأسباب الثقافية	4-2
413	الأسباب الإجتماعية	5-2
414	الأسباب الديمغرافية	6-2
415	الأسباب النفسية	7-2
417	الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (1954-1930)	3
417	تطور أعداد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا	1-3
430	المناطق المصدرة للمهاجرين الجزائريين نحو فرنسا	2-3

الصفحة	العنوان	الرقم
434	توزيع المهاجرين جغرافيا ومهنيا بفرنسا	3-3
442	المشاكل المادية والإجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا	4
442	البطالة ومشاكل العمل	1-4
451	مشاكل الإيواء	2-4
458	الوضع الصحي للمهاجرين الجزائريين	3-4
463	دور المهاجرون الجزائريون في الحركة الوطنية الجزائرية	5
485	الخاتمة	VII
495	قائمة المصادر والمراجع	VIII
508	فهرس الأعلام، الأماكن والبلدان	IX
537	قائمة الملاحق	X
567	فهرس المواضيع	XI